

إِقَامَةُ الدَّلِيلِ

لِمَسَائِلِ

مُخْتَصَرِ خَلِيلِ

الْأَدْلَةُ النَّقْلِيَّةُ وَالْعَقْلِيَّةُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْقِيَاسِ

الْجُزْءُ السَّابِعُ

كِتَابُ الصِّيَامِ وَالْإِعْتِكَافِ

زِيَادُ جَبُوتُ أَبُو رَجَائِي

الفهرس

٨	ثبوت رمضان بإكمال عدة شعبان
١٢	ثبوت رمضان برؤية العدلين
١٧	ولو بصحو بمصر
٢١	فإن لم ير بعد ثلاثين صحوا كذباً
٢٦	تعميم حكم الرؤية على بقية البلاد
٢٩	حكم رؤية المتفرد للهلال وضوابط الاعتناء
٣٢	وجوب رفع الرؤية للحاكم وكفارة من أفطر بعدها
٣٥	وجوب رفع الرؤية وحكم الفطر بتأويل
٣٩	عدم ثبوت الهلال بقول المتجم أو الحاسب
٤٢	عدم جواز فطر المتفرد برؤية سؤال ظاهراً
٤٦	تلفيق الشهادة ولزوم حكم المخالف في العبادات
٥٠	رؤية الهلال نهاراً وحكم الثبوت في أثناء اليوم
٥٤	حكم يوم الشك عند تعذر الرؤية بسبب الغيم
٥٧	حكم صيام يوم الشك وأنواعه المشروعة
٦١	ندب الإمساك في يوم الشك لتحقيق الخبر
٦٤	عدم مشروعية الإمساك لأجل تركية الشاهدين
٦٨	حكم إمساك من زال عذرته في نهار رمضان
٧٢	جواز الوطء للقادم والمطهرة في نهار رمضان
٧٥	كف اللسان عن الفضول والمحارم أثناء الصوم
٧٨	ندب الصوم في السفر للمطيق
٨٢	حكم صيام يوم عرفة لغير الحاج
٨٥	صيام عشر ذي الحجة وعاشوراء وتاسوعاء
٨٨	صيام المحرم ورجب وشعبان
٩٢	إمساك من أسلم في نهار رمضان وحكم قضائه
٩٥	تعجيل قضاء رمضان وتتابعه
٩٩	تقديم صوم التمتع ونحوه على قضاء رمضان
١٠٣	حكم الفدية للكبير الهرم وصاحب العطش الدائم
١٠٨	صيام الثلاث البيض
١١٤	صيام الست من شوال بين النص والعمل
١١٥	تحقيق تدخل الثبات في القضاء والست
١١٨	حكم ذوق الطعام والعلك للصائم
١٢١	مداواة حفر الأسنان وضابط الوصول للحلق
١٢٥	كراهة نذر الصوم في يوم مكرّر
١٢٨	مقدمات الجماع ومناط التحريم والكراهة
١٣٢	كراهة الحجامة للمريض وضابط السلامة
١٣٦	حكم التطوع بالصوم قبل أداء النذر أو القضاء

١٤١	اجتهاد الأسير في تعيين شهر رمضان
١٤٥	التردد في مصادفة صوم الأسير لرمضان
١٤٨	وجوب تبنييت النية في الصوم وتوقيتها
١٥٢	اكتفاء الصائم بنية واحدة لما يجب تتابعه
١٥٦	استئناف النية عند انقطاع التتابع
١٦٠	وجوب الصوم على الطاهر قبل الفجر وحكم الشك
١٦٥	حكم قضاء الصوم للمجنون
١٧١	أثر الإغماء على صحة الصوم ولزوم القضاء
١٧٧	أركان الصحة: الكف عن المشتبهيات الجسدية
١٨١	أحكام القيء للصائم في المذهب المالكي
١٨٤	أحكام وصول المفطرات إلى الجوف
١٨٨	أحكام استنشاق البخور والدخان
١٩٠	حكم ابتلاع البلغم والريق للصائم
١٩٤	حكم ما سبق للحلق غلبة ووجوب القضاء في الفرض
١٩٦	حكم من صب في حلقه شيء وهو نائم
١٩٨	حكم مجامعة المرأة النائمة في نهار رمضان
٢٠٢	حكم الأكل عند الشك في طلوع الفجر أو غروب الشمس
٢٠٦	حكم تقليد المستدل والاحتياط واستثناء التذر المعين
٢١٠	حكم قضاء صوم النفل عند الفطر عمداً
٢١٤	حكم وجوب الكفارة بسبب الانتهاك وضابط التأويل
٢١٩	حكم الجهل وأثره في سقوط الكفارة الكبرى
٢٢٢	حكم رفض النية
٢٢٥	حكم الكفارة بالأكل والشرب وما في معناهما
٢٢٨	حكم إنزال المنى بمقدمات الجماع وأثر العادة في الكفارة
٢٣١	حكم من أمتنى بتعمد النظرة الواحدة
٢٣٤	أحكام صفة الكفارة الكبرى في المذهب المالكي
٢٣٧	حكم تحمل الزوج كفارة الجماع عن الروجة والأمة
٢٤٠	حكم النياحة في الكفارة وأحكام الرجوع بين الزوجين
٢٤٢	حكم تحمل الزوج كفارة زوجته عند الإكراه على القبلة
٢٤٧	حكم سقوط الكفارة بالتأويل القريب في حالات الظن
٢٥٠	حكم التأويل البعيد وأثره في الكفارة وقضاء النفل
٢٥٥	حكم لزوم القضاء مع الكفارة وفي صوم التطوع
٢٥٨	حكم ما لا قضاء فيه من المفطرات الغالبة للصائم
٢٦١	حكم الخفنة من الإحليل للصائم
٢٦٥	حكم ذهن الجائفة للصائم وتأصيل عدم القضاء فيه
٢٦٨	حكم منى المستتبح ومنذيه في الصيام
٢٧٢	حكم نزع المأكول والمشروب والفرج عند طلوع الفجر
٢٧٦	حكم استعمال السواك للطهارة طوال نهار رمضان
٢٨٠	حكم مضمضة الصائم لأجل العطش أو الحر

٢٨٣	حكم صحة صوم من أصبح جنباً في نهار رمضان
٢٨٧	حكم ندب صوم الظهر لمن قوي عليه
٢٩٠	حكم جواز إفراذ يوم الجمعة بالصوم
٢٩٤	حكم الفطر للمسافر وشروط سقوط القضاء والكفارة
٢٩٨	حكم فطر المسافر بعد دخوله بلده
٣٠٢	حكم الفطر للمريض
٣٠٦	حكم فطر الحامل والمرضع
٣٠٩	حكم أجرة إرضاع الولد
٣١٣	حكم وجوب قضاء رمضان بالعدد لا بالشهر
٣١٧	حكم تعدد القضاء بسبب إفساد يوم القضاء عمداً
٣٢١	حكم تأديب المفطر عمداً
٣٢٥	حكم الفدية لمن فرط في قضاء رمضان حتى دخل رمضان التالي
٣٢٩	حكم مقدار الفدية
٣٣٣	حكم تقدير الصوم المتذور عند احتمال اللفظ
٣٣٦	حكم قضاء أيام التذر في صوم السنة
٣٤٠	حكم صيام صبيحة القدوم للمسافر
٣٤٤	حكم نسيان اليوم المعين في التذر ووجوب صيام الأسبوع
٣٤٨	حكم صيام أيام التشريق للتأذر والمتمتع
٣٥٢	حكم عدم لزوم التتابع في نذر الصوم المطلق
٣٥٥	حكم صرف نيّة رمضان لغيره أو التشريك فيها
٣٦٧	بيان الحكم الشرعي لماهية الاعتكاف ورتبته
٣٧٢	بيان شروط صحة الاعتكاف
٣٧٤	تعيين المحل المشروع للاعتكاف وعلاقته بفرض الجمعة
٣٧٧	حكم الخروج للجمعة لمن اعتكف في غير الجامع
٣٨١	حكم الخروج لحقوق الوالدين وأثره على صحة الاعتكاف
٣٨٤	حكم الخروج لأداء الشهادة وأثره على الاعتكاف
٣٨٨	حكم الردّة وأثرها الإبطالي على صحة الاعتكاف
٣٩٢	التلازم الشرطي بين صحة الصوم وبقاء الاعتكاف
٣٩٥	أثر السكر ليلاً على صحة الاعتكاف واستمراره
٣٩٩	أثر ارتكاب الكبائر على صحة الاعتكاف
٤٠٢	أثر الوطء على صحة الاعتكاف ولزوم التجرد
٤٠٦	أثر مقدمات الجماع واللذة المباشرة على صحة الاعتكاف
٤١٠	لزوم الاعتكاف للعبد والمرأة بعد الإذن في التذر
٤١٣	تعارض الاعتكاف مع وجوب العدة للمرأة وأثره على الصحة
٤١٦	لزوم الوفاء بالتذر بعد العتق لمن منع حال الرق
٤١٩	حكم اعتكاف المكاتب ومدى سلطة السيّد عليه
٤٢٣	لزوم اعتكاف يوم بنذر الليلة
٤٢٦	بطلان الاعتكاف في بعض اليوم
٤٢٩	لزوم التتابع في مطلق نذر الاعتكاف

٤٣٢	تعيين مدد الاعتكاف بنية الدخول
٤٣٥	حكم نية الجوار والحافها بالاعتكاف المطلق
٤٣٨	استثناء نذر النهار فقط وعدم لزوم الصوم فيه
٤٤١	الخلافا في لزوم إكمال يوم الدخول للمعتكف
٤٤٤	لزوم إتيان الساحل لنذر الصوم فيه وحقيقة الرباط
٤٤٧	حكم دخول المنزل لحاجة الإنسان وضوابطه في الاعتكاف
٤٥١	أثر الاشتغال بالعلم وتدوينه على صحة الاعتكاف
٤٥٤	حصر أعمال المعتكف في مخض التعبّد ومتع ما سواها
٤٥٧	حكم الخروج للعبادة والجنابة وصعود المنار للمعتكف
٤٦١	حكم ترتب المعتكف للإمامة وأثره على خلوته
٤٦٦	حكم إخراج المعتكف للمحاكمة وأثره على الاعتكاف
٤٦٩	جواز إقراء القرآن للمعتكف
٤٧٢	جواز السلام والتطيب وعقد النكاح للمعتكف
٤٧٦	أثر الاشتغال بالتجمل والانتظار خارج المسجد على الاعتكاف
٤٨٠	ندب إعداد الثياب للمعتكف وفقه الاستغناء عن الخلق
٤٨٣	ندب مكث المعتكف ليلة العيد وفقه اتصال القرينات
٤٨٧	توقيت ابتداء الاعتكاف ومعايير صحة الدخول الرّماني
٤٩٠	تقدير زمان الاعتكاف بعشر
٤٩٢	التفريق بين أقل الاعتكاف وماهية الجوار الرّمانيّة
٤٩٤	ندب الاعتكاف في آخر المسجد ورمضان وفي العشر الأواخر
٤٩٨	محل ليلة القدر: بين سعة العام وميقات العشر الأخير
٥٠٠	البناء عند طرؤ الإغماء أو الجنون للمعتكف
٥٠٣	لزوم البناء وبقاء حرمة الاعتكاف عند الانقطاع بالغدر الشرعي
٥٠٧	وجوب الفورية في العود للاعتكاف وأثر التأخير
٥١١	بطلان اشتراط سقوط القضاء وسلطان الأحكام التعبدية

مُقَدِّمَةٌ



الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِلْإِيمَانِ، وَشَرَّفَنَا بِالصِّيَامِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، وَأَوْضَحَ لَنَا مَسَالِكَ الْحَقِّ وَالْبُرْهَانِ، وَرَفَعَ قَدْرَ الْفِقْهِ فَأَعْلَى لَهُ الشُّأْنُ فِي كُلِّ أَبَانٍ. وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَفَصَّلَ الْخِطَابَ، وَأَلْهَمَ أُمَّتَهُ الصَّوَابَ، سَيِّدَنَا مُحَمَّدٍ خَيْرِ مَنْ صَامَ وَقَامَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الْبَرَّةِ الْكِرَامِ، مَا تَعَاقَبَ الضِّيَاءُ وَالظَّلَامُ.

وَبَعْدُ؛ فَإِنَّ (مُخْتَصَرَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ) قَدْ تَبَوَّأَ فِي الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ مَنَزِلَةً سَنِيَّةً، وَصَارَ مَقْصِدَ الْمُتَفَقِّهِينَ فِي كُلِّ قَضِيَّةٍ، بِمَا حَوَاهُ مِنْ إِيجَازٍ عَجِيبٍ، وَتَحْقِيقٍ لِّلْمَشْهُورِ قَرِيبٍ. إِلَّا أَنَّ كَثْرَةَ فُرُوعِهِ الْمُجَرَّدَةِ عَنِ الدَّلِيلِ، قَدْ تَجَعَّلُ بَعْضَ الْأَفْهَامِ تَحِيدُ عَنِ السَّبِيلِ، خُصُوصاً فِي "كِتَابِ الصِّيَامِ" الَّذِي تَشَوَّفُ فِيهِ النُّفُوسُ لِتَصْحِيحِ تَعْبُدِهَا بِمُقْتَضَى النَّصِّ وَالْأَثَرِ.

وَمِنْ هُنَا بَرَزَتِ الْحَاجَةُ لِهَذَا السَّفَرِ الْمَوْسُومِ بـ (إِقَامَةِ الدَّلِيلِ)، لِيَكُونَ جِسْراً يَرْبِطُ الْمَثَنَ بِمُسْتَنْدِهِ، وَيَرُدُّ الْفِرْعَ إِلَى مَحْتَدِهِ. وَلَمْ نَشَأْ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْعَمَلُ مُجَرَّدَ نَقْلِ لِلنُّصُوصِ، بَلْ رُمْنَا فِيهِ الْعَوَصَ عَلَى أَسْرَارِ الْخُصُوصِ؛ فَمَزَجْنَا بَيْنَ مَتَانَةِ الْفِقْهِ وَدِقَّةِ النَّظَرِ الْمُنْطَقِيِّ، لِنَعْصِمَ الدَّهْنَ عَنِ الزَّلَلِ فِي الْمَنْزَعِ الْأُصُولِيِّ، وَطَرَدْنَا لِلْمَلَلِ عَنِ الْقَارِي بِتَنْوِيعِ مَسَالِكَ التَّحْقِيقِ. وَقَدْ اعْتَمَدْنَا فِي هَذَا الْبَحْثِ مَنَهْجِيَّةً مُبْتَكِرَةً تَقُومُ عَلَى:

تَصْوِيرِ الْمَسْأَلَةِ: لِتَقْرِيبِ صُورَتِهَا لِلأَدَّهَانِ. وَتَحْرِيرِ مَفَاهِيمِ الْمُخَالَفَةِ: لِبَيَانِ
مَنْطُوقِ النَّصِّ وَظَلِّهِ.

تَقْعِيدِ الْقَضِيَّةِ الْمُنْطَقِيَّةِ: لِكُلِّ مَسْأَلَةٍ، لِيُذْرِكَ الطَّالِبُ كَيْفَ تَتَرَكَّبُ الْمُقَدِّمَاتُ
لِشَتِّجِ الْأَحْكَامِ.

سَوْقِ الْأَدِلَّةِ الثَّقَلِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ: مِنْ كِتَابِ وَسْئَةٍ وَقَوَاعِدِ وَأَقْيَسَةٍ، مَعَ عَرْضِ
التَّفْرِيعَاتِ وَالتَّحْقِيقَاتِ الَّتِي تَزْخُرُ بِهَا أُمَمَاتُ كُتُبِ الْمَذْهَبِ.

لِيَكُونَ هَذَا الْعَمَلُ زَادًا لِلْمُتَفَقِّهِينَ فِي رَمَضَانَ، وَبُرْهَانًا يَجْمَعُ بَيْنَ صِحَّةِ
النَّقْلِ وَاسْتِقَامَةِ الْجَنَانِ.

وَإِنَّا لَنَسْأَلُ اللَّهَ الْعَلِيِّ الْقَدِيرَ، أَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الْجُهْدِ الْيَسِيرِ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصًا
لِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، مُوجِبًا لِرِضْوَانِهِ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ. فَاللَّهُمَّ اجْعَلْ هَذَا الْعَمَلَ
مَحَلَّ الرِّضَا وَالْقَبُولِ، وَاجْعَلْ نَفْعَهُ لِلْأُمَّةِ بَاقِيًا وَمَأْمُولًا، إِنَّكَ سَمِيعٌ مُجِيبٌ،
وَأَنْتَ حَسْبُنَا وَنَعْمَ الْوَكِيلُ.

زياد حبوب أبو رجائي

عمان - الاردن

ثُبُوتُ رَمَضَانَ بِإِكْمَالِ عِدَّةِ شَعْبَانَ

أشارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى مَسْأَلَةٍ: (ثُبُوتُ رَمَضَانَ بِإِكْمَالِ عِدَّةِ شَعْبَانَ) فَقَالَ: (يُثْبِتُ رَمَضَانُ بِكَمَالِ شَعْبَانَ)

يَعْنِي: أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ جَزْمُ بِرُؤْيَا هِلَالِ رَمَضَانَ بَعْدَ غُرُوبِ شَمْسِ الْيَوْمِ التَّاسِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَعْبَانَ، فَإِنَّ الْمَسْلَكَ الشَّرْعِيَّ الْيَقِينِيَّ هُوَ إِتْمَامُ شَهْرِ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، وَبِهَذَا التَّمَامِ يَدْخُلُ شَهْرُ رَمَضَانَ حُكْمًا وَيَقِينًا فِي الْيَوْمِ التَّالِي.

وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ: أَنَّ الْأَصْلَ فِي الشُّهُورِ التَّمَامُ، وَلَا يُنْتَقَلُ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ إِلَّا بِتَصْحَابٍ إِلَى شَهْرٍ جَدِيدٍ إِلَّا بِيَقِينٍ حَسِّيٍّ (الرُّؤْيَا) أَوْ بِيَقِينٍ عَدَدِيٍّ (الْإِكْمَالِ)، صَوْنًا لِلْعِبَادَةِ عَنِ التَّرَدُّدِ بَيْنَ الشَّكِّ وَالْيَقِينِ. مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ الْعَدَدِ)

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ تَقْيِيدَ ثُبُوتِ الشَّهْرِ بِـ (كَمَالِ) شَعْبَانَ يَنْفِي دُخُولَهُ قَبْلَ تَمَامِ الثَّلَاثِينَ عِنْدَ فَقْدِ الرُّؤْيَا؛ فَلَا يُعْتَبَرُ قَوْلُ الْمُتَجَمِّ وَلَا الْحَاسِبِ، لِأَنَّ الْحُكْمَ أُنِيطَ بِالْعَدَدِ الْمَحْصُورِ (٣٠) لَا بِمَا دُونَهُ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ. حَكَمْنَا بِأَنَّ الْقَضِيَّةَ هُنَا (حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ)؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَبْنِي الْحُكْمَ فِيهَا عَلَى شَرْطٍ خَارِجِيٍّ مُحْتَمَلٍ، بَلْ يُثَبِّتُ صِفَةً ذَاتِيَّةً لِلْمَوْصُوفِ بَعْدَ تَمَامِهِ؛ فَالْمَوْصُوفُ هُوَ (يَوْمُ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ)

وَالصَّغَةُ الْمَحْمُولَةُ عَلَيْهِ هِيَ (أَنَّهُ عِلَّةٌ قَطْعِيَّةٌ لِدُخُولِ رَمَضَانَ) فَقَدْ انْتَقَلَ الذَّهْنُ مِنْ مُقَدِّمَةِ حِسِّيَّةٍ (عَدَمِ الرُّؤْيَةِ) إِلَى نَتِيجَةِ ضَرُورِيَّةٍ (تَمَامِ الْعَدَدِ)، فَصَارَ الْإِكْمَالُ هُوَ عَيْنُ الثُّبُوتِ، وَهَذَا هُوَ جَوْهَرُ الْحَمَلِ الْمُنْطَقِيِّ الْمَبْنِيِّ عَلَى الْإِتِّحَادِ فِي الْوُجُودِ الْخَارِجِيِّ بَيْنَ الْمَوْضُوعِ وَالْمَحْمُولِ.

الْمَوْضُوعُ: كَمَالُ عِدَّةِ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا.

الْمَحْمُولُ: عِلَّةٌ مُثَبَّتَةٌ لِدُخُولِ رَمَضَانَ.

الرَّابِطَةُ: هِيَ (الرَّابِطَةُ الزَّمَانِيَّةُ الْمُقَدَّرَةُ)

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ ضَبْطُ مَنَاطِ الْحُكْمِ بِأَمْرِ قَطْعِيٍّ؛ فَعِلْمُ الْمُنْطِقِ هُنَا يَعْصِمُ الذَّهْنَ مِنْ بِنَاءِ نَتِيجَةٍ (وُجُوبِ الصَّوْمِ) عَلَى مُقَدِّمَةِ ظَنِّيَّةٍ، بَلْ يَجْعَلُ تَمَامَ الْعَدَدِ "مُقَدِّمَةً كُبْرَى يَلْزَمُ عَنْهَا عَقْلًا وَشَرْعًا دُخُولُ الشَّهْرِ، مِمَّا يَنْفِي عَنْ الْمُكَلَّفِ الْحَيْرَةَ وَالتَّخْطِيطَ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْأَمْرَ بِإِكْمَالِ الْعِدَّةِ جَاءَ فِي سِيَاقِ تَبْيِينِ مَوَاقِيتِ الْعِبَادَةِ، وَكَمَالُ شَعْبَانَ هُوَ الْمَعْيَارُ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ لِتَحْدِيدِ بَدْءِ الْفَرَضِ عِنْدَ الْإِشْتِبَاهِ.

ثَانِيًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْأَثَارِ

قَوْلُهُ ﷺ: «إِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ».

وَوَجْهُ الاستِدْلَالِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَصَّ صَرَاحَةً عَلَى عَدَدِ الثَّلَاثِينَ عِنْدَ تَعَدُّرِ الْحِسِّ، وَهَذَا تَوْقِيفٌ نَبَوِيٌّ يَقْطَعُ الطَّرِيقَ عَلَى أَيِّ اجْتِهَادٍ عَقْلِيٍّ يُرِيدُ إِثْبَاتَ الشَّهْرِ بِغَيْرِ الرُّؤْيَةِ أَوْ الْإِكْمَالِ.
ثَالِثًا: أدلة القواعد الفقهية

١. قاعدة: (الاستصحاب)؛ وهو استصحاب بقاء شعبان على ما كان عليه حتى يقوم دليل قطعي على خروجه، والعدد (٣٠) هو هذا الدليل.
٢. قاعدة: (اليقين لا يزول بالشك)؛ فالدخول في رمضان يوم الثلاثين مشكوك فيه، وبقاء شعبان يقين، فلا تترك اليقين للشك.

رابعًا: أدلة القياس

١. قياس العلة: قياس شهر الصوم على عدة الطلاق بالأشهر؛ بجامع أن كلاهما حكم شرعي موطئ بتمام الزمان، فكما لا تنقضي العدة إلا بتمام الشهر، لا يدخل الصوم إلا بتمام ما قبله.
٢. قياس الشبه: قياس الشهر على عدد الركعات في الصلاة؛ فكما أن من شك في الركعة الرابعة بنى على اليقين وأتمها، فكذلك من شك في خروج شعبان بنى على اليقين وأتمه ثلاثين.

تفريعات على المسألة

أولًا: استقلال الإكمال عن الحكم السلطاني: يتحقق دخول شهر رمضان بيقين إكمال شعبان ثلاثين يومًا بمجرد تمام العدد، ولو لم يصدر بذلك حكم من قاضٍ أو حاكم؛ لأن العلة هنا (العدد) قطعية بنفسها لا تفتقر إلى إثباتها.

ثانيًا: تقديم النص على الحساب عند توالي الغيم: إذا استمرت الغيوم شهورًا كثيرة، فإن المنهج المالكي يقضي بإكمال عدة كل شهر ثلاثين يومًا (اتباعًا للحديث)، ولا يلتفت لقول أهل الميقات الذين يزعمون استحالة توالي أربعة أشهر تامة؛ فمدار التعبد على النص لا على الحساب، وإن تبين للناس بعد ذلك خلاف ما عملوا عليه قضوا تبرئة للذمة.

ثالثًا: الرد على من قيد الإكمال بالحساب: ما ذهب إليه العلامة (عج) من تقييد كلام المؤلف بقاعدة أهل الميقات (أنه لا يتوالى أربعة أشهر تامة) هو قول غير صواب؛ لأن صنيعة يؤدي إلى تقديم قول المنجمين على ظاهر السنة، والأصل في المذهب إلغاء هذه القاعدة كما أشار ابن رشد في (جامع المقدمات) بقوله: "إلا في النادر؛ فلما انخرمت الكليّة بوجود النادر، بطل الاحتجاج بها في تخصيص عموم قوله ﷺ: «فأكملوا العدة ثلاثين».

رابعًا: حكم المنفرد بالرؤية: أما إذا رأى الهلال عدلًا واحدًا أو معه نساء، فلا يثبت الصوم لعموم الناس (لنقص نصاب الشهادة)، لكن يجب الصوم على الراي نفسه (ولو كانت الرؤية امرأة)؛ لأنه صار موقفًا بدخول الوقت في حق نفسه، واليقين لا يرتفع بعدم حكم الحاكم.

~

ثُبُوتِ رَمَضَانَ بِرُؤْيَا الْعَدْلَيْنِ

ثُمَّ أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى مَسْأَلَةٍ: (ثُبُوتِ رَمَضَانَ بِرُؤْيَا الْعَدْلَيْنِ) فَقَالَ:
(أَوْ بِرُؤْيَا عَدْلَيْنِ)

يَعْنِي: أَنَّ الطَّرِيقَ الثَّانِي لثُبُوتِ شَهْرِ رَمَضَانَ هُوَ رُؤْيَا هَلَالِهِ مِنْ قَبْلِ رَجُلَيْنِ
حُرَّيْنِ مُسْلِمَيْنِ بِالْعَيْنِ عَاقِلَيْنِ، مُتَّصِفَيْنِ بِصِفَةِ "الْعَدَالَةِ" الَّتِي تَعْنِي الِاسْتِقَامَةَ فِي
الدِّينِ وَالْمُرُوءَةِ؛ فَيَشْهَدَانِ بَعْدَ حُجْبِ الصَّوْمِ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ فِي ذَلِكَ الْإِقْلِيمِ.
وَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ: أَنَّ رُؤْيَا الْهَلَالِ إِخْبَارٌ عَنْ حَقِيقَةٍ كَوْنِيَّةٍ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا حَقٌّ
شَرْعِيٌّ عَامٌّ، وَبِمَا أَنَّ هَذَا الْإِخْبَارَ يَتَعَلَّقُ بِعِبَادَةٍ مَفْرُوضَةٍ، فَإِنَّ الْإِحْتِيَاطَ لَهَا
يَقْتَضِي أَنْ يُنْقَلَ عَنْ طَرِيقِ "الشَّهَادَةِ" لَا مُجَرَّدِ "الخَبَرِ"، وَالشَّهَادَةُ فِي مَشْهُورِ
الْمَذْهَبِ لَا تَقِلُّ عَنْ عَدْلَيْنِ.

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ الْعَدَدِ) وَوَجْهُ الِاسْتِدْلَالِ أَنَّ نَصَّ الْمُصَنِّفِ عَلَى
عَدْلَيْنِ "يَقْتَضِي عَدَمَ ثُبُوتِ الشَّهْرِ بِرُؤْيَا عَدْلٍ وَاحِدٍ لِعُمُومِ النَّاسِ؛ فَمُقْتَضَى
الْمَفْهُومِ أَنَّ شَهَادَةَ الْمُفْرَدِ لَا تَنْقُلُ الْأُمَّةَ مِنَ الِاسْتِصْحَابِ (بَقَاءِ شَعْبَانِ) إِلَى
الْبَائِتِقَالِ (دُخُولِ رَمَضَانَ) لِانْقِصَانِ نَصَابِ الشَّهَادَةِ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةٌ شَرْطِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ. وَحَكْمُنَا بِأَنَّ الْقَضِيَّةَ هُنَا (شَرْطِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ)؛ لِأَنَّ وُجُوبَ الصَّوْمِ لَيْسَ نَائِباً مِنْ ذَاتِ الْيَوْمِ (كَمَا فِي الْإِكْمَالِ)، بَلْ هُوَ مُعَلَّقٌ عَلَى شَرْطٍ خَارِجِيٍّ وَهُوَ (شَهَادَةُ الْعَدْلَيْنِ)؛ فَالذَّهْنُ هُنَا يَرْبُطُ بَيْنَ حَقِيقَتَيْنِ بَيْنَهُمَا تَلَازُمٌ شَرْعِيٌّ، تَقْدِيرُهُ: (كُلَّمَا تَبَتَّ الْبَيِّنَةُ، تَبَتَّ الْحُكْمُ الْمَنْبُوطُ بِهَا) فَالنتيجة هُنَا جَاءَتْ عَنْ طَرِيقِ "الِاسْتِلْزَامِ"؛ حَيْثُ جَعَلْنَا أَدَاءَ الشَّهَادَةِ مُقَدِّمًا، وَثُبُوتَ الشَّهْرِ تَالِيًا، وَبِتَحَقُّقِ الْمُقَدِّمِ يَلْزُمُ عَقْلًا وَشَرْعًا تَحَقُّقُ التَّالِي، وَهِيَ آيَّةٌ تَعْصِمُ الْفَقِيهَ مِنَ الْخَلْطِ بَيْنَ "الْعَلَامَةِ" وَبَيْنَ "ذَاتِ الْوَقْتِ".

المُقَدِّمُ: ثُبُوتُ رُؤْيَا الْعَدْلَيْنِ لِلْهَلَالِ.

التَّالِي: وُجُوبُ الصَّوْمِ عَلَى الْمَجْمُوعِ.

الرَّابِطَةُ: التَّلَازُمُ بَيْنَ الشَّهَادَةِ وَالْحُكْمِ.

وَقَرَّيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ بَيَانُ مَعْيَارِ "التَّصَدِيقِ"؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يُعَلِّمُنَا أَنَّ "الْحُكْمَ" يَتَّبِعُ أَقْوَى الْمُقَدِّمَاتِ، وَشَهَادَةُ الْعَدْلَيْنِ تُمَثِّلُ مُقَدِّمَةً تُفِيدُ "الظَّنَّ الْعَالِبَ" الْقَرِيبَ مِنَ الْيَقِينِ، وَهُوَ مَا يَكْفِي فِي بَابِ الْعَمَلِيَّاتِ (الْفَقْه) لِبِنَاءِ نَتِيجَةِ الْوُجُوبِ، مِمَّا يَحْمِي الْقَارِئَ مِنَ الْإِنْسِيَاقِ خَلْفَ "التَّصَوُّرَاتِ الْفَرْدِيَّةِ الضَّعِيفَةِ".
أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَشْهَدُوا دَوِيَّ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطلاق: ٢].

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ جَعَلَ شَهَادَةَ الْعَدْلَيْنِ مَعْيَارًا لثُبُوتِ الْحُقُوقِ وَالْبَائِتِقَالِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ، وَدُخُولِ الشَّهْرِ حَقًّا لِلَّهِ يَحِبُّ فِيهِ الْإِشْهَادُ.

ثَانِيًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْأَثَارِ

مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَالدَّارَقُطْنِيُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فَإِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ مُسْلِمَانِ فَصُومُوا وَأَفْطِرُوا».

وَوَجْهُُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ الْحَدِيثَ نَصٌّ صَرَاحَةٌ عَلَى نَصَابِ الشَّاهِدَيْنِ (شَاهِدَانِ)، وَعَلَّقَ عَلَيْهِ الْإِمْتِثَالُ بِالْفِعْلِ (فَصُومُوا)، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ شَهَادَةَ الْعَدْلَيْنِ عِلَّةٌ تَامَّةٌ لِلْوُجُوبِ.

ثَالِثًا: أدلة القواعد الفقهية

قَاعِدَةٌ: (إِعْمَالُ الْكَلَامِ أَوْلَى مِنْ إِهْمَالِهِ)؛ فَإِذَا جَاءَ الْعَدْلَانِ بِالشَّهَادَةِ وَجَبَ إِعْمَالُ قَوْلِهِمَا لِأَنَّهُمَا حُجَّةٌ شَرْعِيَّةٌ، وَإِهْمَالُهُمَا يُعْطِلُ الْمَصْلَحَةَ الْمَنْوُطَةَ بِالزَّمَانِ. قَاعِدَةٌ: (الْمَيْسُورُ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ)؛ فَلَمَّا تَعَسَّرَ رُؤْيُ كُلِّ النَّاسِ لِلْهَلَالِ، اكْتَفَى بِمَا تيسَّرَ مِنْ شَهَادَةِ الْعَدْلَيْنِ نِيَابَةً عَنِ الْمَجْمُوعِ.

رَابِعًا: أدلة القياس

قِيَاسُ الشَّيْءِ: قِيَاسُ شَهَادَةِ الْهَلَالِ عَلَى شَهَادَةِ النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ؛ بِجَمَاعٍ أَنَّ كِلَاهُمَا حُكْمٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ حِلٌّ وَحُرْمَةٌ، وَكَمَا لَا يُقْبَلُ فِيهِمَا أَقْلٌ مِنْ عَدْلَيْنِ، فَكَذَلِكَ رَمَضَانُ لِمَا فِيهِ مِنْ حُرْمَةِ الْإِفْطَارِ وَوُجُوبِ الْإِمْسَاكِ.

قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ الْإِخْبَارِ عَنِ الْهَلَالِ عَلَى الْإِخْبَارِ عَنِ الْحُقُوقِ الْمَالِيَّةِ؛ وَالْعِلَّةُ هِيَ تَوَثُّقُ الْحَاكِمِ مِنْ دُخُولِ الْحَقِّ فِي ذِمَّةِ النَّاسِ، وَالتَّوَثُّقُ لَا يَتِمُّ فِي الشَّهَادَةِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ بِأَقْلٍ مِنْ اثْنَيْنِ.

قِيَاسُ الْأَوْلَى: إِذَا كَانَتْ بَيِّنَةُ الْعَدْلَيْنِ مَقْبُولَةً فِي ثُبُوتِ دَيْنٍ حَقِيرٍ مِنْ حُطَامِ الدُّنْيَا، فَقَبُولُهَا فِي ثُبُوتِ رُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ مِنْ بَابِ أَوْلَى تَعْظِيمًا لِشَعَائِرِ اللَّهِ.

ويقوله (وَبَتَ رَمَضَانُ بِكَمَالِ شَعْبَانَ أَوْ بِرُؤْيَةِ عَدْلَيْنِ) يَعْنِي أَنَّ دُخُولَ الشَّهْرِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِأَحَدِ طَرِيقَيْنِ يَقِينَيْنِ: إمَّا إِتِمَامُ عِدَّةِ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا عِنْدَ تَعَدُّ الرُّؤْيَةِ، وَإِمَّا شَهَادَةُ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ بِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ.

النَّظَرُ الْفُقَهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ يَقُومُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَنَاطَاتٍ مَقَاصِدِيَّةٍ وَهِيَ

١ مَنَاطُ الْيَقِينِ فِي الْعِبَادَةِ

يَنْظُرُ الْفُقَهَاءُ إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ (بَقَاءُ شَعْبَانَ)، فَلَا يُتَنَقَّلُ عَنْ هَذَا الْيَقِينِ إِلَى شَغْلِ الذِّمَّةِ بِرَمَضَانَ إِلَّا بِيَقِينٍ مِثْلِهِ، وَالْيَقِينُ يَحْصُلُ حِسًّا بِالْعَدَدِ (إِكْمَالِ الْعِدَّةِ) أَوْ خَبَرًا بِالتَّوَاتُرِ أَوْ بِشَهَادَةِ الْعَدْلَيْنِ الَّتِي نَزَلَهَا الشَّارِعُ مَنْزِلَةَ الْعِلْمِ.

٢ مَنَاطُ حُجِّيَةِ الْخَبَرِ الظَّنِّيِّ الْمُعْتَبَرِ

يَنْظُرُ الْمَذْهَبُ إِلَى أَنَّ رُؤْيَةَ الْعَدْلَيْنِ تُرِيحُ الْمُكَلَّفِينَ مِنَ الْإِضْطِرَابِ، فَالْعَدَالَةُ شَرْطٌ لِقَبُولِ الْخَبَرِ فِي أُمُورِ الدِّينِ، فَلَمَّا اجْتَمَعَ عَدْلَانِ قَوِيَ الظَّنُّ حَتَّى صَارَ كَالْقَطْعِ فِي لُزُومِ الصَّوْمِ جَمَاعَةً.

٣ مَنَاطُ التَّعْيِيدِ بِالْأَهْلَةِ

يَنْظُرُ إِلَى أَنَّ الشَّرِيعَةَ رَبَطَتِ الْمَوَاقِيتَ بِالْأَهْلَةِ (مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ)، فَالِاعْتِبَارُ بِالرُّؤْيَةِ الْبَصَرِيَّةِ هُوَ الْأَصْلُ الْأَصِيلُ الَّذِي يُلْغِي كُلَّ حِسَابٍ فَلَكِيٍّ عِنْدَ جُمْهُورِ الْمَالِكِيَّةِ لِأَنَّ الشَّارِعَ أَرَادَ عِبَادَةً ظَاهِرَةً يَشْتَرِكُ فِيهَا النَّاسُ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالْمَفَاهِيمِ

يَقُومُ التَّحْلِيلُ هُنَا عَلَى اسْتِنَاطِ النَّصِّ لِفَهْمِ مَسَالِكِ الْإِسْتِدْلَالِ

١ مَفْهُومُ الْعَدَدِ فِي (عَدْلَيْنِ)

وَوَجْهُهُ أَنَّ تَقْيِيدَ الرُّؤْيَةِ بِالْعَدْلَيْنِ يَقْتَضِي بِمَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ أَنَّ شَهَادَةَ الْعَدْلِ الْوَاحِدِ لَا تَكْفِي لِثُبُوتِ الشَّهْرِ لِعَامَّةِ النَّاسِ فِي الْمَشْهُورِ، لِأَنَّ الشَّارِعَ أَرَادَ كَمَالَ النَّصَابِ فِي الْإِخْبَارِ عَنِ الْعِبَادَةِ الْعَامَّةِ.

٢ مَفْهُومُ الْعَايَةِ فِي (كَمَالِ شَعْبَانَ)

وَوَجْهُهُ أَنَّ الشَّهْرَ إِذَا لَمْ يَكْمُلْ ثَلَاثِينَ وَلَمْ تُرَ الرُّؤْيَةُ، فَالْأَصْلُ هُوَ الْفِطْرُ، فَكَمَالُ الْعِدَّةِ هُوَ الْعَايَةُ الَّتِي يَنْقَطِعُ عِنْدَهَا الشَّكُّ وَيَبْدَأُ عِنْدَهَا الْيَقِينُ بِرَمَضَانَ حَتْمًا.

٣ دَلَالَةُ الْإِقْضَاءِ فِي (تَبَتَ)

حَيْثُ يَقْتَضِي اللَّفْظُ أَنَّ كُلَّ طَرِيقٍ آخَرَ (كَالْحِسَابِ أَوْ رُؤْيَةِ نَهَارٍ) لَا يُسَمَّى ثُبُوتًا شَرْعِيًّا تَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْوُجُوبِ، فَالصَّحَّةُ مُنَوِّطَةٌ بِالْمَسَالِكِ الَّتِي عَيْنُهَا الشَّارِعُ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "اتِّحَادِ الْعِلَّةِ الْقَطْعِيَّةِ مَعَ مَعْلُولِهَا" الْمُقَدِّمَةِ الْأُولَى كَمَالُ الْعِدَّةِ أَوْ رُؤْيَةُ الْعَدْلَيْنِ هُوَ السَّبَبُ الشَّرْعِيُّ لِلثَّبُوتِ الْمُقَدِّمَةِ الثَّانِيَةِ الثَّبُوتُ الشَّرْعِيُّ يَسْتَلْزِمُ وَجُوبَ الصَّوْمِ عَقْلًا الْإِسْتِتَاجُ بِمَا أَنَّ السَّبَبَ قَدْ تَحَقَّقَ فَإِنَّ النَّتِيجَةَ (وُجُوبَ الصَّوْمِ) لَازِمَةٌ لُزُومًا ضَرُورِيًّا لَا يَقْبَلُ الْإِرْتِفَاعَ

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ. حَكَمْنَا بِأَنَّ الْقَضِيَّةَ هُنَا (حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ) لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَبْنِي الْحُكْمَ فِيهَا عَلَى شَرْطٍ خَارِجِيٍّ مُحْتَمَلٍ، بَلْ يُثَبِّتُ صِفَةً دَائِيَّةً لِلْمَوْصُوفِ بَعْدَ تَمَامِهِ

الْمَوْضُوعُ هُوَ (يَوْمُ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ أَوْ رُؤْيَا الْعَدْلَيْنِ)
الْمَحْمُولُ هُوَ (عِلَّةُ قَطْعِيَّةِ الدُّخُولِ رَمَضَانَ)
الرَّابِطَةُ هِيَ (الرَّابِطَةُ الزَّمَانِيَّةُ الْمُقَدَّرَةُ)

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ ضَبْطُ مَنَاطِ الْحُكْمِ بِأَمْرِ قَطْعِيٍّ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا
يَعَصِمُ الذَّهْنَ مِنْ بِنَاءِ نَتِيجَةٍ (وُجُوبِ الصَّوْمِ) عَلَى مُقَدِّمَةِ ظَنِّيَّةٍ، بَلْ يَجْعَلُ
تَمَامَ الْعَدَدِ "مُقَدِّمَةً كُبْرَى يَلْزَمُ عَنْهَا عَقْلًا وَشَرْعًا دُخُولُ الشَّهْرِ، مِمَّا يَنْفِي عَنِ
الْمُكَلَّفِ الْحَيْرَةَ وَالتَّخْطِيطَ.

وبالقياس :

١ قِيَاسُ الْعِلَّةِ قِيَاسُ هِلَالِ رَمَضَانَ عَلَى (شَهَادَةِ الْأَمْوَالِ) بِعِلَّةِ (الِاسْتِثْقَاءِ)
فَلَمَّا احْتَجْنَا لِلْعَدْلَيْنِ فِي الْمَالِ فَالْعِبَادَةُ أَوْلَى بِالِاحْتِيَاظِ.

٢ قِيَاسُ الْعَكْسِ لَوْ جَازَ التُّبُوتُ بِالْحِسَابِ لَكَانَ الْأُمِّيُّ (الَّذِي لَا يَحْسِبُ)
مَحْرُومًا مِنَ الْيَقِينِ، لَكِنَّ الشَّرْعَ جَعَلَ السَّبَبَ الرَّؤْيَا لِيَسْتَوِيَ الْعَالِمُ وَالْجَاهِلُ.

٣ قِيَاسُ الطَّرْدِ كُلَّمَا وُجِدَ إِكْمَالُ لِعَدَدِ عِبَادَةٍ (كَالْعِدَّةِ فِي الطَّلَاقِ) وَجِدَ
انْتِقَالٌ لِحُكْمٍ جَدِيدٍ، فَيُطْرَدُ ذَلِكَ فِي شَعْبَانَ.

٤ قِيَاسُ الْمُوجِبِ لَمَّا كَانَ "الْهَلَالُ" هُوَ الْمُوجِبُ لِلصَّوْمِ، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ "الْإِخْبَارُ
عَنْهُ" بِمَا يُفِيدُ الْعِلْمَ (الْعَدْلَيْنِ) مُوجِبًا لِلِامْتِثَالِ.

~~

وَلَوْ بَصَحُو بِمِصْرٍ

هِيَ مَحَلُّ نِزَاعٍ كَبِيرٍ بَيْنَ الْمَالِكِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ، وَسُظْهَرُ قُوَّةُ الْإِحْتِجَاجِ بِالْأَصْلِ الشَّرْعِيِّ ضِدَّ الْإِحْتِمَالَاتِ الْعَقْلِيَّةِ الْمُحْضَةِ.

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى مَسْأَلَةٍ: (تُبُوتِ الْهَلَالِ بِالْعَدْلَيْنِ فِي حَالِ الصَّحْوِ بِالْمِصْرِ) فَقَالَ: (وَلَوْ بَصَحُوا بِمِصْرِ)

يَعْنِي: أَنَّ شَهَادَةَ الْعَدْلَيْنِ بِرُؤْيَا الْهَلَالِ مُعْتَبَرَةٌ وَمُؤْزِمَةٌ لِلْجَمِيعِ، حَتَّى لَوْ كَانَتْ السَّمَاءُ صَافِيَةً لَا غَيْمَ فِيهَا (بَصَحُوا)، وَكَانَ ذَلِكَ فِي مَدِينَةٍ كَبِيرَةٍ يَجْتَمِعُ فِيهَا خَلْقٌ كَثِيرٌ (بِمِصْرِ)؛ فَلَا يُشْتَرَطُ كَثَرَةُ الرُّوَاةِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ، خِلَافًا لِمَنْ اشْتَرَطَ الْإِسْتِفَاضَةَ عِنْدَ عَدَمِ الْمَانِعِ مِنَ الرُّؤْيَا.

وَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ: أَنَّ الْبَيِّنَةَ الشَّرْعِيَّةَ عِلَّةٌ مُسْتَقِلَّةٌ لِإِبْطَاتِ الْحُكْمِ، وَهِيَ لَا تَتَأَثَّرُ بِالْعَوَارِضِ الْخَارِجِيَّةِ كَالصَّحْوِ أَوْ كَثَرَةِ النَّاسِ؛ لِأَنَّ الرُّؤْيَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ حَدِّهِ الْبَصَرِ وَالتَّصَوُّبِ نَحْوَ مَكَانِ الْهَلَالِ، فَلَا تُرَدُّ الْيَقِينُ الشَّرْعِيُّ (الْبَيِّنَةُ) بِـ "الْإِحْتِمَالِ الْعَقْلِيِّ" (تَفَرُّدِ الْعَدْلَيْنِ بِالرُّؤْيَا مَعَ كَثَرَةِ النَّاسِ)

تَحْقِيقُ الْخِلَافِ الْمَذْهَبِيِّ (إِشَارَةٌ وَلَوْ) اسْتَعْمَلَ الْمُصَنِّفُ "وَلَوْ" لِلإِشَارَةِ إِلَى خِلَافٍ قَوِيٍّ دَاخِلٍ الْمَدْرَسَةِ الْمَالِكِيَّةِ؛ حَيْثُ نُقِلَ عَنِ الْإِمَامِ سَحْنُونِ الْقَوْلُ بِرَدِّ شَهَادَتِهِمَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لِمَا يَعْتَرِيهَا مِنَ الرِّيْبَةِ وَالتُّهْمَةِ؛ إِذْ كَيْفَ لَمْ يَرَ الْهَلَالُ غَيْرُهُمَا مَعَ صَفَاءِ الْجَوِّ وَكَثَرَةِ الْخَلْقِ؟ وَقَدْ حَرَّرَ ابْنُ بَشِيرٍ هَذَا النَّزَاعَ بِجَعْلِهِ خِلَافًا حَالِيًّا؛ فَإِنْ نَظَرَ الْجَمِيعُ لِحِجَّةٍ وَاحِدَةٍ وَلَمْ يُبْصِرُوهُ فَالْقَوْلُ بِالرَّدِّ قَوِيٌّ، أَمَّا إِنْ انْفَرَدَا بِالنَّظَرِ لِصَوْبٍ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ غَيْرُهُمَا فَالْقَوْلُ بِالتَّبُوتِ هُوَ الْمَأْخُودُ بِهِ.

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ الْعَايَةِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ لَوْ الْوَصْلِيَّةِ) وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ الْمُبَالَعَةُ فِي تَعْمِيمِ الْحُكْمِ؛ فَمُقْتَضَى الْمَفْهُومِ أَنَّهُ إِذَا قُبِلَتْ

شَهَادَتُهُمَا فِي أَصْعَبِ الْحَالَاتِ عَقْلًا (الصَّخْوُ بِالمَصْرِ)، فَقَبُولُهَا عِنْدَ الْعَيْمِ أَوْ فِي الْقَرْىِ الصَّغِيرَةِ مَقْطُوعٌ بِهِ مِنْ بَابِ أَوْلَى.
وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةٌ شَرْطِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ.

كَيْفِيَّةُ التَّوَصُّلِ إِلَى هَذِهِ النَتِيجَةِ: لَقَدْ تَمَّ اسْتِنْبَاطُ الشَّرْطِيَّةِ مِنْ أَدَاةِ الْوَصْلِ (لَوْ) الَّتِي تَعْمَلُ عَمَلَ الشَّرْطِ فِي رِبْطِ الْحُكْمِ بِحَالَةٍ خَاصَّةٍ؛ تَقْدِيرُهَا: (إِنْ) وَجِدْتَ شَهَادَةَ عَدْلَيْنِ، فَالْصَّوْمُ وَاجِبٌ، وَلَوْ كَانَ الظَّرْفُ صَخْوًا بِمَصْرِ) فَالرِّبْطُ هُنَا يَقُومُ عَلَى "الِاسْتِزَامِ" الَّذِي لَا يَنْفَكُ عَنِ الْبَيِّنَةِ مَهْمَا كَانَتِ الْقَرَائِنُ الْعَقْلِيَّةُ مُخَالَفَةً.

المُقَدَّمُ: شَهَادَةُ عَدْلَيْنِ بِالرُّؤْيَةِ فِي ظَرْفِ الصَّخْوِ بِالمَصْرِ.

التَّالِي: صِحَّةُ الثُّبُوتِ وَوُجُوبُ الْإِمْتِثَالِ.

الرَّابِطَةُ: التَّلَازُمُ الْحُكْمِيُّ بَيْنَ الْبَيِّنَةِ وَمَذْلُولِهَا.

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ رَدُّ الْإِعْتِرَاضِ الْمُنْطَقِيِّ الَّذِي يَقُولُ: (تَفَرَّدَ الْوَاحِدُ وَالْبَائِثَيْنِ بِرُؤْيَا شَيْءٍ بَاهِرٍ مَعَ حُضُورِ الْجَمْعِ الْعَفِيرِ وَعَدَمِ الْمَانِعِ يُوجِبُ الرِّيبَ)؛ فَعِلْمُ الْمُنْطِقِ هُنَا يُبَيِّنُ أَنَّ هَذَا الْإِعْتِرَاضَ هُوَ "شُبْهَةٌ" فِي مُقَابِلِ النَّصِّ، وَأَنَّ الْمُقَدِّمَةَ الشَّرْعِيَّةَ (الْعَدَالَةَ) أَقْوَى فِي التَّصَدِيقِ مِنَ "الْمُقَدِّمَةِ الْعَادِيَّةِ" (اسْتِحَالَةِ التَّفَرُّدِ)، فَيَقْدَمُ مَا قَدَّمَهُ الشَّارِعُ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ

قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ) [الإسراء: ٣٦].

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ شَهَادَةَ الْعَدْلَيْنِ تُورِثُ الْعِلْمَ الشَّرْعِيَّ، فَالِاعْتِرَاضُ عَلَيْهَا بِدَعْوَى "الصَّحْوِ" هُوَ قَفْوٌ لِمَا لَا عِلْمَ لِلْمُكَلَّفِ بِهِ مِنَ الْإِحْتِمَالَاتِ الْوَهْمِيَّةِ.

ثَانِيًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْأَثَارِ

قَوْلُهُ ﷺ: «فَإِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ مُسْلِمَانِ فَصُومُوا».

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ الْحَدِيثَ جَاءَ مُطْلَقًا لَمْ يُقَيَّدْ قَبُولَ الشَّهَادَةِ بِعَيْنٍ وَلَا بِصَحْرَاءَ، وَإِطْلَاقُ الشَّارِعِ يَقْتَضِي الْعُمُومَ فِي جَمِيعِ الْأَمَكِنَةِ وَالْأَحْوَالِ الْجَوِيَّةِ.

ثَالِثًا: أَدْلَةُ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

قَاعِدَةٌ: (الْمَطْنَةُ تُنْزَلُ مَنْزِلَةَ الْمِئْتَةِ)؛ فَشَهَادَةُ الْعَدْلَيْنِ مَطْنَةُ الصَّدَقِ الْقَوِيَّةِ، فَانْزَلَتْ مَنْزِلَةَ الْيَقِينِ فِي حَقِّ جَمِيعِ النَّاسِ دُونَ النَّظَرِ لِلْمُعَارِضِ الْعَادِيِّ.

قَاعِدَةٌ: (إِذَا جَاءَ النَّصُّ بِطَلِّ الرَّأْيِ)؛ فَالرَّأْيُ الْقَائِلُ بِاشْتِرَاطِ الْإِسْتِفَاضَةِ عِنْدَ الصَّحْوِ يُصَادِمُ عُمُومَ الْأَحَادِيثِ الْمَوْجِبَةِ لِلصَّوْمِ بِشَاهِدَيْنِ.

رَابِعًا: أَدْلَةُ الْقِيَاسِ

قِيَاسُ الدَّلَالَةِ: قِيَاسُ شَهَادَةِ الْهَلَالِ فِي الْمِصْرِ عَلَى شَهَادَةِ الْقَتْلِ فِي السُّوقِ الْمَزْدَحِمِ؛ فَكَمَا تَقْبَلُ شَهَادَةُ عَدْلَيْنِ عَلَى جَرِيْمَةٍ وَقَعَتْ فِي زَحَامٍ لَمْ يَرَهَا غَيْرُهُمَا، تَقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا عَلَى الرُّؤْيَةِ فِي الْمِصْرِ، وَالْعِلَّةُ هِيَ "صِحَّةُ الثَّقَلِ".

قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ الصَّحْوِ عَلَى الْعَيْمِ؛ بِجَامِعٍ أَنَّ كِلَاهُمَا طَرِيقٌ لِلِإِبْتَاتِ مَنَاطِ الْحُكْمِ، وَكَمَا لَا يُؤْثِّرُ الْعَيْمُ فِي عَدَالَةِ الشَّاهِدِ، لَا يُؤْثِّرُ الصَّحْوُ فِي صِدْقِ خَبَرِهِ.

تَفْرِيعَاتٌ عَلَى الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا: لَا يُشْتَرَطُ التَّعَدُّدُ الزَّائِدُ عَنِ الْاِثْنَيْنِ: خِلَافًا لِلْحَفَفِيَّةِ، لَا يَعْتَبَرُ الْمَالِكِيَّةُ كَثْرَةَ الرُّوَاةِ شَرْطًا لِلصَّحَّةِ فِي الْمِصْرِ؛ فَالنَّصَابُ الشَّرْعِيُّ كَافٍ لِإِقَامَةِ الْحُجَّةِ.

ثَانِيًا: تَبَايُنُ أَنْظَارِ النَّاسِ: يُعَلَّلُ تَفَرُّدُ الْعَدْلَيْنِ بِالرُّؤْيَةِ فِي الْمَصْرِ بِأَنَّ الْهِلَالَ قَدْ يَكُونُ دَقِيقًا جِدًّا، وَرَبَّمَا صَادَفَ رُؤْيَا مَنْ هُوَ أَحَدُ بَصَرًا أَوْ مَنْ كَانَ يَتَرَقَّبُ فِي زَاوِيَةٍ مُعَيَّنَةٍ، وَهَذَا مُمَكِّنٌ لَا يَسْتَحِيلُ عَقْلًا.

ثَالِثًا: وَجُوبُ الصَّوْمِ عَلَى مَنْ بَلَغَهُ الْحَبَرُ: كُلُّ مَنْ سَمِعَ شَهَادَةَ هَذَيْنِ الْعَدْلَيْنِ أَوْ بَلَغَتْهُ عَنِ الْحَاكِمِ، لَزَمَهُ الصِّيَامُ، وَلَا يَسُوعُ لَهُ الْبَاعْتِرَاضُ بِقَوْلِهِ: "كُنَّا مَعَهُمْ وَلَمْ نَرِ"، لِأَنَّ الْمُثْبِتَ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّافِي.

~

فَإِنْ لَمْ يَرِ بَعْدَ ثَلَاثِينَ صَحْوًا كُذِّبَا

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى مَسْأَلَةٍ: (تَكْذِيبُ الشَّاهِدَيْنِ بِعَدَمِ رُؤْيَا الْهِلَالِ بَعْدَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا) فَقَالَ: (فَإِنْ لَمْ يَرِ بَعْدَ ثَلَاثِينَ صَحْوًا كُذِّبَا) يَعْنِي: أَنَّهُ إِذَا صَامَ النَّاسُ بِنَاءً عَلَى بَيِّنَةٍ، ثُمَّ بَعْدَ إِكْمَالِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا كَانَتْ السَّمَاءُ صَافِيَةً وَلَمْ يَرِ الْهِلَالَ، فَإِنَّ الْعَقْلَ وَالشَّرْعَ يَحْكُمَانِ بِغُلْطِ الشَّهَادَةِ الْأُولَى؛ لِاسْتِحَالَةِ أَنْ يَتَجَاوَزَ الشَّهْرُ الْقَمَرِيُّ ثَلَاثِينَ يَوْمًا. وَصِيَمَ الْيَوْمُ الْحَادِي وَالثَّلَاثُونَ وَجُوبًا

وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ: أَنَّ الدَّلِيلَ الْقَطْعِيَّ (عَدَمُ الرُّؤْيَا مَعَ الصَّحْوِ بَعْدَ التَّمَامِ) يُقَدَّمُ عَلَى الدَّلِيلِ الظَّنِّيِّ (شَهَادَةُ الْعَدْلَيْنِ)، لِأَنَّ الْيَقِينَ لَا يَرْتَفِعُ إِلَّا بِيَقِينٍ مِثْلِهِ أَوْ أَقْوَى مِنْهُ.

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ الظَّرْفِ الصَّحْوِ) وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ تَقْيِيدَ التَّكْذِيبِ بِظَرْفِ الصَّحْوِ يَدُلُّ بِمَفْهُومِهِ عَلَى أَنَّهُ فِي حَالِ الْعَيْمِ لَا يُكْذَّبُ الشَّاهِدَانِ؛ لَوْجُودِ مَانِعٍ حَسِّيٍّ يَمْنَعُ الْقَطْعَ بِكُذِّبِهِمَا.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةُ شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ؛
وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّكَذِيبَ (التَّالِي) قَدْ تَرْتَّبَ عَلَى عَدَمِ الرُّوْيَةِ (المُقَدَّم) تَرْتَّبَ
التَّيَبُّجَةِ عَلَى عِلَّتِهَا.

مَوْضُوعُهَا: عَدَمُ ظُهُورِ الْهَلَالِ بَعْدَ إِكْمَالِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا مَعَ صَفَاءِ الْأُفُقِ.
وَمَحْمُولُهَا: الْحُكْمُ بِتَّكَذِيبِ الشَّاهِدَيْنِ.
وَرَابِطُهَا: أَدَاءُ الشَّرْطِ (فَإِنْ لَمْ)
وَقَرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: تَقْعِيدُ مَبْدَأِ الْمُحَالِ الْعَقْلِيِّ فِي رَدِّ الدَّعَاوَى؛
فَعِلْمُ الْمُنْطِقِ هُنَا يَعَصِمُ الْفَقِيهَ مِنْ قَبُولِ تَقْيِضَيْنِ فِي أَنْ وَاحِدٍ، مِمَّا يُؤْصَلُ
لِمَنْهَجِ نَقْدِ الرُّوَايَةِ بِالدَّرَايَةِ الْيَقِينِيَّةِ.
أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ
قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾.
وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ اضْطِبَاطَ مَطَالِعِ الْأَقْمَارِ قَانُونٌ إِلَهِيٌّ قَطْعِيٌّ، فَمَا خَالَفَهُ
مِنْ نَقْلِ الْآحَادِ كَانَ مَرْدُودًا لِمُنَاقَضَتِهِ لِأَصْلِ الْحُسْبَانِ.

ثَانِيًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْأَثَارِ
قَوْلُهُ ﷺ: «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا» (وَأَمْسَكَ إِبْهَامَهُ فِي الثَّالِثَةِ لِيَدُلَّ عَلَى
التَّسْعِ وَالْعِشْرِينَ، وَبَسَطَهَا لِيَدُلَّ عَلَى الثَّلَاثِينَ)
وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ السُّنَّةَ حَصَرَتْ الشَّهْرَ بَيْنَ عَدَدَيْنِ، فَالزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثِينَ
مُمْتَنِعَةٌ شَرْعًا، فَيَصَارُ إِلَى تَكْذِيبِ مَا أَدَّى إِلَيْهَا عِنْدَ انْتِفَاءِ الْعَارِضِ الْحِسِّيِّ.
ثَالِثًا: أَدِلَّةُ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

قَاعِدَةٌ: (لَا عِبْرَةَ بِالظَّنِّ الْبَيِّنِ خَطْوُهُ)؛ وَشَهَادَةُ الْعَدْلَيْنِ ظَنُّ انْكَشَفَ عَوَارُهُ
بَيِّقِينَ عَدَمَ الرُّؤْيَةِ.

قَاعِدَةٌ: (الْمُثْبِتُ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّافِي مَا لَمْ يُجْلِ الْعَقْلُ)؛ وَهُنَا أَحَالَ الْعَقْلُ
صِدْقَ الْمُثْبِتِ لِاسْتِلْزَامِهِ شَهْرًا يَزِيدُ عَنْ ثَلَاثِينَ.

رَابِعًا: أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ

قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ كَانَ قَوْلُ الشَّاهِدَيْنِ حَقًّا لَطَهَرَ الْهِلَالَ يَقِينًا فِي لَيْلَةِ الـ
(٣١)، لَكِنَّهُ انْتَفَى حِسًّا فَلَزِمَ انْتِفَاءُ صِدْقِهِمَا.

قِيَاسُ الدَّلَالَةِ: قِيَاسُ رَدِّ الشَّهَادَةِ هُنَا عَلَى رَدِّ شَهَادَةِ مَنْ شَهِدَ يَقْتُلُ رَجُلًا ثُمَّ
جَاءَ هَذَا الرَّجُلُ حَيًّا؛ فَدَلَالَةُ الْحِسِّ هُنَا قَاطِعَةٌ فِي تَكْذِيبِ الثَّقَلِ.

تَفْرِيعَاتٌ عَلَى الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا: اسْتِقْلَالُ الْإِكْمَالِ عَنِ الْحُكْمِ السُّلْطَانِيِّ: يَتَحَقَّقُ دُخُولُ شَهْرِ رَمَضَانَ
بَيِّقِينَ إِكْمَالَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا بِمُجَرَّدِ تَمَامِ الْعَدَدِ، وَلَوْ لَمْ يَصْدُرْ بِذَلِكَ حُكْمٌ
مِنْ قَاضٍ أَوْ حَاكِمٍ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ هُنَا (الْعَدَدُ) قَطْعِيَّةٌ بِنَفْسِهَا لَا تَفْتَقِرُ إِلَى مَنْ
يُثْبِتُهَا.

ثَانِيًا: تَقْدِيمُ النَّصِّ عَلَى الْحِسَابِ عِنْدَ تَوَالِي الْعَيْمِ: إِذَا اسْتَمَرَّتِ الْعُيُومُ
شُهُورًا كَثِيرَةً، فَإِنَّ الْمُنْهَجَ الْمَالِكِيَّ يَقْضِي بِإِكْمَالِ عِدَّةِ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثِينَ يَوْمًا
(أَتْبَاعًا لِلْحَدِيثِ)، وَلَا يُلْتَفَتُ لِقَوْلِ أَهْلِ الْمِيقَاتِ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ اسْتِحَالَةَ تَوَالِي
أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ تَامَةٍ؛ فَمَدَارُ التَّعَبُّدِ عَلَى النَّصِّ لَا عَلَى الْحِسَابِ، وَإِنْ تَبَيَّنَ لِلنَّاسِ
بَعْدَ ذَلِكَ خِلَافُ مَا عَمِلُوا عَلَيْهِ قَضَوْا تَبَرُّةً لِلدُّمَّةِ.

ثالثاً: الردُّ عَلَى مَنْ قَيَّدَ الْإِكْمَالَ بِالْحِسَابِ: مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْعَلَّامَةُ (عج) مِنْ تَقْيِيدِ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ بِقَاعِدَةِ أَهْلِ الْمِيقَاتِ (أَنَّهُ لَا يَتَوَالَى أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ تَامَّةٍ) هُوَ قَوْلُ غَيْرِ صَوَابٍ؛ لِأَنَّ صَنِيعَهُ يُؤَدِّي إِلَى تَقْدِيمِ قَوْلِ الْمُتَجَمِّينَ عَلَى ظَاهِرِ السُّنَّةِ، وَالْأَصْلُ فِي الْمَذْهَبِ إِلْغَاءُ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ كَمَا أَشَارَ ابْنُ رُشْدٍ فِي (الْمُقَدِّمَاتِ) بِقَوْلِهِ: "إِذَا تَبَاعَدَتِ الْبِلَادُ جِدًّا كَانَ لِكُلِّ بَلَدٍ رُؤْيُئُهُ".

تَحْقِيقَاتٌ مُعَمَّقَةٌ وَكَوَادِرُ فِقْهِيَّةٌ مُسْتَنْبَطَةٌ

أولاً: أَثَرُ اخْتِلَافِ الْمَذْهَبِ فِي تَنْفِيزِ الْحُكْمِ: يُسْتَفَادُ مِنَ النَّصِّ أَنَّ مَسْأَلَةَ تَكْذِيبِ الشَّاهِدَيْنِ "تَتَأَثَّرُ بِمَذْهَبِ الْحَاكِمِ؛ فَإِذَا كَانَ الْقَاضِي شَافِعِيَّ الْمَذْهَبِ، فَإِنَّهُ لَا يَرَى التَّكْذِيبَ بَلْ يُوجِبُ الْفِطْرَ بَعْدَ تَمَامِ الثَّلَاثِينَ اعْتِدَاداً بِالرُّؤْيَةِ الْأُولَى، وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَجِبُ عَلَى الْمَالِكِيِّ اتِّبَاعُهُ مُرَاعَاةً لِلْخِلَافِ وَلِأَنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ يَرْفَعُ الْخِلَافَ فِي الْمَسَائِلِ الْجَاهِلِيَّةِ.

ثانياً: مَدَى نَقْضِ الْحُكْمِ عِنْدَ ظُهُورِ الْخَطَا: أَثَارَ النَّصِّ قَضِيَّةٌ أُصُولِيَّةٌ: هَلْ يُنْقَضُ حُكْمُ الْحَاكِمِ إِذَا تَبَيَّنَ خَطَأُ الشُّهُودِ لَا حَقًّا؟ وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الْحُكْمَ لَا يُنْقَضُ؛ لِأَنَّ الْفِسْقَ أَوْ الْخَطَأَ لَمْ يَظْهَرْ عِنْدَ الْحَاكِمِ وَقْتُ تَنْفِيزِ الْحُكْمِ، وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ الْفِسْقَ الْمَوْجِبَ لِلنَّقْضِ هُوَ مَا كَانَ مُتَّفَقاً عَلَيْهِ وَقْتُ الْأَدَاءِ، لَا مَا اسْتَنْبَطَ بِطَرِيقِ التَّكْذِيبِ الْعَقْلِيِّ لَاحِقاً.

ثالثاً: التَّوَثُّيقُ التَّارِيخِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ (وَأَقِعةُ مِصرَ ٩٦٨ هـ) أَوْرَدَ النَّصُّ حَادِثَةً وَقَعَتْ فِي مِصرَ سَنَةِ (٩٦٨ هـ)، حَيْثُ لَمْ يَرِ الْهِلَالُ بَعْدَ ثَلَاثِينَ يَوْماً، مِمَّا أَدَّى إِلَى انْقِسَامِ النَّاسِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ أَفْطَرَ تَبَعاً لِأَكْثَرِ الْجَمَاعَةِ (مُرَاعَاةً لِقَوْلِ الشَّافِعِيَّةِ)،

وَمِنْهُمْ مَنْ أَبَى، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَسْأَلَةَ لَيْسَتْ فَرَضِيَّةً بَلْ لَهَا نَظَائِرٌ وَاقِعِيَّةٌ
تَمَّ فِيهَا إِعْمَالُ قَوَاعِدٍ "مُرَاعَاةِ الْخِلَافِ".

رَابِعًا: التَّفْرِيقُ بَيْنَ "حُكْمِ الظَّاهِرِ" وَ"حُكْمِ الْبَاطِنِ" لِلشَّاهِدَيْنِ: يُبَيِّنُ النَّصُّ أَنَّ
تَكْذِيبَ الْعَدْلَيْنِ هُوَ حُكْمٌ بِالنِّسْبَةِ لِعَٰثَرِهِمَا (أَيِ الْعُمُومِ)، أَمَّا فِي حَقِّ أَنْفُسِهِمَا،
فَإِذَا كَانَا مُتَحَقِّقَيْنِ مِنَ الرُّؤْيَةِ يَقِينًا، فَيَعْمَلَانِ عَلَى اعْتِقَادِهِمَا وَيُفْطِرَانِ سِرًّا؛ لِأَنَّ
"الْيَقِينَ الْبَاطِنِيَّ" لَا يَنْهَدُهُمُ بِتَكْذِيبِ الظَّاهِرِ، وَإِنْ كَانَ قَوْلُ ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ يَمِيلُ
إِلَى اسْتِحَالَةِ صِدْقِهِمَا عَقْلًا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ.

خَامِسًا: حُكْمُ الْمُتَفَرِّدِ بِالرُّؤْيَةِ عِنْدَ التَّكْذِيبِ: ثَمَّةَ فَرْقٌ بَيْنَ رُؤْيَةِ "الْعَدْلَيْنِ"
وَرُؤْيَةِ الْمُتَفَرِّدِ؛ فَالْعَلَطُ فِي حَقِّ الْمُتَفَرِّدِ أَقْرَبُ وَأَوْلَى، فَلِذَلِكَ إِذَا وَجَبَ تَكْذِيبُ
الشَّاهِدَيْنِ بَعْدَ ثَلَاثِينَ صَحْوًا، فَتَكْذِيبُ الْمُتَفَرِّدِ مِنْ بَابِ أَوْلَى، إِلَّا إِذَا بَنَى عَلَى
يَقِينِ نَفْسِهِ (كَمَا فِي التَّوْضِيحِ) فَيَعْمَلُ بِرُؤْيِيَّتِهِ خَاصَّةً وَلَوْ فِي الْعِيَمِ.

تَحْقِيقُ الْمَنَاطِ فِي صُورِ الثَّقَلِ وَحَدِّ الْمُسْتَفِيزَةِ
أَوَّلًا: تَحْرِيرُ مُسَمًّى (الْمُسْتَفِيزَةِ) فَقْهِيًّا: أَفَادَ النَّصُّ (عَنِ ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ) أَنَّ
(الْمُسْتَفِيزَةَ) هُمُ الَّذِينَ لَا يَتَوَاطَّئُونَ عَلَى الْكَذِبِ عَادَةً، بِحَيْثُ يَقُولُ كُلُّ وَاحِدٍ
مِنْهُمْ: (رَأَيْتُ بِنَفْسِي) وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِمْ نَصَابُ الشَّهَادَةِ الرَّسْمِيَّةِ (مِنَ الذُّكُورَةِ
وَالْحُرِّيَّةِ وَالْعَدَالَةِ)، بَلِ الضَّابِطُ هُوَ حُصُولُ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ أَوْ الظَّنِّ الْقَرِيبِ
مِنْهُ بِخَبَرِهِمْ، بِحَيْثُ لَا يَحْتَاجُونَ إِلَى تَعْدِيلٍ شَرْعِيِّ.

ثَانِيًا: حَصْرُ صُورِ الثَّقَلِ (الصُّورِ السَّتِّ) يَعْمُ وَجُوبُ الصَّوْمِ كُلِّ مَنْ نُقِلَتْ
إِلَيْهِ رُؤْيَا (الْعَدْلَيْنِ) أَوْ (الْمُسْتَفِيزَةِ)، وَقَدْ تَلَخَّصَ أَنَّ صُورَ الثَّقَلِ سِتَّةٌ؛ لِأَنَّ

النَّقْلَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَنْ (رُؤْيَا عَدْلَيْنِ)، أَوْ عَنْ (رُؤْيَا مُسْتَفِيضَةٍ)، أَوْ عَنْ (حُكْمٍ بِالثَّبُوتِ)، وَالتَّاقِلُ فِي كُلِّ مِنْهَا إِمَّا (عَدْلَانِ) أَوْ (مُسْتَفِيضَةً)

ثَالِثًا: حُدُودُ التَّعْمِيمِ الْجُغْرَافِيِّ (الْأَنْدَلُسُ وَخَرَّاسَانُ) أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ (كَمَا نَقَلَ ابْنُ عَرَفَةَ) عَلَى عَدَمِ لُحُوقِ حُكْمِ الرُّؤْيَا لِلْبِلَادِ شَدِيدَةِ التَّبَاعُدِ كَالْأَنْدَلُسِ مِنْ خَرَّاسَانَ؛ لِاسْتِحَالَةِ الْإِتِّفَاقِ فِي الْمَطَالِيعِ عَادَةً، بَيْنَمَا يَعْهُمُ الْحُكْمُ مَا قَرُبَ أَوْ بَعُدَ بَعْدًا غَيْرَ فَاحِشٍ، سَوَاءً وَافَقَ فِي الْمَطَالِيعِ أَوْ خَالَفَ.

رَابِعًا: التَّفْرِيقُ بَيْنَ نَقْلِ (الرُّؤْيَا) وَنَقْلِ (الْحُكْمِ) مِنْ دَقَائِقِ التَّحْقِيقِ أَنْ تَعَدُّدُ النَّاقِلِ (عَدْلَانِ) شَرْطٌ فِي نَقْلِ (رُؤْيَا الْعَدْلَيْنِ)، بَيْنَمَا يَكْتَفَى بِـ (الْعَدْلِ الْوَاحِدِ) عَلَى الرَّاجِحِ إِذَا نَقَلَ (ثَبُوتَ الْحُكْمِ عِنْدَ الْحَاكِمِ) أَوْ نَقَلَ (رُؤْيَا الْمُسْتَفِيضَةِ)؛ لِأَنَّ الْإِخْبَارَ عَنِ الْحُكْمِ يَجْرِي مَجْرَى الرُّوَايَةِ لَا الشَّهَادَةِ.

خَامِسًا: ضَابِطُ نَقْلِ الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ: لَا يَكْفِي فِي تَعْمِيمِ الْحُكْمِ نَقْلُ (وَاحِدٍ عَنْ وَاحِدٍ)، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَنْقَلَ عَنْ كُلِّ شَاهِدٍ أَصْلِيٍّ (اِثْنَانِ) لَيْسَ أَحَدُهُمْ أَصْلِيًّا، لِيَتَحَقَّقَ مَنَاطُ الثَّبُوتِ الشَّرْعِيِّ وَتَبَرَأَ الذِّمَّةُ بِثَبَاتِ الثَّقَلِ.

~

تَعْمِيمُ حُكْمِ الرُّؤْيَا عَلَى بَقِيَّةِ الْبِلَادِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَقُولُهُ: (وَعَمَّ، إِنْ نُقِلَ بِهِمَا عَنْهُمَا) يَعْنِي:

أَنَّ رُؤْيَا الْهَلَالِ إِذَا ثَبَّتَتْ فِي إِقْلِيمٍ مَا بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ، فَإِنَّ وُجُوبَ الصَّيَامِ يَشْمَلُ كُلَّ مَنْ بَلَغَهُ الْخَبَرُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، بِشَرْطِ أَنْ يَنْتَقِلَ هَذَا الْخَبَرُ عَبْرَ

"نَصَابِ الشَّهَادَةِ" (عَدْلَانِ يَنْقُلَانِ عَنْ عَدْلَيْنِ)، فَلَا عِبْرَةَ بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ مَا لَمْ يَفْحَشِ التَّبَاعُدُ حِدًّا كَالَّذِلْسِ مِنْ خُرَاسَانَ. وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ:

أَنَّ الْأُمَّةَ جَسَدٌ وَاحِدٌ فِي الْإِمْتِنَانِ، وَالزَّمَانُ حَقِيقَةٌ شَرْعِيَّةٌ لَا تَتَجَزَّأُ؛ فَمَتَى انْكَشَفَ الْهَلَالُ لِطَائِفَةٍ، تَبَتَّ حُكْمُ الشَّهْرِ فِي حَقِّ الْجَمِيعِ مِمَّنْ بَلَغَهُمُ الْخَبَرُ بَيِّقِينَ.

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ الشَّرْطِ)

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ تَعْلِيلَ الْعُمُومِ عَلَى شَرْطِ (النَّقْلِ بِهِمَا) يَقْتَضِي أَنَّ الْخَبَرَ إِذَا نُقِلَ بِمَا دُونَ ذَلِكَ (كَالْعَدْلِ الْوَاحِدِ)، فَلَا يَعُمُّ الْحُكْمُ بَقِيَّةَ الْأَفَاقِ؛ صَوْنًا لِلْعِبَادَةِ عَنِ الظَّنِّ الضَّعِيفِ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةٌ شَرْطِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ؛

وَذَلِكَ مِنْ تَرْتِيبِ التَّالِي عَلَى الْمُقَدَّمِ؛ لِأَنَّ "عُمُومَ الصَّوْمِ" (التَّالِي) تَرْتَّبَ عَلَى ثُبُوتِ النَّقْلِ بِالْعَدْلَيْنِ (الْمُقَدَّمِ) تَرْتَّبَ النَّتِيجَةُ عَلَى شَرْطِهَا، بِحَيْثُ يُلْزَمُ مِنْ تَحَقُّقِ النَّقْلِ صِحَّةُ الْعُمُومِ.

مَوْضُوعُهَا: نُقْلُ خَبَرِ الرُّوْيَةِ بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ عَنْ عَدْلَيْنِ.

وَمَحْمُولُهَا: عُمُومُ وَجُوبِ الصِّيَامِ عَلَى سَائِرِ الْبِلَادِ.

وَرَابِطُهَا: أَدَاةُ الشَّرْطِ (إِنْ)

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: تَحْوِيلُ الْخَبَرِ الْمَحَلِّيِّ إِلَى "حُكْمٍ كُلِّيٍّ؛ فَعِلْمُ الْمُنْطِقِ هُنَا يَعَصِمُ الْفَقِيهَ مِنَ الْإِضْطِرَابِ، وَيَجْعَلُ الْوُجُوبَ نَتِيجَةً عَقْلِيَّةً لِصِحَّةِ الْمُقَدَّمَةِ النَّقْلِيَّةِ.

أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ
قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾.
وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْأَمْرَ لِلْمَجْمُوعِ، وَالشُّهُودُ يَثْبُتُ لِلْأُمَّةِ بِشُّهُودِ بَعْضِهِمْ،
مِمَّا يُوجِبُ تَعْمِيمَ الْحُكْمِ عِنْدَ الْبَلَاغِ.
ثَانِيًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْآثَارِ
قَوْلُهُ ﷺ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ».

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ أَدَاةَ الْجَمْعِ فِي (صُومُوا) وَقَعَتْ فِي سِيَاقِ تَعْلِيقِ
الْحُكْمِ بِالرُّؤْيَا الْمُطْلَقَةِ، فَمَتَى وَقَعَتْ الرُّؤْيَا، تَوَجَّهَ الْأَمْرُ لِلْكَلِّ.

ثَالِثًا: أَدْلَةُ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةٌ: (الْأَحْكَامُ مُنَوَّطَةٌ بِأَسْبَابِهَا)؛ وَسَبَبُ الصَّوْمِ هُوَ دُخُولُ الشَّهْرِ، وَهُوَ
حَقِيقَةٌ وَاحِدَةٌ لَا تَتَعَدَّدُ.

٢. قَاعِدَةٌ: (الْإِسْلَامُ مِلَّةٌ وَاحِدَةٌ)؛ وَمِنْ لَوَازِمِهَا تَوْحِيدُ الشَّعَائِرِ التَّوْقِيفِيَّةِ
لِتَحْقِيقِ مَقْصِدِ الْجَمْعِ.

رَابِعًا: أَدْلَةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ لَمْ نَقُلْ بِالْعُمُومِ مَعَ ثُبُوتِ النُّقْلِ، لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى تَفْرِيقِ
مَا جَمَعَهُ الشَّارِعُ مِنْ وَحْدَةِ الشَّهْرِ، وَتَفْرِيقِ الْمُجْتَمَعِ بَاطِلٌ، فَمَا أَدَّى إِلَيْهِ
بَاطِلٌ؛ فَيَثْبُتُ الْعُمُومُ.

٢. قِيَاسُ الْأُولَى: إِذَا كَانَ خَبَرُ الْعَدْلَيْنِ مَقْبُولًا فِي نَقْلِ تَحْوِيلِ الْقِبْلَةِ (كَمَا فَعَلَ أَهْلُ قُبَاءٍ)، فَإِنَّ قَبُولَهُ فِي نَقْلِ دُخُولِ رَمَضَانَ لِتَعْمِيمِ الْعِبَادَةِ أُولَى، لِعِظَمِ شَأْنِ الرُّكْنِ.

٣. قِيَاسُ الطَّرْدِ: كُلَّمَا وَجِدَ بُلَاغُ السَّبَبِ الشَّرْعِيِّ بِطَرِيقٍ صَحِيحٍ (كَنَقْلِ الْعَدْلَيْنِ)، لَزِمَ وَجُودُ الْحُكْمِ طَرْدًا لِقَانُونِ التَّكْلِيفِ؛ فَالْتَّعْمِيمُ يَطْرُدُ حَيْثُمَا وَجِدَ النُّقْلُ يَبْقِي.

~

حُكْمُ رُؤْيَا الْمُنْفَرِدِ لِلْهَلَالِ وَضَوَائِبُ الْإِعْتِنَاءِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (لَا بِمُنْفَرِدٍ إِلَّا كَأَهْلِهِ) يَعْنِي: أَنَّ ثُبُوتَ شَهْرِ رَمَضَانَ لَا يَنْعَقِدُ لِعُمُومِ النَّاسِ بِرُؤْيَا شَخْصٍ وَاحِدٍ مُنْفَرِدٍ، لَكِنَّ الرَّاْيَ يَلْزِمُهُ الصَّوْمُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ، وَكَذَلِكَ يَلْزِمُ مَنْ صَدَّقَهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ؛ بِشَرْطِ أَلَّا يَكُونُوا مِمَّنْ (اعْتَنَوْا) يَطْلُبُ الْهَلَالَ مَعَهُ فَلَمْ يَرَوْهُ، فَإِنَّ (الْإِعْتِنَاءَ) مَعَ عَدَمِ الرُّؤْيَا يُورِثُ رَيْبَةً تَمْنَعُ التَّصَدِيقَ.

وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ: أَنَّ الْهَلَالَ حَقٌّ يَتَعَلَّقُ بِالْجَمَاعَةِ، فَلَا يُنْتَقَلُ فِيهِ عَنِ الْأَصْلِ (شُعْبَانَ) إِلَّا بِبَيِّنٍ، وَرُؤْيَا الْمُنْفَرِدِ يَقِينٌ فِي حَقِّهِ لَا يَتَعَدَّاهُ لِغَيْرِهِ إِلَّا إِذَا انْتَفَتْ مَوَانِعُ الصِّدْقِ (كَالْإِعْتِنَاءِ الَّذِي يُكَذِّبُ النَّادِرَ)

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ الْإِسْتِثْنَاءِ)

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ حَصَرَ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي (الْأَهْلِ) يَقْتَضِي أَنَّ مَنْ عَدَاهُمْ مِنَ الْأَجَانِبِ لَا يَلْزِمُهُمُ الصَّوْمُ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ بَعْدَ التَّنْفِي يُوْجِبُ قَصْرَ الْحُكْمِ عَلَى الْمَذْكُورِ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةُ شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ؛
وَدَلِّكَ مِنْ تَرْتِيبِ التَّالِيِ عَلَى الْمُقَدَّمِ؛ لِأَنَّ لُزُومَ الصَّوْمِ لِلْخَاصَّةِ (التَّالِيِ) قَدْ
تَرْتَّبَ عَلَى "انْفِرَادِ الرَّائِي بِالرُّؤْيَةِ مَعَ تَصْدِيقِهِمْ لَهُ" (الْمُقَدَّمِ)؛ فَالْانْفِرَادُ جُعِلَ
سَبَبًا لِحَصْرِ الْوُجُوبِ فِي دَائِرَةِ الضِّيقِ.
مَوْضُوعُهَا: رُؤْيَةُ الْمُتَنَفِّرِ لِلْهَلَالِ بَيْنَ عُمُومِ النَّاسِ.
وَمَحْمُولُهَا: عَدَمُ الثَّبُوتِ لِلْكَلِّ مَعَ لُزُومِهِ لِلرَّائِي وَمَنْ شَابَهُ فِي عَدَمِ
الِاعْتِنَاءِ.

وَرَابِطُهَا: أَدَاةُ الْإِسْتِثْنَاءِ (إِلَّا) الْقَائِمَةُ مَقَامَ الشَّرْطِ.
وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: ضَبْطُ حُدُودِ "الْبَيِّنَةِ"؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَمْنَعُ
تَعْدِيَةَ الْحُكْمِ الْجُزْئِيِّ (رُؤْيَةَ الْوَاحِدِ) إِلَى الْكُلِّيِّ (جَمِيعِ النَّاسِ) لِعَدَمِ كِفَايَةِ
الْمُقَدَّمَةِ لِإِتِّتَاجِ الْيَقِينِ الْعَامِّ.
أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ
قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾.
وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ مَا أَبْصَرَهُ الرَّائِي حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ عَلَيْهِ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ، فَلَا
يَسُوعُ لَهُ فِطْرُ يَوْمٍ أَتَقَنَّ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ.
ثَانِيًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْآثَارِ
قَوْلُهُ ﷺ: «الصَّوْمُ يَوْمَ تَصُومُونَ».

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ هَذَا الْخِطَابَ مَوْجُوهٌ لِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا يَنْصَرِفُ عُمُومُهُمْ عَنِ الْفِطْرِ إِلَّا بِرُؤْيَا تَوْحِيْبُ الْعِلْمِ لِلْمَجْمُوعِ، وَلَيْسَ خَبَرُ الْمُتَفَرِّدِ مِنْهَا.

ثَالِثًا: أَدِلَّةُ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةٌ: (الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ)؛ فَيَقِينُ فِطْرَ النَّاسِ لَا يَرْتَفِعُ بِشَكِّهِمْ فِي صِدْقِ الْمُتَفَرِّدِ، بَيْنَمَا يَقِينُ الرَّائِي بِالرُّؤْيَا لَا يَرْتَفِعُ بِتَكْذِيبِ النَّاسِ لَهُ.
٢. قَاعِدَةٌ: (إِذَا ضَاقَ الْأَمْرُ اتَّسَعَ)؛ فَلَمَّا ضَاقَ مَقَامُ الشَّهَادَةِ عَنِ الْمُتَفَرِّدِ، اتَّسَعَ مَقَامُ الدِّيَانَةِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ.

رَابِعًا: أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ؛

١. قِيَاسُ الْأَوَّلَى: إِذَا كَانَتْ شَهَادَةُ الْوَاحِدِ لَا تُقْبَلُ فِي (دِرْهَمٍ) مِنْ حُطَامِ الدُّنْيَا، فَعَدَمُ قَبُولِهَا فِي (رُكْنٍ) مِنْ أَرْكَانِ الدِّينِ يُلْزِمُ الْأُمَّةَ جَمْعَاءَ مِنْ بَابِ أَوَّلَى؛ اخْتِيَاطًا لِلْعِبَادَةِ.
٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ جَازَ لِلْمُتَفَرِّدِ أَنْ يُفْطِرَ وَهُوَ يَرَى الْهَلَالَ تَبَعًا لِلنَّاسِ، لَجَازَ لِلْمُصَلِّي أَنْ يَتْرَكَ صَلَاتَهُ وَهُوَ يَرَى الْوَقْتَ قَدْ دَخَلَ لِأَنَّ النَّاسَ لَمْ يُصَلُّوا، وَهَذَا بَاطِلٌ؛ فَمَا أَدَّى لِلْبَاطِلِ فَهُوَ بَاطِلٌ.
٣. قِيَاسُ الطَّرْدِ: كُلُّ مَنْ حَصَلَ لَهُ الْعِلْمُ بِسَبَبِ التَّكْلِيفِ (كَالرُّؤْيَا)، لَزِمَهُ "الْحُكْمُ" (كَالصَّوْمِ) طَرْدًا لِقَاعِدَةِ الْإِمْتِنَالِ الشَّخْصِيِّ لِلْمُخَاطَبِ.

تَحْقِيقَاتٌ نَفِيسَةٌ عَلَى النَّصِّ

أَوَّلًا: نَقْدُ اصْطِلَاحِ الْمُصَنَّفِ (إِلَّا كَأَهْلِهِ)

يُسْتَفَادُ مِنَ النَّصِّ أَنَّ عِبَارَةَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ فِيهَا نَظَرٌ؛ لِأَنَّ صَوْمَ الْأَهْلِ يَقُولُ الرَّائِي مَشْرُوطٌ بِعَدَمِ (الِاعْتِنَاءِ)، فَإِذَا كَانَ أَهْلُهُ قَدْ اعْتَنَوْا بِالرُّؤْيَةِ مَعَهُ فَلَمْ يَرَوْا، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمُ الصَّوْمُ لِلتُّهْمَةِ؛ فَالرَّاحِحُ أَنَّ الْمُتَفَرِّدَ يُصَدِّقُ لِغَيْرِ الْمُعْتَنِي مُطْلَقًا، وَيُرَدُّ قَوْلُهُ لِلْمُعْتَنِي مُطْلَقًا.

ثَانِيًا: التَّفْرِيقُ بَيْنَ نَقْلِ الرُّؤْيَةِ وَنَقْلِ الْحُكْمِ:
أَفَادَ النَّصُّ أَنَّ قَوْلَهُ (لَا يُمْتَفَرِّدُ) لَيْسَ مَعْطُوفًا عَلَى (بِهِمَا)؛ لِأَنَّ نَقْلَ الْوَاحِدِ يُعْتَبَرُ فِي حَالَتَيْنِ:

١. إِذَا نَقَلَ عَنِ (الِاسْتِفَاضَةِ)
٢. إِذَا نَقَلَ (ثُبُوتَ الْحُكْمِ) عِنْدَ الْحَاكِمِ، فَهُنَا يَعُمُّ الصَّوْمُ لِلْكَلِّ لِأَنَّهُ نَقَلَ خَبَرَ لَا شَهَادَةَ رُؤْيَةٍ.

ثَالِثًا: حُكْمُ الْوَكِيلِ (الْمُرْسَلِ لِلْكَشْفِ)
مِنَ الْفَوَائِدِ الدَّقِيقَةِ أَنَّ مَنْ أُرْسِلَ لِيَكْشِفَ خَبَرَ الْهَلَالِ فَهُوَ (وَكِيلٌ)، وَسَمَاعُ الْمُرْسَلِينَ لَهُ كَسَمَاعِهِمْ لِلْبَيِّنَةِ بَأَنْفُسِهِمْ؛ فَيَجِبُ عَلَيْهِمُ الصَّوْمُ بِنَقْلِهِ وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا، لِأَنَّهُ يَقُومُ مَقَامَهُمْ فِي التَّحْرِي.

~

وَجُوبُ رَفْعِ الرُّؤْيَةِ لِلْحَاكِمِ وَكَفَّارَةُ مَنْ أَفْطَرَ بَعْدَهَا

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَقُولُهُ: (وَعَلَى عَدَلٍ أَوْ مَرْجُوٍّ: رَفْعُ رُؤْيَيْهِ وَالْمُخْتَارُ، وَغَيْرُهُمَا، وَإِنْ أَفْطَرُوا فَالْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ) يَعْنِي: أَنَّ مَنْ رَأَى هِلَالَ رَمَضَانَ مُتَفَرِّدًا، سَوَاءً كَانَ عَدْلًا مَقْبُولًا أَوْ (مَرْجُوًّا) أَيْ لَمْ تُخْتَبَرْ عَدَالَتُهُ، أَوْ غَيْرُهُمَا مِمَّنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ (كَالْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ)، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِمْ رَفْعُ خَبَرِ

هَذِهِ الرُّؤْيَى لِلْحَاكِمِ لِيَبْنِيَ عَلَيْهَا مَا يَرَاهُ مَصْلَحَةً. ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ مَنْ رَأَى الْهَلَالَ وَتَحَقَّقَ مِنْهُ ثُمَّ تَعَمَّدَ الْفِطْرَ، لَزِمَهُ مَعَ الْقَضَاءِ الْكُفَّارَةُ الْكُبْرَى، لِإِنْتِهَاكِهِ حُرْمَةً الشَّهْرِ الَّذِي أَتَقَنَ دُخُولَهُ.

وَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ: أَنَّ رَفَعَ الرُّؤْيَى وَاجِبٌ لِتَعَلُّقِ الْحَقِّ بِالْجَمَاعَةِ، فَلَعَلَّ الرَّائِيَ يَكُونُ أَحَدَ شَاهِدَيْنِ أَوْ يُكْمِلُ اسْتِفَاضَةً. أَمَّا لُزُومُ الْكُفَّارَةِ، فَلِأَنَّ رُؤْيَاهُ لِلْهَلَالِ صِيرَتِ الشَّهْرِ فِي حَقِّهِ مَعْلُومًا يَبْقِي، فَأَشْبَهَ مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ بَعْدَ ثُبُوتِهِ بِالْبَيِّنَةِ الْعَامَّةِ.

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ الصِّفَةِ الْمَرْجُوءِ وَالْعَدْلِ)
وَوَجْهُُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ تَنْصِصَ الْمُصَنِّفِ عَلَى هَؤُلَاءِ (الْعَدْلِ وَالْمَرْجُوءِ وَغَيْرِهِمَا) فِي وُجُوبِ الرَّفْعِ، يَدُلُّ بِمَفْهُومِهِ عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَرَ الْهَلَالَ حَقِيقَةً بَلْ ظَنَّهُ ظَنًّا مَرْجُوحًا، لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الرَّفْعُ؛ لِإِنْعِدَامِ مَنَاطِ التَّكْلِيفِ وَهُوَ "الرُّؤْيَى الْمُحَقَّقَةُ".

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةٌ شَرْطِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ؛
وَذَلِكَ مِنْ تَرْتِيبِ التَّالِي عَلَى الْمُقَدَّم؛ لِأَنَّ لُزُومَ الْكُفَّارَةِ وَالْقَضَاءِ (التَّالِي)
قَدْ تَرْتَّبَ عَلَى "فِعْلِ الْفِطْرِ بَعْدَ الرُّؤْيَى الْمُتَحَقَّقَةِ" (الْمُقَدَّم)؛ فَوُجُودُ الرُّؤْيَى جُعِلَ شَرْطًا فِي تَغْلِيظِ الْعُقُوبَةِ عِنْدَ الْإِنْتِهَاكِ.

مَوْضُوعُهَا: فِطْرٌ مَنْ رَأَى الْهَلَالَ مُنْفَرِدًا وَلَمْ يُصَدِّقْ.
وَمَحْمُولُهَا: وَجُوبُ الْقَضَاءِ وَالْكَفَّارَةِ لِإِنْتِهَاكِ حُرْمَةٍ مَا أَتَقَنَهُ.
وَرَابِطُهَا: أَدَاةُ الشَّرْطِ (إِنْ)

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: تَحْقِيقُ مَنَاطِ الْيَقِينِ الشَّخْصِيِّ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ
هُنَا يَمْنَعُ الرَّائِيَ مِنْ مُنَاقَضَةِ عِلْمِهِ بِفِعْلِهِ، مِمَّا يَجْعَلُ الْفِطْرَ نَتِيجَةً بَاطِلَةً لِمُقَدِّمَةِ
صَحِيحَةٍ (وَهِيَ رُؤْيَاهُ لِلْهَلَالِ)
أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ
قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾.
وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الرَّائِيَ عِنْدَهُ عِلْمٌ بِبَدْءِ الْعِبَادَةِ، فَوَجَبَ عَلَيْهِ أَدَاءُ هَذَا
الْعِلْمِ (الرَّفْعُ لِلْحَاكِمِ) وَحَرُمَ عَلَيْهِ كِتْمَانُهُ.

ثَانِيًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْأَثَارِ
قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ تَعَمَّدًا...».
وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ الرَّائِيَ قَدْ دَخَلَ رَمَضَانُ فِي حَقِّهِ يَقِينِ رُؤْيَاهُ، فَفِطْرُهُ
يُعَدُّ تَعَمُّدًا لِإِفْطَارِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ، فَلَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ.

ثَالِثًا: أَدِلَّةُ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ
١. قَاعِدَةٌ: (الْمُعْتَقَدُ كَالْمُحَقَّقِ)؛ فَلَمَّا اعْتَقَدَ الرَّائِيَ دُخُولَ الشَّهْرِ بِرُؤْيَاهُ،
صَارَ كَمَنْ تَحَقَّقَ دُخُولُهُ بِالْبَيِّنَةِ، فَاسْتَوَى الْحُكْمُ.

٢. قَاعِدَةٌ: (الْفِعْلُ التَّامُّ مَعَ الْيَقِينِ يُوجِبُ أَعْظَمَ الْجَزَاءِ)؛ وَقَدْ تَمَّ انْتِهَاكُ
الْحُرْمَةِ مَعَ يَقِينِ الرُّؤْيَا، فَوَجَبَتْ الْكَفَّارَةُ.

رَابِعًا: أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ؛

١. قِيَّاسُ الْعَكْسِ: لَوْ لَمْ تَحِبَّ الْكَفَّارَةُ عَلَى مَنْ رَأَى الْهَلَالَ ثُمَّ أَفْطَرَ، لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى تَهْوِينِ مَا عَظَّمَهُ الشَّارِعُ مِنَ الْيَقِينِ الْحِسِّيِّ، وَتَهْوِينِ الْعِبَادَةِ بَاطِلٌ؛ فَيُثْبِتُ لُزُومَ الْكَفَّارَةِ عَكْسًا لِهَذَا التَّهْوِينِ.
٢. قِيَّاسُ الطَّرْدِ: كُلَّمَا وَجِدَ (اِئْتِهَافُ حُرْمَةِ الصَّوْمِ الْمُتَعَيَّنِ)، لَزِمَ (لُزُومُ الْكَفَّارَةِ) طَرْدًا لِقَانُونِ الزَّجْرِ عَنِ الْمُفْطِرَاتِ؛ وَالرَّأْيُ صَوْمُهُ مُتَعَيَّنٌ بَيِّقِينَ نَفْسِهِ.
٣. قِيَّاسُ الْأُولَى: إِذَا كَانَتْ الْكَفَّارَةُ تَحِبُّ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ بِسَبَبِ شَهَادَةِ غَيْرِهِ، فَوُجُوبُهَا عَلَى مَنْ أَفْطَرَ بَعْدَ رُؤْيَا نَفْسِهِ (الَّتِي هِيَ أَقْوَى فِي التَّصَدِيقِ) أُولَى وَأُخْرَى.

وُجُوبُ رَفْعِ الرُّؤْيَا وَحُكْمُ الْفِطْرِ بِتَأْوِيلٍ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَعَلَى عَدَلٍ أَوْ مَرَجُوءٍ: رَفْعُ رُؤْيَايِهِ وَالْمُحْتَارِ، وَغَيْرِهِمَا، وَإِنْ أَفْطَرُوا فَالْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ، إِلَّا بِتَأْوِيلٍ: فَتَأْوِيلَانِ) يَعْنِي: أَنَّ كُلَّ مَنْ رَأَى الْهَلَالَ (عَدْلًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ) يَحِبُّ عَلَيْهِ الصَّوْمُ اتِّفَاقًا، فَإِذَا أَفْطَرَ تَعَمَّدًا لَزِمَهُ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ، إِلَّا إِذَا كَانَ فِطْرُهُ مَبْنِيًّا عَلَى تَأْوِيلٍ وَهُوَ اعْتِقَادُهُ (لِجَهْلِهِ) أَنَّ الصَّوْمَ لَا يَحِبُّ عَلَيْهِ بِمُجَرَّدِ رُؤْيَايِهِ مَا دَامَ الْقَاضِي لَمْ يَحْكَمْ أَوْ لَمْ يَصُمْ بِقِيَّةِ النَّاسِ؛ فَفِي لُزُومِ الْكَفَّارَةِ لَهُ حِينَئِذٍ قَوْلَانِ (تَأْوِيلَانِ) لِلشَّرَاحِ.

وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ: أَنَّ مَنَاطَ الْكَفَّارَةِ هُوَ اِئْتِهَافُ حُرْمَةِ الشَّهْرِ عَمَدًا، وَالتَّأْوِيلُ يُورِثُ شُبْهَةً فِي هَذَا الْاِئْتِهَافِ؛ فَهَلْ يُعْتَبَرُ جَهْلُ الرَّأْيِ عُدْرًا يُسْقِطُ الْكَفَّارَةَ

لِقِيَامِ الشُّبْهَةِ، أَمْ أَنَّ رُؤْيَا الْعَيْنِ أَقْوَى مِنْ كُلِّ تَأْوِيلٍ فَلَا يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ مَعَ وُجُودِ
الْمُعَايَنَةِ؟

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ الشَّرْطِ)

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ تَعْلِيلَ وَقُوعِ الْخِلَافِ (التَّأْوِيلَانَ) عَلَى وُجُودِ (التَّأْوِيلِ)
يَقْتَضِي أَنَّ مَنْ أَفْطَرَ "عِنَادًا" أَوْ لَعِيرَ شُبْهَةً، فَإِنَّ الْكُفَّارَةَ تَحِبُّ عَلَيْهِ قَوْلًا وَاحِدًا؛
لِإِنْتِفَاءِ مَا يُوجِبُ الْإِخْتِلَافَ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةُ شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ؛

وَدَلِيلُكَ مِنْ تَرْتِيبِ التَّالِي عَلَى الْمُقَدَّمِ؛ لِأَنَّ انْقِسَامَ الْحُكْمِ إِلَى تَأْوِيلَيْنِ
(التَّالِي) تَرْتَّبَ عَلَى "وُقُوعِ الْفِطْرِ بِنَاءً عَلَى تَأْوِيلٍ" (الْمُقَدَّم)؛ فَالشُّبْهَةُ جُعِلَتْ
مَنَاطًا لَتَرَدُّدِ الْفُقَهَاءِ بَيْنَ الْإِجَابِ وَالْإِسْقَاطِ.

مَوْضُوعُهَا: إِفْطَارُ الرَّائِي لِلْهَلَالِ بِنَاءً عَلَى اعْتِقَادِهِ عَدَمَ لُزُومِ الصَّوْمِ فِي حَقِّهِ
لِعَدَمِ ثُبُوتِهِ عِنْدَ غَيْرِهِ.

وَمَحْمُولُهَا: التَّرَدُّدُ بَيْنَ لُزُومِ الْكُفَّارَةِ وَعَدَمِهَا (التَّأْوِيلَانَ)
وَرَابِطَتُهَا: أَدَاةُ الْإِسْتِثْنَاءِ (إِلَّا) الْمُتَضَمِّنَةُ لِمَعْنَى الشَّرْطِ.

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: ضَبْطُ رُبَّةِ الشُّبْهَةِ الدَّارِئَةِ لِلْعُقُوبَةِ؛ فَعَلِمُ الْمَنْطِقِ
هُنَا يُمَيِّزُ بَيْنَ الْيَقِينِ الْبَصَرِيِّ وَبَيْنَ الْجَهْلِ بِالْحُكْمِ، لِيُبَيِّنَ هَلْ يَهْدِمُ أَحَدُهُمَا
الْآخَرَ فِي بَابِ الزَّجْرِ وَالْجَزَاءِ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ

قَوْلُهُ تَعَالَى: (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ).

وَجْهُ الِاسْتِدْلَالِ: أَنَّ الشَّارِعَ رَبَطَ الصَّوْمَ بِالشُّهُودِ، فَالرَّائِي "شَاهِدٌ" يَبْقِي، فَعِطْرُهُ بَعْدَ ذَلِكَ مُخَالِفٌ لِلنَّصِّ الْقَطْعِيِّ، مِمَّا يُقَوِّي جَانِبَ إِجَابِ الْكُفَّارَةِ.

ثَانِيًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْآثَارِ
قَوْلُهُ ﷺ: «ادْرَأُوا الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ».

وَوَجْهُ الِاسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْكُفَّارَةَ فِيهَا مَعْنَى الْعُقُوبَةِ وَالزَّجْرِ، وَالتَّأْوِيلُ (الْجَهْلُ بِالْحُكْمِ) شُبْهَةٌ، وَالشُّبْهَةُ تُسْقِطُ الْعُقُوبَاتِ الْمُعْلَظَةَ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِالتَّأْوِيلِ الْقَرِيبِ.

ثَالِثًا: أَدِلَّةُ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةٌ: (لَا عُذْرَ بِالْجَهْلِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ)؛ وَبِنَاءٍ عَلَيْهَا يَكُونُ التَّأْوِيلُ بَعِيدًا، لِأَنَّ وُجُوبَ الصَّوْمِ عَلَى الرَّائِي مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ، فَتَحِبُّ الْكُفَّارَةُ.

٢. قَاعِدَةٌ: (الْيَقِينُ لَا يُعَارَضُ بِالشَّكِّ)؛ وَرُؤْيَا الْعَيْنِ يَبْقِي، وَتَأْوِيلُ الرَّائِي شَكٌّ فِي سُقُوطِ الْحُكْمِ، فَيُهْذَرُ التَّأْوِيلُ أَمَامَ الْيَقِينِ.

رَابِعًا: أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ؛

١. قِيَاسُ الْأُولَى: إِذَا كَانَ الرَّائِي إِذَا رَفَعَ رُؤْيَاهُ لِلْحَاكِمِ فَرَدَّهُ (وَهُوَ عُذْرٌ ظَاهِرٌ) ثُمَّ أَفْطَرَ لَزِمَتْهُ الْكُفَّارَةُ اتِّفَاقًا، فَلَزُومُهَا لِمَنْ أَفْطَرَ بِمُجَرَّدِ تَأْوِيلِ نَفْسِهِ (دُونَ رَدِّ حَاكِمٍ) أُولَى وَأُخْرَى.

٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ صَحَّ عُذْرُ الرَّائِي بِتَأْوِيلِ الْجَهْلِ، لَصَحَّ عُذْرُ مَنْ رَأَى بِامْرَأَةٍ يَظُنُّهَا تَحِلُّ لَهُ لِأَنَّ النَّاسَ لَمْ يَنْهَوْهُ، وَهَذَا بَاطِلٌ؛ فَمَا أَدَّى إِلَى تَعْطِيلِ الزَّوَاجِرِ الشَّرْعِيَّةِ بِالتَّأْوِيلَاتِ الْبَعِيدَةِ فَهُوَ مَرْدُودٌ.

٣. قِيَاسُ الطَّرْدِ: كُلُّ مَنْ كَانَ (الْعِيَانُ) مُسْتَنَدَ عِلْمِهِ، لَمْ يُقْبَلْ (التَّأْوِيلُ) فِي حَقِّهِ طَرْدًا لِقَاعِدَةٍ: لَيْسَ بَعْدَ الْعِيَانِ بَيَانٌ؛ فَتَحِبُّ الْكَفَّارَةُ لَانْكِشَافِ الْحَقِيقَةِ لَهُ بِنَفْسِهِ.

بَيَانُ التَّأْوِيلَيْنِ وَالتَّرْجِيحُ
التَّأْوِيلُ الْأَوَّلُ (تَأْوِيلٌ قَرِيبٌ) يَرَى أَنَّ الْكَفَّارَةَ لَا تَحِبُّ؛ لِأَنَّ الرَّائِيَ اسْتَنَدَ إِلَى أَمْرٍ مَوْجُودٍ وَهُوَ عَدَمُ وَجُوبِ الصَّوْمِ عَلَى غَيْرِهِ، فَظَنَّ أَنَّهُ مِثْلُهُمْ، وَهَذَا التَّرَدُّ يُدْرَأُ الْكَفَّارَةُ.

التَّأْوِيلُ الثَّانِي (تَأْوِيلٌ بَعِيدٌ) يَرَى أَنَّ الْكَفَّارَةَ تَحِبُّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَعْدَ رُؤْيَا الْعَيْنِ بَيَانٌ، وَجَهْلُهُ بِالْحُكْمِ مَعَ مُعَايِنَتِهِ لِلْسَّبَبِ لَا يَنْهَضُ عُذْرًا فِي مَذْهَبٍ يُعْظَمُ حُرْمَةُ الشَّهْرِ.

الرَّاجِحُ وَالْمُعْتَمَدُ:

الْمُعْتَمَدُ فِي الْمَذْهَبِ هُوَ وَجُوبُ الْكَفَّارَةِ؛ لِأَنَّ تَأْوِيلَهُ يُعَدُّ بَعِيدًا، وَكَانَ الْمُنَاسِبُ فِي عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ أَنْ يَقُولَ (وَلَوْ بَتَأْوِيلٍ) لِيُشِيرَ إِلَى قُوَّةِ الْوُجُوبِ؛ وَمِمَّا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ إِذَا رَفَعُوا لِلْحَاكِمِ فَرَدَّهُمْ فَأَفْطَرُوا لَزِمَتْهُمْ الْكَفَّارَةُ اتِّفَاقًا، فَمَا دُونَ ذَلِكَ أَوْلَى بِاللُّزُومِ.

عَدَمُ ثُبُوتِ الْهَلَالِ بِقَوْلِ الْمُنَجِّمِ أَوْ الْحَاسِبِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَقُولُهُ: (لَا بِمُنَجِّمٍ) يَعْنِي: أَنَّ شَهْرَ رَمَضَانَ لَا يَثْبُتُ دُخُولُهُ بِاعْتِمَادِ قَوْلِ الْمُنَجِّمِ الَّذِي يَسْتَدِلُّ بِأَحْوَالِ الْأَفْلاكِ عَلَى الْحَوَادِثِ الْأَرْضِيَّةِ، وَكَذَلِكَ لَا يَثْبُتُ بِقَوْلِ أَهْلِ الْحِسَابِ الْفَلَكيِّ؛ فَالْمُعْتَمَدُ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّ كِلَيْهِمَا لَيْسَ طَرِيقاً شَرْعِيّاً لِلثُّبُوتِ، فَلَا يَصُومُ النَّاسُ بِقَوْلِهِمْ وَلَا يُفْطِرُونَ.

وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ: أَنَّ الشَّارِعَ الْحَكِيمَ رَبَطَ مَنَاطَ الْوُجُوبِ بِـ "الرُّؤْيَا الْبَصَرِيَّةِ" أَوْ "إِكْمَالِ الْعِدَّةِ"، وَهِيَ مَعَايِيرُ ظَاهِرَةٌ يَسْتَوِي فِيهَا الْعَالَمُ وَالْجَاهِلُ؛ فَالْعِبْرَةُ بِالرُّؤْيَا

الشَّرْعِيَّةُ لَا يَوْجُودُ الْهَلَالُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ عَبْرَ الْحِسَابِ، لِأَنَّ التَّعَبُّدَ وَقَعَ بِالرُّؤْيَا
لَا بِالْوُجُودِ الْفَلَكيِّ الْمُجَرَّدِ.

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ اللَّقَبِ الْمُنْجَمِ)

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ نَفْيَ الثُّبُوتِ عَنِ (الْمُنْجَمِ) يُؤَكِّدُ حَصَرَ الثُّبُوتِ فِي
الطَّرِيقِ الشَّرْعِيَّةِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا؛ فَمَقْتَضَى الْمَفْهُومِ أَنَّ كُلَّ مَا خَرَجَ عَنِ
الرُّؤْيَا وَالْإِسْتِفَاضَةِ وَالْإِكْمَالِ فَهُوَ مُلْعَى فِي اعْتِبَارِ الدُّخُولِ، وَإِنْ أَفَادَ ظَنًّا أَوْ
عِلْمًا حِسَابِيًّا.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةُ شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ؛

وَدَلِيلُ مَنْ تَرْتِيبِ التَّالِي عَلَى الْمُقَدَّمِ؛ لِأَنَّ "عَدَمَ اعْتِبَارِ الصَّوْمِ" (التَّالِي) تَرْتَبَ
عَلَى "الِاعْتِمَادِ عَلَى التَّنْجِيمِ أَوْ الْحِسَابِ" (الْمُقَدَّم)؛ فَكَلَّمَا كَانَ الْمُسْتَنَدُ غَيْرَ
شَرْعِيٍّ، كَانَ الْحُكْمُ الْمُبْنِيُّ عَلَيْهِ بَاطِلًا.

مَوْضُوعُهَا: إِبْطَالُ الصَّوْمِ بِنَاءً عَلَى قَوْلِ الْمُنْجَمِ أَوْ الْفَلَكيِّ.

وَمَحْمُولُهَا: عَدَمُ الصَّحَّةِ وَعَدَمُ الْإِعْتِدَادِ الشَّرْعِيِّ.

وَرَابِطُهَا: أَدَاةُ النَّفْيِ (لَا) الدَّاخِلَةُ عَلَى مَحَلِّ الثُّبُوتِ.

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: تَحْرِيرُ مَحَلِّ التَّعَبُّدِ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يُمَيِّزُ بَيْنَ
"الْعِلْمِ بِالْهَلَالِ حِسَابِيًّا" وَبَيْنَ "الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ بِالصَّوْمِ"، فَلَا تَلَاوُزَ بَيْنَهُمَا عِنْدَ
الشَّارِعِ لِانْفِكَائِ الْجِهَةِ.

تَحْقِيقُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمُنْجَمِ وَالْحَاسِبِ الْفَلَكيِّ

أَوَّلًا: مِنْ حَيْثُ التَّعْرِيفُ:

الْمُنْجَمُ: هُوَ مَنْ يَسْتَدِلُّ بِشَكْلَاتِ النُّجُومِ وَبُرُوجِهَا عَلَى مَغِيبَاتِ مُسْتَقْبَلِيَّةٍ، وَهَذَا حَرَامٌ شَرْعاً لِادِّعَائِهِ عِلْمَ الْغَيْبِ.
الْحَاسِبُ الْفَلَكيُّ: هُوَ مَنْ يَعْتَمِدُ قَوَائِنَ الرِّيَاضِيَّاتِ وَحَرَكَةَ الْأَفْلاكِ لِتَقْدِيرِ مِيلَادِ الْهَلَالِ، وَهَذَا لَيْسَ بِحَرَامٍ فِي ذَاتِهِ، بَلْ هُوَ عِلْمٌ حِسِّيٌّ قَائِمٌ عَلَى الْمُشَاهَدَةِ وَالْحِسَابِ.

ثَانِيًا: مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ فِي الصَّوْمِ:
رَغْمَ مَشْرُوعِيَّةِ الْعِلْمِ الْفَلَكيِّ فِي مَصَالِحِ الدُّنْيَا، إِلَّا أَنَّ الْمُعْتَمِدَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بِهِ الْإِثْبَاتُ كَمَا لَا يَصِحُّ بِالتَّحْيِيمِ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ أَنَاطَ الصَّوْمَ بِالرُّؤْيَةِ الَّتِي هِيَ سَبَبُ شَرْعِيٍّ، وَالْحِسَابُ لَيْسَ سَبَبًا شَرْعِيًّا فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ، فَمَنْ صَامَ بِالْحِسَابِ لَمْ يُجْزِئْهُ لِتَقْدُمِهِ عَلَى السَّبَبِ الشَّرْعِيِّ.
أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ
قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾.
وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ الْأَهْلَةَ مَوَاقِيتَ بِمَا يَظْهَرُ لِلنَّاسِ كَافَّةً، وَلَمْ يَجْعَلِ الْمَوَاقِيتَ مُنَوَّطَةً بِمَا لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا أَحَادُ أَهْلِ الْحِسَابِ.

ثَانِيًا: مِنَ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ وَالْأَثَارِ
قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ، لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسِبُ، الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا».
وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَصَدَ إِخْرَاجَ الْأُمَّةِ عَنْ تَعْقِيدَاتِ الْحِسَابِ فِي إِثْبَاتِ الْعِبَادَةِ، وَجَعَلَ الْمَدَارَ عَلَى مَا يَشْتَرِكُ فِيهِ الْجَمِيعُ وَهُوَ الرُّؤْيَةُ.
ثَالِثًا: أَدِلَّةُ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةٌ: (الْمَأْخَذُ الشَّرْعِيُّ يُقَدَّمُ عَلَى الْمَأْخَذِ الْعَقْلِيِّ عِنْدَ التَّعَارُضِ)؛
فَالرُّؤْيَةُ مَأْخَذٌ شَرْعِيٌّ، وَالْحِسَابُ مَأْخَذٌ عَقْلِيٌّ حِسِّيٌّ، فَيُقَدَّمُ مَا نَصَّ عَلَيْهِ
الشَّارِعُ.

٢. قَاعِدَةٌ: (الْأَصْلُ فِي الْعِبَادَاتِ التَّوْقِيفُ)؛ وَلَمْ يَرِدْ تَوْقِيفٌ بِالصَّوْمِ عَبْرَ
التَّجُومِ أَوْ مَسِيرِ الْكَوَاكِبِ.
رَابِعًا: أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ ؛

١. قِيَاسُ الطَّرْدِ: كُلُّ طَرِيقٍ لِلْإِبْتَاتِ لَمْ يَنْصِبْهُ الشَّارِعُ عَلَامَةً عَلَى الْوُجُوبِ
(كَالرَّمْلِ أَوْ الْحِسَابِ)، فَهُوَ مَهْدُورٌ طَرْدًا لِقَاعِدَةِ حَصْرِ الْأَسْبَابِ الشَّرْعِيَّةِ.

٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ جَازَ الْإِعْتِمَادُ عَلَى الْحِسَابِ فِي الْهَلَالِ، لَجَازَ الْإِعْتِمَادُ
عَلَى الْأَطْيَاءِ فِي تَحْدِيدِ وُجُوبِ الصَّلَاةِ بِنَاءً عَلَى دَقَّاتِ الْقَلْبِ أَوْ غَيْرِهِ، وَهَذَا
بَاطِلٌ؛ فَمَا أَدَّى إِلَى تَمْيِيعِ الْمَوَاقِيتِ الشَّرْعِيَّةِ فَهُوَ بَاطِلٌ.

٣. قِيَاسُ الْأَوَّلَى: إِذَا كَانَتِ الرُّؤْيَةُ الْبَصَرِيَّةُ (الَّتِي هِيَ أَقْوَى فِي الْيَقِينِ
الشَّخْصِيِّ) لَا تُقْبَلُ لِلْإِزَامِ الْعُمُومِ إِذَا كَانَتْ مِنْ وَاحِدٍ، فَإِنَّ لَا يُقْبَلُ الْحِسَابُ
(الَّذِي هُوَ نَظَرِيٌّ يَقْبَلُ الْحَطَأَ فِي النَّتَائِجِ) أَوْلَى وَأَحْرَى.

~

عَدَمُ جَوَازِ فِطْرِ الْمُنْفَرِدِ بِرُؤْيَةِ شَوَالٍ ظَاهِرًا

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَلَا يُفْطَرُ مُنْفَرِدٌ بِشَوَالٍ وَلَوْ
أَمِنَ الظُّهُورَ، إِلَّا بِمُبِيحٍ) يَعْنِي: أَنَّ مَنْ رَأَى هِلَالَ شَوَالٍ مُنْفَرِدًا وَلَمْ يُقْبَلْ
شَهَادَتُهُ عِنْدَ الْحَاكِمِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْفِطْرُ بَاطِنًا (بِالْيَقِينِ) لِأَنَّهُ يَوْمُ عِيدٍ فِي

حَقُّهُ، لَكِنْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ إِظْهَارُ الْفِطْرِ لِلنَّاسِ وَلَوْ أَمِنَ أَنْ يَطَّلَعَ عَلَيْهِ أَحَدٌ؛ صِيَانَةً لِعَرْضِهِ مِنَ التُّهْمَةِ وَلِحُرْمَةِ الشَّهْرِ فِي ظَاهِرِ الْحَالِ، إِلَّا إِذَا كَانَ مُتَلَبِّسًا بِعُذْرٍ يُبِيحُ الْفِطْرَ ظَاهِرًا كَسَفَرٍ أَوْ مَرَضٍ.

وَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ: أَنَّ الصَّوْمَ وَالْفِطْرَ لهُمَا جَانِبَانِ: جَانِبٌ تَعْبُدِيٌّ مَحْضٌ (يَتَّبَعُ الْيَقِينَ الشَّخْصِيَّ)، وَجَانِبٌ نِظَامِيٌّ جَمَاعِيٌّ (يَتَّبَعُ رُؤْيَا الْجَمَاعَةِ)؛ فَلَمَّا كَانَ الْفِطْرُ فِي يَوْمِ الْعِيدِ مَقْطُوعًا بِهِ عِنْدَ الرَّائِي، لَزِمَهُ الْإِمْتِنَانُ سِرًّا، وَلَمَّا كَانَ إِظْهَارُهُ يُشَوِّشُ عَلَى عِبَادَةِ الْجَمَاعَةِ وَيُعَرِّضُهُ لِلْعُقُوبَةِ، لَزِمَهُ التَّسْتُرُ.

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ الْعَايَةِ وَلَوْ أَمِنَ)

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ الْمُبَالَغَةَ بِـ (لَوْ) الْوَصْلِيَّةِ تُفِيدُ أَنَّ عِلَّةَ الْمَنْعِ لَيْسَتْ فَقْطُ خَوْفِ الْإِطْلَاعِ عَلَيْهِ، بَلْ هِيَ حُرْمَةُ الظَّاهِرِ الشَّرْعِيِّ؛ فَمُقْتَضَى الْمَفْهُومِ أَنَّ أَمْنَ الظُّهُورِ لَا يُرَخِّصُ لَهُ الْإِفْطَارَ عَلَانِيَةً.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةُ شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ؛

وَدَلِيلُكَ مِنْ تَرْتِيبِ التَّالِي عَلَى الْمُقَدِّمِ؛ لِأَنَّ "حُرْمَةَ الْإِفْطَارِ ظَاهِرًا" (التَّالِي) تَرْتَبَتْ عَلَى "انْفِرَادِهِ بِالرُّؤْيَا مَعَ غَيْبَةِ الْمُبِيحِ" (الْمُقَدِّمِ)؛ فَالْإِنْفِرَادُ مَنَعَ مِنَ الْجَهْرِ بِالْفِطْرِ لُزُومًا.

مَوْضُوعُهَا: مَنْ رَأَى هِلَالَ شَوَّالٍ وَحْدَهُ وَأَصْبَحَ النَّاسُ صَائِمِينَ.

وَمَحْمُولُهَا: وَجُوبُ إِخْفَاءِ الْفِطْرِ وَتَحْرِيمُ إِظْهَارِهِ إِلَّا لِعُذْرٍ.

وَرَابِطَتُهَا: أَدَاةُ الْإِسْتِثْنَاءِ (إِلَّا) الْقَائِمَةُ مَقَامَ الشَّرْطِ.

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: ضَبْطُ الْعَلَاقَةِ بَيْنَ "الدِّيَانَةِ" وَالْقَضَاءِ؛ فَعَلِمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَمْنَعُ الرَّائِيَ مِنْ هَدْمِ النِّظَامِ الْعَامِّ بِرُؤْيَيْهِ "الْحَاصَّةِ"، مِمَّا يُحَقِّقُ مَقْصِدَ سَدِّ الدَّرَاجِعِ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ
قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾.
وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ صِيَامَ النَّاسِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ يُعَدُّ فِي الظَّاهِرِ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ، فَوَجَبَ عَلَى الرَّائِيَ تَعْظِيمُ هَذِهِ الشَّعِيرَةِ بِعَدَمِ خَرْقِهَا ظَاهِرًا لِنَلَا يَتَجَرَّأُ السُّفَهَاءُ.

ثَانِيًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْآثَارِ
قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَقِفَنَّ مَوَاقِفَ التُّهْمِ».
وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ إِفْطَارَ الرَّائِيَ مَعَ صَوْمِ النَّاسِ مَوْقِفٌ تُهْمَةٌ عَظِيمَةٌ، فَنَهَى عَنْهُ سَدًّا لِلدَّرَجَةِ وَحِفْظًا لِلْعَرَضِ.
ثَالِثًا: أَدِلَّةُ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةٌ: (دَرْءُ الْمَفَاسِدِ مُقَدَّمٌ عَلَى جَلْبِ الْمَصَالِحِ)؛ فَمَصْلَحَةُ إِظْهَارِ الْفِطْرِ لِلْعِيدِ تُعَارِضُهَا مَفْسَدَةُ انْتِهَاكِ حُرْمَةِ الشَّهْرِ ظَاهِرًا وَاتِّهَامِ الرَّائِيَ فِي دِينِهِ، فَقُدِّمَ الدَّرءُ.

٢. قَاعِدَةٌ: (الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ)؛ فَلَمَّا كَانَ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ بِالْفِطْرِ مَشَقَّةٌ، سَقَطَ عَنْهُ الْجَهْرُ تَيْسِيرًا لِحَالِهِ مَعَ الْمُجْتَمَعِ.
رَابِعًا: أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ؛

١. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ جَازَ لَهُ الْإِفْطَارُ ظَاهِرًا، لَجَازَ لِكُلِّ مَنْ يَدَّعِي الرُّؤْيَةَ أَنْ يُفْطِرَ، وَهَذَا يُؤَدِّي إِلَى فَسَادِ الشَّعِيرَةِ؛ فَلَمَّا بَطَلَ التَّالِي بَطَلَ الْمُقَدَّمُ، وَوَجَبَ الْمَنْعُ.

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: كُلُّ فِعْلٍ يُورِثُ الظَّنَّ السَّيِّئَ بِالْمُكَلَّفِ دُونَ حُجَّةٍ عُمُومِيَّةٍ (كَالصَّلَاةِ فِي مَكَانٍ نَجِسٍ)، فَهُوَ مَمْنُوعٌ طَرْدًا لِقَاعِدَةِ حِمَايَةِ الْمُرُوءَةِ.

٣. قِيَاسُ الْأُولَى: إِذَا نُهِيَ الْمُصَلِّي عَنْ جَعْلِ صَلَاتِهِ النَّافِلَةِ مَحَلَّ رِيَاءٍ أَوْ سُمْعَةٍ، فَتَنَاهُ مَنْ رَأَى الْهَلَالَ عَنْ جَعْلِ فِطْرِهِ مَحَلَّ شُبْهَةٍ وَفِتْنَةٍ أُولَى وَأُخْرَى. تَحْقِيقَاتٌ وَتَفْرِيعَاتٌ عَلَى الْمَسْأَلَةِ
أَوَّلًا: لُزُومُ الْفِطْرِ بَاطِنًا:

يَجِبُ عَلَى مَنْ رَأَى هِلَالَ شَوَّالٍ أَنْ يَنْوِيَ الْفِطْرَ يَبْقَيْنَ نَفْسِهِ، لِأَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ صَوْمُ يَوْمِ الْعِيدِ دِيَانَةً، لَكِنَّهُ لَا يُخْبِرُهُ بِهِ أَحَدًا كَتَمًا لِلشُّبْهَةِ.
ثَانِيًا: عُقُوبَةُ الْمُجَاهِرِ بِالْفِطْرِ:

إِذَا أَفْطَرَ الرَّائِي ظَاهِرًا بَيْنَ النَّاسِ، فَإِنْ كَانَ مِمَّنْ يُظَنُّ بِهِ الصَّلَاحُ (أَيُّ لَمْ يُعْرِفْ بِالْمُجُونِ)، فَقَدْ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ يُوعَظُ وَيُشَدَّدُ عَلَيْهِ فِي النَّصْحِ؛ لِأَنَّ فِعْلَهُ يُوجِبُ الرَّيْبَةَ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ أَدَبَ زَجْرًا لَهُ وَلِغَيْرِهِ.
ثَالِثًا: الْإِسْتِثْنَاءُ بِوُجُودِ الْمُبِيحِ:

يَسْقُطُ تَحْرِيمُ الْفِطْرِ ظَاهِرًا إِذَا كَانَ الرَّائِي (مُتَلَبِّسًا بِمُبِيحٍ) لِلْفِطْرِ فِي أَصْلِ الشَّرْعِ، كَمَا لَوْ كَانَ مُسَافِرًا أَوْ مَرِيضًا أَوْ حَائِضًا؛ فَهَهُنَا يَجُوزُ لَهُ الْفِطْرُ ظَاهِرًا لِأَنَّ النَّاسَ سَيَحْمِلُونَ فِطْرَهُ عَلَى عُذْرِهِ الْمُشَاهِدِ، فَيَأْمَنُ عَلَى عِرْضِهِ مِنَ التُّهْمَةِ.

~

تَلْفِيقُ الشَّهَادَةِ وَلُزُومُ حُكْمِ الْمُخَالِفِ فِي الْعِبَادَاتِ

أشار الشيخ خليل إلى هذه المسألة بقوله: (وفي تلفيق شاهد أوله،
لآخر آخره ولزومه بحكم المخالف بشاهد: تردد) يعني: أن ثمة تردداً عند
متأخري المالكية في فرعين:
١. التلفيق: هل تُقبل شهادة مُنفرد رأى أول الشهر مع مُنفرد آخر رأى آخره
ليكونا معاً بينةً (عدلين) تقطع بكمال الشهر؟

٢. حُكْمُ الْمُخَالَفِ: هَلْ يَلْزَمُ الْمَالِكِيُّ الصَّوْمَ إِذَا حَكَمَ حَاكِمٌ (شَافِعِيٌّ مَثَلًا) بِدُخُولِ رَمَضَانَ بِنَاءً عَلَى شَاهِدٍ وَاحِدٍ؟ وَهَذَا التَّرَدُّدُ نَاشِئٌ عَنْ عَدَمِ وُجُودِ نَصٍّ صَرِيحٍ لِلْمُتَقَدِّمِينَ فِي هَذَيْنِ الْفِرْعَيْنِ.

وَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ: أَنَّ التَّلْفِيقَ يَعْتَمِدُ عَلَى هَلِ الْعِبْرَةُ بِذَاتِ الشَّهْرِ كَكُلِّ أَمٍّ بِكُلِّ يَوْمٍ عَلَى حِدَةٍ، وَأَمَّا لُزُومُ حُكْمِ الْمُخَالَفِ فَيَنْبَنِي عَلَى أَصْلِ دُخُولِ حُكْمِ الْحَاكِمِ فِي الْعِبَادَاتِ؛ فَهَلْ يَرْفَعُ الْحَاكِمُ الْخِلَافَ فِي أُمُورِ التَّعْبُدِ كَمَا يَرْفَعُهُ فِي الْمُعَامَلَاتِ وَالذَّمَاءِ؟

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ اللَّقَبِ الْمُخَالَفِ)
وَوَجْهُُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ تَعْلِيقَ التَّرَدُّدِ عَلَى حُكْمِ (الْمُخَالَفِ) بِمَا لَا يَرَاهُ الْمَالِكِيُّ (كَالشَّاهِدِ الْوَاحِدِ)، يَقْتَضِي أَنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ إِذَا وَافَقَ مَذْهَبَ مَالِكٍ أَوْ تَبَتَّ بِالْبَيِّنَةِ الْكَامِلَةِ، فَاللزوم حينئذٍ قطعي لا تردّد فيه.
وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةٌ شَرْطِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ؛

مَوْضُوعُهَا: حُكْمُ الْحَاكِمِ الْمُخَالَفِ بِثُبُوتِ الشَّهْرِ بِنَاءً عَلَى شَاهِدٍ وَاحِدٍ.
وَمَحْمُولُهَا: لُزُومُ الصَّوْمِ لِلْمُقَلِّدِ الْمَالِكِيِّ أَوْ عَدَمُ لُزُومِهِ (مَحَلُّ التَّرَدُّدِ)
وَرَابِطَتُهَا: أَدَاءُ الشَّرْطِ الْمُقَدَّرَةِ الْمُوْجِبَةِ لِلانْقِسَامِ.

وَذَلِكَ مِنْ تَرْتِيبِ التَّالِيِ عَلَى الْمُقَدَّمِ؛ لِأَنَّ التَّرَدُّدَ نَتِيجَةٌ لَازِمَةٌ عَنْ "عَدَمِ وُجُودِ نَصٍّ لِلْمُتَقَدِّمِينَ فِي هَذِهِ النَّازِلَةِ، مِمَّا جَعَلَ الْحُكْمَ يَدُورُ بَيْنَ قِيَاسِ الْعِبَادَاتِ عَلَى الْمُعَامَلَاتِ أَوْ إِفْرَادِهَا بِأَحْكَامِ التَّوَقُّفِ.

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: عَدَمُ الْإِنْدِفَاعِ فِي تَعْمِيمِ قَاعِدَةِ "حُكْمُ الْحَاكِمِ يَرْفَعُ الْخِلَافَ"؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يُمَيِّزُ بَيْنَ الْمَنَاطِ الْقَضَائِيَّةِ وَالْمَنَاطِ التَّعْبُدِيَّةِ، وَيَمْنَعُ مِنَ السَّلِيمِ الْمُطْلَقِ بِاللُّزُومِ دُونَ تَحْقِيقِ نَوْعِ الْمَحْكُومِ فِيهِ. أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ
قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾.

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: اسْتَدَلَّ مَنْ رَأَى اللَّزُومَ بِوُجُوبِ طَاعَةِ وَلِيِّ الْأَمْرِ (الْحَاكِمِ) فِيمَا رَأَاهُ مَصْلَحَةً لِلْأُمَّةِ، وَمِنْهَا تَوْحِيدُ بَدْءِ الصَّوْمِ.

ثَانِيًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْآثَارِ
قَوْلُهُ ﷺ: «الصَّوْمُ يَوْمٌ تَصُومُونَ، وَالْفِطْرُ يَوْمٌ تُفْطِرُونَ».

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الصَّوْمَ مَنُوطٌ بِالْجَمَاعَةِ، فَالْإِنْفِرَادُ عَنْ حُكْمِ الْحَاكِمِ الْمُطَاعِ يُؤَدِّي إِلَى الْفُرْقَةِ، فَيُؤْخَذُ بِقَوْلِهِ طَرْدًا لِقَاعِدَةِ الْجَمَاعَةِ.

ثَالِثًا: أَدِلَّةُ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ
١. قَاعِدَةُ: (حُكْمُ الْحَاكِمِ يَرْفَعُ الْخِلَافَ)؛ بِنَاءً عَلَيْهَا يُلْزَمُ الصَّوْمُ وَإِنْ خَالَفَ مَذْهَبَ الرَّائِي.

٢. قَاعِدَةُ: (الْعِبَادَاتُ لَا يَدْخُلُهَا حُكْمُ الْحَاكِمِ اسْتِقْلَالًا)؛ وَهِيَ مُسْتَنَدُ الْقَوْلِ بِعَدَمِ اللَّزُومِ، لِأَنَّ الْعِبَادَةَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَرَبِّهِ.
رَابِعًا: أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ؛

١. قِيَّاسُ الطَّرْدِ: كُلُّ فِعْلٍ تَعَبُّدِيٍّ (كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ) لَا يَتَأَثَّرُ بِاجْتِهَادِ الْحَاكِمِ فِي بَيَانِ صِحَّتِهِ أَوْ بَطْلَانِهِ طَرْدًا لِأَصْلِ اسْتِقْلَالِ الذِّمَّةِ بِالتَّكْلِيفِ؛ فَلَا يَلْزَمُ الصَّوْمُ بِحُكْمِ الشَّافِعِيِّ.

٢. قِيَّاسُ الْأُولَى: إِذَا كَانَ الْخُرُوجُ مِنَ الْعِبَادَةِ (كَالْفِطْرِ بَعْدَ ٣٠ يَوْمًا) أَشَدَّ مَنَعًا مِنَ الدُّخُولِ فِيهَا، فَإِنَّ عَدَمَ لُزُومِ حُكْمِ الْفِطْرِ يَقُولُ الْمُخَالِفُ عِنْدَ تَمَامِ الْعَدَدِ أُولَى وَأُخْرَى بِالِاحْتِيَاطِ.

٣. قِيَّاسُ الْعَكْسِ: لَوْ لَزِمَ الْمَالِكِيُّ الصَّوْمُ بِكُلِّ حُكْمٍ يُصَدِّرُهُ حَاكِمٌ مُخَالِفٌ، لَلَّادَى ذَلِكَ إِلَى "إِبْطَالِ الْمَذَاهِبِ" عِنْدَ غَلَبَةِ سُلْطَةِ أَحَدِهَا، وَهَذَا بَاطِلٌ؛ فَمَا أَدَّى إِلَيْهِ بَاطِلٌ عَكْسًا.

تَحْقِيقَاتٌ وَتَفْرِيعَاتٌ عَلَى النَّصِّ

أَوَّلًا: مَنَاطُ التَّلْفِيقِ بَيْنَ الرُّوَيْتَيْنِ:

يُفَصَّلُ فِي التَّلْفِيقِ حَسَبَ عَدَدِ الْأَيَّامِ الْفَاصِلَةِ:

إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا ٣٠ يَوْمًا: وَجَبَ الْفِطْرُ لِاتِّفَاقِ الشَّاهِدَيْنِ عَلَى تَمَامِ الشَّهْرِ، وَلَا قَضَاءَ لِلْيَوْمِ الْأَوَّلِ لِاحْتِمَالِ كَوْنِهِ مِنْ شَعْبَانَ.

إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا ٢٩ يَوْمًا: وَجَبَ قَضَاءُ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ، وَلَا يَجُوزُ الْفِطْرُ لِعَدَمِ اتِّفَاقِهِمَا عَلَى تَمَامِ الشَّهْرِ.

ثَانِيًا: تَقْرِيرُ الرَّاجِحِ فِي حُكْمِ الْمُخَالِفِ:

الْقَوْلُ بِاللُّزُومِ: نَصَرَهُ ابْنُ رَاشِدٍ بِنَاءً عَلَى أَنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ يَدْخُلُ فِي الْعِبَادَاتِ اسْتِقْلَالًا.

الْقَوْلُ بِعَدَمِ اللَّزُومِ (وَهُوَ الرَّاجِحُ) قَالَهُ الْقَرَفِيُّ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ لَا مَدْخَلَ لَهُ فِي الْعِبَادَاتِ الْمُحْضَةِ، وَقَدْ أَيْدَهُ النَّاصِرُ بِقَوْلِهِ أَنَّهُ يَدْخُلُهَا تَبَعًا لَا اسْتِقْلَالًا.

ثَالِثًا: الْإِحْتِيَاظُ فِي الْخُرُوجِ مِنَ الْعِبَادَةِ:
أَفَادَ السَّنْهُورِيُّ فَأَيْدَةً دَقِيقَةً؛ وَهِيَ أَنَّ الْمَالِكِيَّ إِذَا صَامَ ٣٠ يَوْمًا وَحَكَمَ الشَّافِعِيُّ بِالْفِطْرِ بِنَاءً عَلَى شَاهِدٍ وَاحِدٍ، لَمْ يَجْزُ لِلْمَالِكِيِّ الْفِطْرُ؛ لِأَنَّ الْخُرُوجَ مِنَ الْعِبَادَةِ أَشَدُّ مِنَ الدُّخُولِ فِيهَا، فَيَسْتَصْحَبُ الصَّوْمُ احْتِيَاظًا لِلدِّمَّةِ.
الْتَّرْجِيحُ:

الْمُعْتَمَدُ وَالرَّاجِحُ هُوَ عَدَمُ التَّلْفِيقِ فِي شَهَادَةِ الرُّؤْيَا لِاخْتِلَافِ زَمَانِهِمَا، وَكَذَلِكَ عَدَمُ لُزُومِ صَوْمِ الْمَالِكِيِّ بِحُكْمِ الْمُخَالِفِ عِنْدَ انْفِرَادِ الشَّاهِدِ؛ لِأَنَّ مَنَاطَ الْعِبَادَةِ يَقُومُ عَلَى بُرَاءَةِ الدِّمَّةِ بَيِّقِينَ الْمَذْهَبِ لَا بِمَحْضِ سُلْطَةِ الْحَاكِمِ فِيمَا فِيهِ خِلَافٌ فَقْهِيٌّ مَحْضٌ.

~

رُؤْيَا الْهَلَالِ نَهَارًا وَحُكْمُ الثُّبُوتِ فِي أَثْنَاءِ الْيَوْمِ

أشار الشيخ خليل إلى هذه المسألة بقوله: (ورؤيته نهاراً للقبالة، وإن ثبت نهاراً أمسك، وإلا كفر إن انتهك)

يعني: أن رؤية الهلال في وضوح النهار (سواءً قبل الزوال أو بعده) لا عبرة بها لليوم الماضي، بل هي رؤية محسوبة لليلة القادمة (للقبالة) أما إذا جاء الخبر اليقيني (كوصول عدلين) في أثناء النهار بأن الهلال قد رُئي البارحة، فإنه يجب على الناس كف أيديهم عن المفطرات فوراً (أمسك) فإذا تعمّد شخص الفطر بعد هذا البلاغ مستخفاً بحرمة الشهر، لزمته الكفارة.

والنظر الفقهي: أن نهار رمضان له حرمة ذاتية تثبت بيقين دخول الشهر؛ فإذا انكشف الغطاء في وسط النهار أن هذا اليوم من الفريضة، انتقل المكلّف من حال "الإباحة الظاهرة" إلى حال "الوجوب الواقعي"، فيعامل من انتهك هذه الحرمة معاملة من أفطر في نهار رمضان المستقر.

مفهوم المخالفة: (مفهوم الشرط إن انتهك) ووجه الاستدلال أن تعليق لزوم الكفارة على شرط (الانتهك) يقتضي أن من أفطر ناسياً أو معذوراً أو من لم يبلغه الخبر، فلا كفارة عليه؛ لأن مناط العقوبة المعلّظة هو التعمّد مع العلم.

والقضية فيها: هي قضية شرطية متصلة؛ موضوعها: تعمّد الفطر بعد ثبوت الشهر في أثناء النهار. ومحمولها: لزوم القضاء والكفارة الكبرى. ورابطتها: أداة الشرط (إن).

وَدَلِكَ مِنْ تَرْتِيبِ التَّالِي عَلَى الْمُقَدَّم؛ لِأَنَّ "الْكَفَّارَةَ" (التَّالِي) فَصِلَتْ عَنْ مَحْضِ الْفِطْرِ لِتَرْبُطِ بِ "الْبَائِتْهَاقِ" (الْمُقَدَّم)؛ فَالْبَائِتْهَاقُ عِلَّةٌ لُزُومِيَّةٌ لِاسْتِحْقَاقِ الْعُقُوبَةِ الزَّجَرِيَّةِ.

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: التَّمْيِيزُ بَيْنَ "حُكْمِ الْفِعْلِ" (الْقَضَاءِ) وَبَيْنَ "قَصْدِ الْفَاعِلِ" (الْبَائِتْهَاقِ)؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَمْنَعُ تَعْمِيمَ الْكَفَّارَةِ عَلَى كُلِّ مُفْطِرٍ، بَلْ يَحْضُرُهَا فِي الْمُقَدَّمَةِ الَّتِي اقْتَرَكْتَ بِقَصْدِ الْإِسْتِهَانَةِ بِالشَّعِيرَةِ.
أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ
قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ حُرْمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾.
وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ تَعْظِيمَ الْحُرْمَةِ يَقْتَضِي الْإِمْسَاكَ عِنْدَ الْعِلْمِ بِدُخُولِ الشَّهْرِ، وَالْبَائِتْهَاقُ مُضَادٌّ لِلتَّعْظِيمِ، فَاسْتَوْجَبَ الْعَوَضَ الْمُعْلَظَ.

ثَانِيًا: مِنَ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ وَالْأَثَارِ
قَوْلُهُ ﷺ فِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ لَمَّا أُمِرُوا بِصِيَامِهِ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ: «مَنْ كَانَ أَكَلَ فَلَيْتِمَ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ أَكَلَ فَلْيَصُمْ».

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْأَمْرَ بِالْإِمْسَاكَ عِنْدَ ثُبُوتِ الْوُجُوبِ أَصْلٌ ثَابِتٌ، فَإِذَا عُصِيَ هَذَا الْأَمْرُ مَعَ الْعِلْمِ، وَجَبَ الزَّجْرُ.

ثَالِثًا: أَدِلَّةُ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةٌ: (تَابِعِ الصِّفَةِ صِفَةً)؛ فَلَمَّا بَيَّنَّتْ أَنَّ الْيَوْمَ مِنْ رَمَضَانَ، انْسَحَبَتْ عَلَيْهِ صِفَةُ الْحُرْمَةِ الْمُوَجِبَةِ لِلْكَفَّارَةِ بِمُجَرَّدِ الْعِلْمِ.

٢. قَاعِدَةٌ: (الْفِعْلُ الْمُحَرَّمُ مَعَ الْعِلْمِ بِحُرْمَتِهِ يُوجِبُ الْجَزَاءَ)؛ وَهَذَا مَحْضُ الْإِنْتِهَاكِ الْمَذْكُورِ فِي الْمَثْنِ.
رَابِعًا: أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ؛

١. قِيَاسُ الشَّبَهِ: قِيَاسُ هَذَا الْيَوْمِ (الَّذِي ثَبَتَ نَهَارًا) عَلَى يَوْمِ الشُّكِّ إِذَا أَفْطَرَ فِيهِ مُتْنَهَكًَا ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ؛ بِجَامِعِ تَحَقُّقِ الْإِنْتِهَاكِ لِحُرْمَةٍ وَاقِعِيَّةٍ.

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: كُلُّ عِبَادَةٍ تَعَيَّنَ وَفُتِّهَا وَجَبَ حِمَايَتُهَا مِنَ الْإِنْتِهَاكِ؛ فَمَا دَامَ الْيَوْمُ رَمَضَانِيًّا، فَإِنَّ الْكَفَّارَةَ تَطَرَّدُ عِنْدَ تَعَمُّدِ الْفِطْرِ فِيهِ.

٣. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ لَمْ تُوجِبِ الْكَفَّارَةُ عَلَى الْمُتْنَهَكِ هُنَا، لَكَانَ ذَلِكَ تَرْخِيصًا فِي الْإِسْتِهْلَاكِ بِمَا ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَهَذَا يَقْضِي مَقْصِدَ الشَّارِعِ.

تَحْقِيقُ مَعْنَى الْكَفَّارَةِ فِي هَذَا الْمَقَامِ
عَنْ نَوْعِ الْكَفَّارَةِ هُنَا، وَالْجَوَابُ بِدَقَّةٍ:

هِيَ الْكَفَّارَةُ الْكُبْرَى: وَهِيَ الْمَذْكُورَةُ فِي بَابِ مُفْطِرَاتِ رَمَضَانَ (إِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا، أَوْ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، أَوْ عِتْقُ رَقَبَةٍ عَلَى التَّخْيِيرِ الْمَشْهُورِ فِي الْمَذْهَبِ)

وَشَرَطُ وُجُوبِهَا هُنَا أَمْرَانِ:

١. الثُّبُوتُ الشَّرْعِيُّ: أَنْ يَثْبُتَ أَنَّ الْيَوْمَ مِنْ رَمَضَانَ بِطَرِيقٍ يَلْزِمُ الْعُمُومَ (كَالْبَيِّنَةِ)

٢. الْإِنْتِهَاكِ: أَنْ يَكُونَ الْفِطْرُ تَعَمُّدًا بَعْدَ الْبَلَاغِ وَالْعِلْمِ، بِحَيْثُ يَقْصِدُ الرَّجُلُ خَرْقَ حُرْمَةِ الزَّمَانِ الَّذِي عَلِمَ أَنَّهُ مُقَدَّسٌ شَرْعًا. أَمَّا لَوْ أَفْطَرَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْحُكْمَ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ بَعْدُ أَوْ بِتَأْوِيلٍ قَرِيبٍ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ.

~

حُكْمُ يَوْمِ الشَّكِّ عِنْدَ تَعَذُّرِ الرُّؤْيَةِ بِسَبَبِ الْغَيْمِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَإِنْ غَيِّمَتْ وَلَمْ يُرَ فَصَيِّحْتُهُ يَوْمَ الشَّكِّ)

يَعْنِي:

أَنَّهُ إِذَا تَرَبَّصَ النَّاسُ رُؤْيَا الْهَلَالِ لَيْلَةَ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ، فَحَالَ دُونَ الرُّؤْيَةِ غَيْمٌ أَوْ قَتَرٌ أَوْ دُخَانٌ وَلَمْ يُرَ الْهَلَالُ، فَإِنَّ الْيَوْمَ التَّالِيَّ يُسَمَّى فِي الْإِصْطِلَاحِ الْفَقْهِيِّ يَوْمَ الشَّكِّ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الرُّؤْيَةِ هُنَا لَمْ يَنْشَأْ عَنْ عَدَمِ وُجُودِ الْهَلَالِ يَقِينًا، بَلْ عَنْ وُجُودِ مَانِعٍ حِسِّيٍّ، مِمَّا أَوْرَثَ تَرَدُّدًا بَيْنَ كَوْنِهِ آخِرَ شَعْبَانَ أَوْ أَوَّلَ رَمَضَانَ.

وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ:

أَنَّ الشَّكَّ هُنَا مُنَوِّطٌ بِالْجِهَةِ الْقَانُونِيَّةِ لِلزَّمَانِ؛ فَالْأَصْلُ اسْتِصْحَابُ شَعْبَانَ، لَكِنَّ قِيَامَ الْإِحْتِمَالِ الْقَوِيِّ بِوُجُودِ الْهَلَالِ خَلْفَ السَّحَابِ مَنَعَ مِنَ الْقَطْعِ بَقَاءِ الشَّهْرِ، فَسُمِّيَ يَوْمُ الشَّكِّ تَمْيِيزًا لَهُ عَنِ الْيَوْمِ الثَّلَاثِينَ الَّذِي تُسْفَرُ فِيهِ السَّمَاءُ عَنْ عَدَمِ الرُّؤْيَةِ (يَوْمِ الْقَطْعِ بِأَنَّهُ مِنْ شَعْبَانَ)

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ الصِّفَةِ غَيِّمَتْ)

وَوَجْهُُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ تَقْيِيدَ الْحُكْمِ بِ (يَوْمِ الشَّكِّ) بِحَالَةِ وُجُودِ الْغَيْمِ يَقْتَضِي أَنَّ السَّمَاءَ إِذَا كَانَتْ صَحْوًا وَلَمْ يُرَ الْهَلَالُ، فَالْيَوْمُ لَيْسَ يَوْمَ شَكٍّ، بَلْ هُوَ يَوْمٌ يَقِينٌ مِنْ شَعْبَانَ؛ لِأَنَّ الْإِتِّفَاعَ مَعَ الصَّحْوِ عِلَّةٌ قَطْعِيَّةٌ فِي انْعِدَامِ الْهَلَالِ. وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةُ شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ؛

وَدَلِكَ مِنْ تَرْتِيبِ التَّالِي عَلَى الْمُقَدَّم؛ لِأَنَّ تَسْمِيَةَ الْيَوْمِ يَوْمَ الشَّكِّ (التَّالِي) تَرْتَبَتْ لَزُومًا عَلَى "وُجُودِ الْغَيْمِ مَعَ عَدَمِ الرُّؤْيَةِ" (الْمُقَدَّم)؛ فَالْمَانِعُ الْجَوِّيُّ صَارَ سَبَبًا لِلْوَصْفِ الْفَقْهِيِّ لِلزَّمَانِ.

مَوْضُوعُهَا: صَبِيحَةُ لَيْلَةِ الثَّلَاثِينَ مَعَ وُجُودِ حَائِلٍ عَنِ الرُّؤْيَةِ.
وَمَحْمُولُهَا: صَيْرُورَةُ الْيَوْمِ يَوْمَ شَكٍّ شَرْعًا.
وَرَابِطَتُهَا: أَدَاةُ الشَّرْطِ (إِنْ)

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: تَحْدِيدُ مَا هِيَ "الشَّكُّ الشَّرْعِيُّ"؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَمْنَعُ تَعْمِيمَ لَفْظِ الشَّكِّ عَلَى كُلِّ تَرَدُّدٍ، بَلْ يَحْصُرُهُ فِي الْمُقَدِّمَةِ الَّتِي اجْتَمَعَ فِيهَا "قَصْدُ التَّرَائِي" مَعَ تَعَذُّرِ الْإِدْرَاكِ لِمَانِعٍ حِسِّيٍّ.
أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ
قَوْلُهُ تَعَالَى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ النَّاسِ).
وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ اللَّهَ رَبَطَ الْمَوَاقِيتَ بِالظُّهُورِ الْبَصَرِيِّ، فَإِذَا حُجِبَ الظُّهُورُ بِمَانِعٍ، وَقَعَ التَّرَدُّدُ فِي الْمِيقَاتِ، وَهُوَ عَيْنُ مَعْنَى الشَّكِّ.

ثَانِيًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْآثَارِ
قَوْلُهُ ﷺ: «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ».
وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ الْغَيْمَ مَظْنَةً لِعَدَمِ الْعِلْمِ، وَمَا لَا يُعْلَمُ فِيهِ دُخُولُ الشَّهْرِ مَعَ قِيَامِ احْتِمَالِهِ هُوَ يَوْمُ الشَّكِّ الَّذِي نَهَى عَنْ صَوْمِهِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ.

ثَالِثًا: أَدِلَّةُ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةٌ: (الْأَصْلُ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ)؛ فَالْأَصْلُ بَقَاءُ شَعْبَانَ، وَالْغَيْمُ أَوْرَثَ شَكًّا فِي هَذَا الْأَصْلِ دُونَ أَنْ يَرْفَعَهُ يَبْقَيْنَ.
٢. قَاعِدَةٌ: (لَا عِبْرَةَ بِالذَّلِيلِ مَعَ الْإِحْتِمَالِ النَّاشِئِ عَنْ ذَلِيلٍ)؛ فَعَدَمُ الرُّؤْيَةِ دَلِيلٌ عَلَى الْفِطْرِ، لَكِنَّ الْغَيْمَ احْتِمَالٌ مُعَارِضٌ، فَوَقَعَ الشَّكُّ.
رَابِعًا: أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ ؛
١. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ لَمْ يُسَمَّ هَذَا الْيَوْمُ يَوْمَ شَكٍّ مَعَ وُجُودِ الْغَيْمِ، لَأَسْتَوَى حَالُهُ مَعَ حَالِ الصَّحْوِ، وَالتَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْمَانِعِ وَعَدَمِهِ بَاطِلَةٌ عَقْلًا؛ فَكَبَتْ التَّمْيِيزُ عَكْسًا.
٢. قِيَاسُ الشَّبَهِ: قِيَاسُ يَوْمِ الشَّكِّ فِي الصَّوْمِ عَلَى شَكِّ الْمُتَوَضَّعِ فِي انْتِقَاضِ طَهْرِهِ؛ بِجَامِعِ أَنَّ كِلَيْهِمَا بَنَى عَلَى أَصْلٍ مُتَيَقِّنٍ (شَعْبَانَ/ الطَّهَّارَةَ) وَطَرَأَ عَلَيْهِ مَانِعٌ مِنَ الْيَقِينِ بِالْإِنْتِقَالِ، فَسُمِّيَ شَكًّا.
٣. قِيَاسُ الطَّرْدِ: كُلُّ زَمَانٍ تَعَدَّرَ فِيهِ إِدْرَاكُ الْعَلَامَةِ الشَّرْعِيَّةِ (كَالزَّوَالِ لِلصَّلَاةِ فِي يَوْمِ الدَّجْنِ)، فَإِنَّهُ يُوصَفُ بِالشَّكِّ حَتَّى يَنْجَلِيَ الْمَانِعُ، فَطُرِدَ هَذَا الْوَصْفُ فِي الْهَلَالِ أَيْضًا.

~

حُكْمُ صِيَامِ يَوْمِ الشَّكِّ وَأَنْوَاعُهُ الْمَشْرُوعَةُ

أشار الشيخ خليل إلى هذه المسألة بقوله: (وصيم: عادةً وتطوعاً، وقضاءً وكفارةً، ولتندر صادف، لا احتياطاً)

يعني:

أنَّ يَوْمَ الشَّكِّ يَصِحُّ وَيَجُوزُ صَوْمُهُ فِي حَالَاتٍ مَحْصُورَةٍ لَا تَعْلُقُ لَهَا بِالِاحْتِيَاظِ لِرَمَضَانَ؛ وَهِيَ: أَنْ يُصَادِفَ يَوْمًا اعْتَادَ الشَّخْصُ صَوْمَهُ (كَالْاِثْنَيْنِ وَالْحَمِيسِ)، أَوْ يَنْوِيَهُ تَطَوُّعًا مُطْلَقًا، أَوْ لِقَضَاءِ أَيَّامٍ فَائِتَةٍ، أَوْ لِكَفَّارَةٍ وَاجِبَةٍ، أَوْ لِنَذْرِ مُعَيَّنٍ صَادَفَ ذَلِكَ الْيَوْمَ. أَمَّا صَوْمُهُ بِنِيَّةِ الْإِحْتِيَاظِ (أَيَّ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ رَمَضَانَ) فَهُوَ مَمْنُوعٌ وَلَا يُجْزَى عَنْ رَمَضَانَ وَإِنْ بَانَ مِنْهُ.

وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ:

أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعِبَادَاتِ أَنْ تُبْنَى عَلَى الْيَقِينِ، وَالِاحْتِيَاظُ هُنَا يُؤَدِّي إِلَى إِدْخَالِ الشَّكِّ فِي النِّيَّةِ الْجَازِمَةِ؛ فَلَمَّا كَانَ الصَّوْمُ لِعَادَةٍ أَوْ قَضَاءٍ مُسْتَنَدًا إِلَى سَبَبٍ مَعْلُومٍ، جَازَ لِأَنَّ الزَّمَانَ لَمْ يَتَّعَيْنْ بَعْدَ لِلْفَرِيضَةِ، فَإِذَا تُوِيَ لِلِاحْتِيَاظِ كَانَ تَقْدُّمًا عَلَى أَمْرِ الشَّارِعِ بِغَيْرِ يَقِينٍ.

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ الصِّفَةِ احْتِيَاظًا)

وَوَجْهُ الاستِدْلَالِ أَنَّ تَقْيِيدَ مَنَعَ الصَّوْمِ بِصِفَةِ (الِإِحْتِيَاطِ) يَقْتَضِي أَنَّ كُلَّ صَوْمٍ خَلَا مِنْ هَذِهِ الصِّفَةِ (كَالْعَادَةِ وَالْقَضَاءِ) فَهُوَ جَائِزٌ مَشْرُوعٌ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي النِّهْيِ هِيَ "التَّشَرُّعُ بِالشَّكِّ"، فَإِذَا انْتَفَتِ الْعِلَّةُ انْتَفَى الْمَنَعُ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةٌ شَرْطِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ؛

• وَذَلِكَ مِنْ تَرْتِيبِ التَّأْلِيفِ عَلَى الْمُقَدَّمِ؛ لِأَنَّ "صِحَّةَ الصَّوْمِ" (التَّالِي) تَرْتَبَتْ عَلَى "وُجُودِ سَبَبٍ سَابِقٍ كَالْعَادَةِ أَوْ الْقَضَاءِ" (الْمُقَدَّمِ)؛ فَالشَّارِعُ جَعَلَ صِحَّةَ الْفِعْلِ فِي هَذَا الزَّمَانِ الْمَخْصُوصِ مَشْرُوطَةً بِحُلُولِ النِّيَّةِ عَنِ التَّرَدُّدِ الْإِحْتِيَاطِيِّ.

- مَوْضُوعُهَا: صَوْمُ يَوْمِ الشَّكِّ لِغَيْرِ مَنَاطِ الْإِحْتِيَاطِ.
- وَمَحْمُولُهَا: الْجَوَازُ وَالصَّحَّةُ شَرْعاً.
- وَرَابِطُهَا: الرَّابِطَةُ الْقَائِمَةُ عَلَى التَّنَوُّعِ بِأَدَاةِ (الْوَاوِ)
- وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: التَّفْرِيقُ بَيْنَ "صُورَةِ الْفِعْلِ" وَ"حَقِيقَةِ النِّيَّةِ"؛ فَعِلْمُ الْمُنْطِقِ هُنَا يَمْنَعُ مِنَ الْحُكْمِ عَلَى الظَّاهِرِ (الْإِمْسَاكِ) دُونَ اعْتِبَارِ الْمُقَدِّمَةِ النَّفْسِيَّةِ (الْبَاعِثِ)، مِمَّا يُؤَصِّلُ لِقَاعِدَةِ حَصْرِ النَّتَائِجِ فِي بَوَاعِثِهَا.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ

- قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ).

وَجْهٌ الْإِسْتِدْلَالُ: أَنَّ مَنَعَ صَوْمِ الْقَضَاءِ أَوْ الْعَادَةِ فِي يَوْمِ الشَّكِّ فِيهِ حَرَجٌ وَتَضْيِيقٌ عَلَى الْمُكَلَّفِ فِي آدَاءِ مَا فِي ذِمَّتِهِ، فَمَنَعَ الشَّارِعُ الْإِحْتِيَاظَ (لِأَنَّهُ ابْتِدَاعٌ) وَأَجَازَ مَا سِوَاهُ (لِأَنَّهُ اتِّبَاعٌ)

ثَانِيًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْأَثَارِ

• قَوْلُهُ ﷺ: «لَا تَقْدَمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ، إِلَّا رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُمه».

وَوَجْهٌ الْإِسْتِدْلَالُ: أَنَّ الْحَدِيثَ نَصٌّ صَرَاحَةً عَلَى مَنَعِ "التَّقْدُمِ" (الْإِحْتِيَاظِ)، وَاسْتَشْنَى صَاحِبُ الْعَادَةِ، وَيُلْحَقُ بِهِ كُلُّ صَوْمٍ لَهُ سَبَبٌ شَرْعِيٌّ ثَابِتٌ.

ثَالِثًا: أَدِلَّةُ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةٌ: (الْأُمُورُ بِمَقَاصِدِهَا)؛ فَلَمَّا كَانَ مَقْصِدُ الصَّائِمِ آدَاءُ دَيْنٍ أَوْ عَادَةٍ صَحَّ، وَلَمَّا كَانَ مَقْصِدُهُ الْإِحْتِيَاظَ لِمَا لَمْ يَثْبُتْ بَطَلَ.
٢. قَاعِدَةٌ: (الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ)؛ بَقَاءُ شَعْبَانَ يَقِينٌ، فَلَا نَسْتَقِيلُ لِرَمَضَانَ بِالْإِحْتِيَاظِ (الَّذِي هُوَ شَكٌّ)، لَكِنْ يَبْقَى صَوْمُ الْعَادَةِ صَحِيحًا لِاسْتِنَادِهِ لِيَقِينِ السَّبَبِ.

رَابِعًا: أدلة القياس ؛

١. قياسُ الأولَى: إِذَا كَانَ صَوْمُ التَّطَوُّعِ لِصَاحِبِ الْعَادَةِ جَائِزًا فِي يَوْمِ الشَّكِّ يَنْصُرُ الْحَدِيثُ، فَإِنَّ صَوْمَ "الْقَضَاءِ" وَالْكَفَّارَةِ (وَهِيَ وَاجِبَاتٌ مَضْيُوقَةٌ) أَوْلَى بِالْجَوَازِ وَالصَّحَّةِ لِعَظَمِ تَعَلُّقِهَا بِالدِّمَّةِ.
٢. قياسُ الطَّرْدِ: كُلُّ زَمَانٍ لَمْ يَتَّعَيْنْ فِيهِ فَرَضٌ مَخْصُوصٌ (كَالْيَوْمِ التَّاسِعِ وَالْعَشْرِينَ)، فَإِنَّهُ يَبْقَى مَحَلًّا لِأَدَاءِ الْقَضَاءِ وَالتَّنْذِرِ طَرْدًا لِأَصْلِ بَرَاءَةِ الزَّمَانِ مِنَ الْخُصُوصِيَّةِ قَبْلَ ثُبُوتِ الْهَلَالِ.
٣. قياسُ الْعَكْسِ: لَوْ مَنَعْنَا صَوْمَ الْعَادَةِ وَالْقَضَاءِ فِي يَوْمِ الشَّكِّ، لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى تُعْطِيلِ الْمَصَالِحِ الْمُحَقَّقَةِ (بَرَاءَةِ الدِّمَّةِ) مِنْ أَجْلِ "مَفْسَدَةِ مُتَوَهِّمَةِ" (الْإِخْتِيَاطِ لِمَا لَمْ يَدْخُلْ بَعْدُ)، وَتَقْدِيمِ الْوَهْمِ عَلَى الْمَحَقِّقِ بَاطِلٌ؛ فَمَا أَدَّى إِلَيْهِ بَاطِلٌ.

~

نَدْبُ الْإِمْسَاكِ فِي يَوْمِ الشَّكِّ لِتَحَقُّقِ الْخَبَرِ

أشار الشيخ خليل إلى هذه المسألة بقوله: (وَنَدْبَ إِمْسَاكِهِ لِيَتَحَقَّقَ) يعني: أَنَّ الْمُكَلَّفَ يُنَدِّبُ لَهُ أَنْ يُمْسِكَ عَنِ الْمُفْطِرَاتِ فِي صَيِّحَةِ يَوْمِ الشَّكِّ (وَهُوَ يَوْمُ الثَّلَاثِينَ مِنْ شَعْبَانَ إِذَا حَالَ دُونَ الْهِلَالِ غَيْمٌ)؛ وَذَلِكَ لِعَرَضِ التَّثَبُّتِ وَانْتِظَارِ مَا يَرُدُّ مِنَ الْأَمْصَارِ مِنْ خَبَرِ الرُّؤْيَا، فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ كَانَ قَدْ كَفَّ نَفْسَهُ عَنِ الْإِنْتِهَاكِ، وَإِنْ ثَبَتَ أَنَّهُ مِنْ شَعْبَانَ أَفْطَرَ.

وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ: أَنَّ هَذَا الْإِمْسَاكَ لَيْسَ صَوْمًا شَرْعِيًّا بَيْنَةَ التَّعَبُّدِ، بَلْ هُوَ إِمْسَاكٌ احْتِيَاظٌ لِحُرْمَةِ الزَّمَانِ الْمُحْتَمَلِ؛ لِأَنَّ الزَّمَانَ إِذَا تَرَدَّدَ بَيْنَ الْفَرْضِ وَالنَّفْلِ، كَانَ التَّوَقُّفُ عَنِ الْمُنَافِي (الْأَكْلِ) هُوَ الْمَسْلُوكُ الْأَرشَدَ حَتَّى يَنْجَلِيَ الْيَقِينُ.

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ الْعَايَةِ لِيَتَحَقَّقَ)

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ تَعْلِيْقَ النَّدْبِ بِعَايَةِ (التَّحَقُّقِ) يَقْتَضِي أَنَّهُ بَعْدَ حُصُولِ التَّحَقُّقِ (بِأَنَّ الْيَوْمَ مِنْ شَعْبَانَ مَثَلًا) يَرْتَفِعُ نَدْبُ الْإِمْسَاكِ، فَيَجُوزُ لِلْمُكَلَّفِ الْفِطْرُ؛ لِأَنَّ الْعَايَةَ إِذَا وَجِدَتْ انْتَهَى حُكْمُ مَا قَبْلَهَا.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةُ شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ؛

• وَدَلِكْ مِنْ تَرْتِيبِ التَّالِي عَلَى الْمُقَدَّم؛ لِأَنَّ نُدْبَ الْإِمْسَاكِ (التَّالِي) تَرْتَبَ عَلَى "قَصْدِ الْإِحْتِيَاظِ لِإِنْتِظَارِ الْخَبَرِ" (الْمُقَدَّم)؛ فَطَلَبُ التَّحَقُّقِ جُعِلَ سَبَبًا شَرْعِيًّا لِاسْتِحْبَابِ الْكَفِّ عَنِ الْمُفْطَرَاتِ.

• مَوْضُوعُهَا: الْإِمْسَاكُ فِي صَبِيحَةِ يَوْمِ الشَّكِّ قَبْلَ وُرُودِ الْخَبَرِ.

• وَمَحْمُولُهَا: كَوْنُهُ مَنْدُوبًا شَرْعًا لِلْإِحْتِيَاظِ.

• وَرَابِطُهَا: أَدَاةُ التَّعْلِيلِ (اللام) الْقَائِمَةُ مَقَامَ الرَّابِطَةِ الشَّرْطِيَّةِ.

• وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: بَيَانُ رُبَّةِ "الْوَسِيلَةِ" إِلَى "الْمَقْصِدِ"؛ فَعَلِمُ الْمُنْطِقِ

هُنَا يَبِينُ أَنَّ الْإِمْسَاكَ "وَسِيلَةً" لِتَحْقِيقِ "مَقْصِدِ" تَعْظِيمِ الشَّهْرِ عِنْدَ ثُبُوتِهِ، وَالْحُكْمُ عَلَى الْوَسِيلَةِ يَتَّبِعُ الْإِحْتِمَالَ الْقَائِمَ فِي الْمَقْصِدِ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ

• قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ).

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ يَوْمَ الشَّكِّ مُحْتَمِلٌ لِأَنَّهُ يَكُونُ مِنْ رَمَضَانَ، فَكَانَ مِنْ

التَّقْوَى وَتَعْظِيمِ الشَّعَائِرِ عَدَمُ الْمُسَارَعَةِ إِلَى انْتِهَاكِهِ بِالْأَكْلِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ الْأَمْرُ.

ثانيًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْأَثَرِ

• مَا رُوِيَ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِصِيَامِ عَاشُورَاءَ لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ؛ حَيْثُ نَادَى الْمُنَادِي فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ بِالْإِمْسَاكِ.

وَوَجْهُ الاسْتِدْلَالِ: أَنَّ الصَّحَابَةَ أُمِرُوا بِالْإِمْسَاكِ عِنْدَ بُلُوغِ الْحَبْرِ، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ الْبَائِظَارَ مَعَ الْكَفِّ عَنِ الْمُفْطِرَاتِ مَسْلُوكٌ نَبَوِيٌّ لِتَحْقِيقِ الْعِبَادَةِ عِنْدَ عِلْمِ وَجُوبِهَا.

ثالثًا: أدلة القواعد الفقهية

١. قاعدة: (الاحتياط في العبادات أصل)؛ وَيَوْمُ الشَّكِّ مَحَلُّ احْتِيَاظٍ لِرَدُّدِهِ بَيْنَ شَهْرَيْنِ، فَكَانَ النَّدْبُ لِلْإِمْسَاكِ جَرِيًّا عَلَى هَذَا الْأَصْلِ.
٢. قاعدة: (الخروج من الخلاف مستحب)؛ وَلَمَّا كَانَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ يُوجِبُ صَوْمَ يَوْمِ الشَّكِّ احْتِيَاظًا، كَانَ الْإِمْسَاكُ فِيهِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَ، وَإِنْ لَمْ تَقُلْ يَوْجُوبُهُ بِنِيَّةِ رَمَضَانَ.

رابعًا: أدلة القياس ؛

١. قياسُ الأوَّلَى: إِذَا كَانَ يُنْدَبُ الْإِمْسَاكُ فِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ عِنْدَ وُرُودِ الْحَبْرِ فِي وَسْطِ النَّهَارِ لِفَضْلِهِ، فَإِنَّ نَدْبَ الْإِمْسَاكِ فِي أَوَّلِ يَوْمٍ مُحْتَمَلٍ مِنْ رَمَضَانَ (الَّذِي هُوَ رُكْنُ الْإِسْلَامِ) أَوْلَى وَأَخْرَى تَعْظِيمًا لِلْفَرِيضَةِ.

٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ حَرُمَ الْإِمْسَاكُ أَوْ كُرِهَ كَرَاهَةً شَدِيدَةً، لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى تَفْوِيتِ مَصْلَحَةِ الصَّوْمِ "عِنْدَ ثُبُوتِ الْهَلَالِ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ، وَتَفْوِيتِ الْمَصْلَحَةِ بَاطِلٌ؛ فَيُثْبِتُ نَدْبُ الْإِمْسَاكِ عَكْسًا لِهَذَا التَّفْوِيتِ.

٣. قِيَاسُ الطَّرْدِ: كُلُّ وَقْتٍ تَعَلَّقَ بِهِ احْتِمَالُ الْوُجُوبِ (كَالْمُصَلِّيِ يَشْكُ فِي دُخُولِ الْوَقْتِ)، فَإِنَّهُ يُشْرَعُ لَهُ التَّوَقُّفُ وَالْإِحْتِيَاظُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ طَرْدًا لِقَاعِدَةِ "حُرْمَةِ الْإِنْتِهَاكِ مَعَ الْإِحْتِمَالِ".

~

عَدَمُ مَشْرُوعِيَّةِ الْإِمْسَاكِ لِأَجْلِ تَرْكِيزَةِ الشَّاهِدِينَ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (لَا لِتَرْكِيزَةِ شَاهِدَيْنِ) يَعْنِي: أَنَّ التَّدْبِ الْوَارِدَ فِي الْإِمْسَاكِ صَبِيحَةَ يَوْمِ الشَّكِّ مَقْصُورٌ عَلَى انْتِظَارِ حَقِيقَةِ الْحَبَرِ (هَلْ رُئِيَ الْهَلَالُ أَمْ لَا؟)، وَلَا يَتَعَدَّاهُ إِلَى انْتِظَارِ حَالِ الشُّهُودِ؛ فَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ لَمْ تُعْرَفْ عَدَالَتُهُمَا، فَلَا يُنْدَبُ لِلنَّاسِ الْإِمْسَاكُ انْتِظَارًا لِتَرْكِيزَتِهِمَا عِنْدَ الْقَاضِي؛ لِأَنَّ التَّرْكِيزَةَ أَمْرٌ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الطُّولُ وَالتَّأْخِيرُ، وَالشَّرْعُ نَاطِقٌ بِالْأَحْكَامِ بِالظُّوَاهِرِ الْمُتَيَقَّنَةِ.

وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ: أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ انْتِظَارِ الرُّؤْيَةِ وَانْتِظَارِ التَّرْكِيزَةِ أَنَّ الْأَوَّلَ شَكٌّ فِي وُجُودِ السَّبَبِ الْحِسِّيِّ الَّذِي رَبَطَ بِهِ الشَّارِعُ الْحُكْمَ، أَمَّا الثَّانِي فَهُوَ شَكٌّ فِي أَهْلِيَّةِ النَّاقِلِ؛ فَالْمُطَالَبَةُ بِالْإِمْسَاكِ لِأَجْلِ التَّرْكِيزَةِ فِيهِ فَتْحٌ لِبَابِ التَّعْطِيلِ وَالْمَشَقَّةِ، لِأَنَّ الْإِحْتِمَالَ هُنَا نَاشِئٌ عَنْ إِجْرَاءِ حُقُوقِيٍّ لَا عَنْ عِلَّةٍ زَمَانِيَّةٍ.

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ الصِّفَةِ لِتَرْكِيزَةِ)

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ نَفْيَ نَذْبِ الْإِمْسَاكِ لِأَجْلِ (التَّزْكِيَةِ) يَقْتَضِي بُبُوتهُ لِمَا
عَدَاهَا كَتَحَقُّقِ خَبَرِ الرُّوْيَةِ؛ لِأَنَّ تَخْصِيصَ التَّزْكِيَةِ بِالنَّفْيِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِيهَا
مُخْتَلِفَةٌ عَنِ الْعِلَّةِ فِي انْتِظَارِ مَحْضِ الْخَبَرِ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ سَالِبَةٌ؛

• وَذَلِكَ مِنْ تَرْتِيبِ التَّالِي عَلَى الْمُقَدَّم؛ لِأَنَّ "عَدَمَ النَّذْبِ" (التَّالِي) تَرْتَّبَ عَلَى
"جَعْلِ التَّزْكِيَةِ بَاعِثًا لِلْإِمْسَاكِ" (الْمُقَدَّم)؛ فَالشَّارِعُ نَفَى مَشْرُوعِيَّةَ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ
سَبَبُهُ الْإِرْتِيَابُ فِي حَالِ الشُّهُودِ.

• مَوْضُوعُهَا: الْإِمْسَاكُ فِي يَوْمِ الشَّكِّ لِانْتِظَارِ تَزْكِيَةِ الشَّاهِدَيْنِ.

• وَمَحْمُولُهَا: عَدَمُ النَّذْبِ وَعَدَمُ الْإِسْتِحْبَابِ.

• وَرَابِطُهَا: أَدَاءُ النَّفْيِ (لَا) الدَّاخِلَةُ عَلَى مَحَلِّ الطَّلَبِ.

• وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: ضَبْطُ حُدُودِ "التَّعَبُّدِ" بِانْتِفَاءِ الشُّبْهَةِ؛ فَعِلْمُ
الْمُنْطِقِ هُنَا يَمْنَعُ تَعْدِيَةَ الْحُكْمِ مِنَ "الشَّكِّ فِي الْوُجُودِ" إِلَى "الشَّكِّ فِي الشُّهُودِ"
لِاخْتِلَافِ الْمَاهِيَةِ بَيْنَهُمَا.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ

• قَوْلُهُ تَعَالَى: (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ).

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الزَّامَ النَّاسَ بِالْإِمْسَاكِ كُلَّمَا وَقَعَتْ شَهَادَةٌ تَفْتَقِرُ إِلَى تَرْكِيبَةٍ فِيهِ عُسْرٌ وَتَضْيِيقٌ، فَاقْتَصَرَ النَّدْبُ عَلَى مَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ مُحَقَّقَةٌ وَهُوَ انْتِظَارُ أَصْلِ الْخَبَرِ.

ثَانِيًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْأَثَارِ

• قَوْلُهُ ﷺ: «دَعْ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ».

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ انْتِظَارَ التَّرْكِيبَةِ رِيْبَةٌ طَوِيلَةٌ الْأَمَدِ، وَالْأَصْلُ فِي الْعِبَادَةِ أَنَّ بُنْيَ عَلَى الْيَقِينِ الظَّاهِرِ لَا عَلَى التَّحَرِّيِ لِأَحْوَالِ النَّاسِ الَّتِي غُيِبَتْ عَنْ الْمُكَلَّفِ.

ثَالِثًا: أَدِلَّةُ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةٌ: (الْأَصْلُ فِي النَّاسِ عَدَمُ الْعَدَالَةِ حَتَّى تُثْبِتَ)؛ فَلَمَّا كَانَتِ الْعَدَالَةُ فَرْعًا مَشْكُوكًا فِيهِ قَبْلَ التَّرْكِيبَةِ، لَمْ يَنْهَضِ الشَّكُّ فِيهَا سَبَبًا لِتَغْيِيرِ حُكْمِ الزَّمَانِ (الْفِطْرِ)

٢. قَاعِدَةٌ: (الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ)؛ وَفِي تَعْلِيقِ النَّدْبِ بِالتَّرْكِيبَةِ مَشَقَّةٌ لَا تُنْضِطُّ.

رابعاً: أدلة القياس ؛

١. قياسُ العكس: لو نُدِبَ الْإِمْسَاكُ لِلتَّزَكِّيَةِ، لَكَانَ ذَلِكَ تَقْدِيمًا لِاحْتِمَالِ قَبُولِ الشَّهَادَةِ عَلَى يُقِينِ الْأَصْلِ (بَقَاءِ شَعْبَانَ)، وَتَقْدِيمُ الْإِحْتِمَالِ الْبَعِيدِ عَلَى الْيَقِينِ نَقِضُ مَقْصِدِ الشَّارِعِ؛ فَبَطَلَ التَّالِي وَبَتَّ الْمَنْعُ عَكْسًا.
٢. قياسُ الطَّرْدِ: كُلُّ إِجْرَاءٍ قَضَائِيٍّ يَحْتَمِلُ الطُّوْلَ وَالرَّدَّ (كَالتَّحْلِيلِ وَالتَّزَكِّيَةِ)، لَا يُؤَثِّرُ طَرْدًا فِي صِحَّةِ الْعِبَادَاتِ الْوَقْتِيَّةِ؛ لِئَلَّا تَرْتَبِطَ الشَّعَائِرُ بِمَا لَا يَنْضَبِطُ مِنَ الْأَحْوَالِ.
٣. قياسُ الشَّبهِ: قِيَاسُ "التَّزَكِّيَةِ" عَلَى "تَعَدُّدِ الْقَضَاةِ؛ فَكَمَا أَنَّنَا لَا نُنْتَظِرُ رَأْيَ قَاضٍ آخَرَ لِنَنْدُبَ الْإِمْسَاكَ، فَلَا نُنْتَظِرُ تَزَكِّيَةَ شَاهِدٍ؛ بِجَامِعٍ أَنَّ كُلِيهِمَا بَحْثٌ فِي صِحَّةِ الْحُكْمِ" لَا فِي "وُجُودِ السَّبَبِ".

~

حُكْمُ إِمْسَاكِ مَنْ زَالَ غَدْرُهُ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ

أشار الشيخ خليل إلى هذه المسألة بقوله: (أَوْ زَوَالَ عُدْرِ مُبَاحٍ لَهُ
الْفِطْرُ مَعَ الْعِلْمِ بِرَمَضَانَ: كَمُضْطَرٍ)

يعني:

أنه يُنْدَبُ الْإِمْسَاكُ بَقِيَّةَ النَّهَارِ لِكُلِّ مَنْ كَانَ لَهُ عُدْرٌ شَرْعِيٌّ يُبِيحُ لَهُ الْفِطْرَ (مَعَ
عِلْمِهِ بِأَنَّ الْيَوْمَ مِنْ رَمَضَانَ) ثُمَّ زَالَ ذَلِكَ الْعُدْرُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ؛ كَالْمُضْطَرِّ
الَّذِي أَكَلَ لِدَفْعِ الْهَلَاكِ عَنْ نَفْسِهِ ثُمَّ اسْتَعْنَى، أَوْ الْمَرِيضُ إِذَا بَرِيَ، أَوْ الْمُسَافِرُ
إِذَا قَدِمَ مُفْطِرًا؛ فَهَؤُلَاءِ يُسْتَحَبُّ لَهُمُ الْكَفُّ عَنِ الْمُفْطَرَاتِ تَوْقِيرًا لِحُرْمَةِ
الشَّهْرِ، وَإِنْ كَانَ الْقَضَاءُ لَازِمًا لَهُمْ يَبْقَيْنَ.

وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ:

أَنَّ حُرْمَةَ زَمَانِ رَمَضَانَ حُرْمَةٌ دَائِيَّةٌ لَا تَنْفَكُ عَنْهُ؛ فَالرُّخْصَةُ بِالْفِطْرِ لِلْعُدْرِ هِيَ
اسْتِثْنَاءٌ طَارِئٌ لِدَفْعِ الْمَشَقَّةِ، فَإِذَا زَالَتِ الْمَشَقَّةُ وَانْتَفَى الْعُدْرُ، عَادَ الْمُكَلَّفُ
إِلَى مَقَامِ تَعْظِيمِ الزَّمَانِ بِالْإِمْسَاكِ الظَّاهِرِ، وَإِنْ لَمْ يَنْعَقِدْ صَوْمُهُ شَرْعًا لِفَوَاتِ
الرُّكْنِ (النِّيَّةِ وَالْإِمْسَاكِ مِنْ أَوَّلِهِ)

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ الظَّرْفِ زَوَالِ عُدْرِ)

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ تَعْلِيْقَ نُدْبِ الْإِمْسَاكِ بِحَالَةِ (زَوَالِ الْعُدْرِ) يَقْتَضِي أَنَّ الْإِمْسَاكَ لَا يُطْلَبُ مِنَ الْمُكَلَّفِ مَا دَامَ الْعُدْرُ قَائِمًا؛ فَالْمُضْطَرُّ الَّذِي لَا يَزَالُ فِي حَاجَةٍ لِلْغَدَاءِ لَا يُنْدَبُ لَهُ الْإِمْسَاكُ، لِأَنَّ الْمُبِيحَ لِلْفِطْرِ لَمْ يَرْتَفِعْ بَعْدُ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةٌ شَرْطِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ؛

- وَذَلِكَ مِنْ تَرْتِيبِ التَّالِي عَلَى الْمُقَدَّم؛ لِأَنَّ نُدْبَ الْإِمْسَاكِ (التَّالِي) تَرْتَّبَ عَلَى "ارْتِفَاعِ السَّبَبِ الْمُرْخِّصِ" (الْمُقَدَّم) تَرْتَّبَ الْمَعْلُولِ عَلَى عَلَّتِهِ؛ فَزَوَالُ الْعُدْرِ صَارَ عِلَّةً لَزُومِيَّةٍ لَطَلَبِ الْكَفِّ عَنِ الْمُفْطَرَاتِ.
- مَوْضُوعُهَا: مَنْ زَالَ عُدْرُهُ الْمُبِيحُ لِلْفِطْرِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ مَعَ عِلْمِهِ بِالشَّهْرِ.
- وَمَحْمُولُهَا: اسْتِحْبَابُ الْإِمْسَاكِ لَهُ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ.
- وَرَابِطُهَا: أَدَاءُ الشَّرْطِ الْمُقَدَّرَةِ (أَوْ) الدَّالَّةُ عَلَى التَّقْسِيمِ الْحَالِيِّ.
- وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: تَحْقِيقُ مَنَاطِ تَعْظِيمِ الشَّعِيرَةِ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَمْنَعُ مِنَ اسْتِمْرَارِ حُكْمِ "الِإِبَاحَةِ" بَعْدَ انْتِفَاءِ سَبَبِهَا، مِمَّا يُوجِبُ رُجُوعَ الْمُكَلَّفِ إِلَى مَحْضِ الْأَصْلِ وَهُوَ حُرْمَةُ الْإِنْتِهَاكِ.

أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ

• قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَمَنْ يُعْظَمْ حُرْمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ).

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ نَهَارَ رَمَضَانَ مِنْ حُرْمَاتِ اللَّهِ، وَالْمُفْطِرُ لِعُدَّتِهِ قَدْ انْتَهَتْ رُخْصَتُهُ بِزَوَالِ سَبِّحِهَا، فَكَانَ مِنَ التَّعْظِيمِ الْوَاجِبِ نَدْبًا أَنْ يُمْسِكَ تَكْرِيمًا لِلْوَقْتِ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ الصَّائِمُونَ.

ثَانِيًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْأَثَارِ

• قَوْلُهُ ﷺ لِلَّذِينَ لَمْ يَصُومُوا يَوْمَ عَاشُورَاءَ لَمَّا تَبَتَ وَجُوبُهُ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ: «فَلَيْتُمْ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ».

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ مَنَاطَ الْإِمْسَاكِ هُوَ الْعِلْمُ بِالْوُجُوبِ، فَالْمُضْطَرُّ إِذَا زَالَتْ ضَرُورَتُهُ صَارَ كَمَنْ عَلِمَ بِالْوُجُوبِ بَعْدَ غَفْلَةٍ، فَيُطَالَبُ بِالْكَفِّ تَوْقِيرًا لِلْعِبَادَةِ.

ثَالِثًا: أَدْلَةُ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةٌ: (مَا جَازَ لِعُدَّتِهِ بَطْلَ زَوَالِهِ)؛ وَإِبَاحَةُ الْأَكْلِ لِلْمُضْطَرِّ جَازَتْ لِلْعُدَّتِ، فَلَمَّا زَالَ الْعُدَّتُ بَطَلَتِ الْإِبَاحَةُ، فَعَادَ لِلْأَصْلِ وَهُوَ الْإِمْسَاكُ.
٢. قَاعِدَةٌ: (إِذَا زَالَ الْمَانِعُ عَادَ الْمَمْنُوعُ)؛ وَالْعُدَّتُ (الضَّرُورَةُ) مَانِعٌ مِنَ وَجُوبِ الْإِمْسَاكِ، فَإِذَا زَالَ عَادَ طَلَبُ الْإِمْسَاكِ نَدْبًا.

رَابِعًا: أدلة القياس ؛

١. قياسُ الأوَّلَى: إِذَا كَانَ يُنْدَبُ الْإِمْسَاكُ لِمَنْ لَمْ يَرَ الْهَلَالَ لَيْلَةَ الشَّكِّ (احتياطاً)، فَإِنَّ نَدْبَ الْإِمْسَاكِ لِمَنْ يَعْلَمُ يَقِينًا أَنَّهُ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ (بَعْدَ زَوَالِ عُذْرِهِ) أَوْلَى وَأَخْرَى؛ لِأَنَّ الْيَقِينَ أَقْوَى مِنَ الشَّكِّ.
٢. قياسُ الشَّبه: قياسُ الْمُضْطَرِّ الَّذِي زَالَ عُذْرُهُ عَلَى الْحَائِضِ إِذَا طَهَّرَتْ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ؛ بِجَامِعِ أَنَّ كُلَّيْهِمَا كَانَ لَهُ مَانِعٌ شَرْعِيٌّ مِنَ الصَّوْمِ ثُمَّ زَالَ، فَكَمَا يُنْدَبُ لَهَا الْإِمْسَاكُ تَوْقِيرًا، يُنْدَبُ لَهُ.
٣. قياسُ الْعَكْسِ: لَوْ جَازَ لَهُ الْإِسْتِمْرَارُ فِي الْفِطْرِ عَلَانِيَةً بَعْدَ زَوَالِ ضَرُورَتِهِ، لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى تُمْنِيْعِ حُرْمَةِ الزَّمَانِ فِي حَقِّ مَنْ لَا عُذْرَ لَهُ، وَهَذَا بَاطِلٌ؛ فَمَا أَدَّى إِلَيْهِ بَاطِلٌ، فَيُثْبِتُ نَدْبَ الْإِمْسَاكِ عَكْسًا لِهَذَا التَّمْنِيْعِ.

تَحْقِيقُ مَنَاطِ الْمُضْطَرِّ فِي الْمَسْأَلَةِ

- ضَابِطُ الزَّوَالِ: الْمُرَادُ بِزَوَالِ الْعُذْرِ لِلْمُضْطَرِّ هُوَ أَنْ يَصِلَ إِلَى حَالٍ يَأْمَنُ فِيهَا عَلَى نَفْسِهِ مِنَ التَّلَفِ أَوْ مَرَضٍ مَخُوفٍ بَعْدَ تَنَاوُلِهِ مَا يَسُدُّ رَمَقَهُ؛ فَهُنَا يَرْتَفِعُ عَنْهُ وَصْفُ الْإِضْطِرَارِ.
- عَدَمُ الْإِلْزَامِ بِالْكَفَّارَةِ: لَا كَفَّارَةَ عَلَى هَذَا الْمُضْطَرِّ إِذَا أَفْطَرَ بَعْدَ زَوَالِ عُذْرِهِ؛ لِأَنَّ يَوْمَهُ لَيْسَ صَوْمًا صَحِيحًا، لَكِنَّ فِعْلَهُ يُعَدُّ تَرْكًا لِلْمَنْدُوبِ وَنَقْصًا فِي تَعْظِيمِ الشَّعِيرَةِ.

• الخُرُوجُ مِنَ الْعِبَادَةِ: أَكَّدَ الْفُقَهَاءُ أَنَّ هَذَا الْإِمْسَاكَ أَدَبِيٌّ لَا تَعْبُدِيٌّ؛ مِمَّا يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَنْوِي بِهِ الصَّوْمَ عَنْ رَمَضَانَ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنْهُ ذَلِكَ الْيَوْمُ، بَلْ يَنْوِي بِهِ كَفَّ النَّفْسَ لِأَجْلِ حُرْمَةِ الْوَقْتِ.

~

جَوَازُ الْوُطْءِ لِلْقَادِمِ وَالْمُطَهَّرَةِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (فَلِقَادِمٍ وَطْءٌ زَوْجَةٍ طَهَّرَتْ) يَعْنِي: أَنَّ الْمُسَافِرَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرِهِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ وَكَانَ مُفْطِرًا، وَصَادَفَ زَوْجَتَهُ قَدْ طَهَّرَتْ مِنَ الْحَيْضِ أَوْ النَّفَسِ فِي ذَلِكَ النَّهَارِ (وَهِيَ مُفْطِرَةٌ أَيْضًا)، جَازَ لَهُمَا الْجِمَاعُ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّ حُرْمَةَ الصَّوْمِ قَدْ ارْتَفَعَتْ عَنْهُمَا فِي أَوَّلِ النَّهَارِ لِعُذْرِ شَرْعِيٍّ، فَلَمْ يَتَلَبَّسَا بِعِبَادَةٍ تَمْنَعُ مِنَ الْوُطْءِ.

وَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ: أَنَّ تَعْظِيمَ زَمَانِ رَمَضَانَ بِالْإِمْسَاكِ بَعْدَ زَوَالِ الْعُذْرِ هُوَ نَذْبٌ لَا وَجُوبٌ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ؛ فَلَمَّا انْتَفَى وَجُوبُ الصَّوْمِ عَنْهُمَا فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ (لِوُجُوبِ الْقَضَاءِ عَلَيْهِمَا يَقِينًا)، سَقَطَ تَحْرِيمُ الْوُطْءِ التَّابِعِ لِلصَّوْمِ، إِذِ الْوُطْءُ إِنَّمَا يَحْرُمُ لِحُرْمَةِ الصَّوْمِ لَا لِمَحْضِ الزَّمَانِ فِي حَقِّ مَنْ أُبِيحَ لَهُ الْفِطْرُ.

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ الظَّرْفِ طَهَّرَتْ وَقَدِمَ)

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ تَبِيحَ الْوُطْءِ مَشْرُوطٌ بِزَوَالِ الْعُذْرِ عَنْ كِلَيْهِمَا وَهُمَا مُفْطِرَانِ؛ فَمُقْتَضَى الْمَفْهُومِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا صَائِمًا (بِأَنَّ قَدِمَ الْمُسَافِرُ

صَائِمًا أَوْ طَهَّرَتِ الْمَرْأَةُ قَبْلَ الْفَجْرِ فَتَوَتِ الصَّوْمَ) حُرْمَ الْوُطْءِ اتِّفَاقًا لِتَلَبُّسِ أَحَدِهِمَا بِالصَّوْمِ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةٌ شَرْطِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ؛

- الْمَوْضُوعُ: لِقَادِمٍ وَطْءُ زَوْجَةٍ طَهَّرَتْ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ.
- الْمَحْمُولُ: الْجَوَازُ الشَّرْعِيُّ لِإِثْتِفَاءِ حُرْمَةِ الصَّوْمِ الْعَيْنِيِّ.
- الرَّابِطَةُ: أَدَاةُ الْفَضْلِ الْمُقَدَّرَةُ (أَوْ) وَالتَّغْلِيْقُ بِـ (الْفَاءِ) السَّبْيِيَّةِ.
- وَذَلِكَ مِنْ تَرْتِيبِ التَّالِيِ عَلَى الْمُقَدَّمِ؛ لِأَنَّ الْجَوَازَ (التَّالِيِ) تَرْتَّبَ عَلَى اجْتِمَاعِ عَظْرَيْنِ مَا نَعَيْنِ مِنَ الصَّوْمِ ابْتِدَاءً (الْمُقَدَّمِ)؛ فَالْقُدُومُ مَعَ الطُّهْرِ جُعِلَ سَبَبًا لِإِبَاحَةِ مَا كَانَ مَحْظُورًا.
- وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: تَخْرِيرُ التَّلَازُمِ بَيْنَ "الصَّوْمِ" وَالْكَفِّ عَنِ الشَّهْوَةِ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَقْضِي بِأَنَّهُ إِذَا ارْتَفَعَ الْمَلْزُومُ (الصَّوْمُ الْوَاجِبُ أَدَاءً) ارْتَفَعَ لَازِمُهُ (تَخْرِيمُ الْوُطْءِ)، مِمَّا يُرْسَخُ فَهَمُّ الْأَحْكَامِ التَّابِعَةِ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ

• قَوْلُهُ تَعَالَى: (أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ).

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْأَصْلَ فِي الرَّفَثِ الْإِبَاحَةُ، وَإِنَّمَا حُرِّمَ فِي النَّهَارِ لِأَجْلِ الصَّيَامِ؛ فَمَنْ لَمْ يَكُنْ مُحَاطَبًا بِالصَّيَامِ أَذَاءً فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ (كَالْمُسَافِرِ وَالْحَائِضِ)، بَقِيَ فِيهِ عَلَى أَصْلِ الْإِبَاحَةِ إِذَا أَمِنَ الْإِنْتِهَاكَ.

ثَانِيًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْأَثَارِ

• قَوْلُهُ ﷺ لِلْمُسَافِرِ: «هِيَ رُخْصَةٌ مِنَ اللَّهِ، فَمَنْ أَخَذَ بِهَا فَحَسَنٌ».

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الرُّخْصَةَ بِالْفِطْرِ لِلْمُسَافِرِ يُبِيحُ لَهُ جَمِيعَ الْمُفْطِرَاتِ، وَالْجِمَاعِ مِنْهَا؛ فَإِذَا كَانَتِ الزَّوْجَةُ فِي مِثْلِ حَالِهِ مِنَ الْإِبَاحَةِ (لِلطُّهْرِ طَرَأَ نَهَارًا)، فَلَا مَانِعَ يَحْرُمُ لِأَجْلِهِ الْفِعْلُ.

ثَالِثًا: أَدِلَّةُ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةٌ: (التَّابِعُ يَسْقُطُ بِسُقُوطِ الْمَتَّبِعِ)؛ وَتَحْرِيمُ الْوُطْءِ تَابِعٌ لِلصَّوْمِ، فَلَمَّا سَقَطَ الصَّوْمُ (أَذَاءً) سَقَطَ تَحْرِيمُ الْوُطْءِ عَنْهُمَا.

٢. قَاعِدَةٌ: (الْأَصْلُ فِي الْأَشْيَاءِ الْإِبَاحَةُ)؛ وَلَا دَلِيلَ يَمْنَعُ الْمُفْطِرَ لِعُذْرٍ مِنْ غَشْيَانِ أَهْلِهِ إِذَا كَانُوا مِثْلَهُ فِي الْعُذْرِ.

رَابِعًا: أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ ؛

١. قِيَاسُ الشَّبَهِ: قِيَاسُ الْجِمَاعِ هُنَا عَلَى "الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ"؛ فَمَا دَامَ يَجُوزُ لِلْقَادِمِ وَالْمُطَهَّرَةِ الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ بَقِيَّةَ النَّهَارِ (لِأَنَّهُمْ مَعْدُورُونَ وَالْإِمْسَاكُ فِي حَقِّهِمْ مَنْدُوبٌ فَقَطْ)، جَازَ لَهُمَا الْجِمَاعُ؛ بِجَمَاعٍ أَنَّ كُلَّيْهِمَا مُفْطِرٌ شَرْعِيٌّ.

٢. قِيَاسُ الْأَوَّلَى: إِذَا جَازَ لِلْمُسَافِرِ الْفِطْرُ بِالْأَكْلِ وَهُوَ أَقْوَى الْمُفْطِرَاتِ حَاجَةً، فَجَازَ لَهُ الْوُطْءُ مَعَ مَنْ هِيَ فِي مِثْلِ حَالِهِ أَوَّلَى، لِإِنْتِفَاءِ مَنَاطِ التَّحْرِيمِ (وَهُوَ الصَّوْمُ الْقَائِمُ)

٣. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ حُرِّمَ الْوُطْءُ عَلَيْهِمَا، لَكَانَ ذَلِكَ بِسَبَبِ "حُرْمَةِ الزَّمَانِ"، وَلَوْ كَانَتْ حُرْمَةُ الزَّمَانِ مَانِعَةً بِنَفْسِهَا لَمَا جَازَ لَهُمَا الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ، لَكِنَّ الْأَكْلَ جَائِزٌ بَيَقِينٍ، فَبَطَلَ التَّحْرِيمُ فِي الْوُطْءِ عَكْسًا.

~

كَفَّ اللَّسَانَ عَنِ الْفُضُولِ وَالْمَحَارِمِ أَثْنَاءَ الصَّوْمِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَكَفَّ لِسَانَ) يَعْنِي: أَنَّ مِنْ مَنُذُوبَاتِ الصَّوْمِ وَآدَابِهِ الْمُؤَكَّدَةِ أَنَّ يَصُومَ الصَّائِمُ لِسَانَهُ عَنْ كُلِّ مَا لَا يَعْنِيهِ مِنَ الْفُضُولِ، وَعَمَّا يَحُرِّمُ عَلَيْهِ مِنَ الْكُذْبِ وَالْغِيْبَةِ وَالنَّمِيمَةِ وَالسَّبِّ؛ فَالصَّوْمُ الْحَقِيقِيُّ هُوَ صَوْمُ الْجَوَارِحِ كُلِّهَا عَمَّا يَشِينُ، لَا مُجَرَّدُ كَفِّ الْبَطْنِ وَالْفَرْجِ.

وَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ: أَنَّ الصَّوْمَ عِبَادَةٌ تَهْدِيئِيَّةٌ تَقُومُ عَلَى الْإِمْسَالِ، وَاللِّسَانُ هُوَ مَظْهَرُ نَاطِقِ النَّفْسِ؛ فَلَمَّا حُرِّمَ عَلَى الصَّائِمِ الْمُبَاحُ (كَالطَّعَامِ) لِتَرْبِيَةٍ إِرَادَتِيَّةٍ، كَانَ كَفُّهُ عَنِ الْقَبِيحِ (كَالْغِيْبَةِ) أَوْجَبَ مَقْصِدًا لِحِفْظِ ثَمَرَةِ الْعِبَادَةِ وَتَوَاتُيْهَا مِنَ الضَّيَاعِ.

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ الصِّفَةِ كَفَّ)

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ تَرْغِيبَ الشَّارِعِ فِي (كَفِّ) اللِّسَانِ يَقْتَضِي أَنَّ إِطْلَاقَهُ فِي
الْمَحَارِمِ يُنْقِصُ كَمَالَ الصَّوْمِ؛ فَمُقْتَضَى الْمَفْهُومِ أَنَّ الصَّوْمَ مَعَ عَدَمِ الْكَفِّ هُوَ
صَوْمٌ نَاقِصٌ الْأَجْرِ، وَإِنْ بَرَّتِ الدِّمَّةُ مِنَ الْقَضَاءِ (أَيِ الْإِجْزَاءِ الْفَقْهِيِّ)
وَالْقَضِيَّةِ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ؛

- الْمَوْضُوعُ: كَفُّ اللِّسَانِ عَنِ الْمَحَارِمِ وَالْفُضُولِ أَثْنَاءَ الصَّوْمِ.
- الْمَحْمُولُ: مَنْدُوبٌ شَرْعِيٌّ لِتَحْقِيقِ كَمَالِ الْعِبَادَةِ.
- الرَّابِطَةُ: الرَّابِطَةُ التَّقْدِيرِيَّةُ (هُوَ)
- وَدَلِيلُكَ مِنْ تَرْتِيبِ التَّالِيِ عَلَى الْمُقَدَّمِ؛ لِأَنَّ "حُصُولَ الثَّوَابِ الْكَامِلِ" (التَّالِيِ)
تَرْتَبُ عَلَى "كَفِّ اللِّسَانِ" (الْمُقَدَّمِ)؛ فَطَهَارَةُ النُّطْقِ جُعِلَتْ شَرْطًا لِرَفْعَةِ مَقَامِ
الصَّائِمِ عِنْدَ رَبِّهِ.
- وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: رَبَطُ "الْوَسِيلَةِ" بـ "الْمَقْصِدِ"؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا
يُبَيِّنُ أَنَّ الْإِمْسَاكَ عَنِ الْمُفْطِرَاتِ الْحِسِّيَّةِ (وَسِيلَةٍ) لِتَحْقِيقِ التَّقْوَى (الْمَقْصِدِ)،
وَاللِّسَانُ هُوَ الْمُعْبَّرُ عَنْ تَحَقُّقِ هَذِهِ التَّقْوَى، فَلَا يَصِحُّ صِدْقُ الْمَقْصِدِ مَعَ فَسَادِ
التَّعْيِيرِ عَنْهُ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ

- قَوْلُهُ تَعَالَى: (إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا).

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ اللَّهَ حَكَى عَنْ مَرِيَمَ عَلَيْهَا السَّلَامُ تَسْمِيَةَ الْإِمْسَاكِ عَنْ الْكَلَامِ صَوْمًا، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ لِللِّسَانِ حَظًّا مِنَ الصَّيَامِ يُعْضَدُ صِيَامَ الْبَدَنِ.

ثَانِيًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْأَثَارِ

• قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ».

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَفَى مَقْصِدَ الْقَبُولِ عَنْ صَوْمٍ مَنْ لَمْ يَكُفَّ لِسَانَهُ عَنِ الزُّورِ، مِمَّا يُوجِبُ نَذْبَ الْكَفِّ لِأَجْلِ صِحَّةِ الثَّوَابِ.

ثَالِثًا: أَدِلَّةُ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةٌ: (الْمَقَاصِدُ مُقَدَّمَةٌ عَلَى الْوَسَائِلِ)؛ وَمَقْصِدُ الصَّوْمِ التَّقْوَى، وَالتَّقْوَى مَحَلُّهَا الْقَلْبُ وَمِظْهَرُهَا اللِّسَانُ، فَوَجَبَ الْكَفُّ لِتَحْقِيقِ الْمَقْصِدِ.
٢. قَاعِدَةٌ: (الْخُرُوجُ مِنَ الْخِلَافِ مُسْتَحَبٌّ)؛ حَيْثُ ذَهَبَ بَعْضُ السَّلَفِ (كَالْأَوْزَاعِيِّ) إِلَى أَنَّ الْغِيْبَةَ تُفْطِرُ، فَكَانَ الْكَفُّ مَذْدُوبًا خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ وَاحْتِيَاطًا لِلْعِبَادَةِ.

رَابِعًا: أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ ؛

١. قِيَاسُ الْأَوَّلَى: إِذَا نُدِبَ لِلصَّائِمِ الْكَفُّ عَنِ الْفُضُولِ مِنَ الْمُبَاحَاتِ (كَالْكَلَامِ الَّذِي لَا نَفْعَ فِيهِ)، فَإِنَّ كَفَّهُ عَنِ الْمُحَرَّمَاتِ (كَالْغِيْبَةِ وَالْكَذِبِ) أَثْنَاءَ الصَّوْمِ أَوْلَى وَأَحْرَى وَأَوْجِبُ تَوْقِيرًا لِلْعِبَادَةِ.

٢. قِيَّاسُ الطَّرْدِ: كُلُّ عِبَادَةٍ تَقُومُ عَلَى "الْحُرْمَةِ" لِأَجْلِ اللَّهِ (كَالْإِحْرَامِ فِي الْحَجِّ)، فَإِنَّهُ يُنْدَبُ فِيهَا صِيَانَةُ اللِّسَانِ عَنِ الرَّفَثِ وَالْفُسُوقِ؛ فَالصَّوْمُ كَالْإِحْرَامِ طَرْدًا لِعِلَّةِ التَّلَبُّسِ بِمَقَامِ الطَّاعَةِ الْمَخْصُوصَةِ.

٣. قِيَّاسُ الْعَكْسِ: لَوْ كَانَ الْكَلَامُ الْقَيِّحُ لَا يُؤَثِّرُ فِي مَقَامِ الصَّوْمِ، لَكَانَ الصَّوْمُ عَمَلًا آيًّا خَالِيًا مِنَ الرُّوحِ، وَهَذَا يَقْضِي حِكْمَةَ التَّشْرِيعِ؛ فَلَمَّا بَطَلَ التَّالِي بَطَلَ الْمُقَدَّمُ، وَكَتَبَ نَدْبُ الْكُفِّ عَكْسًا.

~

نَدْبُ الصَّوْمِ فِي السَّفَرِ لِلْمُطِيقِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَصَوْمٌ يَسْفِرُ، وَإِنْ عَلِمَ دُخُولَهُ بَعْدَ الْفَجْرِ)

يَعْنِي:

أَنَّ مِنَ الْمُنْدُوبَاتِ صِيَامَ رَمَضَانَ فِي السَّفَرِ لِمَنْ كَانَ مُطِيقًا لَهُ وَلَا يَشْتَقُّ عَلَيْهِ مَشَقَّةٌ غَيْرَ مُحْتَمَلَةٍ؛ فَالصَّوْمُ فِي السَّفَرِ أَفْضَلُ مِنَ الْفِطْرِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ لِتَحْصِيلِ فَضْلِ الزَّمَانِ وَبَرَاءَةِ الذِّمَّةِ. وَهَذَا النَّدْبُ بَاقٍ حَتَّى لَوْ تَيَقَّنَ الْمُسَافِرُ أَنَّهُ سَيَدْخُلُ مَحَلَّ إِقَامَتِهِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ؛ فَلَا يَقُولُ "سَأُفْطِرُ لِأَنِّي سَأَصِلُ"، بَلِ الْأَفْضَلُ لَهُ أَنْ يَنْوِيَ الصَّوْمَ وَيَشْرَعَ فِيهِ.

وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ:

أَنَّ الصَّوْمَ هُوَ الْعَزِيمَةُ وَالْفِطْرُ رُخْصَةٌ، وَالْأَخْذُ بِالْعَزِيمَةِ فِيمَا لَا مَشَقَّةَ فِيهِ أَوْلَى؛
لِمَا فِيهِ مِنْ مُسَارَعَةٍ إِلَى إِبْرَاءِ الدِّمَةِ وَعَدَمِ تَرَاكُمِ الدِّينِ عَلَى الْمُكْلَفِ،
خُصُوصاً وَأَنَّ قِضَاءَ رَمَضَانَ لَا يُسَاوِي أَدَاءَهُ فِي الْفَضْلِ.

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ الْعَايَةِ وَإِنْ عَلِمَ)

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ تَعْمِيمَ النَّدْبِ حَتَّى مَعَ الْعِلْمِ بِالْقُدُومِ بَعْدَ الْفَجْرِ، يَقْتَضِي
بَطْرِيقِ مَفْهُومِ الْأَوْلَى أَنَّ مَنْ عَلِمَ الْقُدُومَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَإِنَّ الصَّوْمَ فِي حَقِّهِ
مَطْلُوبٌ أَتِّفَاقاً، لِأَنَّ سَبَبَ الرُّخْصَةِ (السَّفَرُ) يَنْقَضِي قَبْلَ تَلَبُّسِهِ بِالْعِبَادَةِ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةُ شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ؛

- الْمَوْضُوعُ: صِيَامُ الْمُسَافِرِ لِرَمَضَانَ مَعَ الْقُدْرَةِ.
- الْمَحْمُولُ: نَدْبُ الْفِعْلِ وَتَقْدِيمُهُ عَلَى الرُّخْصَةِ.
- الرِّابِطَةُ: أَدَاءُ الْوَصْلِ (الْوَاوُ) الْمُتَضَمِّنَةُ لِتَحْقِيقِ الشَّرْطِ.
- وَذَلِكَ مِنْ تَرْتِيبِ التَّالِيِ عَلَى الْمُقَدَّمِ؛ لِأَنَّ أَفْضَلِيَّةَ الصَّوْمِ (التَّالِيِ) تَرْتَبَتْ
عَلَى "قُدْرَةِ الْمُسَافِرِ عَلَى الْأَدَاءِ" (الْمُقَدَّمِ)؛ فَالِاسْتِطَاعَةُ جُعِلَتْ مَنَاطاً لِتَرْجِيحِ
الْعَزِيمَةِ عَلَى الرُّخْصَةِ.

- وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: رُجْحَانُ الْأَصْلِ عَلَى "الْعَارِضِ" عِنْدَ انْتِفَاءِ
الضَّرُورَةِ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَمْنَعُ مِنَ التَّمَسُّكِ بِالرُّخْصَةِ (الْفِطْرِ) عِنْدَ غِيَةِ
مَنَاطِهَا (الْمَشَقَّةِ)، مِمَّا يَجْعَلُ الصَّوْمَ نَتِيجَةً رَاحِحَةً لِمُقَدِّمَةِ السَّلَامَةِ.

أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ

• قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ).

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: جَاءَتْ هَذِهِ الْآيَةُ بَعْدَ ذِكْرِ رُخْصَةِ الْمَرِيضِ وَالْمُسَافِرِ، فَصَرَفَتِ الْأَفْضَلِيَّةَ إِلَى الصَّوْمِ لِمَنْ كَانَ عَالِمًا بِفَضْلِهِ وَمُطِيقًا لَهُ.

ثَانِيًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْآثَارِ

• عَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَمْرٍو الْأَسْلَمِيِّ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَجِدُ بِي قُوَّةً عَلَى الصَّيَامِ فِي السَّفَرِ، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ؟ فَقَالَ ﷺ: «هِيَ رُخْصَةٌ مِنَ اللَّهِ، فَمَنْ أَخَذَ بِهَا فَحَسَنٌ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ».

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: رَفَعُ الْجُنَاحِ عَنِ الصَّائِمِ مَعَ وُجُودِ الرُّخْصَةِ يَدُلُّ عَلَى بَقَاءِ مَشْرُوعِيَّةِ الْعَزِيمَةِ، وَقَدْ رَجَحَ الْمَالِكِيَّةُ الصَّوْمَ لِمَا فِيهِ مِنْ تَعْجِيلِ الطَّاعَةِ.

ثَالِثًا: أَدْلَةُ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةٌ: (الْخُرُوجُ مِنَ الْخِلَافِ مُسْتَحَبٌّ)؛ حَيْثُ يُقَالُ عَنْ بَعْضِ الظَّاهِرِيَّةِ أَنَّ الصَّوْمَ فِي السَّفَرِ لَا يُجْزَى، فَكَانَ الصَّوْمُ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَبْطَلَ الْفِطْرَ، مَعَ صِحَّتِهِ عِنْدَ الْجَمِيعِ دِيَانَةً.

٢. قَاعِدَةٌ: (الْعَزِيْمَةُ أَصْلٌ وَالرُّخْصَةُ عَارِضٌ)؛ وَالْأَصْلُ مُقَدَّمٌ مَا لَمْ يُوجَدْ مَانِعٌ قَوِيٌّ.

رَابِعًا: أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ ؛

١. قِيَاسُ الْأَوَّلَى: إِذَا كَانَ الصَّوْمُ مَنْدُوبًا لِمَنْ سَيَقْدُمُ نَهَارًا (وَهُوَ الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ)، فَإِنَّ نَدْبَهُ لِمَنْ لَنْ يَقْدَمَ إِلَّا بَعْدَ أَيَّامٍ أَوَّلَى وَأُخْرَى؛ لِأَنَّ مَشَقَّةَ يَوْمٍ وَاحِدٍ أَقَلُّ، فَتَحْصِيلُ الْفَضْلِ فِيهِ أَيْسَرُ.

٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ كَانَ الْفِطْرُ أَفْضَلَ لِلْمُطِيقِ، لَكَانَ ذَلِكَ تُعْطِيلًا لِفَضِيلَةِ الزَّمَانِ بِغَيْرِ حَاجَةٍ، وَتُعْطِيلُ الْفَضَائِلِ بَاطِلٌ؛ فَمَا أَذَى إِلَيْهِ بَاطِلٌ، فَيَثْبُتُ نَدْبُ الصَّوْمِ عَكْسًا لِهَذَا التَّعْطِيلِ.

٣. قِيَاسُ الطَّرْدِ: كُلُّ عِبَادَةٍ خَيْرٌ الْمُكَلَّفُ فِيهَا بَيْنَ التَّعْجِيلِ (الْأَدَاءِ) وَالتَّأْخِيرِ (الْقَضَاءِ) عِنْدَ الْعُذْرِ (كَمَنْ فَقَدَ الْمَاءَ فَلَهُ التَّيْمُمُ أَوْ الْإِنْتِظَارُ)، فَإِنَّ التَّعْجِيلَ مَعَ الْقُدْرَةِ يَطْرُدُ فِيهِ حُكْمُ الْأَفْضَلِيَّةِ تَبَرُّعًا لِلدِّمَّةِ.

~

حُكْمُ صِيَامِ يَوْمِ عَرَفَةَ لِغَيْرِ الْحَاجِّ

أشار الشيخ خليل إلى هذه المسألة بقوله: (وَصَوْمُ عَرَفَةَ إِنْ لَمْ يَحُجَّ) يعني: أَنَّ صِيَامَ يَوْمِ التَّاسِعِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ (يَوْمِ عَرَفَةَ) يُعَدُّ مِنْ أَكْدِ مَنْدُوبَاتِ الصِّيَامِ وَأَفْضَلِهَا، وَقَدْ قَيَّدَ الْمُصَنِّفُ هَذَا التَّدْبِ بِغَيْرِ الْحَاجِّ؛ فَالْأَفْضَلُ لِمَنْ لَمْ يَتَلَبَّسْ بِإِحْرَامِ الْحَجِّ أَنْ يَصُومَهُ لِعِظَمِ أَجْرِهِ، أَمَّا الْحَاجُّ فَالْأَفْضَلُ لَهُ الْفِطْرُ لِيَتَّقُوْا عَلَى الدُّعَاءِ وَالْوُقُوفِ.

وَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ: أَنَّ الزَّمَانَ الْفَاضِلَ يُشْرَعُ فِيهِ الْعَمَلُ الصَّالِحُ، وَالصَّوْمُ مِنْ أَجْلِ الْأَعْمَالِ؛ فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ عَرَفَةَ هُوَ أَفْضَلُ أَيَّامِ الْعَامِ، تُدِبَ صَوْمُهُ لِتَحْصِيلِ مَغْفِرَةِ السَّنَتَيْنِ. وَإِنَّمَا نُحْيِي الْحَاجَّ عَنْهُ تَقْدِيمًا لِمَصْلَحَةِ الدُّعَاءِ وَالْعِبَادَةِ الْخَاصَّةِ بِعَرَفَةَ الَّتِي هِيَ مَقْصِدُ الْحَجِّ الْأَعْظَمِ، عَلَى مَصْلَحَةِ الصَّوْمِ لِئَلَّا يَضْعُفَ عَنْ أَدَائِهَا.

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ الشَّرْطِ إِنْ لَمْ يَحُجَّ)

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ تَعْلِيْقَ نَذْبِ الصَّوْمِ عَلَى شَرْطِ (عَدَمِ الْحَجِّ) يَقْتَضِي بِمَفْهُومِهِ أَنَّ مَنْ (حَجَّ) فَلَا يُنْذَبُ لَهُ الصَّوْمُ، بَلْ يَنْقَلِبُ الْحُكْمُ فِي حَقِّهِ إِلَى نَذْبِ الْفِطْرِ؛ لِأَنَّ خُصُوصِيَّةَ الْوَصْفِ (الْحَجِّ) غَيَّرَتْ حُكْمَ الزَّمَانِ فِي حَقِّهِ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةٌ شَرْطِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ؛

- الْمَوْضُوعُ: يَوْمُ عَرَفَةَ مَعَ عَدَمِ التَّلَبُّسِ بِإِحْرَامِ الْحَجِّ.
- الْمَحْمُولُ: تَأْكُدُ مَشْرُوعِيَّةَ الصَّوْمِ وَنَذْبِهِ.
- الرِّابِطَةُ: أَدَاءُ الشَّرْطِ (إِنْ)
- وَدَلِيلُكَ مِنْ تَرْتِيبِ التَّأْلِيفِ عَلَى الْمُقَدَّمِ؛ لِأَنَّ تَأْكُدَ فَضِيلَةِ الصَّوْمِ (التَّالِي) تَرْتَّبَ عَلَى انْتِفَاءِ مَانِعِ الضَّعْفِ بِالْحَجِّ (الْمُقَدَّم)؛ فَعَدَمُ الْحَجِّ جُعِلَ سَبَبًا لِبَقَاءِ الْحُكْمِ عَلَى أَصْلِ الْفَضِيلَةِ الزَّمَانِيَّةِ الْمُطْلَقَةِ.
- وَتَقْرِيْرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: تَخْصِيصُ الْحُكْمِ الْعَامِّ بِالْحَالِ الْخَاصِّ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَمْنَعُ مِنَ الْإِعْتِقَادِ بِأَنَّ الْفَضِيلَةَ مُطْلَقَةً لِكُلِّ فَرْدٍ، بَلْ هِيَ مُنَوَّطَةٌ بِمَنْ لَا يَتَعَارَضُ عِنْدَهُ نُفْلُ الصَّوْمِ مَعَ أَدَاءِ الرُّكْنِ الَّذِي هُوَ الْأَهْمُ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْآثَارِ

- قَوْلُهُ ﷺ عَنْ صِيَامِ يَوْمِ عَرَفَةَ: «أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ، وَالسَّنَةَ الَّتِي بَعْدَهُ».

وَوَجْهُ الاسْتِدْلَالِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَتَّبَ هَذَا الْأَجَرَ الْعَظِيمَ عَلَى الصَّوْمِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى عِظَمِ مَكَائِتِهِ فِي مَشْرُوعِيَةِ التَّطَوُّعِ لِلْأُمَّةِ.

ثَانِيًا: أَدِلَّةُ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةٌ: (الْفَضِيلَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِذَاتِ الْعِبَادَةِ أَوْلَى مِنَ الْمُتَعَلِّقَةِ بِزَمَانِهَا)؛ وَبِنَاءً عَلَيْهَا أُسْقِطَ النَّدْبُ عَنِ الْحَاجِّ؛ لِأَنَّ فَضِيلَةَ الدُّعَاءِ وَالْوُقُوفِ (ذَاتِ الْحَجِّ) مُقَدَّمَةٌ عَلَى فَضِيلَةِ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ (زَمَانٍ)
٢. قَاعِدَةٌ: (تَقْدِيمُ الْأَهَمِّ عَلَى الْأَهَمِّ)؛ فَالْفِطْرُ لِلْحَاجِّ أَهَمُّ لِيَقْوَى عَلَى رُكْنِهِ الْأَعْظَمِ، وَالصَّوْمُ لِعَيْرِهِ مُهِمٌّ لِتَحْصِيلِ أَجْرِهِ.

ثَالِثًا: أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ ؛

١. قِيَاسُ الْأَوْلَى: إِذَا كَانَ صَوْمُ يَوْمٍ عَاشُورَاءَ يُكْفَرُ سَنَةً مَاضِيَةً، فَإِنَّ صَوْمَ يَوْمِ عَرَفَةَ الَّذِي يُكْفَرُ سَتَيْنِ يَكُونُ نَدْبُهُ أَكْثَرَ وَأَوْلَى بِالْحِرْصِ عَلَيْهِ لِمَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ.
٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ جَازَ لِلْحَاجِّ الصَّوْمُ وَهُوَ يُؤَدِّي إِلَى الضَّعْفِ عَنِ الدُّعَاءِ، لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى تَقْصُرِ هَيْئَةِ الرُّكْنِ "مِنْ أَجْلِ التَّطَوُّعِ"، وَتَقْدِيمِ النَّفْلِ عَلَى كَمَالِ الرُّكْنِ بَاطِلٌ؛ فَمَا أَدَّى إِلَيْهِ بَاطِلٌ، فَيُثْبِتُ نَدْبُ الْفِطْرِ لِلْحَاجِّ وَالصَّوْمُ لِعَيْرِهِ عَكْسًا.

٣. قِيَاسُ الطَّرْدِ: كُلُّ زَمَانٍ بَيَّنَّ فِيهِ (إِكْمَالُ النِّعْمَةِ) أَوْ (فَضْلُ خَاصٍّ لِلْأُمَّةِ)، فَإِنَّهُ يُشْرَعُ طَرْدًا لِقَاعِدَةِ الشُّكْرِ أَنْ يُتَقَرَّبَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ بِالصَّوْمِ؛ كَمَا طُرِدَ هَذَا فِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ لِنَجَاةِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

~

صِيَامُ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ وَعَاشُورَاءَ وَتَاسُوعَاءَ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَعَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ وَعَاشُورَاءَ وَتَاسُوعَاءَ) يَعْنِي: أَنَّ مِنَ الْمَنْدُوبَاتِ الْمُؤَكَّدَةِ صِيَامَ التَّسْعِ الْأَوَّلِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ (وَسُمِّيَتْ عَشْرًا تَسْمِيَةً لِلْأَكْثَرِ بِالْكُلِّ لِأَنَّ الْيَوْمَ الْعَاشِرَ هُوَ يَوْمُ الْعِيدِ الَّذِي يَحْرُمُ صَوْمُهُ)، وَصِيَامَ يَوْمِ عَاشُورَاءَ (الْعَاشِرِ مِنْ مُحَرَّمٍ)، وَتَاسُوعَاءَ (التَّاسِعِ مِنْهُ)؛ لِإِدْرَاكِ الْفَضْلِ الزَّمَانِيِّ الْعَظِيمِ الَّذِي خَصَّ اللَّهُ بِهِ هَذِهِ الْأَيَّامَ.

وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ: أَنَّ الشَّارِعَ الْحَكِيمَ جَعَلَ لِلْمَكَانِ حُرْمَةً وَلِلزَّمَانِ كَذَلِكَ؛ فَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْأَيَّامُ مَحَلًّا لِنُزُولِ الرَّحْمَاتِ وَتَجَلِّيِ الْقُرْبَاتِ، ثَدَّبَ الثَّلَبُ فِيهَا بِأَفْضَلِ الْأَعْمَالِ وَهُوَ الصَّوْمُ، لِيَجْمَعَ الْمُكَلَّفُ بَيْنَ شَرَفِ الْوَقْتِ وَشَرَفِ الْعِبَادَةِ.

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ اللَّقَبِ عَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ)

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ تَخْصِيصَ هَذِهِ الْأَيَّامِ بِالذِّكْرِ يُفِيدُ أَنَّ غَيْرَهَا مِنَ الْأَيَّامِ الْعَادِيَّةِ لَا يَنْهَضُ إِلَى هَذِهِ الرُّتْبَةِ مِنَ النَّدْبِ وَالتَّأْكِيدِ؛ فَمُقْتَضَى الْمَفْهُومِ أَنَّ مَزِيَّةَ الْأَجْرِ مَقْصُورَةٌ عَلَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّارِعُ بِعَيْنِهِ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ؛

- الْمَوْضُوعُ: صِيَامُ أَيَّامِ الْعَشْرِ وَعَاشُورَاءَ وَتَاسُوعَاءَ.
 - الْمَحْمُولُ: مَنْدُوبٌ شَرْعِيٌّ دُونَ أَجْرِ مَخْصُوصٍ.
 - الرَّابِطَةُ: الرَّابِطَةُ التَّقْدِيرِيَّةُ (هُوَ)
 - وَذَلِكَ مِنْ تَرْتِيبِ التَّالِي عَلَى الْمُقَدِّمِ؛ لِأَنَّ حُصُولَ الْمَغْفِرَةِ وَرَفْعَةَ الدَّرَجَةِ (التَّالِي) تَرَبَّتْ عَلَى إِيقَاعِ الصَّوْمِ فِي هَذِهِ الْأَزْمِنَةِ (الْمُقَدِّمِ)؛ فَشَرَفُ الزَّمَانِ جُعِلَ شَرْطًا لِتَضَاعُفِ جَزَاءِ الْعَمَلِ.
 - وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: رَبَطُ الْحُكْمِ بِ"الْوَقْتِ"؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يُقَرَّرُ أَنَّ تَعْيِينَ الزَّمَانِ صَيَّرَ الْفِعْلَ الْعَادِيَّ (التَّطَوُّعَ الْمُطْلَقَ) فِعْلًا مَخْصُوصًا (مَنْدُوبًا مُؤَكَّدًا) لِإِنْضِمَامِ صِفَةِ الشَّرَفِ الزَّمَانِيِّ إِلَيْهِ.
- أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ

- قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ).
- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ "الْأَيَّامَ الْمَعْلُومَاتِ" هِيَ أَيَّامُ الْعَشْرِ، وَالذِّكْرُ يَشْمَلُ عُمُومَ الطَّاعَاتِ، وَالصَّوْمُ رَأْسُهَا وَأَجْلُهَا.

ثانياً: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْأَثَرِ

• قَوْلُهُ ﷺ فِي الْعَشْرِ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهَا أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ».

• وَقَوْلُهُ ﷺ عَنْ عَاشُورَاءَ: «أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ».

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: مَحَبَّةُ اللَّهِ لِلْعَمَلِ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ وَتَرْتِيبُ تَكْفِيرِ الذُّنُوبِ عَلَيْهَا يَفْتَضِي نَدْبَهَا نَدْباً شَدِيداً.

ثالثاً: أدلة القواعد الفقهية

١. قاعدة: (الشَّرَفُ يَتَعَدَّى مِنَ الزَّمَانِ إِلَى الْفِعْلِ)؛ فَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْأَيَّامُ شَرِيفَةً فِي نَفْسِهَا، تَعَدَّى شَرَفُهَا إِلَى الصَّوْمِ الْوَاقِعِ فِيهَا فَصَارَ مَنُذُوباً مَخْصُوصاً.

٢. قاعدة: (الْمُخَالَفَةُ لِأَهْلِ الْكِتَابِ مَقْصِدٌ شَرْعِيٌّ)؛ وَبِهَا نُدِبَ صَوْمُ تَاسُوعَاءَ مَعَ عَاشُورَاءَ لِتَحْقِيقِ هَذِهِ الْمُخَالَفَةِ.

رابعاً: أدلة القياس ؛

١. قِيَاسُ الْأَوَّلَى: إِذَا كَانَ الذِّكْرُ مَنُذُوباً فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ، فَإِنَّ "الصَّوْمَ" أَوَّلَى بِالنَّدْبِ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَلْزِمُ كَفَّ الْجَوَارِحِ وَتَحْقِيقَ حَقِيقَةِ التَّقْوَى الَّتِي هِيَ ثَمَرَةُ الذِّكْرِ.

٢. قِيَّاسُ الطَّرْدِ: كُلُّ زَمَانٍ صَحَّ فِيهِ (وُقُوعُ نَصْرِ اللَّهِ لِلنَّبِيِّاءِ) كَنَجَاةِ مُوسَى فِي عَاشُورَاءَ، فَإِنَّهُ يُشْرَعُ طَرْدًا لِقَاعِدَةِ (الشُّكْرِ بِالْعِبَادَةِ) أَنْ يُصَامَ ذَلِكَ الْيَوْمَ تَعْظِيمًا لِلنُّعْمَةِ.

٣. قِيَّاسُ الشَّبَهِ: قِيَّاسُ أَيَّامِ الْعَشْرِ عَلَى رَمَضَانَ فِي كَوْنِ كُلِّ مِنْهُمَا مِيقَاتًا زَمَانِيًّا لِفَرِيضَةِ كُبْرَى (الْحَجِّ/الصَّوْمِ)؛ فَمَا كَانَ حَرِيماً لِلْفَرِيضَةِ كَانَ جَدِيراً بِالتَّطَوُّعِ فِيهِ لِتَهْيِئَةِ النَّفْسِ.

٤. قِيَّاسُ الْعَكْسِ: لَوْ لَمْ تَقُلْ يَنْدُبُ هَذِهِ الْأَيَّامُ بِخُصُوصِهَا، لَاسْتَوَتْ مَعَ أَيَّامِ السَّنَةِ الْخَالِيَةِ مِنَ الْفَضْلِ، وَهَذَا يَقِضُ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ التُّصُوصُ مِنَ التَّفْضِيلِ؛ فَلَمَّا بَطَلَ الْإِسْتِوَاءُ ثَبَتَ التَّأَكِيدُ فِي التَّدْبِ عَكْسًا.

~

صِيَامُ الْمُحَرَّمِ وَرَجَبٍ وَشَعْبَانَ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَقُولُهُ: (وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبٌ، وَشَعْبَانُ) يَعْنِي: أَنَّ مِنَ الْمُنْدُوبَاتِ الَّتِي يُسْتَحَبُّ لِلْمُكَلَّفِ صِيَامُهَا هِيَ هَذِهِ الْأَشْهُرُ الثَّلَاثَةُ؛ فَالْمُحَرَّمُ هُوَ أَفْضَلُ الصِّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ، وَرَجَبٌ لِكَوْنِهِ مِنَ الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ، وَشَعْبَانُ لَوُرُودِ الْفِعْلِ النَّبَوِيِّ فِيهِ وَلِكَوْنِهِ كَالْمُقَدَّمَةِ لِشَهْرِ رَمَضَانَ.

وَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ: أَنَّ الشَّارِعَ خَصَّ بَعْضَ الْأَزْمِنَةِ بِمَزِيَّةِ الطَّاعَةِ، وَالصَّوْمِ سِرُّ الْعِبَادَاتِ؛ فَلَمَّا كَانَ الْمُحَرَّمُ وَرَجَبٌ مِنَ الْأَشْهُرِ الَّتِي عَظَّمَهَا اللَّهُ، وَشَعْبَانُ زَمَانٌ يَغْفُلُ النَّاسُ عَنْهُ بَيْنَ رَجَبٍ وَرَمَضَانَ، نُدِبَ إِحْيَاؤُهَا بِالصَّوْمِ لِتَحْصِيلِ بَرَكََةِ الزَّمَانِ وَتَهْيِئَةِ النَّفْسِ لِلْفَرِيضَةِ الْكُبْرَى.

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ اللَّقَبِ الْمُحَرَّمِ وَرَجَبٍ وَشَعْبَانَ)

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ تَنْصِيسَ الْمُصَنَّفِ عَلَى هَذِهِ الْأَشْهُرِ بِأَسْمَائِهَا يَقْتَضِي أَنَّ لَهَا مَزِيَّةً فِي النَّدَبِ عَلَى غَيْرِهَا مِنْ بَقِيَّةِ شُهُورِ السَّنَةِ (كَصَفَرٍ أَوْ رَبِيعٍ)؛ فَمُقْتَضَى الْمَفْهُومِ أَنَّ التَّطَوُّعَ فِيهَا أَكْثَرُ وَأَفْضَلُ مِمَّا سِوَاهَا لِخُصُوصِيَّةِ النَّصِّ الْوَارِدِ فِيهَا.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ؛

- الْمَوْضُوعُ: صِيَامُ أَشْهُرِ الْمُحَرَّمِ وَرَجَبٍ وَشَعْبَانَ.
- الْمَحْمُولُ: مَنْدُوبٌ شَرْعِيٌّ مَخْصُوصٌ بِالْفَضْلِ.
- الرَّابِطَةُ: الرَّابِطَةُ التَّقْدِيرِيَّةُ (هُوَ)
- وَذَلِكَ مِنْ تَرْتِيبِ التَّالِيِ عَلَى الْمُقَدَّمَ؛ لِأَنَّ "حُصُولَ فَضِيلَةِ التَّطَوُّعِ الْآكِدِ" (التَّالِيِ) تَرْتَّبَ عَلَى "وُقُوعِ الصَّوْمِ فِي هَذِهِ الشُّهُورِ الْمُعْظَمَةِ" (الْمُقَدَّمِ)؛ فَالِإِنْتِسَابُ إِلَى هَذِهِ الْأَزْمِنَةِ جُعِلَ عِلَّةً لِزِيَادَةِ رُتْبَةِ النَّدَبِ.
- وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: رَبْطُ "الْقِيَمَةِ التَّعْبُدِيَّةِ" بِ"الْإِطَارِ الزَّمَانِيِّ"؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يُبَيِّنُ أَنَّ الْفِعْلَ (الصَّوْمَ) وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا فِي دَاتِهِ، إِلَّا أَنَّ تَعْيِيرَ الْمُقَدَّمَةِ الزَّمَانِيَّةِ يُؤَدِّي إِلَى تَعْيِيرِ النَّتِيجَةِ فِي مِقْدَارِ الثَّوَابِ وَالرُّتْبَةِ الشَّرْعِيَّةِ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾.

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ اللَّهَ عَظَّمَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ (وَمِنْهَا الْمُحَرَّمُ وَرَجَبٌ)، وَتَعْظِيمُهَا يَكُونُ بِتَكْثِيرِ الطَّاعَاتِ فِيهَا، وَالصَّوْمُ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبَاتِ.

ثَانِيًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْأَثَرِ

• قَوْلُهُ ﷺ: «أَفْضَلُ الصِّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمُ».

• وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ قَطُّ إِلَّا رَمَضَانَ، وَمَا رَأَيْتُهُ فِي شَهْرٍ أَكْثَرَ مِنْهُ صِيَامًا فِي شَعْبَانَ».

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: التَّصْرِيحُ بِأَفْضَلِيَّةِ الْمُحَرَّمِ وَالْمُواظَبَةُ عَلَى صَوْمِ شَعْبَانَ يَدُلُّ عَلَى نَدْبِهِمَا نَدْبًا مَخْصُوصًا.

ثَالِثًا: أَدِلَّةُ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةٌ: (الْفَضْلُ يَتَّبِعُ الشَّرْفَ)؛ فَلَمَّا شُرِفَتْ هَذِهِ الشُّهُورُ بِإِضَافَتِهَا إِلَى اللَّهِ (شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمُ) أَوْ بِكَوْنِهَا حُرُمًا، شُرِفَ الصَّوْمُ فِيهَا.

٢. قَاعِدَةٌ: (الْوَسِيلَةُ لَهَا حُكْمُ الْمَقْصِدِ)؛ وَصَوْمُ شَعْبَانَ وَسِيلَةٌ لِلتَّدْرِبِ عَلَى صَوْمِ رَمَضَانَ، فَأَخَذَ حُكْمَ النَّدْبِ الْمُؤَكَّدِ تَبَعاً لِعِظَمِ الْمَقْصِدِ.
رَابِعًا: أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ ؛

١. قِيَاسُ الشَّبَهِ: قِيَاسُ صِيَامِ "شَعْبَانَ" عَلَى "السَّنَنِ الرَّوَاطِبِ" الَّتِي تَتَقَدَّمُ الصَّلَاةَ الْمَفْرُوضَةَ؛ بِجَامِعِ أَنَّ كِلَيْهِمَا تَهَيُّةٌ لِلنَّفْسِ قَبْلَ الدُّخُولِ فِي الْفَرَضِ لِيُؤَدِّيَهُ بِخُشُوعٍ وَقُوَّةٍ.

٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: كُلُّ زَمَانٍ وَصِفَ بِأَنَّهُ "مِنَ الْأَشْهُرِ الْحُرْمِ"، فَإِنَّهُ يُشْرَعُ فِيهِ طَرْدًا لِقَاعِدَةٍ (تَعْظِيمِ الْمُقَدَّسِ) تَكْثِيرُ الصِّيَامِ فِيهِ؛ فَالْمُحَرَّمُ وَرَجَبٌ يَطْرُدُ فِيهِمَا هَذَا الْحُكْمُ.

٣. قِيَاسُ الْأَوَّلَى: إِذَا كَانَ صَوْمُ "الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ" مَتَدُوْبًا فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ، فَإِنَّ صَوْمَ "شَهْرِ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ" الَّذِي نَصَّ ﷺ عَلَى أَنَّهُ أَفْضَلُ الشُّهُورِ أَوَّلَى بِالنَّدْبِ وَالتَّأْكِيدِ.

٤. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ لَمْ تَقُلْ بِنَدْبِ الصَّوْمِ فِي هَذِهِ الشُّهُورِ، لَكَانَ تَخْصِيصُ النَّبِيِّ ﷺ لَهَا بِالدُّكْرِ وَالْفِعْلِ لُغَوًّا عَارِيًّا عَنِ الْفَائِدَةِ، وَكَلَامُ الشَّارِعِ مُنْزَعٌ عَنِ اللَّغْوِ؛ فَبَطَلَ التَّالِي وَبَتَّ النَّدْبُ عَكْسًا.

~

إِمْسَاكُ مَنْ أَسْلَمَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ وَحُكْمُ قَضَائِهِ

أشار الشيخ خليل إلى هذه المسألة بقوله: (وإِمْسَاكُ بَقِيَّةِ الْيَوْمِ لِمَنْ أَسْلَمَ وَقَضَاؤُهُ)

يعني:

أَنَّ الْكَافِرَ إِذَا مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِ بِالْإِسْلَامِ فِي أَثْنَاءِ نَهَارِ رَمَضَانَ، فَإِنَّهُ يُنْدَبُ لَهُ (وَفِي مَشْهُورِ الْمَذْهَبِ يَجِبُ) أَنْ يُمْسِكَ عَنِ الْمُفْطَرَاتِ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ تَوْقِيرًا لِحُرْمَةِ الشَّهْرِ الَّذِي صَارَ مِنْ أَهْلِهِ، مَعَ وُجُوبِ قَضَاءِ ذَلِكَ الْيَوْمِ عَلَيْهِ بَعْدَ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّ صَوْمَهُ لَمْ يَنْعَقِدْ شَرْعًا لِفَقْدِ شَرْطِ النِّيَّةِ وَالْإِسْلَامِ عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ.

وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ:

أَنَّ الْإِمْسَاكَ هُنَا لَيْسَ صَوْمًا تَعْبُديًّا صَحِيحًا، بَلْ هُوَ تَشْبَهُ بِالصَّائِمِينَ لِحُرْمَةِ الزَّمَانِ، أَمَّا وَجُوبُ الْقَضَاءِ فَلِأَنَّ الْيَوْمَ عِبَادَةٌ بَسِيطَةٌ لَا تَقْبَلُ التَّجْزِئَةَ؛ فَمَنْ لَمْ يَصُمْ أَوَّلُهُ لَمْ يُعْتَبَرْ صَائِمًا لِآخِرِهِ، وَبِمَا أَنَّهُ صَارَ مُسْلِمًا فِي جُزْءٍ مِنَ الْيَوْمِ، فَقَدْ تَعَلَّقَ الْوُجُوبُ بِذِمَّتِهِ، فَلَمَّا تَعَدَّرَ الْأَدَاءَ وَجَبَ الْقَضَاءُ.

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ الصِّفَةِ لِمَنْ أَسْلَمَ)

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ تَقْيِيدَ هَذَا الْحُكْمِ بِمَنْ (أَسْلَمَ) يَقْتَضِي أَنَّ مَنْ بَقِيَ عَلَى كُفْرِهِ لَا يُطَالَبُ بِإِمْسَاكِ وَلَا قَضَاءٍ أَدَاءً لِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ، كَمَا يَقْتَضِي أَنَّ مَنْ أَسْلَمَ قَبْلَ الْفَجْرِ يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّوْمُ أَدَاءً وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ؛ لِتِمَامِ شُرُوطِ الْوُجُوبِ فِي حَقِّهِ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةٌ شَرْطِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ؛

- الْمَوْضُوعُ: حُصُولُ الْإِسْلَامِ فِي أَثْنَاءِ نَهَارِ رَمَضَانَ.
- الْمَحْمُولُ: نَذْبُ الْإِمْسَاكِ بَقِيَّةَ النَّهَارِ مَعَ وَجُوبِ الْقَضَاءِ.
- الرَّابِطَةُ: أَدَاءُ الشَّرْطِ الْمُقَدَّرَةِ.
- وَدَلِيلُ مَنْ تَرْتِيبِ التَّأْلِيفِ عَلَى الْمُقَدَّمِ؛ لِأَنَّ لُزُومَ الْقَضَاءِ (التَّأْلِيفِ) تَرْتَّبَ عَلَى "دُخُولِ وَقْتِ الصَّوْمِ وَهُوَ كَافِرٌ ثُمَّ إِسْلَامِهِ فِي أَثْنَاءِ" (الْمُقَدَّمِ)؛ فَالْقَضَاءُ جُعِلَ بَدَلًا عَنْ أَدَاءٍ لَمْ يَتَحَقَّقْ أَصْلُهُ.

• وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: تَحْقِيقُ مَنَاطِ بَرَاءَةِ الدِّمَّةِ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَقْضِي بِأَنَّهُ إِذَا انْتَفَى الْمَشْرُوطُ (صِحَّةُ الصَّوْمِ) لِانْتِفَاءِ شَرْطِهِ (النِّيَّةُ مِنَ الْفَجْرِ)، لَزِمَ الْإِثْبَانُ بِالْبَدَلِ (الْقَضَاءِ) عِنْدَ تَحَقُّقِ أَهْلِيَّةِ الْوُجُوبِ (الْإِسْلَامِ)

أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْأَثَارِ

• مَا رُوِيَ فِي الصَّحِيحِ عَنْ صَوْمِ عَاشُورَاءَ لَمَّا فُرِضَ، حَيْثُ نَادَى مُنَادِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي أَثْنَاءِ النَّهَارِ: «مَنْ أَكَلَ فَلَيْتَمَ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ، وَمَنْ لَمْ يَأْكُلْ فَلَيْصُمَ».

وَوَجْهُ الاسْتِدْلَالِ: أَنَّ الصَّحَابَةَ أَمَرُوا بِالْإِمْسَاكِ لِمُجَرَّدِ ثُبُوتِ الْوُجُوبِ نَهَارًا، فَالْمُسْلِمُ الْجَدِيدُ قَدْ ثَبَتَ الْوُجُوبُ فِي حَقِّهِ بِإِسْلَامِهِ، فَلَزِمَهُ الْإِمْسَاكُ تَوْقِيرًا.

ثَانِيًا: أَدْلَةُ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةٌ: (مَا لَا يُدْرِكُ كُلُّهُ لَا يُتْرَكُ كُلُّهُ)؛ فَلَمَّا فَاتَهُ صَوْمُ جَمِيعِ النَّهَارِ، لَمْ يُتْرَكِ الْإِمْسَاكُ فِي بَقِيَّتِهِ لِحُرْمَةِ الزَّمَانِ.

٢. قَاعِدَةٌ: (الْمَيْسُورُ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ)؛ فَالْإِمْسَاكُ بَقِيَّةَ النَّهَارِ مَيْسُورٌ، فَلَمْ يَسْقُطْ يَتَعَدَّرِ الصَّوْمُ الشَّرْعِيُّ الْكَامِلِ.

ثالثاً: أدلة القياس ؛

١. قياس العكس: لو لم يجب القضاء على من أسلم، لكان ذلك تفضيلاً له على المسلم الذي يجب عليه القضاء إذا أفطر لعذر (كمرض)، وتفضيل من طرأ إسلامه في جانب الواجبات المتعلقة بذات اليوم باطل؛ فما أدى إليه باطل، فيثبت القضاء عكساً.

٢. قياس الأولي: إذا وجب الإمساك على من أفطر ناسياً عند من يرى ذلك احتياطاً لحُرمة الزمان، فإن وجوبه على من دخل في عز الإسلام وصار أهلاً لتعظيم شعائر الله أولى وأخرى.

٣. قياس الطرد: كل من طرأ عليه من أط التكليف (كالبلوغ أو الإسلام) في وقت عبادة مضبوقة لا تتبعض، لزمه حكم ذلك الوقت طرداً لقاعدة "الاستغراق الزماني للعبادة"؛ فوجب القضاء لإنحرام الأداء.

~

تَعْجِيلُ قِضَاءِ رَمَضَانَ وَتَتَابُعُهُ

أشار الشيخ خليل إلى هذه المسألة بقوله: (وتعجيل القضاء، وتتابعه) يعني: أن من أفطر أياماً من رمضان لعذر شرعي، فإنه يُندب له أن يبادر بقضائها فور انتهاء يوم عيد الفطر، كما يُندب له أن يأتي بها متتابعة يوماً بعد يوم؛ ليشابه في ذلك هيئة الأداء في رمضان، وليسارع إلى إبراء ذمته من الدين الواجب لله تعالى.

وَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ: أَنَّ الْقَضَاءَ حَقٌّ ثَابِتٌ فِي الدِّمَّةِ، وَالذِّمُّ مَحَلٌّ لِلْعَوَارِضِ
(كَالْمَوْتِ أَوْ الْمَرَضِ)، فَكَانَ مِنَ الْحِكْمَةِ نَذْبُ الْمُسَارَعَةِ لِتَفْرِيعِ الدِّمَّةِ مِنَ
الْوَاجِبِ. أَمَّا التَّتَابُعُ، فَلِأَنَّ الْقَضَاءَ يَحْكِي الْأَدَاءَ، وَالْأَدَاءُ فِي رَمَضَانَ وَقَعَ
مُتَتَابِعًا، فَاسْتَحِبَّ فِي الْقَضَاءِ مَا اسْتَحِبَّ فِي الْأَصْلِ.

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ الصِّفَةِ تَعْجِيلٌ وَتَتَابُعٌ)

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ نَذْبَ (التَّعْجِيلِ) وَ(التَّتَابُعِ) يَقْتَضِي أَنَّ التَّرَاخِيَّ فِي
الْقَضَاءِ أَوْ تَفْرِيقِ الْأَيَّامِ لَيْسَ بِمُحَرَّمٍ، بَلْ هُوَ جَائِزٌ لِأَنَّ الْوَاجِبَ هُنَا عَلَى
التَّرَاخِيِّ لَا عَلَى الْفَوْرِ مَا لَمْ يَضِقِ الْوَقْتُ؛ فَمَقْتَضَى الْمَفْهُومِ أَنَّ التَّفْرِيقَ يُفَوِّتُ
الْفَضِيلَةَ وَلَا يُبْطِلُ الْعِبَادَةَ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ؛

- الْمَوْضُوعُ: تَعْجِيلُ قَضَاءِ رَمَضَانَ وَتَتَابُعُ أَيَّامِهِ.
- الْمَحْمُولُ: مَنُذُوبٌ شَرْعِيٌّ يَتَعَلَّقُ بِبَرَاءَةِ الدِّمَّةِ.
- الرَّابِطَةُ: الرَّابِطَةُ التَّقْدِيرِيَّةُ (هُوَ)
- وَذَلِكَ مِنْ تَرْتِيبِ التَّالِيِ عَلَى الْمُقَدَّمِ؛ لِأَنَّ "سُرْعَةَ بَرَاءَةِ الدِّمَّةِ" (التَّالِيِ)
تَرَبَّتْ عَلَى "فِعْلِ التَّعْجِيلِ" (الْمُقَدَّمِ)؛ فَالْمُبَادَرَةُ جُعِلَتْ سَبَبًا لِحِيَازَةِ فَضِيلَةِ
الْيَامِئِثَالِ بَعْدَ رَفْعِ الْعُذْرِ.

• وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: تَأْكِيدُ مَبْدَأِ "الِاخْتِيَاظِ لِلْوَاجِبِ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يُبَيِّنُ أَنَّ الْقَضَاءَ وَإِنْ كَانَ نَتِيجَةً لِفَائِتٍ، إِلَّا أَنَّ تَعْجِيلَهُ نَتِيجَةٌ صَحِيحَةٌ لِمُقَدِّمَةِ "خَوْفِ الْفَوَاتِ" الَّتِي يَنْبَغِي أَنْ يَسْتَصْحِبَهَا الْمُكَلَّفُ.

أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾.

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ الْقَضَاءَ مُطْلَقًا، وَالْمُطْلَقُ يَقْتَضِي الْإِمْتِثَالَ فِي أَيِّ وَقْتٍ، لَكِنْ عُمُومَ قَوْلِهِ: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ صَرَفَ الْإِمْتِثَالَ إِلَى النَّدْبِ بِالتَّعْجِيلِ.

ثَانِيًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْأَثَارِ

• قَوْلُهُ ﷺ: «دَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى».

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ تَشْبِيهَ الْعِبَادَةِ بِالذِّينِ يَقْتَضِي الْمُبَادَرَةَ لِلْوَفَاءِ بِهِ، لِأَنَّ الدُّيُونَ تُطْلَبُ فِيهَا الْمُسَارَعَةُ تَبَرُّةً لِلذِّمَّةِ مِنْ حُقُوقِ الْغَيْرِ، فَكَيْفَ بِحُقُوقِ الْخَالِقِ.

ثالثاً: أدلة القواعد الفقهية

١. قاعدة: (القضاء يحكي الأداء)؛ وبما أن الأداء في رمضان كان فوراً ومتتابعاً، ندب ذلك في القضاء طرداً لهذه المحاكاة.
٢. قاعدة: (المبادرة للخروج من العهدة أسلم)؛ وهي مناط ندب التعجيل احتياطاً للعبادة من الفوات بالموت.

رابعاً: أدلة القياس؛

١. قياس الأولي: إذا كان يُندب تعجيل قضاء ديون البشر إحساناً إليهم، فإن تعجيل قضاء دين الله (الذي هو ركن الإسلام) أولى وأحرى؛ لعظم جانب الحق الإلهي.
٢. قياس الشبه: قياس أيام القضاء على أيام رمضان؛ بجامع أن كليهما صوم فريضة عن شهر واحد، فكما وجب التتابع في الأداء، ندب في القضاء لقوة الشبه بينهما.
٣. قياس الطرد: كل واجب تعلق بالدمّة وانفسح وقته (كمن سبي صلاة)، فإنه يطرد فيه ندب المبادرة للخروج من عهدة التكليف؛ فالصوم كالصلاة في ذلك.
٤. قياس العكس: لو كان التأخير والتفريق مندوباً، لأدى ذلك إلى تهوين شأن القضاء في النفوس، وتهوين الفرائض باطل؛ فما أدى إليه باطل، فيثبت ندب التعجيل عكساً.

~

تَقْدِيمُ صَوْمِ التَّمَتُّعِ وَنَحْوِهِ عَلَى قَضَاءِ رَمَضَانَ

أشار الشيخ خليل إلى هذه المسألة بقوله: (وبدء بكصوم تمتع، إن لم يضيق الوقت) يعني: أن من اجتمع عليه صوم قضاء رمضان وصوم آخر له سبب مخصوص (كصيام العشرة أيام للمتمتع في الحج إذا لم يجد الهدي)،

فَإِنَّهُ يُنْدَبُ لَهُ الْبَدْءُ بِصَوْمِ التَّمَتُّعِ أَوَّلًا، مَا لَمْ يَضِقْ وَقْتُ قَضَاءِ رَمَضَانَ بِأَنْ لَمْ يَبْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَمَضَانَ الْقَابِلِ إِلَّا مِقْدَارُ مَا عَلَيْهِ، فَحِينَئِذٍ يُقَدَّمُ الْقَضَاءُ وَجُوبًا.

وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ: أَنَّ صَوْمَ التَّمَتُّعِ عِبَادَةٌ مُرْتَبِطَةٌ بِسُكِّ مَحْصُوصٍ (الْحَجِّ) وَلَهَا وَقْتُ مُضَيِّقٍ بِاعْتِبَارِ انْتِهَاءِ مَوْسِمِهِ، أَمَّا قَضَاءُ رَمَضَانَ فَهُوَ وَاجِبٌ عَلَى التَّرَاجِي فِي أَصْلِ الشَّرْعِ؛ فَقَدَّمَ مَا يُخْشَى فَوَاتُ مَحَلِّهِ عَلَى مَا كَانَ وَقْتُهُ مُتَّسِعًا، رِعَايَةً لِتَحْصِيلِ كُلِّتَا الْعِبَادَتَيْنِ.

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ الشَّرْطِ إِنْ لَمْ يَضِقِ الْوَقْتُ)

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ تَعْلِيْقَ نَدْبِ الْبَدْءِ بِالتَّمَتُّعِ عَلَى شَرْطِ (سَعَةِ الْوَقْتِ) يَقْتَضِي أَنَّهُ إِذَا (ضَاقَ الْوَقْتُ)، بَطَلَ نَدْبُ تَقْدِيمِ غَيْرِ الْقَضَاءِ، وَوَجَبَ الْبَدْءُ بِقَضَاءِ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ الْمَضَيِّقَ يُقَدَّمُ عَلَى مَا سِوَاهُ قَطْعًا.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةٌ شَرْطِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ؛

- الْمَوْضُوعُ: اجْتِمَاعُ صَوْمِ التَّمَتُّعِ مَعَ قَضَاءِ رَمَضَانَ فِي وَقْتٍ مُتَّسِعٍ.
- الْمَحْمُولُ: نَدْبُ الْبَدْءِ بِصَوْمِ التَّمَتُّعِ.
- الرِّابِطَةُ: أَدَاةُ الشَّرْطِ (إِنْ)
- وَذَلِكَ مِنْ تَرْتِيبِ التَّالِي عَلَى الْمُقَدَّمِ؛ لِأَنَّ أَفْضَلِيَّةَ الْبَدْءِ بِالتَّمَتُّعِ (التَّالِي) تَرْتَبَتْ عَلَى "وُجُودِ السَّعَةِ الزَّمَانِيَّةِ لِلْقَضَاءِ" (الْمُقَدَّمِ)؛ فَالسَّعَةُ جُعِلَتْ شَرْطًا لِتَقْدِيمِ الْعِبَادَةِ الْمَقْرُونَةِ بِالسُّكِّ.

• وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: ضَبْطُ تَرْتِيبِ الْوَاجِبَاتِ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَمْنَعُ مِنَ الْإِنْدِفَاعِ فِي أَدَاءِ "مُطْلَقِ الْوَاجِبِ" دُونَ النَّظَرِ فِي "فِيُودِ الزَّمَانِ"، مِمَّا يَجْعَلُ التَّرْتِيبَ نَتِيجَةً لِتَقْدِيرِ الْمَصَالِحِ الزَّمَانِيَّةِ لِلْعِبَادَاتِ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَحِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾.

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ اللَّهَ عَيَّنَ لِهَذَا الصَّوْمِ مَكَانًا (فِي الْحَجِّ) وَحَالًا (إِذَا رَجَعْتُمْ)، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى عِنَايَةِ الشَّارِعِ بِإِقَاعِهِ فِي سِيَاقِهِ الزَّمَانِيِّ، فَكَانَ تَقْدِيمُهُ عِنْدَ الْجَمْعِ أَوْلَى بِالِاتِّبَاعِ.

ثَانِيًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْأَثَارِ

• مَا رُوِيَ مِنْ تَقْدِيمِ الصَّحَابَةِ لِأَعْمَالِ الْحَجِّ فِي أَوْقَاتِهَا؛ حَيْثُ كَانُوا يَحْرِصُونَ عَلَى إِتْمَامِ النُّسْكِ بِكُلِّ جُزْئِيَّاتِهِ.

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ صَوْمَ التَّمَتُّعِ جُزْءٌ مِنَ الْبَدَلِ عَنِ الْهَدْيِ، وَالْبَدَلُ لَهُ حُكْمُ الْمُبْدَلِ عَنْهُ فِي الْإِرْتِبَاطِ بِالزَّمَانِ، فَكَانَ حَقُّهُ التَّقْدِيمَ.

ثالثاً: أدلة القواعد الفقهية

١. قاعدة: (تقديم الخاص على العام)؛ فصوم التمتع صوم بسبب خاص وزمان خاص، وقضاء رمضان صوم عام في ذمة المكلف، فقدم الخاص رعاية لخصوصيته.

٢. قاعدة: (الواجب المضيّق يُقدّم على الموسع)؛ وهي مناط قوله (إن لم يضيق الوقت)

رابعاً: أدلة القياس ؛

١. قياس الأولى: إذا وجب تقديم صلاة الحاضرة التي خيف فوات وقتها على الفائتة (المقضية)، فإن تقديم صوم التمتع (الذي هو كالحاضرة لارتباطه بالموسم) على قضاء رمضان أولى وأحرى عند سعة الوقت للقضاء.

٢. قياس العكس: لو قدمنا قضاء رمضان مع سعة وقته، لأدى ذلك إلى تفويت محل صوم التمتع أو تأخير جزء من الشك بلا موجب، وتفويت محل العبادة باطل؛ فما أدى إليه باطل، فيثبت ندب تقديم التمتع عكساً.

٣. قياس الطرد: كل بدل عن عبادة مكانية أو زمانية (كفدية الأذى)، فإنه يطرد فيه ندب التعجيل به في محله؛ فالصوم بدلاً عن الهدى يطرد فيه هذا الحكم.

٤. قياس الشبه: قياس صوم التمتع على المندور المعين؛ بجامع أن كليهما تعين بوقت أو سبب، فيقدمان على ما كان مطلقاً في الذمة.

~

حُكْمُ الْفِدْيَةِ لِلْكَبِيرِ الْهَرِمِ وَصَاحِبِ الْعَطَشِ الدَّائِمِ

أشار الشيخ خليل إلى هذه المسألة بقوله: (وَفِدْيَةٌ لِهَرَمٍ وَعَطَشٍ) يعني: أنَّ الشيخَ الكبيرَ الَّذِي أَعْجزَهُ الْكِبَرُ عَنِ الصَّيَامِ (الْهَرَمِ)، وَكَذَلِكَ مَنْ أُصِيبَ بِمَرَضِ الْعَطَشِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ، يُنْدَبُ لَهُمَا إِخْرَاجُ فِدْيَةٍ (مُدٌّ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ)؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ لِعَجْزِهِمَا، وَلَا مِنْ أَهْلِ الْقَضَاءِ لِعَدَمِ طُرُوقِ الصَّحَّةِ عَادَةً.

وَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ: أَنَّ الصَّوْمَ عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ مُنَوِّطَةٌ بِالِاسْتِطَاعَةِ، فَإِذَا سَقَطَتْ الْإِسْتِطَاعَةُ بَدَنِيًّا وَانْقَطَعَ رَجَاءُ عَوْدَتِهَا، نَقَلَ الشَّارِعُ التَّكْلِيفَ إِلَى بَدَلٍ مَالِيٍّ تَيْسِيرًا عَلَى الْمُكَلَّفِ وَجَبْرًا لِمَا فَاتَهُ مِنَ الْفَضْلِ، مَعَ سُقُوطِ حُكْمِ الْقَضَاءِ عَنْ ذِمَّتِهِمَا لِلْعَجْزِ الْمُسْتَمِرِّ.

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ الصَّفَةِ لِهَرَمٍ وَعَطَشٍ)

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ تَقْيِيدَ النَّدْبِ بِالْهَرَمِ وَالْعَطَشِ (اللَّذَيْنِ لَا يُرْجَى زَوَالُهُمَا) يَقْتَضِي أَنَّ مَنْ كَانَ عَجْزُهُ طَارِئًا يُرْجَى زَوَالُهُ (كَالْمَرِيضِ مَرَضًا مُعْتَادًا) لَا تُنْدَبُ لَهُ الْفِدْيَةُ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ بَعْدَ الْبُرْءِ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةٌ شَرْطِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ؛

- الْمَوْضُوعُ: الْعَجْزُ الْكُلِّيُّ وَالْمُسْتَمِرُّ عَنِ الصَّيَامِ بِسَبَبِ الْهَرَمِ أَوْ الْعَطَشِ.
- الْمَحْمُولُ: سُقُوطُ الْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ مَعَ نَدْبِ الْفِدْيَةِ مَالِيًّا.
- الرَّابِطَةُ: أَدَاءُ الشَّرْطِ الْمُقَدَّرَةِ.

• وَدَلِكْ مِنْ تَرْتِيبِ التَّالِي عَلَى الْمُقَدَّم؛ لِأَنَّ "مَشْرُوعِيَّةَ الْفِدْيَةِ" (التَّالِي) تَرْتَبَتْ عَلَى "انْعِدَامِ الْقُدْرَةِ الْبَدَنِيَّةِ نِهَائِيًّا" (الْمُقَدَّم)؛ فَطُولُ الْعَجْزِ صَارَ عِلَّةً لِتَحْوِيلِ مَنَاطِ التَّكْلِيفِ مِنَ الْبَدَنِ إِلَى الْمَالِ.

• وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: قَاعِدَةُ الْبَدَلِيَّةِ عِنْدَ تَعَدُّرِ الْأَصْلِ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يُبَيِّنُ أَنَّهُ إِذَا اسْتَحَالَ تَحْقِيقُ الصِّفَةِ فِي الْمَوْصُوفِ (الصَّوْمِ فِي الْهَرَمِ)، لَزِمَ الْبَحْثُ عَنْ نَظِيرٍ يُقَارِبُ مَقْصِدَ الشَّارِعِ لَا يَخْرُجُ بِهِ الْمُكْلَفُ عَنْ دَائِرَةِ التَّعَبُّدِ.
أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ

• قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ).

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: فَسَّرَتِ الْآيَةُ (عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ) بِأَنَّهَا فِي الشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالْمَرْأَةِ الْكَبِيرَةِ اللَّذَيْنِ لَا يَسْتَطِيعَانِ الصَّوْمَ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ غَيْرِ مَحْمُولَةٍ، فَأَمْرًا بِالْفِدْيَةِ.

ثَانِيًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْأَثَارِ

• فِعْلُ أُسْرِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا كَبِرَ وَعَجَزَ عَنِ الصَّوْمِ سَنَةً؛ حَيْثُ صَنَعَ جَفَنَةً مِنْ تَرِيدٍ وَدَعَا ثَلَاثِينَ مِسْكِينًا فَأَطْعَمَهُمْ.

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الصَّحَابَةَ عَدَلُوا إِلَى الْإِطْعَامِ عِنْدَ انْقِطَاعِ رَجَاءِ الْقُدْرَةِ، فَصَارَ ذَلِكَ مَسْلَكًا شَرْعِيًّا لِلأَهْلِ الْأَعْدَارِ الدَّائِمَةِ.

ثالثاً: أدلة القواعد الفقهية

١. قاعدة: (المسقة تجلب التيسير)؛ وصيام الهرم فيه مشقة تجلب تيسير الفطر مع الجبر بالمال.
 ٢. قاعدة: (إذا ضاق الأمر اتسع)؛ فلما ضاق حال الهرم عن القيام بالصوم، اتسع الشرع له بقبول الفدية بدلاً.
- رابعاً: أدلة القياس ؛

١. قياس الشبه: قياس الصوم في حق الهرم على الحج في حق المعصوب (المريض مرضاً مزمناً)؛ بجامع أن كليهما عبادة بدنية تعدر أدائها نهائياً، فنقل إلى بدل (الإبابة في الحج والفدية في الصوم)
٢. قياس الطرد: كل من سقط عنه الأداء لعجز لا يرجى زواله، سقط عنه القضاء أيضاً طرداً لقاعدة (ارتباط القضاء بإمكان التدارك)؛ فالهرم يطرد فيه هذا الحكم.
٣. قياس الأولي: إذا وجبت الفدية على الحامل والمرضع في قول رغم أنهما يقضيان، فإن شرع الفدية ندباً لمن لا يقضي أصلاً (كالهرم) أولى وأخرى جبراً لنقص العبادة.
٤. قياس العكس: لو أوجبنا القضاء على الهرم، لكان ذلك تكليفاً بما لا يطاق، والتكليف بما لا يطاق باطل؛ فما أدى إليه باطل، فيثبت سقوط القضاء عكساً.

تَحْقِيقُ الْمَذْهَبِ وَالْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ

• أَوَّلًا: مَنَاطُ وَجُوبِ الْقَضَاءِ بَعْدَ الْقُدْرَةِ:

الْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّ الْهَرَمَ وَصَاحِبَ الْعَطَشِ يَسْقُطُ عَنْهُمَا الْأَدَاءُ وَالْقَضَاءُ ابْتِدَاءً، لَكِنْ لَوْ قَدَّرَ أَحَدُهُمَا عَلَى الصَّوْمِ فِي زَمَنِ آخَرَ (بِأَنْ عَادَتْ لَهُ قُوَّتُهُ بِخَرَقِ عَادَةٍ أَوْ بَرِيءٍ صَاحِبِ الْعَطَشِ)، صَامَ فِيهِ وَجُوبًا؛ لِأَنَّ الرُّخْصَةَ كَانَتْ لِلْعَجْزِ، وَقَدْ زَالَ. وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَا تُنْدَبُ لَهُ الْفِدْيَةُ بَلْ يَكْفِيهِ الصَّوْمُ، وَهَذَا هُوَ التَّحْقِيقُ الْمُعْتَمَدُ.

• ثَانِيًا: خِلَافُ اللَّحْمِيِّ فِي نَدْبِ الْفِدْيَةِ:

خَالَفَ اللَّحْمِيُّ الْمَشْهُورَ، فَرَأَى أَنَّ الْفِدْيَةَ لَا تُنْدَبُ لِلْهَرَمِ وَلَا لِصَاحِبِ الْعَطَشِ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْعِبَادَةَ إِذَا سَقَطَتْ لِلْعَجْزِ سَقَطَتْ تَوَائِعُهَا، وَلَا دَلِيلَ يُلْزَمُ بِالْمَالِ عَوْضًا عَنِ الْبَدَنِ فِي الصَّوْمِ عِنْدَهُ.

• ثَالِثًا: حُكْمُ فِطْرِ صَاحِبِ الْعَطَشِ:

أَفَادَ اللَّحْمِيُّ أَنَّ صَاحِبَ الْعَطَشِ (وَالْمُضْطَّرَّ عُمُومًا) يُبَاحُ لَهُ الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ يَقْدَرُ حَاجَتِهِ، وَلَا يُنْدَبُ لَهُ إِمْسَاكُ بَقِيَّةِ الْيَوْمِ؛ لِأَنَّ فِطْرَهُ مَأْدُونٌ فِيهِ لِلضَّرُورَةِ، فَلَا مَعْنَى لِلشُّبْهِ بِالصَّائِمِينَ مَعَ قِيَامِ الْعِلَّةِ.

• رَابِعًا: ضَابِطُ الشُّرْبِ فِي (مُخْتَصَرِ الْوَقَارِ)

نَصَّ صَاحِبُ مُخْتَصَرِ الْوَقَارِ عَلَى أَنَّ صَاحِبَ الْعَطَشِ يَشْرَبُ إِذَا بَلَغَ مِنْهُ
(الْجِهَادُ) أَيَّ بَلَغَ مَشَقَّةً عَظِيمَةً تَكَادُ تَهْلِكُهُ وَلَا يَتَجَاوَزُ ذَلِكَ إِلَى الشُّرْبِ لِلرَّيِّ
الْتَّامِّ، بَلْ يَقْتَصِرُ عَلَى مَا يَدْفَعُ الضَّرُورَةَ فَقَطْ.

الْمُعْتَمَدُ: هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ؛ وَهُوَ نَذْبُ الْفِدْيَةِ لِلْهَرَمِ وَالْعَطَشِ جَبْرًا، وَسُقُوطُ
الْقَضَاءِ مَا لَمْ يَطْرَأَ بُرءٌ أَوْ قُدْرَةٌ.

~

صِيَامُ الثَّلَاثِ الْبَيْضِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَقُولُهُ: (وَصَوْمُ ثَلَاثَةٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ) يَعْنِي: أَنَّ صِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ قَمَرِيٌّ مَنْدُوبٌ مَنْدُوبٌ شَرْعِيٌّ، وَالْمُعْتَمَدُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ أَنَّ هَذِهِ الْأَيَّامَ تُنْدَبُ غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ؛ فَلَا يُقْصَدُ بِهَا أَيَّامٌ بِعَيْنِهَا (كَالثَّلَاثِ عَشَرَ وَأَخَوَيْهِ) كَمَا هُوَ عِنْدَ غَيْرِهِمْ، بَلْ يُنْدَبُ تَفْرِيقُهَا أَوْ جَعْلُهَا فِي غَيْرِ الْأَيَّامِ الْبَيْضِ لِتَحْصِيلِ فَضْلِ الصَّوْمِ دُونَ التَّزَامِ تَوْقِيتٍ مُحَدَّدٍ.

وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ: أَنَّ مَقْصِدَ الشَّارِعِ هُوَ اسْتِيعَابُ الشَّهْرِ بِالطَّاعَةِ، وَلَمَّا كَانَتْ الْحَسَنَةُ عِشْرَ أَمْثَالِهَا، فَإِنَّ صَوْمَ الثَّلَاثَةِ يَعْدِلُ صِيَامَ الشَّهْرِ كُلِّهِ؛ وَالْمَالِكِيَّةُ يَرَوْنَ أَنَّ تَرْكَ التَّعِينِ أَبْعَدُ عَنِ التَّنَطُّعِ وَأَصْنَوْنُ لِلْعِبَادَةِ مِنْ اعْتِقَادِ الْعَوَامِّ وَجُوبِهَا فِي أَيَّامٍ بِعَيْنِهَا.

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ اللَّقَبِ ثَلَاثَةٍ)

وَوَجْهُُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ تَنْصِيبَ الشَّارِعِ عَلَى عَدَدِ (ثَلَاثَةٍ) يَقْتَضِي أَنَّ حِيَاظَةَ فَضِيلَةِ "صِيَامِ الدَّهْرِ" (بِحِسَابِ الْحَسَنَةِ بِعَشْرَةٍ) لَا تَتَحَقَّقُ بِمَا دُونَ هَذَا الْعَدَدِ؛ فَمُقْتَضَى الْمَفْهُومِ أَنَّ الْإِقْتِصَارَ عَلَى يَوْمَيْنِ مَثَلًا يُنْقِصُ هَذِهِ الرُّتَبَةَ مِنَ الْفَضْلِ الْمَوْعُودِ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ؛

• الْمَوْضُوعُ: صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ دُونَ تَعِينٍ.

- المَحْمُولُ: سُنَّةٌ مَنْدُوبَةٌ تُعَادِلُ فِي الْأَجْرِ صِيَامَ الشَّهْرِ كُلِّهِ.
- الرَّابِطَةُ: الرَّابِطَةُ التَّقْدِيرِيَّةُ (هُوَ)
- وَدَلِيلُكَ مِنْ تَرْتِيبِ التَّالِي عَلَى الْمُقَدَّمِ؛ لِأَنَّ حُصُولَ أَجْرِ الشَّهْرِ كُلِّهِ (التَّالِي)
- تَرْتَّبَ عَلَى "صِيَامِ الثَّلَاثَةِ" (المُقَدَّمِ)؛ فَالْعَدْدُ جُعِلَ شَرْطًا لِتَحْقِيقِ نَتِيجَةِ
- الْمُضَاعَفَةِ الْعَشْرِيَّةِ لِلْحَسَنَةِ.
- وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: إِمَّا كَانَ تَحْصِيلُ "الْكُلِّ بِ" الْجُزْءِ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ
- هُنَا يُبَيِّنُ أَنَّ الْقَلِيلَ (٣ أَيَّامٍ) يَقُومُ مَقَامَ الْكَثِيرِ (٣٠ يَوْمًا) فِي بَابِ الْجُزْأِ
- الْإِلَهِيِّ لِأَنْدِرَاجِ الْأَصْغَرِ تَحْتَ حُكْمِ الْأَكْبَرِ بِفَضْلِ اللَّهِ.
- أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ

- قَوْلُهُ تَعَالَى: (مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا).
- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ الْقُرْآنِيَّةَ هِيَ أَصْلُ نَدْبِ صِيَامِ الثَّلَاثَةِ؛ فَالْأَيَّامُ
- الْثَّلَاثَةُ تُصِيرُ بِالْمُضَاعَفَةِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، وَهُوَ مِقْدَارُ الشَّهْرِ.
- ثَانِيًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْأَثَارِ

- خَبَرُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ بِثَلَاثٍ لَا أَدْعُهُنَّ:
- بِالسُّوَالِكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَصَوْمِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَأَنْ أُوتَرَ قَبْلَ أَنْ أُنَامَ».

• خَبَرُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُعَيِّنُ» أَيِ لَا يَحْصُرُ أَيَّامًا يَعْينُهَا مِنْ كُلِّ شَهْرٍ لِلصَّوْمِ.

وَوَجْهُ الاستِدْلَالِ: أَنَّ الْوَصِيَّةَ جَاءَتْ مُطْلَقَةً فِي الْعَدَدِ، وَالْفِعْلَ النَّبَوِيَّ جَاءَ نَافِيًا لِلتَّعْيِينِ، مِمَّا قَوَّى مَذْهَبَ مَالِكٍ فِي تَرْكِ التَّخْصِيسِ.

ثَالِثًا: أدلة القواعد الفقهية

١. قاعدة: (سَدُّ الدَّرَائِعِ)؛ وَبِهَا كَرِهَ مَالِكٌ تَعْيِينَ الْأَيَّامِ الْبَيْضِ (١٣، ١٤، ١٥) خَشْيَةً أَنْ يَعْتَقِدَ الْجُهَالُ وَجُوبَهَا أَوْ لُحُوقَهَا بِرَمَضَانَ.
٢. قاعدة: (الْإِطْلَاقُ فِي مَحَلِّ النَّصِّ يَقْتَضِي التَّوْسِيعَةَ)؛ فَلَمَّا أَطْلَقَ النَّبِيُّ ﷺ الثَّلَاثَةَ، كَانَ التَّعْيِينُ تَقْيِيدًا لِمَا وَسَّعَهُ الشَّارِعُ.

رَابِعًا: أدلة القياس ؛

١. قِيَاسُ الْأَوَّلَى: إِذَا كَانَ يُنْدَبُ تَنْوِيعُ أَمَاكِنِ الصَّلَاةِ النَّافِلَةِ لِتَكْثِيرِ مَوَاضِعِ السُّجُودِ، فَإِنَّ تَنْوِيعَ زَمَانِ صَوْمِ الثَّلَاثَةِ (بِتَرْكِ تَعْيِينِ الْبَيْضِ) أَوْلَى؛ لَيْسَتْ وَجِبَ فَضْلُ الصَّوْمِ أَيَّامَ الشَّهْرِ كُلِّهِ.
٢. قِيَاسُ الشَّبَهَةِ: قِيَاسُ صَوْمِ الثَّلَاثَةِ عَلَى "النَّافِلَةِ الْمُطْلَقَةِ" فِي الصَّلَاةِ؛ بِجَامِعِ أَنَّ كِلَيْهِمَا تَطَوُّعٌ يُرَادُ بِهِ التَّقَرُّبُ دُونَ تَقْيِيدٍ بِصِفَةٍ لَمْ يُلْزَمْ بِهَا الشَّارِعُ، فَيَسْتَحَبُّ فِيهَا الْإِرْسَالُ لَا التَّعْيِينَ.
٣. قِيَاسُ الدَّلَالَةِ: يُسْتَدَلُّ بِـ "إِثْبَانِ النَّبِيِّ ﷺ قُبَاءَ كُلِّ سَبْتٍ" (وَهُوَ تَعْيِينٌ فِي الْفِعْلِ لَا فِي الشَّرْعِ) عَلَى أَنَّ لِلْمُكَلَّفِ أَنْ يُعَيِّنَ لِنَفْسِهِ عَادَةً، لَكِنْ قِيَاسُ التَّعْيِينِ

الشَّرْعِيُّ عَلَيْهِ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَيَّامِ الْإِسْتِوَاءُ فِيمَا لَمْ يُنَصَّ عَلَى تَعْظِيمِهِ.

تَحْقِيقُ الْمَذْهَبِ فِي خِلَافِ تَعْيِينِ "الْأَيَّامِ الْبَيْضِ"

• مَوْقِفُ الْمَالِكِيَّةِ:

يَرَى الْمَالِكِيَّةُ أَنَّ الْمَنْدُوبَ هُوَ صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ لِلْبَيْضِ (١٣)، (١٤، ١٥)؛ بَلْ كَرِهَ مَالِكٌ تَعْيِينَهَا وَقَصَدَهَا بِدَاتِهَا. وَكَانَ مِنْ هَدْيِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَوْمُ (أَوَّلِ يَوْمٍ، وَحَادِي عَشَرَ، وَحَادِي عَشْرِينَ)؛ لِيَكُونَ فِي كُلِّ عَشْرَةِ يَوْمٍ، فَيَحْصُلُ التَّوَازُنُ فِي تَوْزِيعِ الْأَجْرِ عَلَى مَدَارِ الشَّهْرِ (١٠، ١١، ١٢ = ٣٠) وَقِيلَ فِي (الْمُقَدِّمَاتِ وَالذَّخِيرَةِ) أَنَّهُ يَصُومُ: (أَوَّلُهُ، وَعَاشِرُهُ، وَعِشْرِينَهِ)؛ وَالْعِلَّةُ وَاحِدَةٌ وَهِيَ جَعْلُ كُلِّ حَسَنَةٍ بِعَشْرَةِ أَمْثَالِهَا.

• خِلَافُ بَقِيَّةِ الْمَذَاهِبِ:

ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَالْحَنَابِلَةُ وَالْحَنَفِيُّ إِلَى أَنَّ السَّنَةَ وَالْمُسْتَحَبَّ هُوَ تَعْيِينُ "الْأَيَّامِ الْبَيْضِ" بِعَيْنِهَا (١٣، ١٤، ١٥)؛ لِوُرُودِ أَحَادِيثَ خَاصَّةٍ بِتَسْمِيَّتِهَا وَالنَّدْبِ إِلَيْهَا؛ فَالْخِلَافُ هُنَا يَدُورُ بَيْنَ (الْبَاتِّاعِ لِلنَّصِّ الْخَاصِّ) عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَبَيْنَ (سَدِّ الدَّرِيْعَةِ وَالْبَاتِّاعِ لِلْإِطْلَاقِ) عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ.

أولاً: التَّرجيحُ حَسَبَ قَوَاعِدِ وَضَوَائِطِ الْمَذْهَبِ

الرَّاحِجُ وَالْمُعْتَمَدُ مَذْهَبًا هُوَ نَدْبُ صِيَامِ الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ لِلْأَيَّامِ الْبَيْضِ، بَلْ تُنْدَبُ مُفَرَّقَةً أَوْ فِي غَيْرِهَا؛ وَذَلِكَ اسْتِنَادًا إِلَى الضَّوَائِطِ الثَّلَاثَةِ:

• ضَابِطُ سَدِّ الدَّرِيْعَةِ: وَهُوَ عُمْدَةُ الْمَذْهَبِ هُنَا؛ لِأَنَّ التِّزَامَ الْأَيَّامِ الْبَيْضِ (١٣، ١٤، ١٥) قَدْ يُؤَدِّي بِالْعَامَّةِ إِلَى ظَنِّ لُحُوقِهَا بِالْفَرَائِضِ أَوْ وَجُوبِهَا الشَّرْعِيِّ، وَمِنْ قَوَاعِدِ مَالِكٍ حِمَايَةُ حِمَى الْفَرَائِضِ مِنَ الزِّيَادَةِ.

• ضَابِطُ الْإِسْتِمْرَارِ وَالْعَمَلِ: رَأَى مَالِكٌ أَنَّ الْأَفْضَلَ تَوْزِيْعُهَا (أَوَّلُهُ، وَحَادِي عَشَرَ، وَحَادِي عِشْرِينَ) لِيَكُونَ الصَّائِمُ مُسْتَوْعِبًا لِلشَّهْرِ بِالطَّاعَةِ دَائِمًا، فَلَا يَحُلُو عَشْرٌ مِنْ أَيَّامِهِ مِنْ صَوْمٍ.

• ضَابِطُ عَدَمِ التَّنَطُّعِ: تَرَكُ التَّعْيِينِ فِيهِ يُسْرُ عَلَى الْمُكَلَّفِ، وَهُوَ أَقْرَبُ لِرُوحِ التَّطَوُّعِ الَّذِي مَبْنَاهُ عَلَى الْمُسَامَحَةِ لَا عَلَى التَّضْيِيقِ الزَّمَانِيِّ.

ثانيًا: التَّرجيحُ حَسَبَ قُوَّةِ الدَّلِيلِ (الْمُطْلَقِ)

إِذَا نَظَرْنَا إِلَى مَسْأَلَةِ "قُوَّةِ الدَّلِيلِ" خَارِجَ إِطَارِ الْمَذْهَبِ، فَالْمَسْأَلَةُ فِيهَا تَجَادُبٌ بَيْنَ دَلِيلَيْنِ قَوِيَّيْنِ:

١. دَلِيلُ الْجُمْهُورِ (التَّعْيِينُ) يَسْتَبْدُونَ إِلَى أَحَادِيثَ خَاصَّةٍ (كَحَدِيثِ أَبِي دَرٍّ: «إِذَا صُمْتَ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثًا، فَصُمْ ثَلَاثَ عَشْرَةٍ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةٍ، وَخَمْسَ عَشْرَةٍ»؛ وَمِنْ قَوَاعِدِ الْأُصُولِ أَنَّ الْمُبَيَّنَّ (الْخَاصَّ) يُقَدَّمُ عَلَى الْمُجْمَلِ (الْعَامِّ)، وَهَذَا يَقْضِي بِرُجْحَانِ التَّعْيِينِ لَوُرُودِ النَّصِّ بِهِ.

٢. دَلِيلُ الْمَالِكِيَّةِ (عَدَمُ التَّعْيِينِ) يَعْتَمِدُونَ عَلَى حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (وَهُوَ فِي الصَّحِيحِ) أَنَّهُ ﷺ: «لَمْ يَكُنْ يُبَالِي مِنْ أَيِّ أَيَّامِ الشَّهْرِ يَصُومُ»؛ وَهَذَا الدَّلِيلُ أَقْوَى مِنْ جِهَةِ نَقْلِ الْمُدَاوِمَةِ وَالْحَالِ النَّبَوِيَّةِ، لِأَنَّ عَائِشَةَ هِيَ الْأَعْلَمُ بِتَفَاصِيلِ عِبَادَتِهِ فِي مَنْزِلِهِ.

الْخُلَاصَةُ فِي قُوَّةِ الدَّلِيلِ: الْأَرْجَحُ دَلِيلًا هُوَ عَدَمُ التَّقْيِيدِ بِهَذِهِ الْأَيَّامِ فَقَطْ، مَعَ جَوَازِ صِيَامِهَا؛ لِأَنَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ يَنْفِي الْإِلْتِزَامَ، وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ الْفِعْلَ (صَوْمُهُ ﷺ) لِأَيَّامٍ مُخْتَلِفَةٍ يُقَدَّمُ عَلَى الْقَوْلِ (أَمْرِهِ لِأَحَادِ الصَّحَابَةِ) إِذَا كَانَ الْفِعْلُ لِبَيَانِ الْجَوَازِ وَالتَّوَسُّعَةِ. فَالصَّحِيحُ أَنَّ كُلَّ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ تُجْزَى، وَتَفْرِيقُهَا حَسَنٌ، وَجَمْعُهَا فِي الْبَيْضِ لَهُ أَصْلٌ، لَكِنْ قَصَرَ الْفَضِيلَةُ عَلَيْهَا لَيْسَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ قَاطِعٌ.

~

صِيَامُ السِّتِّ مِنْ شَوَالٍ بَيْنَ "النَّصِّ" وَ"الْعَمَلِ"

أشار الشيخ خليل إلى هذه المسألة بقوله: (كسيت من شوال) يعني: أن ندب صيام سبعة أيام بعد رمضان هو محل نظر دقيق عند المالكية؛ فالمشهور هو السعة فيها دون تقيدها بشهر شوال فقط، بل يستحب تباعدها وتفريقها طيلة السنة، وأفضل زمان لها هو تسع ذي الحجة؛ رعاية لخلاف من منعها وخوفاً من إلحاق ما ليس من الفرض بالفرض.

والنظر الفقهي والمنهجي: تقوم هذه المسألة على أصل أهل المدينة؛ فالإمام مالك رأى أن العمل المتواتر عند أهل العلم بالمدينة كان على ترك صيامها في شوال خشية البدعة وإلحاق الجاهل لها بـرمضان. وهذا يبرر التمايز المنهجي؛ فالشافعية يعتمدون السند لتصحيح المتن ثم الاحتجاج به، بينما المالكية يعتمدون العمل معياراً لصحة الاحتجاج بالمتن؛ فإذا أثبت العمل العكس، كان ذلك دليلاً على عدم قوة الاحتجاج بالنص مهما صحَّ سنده.

مفهوم المخالفة: مفهوم الظرف من شوال) ووجه الاستدلال: أن حرف (من) في حديث «أبعه ست من شوال» هو للبإبتداء (أي ابتداء من شوال) وليس للتبعيض (أي في شوال فقط)؛ فمقتضى المفهوم أن تعين شوال في الحديث خرج مخرج التيسير لقربه من الصوم، لا مخرج الحصر الزماني.

والقضية فيها: هي قضية شرطية منفصلة (مانعة خلو)؛

- مَوْضُوعُهَا: صِيَامُ السَّتِّ بَعْدَ الْفِطْرِ.
- مَحْمُولُهَا: إِمَّا أَنْ تَكُونَ تَبَعًا لِرَمَضَانَ (صِفَةُ التَّبَعِيَّةِ) أَوْ أَنْ تَكُونَ نَافِلَةً مُسْتَقِلَّةً (صِفَةُ النَّفْلِيَّةِ)
- وَرَابِطُهَا: أَدَاةُ التَّقْسِيمِ الْعَقْلِيِّ.
- وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: تَحْرِيرُ "الْعِلَّةِ"؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يُفَكِّكُ التَّزَاعُ: فَإِنْ غَلَبَتْ عِلَّةُ "التَّبَعِيَّةِ" مَنَعَ التَّدَاخُلُ (عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ)، وَإِنْ غَلَبَتْ عِلَّةُ "النَّفْلِيَّةِ" جَازَ التَّدَاخُلُ (عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ)

~

تَحْقِيقُ "تَدَاخُلِ النَّيَّاتِ" فِي الْقَضَاءِ وَالسَّتِّ

١. عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ: لِلَّهِ دَرُهُمْ؛ يَرَوْنَ أَنَّ صَوْمَ شَوَّالٍ صِفَتُهُ الْعَالِبَةُ هِيَ "النَّفْلِيَّةُ"، فَمَنْ صَامَ الْقَضَاءَ فِي شَوَّالٍ بَرَّتْ ذِمَّتُهُ وَحَصَلَ لَهُ ثَوَابُ السَّتِّ تَبَعًا لِلْمَكَانِ وَالزَّمَانِ، سَوَاءٌ نَوَاهُمَا مَعًا أَمْ لَا (وَالأَوَّلَى الْإِقْتِصَارُ عَلَى نِيَّةِ الْقَضَاءِ)
٢. عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ: يَرَوْنَ أَنَّ السَّتَّ صِفَتُهَا "التَّبَعِيَّةُ" لِرَمَضَانَ (بِعِلَّةِ اتِّحَادِ الْحِنْسِ)؛ فَلَا يُتَصَوَّرُ وُجُودُ التَّابِعِ قَبْلَ تَمَامِ الْمَتَّبُوعِ، فَمَنَعُوا التَّدَاخُلَ لِنَفْيِ "اتِّحَادِ النَّوْعِ".

أدلة المسألة:

أولاً: من السنة النبوية والآثار

- رواية الإطلاق: ما رواه أحمد والنسائي: «من صام ستة أيام بعد الفطر كان تمام السنة»، وخلت من لفظ سؤال؛ مما قوى قول المالكية بعدم التعيين.
- رواية التقييد: حديث مسلم «من سؤال»، وقد أعله بعض المتقدمين كأبخاري والدارقطني بعلل قدحت في رتبة صحته عندهم.

ثانياً: أدلة القواعد الفقهية (منهج المالكية)

١. قاعدة: (سد الدرائع)؛ وهي مناط كراهة مالك لها في سؤال، خشية أن يعتقد أهل الجفاء وجوبها أو إلحاقها برمضان.
٢. قاعدة: (العمل يصح المتن)؛ فلما انقطع العمل بها في الصدر الأول بالمدينة، استدل مالك على ضعف الاحتجاج بالنص المخالف للعمل.

ثالثاً: أدلة القياس؛

١. قياس العكس: لو كان صيامها في سؤال تبعداً مقصوداً لذات الشهر، لما جاز تأخيرها لذي الحجة، لكن القرافي نص على استحباب ذلك عكساً؛ لأن التعيين كان للخفة (التيسير) لا للحصر.

٢. قِيَّاسُ الطَّرْدِ: كُلُّ نَافِلَةٍ خِيفَ مِنْ مُدَاوَمَتِهَا بِهَيْئَةٍ مَخْصُوصَةٍ اعْتِقَادُ
الْوُجُوبِ (كَالسَّجْدَةِ فِي فَجْرِ الْجُمُعَةِ دَائِمًا)، فَإِنَّ تَرْكَهَا أَوْ تَغْيِيرَ هَيْئَتِهَا يَطْرُدُ
فِيهِ حُكْمُ النَّدْبِ حِمَايَةً لِلْعَقِيدَةِ؛ فَالَسْتُ كَذَلِكَ.

٣. قِيَّاسُ الْأُولَى: إِذَا كَانَ التَّبَاعُدُ فِي صَوْمِ التَّطَوُّعِ أَبْعَدَ عَنِ الرِّيَاءِ وَالثُّمَّةِ،
فَإِنَّ صَوْمَ السَّتِّ مُتَّفَرِّقَةٌ فِي الْعَامِ أُولَى وَأَحْرَى مِنْ وَصْلِهَا بِرَمَضَانَ رَعِيًّا
لِحُرْمَةِ الْفَرِيضَةِ.

٤. قِيَّاسُ الشَّبَهَةِ: قِيَّاسُ السَّتِّ مِنْ شَوَالٍ عَلَى الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ؛ فَمَا لَمْ
يُفْصَلْ بَيْنَهُمَا بِمَكَانٍ أَوْ كَلَامٍ كُرِهَ التَّابِعُ، فَكَذَلِكَ يُشْتَرَطُ فِي السَّتِّ عَدَمُ
الْمُوَاصَلَةِ وَعَدَمُ التَّابِعِ لِتَمْيِيزِ الْفَرْضِ مِنَ النَّفْلِ.

تَحْقِيقُ ضَوَابِطِ صِيَامِهَا فِي شَوَالٍ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ: لَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهَا مُطْلَقًا
رِعَايَةً لِلْخِلَافِ، بَلْ تُشْتَرَطُ شُرُوطٌ لِلْعَمَلِ بِهَا فِي شَوَالٍ:

- عَدَمُ اعْتِقَادِ الْوُجُوبِ.
- عَدَمُ التَّابِعِ (نُصَامٌ مُتَّفَرِّقٌ)
- عَدَمُ الْمُوَاصَلَةِ (الْفَصْلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ يَوْمِ الْفِطْرِ)
- عَدَمُ إِظْهَارِهَا لِمَنْ لَا يَقْتَدِي بِهِ (لِئَلَّا يَقْتَدِيَ بِهِ الْجَاهِلُ)

~

حُكْمُ ذَوْقِ الطَّعَامِ وَالْعَلِكِ لِلصَّائِمِ

أشار الشيخ خليل إلى هذه المسألة بقوله: وَذَوْقُ مِلْحٍ وَعَلِكٍ ثُمَّ يَمْجُهُ) يَعْنِي: أَنَّهُ يُكْرَهُ لِلصَّائِمِ أَنْ يَذُوقَ طَعَامًا كَالْمِلْحِ أَوْ الْقِدْرِ، أَوْ أَنْ يَمْضَغَ عَلِكًا (وَهُوَ مَا لَا يَتَحَلَّلُ مِنْهُ أَجْزَاءٌ)، مَخَافَةَ أَنْ يَسْبِقَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ إِلَى حَلْقِهِ فَيُفْطِرَ؛ فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ لِحَاجَةٍ (كَطَبَاحٍ أَوْ أُمٍّ تَمْضَغُ لَصِيغَهَا) لَزِمَهُ أَنْ يَمْجُهُ (أَيَّ يَبْصُقَهُ) تَمَامًا لِيَأْمَنَ نُفُودَهُ.

وَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ: أَنَّ الصَّوْمَ حِمِيَّةٌ عَنِ الْمُفْطَرَاتِ، وَذَوْقُ الطَّعَامِ تَقْرِيبٌ لِلْمُفْطَرِ مِنْ مَدْخَلِ الْجَوْفِ بِلَا ضَرُورَةٍ تَعْبُدِيَّةٍ؛ فَالْكِرَاهَةُ هُنَا تَدُورُ مَعَ سَدِّ الدَّرِيْعَةِ، لِأَنَّ حَاسَةَ الذَّوْقِ مَطِيَّةٌ لِلإِبْتِلَاعِ، وَالِاقْتِرَابُ مِنَ الْمَحْظُورِ مَكْرُوهٌ لِأَنَّهُ مَظْنَّةُ الْوُقُوعِ فِيهِ.

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: مَفْهُومُ الشَّرْطِ ثُمَّ يَمْجُهُ) وَوَجْهُ الإِسْتِدْلَالِ أَنَّ تَقْيِيدَ الْجَوَازِ (أَوْ نَفْيِ الْإِثْمِ) بِشَرْطِ (الْمَجِّ) يَقْتَضِي أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَمْجُهُ بَلْ تَعَمَّدَ إِبْتِلَاعَهُ، بَطَلَ صَوْمُهُ وَوَجِبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ (إِنْ انْتَهَكَ)؛ لِأَنَّ انْعِدَامَ الْمَجِّ يَعْنِي انْعِدَامَ الْإِحْتِرَازِ الْوَاجِبِ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةٌ شَرْطِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ؛

- الْمَوْضُوعُ: ذَوْقُ الْمِلْحِ وَالْعَلِكِ لِلصَّائِمِ بِلَا ضَرُورَةٍ.
- الْمَحْمُولُ: الْكِرَاهَةُ الشَّرْعِيَّةُ مَعَ لُزُومِ الطَّهَّارَةِ الْفَمَوِيَّةِ بَعْدَهَا.
- الرَّابِطَةُ: أَدَاةُ الشَّرْطِ (إِنْ وَجِدَ الذَّوْقُ فَالْمَجُّ وَاجِبٌ)

• وَدَلِكْ مِنْ تَرْتِيبِ التَّالِي عَلَى الْمُقَدَّم؛ لِأَنَّ السَّلَامَةَ مِنَ الْقَضَاءِ (التَّالِي) تَرْتَبَتْ عَلَى "فِعْلِ الْمَجِّ بَعْدَ الدَّوْقِ" (الْمُقَدَّم)؛ فَالْمَجُّ جُعِلَ حَائِلًا دُونَ التَّيَجَةِ الْمُبْطِلَةِ لِلْعِبَادَةِ.

• وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: قَاعِدَةُ "الِاخْتِيَاظِ لِلْعِبَادَةِ"؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يُمَيِّزُ بَيْنَ "مُجَرَّدِ الطَّعْمِ عَلَى اللِّسَانِ" (الَّذِي لَا يُفْطِرُ) وَبَيْنَ تَفُوزِ الْأَجْزَاءِ "الْمُفْطِرِ"، فَيُوجِبُ الْفَصْلَ بَيْنَهُمَا بِالْمَجِّ لِضَمَانِ عَدَمِ السَّرَايَةِ.

أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْأَثَارِ

• قَوْلُهُ ﷺ: «وَبَالِغٌ فِي الْإِسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا.»

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: إِذَا نُهِِيَ الصَّائِمُ عَنِ الْمُبَالَغَةِ فِي أَمْرِ مَطْلُوبٍ لِلطَّهَارَةِ (الِإِسْتِنْشَاقِ) مَخَافَةَ التَّفُوزِ لِلْجَوْفِ، فَنَهْيُهُ عَنْ دَوْقِ الطَّعَامِ (الَّذِي هُوَ غَيْرُ مَطْلُوبٍ أَصْلًا) لِذَاتِ الْخَوْفِ أَوْلَى بِالْكَرَاهَةِ.

ثَانِيًا: أَدْلَةُ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةُ: (الْوَسَائِلُ لَهَا أَحْكَامُ الْمَقَاصِدِ)؛ فَلَمَّا كَانَ الْإِبْتِلَاجُ حَرَامًا مَقْصِدًا، كَانَتْ وَسِيلَتُهُ (الدَّوْقُ بِمَا حَاجَةً) مَكْرُوهَةً زَجْرًا لِلنَّفْسِ عَنِ الْمَحْظُورِ.

٢. قَاعِدَةٌ: (مَنْ حَامَ حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ)؛ وَدَوَّقُ الطَّعَامِ حَوْماً حَوْلَ مَفْسَدَةِ الْفِطْرِ.

تَالِثًا: أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ ؛

١. قِيَاسُ الطَّرْدِ: كُلُّ فِعْلٍ يَقْتَضِي إِصَالَ مَادَّةٍ أَجْنَبِيَّةٍ إِلَى مَدَاخِلِ الْجَوْفِ لِعَبْرِ ضَرُورَةٍ شَرْعِيَّةٍ (كَمَنْ يَضَعُ الدُّهْنَ فِي فَمِهِ أَوْ يَتَمَضَّمُ لِلْعَبَثِ)، فَإِنَّهُ يَطْرُدُ فِيهِ حُكْمُ الْكَرَاهَةِ لِلصَّائِمِ حِمَايَةً لِصِحَّةِ الصَّوْمِ.

٢. قِيَاسُ الْأُولَى: إِذَا كَانَتِ الْمَضْمَضَةُ الرَّابِعَةُ فِي الْوُضُوءِ مَكْرُوهَةً لِلصَّائِمِ رَغْمَ أَنْ أَصْلَهَا مَشْرُوعٌ، فَإِنَّ دَوَّقَ الْمِلْحِ وَالْعَلِكِ (الَّذِي لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ فِي الطَّهَارَةِ) يَكُونُ مَكْرُوهًا مِنْ بَابِ أُولَى وَأُخْرَى لِعَدَمِ الْحَاجَةِ التَّعْبُدِيَّةِ إِلَيْهِ.

٣. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ كَانَ دَوَّقُ الطَّعَامِ مَنْدُوبًا أَوْ مُبَاحًا مُطْلَقًا لِلصَّائِمِ، لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى تَهْوِينِ حُرْمَةِ الْإِمْسَاكِ، وَتَهْوِينِ الْإِمْسَاكِ يَقِضُ مَقْصِدَ التَّكْلِيفِ بِالصَّوْمِ؛ فَلَمَّا بَطَلَ التَّالِي بَطَلَ الْمُقَدَّمُ، وَتَبَيَّنَتِ الْكَرَاهَةُ عَكْسًا.

٤. قِيَاسُ الشَّبَهِ: قِيَاسُ دَوَّقِ الطَّعَامِ عَلَى الْقُبْلَةِ لِمَنْ تُحَرِّكُ شَهْوَتُهُ؛ بِجَامِعِ أَنَّ كِلَيْهِمَا "مُقَدَّمَةٌ لِلْفِطْرِ" (هَذَا لِفِطْرِ الشَّهْوَةِ وَذَاكَ لِفِطْرِ الْأَكْلِ)؛ فَكَمَا كُرِهَتْ الْقُبْلَةُ لِذَلِكَ، كُرِهَ الدَّوَّقُ لِذَلِكَ.

~

مُدَاوَاةُ حَفْرِ الْأَسْنَانِ وَضَابِطُ الْوُصُولِ لِلْحَلْقِ

أشارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَمُدَاوَاةُ حَفْرِ زَمَنِهِ إِلَّا لِحَوْفٍ ضَرَرٍ) يَعْنِي: أَنَّهُ يُكْرَهُ لِلصَّائِمِ أَنْ يَقُومَ بِمُدَاوَاةِ حَفْرِ أَسْنَانِهِ (أَيَّ تَنْظِيفِ التَّسْوُسِ وَحَشْوِهِ) فِي نَهَارِ رَمَضَانَ؛ خَشْيَةَ أَنْ يَتَحَلَّلَ شَيْءٌ مِنَ الدَّوَاءِ أَوْ الْمَاءِ فَيَصِلَ إِلَى حَلْقِهِ. وَيَرْتَفِعُ هَذَا التَّدْبُّ أَوْ هَذِهِ الْكَرَاهَةُ إِذَا كَانَ هُنَاكَ ضَرَرٌ مُحَقَّقٌ (كَأَلَمْ شَدِيدٍ لَا يُحْتَمَلُ أَوْ خَوْفُ زِيَادَةِ الْمَرَضِ)؛ فَحِينَئِذٍ يُبَاحُ لَهُ الْمُدَاوَاةُ مَعَ الْحِرْصِ التَّامِّ عَلَى عَدَمِ ابْتِلَاعِ شَيْءٍ.

وَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ: أَنَّ الضَّابِطَ الْفَاصِلَ بَيْنَ الْكَرَاهَةِ وَالْإِفْطَارِ هُوَ وَصُولُ شَيْءٍ إِلَى الْحَلْقِ؛ فَمَا دَامَ الْفِعْلُ فِي دَائِرَةِ الْفَمِ فَهُوَ مَكْرُوهٌ لِأَنَّهُ مَطْنَةُ التُّفُودِ، فَإِذَا نَفَذَ شَيْءٌ إِلَى الْحَلْقِ (سَوَاءً كَانَ مَاءً أَوْ دَوَاءً أَوْ دَمًا) انْتَقَلَ الْحُكْمُ إِلَى بُطْلَانِ الصَّوْمِ وَوُجُوبِ الْقَضَاءِ.

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ الشَّرْطِ إِلَّا لِحَوْفٍ ضَرَرٍ)

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ تَعْلِيقَ نَفْيِ الْكَرَاهَةِ عَلَى وُجُودِ (الضَّرَرِ) يَقْتَضِي أَنَّ الْمُدَاوَاةَ مَعَ عَدَمِ الضَّرَرِ (أَيَّ لِأَمْرِ تَجْمِيلِيٍّ أَوْ تَحْسِينِيٍّ يُسْتَعْنَى عَنْهُ فِي النَّهَارِ) تَبْقَى عَلَى الْكَرَاهَةِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ صِيَانَةُ الصَّوْمِ عَنِ الْمُخَاطَرَةِ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةٌ شَرْطِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ؛

• الْمَوْضُوعُ: مُدَاوَاةُ حَفْرِ الْأَسْنَانِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ.

• الْمُخْمُولُ: الْكَرَاهَةُ عِنْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ وَالْإِبَاحَةِ عِنْدَ الضَّرَرِ، مَعَ انْعِقَادِ الْفِطْرِ عِنْدَ النُّفُوزِ.

• الرَّابِطَةُ: أَدَاةُ الْإِسْتِثْنَاءِ (إِلَّا) الْقَائِمَةُ مَقَامَ الشَّرْطِ.

• وَذَلِكَ مِنْ تَرْتِيبِ التَّالِيِ عَلَى الْمُقَدَّمِ؛ لِأَنَّ السَّلَامَةَ مِنَ الْفِطْرِ (التَّالِيِ) تَرْتَبَتْ عَلَى "حَصْرِ الْمَدَاوَاةِ فِي الْفَمِ وَمَنْعِ وُصُولِهَا لِلْحَلَقِ" (الْمُقَدَّمِ)؛ فَانْعِدَامُ النُّفُوزِ شَرْطُ لِبَقَاءِ الصَّوْمِ.

• وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: قَاعِدَةُ الْمُخَاطَرَةِ بِالْعِبَادَةِ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يُمَيِّزُ بَيْنَ 'فِعْلِ الْمَدَاوَاةِ' (كَوَسِيلَةٍ) وَنُفُوزِ الْمَادَّةِ (كَأَثَرٍ مُبْطِلٍ)، فَيَجْعَلُ الْحُكْمَ يَدُورُ مَعَ الْأَثَرِ وَجُوداً وَعَدَمًا.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾.

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ تَرْكَ مَدَاوَاةِ الضَّرَرِ الشَّدِيدِ قَدْ يُؤَدِّي إِلَى تَلَفِ الْعُضْوِ أَوْ زِيَادَةِ الْمَرَضِ، فَرُخِصَ لَهُ، كَمَا أَنَّ الْمُخَاطَرَةَ بِإِفْسَادِ الصَّوْمِ بِلَا حَاجَةٍ نَوْعٌ مِنْ تَعْرِيزِ الْعِبَادَةِ لِلْبُطْلَانِ.

ثَانِيًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْآثَارِ

• قَوْلُهُ ﷺ: «وَبَالِغٌ فِي الْإِسْتِنْشَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا».

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: إِذَا مُنِعَ الصَّائِمُ مِنَ الْمُبَالَغَةِ فِي أَمْرِ مَشْرُوعٍ (الْوُضُوءِ) خَوْفًا مِنْ نُفُوذِ الْمَاءِ لِلْحَلَقِ، فَكَرَاهَةُ مُدَاوَاةِ الْأَسْنَانِ (الَّتِي يَكْثُرُ فِيهَا الْمَاءُ وَالرَّدَادُ) مِنْ بَابِ أَوْلَى مَا لَمْ تَدْعُ لَهَا ضَرُورَةٌ.

ثَالِثًا: أدلة القواعد الفقهية

١. قاعدة: (الضرورات تُبيح المحظورات)؛ وبها أٌبيحت المداواة عند خوف الضرر.

٢. قاعدة: (الميسور لا يسقط بالمعسور)؛ فيداوي الضرر (المعسور) مع الالتزام بعدم الابتلاع (الميسور)

رابعًا: أدلة القياس ؛

١. قياس الطرد: كُلُّ فِعْلٍ يَتَضَمَّنُ إِدْخَالَ مَوَادٍّ لِلْفَمِ يُخْشَى نُفُوذُهَا (كَالْمَضْمَضَةِ لِعَيْرٍ وَضُوءٍ أَوْ دَوَقِ الْقَدْرِ)، فَإِنَّهُ يَطْرُدُ فِيهِ حُكْمُ الْكَرَاهَةِ؛ فَالْمُدَاوَاةُ كَذَلِكَ.

٢. قياس الأولى: إِذَا كَانَتْ الْحِجَامَةُ مَكْرُوهَةً عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ لِلصَّائِمِ إِذَا خَافَ الضَّعْفَ الَّذِي يُؤَدِّي لِلْفِطْرِ، فَمدَاوَاةُ الْأَسْنَانِ الَّتِي تَتَضَمَّنُ سَوَائِلَ تُفْطِرُ عَيْنَهَا إِذَا نَفَذَتْ، أَوْلَى بِالْكَرَاهَةِ لِقُرْبِ مَنَاطِ الْفِطْرِ.

٣. قياس العكس: لَوْ كَانَتْ الْمُدَاوَاةُ بِلَا ضَرَرٍ مُبَاحَةً كَمَا هِيَ فِي اللَّيْلِ، لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مَعْنَى لـ "صِيَانَةِ الصَّوْمِ"؛ فَلَمَّا انْتَفَى التَّالِي تَبَتَّتِ الْكَرَاهَةُ نَهَارًا عَكْسًا.

الْقِيَاسُ عَلَى عِيَادَاتِ الْأَسْنَانِ فِي عَصْرِنَا

يُمْكِنُ تَنْزِيلُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ (حَفَرَ الْأَسْنَانَ) عَلَى مَا يَحْدُثُ فِي الْعِيَادَاتِ الْحَدِيثَةِ بِجَامِعِ "الْعِلَّةِ" وَهِيَ (تَحَلُّلُ مَوَادٍّ أَجْنَبِيَّةٍ فِي مَدْخَلِ الْجَوْفِ)

١. آَلَاتُ الْحَفْرِ (الدَّرِيلُ) تَسْتَعْمَلُ مَاءً لِلتَّبْرِيدِ، وَهَذَا الْمَاءُ يَتَحَوَّلُ إِلَى رَدَاذٍ يَصْعَبُ التَّحَكُّمُ فِيهِ؛ فَالْكَرَاهَةُ فِيهِ آكَدُ، فَإِنْ سَبَقَ الْمَاءُ إِلَى الْحَلْقِ أَفْطَرَ.
٢. ضَابِطُ الْإِحْتِرَازِ: وَجُودُ آلَةِ الشَّنْفِطِ أَوْ (الْحَاجِزِ الْمَطَّاطِيِّ) يُقَلِّلُ مِنْ رُتْبَةِ الْكَرَاهَةِ لَكِنَّهُ لَا يَرْفَعُهَا؛ لِأَنَّ الشَّانَ فِي الصَّوْمِ الْبُعْدُ عَنِ الْمَظَانِّ.
٣. الْبَنْجُ (التَّخْدِيرُ الْمَوْضِعِيُّ) إِذَا كَانَ عَنْ طَرِيقِ الْحَقَنِ فِي اللَّثَّةِ فَلَا يُفْطَرُ (لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ مِنْ مَنفذٍ مَفْتُوحٍ إِلَى الْجَوْفِ)، لَكِنْ كَرَاهَتُهُ تَبْقَى لِمَا قَدْ يَتَحَلَّلُ مِنْهُ مِنْ طَعْمٍ مَرٌّ فِي الْحَلْقِ، وَيَجِبُ مَجُّ مَا تَحَلَّلَ مِنْهُ.
٤. النَّتِيجَةُ: مَنْ ذَهَبَ لِلطَّيِّبِ لِأَمْرِ ضَرُورِيِّ فَفَعَلَهُ مُبَاحٌ، وَإِنْ وَصَلَ شَيْءٌ لِحَلْقِهِ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ فَقَطْ (لِأَنَّهُ مُتَأَوَّلٌ أَوْ مَغْلُوبٌ)، أَمَّا مَنْ ذَهَبَ لِتَجْمِيلٍ أَوْ تَنْظِيفٍ غَيْرِ مُسْتَعَجَلٍ فَهُوَ مُرْتَكِبٌ لِلْمَكْرُوهِ، وَيُخْشَى عَلَيْهِ بُطْلَانُ الصَّوْمِ إِذَا لَمْ يَتَحَكَّمْ فِي السَّوَائِلِ.

~

كَرَاهَةُ نَذْرِ الصَّوْمِ فِي يَوْمٍ مُكَرَّرٍ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَنَذَرُ يَوْمٌ مُكَرَّرٍ) يَعْنِي: أَنَّهُ يُكْرَهُ لِلْمُكَلَّفِ أَنْ يَنْذِرَ صِيَامَ يَوْمٍ بَعَيْنِهِ يَتَكَرَّرُ عَلَيْهِ فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ أَوْ كُلِّ شَهْرٍ (كَأَنَّهُ يَنْذِرُ صَوْمَ كُلِّ يَوْمٍ خَمِيسٍ مَا عَاشَ)؛ وَذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ تَذْيِيقِ الْوَاسِعِ عَلَى النَّفْسِ، وَخَوْفِ حُصُولِ الْمَلَلِ الَّذِي يُؤَدِّي لِتَرْكِ الْوَاجِبِ أَوْ فِعْلِهِ عَلَى وَجْهِ الْكَرَاهَةِ.

وَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ: أَنَّ الصَّوْمَ عِبَادَةٌ شَاقَّةٌ، وَالِاتِّزَامُ بِهَا عَلَى جِهَةِ التَّكْرَارِ الْأَبَدِيِّ بِالنَّذْرِ فِيهِ نَوْعٌ مِنَ "الْمُشَاقَّةِ" الَّتِي نَهَى الشَّارِعُ عَنْهَا، كَمَا أَنَّ فِيهِ خَطَرَ اسْتِثْقَالِ الْعِبَادَةِ؛ فَالْكَرَاهَةُ هُنَا تَدُورُ مَعَ مَقْصِدِ الدَّوَامِ عَلَى الطَّاعَةِ بِرِفْقٍ لَا بِالزَّامِ يَشْتَقُّ فَيَنْقَضُ.

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ الصِّفَةِ يَوْمٍ مُكَرَّرٍ)

وَوَجْهُُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ تَقْيِيدَ الْكَرَاهَةِ بِالْيَوْمِ (الْمُكَرَّرِ) يَقْتَضِي أَنَّ نَذْرَ يَوْمٍ وَاحِدٍ بَعَيْنِهِ (كَالْخَمِيسِ الْقَادِمِ فَقَطْ) لَيْسَ مَكْرُوهًا؛ لِإِتِّفَاعِ عِلَّةِ الْمَلَلِ "وَالْتَأْيِيدِ" الَّتِي لَزِمَتْ التَّكْرَارَ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ؛

- الْمَوْضُوعُ: نَذْرُ صِيَامِ يَوْمٍ مُتَكَرِّرٍ لَا يَنْقَطِعُ.
- الْمَحْمُولُ: حُكْمُ الْكَرَاهَةِ الشَّرْعِيَّةِ.
- الرَّابِطَةُ: الرَّابِطَةُ التَّقْدِيرِيَّةُ (هُوَ)

• وَدَلِكْ مِنْ تَرْتِيبِ التَّالِي عَلَى الْمُقَدَّم؛ لِأَنَّ "اسْتِثْقَالَ الْعِبَادَةِ" (التَّالِي) نَتِيجَةُ مَظْنُونَةٍ لـ "إِلْزَامِ النَّفْسِ بِمَا لَا يَلْزِمُ شَرْعاً عَلَى الدَّوَامِ" (الْمُقَدَّم)؛ فَالْتَّذَرُّ الْمُكَرَّرُ جُعِلَ سَبَباً لِحُوفِ الْفَوَاتِ.

• وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: ضَبْطُ "الِاعْتِدَالِ فِي التَّعَبُّدِ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَمْنَعُ مِنَ الْإِنْدِفَاعِ فِي سُلُوكِ "الْعَزِيمَةِ" إِذَا كَانَتْ تُؤَدِّي إِلَى "الِإِنْقِطَاعِ"، لِأَنَّ بَقَاءَ الْأَصْلِ (الْقُدْرَةَ) مُقَدَّمٌ عَلَى اسْتِيفَاءِ الْفَرْعِ (الْتَّذَرُّ الشَّقَّ)

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ

• قَوْلُهُ تَعَالَى: (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ).

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ إِلْزَامَ النَّفْسِ بِصَوْمٍ مُكَرَّرٍ أَبَدِيٍّ هُوَ مِنَ التَّعْسِيرِ الَّذِي لَمْ يَطْلُبْهُ الشَّارِعُ، فَوَصَفَهُ بِالْكَرَاهَةِ يُحَقِّقُ مَقْصِدَ الْيُسْرِ.

ثَانِيًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْأَثَارِ

• قَوْلُهُ ﷺ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ لَمَّا أَرَادَ سَرَدَ الصَّوْمِ: «فَإِنَّ لِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا».

• وَقَوْلُهُ ﷺ: «أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ أَذْوَمُهَا وَإِنْ قَلَّ».

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ التَّذَرُّ الْمُكَرَّرَ قَدْ يَعْجِزُ عَنْهُ الْمُكَلَّفُ عِنْدَ الْكِبَرِ أَوْ طُرُوِّ الْمَشَاغِلِ، فَيَصِيرُ ثِقَلًا لَا دَوَامَ فِيهِ، مِمَّا يُخَالِفُ هَدْيَ الْإِقْتِصَادِ فِي الْعِبَادَةِ.

ثالثاً: أدلة القواعد الفقهية

١. قاعدة: (سدّ الدرائع)؛ وذلك خشية أن يعتقد الناذر أن هذا اليوم صار واجباً شرعاً كرمضان، أو خشية أن يقع في معصية الحنث لتكرار الصوم.
٢. قاعدة: (المشقة تجلب التيسير)؛ ومن تيسير الشرع كراهة هذا الالتزام ليبقى المكلف في سعة.

رابعاً: أدلة القياس؛

١. قياس الأولى: إذا كان صوم الدهر مكروهاً (أو منهياً عنه) لما فيه من ضعف البدن، فإن نذر يوم مكرّر يشبه صوم الدهر في جانب الارتباط الزماني الدائم، فيكره من باب أولى لتقييد الحرية التعبدية.
٢. قياس الشبه: قياس نذر الصوم المكرّر على المبتدع الذي يلزم نفسه بهيئة في العبادة لم يرد بها الشرع؛ بجامع أن كليهما خرج عن حدّ الاتباع إلى حدّ التنطع.
٣. قياس العكس: لو كان نذر الصوم المكرّر مندوباً، لفعله الصحابة وندبوا إليه، لكنهم كانوا ينهون عن كل ما يؤدي إلى المال؛ فلما بطل الندب تبنت الكراهة عكساً.
٤. قياس الطرد: كل عبادة منوطة بالذمة عن طريق النذر وتكرّر بتكرّر الأزمان (كصلاة الليل مثلاً بالنذر)، فإنها تطرد فيها الكراهة طرداً لعلّة خوف العجز والانتقطاع.

~

مُقَدِّمَاتُ الْجِمَاعِ وَمَنَاطُ التَّحْرِيمِ وَالْكَرَاهَةِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَمُقَدِّمَةُ جِمَاعٍ: كَقُبْلَةٍ وَفِكْرٍ، إِنْ عُلِمَتِ السَّلَامَةُ، وَإِلَّا حُرِّمَتْ) يَعْنِي: أَنَّ كُلَّ مَا يُؤَدِّي إِلَى الْإِسْتِمْتَاعِ مِمَّا دُونَ الْجِمَاعِ (كَالْقُبْلَةِ، وَالْمُبَاشَرَةِ، وَالنَّظَرَ الْمُتَكَرِّرَ، وَالتَّفَكُّرَ الْمُسْتَدَامَ) يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِاعْتِبَارِ مَنَاطِ السَّلَامَةِ؛ فَإِنْ عَلِمَ الصَّائِمُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ يَمْلِكُ إِرْبَهُ وَلَا يَخْشَى خُرُوجَ مَاءٍ (مَنِيِّ أَوْ مَذْيٍ) كَرِهَ لَهُ ذَلِكَ، وَإِنْ خَافَ أَوْ شَكَّ فِي نُفُوذِ شَهْوَتِهِ حُرْمَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ صِيَانَةً لِعِبَادَتِهِ.

وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ: أَنَّ الصَّوْمَ "كَفُ الشَّهَوَتَيْنِ"، وَالْمُقَدِّمَاتُ هِيَ دَرِيعَةٌ لِلْإِخْرَامِ هَذَا الْكَفِّ؛ فَالْمَالِكِيَّةُ يَنْظُرُونَ إِلَى "الْمَالِ"، فَمَا كَانَ مَالُهُ الْفَسَادُ غَلَبَ فِيهِ التَّحْرِيمُ، وَمَا كَانَ مَالُهُ السَّلَامَةُ بَقِيَ فِيهِ التَّنْزِيهُ لِحُرْمَةِ الزَّمَانِ.

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ الشَّرْطِ إِنْ عُلِمَتِ السَّلَامَةُ)

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ تَعْلِيلَ الْحُرْمَةِ عَلَى انْتِفَاءِ السَّلَامَةِ (وَإِلَّا حُرِّمَتْ) يَقْتَضِي بِمَفْهُومِهِ أَنَّ مَنْ عَلِمَ السَّلَامَةَ يَبْقِي لَا يَأْتُمُّ بِالْفِعْلِ إِثْمَ التَّحْرِيمِ، لَكِنَّهُ يَبْقَى فِي حَيْزِ خِلَافِ الْأُولَى "أَوِ الْكَرَاهَةِ" لِإِنْتِهَاكِ صُورَةِ الصَّائِمِ الْمُتَقَطِّعِ عَنِ الْمَلَذَّاتِ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةُ شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ؛

- الْمَوْضُوعُ: تَعَاطِي مُقَدِّمَاتِ الْجِمَاعِ نَهَارًا.
- الْمَحْمُولُ: انْقِسَامُ الْحُكْمِ بَيْنَ الْكَرَاهَةِ (عِنْدَ السَّلَامَةِ) وَالتَّحْرِيمِ (عِنْدَ

الرَّيْبَةِ)

• الرابطة: أَدَاةُ الشَّرْطِ (إِنْ)

• وَدَلِكَ مِنْ تَرْتِيبِ الثَّالِي عَلَى الْمُقَدَّمِ؛ لِأَنَّ "حُرْمَةَ الْفِعْلِ" (الثَّالِي) تَرْتَبَتْ عَلَى "خَوْفِ نُزُولِ الْمَاءِ أَوْ وَقُوعِ الْجَمَاعِ" (الْمُقَدَّم)؛ فَحِمَايَةُ الْمَقْصِدِ جُعِلَتْ عِلَّةً فِي مَنْعِ الْوَسِيلَةِ.

• وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: تَحْقِيقُ مَنَاطِ "سَدِّ الدَّرَائِعِ"؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَمْنَعُ مِنَ اسْتِصْحَابِ "إِبَاحَةِ الْمُقَدَّمَاتِ" عِنْدَ قِيَامِ احْتِمَالِ "فَسَادِ الْعَايَةِ" مِمَّا يُوجِبُ رَفْعَ رُتْبَةِ الْمَنْعِ مِنْ نَذْبِ التَّرْكِ إِلَى جَزْمِ التَّحْرِيمِ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْأَثَارِ

• قَوْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُقْبَلُ وَيُبَاشِرُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَكَانَ أَمْلَكَكُمْ لِإِرْبِهِ».

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْإِبَاحَةَ (الَّتِي هِيَ هُنَا كَرَاهَةُ تَنْزِيهِهِ لِعِغْرِهِ) مُنَوِّطَةٌ بِ"مِلْكِ الْإِرْبِ" وَالسَّلَامَةِ، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَالْأَصْلُ فِي حَقِّهِ الْمَنْعُ.

• خَبَرُ الشَّابِّ وَالشَّيْخِ؛ حَيْثُ رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ لِلشَّيْخِ فِي الْقُبْلَةِ وَمَنْعَ الشَّابِّ.

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْمُكَلَّفِينَ بِحَسَبِ "مُظَنَّةِ السَّلَامَةِ" مِمَّا يُؤَصِّلُ لِقَاعِدَةَ خِلَافِ الْحُكْمِ بِاخْتِلَافِ الْحَالِ.

ثانياً: أدلة القواعد الفقهية

١. قاعدة: (سدّ الدرائع)؛ وهي أصل المالكية في تحريم المقدمات عند خوف اللذة؛ لأنها تؤدي إلى خروج المني الموجب للكفارة.
٢. قاعدة: (المشكوك فيه يلحق بالغالب)؛ فمن كان غالب حاله تورّان الشهوة، ألحق فعله بالمفطر تحريماً.

ثالثاً: أدلة القياس؛

١. قياس الأولي: إذا كان "دوق الملح" مكروهاً خوفاً من النفوذ، فإنّ "مقدمات الجماع" التي تُحرّك أقوى غريزة في الإنسان أولى بالمنع (تحريماً أو كراهة)؛ لأنّ خطر نقض الصوم فيها أعظم.
٢. قياس الطرد: كلُّ فعلٍ يُقرب من المحظور مع ضعف الوازع أو القدرة على الصمود، فإنّه يطرد فيه حكم التحريم (كالخلوة بالأجنبية)، فطرد هذا في مقدمات الجماع للحائض.
٣. قياس العكس: لو كانت المقدمات جائزة مطلقاً، لما كان لقول عائشة (وكان أملككم لإربه) فائدة، ولما لزم من استمئى القضاء؛ فلما ثبت انعكاس الحكم بالفطر عند خروج الماء، ثبت التحريم في الوسيلة عكساً.
٤. قياس الشبه: قياس المقدمات على الوقوف على شفير البئر؛ فمن عرف من نفسه الدوار (الضعف أمام الشهوة) حرم عليه الوقوف، ومن كان راسخ القدم كره له لئلا يقع.

تَحْقِيقُ "الْأَثَرِ الْفَقْهِيِّ" لِلْمُقَدِّمَاتِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ:

- إِذَا أَدَّتْ إِلَى أَمْدَاءٍ (خُرُوجٍ مَذْيٍ) وَجَبَ الْقَضَاءُ فَقَطْ (دُونَ كَفَّارَةٍ)
- إِذَا أَدَّتْ إِلَى إِمْنَاءٍ (خُرُوجٍ مَنِيٍّ) إِنْ كَانَتْ عَنْ قُبْلَةٍ أَوْ مُبَاشَرَةٍ مُدَامَةٍ: وَجَبَ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ.
- إِنْ كَانَتْ عَنْ "فِكْرٍ أَوْ نَظَرٍ مُسْتَدَامٍ": وَجَبَ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ أَيْضاً عِنْدَ الْمُشَاهِدَةِ لِلدَّهَةِ.
- إِذَا لَمْ تُؤَدَّ لِشَيْءٍ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِلَّا الْإِثْمُ إِنْ كَانَ قَدْ فَعَلَهَا وَهُوَ "غَيْرُ آمِنٍ" لِلسَّلَامَةِ.

~

كَرَاهَةُ الْحِجَامَةِ لِلْمَرِيضِ وَضَابِطُ السَّلَامَةِ

أشارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَحِجَامَةُ مَرِيضٍ فَقَطْ) يَعْنِي: أَنَّ الْكَرَاهَةَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ تَتَوَجَّهُ لِلْمَرِيضِ (أَوِ الضَّعِيفِ بَدَنِيًّا) إِذَا شَكَّ فِي سَلَامَتِهِ مِنَ الْإِغْمَاءِ، أَمَّا الصَّحِيحُ الْقَوِيُّ الَّذِي يَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ السَّلَامَةَ فَلَا تُكْرَهُ لَهُ الْحِجَامَةُ عِنْدَ الْمُصَنَّفِ. وَهَذَا الضَّابِطُ مَبْنِيٌّ عَلَى "مَنَاطِ التَّغْرِيرِ بِالصَّوْمِ"؛ فَالْكَرَاهَةُ لَيْسَتْ لِذَاتِ الْحِجَامَةِ، بَلْ لِمَا قَدْ تُؤَدِّي إِلَيْهِ مِنْ ضَعْفٍ يُوجِبُ الْفِطْرَ.

وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ: أَنَّ الْحُكْمَ يَدُورُ مَعَ تَقْدِيرِ الْعَاقِبَةِ؛ فَالْمَالِكِيَّةُ جَعَلُوا مِيعَارَ التَّكْلِيفِ هُنَا هُوَ الْعِلْمُ بِالْحَالِ؛ لِأَنَّ الْحِجَامَةَ وَسِيلَةٌ لِلضَّعْفِ، وَالضَّعْفُ وَسِيلَةٌ لِلْفِطْرِ، وَحِمَايَةُ الْفَرِيضَةِ مَقْصِدٌ كُلِّيٌّ.

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ الصِّفَةِ مَرِيضٍ)

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ تَقْيِيدَ الْكَرَاهَةِ بِـ (الْمَرِيضِ) أَوْ (الضَّعِيفِ) يَقْتَضِي بِمَفْهُومِهِ أَنَّ الصَّحِيَّ الْقَوِيَّ الَّذِي لَا يُخْشَى عَلَيْهِ الْإِغْمَاءُ لَا يُكْرَهُ لَهُ الْفِعْلُ؛ لِإِنْتِفَاءِ عِلَّةِ الْخَوْفِ عَلَى الصَّوْمِ فِي حَقِّهِ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةٌ شَرْطِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ مَقْسُومَةٌ؛

- الْمَوْضُوعُ: الْحِجَامَةُ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ.
- الْمَحْمُولُ: يَنْقَسِمُ حُكْمُهَا حَسَبَ الْعِلْمِ بِالْعَاقِبَةِ إِلَى: جَوَازٍ (عِنْدَ عِلْمِ السَّلَامَةِ)، وَكَرَاهَةٍ (عِنْدَ الشَّكِّ)، وَتَحْرِيمٍ (عِنْدَ عِلْمِ الْفِطْرِ)

• الرابطة: أَدَاةُ الشَّرْطِ (إِنْ)

• وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: تَحْرِيرُ مَنَاطِ الْحَرَامِ لِغَيْرِهِ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يُمَيِّزُ بَيْنَ "ذَاتِ الْفِعْلِ" (الْحِجَامَةِ) وَ"لَازِمِهِ" (الضَّعْفِ)؛ فَالْحُكْمُ سَرَى مِنَ اللَّازِمِ إِلَى الْمَلْزُومِ لِتَحَقُّقِ الْإِرْتِبَاطِ بَيْنَهُمَا فِيزِيَائِيًّا فِي حَقِّ الضَّعِيفِ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْأَثَارِ

• حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا سُئِلَ: أَكْتُمُ تَكْرَهُونَ الْحِجَامَةَ لِلصَّائِمِ؟ قَالَ: «لَا، إِلَّا مِنْ أَجْلِ الضَّعْفِ».

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الصَّحَابَةَ رَبَطُوا الْكَرَاهَةَ بِ"الضَّعْفِ" فَقَطْ، وَهُوَ مَا اعْتَمَدَهُ الْمُصَنِّفُ فِيمَا يُسَمَّى "مَرِيضًا" أَيْ ضَعِيفًا، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصَّحِيحَ خَارِجٌ عَنْ دَائِرَةِ النَّهْيِ.

ثَانِيًا: أَدِلَّةُ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةٌ: (سَدُّ الدَّرَائِعِ)؛ وَهِيَ عُمْدَةُ الْقَوْلِ بِالْكَرَاهَةِ لِلْمَرِيضِ عِنْدَ الشَّكِّ، وَيَالْتَحْرِيمِ عِنْدَ عِلْمِ عَدَمِ السَّلَامَةِ.

٢. قَاعِدَةٌ: (الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ)؛ فَإِذَا كَانَتْ الْحِجَامَةُ ضَرُورِيَّةً لِدَفْعِ هَلَاكِ أَوْ شَدِيدِ أَدَى، وَجَبَ فِعْلُهَا وَإِنْ أَدَّتْ لِلْفِطْرِ؛ لِأَنَّ حِفْظَ النَّفْسِ مُقَدَّمٌ عَلَى حِفْظِ الصَّوْمِ.

ثالثاً: أدلة القياس ؛

١. قياسُ الشَّبه: قياسُ الحِجَامَةِ عَلَى دَوَقِ الطَّعَامِ؛ بِجَامِعِ أَنَّ كِلَيْهِمَا فِعْلٌ يُخْشَى مِنْهُ نَقْضُ الصَّوْمِ (هَذَا بِالنُّفُوزِ لِلْحَلْقِ، وَذَاكَ بِتَوْهِينِ الْبَدَنِ)، فَيُكْرَهُانِ عِنْدَ الشَّكِّ صِيَانَةً لِلْعِبَادَةِ.

٢. قياسُ الأوَّلَى: إِذَا كَانَتِ الْحِجَامَةُ (الَّتِي هِيَ سَحْبُ دَمٍ مِنَ السَّطْحِ) مَكْرُوهَةً لِلْمَرِيضِ، فَإِنَّ الْفَصَادَةَ (الَّتِي هِيَ سَحْبُ دَمٍ مِنَ الْعِرْقِ وَتَوَثُّرُ فِي كُلِّ الْبَدَنِ) أَوْلَى بِالْكَرَاهَةِ وَالْمَنْعِ لِأَنَّهَا أَشَدُّ تَوْهِينًا.

٣. قياسُ الطَّرْدِ: كُلُّ فِعْلٍ مُبَاحٍ فِي أَصْلِهِ (كَالسَّبَاحَةِ أَوْ الْحِمَامِ) يؤولُ بِالْمُكَلَّفِ إِلَى الْعَجْزِ عَنِ الصَّوْمِ غَالِبًا، فَإِنَّهُ يَطْرُدُ فِيهِ حُكْمُ الْمَنْعِ "نَهَارًا؛ طَرْدًا لِقَاعِدَةِ حِمَايَةِ الْفَرِيضَةِ.

تَنْزِيلُ الْمَسْأَلَةِ عَلَى "سَحْبِ الدَّمِ لِلتَّبَرُّعِ"

يُمْكِنُ قِيَاسُ مَسْأَلَةِ "سَحْبِ الدَّمِ" مِنَ الصَّحِيحِ لِلْمَرِيضِ عَلَى قَوْلِ ابْنِ نَاجِي فِي الْفَصَادَةِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ نَازِلَةٌ تَتَحَرَّرُ وَفَقَ الضَّوَائِطِ الْمَالِكِيَّةِ كَمَا يَلِي:

١. مِنْ حَيْثُ الْعِلَّةُ (الْإِفْطَارُ بِالسَّحْبِ) سَحْبُ "كَيْسِ دَمٍ" (حَوَالِي ٤٥٠ مِل) هُوَ أَشَدُّ مِنْ "الْحِجَامَةِ" لِأَنَّهُ سَحْبُ عِرْقِيٍّ كُلِّيٍّ (فَصَادَةٌ)، فَيَنْطَبِقُ عَلَيْهِ ضَائِبُ "خَوْفِ الْإِغْمَاءِ".

٢. حُكْمُ الْمُتَبَرِّعِ (الصَّحِيحِ)

○ إِنْ عَلِمَ السَّلَامَةُ (أَيَّ أَنَّ السَّحَبَ لَا يُضْعِفُهُ) جَازَ بِلَا كَرَاهَةٍ عِنْدَ خَلِيلٍ، بَلْ قَدْ يُنْدَبُ لِمَا فِيهِ مِنْ إِنْقَازٍ مَرِيضٍ.

○ إِنْ شَكَّ فِي السَّلَامَةِ: كَرِهَ لَهُ فَعَلُ ذَلِكَ نَهَاراً (رِعَايَةً لِظَاهِرِ الْمُدَوَّتَةِ وَالرُّسَالَةِ الَّتِي تُعْمُ الصَّحِيحَ فِي الشَّكِّ)

٣. حُكْمُ الضَّرُورَةِ (إِنْقَازُ الْمَرِيضِ) إِذَا احتَاجَ مَرِيضٌ لِدَمٍ عَاجِلٍ لَا يَتَحَمَّلُ التَّأخِيرَ لِلَّيْلِ، وَتَعَيَّنَ هَذَا الصَّائِمُ لِلتَّبَرُّعِ، وَجَبَ عَلَيْهِ التَّبَرُّعُ وَإِنْ أَدَّى لِفِطْرِهِ؛ لِأَنَّ إِحْيَاءَ النَّفْسِ مَقْصِدٌ كُلِّيٌّ ضَرُورِيٌّ يُقَدَّمُ عَلَى آدَاءِ الصَّوْمِ" (الَّذِي لَهُ بَدَلٌ وَهُوَ الْقَضَاءُ)

٤. التَّيَبُّعَةُ: التَّبَرُّعُ بِالدَّمِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ لَا يُبْطِلُ الصَّوْمَ بِذَاتِهِ" (لِأَنَّهُ خُرُوجٌ لَا دُخُولٌ)، لَكِنَّهُ مُفْطِرٌ بِالْمَالِ إِذَا أَدَّى لِلسَّقَمِ الَّذِي يُوجِبُ تَنَاوُلَ الْمُفْطِرَاتِ لِدَفْعِ الْإِغْمَاءِ.

تَحْقِيقُ الْمَذْهَبِ:

الْمُعْتَمِدُ أَنَّ الْحِجَامَةَ لَا تُفْطِرُ، لَكِنَّهَا مَكْرُوهَةٌ لِمَنْ يُخْشَى عَلَيْهِ الضَّعْفُ، وَهِيَ مُحَرَّمَةٌ لِمَنْ عَلِمَ أَنَّهَا سَتُفْطِرُهُ عَمْدًا، إِلَّا فِي حَالِ الضَّرُورَةِ الطَّبِيعِيَّةِ فَتَصِيرُ وَاجِبَةً؛ فَانْظُرْ يَا كَيْفَ ضَبَطَ الْمَالِكِيَّةُ الْفِعْلَ الْوَاحِدَ بِثَلَاثَةِ أَحْكَامٍ تَبَعًا لِلْمَقَاصِدِ وَالْمَالَاتِ!

بَعْدَ أَنْ فَرَعْنَا مِنَ "الْحِجَامَةِ" هَلْ نَتَّقِلُ إِلَى: (وَكَفَّ نَفْسٍ عَنْ شَهْوَتِي الْبَطْنِ وَالْفَرْجِ) لِنُحَرِّرَ حَقِيقَةَ الْإِمْسَالِ؟

~

حُكْمُ التَّطَوُّعِ بِالصَّوْمِ قَبْلَ آدَاءِ النَّذْرِ أَوْ الْقَضَاءِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَتَطَوُّعٌ قَبْلَ نَذْرٍ أَوْ قَضَاءٍ) يَعْنِي: أَنَّهُ يُكْرَهُ لِلْمُكَلَّفِ أَنْ يَتَطَوَّعَ بِصِيَامٍ نَافِلَةٍ (كَصَوْمِ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ) قَبْلَ أَنْ يُؤَدِّيَ مَا عَلَيْهِ مِنْ صِيَامٍ وَاجِبٍ، سَوَاءً كَانَ هَذَا الْوَاجِبُ نَذْرًا غَيْرَ مُعَيَّنٍ، أَوْ قَضَاءً لِفَائِتٍ مِنْ رَمَضَانَ، أَوْ كَفَّارَةً (لِیَمِينٍ أَوْ قَتْلِ أَوْ ظَهَارٍ)؛ لِأَنَّ الْإِشْتِعَالَ بِتَفْرِيعِ الذِّمَّةِ مِنَ الدَّيْنِ الْوَاجِبِ أَوْلَى وَأَوْجِبُ مِنَ التَّنْفُلِ.

وَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ: أَنَّ الْقَضَاءَ وَالنَّذْرَ حَقٌّ ثَابِتٌ فِي الذِّمَّةِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَالتَّطَوُّعُ فَضْلٌ زَائِدٌ؛ فَالْكِرَاهَةُ هُنَا تَعُودُ إِلَى مَبْدَأِ تَرْتِيبِ الْأَوْلَوِيَّاتِ الشَّرْعِيَّةِ، حَيْثُ يُعَدُّ التَّشَاغُلُ بِالنَّفْلِ مَعَ وُجُودِ الْفَرْضِ نَوْعًا مِنَ التَّفْرِيطِ فِي إِبْرَاءِ الذِّمَّةِ، وَإِنْ كَانَ الْقَضَاءُ مُوسَعًا فِي أَصْلِهِ.

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ الصِّقَةِ نَذْرٍ غَيْرِ مُعَيَّنٍ) وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ تَقْيِيدَ الْكِرَاهَةِ بِالنَّذْرِ (غَيْرِ الْمُعَيَّنِ) يَقْتَضِي بِمَفْهُومِهِ أَنَّ النَّذْرَ الْمُعَيَّنَ (كَصَوْمِ خَمِيسٍ بَعِيْنِهِ) لَا يُكْرَهُ التَّطَوُّعُ قَبْلَهُ لِسَعَةِ الْوَقْتِ، لَكِنْ يَحْرُمُ التَّطَوُّعُ فِي زَمَنِهِ؛ لِأَنَّ الزَّمَانَ تَعَيَّنَ لِلوَاجِبِ، فَلَا مَحَلَّ فِيهِ لِلنَّفْلِ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ مَقْسُومَةٌ؛ الْمَوْضُوعُ: إِيقَاعُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ مَعَ بَقَاءِ صَوْمِ الْوَاجِبِ فِي الذِّمَّةِ. الْمَحْمُولُ: الْكِرَاهَةُ (عَلَى الرَّاجِحِ)، وَتَصِلُ لِلتَّحْرِيمِ فِي زَمَنِ النَّذْرِ الْمُعَيَّنِ. الرَّابِطَةُ: الرَّابِطَةُ التَّقْدِيرِيَّةُ (هُوَ)

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: تَحْرِيرُ مَنَاطِ "اشْتِغَالِ الذِّمَّةِ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَمْنَعُ مِنْ جَعْلِ النَّفْلِ "مُزَاحِمًا لـ"الْفَرَضِ" فِي الرُّتْبَةِ، بَلْ يَجْعَلُ الْقَبُولَ النَّفْسِيَّ لِلنَّفْلِ نَتِيجَةً لِمُقَدِّمَةِ الْوَفَاءِ بِالْفَرَضِ".

تَحْقِيقُ الْخِلَافِ فِي الْمَذْهَبِ:

قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ (الْمَشْهُورُ) يُكْرَهُ التَّطَوُّعُ قَبْلَ الْقَضَاءِ وَقَبْلَ النَّذْرِ مُطْلَقًا، وَلَوْ كَانَ التَّطَوُّعُ مُؤَكَّدًا كَعَاثُورَاءَ وَعَرَفَةَ؛ جَرِيًّا عَلَى مُقْتَضَى الْفَوْرِ فِي إِبْرَاءِ الذِّمَّةِ.

قَوْلُ ابْنِ حَبِيبٍ: يَرَى سَعَةً فِي تَطَوُّعٍ مَنْ عَلَيْهِ قَضَاءٌ إِذَا كَانَ الصَّوْمُ مُرَغَّبًا فِيهِ "كَالْمَوَاسِمِ الْعَظِيمَةِ"، لِنَلَا يَفُوتُهُ فَضْلُ الزَّمَانِ لِأَجْلِ وَاجِبٍ مُوسَّعٍ. تَفْصِيلُ ابْنِ رُشْدٍ: ذَكَرَ أَنَّ فِي صَوْمِ نَحْوِ عَاثُورَاءَ لِمَنْ عَلَيْهِ قَضَاءٌ أَرْبَعَةَ أَقْوَالٍ:

١. تَرْجِيحُ صَوْمِهِ قَضَاءً (لِيَحْصُلَ لَهُ الْأَجْرَانِ)

٢. تَرْجِيحُ صَوْمِهِ تَطَوُّعًا.

٣. هُمَا سَوَاءٌ.

٤. الْمَنْعُ مِنْ صَوْمِهِ تَطَوُّعًا (وَهُوَ الَّذِي رَجَّحَهُ الْمُصَنِّفُ تَبَعًا لِسَمَاعِ ابْنِ

الْقَاسِمِ وَابْنَ وَهَبٍ)

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ وَالْآثَارِ

قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ صَامَ تَطَوُّعًا وَعَلَيْهِ مِنْ رَمَضَانَ شَيْءٌ لَمْ يَقْضِهِ، فَإِنَّهُ لَا يُتَقَبَّلُ

مِنْهُ حَتَّى يَقْضِيَهُ».

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: وَإِنْ كَانَ فِي سَنَدِ الْحَدِيثِ مَقَالٌ، إِلَّا أَنْ مَعْنَاهُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ مَحْمُولٌ عَلَى كَمَالِ الْقَبُولِ وَرُتْبَةِ النَّدْبِ، مِمَّا يُوجِبُ كَرَاهَةَ تَقْدِيمِ النَّفْلِ.

ثَانِيًا: أَدِلَّةُ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةٌ: (تَقْدِيمُ الْفَرَضِ عَلَى النَّفْلِ)؛ وَهِيَ أَصْلٌ قَطْعِيٌّ فِي جَمِيعِ الْعِبَادَاتِ.

٢. قَاعِدَةٌ: (الْمَشْغُولُ لَا يُشْغَلُ)؛ فَالذِّمَّةُ مَشْغُولَةٌ بِالْقَضَاءِ، فَلَا يَصَحُّ شَغْلُهَا بِنَفْلِ قَبْلَ إِفْرَاقِهَا مِنَ الدِّينِ.

ثَالِثًا: أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ؛

١. قِيَاسُ الْأُولَى: إِذَا كَانَ يُنْدَبُ تَعْجِيلُ قَضَاءِ ذِيُونِ الْبَشَرِ (وَهِيَ حُقُوقٌ أَدَمِيَّةٌ)، فَإِنَّ تَعْجِيلَ قَضَاءِ دَيْنِ اللَّهِ (الْقَضَاءِ وَالنَّذْرِ) أَوْلَى وَأَحْرَى، وَتَقْدِيمُ النَّفْلِ عَلَيْهِ نَوْعٌ مِنْ تَرْكِ الْأُولَى.

٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ جَازَ التَّطَوُّعُ قَبْلَ الْقَضَاءِ بِلَا كَرَاهَةٍ، لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى "التَّهَاقُوتِ بِالْقَضَاءِ" حَتَّى يَضِيقَ وَقْتُهُ، وَالتَّهَاقُوتُ بِالْفَرِيضَةِ بَاطِلٌ؛ فَمَا أَدَّى إِلَيْهِ بَاطِلٌ، فَتَثَبُّتُ الْكَرَاهَةِ عَكْسًا.

٣. قِيَاسُ الطَّرْدِ: كُلُّ مَنْ نَذَرَ نَذْرًا مُعَيَّنًا فَفَوَّتَهُ بِتَطَوُّعٍ لِعَيْرِ عُدْرٍ، لَزِمَهُ الْقَضَاءُ (كَمَا نَصَّ الْمُصَنِّفُ)؛ لِأَنَّهُ جَنَى عَلَى الْوَاجِبِ بِالنَّفْلِ، فَيَطْرُدُ هَذَا فِي كَرَاهَةِ الْبَدْءِ بِالنَّفْلِ فِي جَمِيعِ صُورِ شَغْلِ الذِّمَّةِ. فَائِدَةٌ فِي التَّرْتِيبِ:

مَنْ عَلَيْهِ قَضَاءُ رَمَضَائَيْنِ، فَالْمَنْدُوبُ أَنْ يَبْدَأَ بِالْأَوَّلِ مِنْهُمَا (تَرْتِيباً لِلذَّمَّةِ)،
لَكِنْ لَوْ عَكَسَ وَبَدَأَ بِالْآخِرِ أَجْزَأُهُ وَبَرَّتْ ذِمَّتُهُ؛ لِأَنَّ الْجِنْسَ وَاحِدٌ وَالْمَقْصُودُ
هُوَ تَحْصِيلُ الْعَدَدِ الْفَائِتِ.

فَإِيمَةُ مَكْرُوهَاتِ الصَّوْمِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ (مِمَّا تَمَّ ذِكْرُهُ)
صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ لِلْحَاجِّ:

وَصَفُّ الْمَسْأَلَةِ: يُكْرَهُ لِلْحَاجِّ صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ لِيَتَقَوَّى عَلَى الدُّعَاءِ وَالْوُقُوفِ،
وَالْأَفْضَلُ لَهُ الْفِطْرُ.

نَصُّ الْمُخْتَصَرِ: «وَصَوْمُ عَرَفَةَ إِنْ لَمْ يَحُجَّ».

تَعْيِينُ الْأَيَّامِ الْبَيْضِ فِي صَوْمِ الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ:

وَصَفُّ الْمَسْأَلَةِ: يُكْرَهُ قَصْدُ تَعْيِينِ أَيَّامِ (١٣، ١٤، ١٥) بِالصَّوْمِ؛ خَشْيَةَ اعْتِقَادِ
الْعَوَامِّ وَجُوبَهَا أَوْ لِحُوقِهَا بِرَمَضَانَ، وَالْمُسْتَحَبُّ تَرْكُ التَّعْيِينِ.

نَصُّ الْمُخْتَصَرِ: «وَصَوْمُ ثَلَاثَةٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ». «وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي النَّصِّ
الْمُصَاحِبِ: وَكَانَ مَالِكٌ يُكْرَهُ تَعْيِينَهَا

صِيَامُ سِتَّةٍ مِنْ شَوَّالٍ (بِدُونِ الشُّرُوطِ)

وَصَفُّ الْمَسْأَلَةِ: يُكْرَهُ صِيَامُهَا إِذَا وُصِلَتْ يَوْمَ الْفِطْرِ، أَوْ أَظْهَرَتْ لِلنَّاسِ، أَوْ
كَانَ الصَّائِمُ مِمَّا يُقْتَدَى بِهِ؛ خَشْيَةَ ظَنِّ وَجُوبِهَا.

نَصُّ الْمُخْتَصَرِ: كَسِتَّةٍ مِنْ شَوَّالٍ وَأَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ يَكْرَهُونَ ذَلِكَ وَيَخَافُونَ
بِدَعْتَهُ

ذَوْقُ الْمِلْحِ وَالْعِلْكَ:

وَصَفُّ الْمَسْأَلَةِ: يُكْرَهُ لِلصَّائِمِ تَذَوُّقُ الطَّعَامِ أَوْ الْمِلْحِ أَوْ مَضْغُ عِلْكِ لَا يَتَحَلَّلُ؛ لِأَنَّهُ مَظَنَّةٌ تُفَوِّذُ شَيْءًا لِلْحَلْقِ.

نَصُّ الْمُخْتَصَرِ: «وَذَوُّ مِلْحٍ وَعِلْكِ ثُمَّ يَمُجُّهُ.»
مُداوأة حفر الأسنان:

وَصَفُّ الْمَسْأَلَةِ: يُكْرَهُ تَنْظِيفُ تَسْوُسِ الْأَسْنَانِ نَهَارًا لِمَا فِيهِ مِنْ سَوَائِلَ تُهْدَدُّ صِحَّةُ الصَّوْمِ، إِلَّا إِذَا خَافَ الضَّرَرَ.

نَصُّ الْمُخْتَصَرِ: «وَمُداوأة حفر زَمَنَهُ إِلَّا لِحَوْفٍ ضَرَرَ.»
نَذْرُ يَوْمٍ مُكَرَّرٍ:

وَصَفُّ الْمَسْأَلَةِ: يُكْرَهُ إلْزَامُ النَّفْسِ بِنَذْرِ صَوْمٍ يَوْمٍ يَتَكَرَّرُ كُلَّ أُسْبُوعٍ أَوْ شَهْرٍ لِمَا فِيهِ مِنْ مَشَقَّةٍ وَمَلَلٍ.

نَصُّ الْمُخْتَصَرِ: «وَنَذْرُ يَوْمٍ مُكَرَّرٍ.»
مُقَدَّمَاتُ الْجَمَاعِ:

وَصَفُّ الْمَسْأَلَةِ: تُكْرَهُ الْقُبْلَةُ وَالْمُبَاشَرَةُ وَالتَّفَكُّرُ لِمَنْ عَلِمَ السَّلَامَةَ مِنْ خُرُوجِ الْمَاءِ، صِيَانَةُ لِحُرْمَةِ الزَّمَانِ.

نَصُّ الْمُخْتَصَرِ: «وَمُقَدِّمَةُ جَمَاعٍ: كَقُبْلَةٍ وَفِكْرٍ، إِنْ عَلِمَتْ السَّلَامَةُ.»
حِجَامَةُ الْمَرِيضِ أَوْ الضَّعِيفِ:

وَصَفُّ الْمَسْأَلَةِ: تُكْرَهُ الْحِجَامَةُ لِمَنْ يَخْشَى عَلَيْهِ الضَّعْفُ أَوْ الْإِغْمَاءُ الْمُؤَدِّي لِلْفِطْرِ، وَالصَّحِيحُ خَارِجٌ عَنِ الْكَرَاهَةِ.

نَصُّ الْمُخْتَصَرِ: «وَحِجَامَةُ مَرِيضٍ فَقَطْ.»
التَّطَوُّعُ قَبْلَ الْقَضَاءِ أَوْ النَّذْرِ:

وَصَفُّ الْمَسْأَلَةِ: يُكْرَهُ الْإِشْتِعَالُ بِالتَّنْفُلِ مِمَّنْ عَلَيْهِ صَوْمٌ وَاجِبٌ (قَضَاءٌ أَوْ نَذْرٌ أَوْ كَفَّارَةٌ)؛ لِأَنَّ إِبْرَاءَ الدِّمَّةِ أَوْلَى. نَصُّ الْمُخْتَصَرِ: «وَتَطَوُّعٌ قَبْلَ نَذْرٍ أَوْ قَضَاءٍ.»

~

اجْتِهَادُ الْأَسِيرِ فِي تَعْيِينِ شَهْرِ رَمَضَانَ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَقُولُهُ: (وَمَنْ لَا يُمَكِّنُهُ رُؤْيَا وَلَا غَيْرَهَا كَأَسِيرٍ: كَمَلَ الشُّهُورَ وَإِنْ التَّبَسَّتْ وَظَنَّ شَهْرًا: صَامَهُ، وَإِلَّا: تَخَيَّرَ، وَأَجْزَأُ مَا بَعْدَهُ بِالْعَدَدِ لَا قَبْلَهُ، أَوْ بَقِيَ عَلَى شَكِّهِ)

يَعْنِي:

أَنَّ مَنْ حُيِسَ فِي مَكَانٍ لَا يَصِلُ إِلَيْهِ خَبَرُ السَّمَاءِ (رُؤْيَا الْهَلَالِ) وَلَا خَبَرُ الْأَرْضِ (إِخْبَارُ النَّاسِ)، كَالْأَسِيرِ فِي مَطْمُورَةٍ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى حِسَابِ نَفْسِهِ بِإِكْمَالِ الشُّهُورِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا. فَإِنْ التَّبَسَّتْ عَلَيْهِ الشُّهُورُ وَلَمْ يَدْرِ أَيْنَ رَمَضَانُ:

١. إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ شَهْرٌ: بِمَارَاتٍ كَبُرْدٍ أَوْ حَرٍّ أَوْ غَيْرِهَا، وَجَبَ عَلَيْهِ صَوْمُهُ عَنْ رَمَضَانَ.

٢. إِنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ ظَنٌّ: تَخَيَّرَ شَهْرًا فَنَوَاهُ وَصَامَهُ.

٣. عِنْدَ الْإِنْكَشَافِ: إِذَا تَبَيَّنَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّ الشَّهْرَ الَّذِي صَامَهُ كَانَ بَعْدَ رَمَضَانَ (أَيَّ فِي شَوَالٍ مَثَلًا) أَجْزَأُهُ؛ لِأَنَّهُ وَقَعَ بَعْدَ وَقْتِ الْوُجُوبِ. أَمَّا إِنْ تَبَيَّنَ

أَنَّهُ صَامَ قَبْلَهُ (أَيَّ فِي شَعْبَانَ مَثَلًا) لَمْ يُجْزِئْهُ؛ لِأَنَّهُ تَعَجَّلَ لِلْعِبَادَةِ قَبْلَ وَقْتِهَا.
وَأِنْ بَقِيَ عَلَى شَكِّهِ وَلَمْ يَنْكَشِفْ لَهُ شَيْءٌ، أَجْزَأُهُ مَا فَعَلَهُ صِيَانَةً لِذِمَّتِهِ.
وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ:

أَنَّ الْعِلْمَ بِدُخُولِ الْوَقْتِ شَرْطٌ فِي الْوُجُوبِ، فَإِذَا تَعَدَّرَ الْعِلْمُ الْيَقِينِيُّ، انْتَقَلَ
التَّكْلِيفُ إِلَى الظَّنِّ تَيْسِيرًا، ثُمَّ إِلَى التَّخْيِيرِ عِنْدَ انْعِدَامِ الظَّنِّ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ
وَالصَّوْمَ لَا يَسْقُطَانِ عَنِ الْمُكَلَّفِ بِالْجَهْلِ بِالزَّمَانِ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ الْوُسْعُ
فِي التَّحْرِي.

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ الصِّقَةِ مَنْ لَا يُمَكِّنُهُ رُؤْيَا)

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ تَرْخِيصَ الْجَاهِلِ وَالْجَاهِلِ مَشْرُوطٌ بِ (تَعَدُّرِ الرُّؤْيَا
وَالْإِخْبَارِ)؛ فَمُقْتَضَى الْمَفْهُومِ أَنَّ مَنْ تَمَكَّنَ مِنَ الرُّؤْيَا أَوْ سَمَعَ الْخَبَرَ (كَأَهْلِ
الْحَضَرِ) لَا يَجُوزُ لَهُ الْجَاهِلُ، وَلَا يُجْزِئُهُ الصَّوْمُ إِذَا خَالَفَ رُؤْيَا الْجَمَاعَةِ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةٌ شَرْطِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ مَقْسُومَةٌ؛

- الْمَوْضُوعُ: أَسِيرٌ حُجِبَ عَنِ الْأَهْلِ وَأَخْبَارِ النَّاسِ.
- الْمَحْمُولُ: حُكْمُهُ الصَّوْمُ بِالظَّنِّ ثُمَّ التَّخْيِيرُ مَعَ صِحَّةِ مَا بَعْدَهُ لَا مَا قَبْلَهُ.
- الرَّابِطَةُ: أَدَاةُ الشَّرْطِ (إِنْ)

• وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: قَاعِدَةُ "الْبَدَلِيَّةِ فِي الْاجْتِهَادِ؛ فَعِلْمُ الْمُنْطِقِ هُنَا يُبَيِّنُ أَنَّ الْعَجْزَ عَنِ الْيَقِينِ "جَعَلَ الظَّنَّ مَقَامَهُ، وَالْعَجْزَ عَنِ الظَّنِّ "جَعَلَ التَّخِيرَ" مَقَامَهُ، طَلَبًا لِتَحْقِيقِ نَتِيجَةِ "الِامْتِنَالِ" بِقَدْرِ الْإِسْطِطَاعَةِ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾.

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الْأَسِيرَ مَأْمُورٌ بِتَقْوَى اللَّهِ فِي أَدَاءِ الصَّوْمِ، وَلَمَّا كَانَتْ قُدْرَتُهُ مَحْصُورَةً فِي التَّحَرِّيِ وَالظَّنِّ، كَانَ ذَلِكَ هُوَ غَايَةُ تَقْوَاهُ الَّتِي يَقْبَلُهَا اللَّهُ مِنْهُ.

ثَانِيًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْآثَارِ

• خَبَرُ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ أَشْكَلَتْ عَلَيْهِمُ الْقِبْلَةُ فِي لَيْلَةِ مُظْلِمَةٍ، فَصَلَّى كُلُّ وَاحِدٍ لِحِجَّةٍ، فَلَمَّا أَصْبَحُوا أَخْبَرُوا النَّبِيَّ ﷺ، فَلَمْ يَأْمُرْهُمْ بِالْإِعَادَةِ.

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: قِيَاسُ "الْجَهْلِ بِالزَّمَانِ" عَلَى "الْجَهْلِ بِالْمَكَانِ" (الْقِبْلَةُ)؛ بِجَامِعِ أَنَّ الْاجْتِهَادَ عِنْدَ تَعَدُّرِ الْيَقِينِ مُسْقِطٌ لِلِإِثْمِ وَمُصَحِّحٌ لِلْعِبَادَةِ.

ثالثاً: أدلة القواعد الفقهية

١. قاعدة: (المشقة تجلب التيسير)؛ فمشقة الأسر جلبت تيسير التحري بدلاً من اليقين.
 ٢. قاعدة: (الظن الغالب يُنزل منزلة اليقين عند تعدّره)؛ وهي مناط صوم الشهر الذي ظنّه.
 ٣. قاعدة: (الأجزاء بعد الوقت لا قبله)؛ لأن العبادة إذا وقعت قبل سببها فهي باطلة عدماً، وإذا وقعت بعده فهي قضاء مجزئ.
- رابعاً: أدلة القياس؛

١. قياس الشبه: قياس تحري الشهر على تحري دخول الوقت للمصلي في مكان مظلم؛ فكما يجوز له الصلاة بالاجتهاد، جاز للتيسير الصوم بالاجتهاد.
٢. قياس الأولي: إذا كان يُجزئ القضاء بعد فوات رمضان لمن علم به، فمن صام شوالاً ظاناً أنه رمضان (وهو معذور) أولى بالأجزاء؛ لأنه بدل وسعته في طلب الأداء.
٣. قياس العكس: لو أجزأ ما صامه قبل رمضان، لأدى ذلك إلى إسقاط الفريضة قبل دخول رمانها، وهذا باطل عقلاً وشرعاً (كمن صلى الظهر قبل الزوال)؛ فبطل التالي وثبت المنع عكساً.

٤. قِيَّاسُ الطَّرْدِ: كُلُّ عِبَادَةٍ مَوْقُوتَةٍ (كَالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ) تَعَدَّرَ فِيهَا الْيَقِينُ بِالزَّمَانِ، فَإِنَّهُ يَطْرُدُ فِيهَا حُكْمُ الْبَقَاءِ عَلَى الشَّكِّ بَعْدَ الْجَهْدِ كَمُبْرَأٍ لِلدَّمَةِ إِذَا لَمْ يَنْكَشِفِ الْخِلَافُ.

تَحْقِيقُ دَقِيقٍ فِي الْمَسْأَلَةِ:

يَا ، انْتَبِهْ لِقَوْلِ خَلِيلٍ (أَوْ بَقِيَ عَلَى شَكِّهِ)؛ فَهَذِهِ مِنْ رَحْمَةِ الشَّرِيعَةِ، أَنَّ الْأَسِيرَ إِذَا اجْتَهَدَ وَصَامَ ثُمَّ خَرَجَ مِنْ أَسْرِهِ وَبَقِيَ شَاكًا (هَلْ وَافَقَ أَمْ لَا؟) وَلَمْ يَجِدْ مَنْ يُخَيِّرُهُ بَيِّقِينَ، فَإِنَّ مَا فَعَلَهُ يُعْتَبَرُ مُجْزَأً لَهُ، وَلَا يُكَلَّفُ بِإِعَادَةِ الصَّوْمِ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الدَّمَةِ بَعْدَ بَذْلِ الْجُهْدِ.

~

التَّرَدُّدُ فِي مُصَادَفَةِ صَوْمِ الْأَسِيرِ لِرَمَضَانَ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَفِي مُصَادَفَتِهِ: تَرَدُّدٌ) يَعْنِي: أَنَّ الْأَسِيرَ وَمَنْ فِي مَعْنَاهُ الَّذِي التَّبَسَّتْ عَلَيْهِ الشُّهُورُ، فَاجْتَهَدَ وَصَامَ شَهْرًا بِنَاءً عَلَى ظَنِّهِ أَوْ تَحْيِيرِهِ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ الشَّهْرَ الَّذِي صَامَهُ هُوَ عَيْنُ شَهْرِ رَمَضَانَ؛ فَهَلْ يُجْزِئُهُ ذَلِكَ الصَّوْمُ أَمْ لَا؟ هُنَا وَقَعَ التَّرَدُّدُ بَيْنَ مُتَأَخَّرِي الْمَالِكِيَّةِ لِاضْطِرَابِ الثَّقَلِ عَنِ الْمُتَقَدِّمِينَ.

وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ: أَنَّ مَنَاطَ الْخِلَافِ يَعُودُ إِلَى "حَقِيقَةِ النِّيَّةِ"؛ فَهَلِ الْعِبْرَةُ بِمُطَابَقَةِ الصَّوْمِ لِلْوَقْعِ (وَقَدْ حَصَلَتِ الْمُصَادَفَةُ)، أَمْ الْعِبْرَةُ بِجَزْمِ النِّيَّةِ وَقْتَ الْإِدَاءِ

وَالْأَسِيرُ كَانَ شَاكًّا أَوْ ظَانًّا؟ فَمَنْ رَأَى الْإِجْزَاءَ نَظَرَ إِلَى تَحْقِيقِ الْمَقْصِدِ، وَمَنْ مَنَعَ نَظَرَ إِلَى خَلَلِ الْوَسِيلَةِ (النِّيَّةِ)

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ الصُّفَةِ مُصَادَفَتِهِ)

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ تَعْلِيلَ "التَّرَدُّدِ" عَلَى حَالَةِ (الْمُصَادَفَةِ) يَقْتَضِي أَنَّ مَا بَعْدَ رَمَضَانَ مُجْزِئٌ قَطْعًا (لِأَنَّهُ قَضَاءٌ)، وَمَا قَبْلَهُ غَيْرُ مُجْزِئٍ قَطْعًا (لِأَنَّهُ تَقْدِيمٌ لِلْعِبَادَةِ عَلَى سَبِيلِهَا)؛ فَانْحَصَرَ التَّرَدُّدُ فِي لَحْظَةِ الْمُطَابَقَةِ الزَّمَانِيَّةِ.

ذِكْرُ الْخِلَافِ (تَفْصِيلُ التَّرَدُّدِ)

وَيُمْكِنُ تَلْخِيصُ مَحَلِّ التَّرَدُّدِ فِي قَوْلَيْنِ:

١. الْقَوْلُ بِالْإِجْزَاءِ (وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ)

○ قَالَهُ: أَشْهَبُ، وَسَحْنُونُ، وَاللَّخْمِيُّ (الَّذِي سَأَقَهُ كَأَنَّهُ الْمَذْهَبُ)، وَصَاحِبُ "الطَّرَازِ" الَّذِي جَزَمَ بِهِ.

○ حُجَّتُهُ: أَنَّ الْمُكَلَّفَ أَوْقَعَ الْعِبَادَةَ فِي وَقْتِهَا بِنِيَّةِ الْفَرْضِ، فَصَادَفَتِ الْوَاقِعَ، فَبَرِئَتْ ذِمَّتُهُ كَمَنْ صَلَّى بِالْإِجْتِهَادِ لِكُونِهِ خَفِيَ عَنْهُ الْوَقْتُ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ أَصَابَ عَيْنَ الْوَقْتِ.

٢. الْقَوْلُ بِعَدَمِ الْإِجْزَاءِ:

○ قَالَهُ: يُقَالُ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ (فِي رِوَايَةِ ابْنِ رُشْدٍ فِي "الْبَيَانِ")، وَأَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ.

○ حُجَّتُهُ: أَنَّ صَوْمَهُ لَمْ يَبْنِهِ عَلَى يَقِينٍ، وَالنِّيَّةُ الَّتِي فِيهَا شَكٌّ لَا تُسْقِطُ الْفَرَضَ عِنْدَ الْإِنْكَشَافِ، لِأَنَّهُ دَخَلَ فِيهَا وَهُوَ لَا يَدْرِي أَهِيَ فَرَضٌ أَمْ نَفْلٌ.

نُكْتَةُ لَطِيفَةٍ: ابْنُ عَرَفَةَ تَعَقَّبَ ابْنَ رُشْدٍ بِأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ هَذَا الثَّقَلَ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ، وَأَنَّ مَا فِي "التَّوَادِرِ" عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ هُوَ (الْإِجْزَاءُ)؛ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّرَدُّدَ نَاشِئٌ عَنْ خَلَلٍ فِي الثَّقَلِ لَا فِي قُوَّةِ الْقَوْلِ نَفْسِهِ.

الترجيحُ:

١. الترجيحُ حَسَبَ قَوَاعِدِ وَضَوَائِطِ الْمَذْهَبِ:

الرَّاجِحُ وَالْمُعْتَمَدُ هُوَ الْإِجْزَاءُ؛ وَذَلِكَ لِقَاعِدَةٍ: (إِذَا صَادَفَ الْإِجْتِهَادُ الْوَاقِعَ اعْتُبِرَ)

• الْأَسِيرُ بَدَلٌ وَسَعَهُ (التَّحَرِّيُّ)، وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ الْمُجْتَهِدَ فِي الْقِبْلَةِ أَوْ الْوَقْتِ إِذَا أَصَابَ فَصْلَانَهُ صَحِيحَةً يَقِينٍ، وَتَكْلِيفُهُ بِالْإِعَادَةِ هُوَ زِيَادَةُ عِبَادَةٍ بِلَا سَبَبٍ جَدِيدٍ، فَالْمُصَادَفَةُ تَرْفَعُ حُكْمَ الْإِرْتِيَابِ السَّائِقِ.

٢. الترجيحُ حَسَبَ قُوَّةِ الدَّلِيلِ:

الرَّاجِحُ دَلِيلًا هُوَ الْإِجْزَاءُ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ بِعَدَمِ الْإِجْزَاءِ (قَوْلُ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ) وَصِفَ بِأَنَّهُ "قَوْلٌ فَاسِدٌ" كَمَا نَقَلْتِ عَنْ الطَّرَازِ.

• الدَّلِيلُ الْعَقْلِيُّ: الْبَاجِئُهُادُ شُرِعَ لِيَقُومَ مَقَامَ الْيَقِينِ عِنْدَ تَعَدُّرِهِ، فَإِذَا كَانَ مَا بَعْدَ رَمَضَانَ يُجْزَى وَهُوَ لَيْسَ رَمَضَانَ، فَكَيْفَ لَا يُجْزَى "رَمَضَانُ نَفْسُهُ" عِنْدَ الْمُطَابَقَةِ؟ هَذَا مِمَّا يَنْبُو عَنْهُ الْقِيَاسُ الصَّحِيحُ.

• الدَّلِيلُ النَّقْلِيُّ: عُمُومُ قَوْلِهِ ﷺ: «إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ»؛ فَالْإِصَابَةُ هِيَ مَطْلَبُ الشَّارِعِ، وَقَدْ تَحَقَّقَتْ.

الْخُلَاصَةُ:

التَّرَدُّدُ مَوْجُودٌ فِي نَقْلِ الْمُتَأَخِّرِينَ، لَكِنَّ الْمُعْتَمَدَ الْمَنْصُورَ دَلِيلًا وَمَذْهَبًا هُوَ أَنَّ صَوْمَهُ مُجْزَى، وَلَوْ اقْتَصَرَ الْمُصَنِّفُ (خَلِيلٌ) عَلَى الْإِجْزَاءِ لَكَانَ أَوْلَى كَمَا ذَكَرَ الشُّرَاحُ.

~

وَجُوبُ تَبْيِيتِ النِّيَّةِ فِي الصَّوْمِ وَتَوْقِيفُهَا

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَقُولُهُ: (وَصِحَّتْهُ مُطْلَقًا بِنِّيَّةٍ مُبَيَّنَةٍ أَوْ مَعَ الْفَجْرِ)

يَعْنِي:

أَنَّ الرُّكْنَ الْأَسَاسِيَّ لِصِحَّةِ الصَّوْمِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ هُوَ "النِّيَّةُ"، وَقَدْ قَيَّدَهَا بِوَصْنَيْنِ هَامَيْنِ:

١. مُطْلَقًا: أَيَّ أَنْ تَبَيَّنَتِ النَّيَّةُ شَرْطٌ فِي جَمِيعِ أَنْوَاعِ الصِّيَامِ، سَوَاءً كَانَ فَرَضًا (كَرَمَضَانَ وَقَضَائِهِ وَالْكَفَّارَاتِ) أَوْ نَفْلًا (كَالْتَّطَوُّعِ) وَهَذَا مِنْ مَفَارِقِ الْمَذْهَبِ، حَيْثُ لَا يَصِحُّ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّفْلِ بَعْدَ الْفَجْرِ كَمَا يَرَى غَيْرُهُمْ.
 ٢. تَوْقِيتُ النَّيَّةِ: يَجِبُ أَنْ تَقَعَ النَّيَّةُ فِي "اللَّيْلِ" (مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ) وَهُوَ مَا يُسَمَّى بِالتَّبْيِيتِ، أَوْ أَنْ تَقْتَرِنَ بِلَحْظَةِ "طُلُوعِ الْفَجْرِ" تَمَامًا.
- وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ:

أَنَّ الصَّوْمَ عِبَادَةٌ تَبْدَأُ مِنْ أَوَّلِ جُزْءٍ مِنَ النَّهَارِ، وَالْعِبَادَةُ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِالنِّيَّةِ، فَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ النَّيَّةُ مُقَارَنَةً لِلْبِدَايَةِ أَوْ سَابِقَةً لَهَا؛ لِيَشْمَلَ الْقَصْدُ جَمِيعَ زَمَانِ الْإِمْسَاكِ. وَلَمَّا كَانَ اسْتِحْضَارُ النَّيَّةِ لَحْظَةً الْفَجْرِ عَسِيرًا، سَامَحَ الشَّرْعُ فِي تَقْدِيمِهَا فِي اللَّيْلِ.

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ الظَّرْفِ مُبَيَّنَةٌ أَوْ مَعَ الْفَجْرِ)

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ تَقْيِيدَ الصَّحَّةِ بِهَذَا الزَّمَانِ يَقْتَضِي أَنَّ النَّيَّةَ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ (وَلَوْ بِلَحْظَةٍ) لَا تُجْزِئُ وَلَا يَصِحُّ بِهَا الصَّوْمُ؛ لِأَنَّ جُزْءًا مِنَ الْعِبَادَةِ خَلَا عَنِ النَّيَّةِ، وَالْعِبَادَةُ الْوَاحِدَةُ لَا تَتَّبَعُ فِي شَرْطِهَا.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةُ شَرْطِيَّةٍ مُتَّصِلَةٍ؛

- الْمَوْضُوعُ: إِيقَاعُ نِيَّةِ الصَّوْمِ فِي اللَّيْلِ أَوْ مَعَ الْفَجْرِ.
- الْمَحْمُولُ: صِحَّةُ الصَّوْمِ مُطْلَقًا (فَرَضًا وَنَفْلًا)

• الرابطة: أداة الشرط المقدرة.

• وتقرير ذلك أنه يستفاد منه: لزوم تقدم قصد على الفعل؛ فعلم المنطق هنا يوجب تقدم "العلّة الغائيّة" (النّية) على "الفعل المادي" (الإمساك) ليوصف الفعل بأنه تعبدي لا عادي.

أدلة المسألة:

أولاً: من السنّة النبويّة والآثار

• قوله ﷺ: «مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ».

ووجه الاستدلال: التّفي هنا (فلا صيام) يتوجه إلى الصّحة الشرعيّة، والأمر بالتّبيت جاء عاماً، فأخذ به المالكيّة في الفرض والنفل مطلقاً طرداً للظاهر.

ثانياً: أدلة القواعد الفقهيّة

١. قاعدة: (إنّما الأعمال بالنيّات)؛ فالصّوم "عمل" وجزؤه الأوّل يبدأ مع الفجر، فإذا خلا هذا الجزء عن النّية بطل العمل لانعدام شرطه.

٢. قاعدة: (الاحتياط في العبادات أصل)؛ وتبييت النّية فيه احتياطٌ ليستوعب القصد جميع النّهار.

ثالثاً: أدلة القياس ؛

١. قياسُ الشَّبه: قِياسُ الصَّوْمِ عَلَى الصَّلَاةِ؛ بِجَامِعِ أَنَّ كِلَيْهِمَا عِبَادَةٌ مَوْقُوتَةٌ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِقَرْنِ النِّيَّةِ بِأَوَّلِهَا؛ فَكَمَا لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ بِنِيَّةٍ فِي أَثْنَائِهَا، لَا يَصِحُّ الصَّوْمُ بِنِيَّةٍ فِي نَهَارِهِ.

٢. قياسُ الطَّرْدِ: كُلُّ عِبَادَةٍ تَمْنَعُ مِنَ الْمُنَافِي (كَالْإِحْرَامِ وَالصَّلَاةِ)، فَإِنَّ النِّيَّةَ فِيهَا تَطْرُدُ ضَرُورَةً فِي أَوَّلِهَا لِتَمْيِيزِ الْإِمْسَاكِ التَّعْبُدِيِّ عَنِ الْإِمْسَاكِ لِعَدَمِ الرَّغْبَةِ فِي الطَّعَامِ.

٣. قياسُ الْأَوَّلَى: إِذَا وَجَبَ التَّيْيِيتُ فِي الصَّوْمِ الْوَاجِبِ لِعِظَمِ شَأْنِهِ، فَإِنَّ وَجُوبَهُ فِي الثَّغْلِ أَوَّلَى عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ لِيَمْتَأَزَ التَّطَوُّعُ بِالْقَصْدِ الصَّحِيحِ مِنْ أَوَّلِ الزَّمَانِ، وَلِأَنَّ الثَّغْلَ بَابُهُ الْإِتْبَاعُ لَا الْإِبْتِدَاعُ بَعْدَ فَوَاتِ الْأَوَّلِ.

٤. قياسُ الْعَكْسِ: لَوْ جَازَتْ النِّيَّةُ نَهَاراً، لَكَانَ ذَلِكَ تُصَحِّحاً لِلْعِبَادَةِ بَعْدَ مُضِيِّ شَطْرِهَا، وَهَذَا يَقِضُّ الْمَعْهُودَ فِي سَائِرِ التَّكَالِيفِ؛ فَمَا أَدَّى إِلَيْهِ بَاطِلٌ، فَيُثْبِتُ لَزُومَ التَّيْيِيتِ عَكْساً.

تَنْبِيْهُ فِقْهِي:

مَعْنَى قَوْلِهِ (أَوْ مَعَ الْفَجْرِ) هُوَ أَنَّ الصَّائِمَ لَوْ اسْتَيْقَظَ قُبَيْلَ الْفَجْرِ بِلَحْظَةٍ وَكَوَى، أَوْ قَارَكَتْ نِيَّتُهُ أَوَّلَ جُزْءٍ مِنَ الصَّادِقِ، صَحَّ صَوْمُهُ اتِّفَاقاً؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِي الْقِرَانِ بَيْنَ النِّيَّةِ وَالْعَمَلِ.

~

اِكْتِفَاءُ الصَّائِمِ بِنِيَّةٍ وَاحِدَةٍ لِمَا يَجِبُ تَتَابُعُهُ

أشار الشيخ خليل إلى هذه المسألة بقوله: (وَكَفَتْ نِيَّةٌ لِمَا يَجِبُ تَتَابُعُهُ
لَا مَسْرُودٍ وَيَوْمٌ مُعَيَّنٌ، وَرُويَتْ عَلَى الْاِكْتِفَاءِ فِيهِمَا)

يَعْنِي:

أَنَّ الْأَصْلَ فِي الصَّوْمِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ هُوَ وُجُوبُ التَّيَبُّتِ لِكُلِّ لَيْلَةٍ، لَكِنَّهُمْ
اسْتَشْنَوْا مِنْ ذَلِكَ مَا يَجِبُ تَتَابُعُهُ شَرْعًا؛ فَتَكْفِي فِيهِ نِيَّةٌ وَاحِدَةٌ فِي أَوَّلِهِ لِجَمِيعِ
أَيَّامِهِ، وَذَلِكَ فِي ثَلَاثِ صُورٍ:

١. صَوْمُ رَمَضَانَ: لِأَنَّهُ يَجِبُ تَتَابُعُهُ بِأَصْلِ الشَّرْعِ.
٢. صَوْمُ الْكَفَّارَاتِ: كَكَفَّارَةِ الْقَتْلِ أَوْ الظَّهَارِ (صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ)
٣. صَوْمُ النَّذْرِ الْمُتَتَابِعِ: كَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ مُتَتَابِعٍ.

أَمَّا الصَّوْمُ الْمَسْرُودُ (وَهُوَ التَّطَوُّعُ الَّذِي يَسْرُدُهُ صَاحِبُهُ تَتَابُعاً مِنْ غَيْرِ وَجُوبٍ شَرْعِيٍّ)، وَالْيَوْمُ الْمُعَيَّنُ (كَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ كُلِّ خَمِيسٍ)، فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِمَا مِنْ نِيَّةٍ لِكُلِّ يَوْمٍ، وَإِنْ رُوِيَ فِي الْمَذْهَبِ قَوْلُ بِالْإِكْتِفَاءِ بِنِيَّةٍ وَاحِدَةٍ فِيهِمَا أَيْضاً.

وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ:

أَنَّ مَا وَجَبَ تَتَابُعُهُ صَارَ كَالْعِبَادَةِ الْوَاحِدَةِ (كَالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ)، فَالشَّهْرُ فِي رَمَضَانَ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ لَا يَفْصِلُ بَيْنَ أَيَّامِهِ فِطْرٌ مَشْرُوعٌ، فَانْسَحَبَتْ نِيَّةُ أَوَّلِهِ عَلَى بَاقِيهِ. أَمَّا الْمَسْرُودُ فَلَمَّا جَارَ فِيهِ الْفِطْرُ وَلَمْ يَكُنِ التَّابِعُ فِيهِ حَتْمًا، انْقَطَعَتْ عِلَّةُ الْعِبَادَةِ الْوَاحِدَةِ، فَلَزِمَ تَجْدِيدُ الْقَصْدِ لِكُلِّ يَوْمٍ.

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ الصِّفَةِ مَا يَجِبُ تَتَابُعُهُ)

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ تَقْيِيدَ الْإِكْتِفَاءِ بِصِفَةِ (الْوُجُوبِ) يَقْتَضِي أَنَّ مَا لَا يَجِبُ تَتَابُعُهُ (كَقَضَاءِ رَمَضَانَ الْمُتَفَرِّقِ) لَا تَكْفِي فِيهِ نِيَّةٌ وَاحِدَةٌ، بَلْ يَجِبُ التَّيَبُّتُ لِكُلِّ يَوْمٍ لِإِعْدَامِ الرَّابِطَةِ الزَّمَانِيَّةِ الْإِلْزَامِيَّةِ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةٌ شَرْطِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ؛

- الْمَوْضُوعُ: وَجُوبُ التَّابِعِ الشَّرْعِيِّ فِي الصَّوْمِ.
- الْمَحْمُولُ: كِفَايَةُ نِيَّةٍ وَاحِدَةٍ فِي أَوَّلِهِ.
- الرَّابِطَةُ: أَدَاةُ الشَّرْطِ الْمُقَدَّرَةِ.
- وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: قَاعِدَةُ "الْوَحْدَةِ الْحُكْمِيَّةِ لِلْمُتَابِعِ"؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَقْضِي بِأَنَّ مَجْمُوعَ الْأَيَّامِ الْمُتَابِعَةِ وَجُوباً تُشَكِّلُ "مَاهِيَّةً وَاحِدَةً"، وَالْمَاهِيَّةُ الْوَاحِدَةُ لَا تَتَعَدَّدُ فِيهَا الْعِلَّةُ الصُّورِيَّةُ (النِّيَّةُ)
- أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ

- قَوْلُهُ تَعَالَى: (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ).
- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ صِيَامَ "الشَّهْرِ" بِصِغَةِ الْفَرْدِ (فَلْيَصُمْهُ)، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الشَّهْرَ كُلَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْعِبَادَةِ الْوَاحِدَةِ، فَكَتَفَى لَهُ بِنِيَّةٍ وَاحِدَةٍ فِي أَوَّلِهِ كَمَا يُكَتَفَى بِنِيَّةٍ وَاحِدَةٍ لِأَوَّلِ الرُّكْعَةِ فِي الصَّلَاةِ.

ثَانِيًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْأَثَرِ

- قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ».
- وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ رَمَضَانَ عَمَلٌ وَاحِدٌ مُتَّصِلٌ بَيْنَ طَرَفَيْهِ، فَكَتَفَى فِيهِ النِّيَّةُ، بِخِلَافِ الصَّوْمِ الْمُتَفَرِّقِ فَإِنَّ كُلَّ يَوْمٍ فِيهِ عَمَلٌ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ.

ثالثاً: أدلة القواعد الفقهية

١. قاعدة: (كُلُّ مَا يَجِبُ تَتَابُعُهُ فَهُوَ كَالْعِبَادَةِ الْوَاحِدَةِ)؛ وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ هِيَ مَنَاطُ حُكْمِ الْإِكْتِفَاءِ فِي الْمَذْهَبِ.

٢. قاعدة: (الِاسْتِصْحَابُ الْحُكْمِيِّ لِلنِّيَّةِ)؛ فَإِذَا نَوَى أَوَّلَ رَمَضَانَ، فَلِأَصْلِهِ اسْتِمْرَارُ هَذِهِ النِّيَّةِ حُكْمًا طِيلَةَ الشَّهْرِ مَا لَمْ يَقْطَعْهَا عُذْرٌ (كَسَفَرٍ أَوْ مَرَضٍ)، فَإِذَا قَطَعَهَا لَزِمَهُ اسْتِنَافُهَا عِنْدَ زَوَالِ الْعُذْرِ.

رابعاً: أدلة القياس ؛

١. قياسُ الشَّبهِ: قِيَاسُ "صَوْمِ رَمَضَانَ" عَلَى أَعْمَالِ الْحَجِّ؛ بِجَمَاعٍ أَنَّ كِلَيْهِمَا عِبَادَةٌ تَمْتَدُّ لِأَيَّامٍ وَتَشْتَمِلُ عَلَى أَفْعَالٍ مُتَعَدِّدَةٍ لِكِنَّهَا تَرْتَبِطُ بِقَصْدٍ وَاحِدٍ فِي أَوَّلِهَا، فَكَمَا تَكْفِي نِيَّةُ الْإِحْرَامِ لِلْحَجِّ كُلِّهِ، كَفَتْ نِيَّةُ أَوَّلِ لَيْلَةٍ لِرَمَضَانَ كُلِّهِ.

٢. قياسُ العكسِ: لَوْ لَمْ نَكْتَفِ بِنِيَّةٍ وَاحِدَةٍ فِي رَمَضَانَ، لَاسْتَوَى حَالُهُ مَعَ "الْقَضَاءِ الْمُتَفَرِّقِ"، وَالنَّسْوِيَّةِ بَيْنَ الْمُتَّصِلِ وَجُوباً وَالْمُتَفَرِّقِ جَوَازاً بَاطِلَةً؛ فَكُنْتُ التَّمْيِيزُ عَكْساً.

٣. قياسُ الطَّرْدِ: كُلُّ مَا كَانَ التَّابِعُ فِيهِ شَرْطاً لِصِحَّتِهِ (كَكَفَّارَةِ الظَّهَارِ)، فَإِنَّهُ يَطْرُدُ فِيهِ حُكْمُ الْإِكْتِفَاءِ بِالنِّيَّةِ طَرْداً لِعِلَّةِ (الِارْتِبَاطِ الزَّمَانِيِّ الْقَهْرِيِّ)

٤. قياسُ الأوَّلَى: إِذَا كَفَتْ نِيَّةٌ وَاحِدَةٌ فِي صَوْمِ الشَّهْرَيْنِ لِلْكَفَّارَةِ لِعِظَمِ مَشَقَّتِهَا، فَإِنَّ كِفَايَتَهَا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ أَوَّلَى وَأُخْرَى تَيْسِيراً عَلَى الْمُكَلَّفِينَ.

تَحْقِيقُ الرُّوَايَةِ فِي الْمَسْرُودِ وَالْمُعَيَّنِ:

ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ (وَرُوِيَ عَلَى الْإِكْتِفَاءِ فِيهِمَا)؛ وَيُقْصَدُ بِهَا رَوَايَةُ عَيْسَى عَنْ
ابْنِ الْقَاسِمِ وَغَيْرِهِ:

• فِي الْمَسْرُودِ: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَصُومَ سَنَةً مَثَلًا، قِيلَ تَكْفِيهِ نِيَّةٌ لِأَنَّهُ أَلْزَمَ نَفْسَهُ
التَّابِعَ نِيَّةً.

• فِي الْمُعَيَّنِ: كَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ كُلِّ يَوْمٍ اثْنَيْنِ، فَقِيلَ تَكْفِيهِ نِيَّةٌ وَاحِدَةً لِكُلِّ
الْإِثْنَيْنِ الْقَادِمَةِ لِأَنَّ الزَّمَانَ تَعَيَّنَ لَهُ شَرْعًا.

لَكِنَّ الْمَشْهُورَ الْمُعْتَمَدَ هُوَ التَّفْرِيقُ بَيْنَ مَا يُجِبُ تَتَابُعُهُ بِأَصْلِ الشَّرْعِ "فَتَكْفِي
فِيهِ نِيَّةٌ وَاحِدَةٌ"، وَمَا لَا يُجِبُ (فَلَا تَكْفِي فِيهِ)؛ وَذَلِكَ احْتِطَاءً لِلْعِبَادَةِ.

~

اسْتِنَافُ النِّيَّةِ عِنْدَ انْقِطَاعِ التَّابِعِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (لَا إِنْ انْقَطَعَ تَتَابُعُهُ:
بِكَمَرَضٍ، أَوْ سَفَرٍ وَبِنَقَاءٍ)

يَعْنِي:

أَنَّ الْإِكْتِفَاءَ بِنِيَّةٍ وَاحِدَةٍ فِي أَوَّلِ مَا يُجِبُ تَتَابُعُهُ (كَرَمَضَانَ أَوْ الْكَفَّارَةَ)
مَشْرُوطٌ بِاسْتِمْرَارِ هَذَا التَّابِعِ فِعْلًا أَوْ حُكْمًا. فَإِذَا حَصَلَ قَاطِعٌ حَقِيقِيٌّ لِهَذَا

التَّابِعِ بِمُسَوِّغٍ شَرْعِيٍّ، بَطَلَ حُكْمُ النِّيَّةِ السَّابِقَةِ، وَوَجَبَ عَلَى الْمُكَلَّفِ أَنْ يَأْتِيَ
بِنِيَّةٍ جَدِيدَةٍ عِنْدَ رُجُوعِهِ لِلصَّوْمِ. وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ ثَلَاثَةَ أَمْثَلَةٍ لِلْقَوَاطِعِ:

١. الْمَرَضُ: الَّذِي يُبِيحُ الْفِطْرَ نَهَارًا.
٢. السَّفَرُ: الَّذِي يُبِيحُ الْفِطْرَ نَهَارًا.
٣. النَّقَاءُ: أَيُّ طَهْرُ الْمَرْأَةِ مِنَ الْحَيْضِ أَوْ النَّفَاسِ؛ فَالْحَيْضُ قَاطِعٌ قَهْرِيٌّ
لِتَّابِعِ الصَّوْمِ، فَإِذَا طَهَّرَتْ وَجَبَ عَلَيْهَا تَجْدِيدُ النِّيَّةِ لِمَا بَقِيَ.
وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ:

أَنَّ النِّيَّةَ الْوَاحِدَةَ إِنَّمَا سَاعَتْ لِأَنَّ الْأَيَّامَ الْمُتَتَابِعَةَ كَالْعِبَادَةِ الْوَاحِدَةِ الْمُتَّصِلَةِ؛
فَإِذَا تَخَلَّلَهَا فِطْرٌ (وَلَوْ لِعُذْرٍ)، انْفَصَمَتْ عُرْوَةُ هَذِهِ الْوَاحِدَةِ، وَصَارَ مَا بَعْدَ الْفِطْرِ
كَأَنَّهُ ابْتِدَاءُ عِبَادَةٍ جَدِيدَةٍ، فَلَزِمَهَا قَصْدُ مُسْتَأْنَفٍ.

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ الشَّرْطِ إِنْ انْقَطَعَ تَتَابُعُهُ)

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ تَعْلِيلَ وَجُوبِ تَجْدِيدِ النِّيَّةِ عَلَى (انْقِطَاعِ التَّابِعِ) يَقْتَضِي
أَنَّ التَّابِعَ إِذَا لَمْ يَنْقَطِعْ حَقِيقَةً (بِأَنِ اسْتَمَرَ الصَّائِمُ صَاحِحًا مُقِيمًا)، بَقِيََتِ النِّيَّةُ
الْأُولَى كَافِيَةً وَمُجْزِئَةً؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ يَدُورُ مَعَ عَلَيْهِ (الِاتِّصَالِ) وَجُودًا وَعَدَمًا.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةٌ شَرْطِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ؛

• الْمَوْضُوعُ: حُصُولُ قَاطِعٍ شَرْعِيٍّ (مَرَضٍ، سَفَرٍ، حَيْضٍ) فِي أَثْنَاءِ الصَّوْمِ
الْمُتَّابِعِ.

- المَحْمُولُ: عَدَمُ كِفَايَةِ النِّيَّةِ السَّابِقَةِ وَوُجُوبُ الْإِسْتِنَافِ.
- الرِّابِطَةُ: أَدَاةُ الشَّرْطِ (إِنْ)
- وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: قَاعِدَةُ "اِنْتِقَاضِ الْحُكْمِ بِاِنْتِقَاضِ سَبَبِهِ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَقْضِي بِأَنَّهُ إِذَا كَانَتْ "وَحْدَةُ الصَّوْمِ" هِيَ الْمُصَحَّحَةُ لِـ "وَحْدَةِ النِّيَّةِ"، فَإِنَّ زَوَالَ الْوَحْدَةِ (بِالْفِطْرِ) يُبْطِلُ تَبِيجَةَ الْاِكْتِفَاءِ، مِمَّا يُوجِبُ رُجُوعَ كُلِّ جُزْءٍ إِلَى أَصْلِهِ وَهُوَ التَّبْيِيتُ.
- أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ

- قَوْلُهُ تَعَالَى: (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ).
- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ الْمَرِيضَ وَالْمُسَافِرَ فِي حُكْمِ مُعَايِرٍ لِلْمُقِيمِ الصَّحِيحِ (وَهُوَ عِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)، فَهَذَا التَّعَايُرُ فِي الْحُكْمِ يَقْتَضِي انْفِصَالَ الزَّمَانَيْنِ؛ فَالزَّمَانُ بَعْدَ الْعُذْرِ يَحْتَاجُ إِلَى قَصْدٍ جَدِيدٍ لِأَنَّهُ أَيَّامٌ أُخَرَ غَيْرَ الَّتِي شَمَلَتْهَا النِّيَّةُ الْأُولَى.

ثَانِيًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْأَثَارِ

- قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ».
- وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الصَّوْمَ بَعْدَ الْفِطْرِ عَمَلٌ "مُسْتَأْنَفٌ" فِي الْحَقِيقَةِ، وَكُلُّ عَمَلٍ مُسْتَأْنَفٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ نِيَّةٍ تَخُصُّهُ لِيَصِحَّ شَرْعًا.

ثالثاً: أدلة القواعد الفقهية

١. قاعدة: (إِذَا سَقَطَ الْأَصْلُ سَقَطَ الْفَرْعُ)؛ وَالْأَصْلُ هُنَا هُوَ "التَّابِعُ الْفِعْلِيُّ"، وَالْفَرْعُ هُوَ "الِاكْتِفَاءُ بِنِيَّةٍ وَاحِدَةٍ"؛ فَلَمَّا سَقَطَ التَّابِعُ بِالْفِطْرِ، سَقَطَ الْإِكْتِفَاءُ بِالنِّيَّةِ الْأُولَى.

٢. قاعدة: (الْمَانِعُ يُقَدِّمُ عَلَى الْمُقْتَضِي)؛ وَالْعُذْرُ (الْمَرَضُ مَثَلًا) مَانِعٌ مِنْ صِحَّةِ اسْتِصْحَابِ النِّيَّةِ الْأُولَى، فَقَدِّمَ حُكْمُ الْمَانِعِ فَأَوْجَبَ الْإِسْتِنَافَ.

رابعاً: أدلة القياس ؛

١. قياسُ الشَّبه: قِيَاسُ "انْقِطَاعِ الصَّوْمِ بِالْعُذْرِ" عَلَى "انْقِطَاعِ الصَّلَاةِ بِالْحَدَثِ"؛ فَكَمَا أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا أَحْدَثَ ثُمَّ تَوَضَّأَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ نِيَّةٍ جَدِيدَةٍ لِلِاسْتِنَافِ (عِنْدَ مَنْ يَرَى الْبِنَاءَ أَوْ فِي مَعْنَاهُ)، فَكَذَلِكَ الصَّائِمُ لَمَّا انْقَطَعَتْ عِبَادَتُهُ بِالْفِطْرِ لَزِمَهُ تَجْدِيدُ قَصْدِهِ.

٢. قياسُ الْعَكْسِ: لَوْ كَفَتِ النِّيَّةُ الْأُولَى بَعْدَ الْقَطْعِ، لَكَانَ ذَلِكَ تُصْحِيحًا لِعِبَادَةِ مُنْفَصِلَةٍ بِنِيَّةٍ سَابِقَةٍ مَهْجُورَةٍ، وَهَذَا يَقِضُ مَقْصِدَ التَّعْبُدِ؛ فَلَمَّا بَطَلَ الثَّالِي، ثَبَتَ وَجُوبُ التَّجْدِيدِ عَكْسًا.

٣. قياسُ الطَّرْدِ: كُلُّ عِبَادَةٍ مَوْفُوتَةٍ اشْتَرَطَ فِيهَا التَّابِعُ (كَالِاعْتِكَافِ)، فَإِنَّهُ يَطْرُدُ فِيهَا حُكْمَ بُطْلَانِ النِّيَّةِ السَّابِقَةِ عِنْدَ الْخُرُوجِ لِعُذْرِ طَرْدًا لِإِلْعَالِ أَنْفِصَامِ هَيْئَةِ الْإِثْصَالِ.

٤. قِيَاسُ الْأَوَّلَى: إِذَا وَجَبَ تَجْدِيدُ النَّيَّةِ فِي "الْمَسْرُودِ" (الَّذِي لَمْ يَنْقَطِعْ لَكِنْ لَا يَحِبُّ تَتَابُعَهُ)، فَإِنَّ وَجُوبَ تَجْدِيدِهَا فِيمَا "انْقَطَعَ فِعْلًا بِالْفِطْرِ" أَوَّلَى وَأُخْرَى؛ لِأَنَّ الْفِطْرَ أَقْوَى فِي نَقْضِ حُكْمِ النَّيَّةِ مِنَ التَّفْرِيقِ الْحُكْمِيِّ.

خُلَاصَةُ التَّحْقِيقِ:

هَذَا الْحُكْمُ يُبَيِّنُ أَنَّ الْمَالِكِيَّةَ يَنْظُرُونَ إِلَى "الْوَاقِعِ الزَّمَانِيِّ لِلْعِبَادَةِ؛ فَمَا دَامَ الزَّمَانُ مُتَّصِلًا كَالْعَقْدِ الْوَاحِدِ، كَفَتُهُ النَّيَّةُ الْوَاحِدَةُ، فَإِذَا انْفَرَطَ هَذَا الْعَقْدُ بِحَبَّةِ فِطْرٍ وَاحِدَةٍ، انْتَقَضَ حُكْمُ الْإِكْتِفَاءِ، وَعُدْنَا لِلْأَصْلِ وَهُوَ أَنَّ "لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى" عِنْدَ كُلِّ فِعْلٍ.

~

وَجُوبُ الصَّوْمِ عَلَى الطَّاهِرِ قَبْلَ الْفَجْرِ وَحُكْمُ الشَّكِّ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَوَجَبَ إِنْ طَهَّرْتَ قَبْلَ الْفَجْرِ وَإِنْ لَحْظَةً، وَمَعَ الْقَضَاءِ إِنْ شَكَّتَ) يَعْنِي:

أَنَّ الْمَرْأَةَ الْحَائِضَ أَوْ النُّفْسَاءَ إِذَا انْقَطَعَ دَمُهَا وَتَحَقَّقَتِ الطُّهْرُ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ وَلَوْ يَزْمَنُ يَسِيرٌ جِدًّا لَا يَسَعُ الْغُسْلَ وَجَبَ عَلَيْهَا صِيَامُ ذَلِكَ

الْيَوْمِ وَصَحَّ مِنْهَا، بِشَرْطِ أَنْ تَنْوِيَ الصَّوْمَ قَبْلَ الْفَجْرِ. أَمَّا إِذَا طَهَّرْتَ وَلَكِنَّهَا شَكَّتْ: هَلْ كَانَ انْقِطَاعُ الدَّمِ قَبْلَ الْفَجْرِ أَمْ بَعْدَهُ؟ فَالْحُكْمُ هُنَا مُرَكَّبٌ: يَجِبُ عَلَيْهَا الْإِمْسَاكُ (الصَّوْمُ) بَقِيَّةَ الْيَوْمِ، مَعَ وُجُوبِ قَضَاءِ هَذَا الْيَوْمِ بَعْدَ رَمَضَانَ احْتِيَاظًا.

وَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ:

أَنَّ مَنَاطَ وَجُوبِ الصَّوْمِ هُوَ "وُجُودُ الْأَهْلِيَّةِ" (الطُّهَرُ) عِنْدَ أَوَّلِ جُزْءٍ مِنَ الزَّمَانِ الْمَوْجِبِ (الْفَجْرِ) فَإِذَا وَجِدَ الطُّهْرُ وَلَوْ لَحِظَةً، فَقَدْ صَادَفَ التَّكْلِيفُ مَحَلَّهُ. وَفِي حَالَةِ الشَّكِّ، تَعَارَضَ عِنْدَنَا أَصْلُ بَقَاءِ الْحَيْضِ "مَعَ" احْتِمَالِ وَجُوبِ الصَّوْمِ، فَأَمَرَهَا الشَّرْعُ بِالْفِعْلِ لِبرَاءَةِ الدِّمَةِ (الْإِمْسَاكِ)، وَيَالْقَضَاءِ لِعَدَمِ تَيَقُّنِ الشَّرْطِ.

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ الظَّرْفِ قَبْلَ الْفَجْرِ)

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ تَقْيِيدَ الْوُجُوبِ بِـ (قَبْلَ الْفَجْرِ) يَقْتَضِي أَنَّهَا لَوْ طَهَّرْتَ بَعْدَ الْفَجْرِ وَلَوْ لَحِظَةً، لَمْ يَجِبْ عَلَيْهَا الصَّوْمُ أَدَاءً، وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يُجْزئُهَا لِفَقْدِ شَرْطِ الطُّهْرِ فِي أَوَّلِ الْعِبَادَةِ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةٌ شَرْطِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ؛

- الْمَوْضُوعُ: تَحَقُّقُ الطُّهْرِ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ.
- الْمَحْمُولُ: وَجُوبُ الصَّوْمِ صِحَّةً وَأَدَاءً.

• الرابطة: أداة الشرط (إن)

• وتقرير ذلك أنه يستفاد منه: لزوم "مقارئة الصفة للموصوف؛ فعلم المنطق هنا يقضي بأن الوجوب (النتيجة) متوقف على السبب (دخول الوقت) والشرط (الطهر)، فإذا اجتمعاً في لحظة واحدة ترتب الحكم قهراً.

أدلة المسألة:

أولاً: من الكتاب الكريم

• قوله تعالى: (فَالَّذِينَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ).

وجه الاستدلال: أن الله حدد بداية الإمساك بالفجر، فمن كان في تلك اللحظة من أهل القرية (طاهراً) لزمه حكم الآية، ولا يشترط الغسل لصحة الصوم كما لا يشترط للجنب.

ثانياً: من السنة النبوية والآثار

• قوله ﷺ: «أليس إذا حاضت لم تُصل ولم تُصم؟».

وجه الاستدلال: أن المانع من الصوم هو الحيض، فإذا زال المانع قبل دخول وقت العبادة (الفجر)، زال الحظر ووجب الأصل وهو الصوم.

ثالثاً: أدلة القواعد الفقهية

١. قاعدة: (الاحتياط في العبادات أصل)؛ وهي مناط وجوب القضاء عند الشك؛ لأن براءة الذمة يبين لا تتحقق إلا بقضاء يوم مشكوك في صحته.
٢. قاعدة: (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)؛ فالإمساك في يوم الشك واجب لإتمام احتمال العبادة.

رابعاً: أدلة القياس؛

١. قياس الشبه: قياس الطاهر قبل الفجر على الجنب يصبح صائماً؛ بجامع أن كليهما دخل عليه الفجر وهو متلبس بالجنابة (الحديث)، فكما صح صوم الجنب اتفاقاً، صح صوم من طهرت ولم تغتسل لإعدام اشتراط الطهارة الصغرى أو الكبرى لصحة الصوم.
٢. قياس الأولي: إذا كان يندب الإمساك لمن أسلم في نهار رمضان توقيراً للشهر، فإن وجوب الإمساك على من طهرت قبل الفجر أولى، لأنها أدركت وقت النية وزمان الطهر كاملاً.
٣. قياس العكس: لو لم يجب القضاء عند الشك، لجاز إسقاط الفريضة بالاحتمال، وهذا باطل؛ فما أدى إليه باطل، فيثبت القضاء عكساً لأن الأصل بقاء ما كان على ما كان (وهو الحيض).
٤. قياس الطرد: كل عبادة موقوتة (كالصلاة) إذا زال مانعها قبل خروج وقتها بمقدار ركعة وجبت، فطرد هذا في الصوم بأنه إذا زال المانع قبل دخول الوقت ولو يلحظة وجب.

تَحْقِيقُ "مَسْأَلَةِ الشَّكِّ" فِي الْمَذْهَبِ:

هُنَا دِقَّةٌ مَالِكِيَّةٌ عَظِيمَةٌ؛ الْمَرْأَةُ إِذَا شَكَّتْ (هَلْ طَهَّرْتُ قَبْلَ الْفَجْرِ أَمْ بَعْدَهُ؟)

• لِمَاذَا تُمْسِكُ؟ لِأَنَّ ذِمَّتَهَا قَدْ تَكُونُ خُوطِبَتْ بِالْأَدَاءِ، فَالْإِمْسَاكُ تَوْقِيرٌ

لِلْإِحْتِمَالِ.

• لِمَاذَا تَقْضِي؟ لِأَنَّ الْيَقِينَ عِنْدَهَا هُوَ الْحَيْضُ، وَالطُّهْرُ مَشْكُوكٌ فِي زَمَانِهِ،

فَلَمْ يَتَيَقَّنْ صِحَّةَ الصَّوْمِ، فَلَزِمَ الْقَضَاءُ لِبَرَاءَةِ الدِّمَّةِ بَيَقِينَ.

~

حُكْمُ قَضَاءِ الصَّوْمِ لِلْمَجْنُونِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَبِعَقْلِ. وَإِنْ جُنَّ وَلَوْ سِنِينَ كَثِيرَةً) يَعْنِي:

أَنَّ الْمَشْهُورَ فِي مَذَهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الْقَضَاءَ وَاجِبٌ عَلَى الْمَجْنُونِ إِذَا أَفَاقَ، وَإِنْ مَكَثَ فِي جُنُونِهِ سِنِينَ ذَوَاتِ عَدَدٍ. وَهَذَا الْوُجُوبُ لَيْسَ فَرَعًا عَنْ "وُجُوبِ الْأَدَاءِ" (لِأَنَّ الْأَدَاءَ سَقَطَ لِعَدَمِ الْعَقْلِ)، بَلْ هُوَ ثَابِتٌ بِأَمْرِ جَدِيدٍ مِنَ الشَّارِعِ، قَصْدًا لِإِبْرَاءِ الذِّمَّةِ وَتَدَارُكِ مَا فَاتَ مِنْ رُكْنِ الصَّوْمِ. وَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ:

أَنَّ الذِّمَّةَ تُعْمَرُ بِحَقِّ اللَّهِ بِمُجَرَّدِ بُلُوغِ الْإِنْسَانِ عَالِمًا بِالْإِسْلَامِ، وَالْجُنُونُ مَانِعٌ مِنَ الْأَدَاءِ لَا مُسْقِطٌ لِلْحَقِّ الثَّابِتِ فِي الْقَضَاءِ؛ فَالْمَالِكِيَّةُ فَرَّقُوا بَيْنَ الصَّلَاةِ (الَّتِي سَقَطَ قَضَاؤُهَا لِلْمَشَقَّةِ وَالتَّكْرَارِ) وَبَيْنَ الصَّوْمِ (الَّذِي بَقِيَ وَجُوبُ قَضَائِهِ لِعَدَمِ تَكَرُّرِهِ فِي الْعَامِ إِلَّا مَرَّةً)

اذن: وَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ (الفرق بين الأداء والقضاء) فرق المالكية بين نوعين من الوجوب:

١. وَجُوبُ الْأَدَاءِ: وَهَذَا سَقَطَ عَنِ الْمَجْنُونِ لِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ لِلخَطَابِ حَالِ جُنُونِهِ.

٢. **وَجُوبُ الْقَضَاءِ**: وهذا وجب عليه بـ "أمرٍ جديدٍ" أي نص شرعي مستقل أوجب تدارك ما فات)، تماماً كالحائض؛ فهي لا تخاطب بالصوم حال الحيض (سقوط أداء)، لكنها تُخاطب بالقضاء بعد الطهر (وجوب بأمر جديد)

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ الصِّفَةِ وَبِعَقْلِ)

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ تَقْيِيدَ صِحَّةِ الْأَدَاءِ بِالْعَقْلِ يَقْتَضِي أَنَّ الْمَجْنُونَ لَا يُطَالَبُ بِالصَّوْمِ حَالَ جُنُونِهِ، لَكِنَّ (الْأَمْرَ الْجَدِيدَ) أَوْجَبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءَ بَعْدَ الْإِفَاقَةِ، فَلَا تَلَازِمَ بَيْنَ سُقُوطِ الْأَدَاءِ وَسُقُوطِ الْقَضَاءِ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ شَرْطِيَّةٌ (بِاعْتِبَارِ الْأَمْرِ الْجَدِيدِ)؛

- **الْمَوْضُوعُ**: فَوَاتُ الصَّوْمِ فِي حَالِ الْجُنُونِ.
- **الْمَحْمُولُ**: وَجُوبُ الْقَضَاءِ بَعْدَ الْإِفَاقَةِ مُطْلَقاً.
- **الرَّابِطَةُ**: "الْأَمْرُ الْجَدِيدُ" الَّذِي نَقَلَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي الْمُدَوَّنَةِ.
- **وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ** أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: أَنَّ "انْعِدَامَ أَهْلِيَّةِ الْخِطَابِ" فِي حِينِهِ لَا يَمْنَعُ "اشْتِعَالَ الدِّمَّةِ" بِالْبَدَلِ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَقْضِي بِأَنَّ بَرَاءَةَ الدِّمَّةِ مَطْلَبٌ يَقِينِي لَا يَزُولُ إِلَّا بِقَيْنِ الْأَدَاءِ أَوْ الْقَضَاءِ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ وَتَحْقِيقُ الرُّوَايَاتِ:

أَوَّلًا: مِنْ النَّقْلِ وَالْأَثَرِ

• رَوَايَةُ الْمُدَوَّنَةِ: وَهِيَ أَصْلُ الْمَشْهُورِ، حَيْثُ نَصَّ فِيهَا ابْنُ الْقَاسِمِ عَلَى وَجُوبِ الْقَضَاءِ عَلَى الْمَجْنُونِ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ حَقٌّ لِلَّهِ وَجَبَ بِدُخُولِ الزَّمَانِ، فَلَا يَسْقُطُ بِالْعُدْرِ الطَّارِي كَمَا لَا يَسْقُطُ دَيْنُ الْآدَمِيِّ.

ثَانِيًا: تَوْحِيهِ "وَلَوْ" (الْإِشَارَةُ لِلْخِلَافِ)

• مُبَالَغَةُ الْمُصَنِّفِ بِـ (وَلَوْ) تُرَدُّ عَلَى رَوَايَةِ ابْنِ حَبِيبٍ وَالْمَدَنِيِّينَ؛ الَّذِينَ فَرَّقُوا بَيْنَ قَلِيلِ السِّنِّينَ (كَخَمْسٍ فَيَقْضِي) وَكَثِيرِهَا (كَعَشْرِ فَلَا يَقْضِي) لِلْمَشَقَّةِ؛ فَرَجَّحَ خَلِيلٌ قَوْلَ ابْنِ الْقَاسِمِ بِالْقَضَاءِ مُطْلَقًا.

ثَالِثًا: أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ

١. قِيَاسُ الشَّبَهِ (بِالْحَائِضِ) كَمَا أَنَّ الْحَائِضَ سَقَطَ عَنْهَا الْأَدَاءُ وَوَجَبَ عَلَيْهَا الْقَضَاءُ بِأَمْرٍ جَدِيدٍ، فَمِثْلُهَا الْمَجْنُونُ؛ بِجَامِعِ أَنَّ كِلَيْهِمَا مَنَعُهُ مَانِعٌ قَهْرِيٌّ عَنِ التَّلَبُّسِ بِالْعِبَادَةِ فِي وَقْتِهَا.

٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ (مَعَ الصَّلَاةِ) لَمَّا كَانَتِ الصَّلَاةُ تَتَكَرَّرُ كُلَّ يَوْمٍ سَقَطَ قَضَاؤُهَا لِعِلَّةِ الْحَرَجِ، وَلَمَّا انْتَفَتْ هَذِهِ الْعِلَّةُ فِي الصَّوْمِ (لِأَنَّهُ مَرَّةٌ فِي الْعَامِ) ثَبَّتَ الْقَضَاءُ عَكْسًا.

رابعاً : أدلة القواعد الفقهية في وجوب قضاء المجنون

١. قاعدة: (شغل الذمة يقين فلا تبرأ إلا بيقين)؛ حيث إن ذمة المكلف عُمِرَتْ بالفرض بمجرد شهود الشهر، والمجنون مانع من الأداء لا رافع للوجوب المستقر في الذمة، فلزم القضاء بيقين.
٢. قاعدة: (الدين لا يسقط بالعجز عن المطالبة)؛ فالصوم حق مالي لله في أحد وجوهه (باعتبار أنه يجري فيه الجبر بالمال كالفدية)، ودُّيُونُ اللَّهِ أَحَقُّ بالقضاء؛ فإذا كان دين الآدمي لا يسقط عن المجنون، فحق الله أولى بالبقاء.

ثانياً: تحقيق الفرق بين سقوط الصلاة ووجوب الصوم للمجنون

يَعُودُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْعِبَادَتَيْنِ فِي حَقِّ الْمَجْنُونِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ إِلَى مَنَاطِ الْمَشَقَّةِ وَالْحَرَجِ، وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ مِنْ أَوْجُهٍ:

١. عِلَّةُ التَّكْرَارِ وَالْكَثْرَةِ: الصَّلَاةُ عِبَادَةٌ تَتَكَرَّرُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ خَمْسَ مَرَّاتٍ؛ فَإِذَا جُنَّ الْمُكَلَّفُ سَنَةً مَثَلًا، لَزِمَهُ قَضَاءُ أَكْثَرِ مِنْ أَلْفٍ وَتَمَانِمِائَةٍ صَلَاةٍ، وَفِي ذَلِكَ حَرَجٌ عَظِيمٌ وَمَشَقَّةٌ خَارِجَةٌ عَنِ الْمُعْتَادِ، وَالشَّرِيعَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى رَفْعِ الْحَرَجِ بِنَصِّ قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ).
٢. عِلَّةُ الْقِلَّةِ وَالْإِنْحِصَارِ: الصَّوْمُ عِبَادَةٌ حَوْلِيَّةٌ لَا تَتَكَرَّرُ إِلَّا مَرَّةً فِي الْعَامِ (ثَلَاثُونَ يَوْمًا)؛ فَإِذَا جُنَّ سَنَةً، كَانَ الْقَضَاءُ مُحْصُورًا فِي شَهْرٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ أَمْرٌ

مَقْدُورٌ عَلَيْهِ لَا يُؤَدِّي إِلَى انْقِطَاعِ الْمُكَلَّفِ عَنْ مَصَالِحِ مَعَاشِهِ، فَلَمْ تَتَحَقَّقْ فِيهِ
عِلَّةُ الْحَرَجِ الْمُسْقِطِ.

٣. النَّظَرُ إِلَى "الْأَمْرِ الْجَدِيدِ": أَوْجَبَ الشَّارِعُ قَضَاءَ الصَّوْمِ عَلَى مَنْ مَنَعَهُ
مَانِعٌ (كَالْحَائِضِ وَالْمَجْنُونِ) بِأَمْرِ مُسْتَقِلٍّ عَنْ خِطَابِ الْأَدَاءِ، وَسَكَتَ عَنْ قَضَاءِ
الصَّلَاةِ لِلْمَجْنُونِ رَحْمَةً بِهِ لِكَثْرَتِهَا، فَبَقِيَ الصَّوْمُ عَلَى أَصْلِ شُغْلِ الذِّمَّةِ لِعَدَمِ
وُجُودِ الصَّارِفِ لَهُ عَنِ الْوُجُوبِ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ الصَّلَاةَ سَقَطَتْ لِـ "كَثْرَةِ التَّكْرَارِ الْمُؤَدِّي لِلْحَرَجِ"، وَالصَّوْمُ
وَجَبَ لِـ "قَلَّةِ التَّكْرَارِ الْمُمَكِّنِ مَعَهُ الْإِسْتِدْرَاكِ".

فَالْمَالِكِيَّةُ، لَا يَقْبَلُونَ بَتَفْرِيعِ الذِّمَّةِ إِلَّا بِيَقِينٍ، وَالْمَجْنُونُ عِنْدَهُمْ (مُخَاطَبٌ
بِالْقَضَاءِ) بِنَصِّ مُسْتَقِلٍّ لَا تَبَعًا لِلْأَدَاءِ.

تَحْرِيرُ مَنَاطِ "الْأَمْرِ الْجَدِيدِ" عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ

لِمَاذَا أَصَرَ الْإِمَامُ مَالِكٌ فِي "الْمُدَوَّنَةِ" عَلَى قَضَاءِ الْمَجْنُونِ؟

• انْفِكَاكُ الْجِهَةِ: عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ، الْعَقْلُ شَرْطٌ لِـ "صِحَّةِ الْمُبَاشَرَةِ" أَيَّ أَنْ فِعْلُهُ
حَالِ جُنُونِهِ لَا يَقَعُ تَعْبُدًا، لَكِنَّهُ لَيْسَ شَرْطًا لِـ "شُغْلِ الذِّمَّةِ؛ فَذِمَّةُ الْمُؤْمِنِ
مَشْغُولَةٌ بِحَقِّ اللَّهِ بِمَجَرَّدِ شُهُودِ الشَّهْرِ، وَالْجُنُونُ مَانِعٌ مِنَ التَّنْفِيدِ لَا هَادِمٌ
لِلْوُجُوبِ فِي الْقَضَاءِ.

- قَاعِدَةُ الْأَمْرِ الْجَدِيدِ: كَمَا أَنَّ الْحَائِضَ لَا تُؤْمَرُ بِالصَّلَاةِ لَكِنَّهَا تُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ (بِأَمْرِ جَدِيدٍ لَمْ يَنْبَنِ عَلَى وَجُوبِ الْأَدَاءِ)، كَذَلِكَ الْمَجْنُونُ؛ يُطَالَبُ بِتَدَارُكِ مَا فَاتَهُ بَعْدَ الْإِفَاقَةِ لِانْتِفَاءِ عِلَّةِ "الْمَشَقَّةِ التَّكْرَارِيَّةِ" الْمَوْجُودَةِ فِي الصَّلَاةِ.
- الْمَنْطِقُ الْقَانُونِيُّ لِلْمَذْهَبِ: الدِّمَّةُ تُعْمَرُ بِمُجَرَّدِ الْخِطَابِ الْأَصْلِيِّ، وَالْإِفَاقَةُ هِيَ "شَرْطُ الْمُطَالَبَةِ" فَالْمَجْنُونُ كَانَ مَدِينًا لَمْ يُطَالَبْ لِعَجْزِهِ، فَلَمَّا انْتَفَى الْعَجْزُ (الْإِفَاقَةُ) وَجَبَ الْوَفَاءُ.

~

أَثَرُ الْإِغْمَاءِ عَلَى صِحَّةِ الصَّوْمِ وَلُزُومِ الْقَضَاءِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (أَوْ أُغْمِيَ يَوْمًا أَوْ جُلَّهْ أَوْ أَقَلَّهْ وَلَمْ يَسْلَمْ أَوَّلُهُ فَالْقَضَاءُ، لَا إِنْ سَلِمَ وَلَوْ نِصْفَهُ) يَعْنِي:

أَنَّ الْإِغْمَاءَ عَرَضٌ يَمْنَعُ صِحَّةَ الصَّوْمِ فِي حَالَاتٍ مَخْصُوصَةٍ، وَضَابِطُ ذَلِكَ يَعُودُ إِلَى الزَّمَانِ وَالْبِدَايَةِ؛ فَيَجِبُ الْقَضَاءُ عَلَى مَنْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ فِي ثَلَاثِ صُورٍ: إِذَا اسْتَوْعَبَ الْإِغْمَاءُ الْيَوْمَ كُلَّهُ: لِإِنْعِدَامِ الرُّكْنِ (الْإِمْسَاكِ بِنِيَّةٍ) إِذَا أُغْمِيَ عَلَيْهِ "جُلَّ الْيَوْمَ" (أَكْثَرُهُ) وَإِنْ أَفَاقَ فِي جُزْءٍ يَسِيرٍ؛ لِأَنَّ لِلْأَكْثَرِ حُكْمَ الْكُلِّ.

إِذَا أُغْمِيَ عَلَيْهِ أَقَلُّ الْيَوْمِ لَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ مُفِيقًا عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ: فَمَنْ طَلَعَ عَلَيْهِ الْفَجْرُ وَهُوَ مُغْمًى عَلَيْهِ لَمْ يَنْعَقِدْ صَوْمُهُ.

أَمَّا إِذَا سَلِمَ أَوَّلُ يَوْمِهِ (أَيَّ كَانَ مُفِيقًا وَقْتَ طُلُوعِ الْفَجْرِ) ثُمَّ أُغْمِيَ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَكَانَتْ مُدَّةُ إِفَاقِهِ نِصْفَ الْيَوْمِ فَأَكْثَرُ، فَصَوْمُهُ صَحِيحٌ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ. وَالنَّظَرُ الْفَقْهِيُّ:

أَنَّ الْإِغْمَاءَ لَيْسَ كَالنَّوْمِ؛ فَالْثَّائِمُ يُمَكِّنُ تَنْبِيْهُهُ فَيَتَّبِعُهُ، أَمَّا الْمُغْمَى عَلَيْهِ فَقَدْ سُلِبَ قُدْرَةُ الْإِمْتِثَالِ حَقِيقَةً. وَالْمَالِكِيَّةُ يَنْظُرُونَ إِلَى "اللَّحْظَةِ الْفَارِقَةِ" (الْفَجْرِ)؛ لِأَنَّهَا مَحَلُّ انْعِقَادِ الْعِبَادَةِ، فَإِنْ كَانَ الْعَقْلُ حَاضِرًا فِيهَا وَاسْتَمَرَّ لِأَغْلَبِ النَّهَارِ اعْتُبِرَ الصَّوْمُ، وَإِلَّا فَلَا.

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: (مَفْهُومُ الشَّرْطِ وَلَمْ يَسْلَمْ أَوَّلُهُ)

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ تَقْيِيدَ وُجُوبِ الْقَضَاءِ بِعَدَمِ السَّلَامَةِ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ يَقْتَضِي أَنَّهُ إِذَا سَلِمَ أَوَّلُهُ (أَيَّ كَانَ صَاحِبِيًّا عِنْدَ الْفَجْرِ) وَلَمْ يَسْتَغْرِقِ الْإِعْمَاءُ جُلَّ الْيَوْمِ، فَإِنَّ الصَّوْمَ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ حُصُولَ الْقَصْدِ مَعَ الْفِعْلِ فِي مَبْدَأِ الْعِبَادَةِ كَافٍ لِحُصُولِ صُورَتِهَا الشَّرْعِيَّةِ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: هِيَ قَضِيَّةٌ شَرْطِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ؛

- الْمَوْضُوعُ: طُرُقُ الْإِعْمَاءِ مَعَ فَقْدِ شَرْطِ "الْبِدَايَةِ" أَوْ "الْأَكْثَرِيَّةِ".
- الْمَحْمُولُ: وُجُوبُ قَضَاءِ الْيَوْمِ.
- الرِّابِطَةُ: أَدَاةُ الشَّرْطِ (إِنْ مُقَدَّرَةً)
- وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: رُبْتُ "صِحَّةَ الْعِبَادَةِ" بِ"اسْتِصْحَابِ الْعَقْلِ" فِي مَنَاطَاتِ الْوُجُوبِ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يُبَيِّنُ أَنَّ فَقْدَ الشَّرْطِ فِي أَوَّلِ الزَّمَانِ (الْمُقَدَّمِ) يَمْنَعُ تَرْتُّبَ الصَّحَّةِ فِي آخِرِهِ (التَّالِيِ)

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ

- قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ).

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الصَّوْمَ عِبَادَةٌ مُنَوِّطَةٌ بِإِكْمَالِ يَوْمٍ كَامِلٍ يَقْصِدُ الْقُرْبَةَ، وَالْمُعْمَى عَلَيْهِ فِي جُلِّ يَوْمِهِ أَوْ أَوَّلِهِ لَمْ يُكْمَلِ الْعِدَّةَ مَعْنَى وَلَا صُورَةً، فَلَزِمَهُ الْقَضَاءُ لِتَحْقِيقِ الْإِمْتِنَالِ.

ثَانِيًا: مِنَ السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ وَالْأَنْثَارِ

• قَوْلُهُ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: «يَتْرُكُ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ وَشَهْوَتَهُ مِنْ أَجْلِي».

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ التَّرْكَ فِعْلٌ قَصْدِيٌّ يَسْتَلْزِمُ الْعَقْلَ، وَالْمُعْمَى عَلَيْهِ لَا يُوصَفُ بِأَنَّهُ تَارِكٌ مِنْ أَجْلِ اللَّهِ فِي حَالِ غَيْبَوِيَّتِهِ، فَإِذَا غَلَبَ هَذَا الْحَالُ عَلَى يَوْمِهِ بَطَلَتْ نِسْبَةُ الْفِعْلِ إِلَيْهِ.

ثَالِثًا: أَدِلَّةُ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةٌ: (لِلْأَكْثَرِ حُكْمُ الْكُلِّ)؛ وَبِهَا وَجَبَ الْقَضَاءُ عَلَى مَنْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ جُلُّ يَوْمِهِ، لِأَنَّ الْأَقْلَّ لَا عِبْرَةَ بِهِ مَعَ غَلَبَةِ ضِدِّهِ.

٢. قَاعِدَةٌ: (الْإِحْتِيَاطُ فِي الْعِبَادَاتِ أَصْلٌ)؛ وَبِهَا وَجَبَ الْقَضَاءُ عِنْدَ فَقْدِ الْعَقْلِ فِي أَوَّلِ الْفَجْرِ لِعَدَمِ يَقِينِ انْعِقَادِ النِّيَّةِ فِي وَقْتِهَا.

رابعاً: أدلة القياس ؛

١. قِياسُ الشَّبهِ: قِياسُ "المُعْمَى عَلَيْهِ" عَلَى "المَجْتُونِ" بِجَامِعِ فَقْدِ الْعَقْلِ، لَكِنَّ الْمَالِكِيَّةَ أَلْزَمُوا الْمُعْمَى عَلَيْهِ بِالْقَضَاءِ مُطْلَقاً (بِخِلَافِ الصَّلَاةِ) لِأَنَّ الْإِغْمَاءَ مَرَضٌ يَقْصُرُ زَمَانُهُ غَالِباً، فَأَشَبَّهُ مَرَضَ الْبَدَنِ الَّذِي يَجِبُ فِيهِ الْقَضَاءُ.
 ٢. قِياسُ الْأَوَّلَى: إِذَا كَانَ الْمُفْطِرُ عَمْدًا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ، فَالْمُعْمَى عَلَيْهِ الَّذِي خَرَجَ يَوْمُهُ عَنْ حَدِّ التَّعَبُّدِ لِفَقْدِ آلَةِ الْقَصْدِ أَوْلَى بِالْقَضَاءِ تَدَارُكاً لِمَا فَاتَهُ مِنْ رُكْنِ الْإِسْلَامِ.
 ٣. قِياسُ الطَّرْدِ: كُلُّ عِبَادَةٍ يَشْتَرِطُ فِيهَا الْوَقْتُ (كَالصَّلَاةِ)، فَإِذَا طَرَأَ فِيهَا مَانِعٌ يَسْتَعْرِقُ أَوَّلَهَا وَجُلَّهَا بَطَلَتْ؛ فَالصَّوْمُ كَذَلِكَ يَطْرُدُ فِيهِ هَذَا الْحُكْمُ.
- قِياسُ الْعَكْسِ: لَوْ صَحَّ صَوْمٌ مَنْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ الْيَوْمَ كُلُّهُ، لَاسْتَوَى مَنْ نَوَى وَأَمْسَكَ بِعَقْلِهِ مَعَ مَنْ كَانَ كَالْجَمَادِ، وَالتَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمَا بَاطِلَةٌ عَقْلاً؛ فَلَمَّا بَطَلَ التَّالِي، ثَبَتَ لَزُومُ الْقَضَاءِ عَكْساً.
- هَذَا الضَّابِطُ الزَّمَانِيُّ عِنْدَ الشَّيْخِ خَلِيلٍ هُوَ قِمَّةُ الْإِنضِبَاطِ الْمُنْطَقِيِّ وَالرَّحْمَةِ الْفَقْهِيَّةِ فِي آنٍ وَاحِدٍ. هُوَ لَيْسَ مُجَرَّدَ تَفْسِيمٍ لِلسَّاعَاتِ، بَلْ هُوَ تَشْرِيحٌ لِمَاهِيَّةِ الْعِبَادَةِ وَكَيْفَ يَتَعَامَلُ مَعَهَا الْعَقْلُ الْبَشَرِيُّ حَالَ ضَعْفِهِ.
- إِنَّكَ تَحْلِيلِي لِهَذَا الضَّابِطِ مِنْ وَجْهَةٍ نَظَرٍ "جَمِيعِيَّةٍ" تَجْمَعُ بَيْنَ الْفَقْهِ وَالْمُنْطَقِ:

١. الْحِظَةُ الْإِنْعِقَادِ (مَنَاطُ الْفَجْرِ)

اشْتَرَاطُ السَّلَامَةِ فِي أَوَّلِهِ "يَعْنِي أَنَّ الْعِبَادَةَ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ نُقْطَةِ انْطِلَاقٍ وَاعِيَةٍ.

• مَنْ طَلَعَ عَلَيْهِ الْفَجْرُ وَهُوَ مُغْمَى عَلَيْهِ، فَكَأَنَّ "مُحَرِّكَ" الْعِبَادَةِ لَمْ يَعْمَلْ أَصْلًا.

• هَذَا يَعْكِسُ صَرَامَةَ الْمَالِكِيَّةِ فِي تَحْقِيقِ "الْقَصْدِ الْمُقَارِنِ لِلْفِعْلِ؛ فَالْدُخُولُ فِي الزَّمَانِ الْمَوْجِبِ بِغَيْرِ عَقْلِ يَجْعَلُ الْيَوْمَ كُلَّهُ خَارِجًا عَنْ نِطاقِ التَّكْلِيفِ الشَّخْصِيِّ.

٢. فَلَاسَفَةُ "الْغَلَبَةِ" (الْجُلُّ كَالْكُلِّ)

قَاعِدَةٌ (لِلْأَكْثَرِ حُكْمُ الْكُلِّ) الَّتِي اسْتَعْمَلَهَا خَلِيلٌ هُنَا هِيَ قَاعِدَةُ عَقْلِيَّةٍ رَصِينَةٍ.

• إِذَا كَانَ الْإِنْسَانُ غَائِبًا عَنِ الْوَعْيِ فِي "جُلٍّ" يَوْمِهِ، فَمِنْ الْإِجْحَافِ بِمَقْصِدِ الصَّوْمِ اعْتِبَارُ ذَلِكَ صَوْمًا تَعْبُديًّا.

• الصَّوْمُ "مُجَاهِدَةٌ"، وَالْمُغْمَى عَلَيْهِ فِي جُلٍّ نَهَارِهِ لَا يَجِدُ مَعْنَى لَهُ هَذِهِ الْمُجَاهِدَةُ، فَكَانَ الْقَضَاءُ تَعْوِضًا لَهُ لِيَعِيشَ لَدَى الْإِمْتِثَالِ بَيِّنٍ.

٣. التَّفْرِيقُ الدَّقِيقُ بَيْنَ "الْإِغْمَاءِ" وَالنَّوْمِ

هَذَا الضَّابِطُ يَمْنَعُ خَلْطَ الْمَفَاهِيمِ:

- التَّائِمُ: عَقْلُهُ كَامِنٌ لِكَيْتَهُ قَابِلٌ لِلِاسْتِدْعَاءِ (بِالتَّيْبَةِ)، لِذَا صَحَّ صَوْمُهُ وَلَوْ نَامَ الْيَوْمَ كُلَّهُ (عِنْدَ الْجُمْهُورِ)
- الْمُعْمَى عَلَيْهِ: عَقْلُهُ مَسْلُوبٌ قَهْرًا، فَلَا يَمْلِكُ زِمَامَ نَفْسِهِ.
- رَأْيِي: أَنَّ تَقْيِيدَ خَلِيلٍ لِلْإِغْمَاءِ بِهَذِهِ الْحُدُودِ الزَّمَانِيَّةِ هُوَ "هَنْدَسَةٌ فِقْهِيَّةٌ" لِتَقْلِيلِ الْإِحْتِمَالَاتِ، حَيْثُ جَعَلَ "نِصْفَ الْيَوْمِ مَعَ سَلَامَةِ الْبِدَايَةِ" هُوَ الْحَدُّ الْأَدْنَى لِلْبَقَاءِ فِي دَائِرَةِ الصَّحَّةِ.

خُلَاصَةُ الْقَوْلِ: خَلِيلٌ كَانَ عَبَقْرِيًّا فِي هَذَا الضَّائِطِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلِ الْإِغْمَاءَ مُسْقِطًا لِلصَّوْمِ بِالْمُطْلَقِ (كَمَا فَعَلَ بَعْضُهُمْ)، وَلَمْ يَجْعَلْهُ عُذْرًا مُهْدِرًا لِكُلِّ حَالَاتِهِ. بَلْ وَضَعَ "مِيزَانًا حَسَّاسًا" يُحْفَظُ حُرْمَةَ الصَّوْمِ وَيُبْرِئُ ذِمَّةَ الْمُكَلَّفِ بِالْقَضَاءِ عِنْدَ غَلَبَةِ الْعُذْرِ.

~

أَرْكَانُ الصَّحَّةِ: الْكَفُّ عَنِ الْمُشْتَهَاتِ الْجَنَسِيَّةِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: وَبِتَرْكِ جِمَاعٍ وَإِخْرَاجِ مَنِيِّ، وَمَذْيٍ

يَعْنِي: أَنَّ صِحَّةَ الصَّوْمِ تَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِمْسَاكِ عَنْ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ تَتَعَلَّقُ بِشَهْوَةِ الْفَرْجِ:

الْجِمَاعُ: وَهُوَ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ (تَغْيِيبُ حَشْفَةِ بَالِغٍ فِي فَرْجٍ مُطِيقٍ)، وَلَوْ لَمْ يَحْصُلْ إِنْزَالٌ؛ فَمُجَرَّدُ الْإِلْتِقَاءِ يُفْسِدُ الصَّوْمَ قَطْعًا.

إِخْرَاجُ الْمَنِيِّ: بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي حَالِ الْيَقَظَةِ (لَا النَّوْمُ) وَبِلَدَّةٍ مُعْتَادَةٍ؛ فَمَنْ اسْتَمْنَى أَوْ بَاشَرَ فَأَمْنَى بَطَلَ صَوْمُهُ.

إِخْرَاجُ الْمَذْيِ: وَهُوَ أَيْضًا مُفْسِدٌ لِلصَّوْمِ إِذَا كَانَ بِلَدَّةٍ مُعْتَادَةٍ وَعَنْ قَصْدٍ أَوْ مَقَدَّمَاتٍ (كَالْمُبَاشَرَةِ أَوْ النَّظَرِ الْمُسْتَدَامِ)

وَالنَّظَرُ الْفِقْهِيُّ: أَنَّ الصَّوْمَ هُوَ "إِمْسَاكٌ"، وَهَذِهِ الْأُمُورُ هِيَ غَايَةُ مَا تَنْزِعُ إِلَيْهِ النَّفْسُ مِنْ شَهْوَةِ الْفَرْجِ؛ فَكَانَ تَرْكُهَا رُكْنًا لِتَحْقِيقِ مَعْنَى التَّعَبُّدِ بِالْجِرْمَانِ. وَالْمَالِكِيَّةُ هُنَا كَعَادَتِهِمْ يَرْبُطُونَ الْحُكْمَ بِ"اللَّدَّةِ الْمُعْتَادَةِ"؛ لِأَنَّهَا مَنَاطُ حُصُولِ مَقْصُودِ الشَّهْوَةِ.

مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: مَفْهُومُ الشَّرْطِ يَقَظَةٌ لَا فِي نَوْمٍ / بِلَدَّةٍ مُعْتَادَةٍ وَوَجْهُهُ الْإِسْتِدْلَالُ أَنَّ تَقْيِيدَ الْبُطْلَانِ بِالْيَقَظَةِ وَاللَّدَّةِ الْمُعْتَادَةِ يَقْتَضِي أَنَّ خُرُوجَ الْمَنِيِّ فِي (النَّوْمِ الْإِحْتِلَامِ) لَا يُبْطِلُ الصَّوْمَ لِعَدَمِ الْقَصْدِ، كَمَا أَنَّ خُرُوجَهُ بِلَا لَدَّةٍ (كَأَنَّ يَكُونُ لِمَرَضٍ أَوْ بَرْدٍ شَدِيدٍ) لَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ لِخُرُوجِهِ عَنِ الْوَصْفِ الْمُعْتَادِ لِلشَّهْوَةِ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا: قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ شَرْطِيَّةٌ؛

الْمَوْضُوعُ: تَعَاطِي الْجِمَاعِ أَوْ إِخْرَاجُ الْمَنِيِّ أَوْ الْمَذْيِ بِاللَّدَّةِ الْمُعْتَادَةِ.
الْمَحْمُولُ: فَسَادُ الصَّوْمِ وَوُجُوبُ الْقَضَاءِ (وَالْكَفَّارَةُ فِي الْجِمَاعِ وَالْمَنِيِّ عَمْدًا)
الرَّابِطَةُ: الرَّابِطَةُ التَّقْدِيرِيَّةُ (تَقْتَضِي)
وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: تَحْرِيرُ مَعْنَى "الْإِفْطَارِ بِالشَّهْوَةِ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا
يُمَيِّزُ بَيْنَ "ذَاتِ الْخُرُوجِ" (الْمَادَّةِ) وَبَيْنَ "هَيْئَةِ الْخُرُوجِ" (اللَّدَّةِ)؛ فَالْحُكْمُ رُبطَ
بِالْهَيْئَةِ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي تُنَاقِضُ مَقْصِدَ الصَّوْمِ كَكُفِّ لِلنَّفْسِ.

أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ

• قَوْلُهُ تَعَالَى: (فَالْآنَ بَاشِرُوهُمْ... حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ...).

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ إِبَاحَةَ الْمُبَاشَرَةِ (الْجِمَاعِ) تَنْتَهِي بِطُلُوعِ الْفَجْرِ، فَمَا
كَانَ مُبَاحًا قَبْلَهُ صَارَ مَحْظُورًا بَعْدَهُ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ تَرْكَ الْجِمَاعِ رُكْنٌ فِي
الصَّوْمِ.

ثَانِيًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

• حَدِيثُ الْأَعْرَابِيِّ الَّذِي جَاءَ يَصِيحُ: "هَلَكْتُ.. وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي
رَمَضَانَ".

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: إِقْرَارُ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ عَلَى حُصُولِ "الْهَلَاكِ" (بُطْلَانِ
الصَّوْمِ) بِالْجِمَاعِ وَتَرْتِيبِ الْكَفَّارَةِ عَلَيْهِ.

ثالثًا: أدلة القواعد الفقهية

- قاعدة: (الوسائل لها أحكام المقاصد)؛ فلما كان الإمضاء نتيجة للذة المقصودة، كان التسبب فيه بمنزلة الإفطار بالأكل، لأن كليهما قضاء شهوة نهي عنها.

تحقيق المذهب في خروج المذي

يا ، هنا معركة أصولية لطيفة داخل المذهب، وتقريرها كما يلي:

١. رواية أشهب (المُعْتَمَدَةُ فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ) أَنَّ خُرُوجَ الْمَذْيِ لَا يُفْطِرُ إِذَا نَشَأَ عَنْ (مُجَرَّدِ إِنْعَاطٍ اِنْتِصَابٍ) أَوْ نَشَأَ عَنْ مُقَدِّمَاتٍ (فِكْرٍ أَوْ نَظَرٍ) بَلَا لَذَّةٍ مُعْتَادَةٍ. وَقَدْ قَدَّمَ الشُّيُوخُ رِوَايَةَ أَشْهَبَ هُنَا لِأَنَّهَا فِي الْمُدَوَّنَةِ، وَالْقَاعِدَةُ عِنْدَنَا): رِوَايَةُ غَيْرِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي الْمُدَوَّنَةِ تُقَدِّمُ عَلَى رِوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ خَارِجَهَا

٢. رِوَايَةُ ابْنِ الْقَاسِمِ (الْأَشْهَرُ مَذْهَبًا) أَنَّ الْمَذْيَ يُوجِبُ الْقَضَاءَ مُطْلَقًا إِذَا نَشَأَ عَنْ قَصْدٍ أَوْ لَذَّةٍ، وَهِيَ الرِّوَايَةُ الَّتِي نَصَّ عَلَيْهَا ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بِأَنَّهَا الْأَشْهَرُ.

الخلاصة المنطوقية:

- إِذَا أَمْنَى (مَنِئِي) قِضَاءً وَكُفَّارَةً (إِنْ عَمَدَ)

- إِذَا أَمَدَى (مَذْيٍ) بِلَدَّةٍ عَنْ قَصْدٍ: قَضَاءُ فَقَطْ (عَلَى الْمَشْهُورِ)
- إِذَا أَمَدَى عَنْ غَيْرِ لَدَّةٍ أَوْ مُجَرَّدِ إِنْعَاطٍ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ (عَلَى رِوَايَةِ أَشْهَبَ الْمُعْتَمَدَةِ)

~

أَحْكَامُ الْقِيءِ لِلصَّائِمِ فِي الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَقُولُهُ: (وَقِيءٌ)

يَعْنِي: أَنَّ مِنْ أَرْكَانِ صِحَّةِ الصَّوْمِ (تَرْكُ إِخْرَاجِ الْقِيءِ عَمْدًا)؛ فَالْقِيءُ هُوَ مَا خَرَجَ مِنَ الطَّعَامِ أَوْ الشَّرَابِ بَعْدَ اسْتِقْرَارِهِ فِي الْمَعِدَةِ.

تَفْصِيلُ الْحَالَاتِ بِنَاءً عَلَى النَّصِّ:

١. الْقِيءُ الْعَمْدُ (الِاسْتِقَاءَةُ) إِذَا تَعَمَّدَ الصَّائِمُ إِخْرَاجَ مَا فِي مَعِدَتِهِ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ فَقَطْ (مَا لَمْ يَبْتَلَعْ شَيْئًا)

٢. الِاسْتِقَاءَةُ مَعَ ابْتِلَاعِ الْعَلْبَةِ: إِذَا تَعَمَّدَ الْقِيءُ ثُمَّ رَجَعَ شَيْءٌ مِنْهُ إِلَى جَوْفِهِ غَلْبَةً (دُونَ قَصْدٍ)، وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ مَعَ الْقَضَاءِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي تَهَبَّبَ لِلْفِطْرِ بِفِعْلِهِ الْأَوَّلِ.

٣. الْقِيءُ الْغَلْبَةُ (دَرَعُ الْقِيءِ) إِذَا خَرَجَ الْقِيءُ فَهَرَأَ وَغَلْبَةً، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ (لَا قَضَاءَ وَلَا كَفَّارَةَ)، بِشَرْطِ أَنْ لَا يَرْجِعَ مِنْهُ شَيْءٌ.

٤. الْقِيءُ الْغَلْبَةُ مَعَ رُجُوعِ شَيْءٍ:

إِذَا رَجَعَ شَيْءٌ غَلْبَةً: وَجَبَ الْقَضَاءُ فَقَطْ.

إِذَا رَجَعَ شَيْءٌ عَمْدًا: وَجَبَتْ الْكَفَّارَةُ مَعَ الْقَضَاءِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا:

القَضِيَّةُ هُنَا شَرْطِيَّةٌ مُتَّصِلَةٌ تَدُورُ مَعَ "السَّبَبِ" وَالْعَمْدِ:

الْمَوْضُوعُ: خُرُوجُ الْقِيِّ أَوْ رُجُوعُهُ لِلْجَوْفِ.

الْمَحْمُولُ: تَرْتُّبُ الْقَضَاءِ أَوْ الْكَفَّارَةِ أَوْ عَدَمِهِمَا.

الرَّابِطَةُ: التَّلَازُمُ بَيْنَ "هَيْئَةِ الْفِعْلِ" وَالْأَثَرِ الشَّرْعِيِّ.

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: قَاعِدَةُ (الْمُسَبَّبُ ضَامِنٌ)؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يُبَيِّنُ أَنَّ "الِاسْتِقَاءَةَ الْعَمْدِيَّةَ" (عِلَّةٌ نَاقِصَةٌ) لِلْقَضَاءِ، فَإِذَا انْضَمَّ إِلَيْهَا "الِابْتِلَاعُ" (وَلَوْ غَلَبَةً) صَارَتْ (عِلَّةٌ تَامَّةٌ) لِلْكَفَّارَةِ، لِأَنَّ الْعَلَبَةَ بَعْدَ الْعَمْدِ لَا تُعْتَبَرُ عُذْرًا.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

قَوْلُهُ ﷺ: «مَنْ دَرَعَهُ الْقِيُّ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ، وَمَنْ اسْتَقَاءَ عَمْدًا فَلْيَقْضِ».

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: التَّفْرِيقُ النَّبَوِيُّ الصَّرِيحُ بَيْنَ "الْعَلَبَةِ" (دَرَعُهُ) وَبَيْنَ "الْقَصْدِ" (اسْتِقَاءَ)، وَهُوَ عُمْدَةُ الْمَذْهَبِ فِي إِجْبَابِ الْقَضَاءِ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ دُونَ الْمَغْلُوبِ.

ثَانِيًا: أَدِلَّةُ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةٌ: (مَا تَرْتَبَ عَلَى الْمَادُّونَ فَلَيْسَ بِمَضْمُونٍ)؛ فَالْقِيَّةُ الْعَلْبَةُ غَيْرُ مَادُّونٍ فِيهِ لَكِنَّهُ خَارِجٌ عَنِ الطَّاقَةِ، فَإِذَا رَجَعَ شَيْءٌ مِنْهُ غَلْبَةً وَجَبَ الْقَضَاءُ احْتِيَاظًا لِلْعِبَادَةِ لَا عُقُوبَةً.

٢. قَاعِدَةٌ: (الِاسْتِصْحَابُ)؛ فَالْأَصْلُ بَقَاءُ الصَّوْمِ، فَلَا يَنْقُضُهُ إِلَّا فِعْلُ قَصْدِيٍّ أَوْ نَفْوْدُ جِرْمٍ لِلْجَوْفِ.

تَالِثًا: أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ

١. قِيَاسُ الْأُولَى: إِذَا كَانَ مَنْ أَوْصَلَ مُعَدِّيًّا لِمَعِدَّتِهِ يُفْطِرُ، فَمَنْ أَخْرَجَ طَعَامَهُ عَمْدًا ثُمَّ رَدَّهُ (وَلَوْ غَلْبَةً) أُولَى بِالْكَفَّارَةِ؛ لِأَنَّهُ انْتَهَكَ حُرْمَةَ الصَّوْمِ بِفِعْلَيْنِ: الْإِسْتِصْحَابِ وَالِابْتِلَاعِ.

٢. قِيَاسُ الشَّبَهَةِ: قِيَاسُ الْقِيَّةِ الْعَمْدِ عَلَى الْجِمَاعِ الْعَمْدِ فِي أَصْلِ انْتِهَاكِ الرُّكْنِ، لَكِنَّ الْمَالِكِيَّةَ خَفَّفُوا فِيهِ (الْقَضَاءُ فَقَطْ عِنْدَ عَدَمِ الرُّجُوعِ) رِعَايَةً لِعَدَمِ كَمَالِ اللَّذَّةِ فِيهِ.

٣. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ كَانَ الْقِيَّةُ الْعَلْبَةُ يُفْطِرُ، لَكَانَ ذَلِكَ تَكْلِيفًا بِمَا لَا يُطَاقُ، وَالتَّكْلِيفُ بِهِ بَاطِلٌ؛ فَتُبَّتْ عَدَمُ الْإِفْطَارِ بِهِ عَكْسًا.

٤. قِيَاسُ الطَّرْدِ: كُلُّ مَا خَرَجَ مِنَ الْبَدَنِ بِغَيْرِ إِرَادَةٍ (كَالرُّعَافِ أَوْ الْإِحْتِلَامِ) لَا يُبْطِلُ الصَّوْمَ؛ فَيُطْرَدُ هَذَا الْحُكْمُ فِي قِيَّةِ الْعَلْبَةِ.

~

أَحْكَامُ وَصُولِ الْمُفْطِرَاتِ إِلَى الْجَوْفِ

(الْمَعِدَةُ وَالْحَلَقُ)

تَدْخُلُ الْآنَ فِي "مَنْطِقِ الْمَنَافِدِ" عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ، وَهُوَ مَبْحَثٌ يَدُلُّ عَلَى دِقَّةِ تَصَوُّرِهِمْ لِلْجَسَدِ الْبَشَرِيِّ كَأَوْعِيَةٍ مُتَّصِلَةٍ. التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْمُتَحَلِّلِ وَغَيْرِهِ، وَبَيْنَ الْمُنْفَذِ الْعَالِيِّ وَالسَّافِلِ، هُوَ مَا يَجْعَلُ الْمَذْهَبَ الْمَالِكِيَّ مَذْهَبًا تُوثِقًا بِالذَّرَجَةِ الْأُولَى

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَإِصَالُ مُتَحَلِّلٍ أَوْ غَيْرِهِ عَلَى الْمُخْتَارِ: لِمَعِدَةٍ بِحُقْنَةٍ بِمَائِعٍ، أَوْ حَلَقٍ؛ وَإِنْ مِنْ أَنْفٍ، وَأُذُنٍ، وَعَيْنٍ)

تَحْرِيرُ الضَّوَابِطِ الْفَقْهِيَّةِ لِلْإِفْطَارِ بِالْوَاصِلِ:

١. الْمَادَّةُ الْوَاصِلَةُ (مُتَحَلِّلٌ أَوْ غَيْرُهُ)

الْمُتَحَلِّلُ: هُوَ مَا يَنْطَبِعُ أَوْ يَنْدَمِجُ فِي الْمَعِدَةِ (كَالطَّعَامِ وَالشَّرَابِ)؛ وَصُولُهُ يُفْطِرُ مُطْلَقًا مِنْ أَيِّ مَنَفَذٍ.

غَيْرُ الْمُتَحَلِّلِ: هُوَ الْجَامِدُ الَّذِي لَا يَتَحَلَّلُ (كَالدَّرْهَمِ وَالْحَصَاةِ)؛ وَالْمُخْتَارُ (قَوْلُ ابْنِ الْمَاجِشُونِ) أَنَّهُ يُفْطِرُ إِذَا وَصَلَ مِنَ الْمَفَاوِزِ الْعُلْيَا، لِأَنَّهُ يَشْغُلُ الْمَعِدَةَ وَيَكْسِرُ جَوْعَهَا.

٢. الْمَنَافِدُ وَأَحْكَامُهَا:

الْمَنَافِذُ الْعُلْيَا (الْفَمُّ، الْأَنْفُ، الْأُذُنُ، الْعَيْنُ) مَا وَصَلَ مِنْهَا إِلَى "الْحَلَقِ" نَهَاراً
فَهُوَ مُفْطِرٌ، سَوَاءً جَاوَزَهُ لِلْمَعِدَةِ أَمْ لَا (عَلَى الْمَشْهُورِ)

الْمَنَافِذُ السُّفْلَى (الدُّبُرُ، قُبْلُ الْمَرْأَةِ) لَا يُفْطِرُ مَا وَصَلَ مِنْهَا إِلَّا إِذَا كَانَ "مَائِعاً"
(كَالْحُقْتَةِ الشَّرْحِيَّةِ) وَوَصَلَ إِلَى "الْمَعِدَةِ". أَمَّا الْجَامِدُ (كَالْفَتَائِلِ) فَلَا يُفْطِرُ.

٣. الْإِسْتِثْنَاءَاتُ (مَا لَا يُفْطِرُ)

بَقَايَا الطَّعَامِ بَيْنَ الْأَسْنَانِ: لَا يُفْطِرُ ابْتِلَاعُهَا وَلَوْ عَمْدًا (عَلَى مَذْهَبِ
الْمُدَوَّنَةِ)

الْإِمْتِصَاصُ عَبْرَ الْمَسَامِ: مَنْ دَهَنَ رَأْسَهُ أَوْ وَضَعَ حِنَّاءً فَوَجَدَ طَعْمَهَا فِي
حَلْقِهِ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ (إِلَّا عِنْدَ مَنْ يَرَى الْقَضَاءَ احْتِيَاطًا)

الْمُؤَثَّرَاتُ الْخَارِجِيَّةُ: مَنْ وَجَدَ مَرَارَةً حَنْظَلٍ حَكَ بِهِ رِجْلَهُ، أَوْ بَرَدَ تَلَجٍ
قَبْضَهُ يَدَيْهِ؛ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا:

الْقَضِيَّةُ هُنَا تَقُومُ عَلَى "اتِّصَالِ الْمَجَارِي" بِالْأَوْعِيَةِ الرَّئِيسِيَّةِ (الْمَعِدَةِ وَالْحَلَقِ)

الْمَوْضُوعُ: وَصُولُ جِرْمٍ (مَائِعٍ أَوْ جَامِدٍ) لِلْجَوْفِ.

الْمَحْمُولُ: فَسَادُ الصَّوْمِ بِاعْتِبَارِ طَبِيعَةِ الْمُنْفَذِ وَالْمَادَّةِ.

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: تَحْرِيرُ مَنَاطِ الْإِفْطَارِ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يُمَيِّزُ بَيْنَ الْمَنْفَذِ الْمَفْتُوحِ عَمَلًا (كَالْفَمِ) وَالْمَنْفَذِ الْمُتَّصِلِ حُكْمًا (كَالْعَيْنِ وَالْأُذُنِ) فَالْمَالِكِيَّةُ جَعَلُوا الْحَلْقَ رَادَارًا لِلْإِفْطَارِ فِي الْمَنَافِذِ الْعُلْيَا، وَالْمَعِدَةُ مُسْتَقَرًّا لِلْإِفْطَارِ فِي الْمَنَافِذِ السُّفْلَى.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

قَوْلُهُ ﷺ: «وَبَالِغٌ فِي الْإِسْتِشْقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا».

< وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: هَذَا أَصْلٌ فِي أَنَّ كُلَّ مَا وَصَلَ إِلَى الْحَلْقِ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الْفَمِ (كَالْأَنْفِ هُنَا) يُعْتَبَرُ مُفْطِرًا، وَعَلَيْهِ قِيسَتِ الْأُذُنِ وَالْعَيْنِ لِاتِّصَالِهِمَا بِالْحَلْقِ.

ثَانِيًا: أَدِلَّةُ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةٌ: (الْعِبْرَةُ بِالْوُصُولِ لَا بِطَرِيقِ الْوُصُولِ)؛ فَمَا دَامَ الْمَائِعُ قَدْ اسْتَقَرَّ فِي الْمَعِدَةِ عَنْ طَرِيقِ الْحُقْنَةِ، فَقَدْ حَصَلَ مُنَافِي الصَّوْمِ.

٢. قَاعِدَةٌ: (تَنْزِيلُ الْمَظْنَةِ مَنْزِلَةَ الْمَيْتَةِ)؛ فَوُصُولُ الدَّرْهِمِ لِلْمَعِدَةِ مَظْنَةٌ قَطَعَ الْجُوعَ، فَأُلْحِقَ بِالطَّعَامِ عِنْدَ ابْنِ الْمَاجِشُونِ.

ثَالِثًا: أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ

١. قِيَاسُ الشَّبَه: قِيَاسُ "الْقُبْلِ وَالذُّبْرِ" عَلَى "النَّمِ" فِي إِصْصَالِ الْمَائِعِ لِلْمَعِدَةِ؛ بِجَامِعِ أَنَّ كُلَّيْهَمَا يَمُدُّ الْجَوْفَ بِمَا يُغَيِّرُ حَالَهُ.
٢. قِيَاسُ الْأَوَّلَى: إِذَا كَانَ "رَدَادُ الْمَاءِ" فِي الْإِسْتِنْشَاقِ يُفْطِرُ، فَالْحُقْنَةُ الْمَائِعَةُ الَّتِي تَدْخُلُ يَبْقَيْنِ لِلْمَعِدَةِ أَوَّلَى بِالْإِفْطَارِ.
٣. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ لَمْ يُفْطِرِ الْوَاصِلُ مِنَ الْعَيْنِ وَالْأُذُنِ، لَكَانَ ذَلِكَ تَعْطِيلًا لِحَدِيثِ الْإِسْتِنْشَاقِ؛ فَبَطَلَ عَكْسًا.

~

أَحْكَامُ اسْتِنْشَاقِ الْبُخُورِ وَالْدُّخَانِ

هُنَا نَقِفُ عِنْدَ لَطِيفَةٍ مِنْ لَطَائِفِ الْمَذْهَبِ؛ فَالْمَالِكِيَّةُ يَنْظُرُونَ إِلَى "الْمَادَّةِ" لَا إِلَى "الْحَالَةِ"؛ فَالْبُخُورُ وَإِنْ كَانَ هَوَاءً فِي الظَّاهِرِ، إِلَّا أَنَّ لَهُ "جِرْمًا" يَتَكَيَّفُ بِهِ الْبَدَنُ وَيَصِلُ إِلَى الْجَوْفِ. وَهَذَا التَّدْقِيقُ بَيْنَ "مُجَرَّدِ الرَّائِحَةِ" وَبَيْنَ "عَيْنِ الدُّخَانِ" هُوَ مَا يُمَيِّزُ مَدْرَسَتَنَا. وَإِلَيْكَ التَّحْرِيرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: وَبُخُورٌ يَعْنِي: أَنَّ مِنْ أَرْكَانِ صِحَّةِ الصَّوْمِ تَرْكُ إِصْصَالِ الْبُخُورِ إِلَى الْحَلْقِ؛ فَالْبُخُورُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ جِرْمٌ لَهُ كَثَافَةٌ، فَإِذَا اسْتَنْشَقَهُ الصَّائِمُ حَتَّى وَصَلَ إِلَى حَلْقِهِ، فَقَدْ أَفْطَرَ وَلَزِمَهُ الْقَضَاءُ.

تَفْصِيلُ الْمَسْأَلَةِ وَضَوَائِطُهَا:

١. الْبُخُورُ وَبُخَارُ الْقِدْرِ:

يَشْمَلُ الْحُكْمُ دُخَانَ الْعُودِ الْمُحْتَرِقِ، وَبُخَارَ الطَّعَامِ الْمُتَصَاعِدِ مِنَ الْقِدْرِ حَالِ غَلْيَانِهِ؛ لِأَنَّ كِلَيْهِمَا يَحْمِلُ أَجْزَاءً مَادِّيَّةً تَنْعَقِدُ فِي الْحَلْقِ.

الضَّائِبُ: هُوَ تَعَمُّدُ الْإِسْتِنْشَاقِ حَتَّى يَصِلَ الدُّخَانُ لِلْحَلْقِ؛ أَمَّا مُجَرَّدُ شَمِّ الرَّائِحَةِ (الْأَرِيحِ) دُونَ نُفُوذِ الدُّخَانِ، فَلَا يُفْطَرُ.

٢. الدُّخَانُ الَّذِي يُشْرَبُ (التَّبَعُ)

يُعْتَبَرُ مُفْطَرًا قَطْعًا؛ لِأَنَّ شَارِبَهُ يَتَعَمَّدُ إِصْصَالَ جِرْمِهِ إِلَى جَوْفِهِ، وَيَخْصُلُ بِهِ نَوْعٌ مِنَ التَّكْيِيفِ "أَوِ التَّلَذُّذِ" الَّذِي يُنَافِي حِكْمَةَ الصَّوْمِ.

٣. دُخَانُ الْحَطَبِ وَالْمَنَافِذِ الْعَامَّةِ:

الدُّخَانُ الَّذِي يَصِلُ لِلْحَلَقِ اضْطِرَّاراً (كَأَنَّهُ يَكُونُ الشَّخْصُ قُرْبَ نَارٍ أَوْ فِي طَرِيقٍ فِيهِ دُخَانٌ) لَا قَضَاءَ فِيهِ عِنْدَ بَعْضِ الشُّرَاحِ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا لَا يُسْتَطَاعُ الْإِحْتِرَازُ مِنْهُ، إِلَّا إِذَا تَعَمَّدَ جَذْبُهُ وَالِاسْتِمْتَاعُ بِهِ (التَّكْيِيفُ بِهِ)، فَيَصِيرُ مُفْطِراً. تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا:

القَضِيَّةُ تَقُومُ عَلَى تَحْقِيقِ الْمَنَاطِ فِي طَبِيعَةِ الدُّخَانِ:

الْمَوْضُوعُ: اسْتِشْقَاقُ الْبُحُورِ أَوْ الدُّخَانِ.

الْمَحْمُولُ: فَسَادُ الصَّوْمِ بِشَرْطِ "الْوُصُولِ لِلْحَلَقِ".

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: التَّفْرِيقُ بَيْنَ الْعَرَضِ (الرَّائِحَةِ) وَالْجَوْهَرِ (الدُّخَانِ الَّذِي لَهُ جِرْمٌ)؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَمْنَعُ إِلْحَاقَ الرَّائِحَةِ بِالْمُفْطِرَاتِ لِعَدَمِ كَوْنِهَا "جِرْمًا"، وَيُلْحِقُ الْبُحُورَ بِهَا لِأَنَّ لَهُ "صُورَةً مَادِّيَّةً" تَتَحَلَّلُ فِي الْجَوْفِ. أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

قَوْلُهُ ﷺ: «وَبَالِغٌ فِي الْإِسْتِشْقَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا».

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الدُّخَانَ وَالْبُخَارَ أَجْسَامًا لَطِيفَةً تَسْلُكُ مَسْلَكَ الْمَاءِ فِي التَّفُوزِ مِنَ اللَّفْفِ إِلَى الْحَلَقِ، فَمَا جَرَى فِيهِ مَنَعُ الْمَاءِ جَرَى فِيهِ مَنَعُ مَا لَهُ جِرْمٌ مِثْلُهُ.

ثَانِيًا: أَدِلَّةُ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةٌ: (كُلُّ مَا وَصَلَ إِلَى الْجَوْفِ عَمْدًا فَهُوَ مُفْطِرٌ)؛ وَالدُّخَانُ يَصِلُ لِلْجَوْفِ وَيُعَيِّرُ مِنْ حَالِ الْمَعِدَةِ وَيُعْطِي نَوْعًا مِنَ الْقُوَّةِ أَوْ التَّكْيِيفِ لِشَارِبِهِ، فَاشْتَبَهَ الْمُعْدِي مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ.

٢. قَاعِدَةٌ: (سَدُّ الدَّرَائِعِ)؛ فَلَوْ أُبِيحَ اسْتِنْسَاقُ الْبُحُورِ، لَأَتَّخَذَهُ النَّاسُ دَرِيعَةً لِلتَّرَفِّهِ وَتَقْلِيلِ أَلَمِ الصَّوْمِ بِمَا لَهُ حِرْمٌ، فَمُنِعَ حِمَايَةً لِأَصْلِ الْعِبَادَةِ.
ثَالِثًا: أَدَلَّةُ الْقِيَاسِ

١. قِيَاسُ الشَّبَهَةِ: قِيَاسُ الْبُحُورِ عَلَى الْقَيِّءِ الْمَرْدُودِ؛ بِجَامِعِ أَنَّ كِلَيْهِمَا مَادَّةٌ صَارَتْ فِي الْحَلْقِ بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ، فَأَوْجَبَتْ الْفِطْرَ.
٢. قِيَاسُ الطَّرْدِ: كُلُّ مَا يَنْعَقِدُ حِرْمُهُ فِي الْحَلْقِ يُفْطَرُ إِذَا تَعَمَّدَهُ، فَيَطْرُدُ هَذَا فِي الْبُحُورِ لِأَنَّهُ مِنْ جَنْسِهِ.

~

حُكْمُ ابْتِلَاعِ الْبُلْغَمِ وَالزِّيْقِ لِلصَّائِمِ

لَقَدْ وَصَلْنَا إِلَى مَسْأَلَةٍ تَمَسُّ حَيَاةَ الصَّائِمِ الْيَوْمِيَّةَ، وَهِيَ مَا يَخْرُجُ مِنَ الصَّدْرِ أَوْ الرَّأْسِ (الْبُلْغَمُ) فَالْمَالِكِيَّةُ هُنَا يَعُوصُونَ فِي مَسَافَاتِ الْحَلْقِ وَالْفَمِ لِيُحَدِّدُوا لَحْظَةَ الْفِطْرِ، لَكِنَّهُمْ فِي النَّهَايَةِ يَرْفَعُونَ الْحَرَجَ عَنِ الْمُكَلَّفِ رِعَايَةَ لَطِيعَةِ الْبَدَنِ. وَإِلَيْكَ التَّحْرِيرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: وَبُلْغَمٍ أَمَكَنَ طَرَحُهُ مُطْلَقًا يَعْنِي: أَنَّ الصَّائِمَ مُطَالَبٌ بِتَرْكِ ابْتِلَاعِ الْبُلْغَمِ (النُّخَامَةِ) إِذَا وَصَلَتْ إِلَى مَخْرَجِ الْفَمِ وَأَمَكَنَهُ لَفْظُهَا. وَقَدْ قَيَّدَ ذَلِكَ بِمَا يَلِي:

(١) مَنَاطُ الْبُلْغَمِ وَحُكْمُهُ:

إِذَا نَزَلَ الْبُلْغَمُ مِنَ الرَّأْسِ أَوْ صَعِدَ مِنَ الصَّدْرِ وَلَمْ يُجَاوِزِ الْحَلْقَ فَلَا شَيْءَ فِيهِ. فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الْفَمِ وَأَمَكَنَ طَرَحُهُ فَابْتَلَعَهُ الصَّائِمُ عَمْدًا، فَالظَّاهِرُ مِنْ نَصِّ خَلِيلٍ أَنَّهُ يُفْطَرُ وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ.

(٢) التَّحْقِيقُ وَالْمُعْتَمَدُ فِي الْمَذْهَبِ:

الْمُعْتَمَدُ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْفَتْوَى أَنَّ ابْتِلَاعَ الْبَلْعِ لَا يُفْطِرُ مُطْلَقًا، وَلَوْ وَصَلَ إِلَى طَرَفِ اللِّسَانِ وَأَمَكَنَ طَرَحُهُ؛ وَذَلِكَ لِعِلَّةِ الْمَشَقَّةِ فِي الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الرِّيْقِ. وَهَذَا الْإِطْلَاقُ يَشْمَلُ جَمِيعَ الْحَالَاتِ (سَوَاءً كَانَ لِمَرَضٍ أَوْ امْتِلَاءٍ مَعِدَةٍ، وَسَوَاءً رَجَعَ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا)

(٣) حُكْمُ ابْتِلَاعِ الرِّيْقِ:

الْأَصْلُ أَنَّ ابْتِلَاعَ الرِّيْقِ لَا يُفْطِرُ لِأَنَّهُ مِمَّا لَا يُمَكِّنُ الْإِحْتِرَازَ عَنْهُ. وَاخْتَلَفَ فِيهِمَا إِذَا جَمَعَهُ فِي فَمِهِ حَتَّى كَثُرَتْ ثُمَّ ابْتَلَعَهُ:
(أ) سَحْنُونٌ: يَرَى وَجُوبَ الْقَضَاءِ لِتَصَرُّفِهِ فِيهِ.

(ب) ابْنُ حَبِيبٍ: يَرَى عَدَمَ الْقَضَاءِ مُطْلَقًا لِأَنَّهُ خَرَجَ مِنْ مَعِدِنِهِ، وَهُوَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ.

تَحْرِيرُ الدَّلَالَاتِ الْأَصُولِيَّةِ لِمَسْأَلَةِ الْبَلْعِ وَالرِّيْقِ
إِنَّ النَّصَّ الْفَقْهِيَّ لَا تَقْتَصِرُ دَلَالَتُهُ عَلَى مَنْطُوقِهِ بَلْ تَتَعَدَّاهُ إِلَى إِشَارَاتِهِ وَمَفَاهِيمِهِ وَهِيَ كَمَا يَلِي

١ مَفْهُومُ الشَّرْطِ فِي قَوْلِهِ أَمَكَنَ طَرَحُهُ وَهُوَ مِنْ مَفَاهِيمِ الْمُخَالَفَةِ الصَّرِيحَةِ حَيْثُ يَنْتَفِي الْحُكْمُ بِالْإِفْطَارِ عِنْدَ انْتِفَاءِ شَرْطِ الْإِمْكَانِ

٢ مَفْهُومُ الْعَايَةِ فِي قَوْلِهِ لَمْ يُجَاوِزِ الْحَلْقَ وَهُوَ أَيْضًا مِنْ مَفَاهِيمِ الْمُخَالَفَةِ حَيْثُ يَنْتَهِي عَدَمُ الْإِفْطَارِ بِبُلُوغِ الْعَايَةِ وَهِيَ مَخْرَجُ الْفَمِ

٣ مَفْهُومُ الصِّفَةِ فِي الرِّيقِ الْمُجْتَمِعِ وَهُوَ مَا سُمِّيَ بِالْقَيْدِ حَيْثُ خَصَّ الشَّارِعُ النَّزَاعَ بِرِيقٍ وَصِفَ بِكَوْنِهِ مُجْتَمِعاً فَمَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ هُنَا أَنَّ الرِّيقَ غَيْرَ الْمُجْتَمِعِ لَا يَدْخُلُ فِي الْخِلَافِ ابْتِدَاءً وَهُوَ مَسْكُوتٌ عَنْهُ يُؤْخَذُ حُكْمُهُ مِنْ هَذِهِ الصِّفَةِ

٤ مَفْهُومُ الْمُوَافَقَةِ الْأُولَوِيَّةِ دَلَالَةُ الْفَحْوَى فِي مَسْأَلَةِ طَرَفِ اللِّسَانِ فَإِذَا نَصَّ الْمُعْتَمِدُ عَلَى عَدَمِ الْإِفْطَارِ بِمَا وَصَلَ إِلَى طَرَفِ اللِّسَانِ مَعَ قُوَّةِ ظُهُورِهِ فَإِنَّ عَدَمَ الْإِفْطَارِ بِمَا دُوْنَهُ فِي الْبَاطِنِ أَوْلَى وَأُخْرَى وَهَذِهِ تُسَمَّى دَلَالَةُ الْأُولَوِيَّةِ

٥ دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ فِي ابْتِلَاعِ الرِّيقِ فَالْكَلَامُ عَنْ صِحَّةِ الصَّوْمِ يَقْتَضِي تَقْدِيرَ أَنَّ هَذَا الرِّيقَ لَمْ يُخَالِطْهُ شَيْءٌ أَجْنَبِيٌّ لِأَنَّ صِحَّةَ الصَّوْمِ شَرْعاً تَتَوَقَّفُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ لِيَسْتَقِيمَ الْحُكْمُ بِالْعَفْوِ

٦ دَلَالَةُ الْإِشَارَةِ فِي قَوْلِهِ لِمَشَقَّتِهِ حَيْثُ يُشِيرُ اللَّفْظُ إِلَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي كُلِّ مَا سَبَقَ هِيَ رَفْعُ الْحَرَجِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ الْأَصْلِيُّ مِنَ النَّصِّ ابْتِدَاءً بَلْ جَاءَ لِبَيَانِ حُكْمِ الْبُلْعِ تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيّاً:

القَضِيَّةُ تَقُومُ عَلَى دَفْعِ الْحَرَجِ عَنِ الْمُكَلَّفِ فِيمَا يَشُقُّ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ:

الْمَوْضُوعُ: ابْتِلَاعُ الْبُلْعِ أَوْ الرِّيقِ الْمُجْتَمِعِ.

الْمَحْمُولُ: عَدَمُ الْإِفْطَارِ (عَلَى الْمُعْتَمِدِ) رِعَايَةً لِلْمَشَقَّةِ.

وَقَرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ: أَنَّ "الْمَشَقَّةَ" عِلَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ تَنْقُلُ الْحُكْمَ مِنَ الْمَنْعِ (لِأَنَّهُ جَرْمٌ خَارِجِيٌّ) إِلَى الْعَفْوِ (لِأَنَّهُ مِنْ ضَرُورَاتِ الْبَدَنِ) فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يُمَيِّزُ بَيْنَ الْجَرْمِ الْأَجْنَبِيِّ الَّذِي يَجِبُ تَرْكُهُ، وَبَيْنَ الْجَرْمِ الْخَلْقِيِّ الَّذِي يُعْفَى عَنْهُ.

أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ:

أَوَّلًا: مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾.

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: أَنَّ الصَّائِمَ لَوْ كُفِّ بِمَجِّ كُلِّ بَلْعٍ وَرِيقٍ لَضَاقَ عَلَيْهِ أَمْرُهُ، وَهَذَا يُنَافِي يُسْرَ الشَّرِيعَةِ.

ثَانِيًا: أَدْلَةُ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةٌ: (الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ)؛ وَهِيَ مَنَاطُ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْبَلْعَ لَا يُفْطِرُ

وَلَوْ وَصَلَ لِلْسَّانِ.

٢. قَاعِدَةٌ: (الْأَصْلُ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ)؛ فَالْأَصْلُ بَقَاءُ الصَّوْمِ، فَلَا

يُنْقُضُهُ إِلَّا جِرْمٌ أَجْنَبِيٌّ بَيْنٌ، وَالْبَلْعُ مِنَ الْبَدَنِ.

ثَالِثًا: أَدْلَةُ الْقِيَاسِ

١. قِيَاسُ الشَّبَهَةِ: قِيَاسُ "الْبَلْعِ" عَلَى "الرَّيْقِ" بِجَامِعِ أَنَّ كِلَيْهِمَا يَتَوَلَّدُ دَاخِلَ

الْجَسَدِ وَيَصْنَعُ التَّحَكُّمُ فِيهِ طَوَالَ النَّهَارِ.

٢. قِيَاسُ الْأَوَّلَى: إِذَا عُفِيَ عَنِ الْبَلْعِ الَّذِي قَدْ يَكُونُ كَثِيفًا، فَالرَّيْقُ أُخْرَى

بِالْعَفْوِ وَإِنْ اجْتَمَعَ فِي الْفَمِ.

٣. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ أَوْجَبْنَا الْقَضَاءَ فِي الْبَلْعِ لَوَجَبَ فِي الرَّيْقِ، وَإِجَابُهُ فِي

الرَّيْقِ بَاطِلٌ لِلْمَشَقَّةِ الْقَاطِعَةِ؛ فَتُبَتَّ الْعَفْوُ فِي الْبَلْعِ عَكْسًا.

~

حُكْمُ مَا سَبَقَ لِلْحَلْقِ غَلَبَةً وَوُجُوبِ الْقَضَاءِ فِي الْفَرَضِ

نَصِلُ إِلَى وَاحِدَةٍ مِنْ أَدَقِّ مَسَائِلِ الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ، حَيْثُ لَا يُعَدَّرُ الصَّائِمُ بِالْخَطَأِ أَوْ الْغَلَبَةِ فِي بَابِ الْقَضَاءِ. الْمَالِكِيُّ يَرَوْنَ أَنَّ الصَّوْمَ كَالْعَقْدِ، فَإِذَا نَفَذَ جِزْمٌ إِلَى الْجَوْفِ انْفَسَخَ الْعَقْدُ "حُكْمًا" وَإِنْ لَمْ يَأْتِ الصَّائِبُ. هِيَ دِقَّةٌ قَدْ تَبَدُّو شَدِيدَةً، لَكِنَّ مَنْطِقَهَا هُوَ صِيَانَةُ الْعِبَادَةِ عَنْ كُلِّ مَا يُنَاقِضُ صُورَتَهَا.

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَقُولُهُ أَوْ غَالِبٍ مِنْ مَضْمُونَةٍ أَوْ سِوَاكَ وَقَضَى فِي الْفَرَضِ مُطْلَقًا

يَعْنِي أَنَّ الصَّائِمَ إِذَا سَبَقَ إِلَى حَلْقِهِ شَيْءٌ غَلَبَهُ دُونَ قَصْدٍ بِسَبَبِ الْمَضْمُونَةِ لِلْوُضوءِ أَوْ لِلتَّبَرُّدِ أَوْ الْعَطَشِ أَوْ بِسَبَبِ رُطُوبَةِ السَّوَالِكِ فَإِنَّ صَوْمَهُ يَبْطُلُ وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَإِنْ كَانَ فَعَلَهُ مَا دُونَهَا فِيهِ شَرْعًا

تَحْرِيرُ الدَّلَالَاتِ الْأُصُولِيَّةِ وَمَفَاهِيمِ الْمُخَالَفَةِ

١ مَفْهُومُ الصَّفَةِ فِي الْغَالِبِ وَوَجْهُهُ أَنَّ تَقْيِيدَ الْحُكْمِ بِمَا سَبَقَ غَلَبَةً يَقْتَضِي بِمَفْهُومِهِ أَنَّ مَنْ أَوْصَلَ الْمَاءَ أَوْ رُطُوبَةَ السَّوَالِكِ إِلَى حَلْقِهِ عَمْدًا فَإِنَّهُ أُخْرَى بِالْقَضَاءِ بَلْ وَتَجِبُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ فِي رَمَضَانَ لِإِنْتِهَاكِ حُرْمَةِ الشَّهْرِ بِمَا يُمَكِّنُ الْإِحْتِرَازَ عَنْهُ

٢ مَفْهُومُ اللَّقَبِ فِي الْفَرَضِ وَوَجْهُهُ أَنَّ تَنْصِيفَ الْمُصَنَّفِ عَلَى وَجُوبِ الْقَضَاءِ فِي الْفَرَضِ يُشِيرُ بِمَفْهُومِهِ إِلَى أَنَّ التَّطَوُّعَ التَّفْلَ إِذَا حَصَلَ فِيهِ فِطْرٌ بِالْغَلَبَةِ فَلَا يَجِبُ قِضَاؤُهُ لِأَنَّ الْمَالِكِيَّةَ لَا يُوجِبُونَ قِضَاءَ التَّفْلِ إِلَّا إِذَا أَفْطَرَ فِيهِ الصَّائِمُ عَامِدًا بَلَا عُذْرٍ

٣ دَلَالَةُ النَّصِّ فِي مُطْلَقًا وَوَجْهُهُ أَنَّ تَعْيِيمَ الْحُكْمِ لِيَشْمَلَ الْعَمَدَ وَالسَّهْوَ وَالْغَلْبَةَ وَالْإِكْرَاهَ يَقْطَعُ الطَّرِيقَ عَلَى مَنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ الْعُذْرَ يَسْلُبُ حُكْمَ الْبُطْلَانِ فَالدَّلَالَةُ هُنَا صَرِيحَةٌ فِي اشْتِغَالِ الذِّمَّةِ بِالْبَدَلِ لِمُجَرَّدِ حُصُولِ الْمُفْطَرِ حَسًّا

٤ دَلَالَةُ الْإِشَارَةِ فِي قَوْلِهِ لِتَوَهَّمِ اغْتِفَارَهُ حَيْثُ يُشِيرُ النَّصُّ إِلَى عِلَّةٍ ذَكَرَ الْمَسْأَلَةَ وَهِيَ دَفْعُ التَّوَهَّمِ بِأَنَّ مَادُونِيَّةَ الْفِعْلِ كَالْمُضْمَضَةِ تَسْتَلْزِمُ مَادُونِيَّةَ النَّتِيجَةِ كَالْإِتِلَاعِ وَهَذَا لَيْسَ صَحِيحًا فِي الْمَذْهَبِ
تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

الْقَضِيَّةُ تَقُومُ عَلَى انْفِكَالِ الْجِهَةِ بَيْنَ الْإِثْمِ وَالصَّحَّةِ
الْمَوْضُوعُ وَحُصُولُ جِرْمٍ لِلْحَلْقِ بِسَبَبِ مَادُونٍ فِيهِ
الْمَحْمُولُ فِسَادُ الصَّوْمِ حُكْمًا وَوُجُوبُ الْقَضَاءِ
وَقَرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ الْفِعْلَ الْوَاحِدَ قَدْ يَكُونُ طَاعَةً مِنْ جِهَةِ الْقَصْدِ
كَالْوَضُوءِ وَيَكُونُ نَاقِضًا لِلْعِبَادَةِ مِنْ جِهَةِ الْأَثَرِ كَالْإِتِلَاعِ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَمْنَعُ
التَّلَازُمَ بَيْنَ صِحَّةِ الْوَسِيلَةِ وَصِحَّةِ الصَّوْمِ عِنْدَ حُصُولِ الْمُنَافِي
أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ
قَوْلُهُ ﷺ وَبَالِغٌ فِي الْإِسْتِشْقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا
وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ النَّهْيَ عَنِ الْمُبَالَعَةِ لِلصَّائِمِ كَانَ خَشْيَةً سَبَقَ الْمَاءَ إِلَى
الْحَلْقِ فَلَوْ كَانَ مَا يَسْبِقُ غَلْبَةً مُعْتَفَرًا لَمَا كَانَ لِلنَّهْيِ عَنِ الْمُبَالَعَةِ مَعْنَى فَذَلَّ
عَلَى أَنَّ الْوَاصِلَ غَلْبَةً يَنْقُضُ الصَّوْمَ
ثَانِيًا أَدِلَّةُ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

١ قاعدة الإلتاف لا يُشترط فيه العمدُ وبِمَا أَنَّ الصَّوْمَ حَقٌّ لِلَّهِ مَوْقُوتٌ
فَالْإِفْطَارُ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ إِتْلَافِ تِلْكَ الْعِبَادَةِ فَيَحِبُّ ضَمَانُهَا بِالْقَضَاءِ سَوَاءً كَانَ عَمْدًا
أَوْ غَلَبَةً

٢ قاعدة الاحتياط للعبادة أصلٌ وبِمَا أَنَّ الْمَاءَ وَصَلَ لِلْحَلْقِ فَقَدْ حَصَلَ
الْمُنَافِي يَقِينًا فَلَا تَبْرَأُ الذِّمَّةُ إِلَّا بِقَضَاءٍ يَقِينِي
تَالِثًا أدلة القياس

١ قياسُ الشبه قياسُ سَبَقِ مَاءِ الْمَضْمَضَةِ عَلَى سَبَقِ الْقِيءِ لِلْجَوْفِ غَلَبَةً
فَكَمَا أَنَّ رُجُوعَ الْقِيءِ غَلَبَةٌ يُوجِبُ الْقَضَاءَ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ فَكَذَلِكَ سَبَقُ الْمَاءِ
٢ قياسُ الْعَكْسِ لَوْ لَمْ يَحِبِّ الْقَضَاءُ بِمَا سَبَقَ غَلَبَةً لَكَانَ مَنْ تَمَضَّمَصَ
لِلتَّبَرُّدِ وَأَفْطَرَ غَلَبَةً أَحْسَنَ حَالًا مِمَّنْ أَفْطَرَ سَهْوًا وَهَذَا تَنَاقُضٌ فَتَبَتَ الْقَضَاءُ
عَكْسًا

~

حُكْمُ مَنْ صَبَّ فِي حَلْقِهِ شَيْءٌ وَهُوَ نَائِمٌ

القاعدة المالكية التي تقضي بأنَّ الْفِطْرَ حَقِيقَةٌ حِسِّيَّةٌ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً
مَعْنَوِيَّةً؛ فَالْثَّائِمُ وَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا عَنْهُ الْقَلَمُ فِي الْإِثْمِ، إِلَّا أَنْ جَوْفَهُ لَيْسَ مَرْفُوعًا
عَنْهُ الْإِثْمُ.

أشار الشيخ خليل إلى هذه المسألة بقوله وَإِنْ يَصَبَّ فِي حَلْقِهِ نَائِمًا
يعني أَنَّ الصَّائِمَ إِذَا أُكْرِهَ عَلَى الْفِطْرِ بِأَنْ صَبَّ فِي حَلْقِهِ مَاءٌ أَوْ طَعَامٌ وَهُوَ نَائِمٌ
لَا يَشْعُرُ فَإِنَّ صَوْمَهُ يَبْطُلُ وَيَحِبُّ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ فِي الْمَذْهَبِ وَإِنْ
كَانَ لَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِعَدَمِ قَصْدِهِ

تحرير الدلالات الأصولية ومفاهيم المخالفة

١ مفهوم الصفة في النائم ووجهه أن تقييد الحكم بالنائم يقتضي بمفهوميته أن المستيقظ الذي يصب في حلقه شيء قهراً إكراهاً يجب عليه القضاء من باب أولى لأن صورة الإفطار حصلت مع وجود الإحساس

٢ دلالة الإشارة في وإن الوصلية ووجهه أنها تشير إلى دفع خلاف متوقع حيث قد يظن الظأن أن النائم لا يقضي لأنه كالجماذ لا فعل له فجاءت وإن لتؤكد أن مناط البطلان هو وصول الجرم للمعدة لا حالة الصائم

٣ دلالة الاقتضاء في القضاء ووجهه أن الحكم بالقضاء يقتضي أن الدمة لم تبرا بهذا الصوم المنتهك حساً فالشارع أوجب التدارك لاستيفاء مقصود العبادة وهو خلو المعدة طوال النهار
تحليل المسألة منطقياً

القضية تقوم على اعتبار الصوم ماهية بسيطة تنقض بوجود الضد

الموضوع دخول جرم للجوف من منفذ عال

المحمول فساد الصوم وشغل الدمة بالبدل

وتقرير ذلك أنه يستفاد منه أن القضاء حكم وضعي يترتب على سببه وهو

الفطر بعرض النظر عن حال الفاعل فعلم المنطق هنا يميز بين الخطاب

التكليفي الذي يستلزم العقل والإرادة وبين الخطاب الوضعي الذي يرتبط

بالأسباب والمسببات

أدلة المسألة

أولاً من السنة النبوية

قَوْلُهُ ﷺ لِلَّذِي اسْتَقَاءَ فَلْيَقْضِ

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ الشَّارِعَ رَتَّبَ الْقَضَاءَ عَلَى حُصُولِ الْفِطْرِ وَلَمَّا كَانَ الصَّبُّ فِي الْحَلَقِ يُؤَدِّي إِلَى الْإِرْتَوَاءِ أَوْ الشَّبَعِ فَقَدْ حَصَلَ مَعْنَى الْإِفْطَارِ فَلَزِمَ التَّدَارُكُ بِالْقَضَاءِ لِعُمُومِ عِلَّةِ النَّقْضِ

ثَانِيًا أَدِلَّةُ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

١ قَاعِدَةُ الْأَصْلِ فِي الْعِبَادَاتِ الْإِحْتِيَاظُ وَبِمَا أَنَّ الْجَوْفَ قَدْ عُمِرَ بِغَيْرِ الصَّوْمِ فَالْأَحْوَطُ إِعَادَةُ الْيَوْمِ لِتَبَرُّأِ الذِّمَّةِ بَيِّقِينَ

٢ قَاعِدَةُ مَا حُرِّمَ اسْتِعْمَالُهُ حُرْمَ إِيْصَالِهِ فَلَمَّا حُرِّمَ تَعَمُّدُ الْأَكْلِ كَانَ وَصُولُهُ قَهْرًا نَاقِضًا لَصُورَةِ الْعِبَادَةِ

ثَالِثًا أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ

١ قِيَاسُ الشَّبهِ قِيَاسُ النَّائِمِ يُصَبُّ فِي حَلَقِهِ عَلَى الْمُكْرَهِ الَّذِي يُوجَرُّ فِي حَلَقِهِ بِمَا يُفْطِرُهُ فَكَمَا أَنَّ الْمُكْرَهَ يَقْضِي عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ لِحُصُولِ الْمُنَافِي فَكَذَلِكَ النَّائِمُ وَبِجَمَاعٍ أَنَّ كُلِيهِمَا مَسْلُوبُ الْإِخْتِيَارِ

٢ قِيَاسُ الْعَكْسِ لَوْ لَمْ يَجِبِ الْقَضَاءُ عَلَى النَّائِمِ لَكَانَ أَحْسَنَ حَالًا مِنَ النَّاسِي الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ عِنْدَنَا فِي الْفَرْضِ وَالنَّائِمُ أَشَدُّ غِيَبَةً مِنَ النَّاسِي فَتَبَتَ الْقَضَاءُ عَكْسًا

~

حُكْمُ مُجَامَعَةِ الْمَرْأَةِ النَّائِمَةِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَقُولُهُ كَمُجَامَعَةِ نَائِمَةٍ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ حُكْمُ الْمُعْتَمَدِ فِي الْمَذْهَبِ

يَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ النَّائِمَةِ الْقَضَاءُ فَقَطُ لَأَنَّ صَوْمَهَا قَدْ فَسَدَ بِوُصُولِ الْمُفْطَرِ
حِسًّا وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهَا لِفَقْدِ الْإِخْتِيَارِ وَالْقَصْدِ
أَمَّا الْكَفَّارَةُ فَتَجِبُ عَلَى الرَّجُلِ الْفَاعِلِ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْهَا أَيْضًا عَلَى الْمُعْتَمِدِ لِأَنَّهُ
هُوَ الْمُتَسَبِّبُ فِي إِفْسَادِ عِبَادَتِهَا فَيَحْمِلُ عَنْهَا الْعُرْمَ كَمَا يَحْمِلُ عَنْهَا الصَّدَاقُ
الْقِسْمُ الثَّانِي حُكْمُ الظَّاهِرِ مِنْ رِوَايَةِ الْمُدَوَّنَةِ
وَهُوَ مَا قَرَّرَهُ ابْنُ حَبِيبٍ وَأَبُو عِمْرَانَ بِنَاءً عَلَى ظَاهِرِ نَصِّ الْإِمَامِ مَالِكٍ فِي
الْمُدَوَّنَةِ

الْمَرْأَةُ النَّائِمَةُ تُجْزَى بِالْقَضَاءِ وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهَا لِإِنْعِدَامِ التَّكْلِيفِ حَالَ النَّوْمِ
الْفَاعِلُ الرَّجُلُ تَلَزَمُهُ الْكَفَّارَةُ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْهَا لِأَنَّهُ الْمُتَنَهِّكُ الْوَحِيدُ لِلْحُرْمَةِ
فِيهِمَا وَهَذَا الظَّاهِرُ يُرَكِّزُ عَلَى عُقُوبَةِ الْفَاعِلِ لِتَعْدِيهِ الصَّارِخِ عَلَى حُرْمَةِ الشَّهْرِ
وَحُرْمَةِ الزَّوْجَةِ

تَحْرِيرُ الدَّلَالَاتِ الْأَصُولِيَّةِ وَمَفَاهِيمِ الْمُخَالَفَةِ

١ مَفْهُومُ الصِّفَةِ فِي النَّائِمَةِ وَوَجْهُهُ أَنَّ تَقْيِيدَ نَفْيِ الْكَفَّارَةِ عَنِ الْمَرْأَةِ بِصِفَةِ النَّوْمِ
يَقْتَضِي بِمَفْهُومِهِ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مُسْتَيِقِظَةً طَائِعَةً لَوَجَبَتْ عَلَيْهَا الْكَفَّارَةُ عَنْ نَفْسِهَا
لِاشْتِرَاكِهَا فِي الْعَمْدِ وَالِابْتِهَاقِ

٢ دَلَالَةُ الْإِشَارَةِ فِي الْقَضَاءِ وَوَجْهُهُ أَنَّ إيجابَ الْقَضَاءِ عَلَى النَّائِمَةِ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ
الصَّوْمَ يَبْطُلُ بِمُجَرَّدِ الْفِعْلِ الْمَادِّيِّ وَلَوْ خَلَا عَنِ الْقَصْدِ الْجِنَائِيِّ فَصِحَّةُ الصَّوْمِ
تَقْتَضِي عَدَمَ الْمُسَاسِ بِالْجَوْفِ أَوْ بِمَحَلِّ الشَّهْوَةِ مُطْلَقًا

٣ دَلَالَةُ الْإِقْضَاءِ فِي الْكُفَّارَةِ عَنْهَا وَوَجْهُهُ أَنَّ الْحُكْمَ يُوْجِبُهَا عَلَى الرَّجُلِ يَقْتَضِي اعْتِبَارَهُ نَائِبًا عَنْهَا فِي تَحْمِلِ التَّيَعَّاتِ لِأَنَّهُ هُوَ مَنْ أَدْخَلَ النِّقْصَ عَلَى عِبَادَتِهَا بِقُوَّتِهِ وَاخْتِيَارِهِ
تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

الْقَضِيَّةُ تَقُومُ عَلَى التَّمْيِيزِ بَيْنَ اللَّائِرِ الْوَضْعِيِّ وَاللَّائِرِ التَّكْلِيفِيِّ
الْمَوْضُوعُ حُصُولُ الْجَمَاعِ لِامْرَأَةٍ نَائِمَةٍ
الْمَحْمُولُ الْقَضَاءُ لِفَسَادِ الْيَوْمِ وَالْكَفَّارَةُ عَلَى مَنْ مَلَكَ الْإِرَادَةَ
وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ الْعِبَادَةَ الْوَاحِدَةَ قَدْ تَبْطُلُ لِشَخْصَيْنِ لَكِنَّ الْعُقُوبَةَ
(الْكَفَّارَةَ) تَبْعُضُ حَسَبَ الْقَصْدِ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَمْنَعُ مُسَاوَاةَ مَنْ لَا إِرَادَةَ لَهُ
بِمَنْ لَهُ إِرَادَةٌ فِي بَابِ الْعُقُوبَاتِ
أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ
قَوْلُهُ ﷺ رَفَعَ الْقَلَمَ عَنْ ثَلَاثَةٍ وَمِنْهُمْ النَّائِمُ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ
وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ رَفَعَ الْقَلَمَ عَنِ النَّائِمِ يَمْنَعُ تَأْثِيمَهُ أَوْ تَرْتِيبَ عُقُوبَةِ الْكَفَّارَةِ
عَلَيْهِ لَكِنَّ فِعْلَ الرَّجُلِ (الْيَقْظَانِ) لَمْ يُرْفَعْ عَنْهُ الْقَلَمُ فَلَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ لِتَعْدِيهِ
ثَانِيًا أَدِلَّةُ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

١ قَاعِدَةُ (الْمُسَبِّبُ ضَامِنٌ) فَلَمَّا كَانَ الرَّجُلُ هُوَ الْمُسَبِّبُ فِي إِتْلَافِ صَوْمِ
رَوْجَتِهِ ضَمِنَ هَذَا الْإِتْلَافَ بِتَحْمِلِ الْكَفَّارَةِ عَنْهَا عَلَى الْمُعْتَمِدِ
٢ قَاعِدَةُ (لَا جُرْمَ بِلَا عَمْدٍ) أَيِ لَا عُقُوبَةَ تَمَحِصِيَّةً كَالْكَفَّارَةِ عَلَى النَّائِمِ لِإِعْدَامِ
رُكْنِ الْعَمْدِ

ثَالِثًا أُدِلَّةُ الْقِيَاسِ

١ قِيَاسُ الشَّبَهِ قِيَاسُ النَّائِمَةِ تُجَامَعُ عَلَى مَنْ صَبَّ فِي حَلْقِهِ مَاءٌ وَهُوَ نَائِمٌ فَكَمَا أَنَّ الصَّبَّ يُوجِبُ الْقَضَاءَ بِلَا كَفَّارَةٍ فَكَذَلِكَ الْجَمَاعُ لِاتِّحَادِ الْعِلَّةِ وَهِيَ (سَلْبُ) الْإِخْتِيَارِ مَعَ حُصُولِ الْمُفْطَرِ

٢ قِيَاسُ الْعَكْسِ لَوْ لَمْ تُوجِبِ الْكَفَّارَةُ عَلَى الرَّجُلِ الْفَاعِلِ لَضَاعَ حَقُّ اللَّهِ فِي حُرْمَةِ الشَّهْرِ بِلَا جَائِزٍ وَهَذَا بَاطِلٌ فَتَبَّتْ وَجُوبُهَا عَلَيْهِ عَكْسًا لِيَكُونَ زَجْرًا لَهُ وَجَبْرًا لِمَا أَفْسَدَ

تَرْجِيحُ الْمَسْأَلَةِ بَيْنَ الْمُعْتَمَدِ وَالظَّاهِرِ فِي مُجَامَعَةِ النَّائِمَةِ

أَوَّلًا التَّرْجِيحُ مِنْ حَيْثُ قَوَاعِدُ الْمَذْهَبِ

الرَّاجِحُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَهُوَ وَجُوبُ الْكَفَّارَةِ عَلَى الرَّجُلِ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ زَوْجَتِهِ وَذَلِكَ لِقَاعِدَتَيْنِ

١ قَاعِدَةُ السَّبَبِ حَيْثُ تَقْضِي قَوَاعِدُ الْمَالِكِيَّةِ أَنَّ الْمُتَسَبِّبَ فِي إِفْسَادِ عِبَادَةٍ غَيْرِهِ مَعَ تَعَدِّيهِ يَضْمَنُ هَذَا الْإِفْسَادَ فَكَمَا يَضْمَنُ الرَّجُلُ قِيَمَةَ مَا أَتْلَفَهُ لِلْأَدَمِيِّ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ حُرْمَةَ صَوْمِ زَوْجَتِهِ الَّتِي انْتَهَكَهَا بِتَحْمُلِ الْكَفَّارَةِ عَنْهَا

٢ قَاعِدَةُ سَدِّ الدَّرَائِعِ فَلَوْ قُلْنَا بَعْدَ تَحْمُلِهِ الْكَفَّارَةَ عَنْهَا لَكَانَ ذَلِكَ دَرِيعَةً لِلتَّهَاقُوتِ بِحُرْمَةِ صَوْمِ النَّائِمَاتِ وَالتَّجَرُّؤِ عَلَى إِفْسَادِ صَوْمِيهِنَّ فَلَزِمَ التَّغْلِيظُ عَلَى الْفَاعِلِ حِمَايَةً لِحُرْمَةِ الزَّمَانِ وَهَذَا هُوَ الْأَلِيقُ بِأُصُولِ الْمَذْهَبِ فِي تَعْظِيمِ الشَّعَائِرِ

ثَانِيًا التَّرْجِيحُ مِنْ حَيْثُ قُوَّةُ الدَّلِيلِ

عِنْدَ النَّظَرِ فِي قُوَّةِ الدَّلِيلِ نَجِدُ أَنَّ الظَّاهِرَ عَنِ ابْنِ حَبِيبٍ وَالْمُدَوَّتَةِ لَهُ قُوَّةٌ بَيِّنَةٌ
لَكِنَّ التَّرْجِيحَ يَمِيلُ لِلْمُعْتَمَدِ لِمَا يَلِي

١ دَلِيلُ الْإِسْتِقْرَاءِ فَقَدْ اسْتَقَرَّ الْفُقَهَاءُ أَنَّ كُلَّ كَفَّارَةٍ سَقَطَتْ عَنِ الْمَأْمُورِ بِهَا
لِعُذْرٍ مَعَ وُجُودِ مُتَعَدٍّ آخَرَ فَإِنَّ الْمُتَعَدِّيَ يَتَحَمَّلُهَا كَمَا فِي كَفَّارَةِ الْحَجِّ عِنْدَ
الْإِكْرَاهِ عَلَى الْوَطْءِ فَالدَّلِيلُ الْقِيَاسِيُّ هُنَا يُعْضَدُ الْمُعْتَمَدَ تَمَامًا

٢ دَلِيلُ الْأَثَرِ وَالنَّظَرِ فَالظَّاهِرُ الَّذِي نَقَلَهُ ابْنُ حَبِيبٍ يَعْتَمِدُ عَلَى نَصِّ الْمُدَوَّتَةِ
الَّذِي سَكَتَ عَنِ الْفَاعِلِ وَالسُّكُوتُ لَيْسَ دَلِيلًا صَرِيحًا عَلَى نَفْيِ الْكَفَّارَةِ عَنْهَا
فِي ذِمَّتِهِ بَلْ جَاءَ التَّحْقِيقُ لِيُبَيِّنَ أَنَّ عَدَمَ وُجُوبِ الْكَفَّارَةِ عَلَى الْمَرْأَةِ نَفْسِهَا لَا
يَمْنَعُ وُجُوبَهَا عَلَى مَنْ جَنَى عَلَى صَوْمِهَا فَيَكُونُ دَلِيلُ الْمُعْتَمَدِ هُنَا أَقْوَى لِأَنَّهُ
زِيَادَةٌ عِلْمٍ وَتَحْقِيقٌ لِلْمَنَاطِ
الْخُلَاصَةُ

الْمُعْتَمَدُ هُوَ الرَّاجِحُ قَاعِدَةٌ وَدَلِيلًا لِأَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَ رَحْمَةِ النَّائِمِ الَّذِي رُفِعَ عَنْهُ
الْقَلَمُ وَبَيْنَ زَجْرِ الْمُتَهَكِّمِ الَّذِي لَمْ يَرْعَ لِلَّهِ حُرْمَةً وَلَا لِأَهْلِهِ صَوْمًا

حُكْمُ الْأَكْلِ عِنْدَ الشَّكِّ فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ أَوْ غُرُوبِ الشَّمْسِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ وَكَأَكْلِهِ شَاكًا فِي الْفَجْرِ
وَهَذَا الْحُكْمُ هُوَ تَفْسِيرٌ لِقَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي الْمُدَوَّتَةِ حَيْثُ جَعَلَ الشَّكَّ فِي
الزَّمَانِ الْمُوجِبِ لِلْمَسَاكِ مَنَاطًا لِلْفَسَادِ وَوُجُوبِ الْقَضَاءِ وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ عَلَى مَا
اسْتَقَرَّ فِي الْأُمّهَاتِ كَمَا يَلِي
الْحَالَةُ الْأُولَى الْأَكْلُ مَعَ مُقَارَنَةِ الشَّكِّ

إِذَا أَقْدَمَ الشَّخْصُ عَلَى الْأَكْلِ وَهُوَ شَاكٌّ فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ أَوْ غُرُوبِ الشَّمْسِ فَقَدْ نَصَّ ابْنُ الْقَاسِمِ عَلَى أَنَّ فِعْلَهُ هَذَا عَمْدٌ حَرَامٌ لِتَهَاوُنِهِ بِحُرْمَةِ الصَّوْمِ وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ وَجُوبُ الْإِمْسَاكِ بَقِيَّةَ الْيَوْمِ مَعَ وَجُوبِ الْقَضَاءِ فِي الْفَرَضِ وَالتَّغْلِ عَلَى السَّوَاءِ لِأَنَّ التَّعَمُّدَ الْحَرَامَ يُبْطِلُ مَا هِيَ التَّطَوُّعُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ

الْحَالَةُ الثَّانِيَةُ الْأَكْلُ بِاعْتِقَادِ اللَّيْلِ ثُمَّ طُرُوُّ الشَّكِّ إِذَا تَنَاولَ الْمُفْطِرَ وَهُوَ يَعْتَقِدُ جَازِمًا بَقَاءَ اللَّيْلِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ دَخَلَ عَلَيْهِ الشَّكُّ فَقَدْ جَاءَ فِي الْمُدَوَّنَةِ أَنَّهُ يَقْضِي الْفَرَضَ دُونَ التَّغْلِ وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ فِعْلَهُ ابْتِدَاءً لَمْ يَكُنْ عَمْدًا حَرَامًا فَلَمْ يُؤْثَرْ فِي صِحَّةِ التَّطَوُّعِ بَيْنَمَا بَقِيَ الْفَرَضُ مَشْغُولًا فِي الذِّمَّةِ لِعَدَمِ تَيَقُّنِ الرُّكْنِ

تَحْرِيرُ الدَّلَالَاتِ الْأُصُولِيَّةِ وَمَفَاهِيمِ الْمُخَالَفَةِ

١ مَفْهُومُ الشَّرْطِ فِي الْإِمْسَاكِ وَالْقَضَاءِ وَوَجْهُهُ أَنَّ الْحُكْمَ مُنَوِّطٌ بِبَقَاءِ الشَّكِّ فَمَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ أَنَّهُ إِذَا تَبَيَّنَ لِلْمُكَلَّفِ أَنَّ أَكْلَهُ وَقَعَ فِي اللَّيْلِ يَقِينًا فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ لِانْكَشَافِ الصَّحَّةِ وَارْتِفَاعِ مَنَاطِ الشَّكِّ

٢ مَفْهُومُ الصِّفَةِ فِي الشَّكِّ وَوَجْهُهُ أَنَّ تَقْيِيدَ الْحُرْمَةِ بِحَالِ الشَّكِّ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ يَقْتَضِي أَنَّ الْمُتَيَقِّنَ بَقَاءَ اللَّيْلِ لَا إِثْمَ عَلَيْهِ فِي أَصْلِ فِعْلِهِ وَإِنَّمَا يَقْضِي رِعَايَةً لِحَقِّ الْفَرَضِ عِنْدَ طُرُوُّ الْإِحْتِمَالِ

٣ دَلَالَةُ الْإِقْضَاءِ فِي الْعَمْدِ الْحَرَامِ فَالْحُكْمُ بِوَجُوبِ قَضَاءِ التَّغْلِ عِنْدَ الشَّكِّ الْمُقَارِنِ يَقْتَضِي أَنَّ الشَّارِعَ اعْتَبَرَ الْإِقْدَامَ مَعَ الرِّيْبَةِ تَعْدِيًا يُوجِبُ الزَّجْرَ بِالْقَضَاءِ لِكَيْلَا يَتَهَاوَنَ النَّاسُ بِمَبْدِ الْعِبَادَةِ

٤ دَلَالَةُ الْإِشَارَةِ فِي نَصِّ الْمُدَوَّنَةِ حَيْثُ يُشِيرُ ابْنُ الْقَاسِمِ إِلَى أَنَّ بَرَاءَةَ الذِّمَّةِ فِي الصَّوْمِ لَا تُبْنَى إِلَّا عَلَى عِلْمٍ مُسْتَقَرٍّ وَأَنَّ كُلَّ فِعْلٍ يُزَاحِمُهُ الشَّكُّ فِي طَرَفِي النَّهَارِ فَهُوَ نَاقِصٌ يَسْتَوْجِبُ الْبَدَلَ

■ تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

الْقَضِيَّةُ تَقُومُ عَلَى انْتِقَاضِ الْإِسْتِصْحَابِ بِمَعْرِفَةِ طَبِيعَةِ الزَّمَانِ الْمَوْضُوعُ تَنَاوُلُ الْمُفْطَرِّ مَعَ عَدَمِ تَيَقُّنِ الْحِلِّ الْمَحْمُولُ فِسَادُ الصَّوْمِ وَوُجُوبُ الْقَضَاءِ وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ اسْتِصْحَابَ الْأَصْلِ (بَقَاءَ اللَّيْلِ) لَا يَقْوَى عَلَى مُعَارَضَةِ الْيَقِينِ الْمَطْلُوبِ فِي الْعِبَادَةِ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يُوجِبُ تَقْدِيمَ الْإِحْتِيَاظِ فِيمَا لَا يَقْبَلُ التَّبَعُضَ

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ قَوْلُهُ تَعَالَى حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْبَيْضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ

■ وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنَاطَ الْأَكْلَ بِالتَّبَيُّنِ وَهُوَ الْيَقِينُ فَصَارَ الشَّكُّ خَارِجًا عَنْ حُدُودِ الْإِذْنِ الشَّرْعِيِّ فَمَنْ فَعَلَ فَقَدْ تَعَدَّى حُدُودَ اللَّهِ فَلَزِمَهُ الْقَضَاءُ

ثَانِيًا أَدِلَّةُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ فِي مَنْعِ الْأَكْلِ عِنْدَ الشَّكِّ فِي الْفَجْرِ اسْتَنْدَ فَقَهَاءُ الْمَالِكِيَّةِ فِي إِجَابِ الْقَضَاءِ عَلَى مَنْ أَكَلَ شَاكًّا إِلَى جُمْلَةٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي تُؤَصِّلُ لِقَاعِدَةِ الْإِحْتِيَاظِ وَبَرَاءَةِ الذِّمَّةِ وَهِيَ

١ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ دَعَا مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ

▪ وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ الشَّكَّ فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ مَحَلُّ رِيَّةٍ وَالْأَصْلُ فِي الْعِبَادَةِ أَنْ تُؤَدَّى عَلَى يَقِينٍ فَإِذَا أَقْدَمَ الصَّائِمُ عَلَى الْأَكْلِ مَعَ وُجُودِ الرِّيَّةِ فَقَدْ تَرَكَ الْيَقِينَ إِلَى الشَّكِّ فَلَزِمَهُ الْقَضَاءُ تَدَارُكًا لِمَا فَرَطَ فِيهِ مِنْ طَلَبِ الْيَقِينِ

٢ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنَ وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيْنَ وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرْضِهِ

▪ وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ الْأَكْلَ عِنْدَ الشَّكِّ فِي الْفَجْرِ هُوَ دُخُولٌ فِي مَنْطِقَةِ "الشُّبُهَاتِ" الَّتِي نَهَى الشَّارِعُ عَنِ الْوُقُوعِ فِيهَا وَالْمَالِكِيَّةُ يَرَوْنَ أَنَّ "الْإِسْتِبْرَاءَ لِلدِّينِ" لَا يَتَحَقَّقُ هُنَا إِلَّا بِالْقَضَاءِ لِأَنَّ الشَّكَّ لَمْ يَتَّقِ الشُّبُهَةَ بَلْ وَقَعَ فِيهَا بِأَكْلِهِ

٣ حَدِيثُ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ فِي أَذَانِ بِلَالٍ وَابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ إِنَّ بِلَالَ يُؤَدِّنُ بِلَيْلٍ فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَدِّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ فَإِنَّهُ لَا يُؤَدِّنُ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ

▪ وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَبَطَ حِلَّ الْأَكْلِ بِغَايَةِ مَعْلُومَةٍ وَهِيَ أَذَانُ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ الَّذِي يَعْنِي طُلُوعَ الْفَجْرِ يَقِينًا فَإِذَا أَكَلَ الشَّخْصُ دُونَ أَنْ يَسْتَبِينَ هَذِهِ الْغَايَةَ أَوْ يَشْكُ فِيهَا فَقَدْ تَعَدَّى الْحَدَّ الَّذِي وَضَعَهُ الشَّارِعُ لِلِإِبَاحَةِ

٤ حَدِيثُ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ حَيْثُ قَالَ ﷺ إِنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ

■ وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرَحَ "التَّبَيُّنَ" بِأَنَّهُ انْكِشَافُ بَيَاضِ النَّهَارِ
فَالشَّائِكُ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ هَذَا "التَّبَيُّنُ" بَعْدُ فَلَا يَحِلُّ لَهُ الْإِقْدَامُ عَلَى الْأَكْلِ فَإِذَا
فَعَلَ كَانَ مُقْصَرًّا فِي شَرْطِ التَّبَيُّنِ فَوَجَبَ الْقَضَاءُ
ثَالِثًا أَدِلَّةُ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١ قَاعِدَةُ الْيَقِينِ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ وَبِمَا أَنَّ الصَّوْمَ وَجَبَ بِدُخُولِ الشَّهْرِ فَلَا تَبَرُّأَ
الدِّمَّةَ مِنْهُ يَوْمًا فَيَوْمًا إِلَّا يَبْقِيَانِ الْأَدَاءُ مَعَ تَيَقُّنِ الزَّمَانِ
٢ قَاعِدَةُ الْإِحْتِيَاظِ لِلْعِبَادَةِ أَصْلُ وَالشَّكُّ فِي الْفَجْرِ يُوجِبُ الْكَفَّ عَنِ الْمُفْطَرِ
إِحْتِيَاظًا فَإِذَا انْتَهَكَ هَذَا الْإِحْتِيَاظُ ثَبَتَ الْقَضَاءُ
رَابِعًا أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ

١ قِيَاسُ الشَّكِّ قِيَاسُ الشَّكِّ فِي الْفَجْرِ عَلَى الشَّكِّ فِي عَدَدِ الرُّكْعَاتِ فَكَمَا أَنَّ
الْمُصَلِّيَّ يَبْنِي عَلَى الْيَقِينِ وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ فَكَذَلِكَ الصَّائِمُ يَقْضِي إِذَا هَجَمَ عَلَى
الْأَكْلِ مَعَ الشَّكِّ رِعَايَةً لِلْعِبَادَةِ
٢ قِيَاسُ الْعَكْسِ لَوْ جَارَ الْأَكْلُ مَعَ الشَّكِّ لَجَارَ مَعَ ظَنِّ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَهَذَا
مُحَالٌ فَثَبَتَ الْمَنْعُ وَالْقَضَاءُ عَكْسًا

~

حُكْمُ تَقْلِيدِ الْمُسْتَدِلِّ وَالْإِحْتِيَاظِ وَاسْتِثْنَاءِ النَّذْرِ الْمُعَيَّنِ

هُنَا نَدْخُلُ فِي "فَقْهِ الْإِضْطِرَّارِ" وَكَيْفِيَّةِ التَّصَرُّفِ عِنْدَ غَيْبَةِ الْيَقِينِ الْحِسِّيِّ.
فَالْمَالِكِيَّةُ، وَعَلَى رَأْسِهِمْ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي الْأَمْهَاتِ، وَضَعُوا نِظَامًا بَدِيعًا لِمَنْ
حِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رُؤْيَا الْفَجْرِ أَوْ الْغُرُوبِ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ الْفَرَضِ الْأَصْلِيِّ وَبَيْنَ النَّذْرِ
الْمُعَيَّنِ يَتَفَرَّقُ يَنْمُ عَنْ عَمَقِ فَهْمِهِمْ لِعِلَاقَةِ الزَّمَانِ بِالدِّمَّةِ.

إِلَيْكَ التَّحْرِيرُ الْفِقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ:-

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَقُولُهُ وَمَنْ لَمْ يَنْظُرْ دَلِيلُهُ اقْتَدَى بِالْمُسْتَدِلِّ
وَالَّا احْتَاطَ إِلَّا الْمُعَيَّنُ لِمَرَضٍ أَوْ حَيْضٍ أَوْ نِسْيَانٍ
وَهَذَا التَّقْرِيرُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي الْمُدَوَّنَةِ مِنْ ضَوَائِطِ
التَّحْرِي وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ كَمَا يَلِي

١ حُكْمُ التَّقْلِيدِ فِي الدَّلِيلِ

مَنْ عَجَزَ عَنْ رُؤْيَةِ الْفَجْرِ أَوْ الْغُرُوبِ كَالْأَعْمَى أَوْ مَنْ كَانَ فِي مَكَانٍ مُظْلِمٍ
وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِقْتِدَاءُ بِالْمُسْتَدِلِّ الْعَدْلِ الْعَارِفِ بِالْوَقْتِ وَيَجُوزُ لَهُ تَقْلِيدُهُ حَتَّى
مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الْاجْتِهَادِ لِأَنَّ خَفَاءَ دَلِيلِ الصَّوْمِ لَيْسَ كَخَفَاءِ دَلِيلِ الْقِبْلَةِ فَسُمِحَ
فِيهِ بِالتَّقْلِيدِ تَسْهِيلاً عَلَى الْمُكَلَّفِ

٢ مَنَاطُ الْإِحْتِيَاظِ عِنْدَ فَقْدِ الْمُسْتَدِلِّ

إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمُكَلَّفُ مَنْ يُقْلِدُهُ وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِحْتِيَاظُ بِأَنْ يُقَدِّمَ سُحُورَهُ لِيَتَيَقَّنَ
بَقَاءَ اللَّيْلِ وَيُؤَخَّرَ فِطْرُهُ لِيَتَيَقَّنَ غُرُوبَ الشَّمْسِ فَالْأَصْلُ فِي بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ عِنْدَ
الْمَالِكِيَّةِ هُوَ الْيَقِينُ الْمُحِيطُ بِالزَّمَانِ

٣ اسْتِثْنَاءُ النَّدْرِ الْمُعَيَّنِ مِنَ الْقَضَاءِ

نَصَّ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي الْمُدَوَّنَةِ عَلَى أَنَّ مَنْ نَدَرَ صَوْمَ يَوْمٍ مُعَيَّنٍ كَالْحَمِيسِ مَثَلًا
فَأَفْطَرَهُ لِعُذْرِ شَرْعِيٍّ كَالْمَرَضِ أَوْ الْحَيْضِ أَوْ النَّفَاسِ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ لِفَوَاتِ
مَحَلِّ الْعِبَادَةِ يُعْذَرُ لَيْسَ لَهُ فِيهِ صُنْعٌ

٤ حُكْمُ النِّسْيَانِ فِي النَّدْرِ الْمُعَيَّنِ

اختلف الفقهاء في مَنْ نسي النذر المعين فأفطر والمشهور والمُعتمد وهو قول ابن القاسم أنه يجب عليه القضاء لتفريطه في الحفظ ورعاية ذمته وإن نقل صاحب التلقين وابن عرفة رواية بسقوط القضاء إلا أن المشهور لا يعدل عنه في مقام الفتوى

■ تحرير الدلالات الأصولية ومفاهيم المخالفة

١ مفهوم الشرط في الاقتداء وجهه أن تقييد الاقتداء بالمستدل يقتضي بمفهومه أنه إذا كان غير عدل أو غير عارف فلا يجوز تقليده بل يتنقل المكلف إلى مرتبة الاحتياط

٢ مفهوم الصفة في المعين وجهه أن تقييد سقوط القضاء بالنذر المعين زمانه يقتضي بمفهومه أن النذر المضمون الذي لم يعين وقته يجب قضاؤه عند الفطر لعذر لأن الدمة شغلت به مطلقاً ولم يفت وقته بعد

٣ دلالة الاقتضاء في الاحتياط فالحكم بوجوب الاحتياط عند فقد المستدل يقتضي أن الأصل في العبادة هو اليقين فلا يكفي الظن المجرد في مبدأ الركن أو منتهاه

٤ دلالة الإشارة في التفريق بين النذر والقبلة حيث يشير النص إلى أن يسر الشريعة يتجلى في باب الزمان لتكرره ووجود العلامات الظاهرة بخلاف القبلة التي تحتاج إلى نظر أدق

■ تحليل المسألة منطقياً

القضية تقوم على ترتيب مراتب التكليف عند تعذر اليقين الموضوع فقد آله العلم بدخول الوقت

الْمَحْمُولُ الْبَائِقَالُ لِلْمَرْتَبَةِ الْأَدْنَى وَهِيَ التَّقْلِيدُ ثُمَّ الْإِحْتِيَاطُ
وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ "الْعِلْمَ" هُوَ الْأَصْلُ فَإِذَا تَعَدَّرَ نَابَ عَنْهُ "الْحَبَرُ" فَإِذَا
تَعَدَّرَ نَابَ عَنْهُ "الْإِحْتِيَاطُ" فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَجْعَلُ بَيْنَ هَذِهِ الْمَرَاتِبِ تَرْتِيبًا لَزُومِيًّا
لَا يَجُوزُ تَحْطِيطُهُ

أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنْ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ

قَوْلُهُ تَعَالَى فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ
وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ الْأَعْمَى وَالْمَحْبُوسَ لَا يَعْلَمُونَ طُلُوعَ الْفَجْرِ فَأَمَرُوا بِسُؤَالِ
أَهْلِ الذِّكْرِ وَهُمْ الْمُسْتَدِلُّونَ الْعَارِفُونَ بِالْأَوْقَاتِ فَلَزِمَهُمُ الْإِقْتِدَاءُ بِهِمْ
ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي صَوْمِ يَوْمِ الشَّكِّ حَيْثُ نُهِِيَ عَنْ صَوْمِهِ لِعَدَمِ الْيَقِينِ
وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ الشَّرْعَ يَمْنَعُ بِنَاءَ الْعِبَادَةِ عَلَى الشَّكِّ فَمِنْ هُنَا أَوْجَبَ
الْمَالِكِيَّةُ الْإِحْتِيَاطَ عِنْدَ عَدَمِ الْمُسْتَدِلِّ صِيَانَةً لِلصَّوْمِ عَنِ الْإِحْتِمَالَاتِ
ثَالِثًا أَدْلَةُ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

١ قَاعِدَةُ الْمَيْسُورِ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ فَلَمَّا تَعَسَّرَ الْيَقِينُ حِسًّا انْتَقَلَ إِلَى
الْمَيْسُورِ وَهُوَ التَّقْلِيدُ أَوْ الْإِحْتِيَاطُ

٢ قَاعِدَةُ الْأَصْلِ فِي النَّذْرِ الْمُعَيَّنِ ضَيْقُ مَحَلِّهِ فَلَمَّا فَاتَ الْمَحَلُّ (الْيَوْمُ) بَعُذِرَ
سَقَطَ الْحُكْمُ لِفَوَاتِ مَوْضُوعِهِ
رَابِعًا أَدْلَةُ الْقِيَاسِ

- ١ قِيَاسُ الشَّبْهِ قِيَاسُ النَّذْرِ الْمُعَيَّنِ عَلَى صَلَاةِ الْجُمُعَةِ فَإِذَا فَاتَ وَقْتُهَا يُعْذَرُ لَا تُمْكِنُ إِعَادَتُهَا كَجُمُعَةٍ لِقَوَاتِ التَّعْيِينِ فَكَذَلِكَ النَّذَرُ الْمُعَيَّنُ
- ٢ قِيَاسُ الْعَكْسِ لَوْ كَانَ النَّسْيَانُ عُذْرًا يُسْقِطُ الْقَضَاءَ فِي النَّذْرِ لَكَانَ عُذْرًا فِي رَمَضَانَ وَهَذَا بَاطِلٌ فَتُبَتَ الْقَضَاءُ عَكْسًا لِأَنَّ النَّسْيَانَ مَطْنَةُ التَّفْرِيطِ

~

حُكْمُ قَضَاءِ صَوْمِ النَّفْلِ عِنْدَ الْفِطْرِ عَمْدًا

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ هِيَ مَفْحَرَةٌ الْإِنْضِبَاطِ الْمَالِكِيِّ؛ حَيْثُ يَرَى الْإِمَامُ مَالِكٌ وَتَلْمِيذُهُ ابْنُ الْقَاسِمِ أَنَّكَ إِذَا دَخَلْتَ فِي عَهْدٍ مَعَ اللَّهِ (بصيام نفل)، فَقَدْ صَارَ هَذَا الْعَهْدُ مِثَاقًا غَلِيظًا لَا يَجُوزُ نَقْضُهُ إِلَّا بِمُسَوِّغٍ. هُنَا نَتَعَلَّمُ أَنَّ "الْمُتَطَوِّعَ" عِنْدَنَا لَيْسَ فَوْضُويًّا، بَلْ هُوَ أَمِيرُ نَفْسِهِ قَبْلَ الشُّرُوعِ، أَمَّا بَعْدُهُ فَالْأَمْرُ لِلَّهِ.

إِلَيْكَ التَّحْرِيرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ وَفِي النَّفْلِ بِالْعَمْدِ الْحَرَامِ وَلَوْ بَطَلَا بِتَّ إِلَّا لَوَجْهَ كَوَالِدٍ وَشَيْخٍ وَإِنْ لَمْ يَخْلُفَا وَهَذَا التَّفْهِيمُ هُوَ لُبُّ مَا رَوَاهُ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي الْمُدَوَّنَةِ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ كَمَا يَلِي

١ وَجُوبُ الْقَضَاءِ بِالْعَمْدِ الْحَرَامِ

نَصَّ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي الْمُدَوَّنَةِ عَلَى أَنَّ مَنْ شَرَعَ فِي صَوْمٍ تَطَوُّعٍ ثُمَّ أَفْطَرَ فِيهِ عَمْدًا لِعَبْرِ عُذْرِ شَرْعِيٍّ فَقَدْ ارْتَكَبَ حَرَامًا وَوَجَبَ عَلَيْهِ قَضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَلَوْ كَانَ فِطْرُهُ بِسَبَبِ سَفَرٍ طَرَأَ عَلَيْهِ بَعْدَ الشُّرُوعِ فَلِإِذَا زَامَ النَّفْسَ بِالْعِبَادَةِ يُصَيِّرُهَا كَالْفَرَضِ فِي وَجُوبِ الْإِتِمَامِ

٢ حُكْمُ الْفِطْرِ لِلْحَالِفِ بِالطَّلَاقِ

إِذَا حَلَفَ شَخْصٌ عَلَى الصَّائِمِ مُتَطَوِّعاً بِالطَّلَاقِ الْبَتِّ لِيُفْطِرَنَّ فَلَمْ شَهْوَرُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ الْفِطْرُ لِأَنَّ حَقَّ اللَّهِ فِي إِيْتِمَامِ الْعِبَادَةِ أَوْ كَدُّ مَنْ حَقَّ الْمَخْلُوقِ فَإِنْ أَفْطَرَ رِعَايَةً لِيَمِينِ الْحَالِفِ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ لِأَنَّهُ فِطْرٌ عَمْدِيٌّ لِعَبْدٍ مُسَوِّغٍ ضَرُورِيٌّ

٣ اسْتِثْنَاءُ الْفِطْرِ لَوَجْهِ (الْوَالِدِ وَالشَّيْخِ)

يَسْقُطُ وَجُوبُ الْقَضَاءِ وَيَجُوزُ الْفِطْرُ فِي الثَّغْلِ إِذَا كَانَ لَوَجْهِ مُعْتَبَرٍ كَأَمْرِ الْوَالِدِ (أَبٍ أَوْ أُمٍّ) شَفَقَةً عَلَى الْوَلَدِ أَوْ أَمْرِ الشَّيْخِ الْمُرَبِّيِّ لِمَصْلَحَةٍ يَرَاهَا وَذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ بِأَيِّ يَمِينٍ لِأَنَّ طَاعَتَهُمَا مَطْلُوبَةٌ شَرْعاً وَخَوْفُ تَأْذِيهِمَا بِصَوْمِهِ يُصِيرُ الْفِطْرَ جَائِزاً غَيْرَ حَرَامٍ فَلَا قَضَاءَ حِينَئِذٍ

٤ الْإِمْسَاكُ بَعْدَ الْفِطْرِ عَمْداً

جَاءَ فِي الْمُدَوَّنَةِ أَنَّ مَنْ أَفْطَرَ فِي الثَّغْلِ عَمْداً حَرَاماً فَلَا يَحِبُّ عَلَيْهِ الْإِمْسَاكُ بَقِيَّةَ الْيَوْمِ بِخِلَافِ الْفَرْضِ لِأَنَّ الْوَقْتَ فِي الثَّغْلِ لَيْسَ لَهُ حُرْمَةٌ دَاتِيَّةٌ كَرَمَضَانَ وَإِنَّمَا الْحُرْمَةُ لِلْعَمَلِ الَّذِي بَاشَرَهُ

■ تَحْرِيرُ الدَّلَالَاتِ الْأُصُولِيَّةِ وَمَفَاهِيمِ الْمُخَالَفَةِ

١ مَفْهُومُ الصَّفَةِ فِي الْعَمْدِ الْحَرَامِ وَوَجْهُهُ أَنَّ تَقْيِيدَ الْقَضَاءِ بِالْعَمْدِ الْحَرَامِ يَقْتَضِي بِمَفْهُومِهِ أَنَّ مَنْ أَفْطَرَ فِي الثَّغْلِ نِسْيَاناً أَوْ إِكْرَاهاً أَوْ لِعُذْرٍ كَالْمَرَضِ أَوْ الْحَيْضِ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ لِانْتِفَاءِ وَصْفِ التَّعْمُدِ الْمُحَرَّمِ

٢ مَفْهُومُ الشَّرْطِ فِي الْوَجْهِ وَوَجْهُهُ أَنَّ سُقُوطَ الْقَضَاءِ مَشْرُوطٌ بِوُجُودِ "الْوَجْهِ"
(كَالْوَالِدِ) فَمَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْحَالِفُ أَجَنَبِيًّا لَا تَلَزُمُ طَاعَتُهُ فَلَا يَجُوزُ
الْفِطْرُ وَيَجِبُ الْقَضَاءُ عِنْدَ الْمُخَالَفَةِ

٣ دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ فِي صِحَّةِ النَّفْلِ فَالْحُكْمُ بِوُجُوبِ الْقَضَاءِ يَقْتَضِي أَنَّ الشَّرْعَ
فِي النَّفْلِ بِمَنْزِلَةِ النَّذْرِ الضَّمْنِيِّ فَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا بِقَيِّنِ الْإِكْمَالِ لَيْسَتْ قِيمَ مَعْنَى
قَوْلِهِ تَعَالَى وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ

٤ دَلَالَةُ الْإِشَارَةِ فِي قَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَخْلُفَا حَيْثُ يُشِيرُ النَّصُّ إِلَى أَنَّ الْعِلَّةَ فِي
سُقُوطِ الْقَضَاءِ هِيَ "الرَّقَّةُ" وَالشَّفَقَةُ أَوْ "الطَّاعَةُ" الْمَجْرَدَةُ لَا مُجَرَّدُ التَّحْلُصِ مِنَ
الْيَمِينِ

■ تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

الْقَضِيَّةُ تَقُومُ عَلَى لُزُومِ الْعَقْدِ بِالْمُبَاشَرَةِ

الْمَوْضُوعُ الشَّرْعُ فِي عِبَادَةِ النَّفْلِ

الْمَحْمُولُ صَيْرُورَتُهَا وَاجِبَةُ الْإِتْمَامِ وَقَضَاؤُهَا عِنْدَ النَّقْضِ عَمْدًا

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ "الْحُرِّيَّةَ" تَنْتَهِي عِنْدَ "الْإِتِمَامِ" فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَمْنَعُ

التَّنَاقُضَ بَيْنَ كَوْنِ الْفِعْلِ نَفْلًا ابْتِدَاءً وَكَوْنِهِ وَاجِبًا انْتِهَاءً لِأَنَّ جِهَةَ الْوُجُوبِ

طَرَأَتْ بِالْعَمَلِ

■ أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ

قَوْلُهُ تَعَالَى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ

وَجْهٌ الْإِسْتِدْلَالُ أَنَّ اللَّهَ نَهَى عَنْ إِبْطَالِ الْأَعْمَالِ وَالتَّفْلُ عَمَلٌ صَالِحٌ فَإِبْطَالُهُ عَمْدًا حَرَامٌ وَمَا كَانَ حَرَامًا وَجَبَ جَبْرُهُ بِالْبَدَلِ وَهُوَ الْقَضَاءُ كَمَا قَرَّرَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

حَدِيثُ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ حِينَ أَصْبَحَتَا صَائِمَتَيْنِ مُتَطَوِّعَتَيْنِ فَأَهْدِي لَهُمَا طَعَامٌ فَأَفْطَرْنَا فَقَالَ لَهُمَا ﷺ اقْضِيَا يَوْمًا مَكَانَهُ

وَجْهٌ الْإِسْتِدْلَالُ هَذَا أَصْلُ الْمَالِكِيَّةِ فِي إيجابِ قَضَاءِ التَّفْلِ إِذَا افْتُتِحَ ثُمَّ افْتُرِسَ عَمْدًا فَالْأَمْرُ بِالْقَضَاءِ هُنَا لِلْوُجُوبِ

ثَالِثًا أَدِلَّةُ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

١ قَاعِدَةُ الشُّرُوعِ فِي التَّفْلِ مُلْزَمٌ وَهِيَ مَنَاطُ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَإِذَا التَزَمْتَ بِدُخُولِكَ فِيهِ لَزِمَكَ كَالْتَذَرِ

٢ قَاعِدَةُ حَقِّ الْوَالِدَيْنِ يُقَدَّمُ فِي النَّدْبِ وَبِهَا جَازَ الْفِطْرُ لَوَجْهِ لَأَنَّ طَاعَةَ الْوَالِدِ فَرَضٌ وَإِثْمَامُ التَّفْلِ كَانَ وَاجِبًا بِالشُّرُوعِ فَقُدِّمَ الْفَرَضُ الْأَصْلِيُّ

رَابِعًا أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ

١ قِيَاسُ الشَّبهِ قِيَاسُ التَّفْلِ إِذَا شُرِعَ فِيهِ عَلَى الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَكَمَا أَنَّ تَفْلَهُمَا يَجِبُ إِثْمَامُهُ وَقِضَاؤُهُ بِالْإِفْسَادِ فَكَذَلِكَ الصَّوْمُ لِاتِّحَادِ الْعِلَّةِ وَهِيَ التَّلَبُّسُ بِالْعِبَادَةِ

٢ قِيَاسُ الْعَكْسِ لَوْ جَازَ إِبْطَالُ التَّفْلِ بِلَا قَضَاءٍ لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى الْإِسْتِهْآةِ بِعُبُودِيَّةِ اللَّهِ فِي الْأَعْمَالِ فَيَكُونُ كَمَنْ بَنَى قَصْرًا ثُمَّ هَدَمَهُ وَهَذَا بَاطِلٌ عَقْلًا فَجَبَّتِ الْقَضَاءُ عَكْسًا

~

حُكْمُ وَجُوبِ الْكَفَّارَةِ بِسَبَبِ الْإِنْتِهَاكِ وَضَابِطُ التَّأْوِيلِ

هذه بَيَضَةُ الْقَبَانِ فِي بَابِ الْكَفَّارَةِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ (التَّأْوِيلِ).
فَالْمَالِكِيَّةُ لَا يُوجِبُونَ الْكَفَّارَةَ لِمُجَرَّدِ الْفِطْرِ، بَلْ يَشْتَرِطُونَ "إِنْتِهَاكَ الْحُرْمَةِ"،
وَالتَّأْوِيلُ الْقَرِيبُ هُوَ "الشُّبْهَةُ" الَّتِي تَدْرَأُ عُقُوبَةَ الْكَفَّارَةِ. ابْنُ الْقَاسِمِ فِي الْمُدَوَّنَةِ
فَصَّلَ فِي هَذَا تَفْصِيلًا يَدُلُّ عَلَى عُمُقِ نَظَرِهِ فِي نِيَّاتِ الْمُكَلَّفِينَ.

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ وَكَفَّرَ إِنْ تَعَمَّدَ بِمَا تَأْوِيلُ قَرِيبٍ
وَهَذَا الْحُكْمُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَصْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي الْمُدَوَّنَةِ أَنَّ الْكَفَّارَةَ الْكُبْرَى لَا
تَجِبُ إِلَّا عَلَى مَنْ أَتَاهَا حُرْمَةُ الشَّهْرِ بِتَعَمُّدِ الْفِطْرِ جُرْأَةً وَتَهَاوُنًا أَمَّا مَنْ أَفْطَرَ
بِنَوْعِ شُبْهَةٍ تُسَمَّى التَّأْوِيلَ الْقَرِيبَ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ كَمَا يَلِي
أَوَّلًا أَمْثَلَةُ التَّأْوِيلِ الْقَرِيبِ الَّذِي يُسْقِطُ الْكَفَّارَةَ
التَّأْوِيلُ الْقَرِيبُ هُوَ مَا اسْتَدَّ فِيهِ الْمُكَلَّفُ إِلَى سَبَبٍ مَوْجُودٍ حَقِيقَةً ظَنَّ أَنَّهُ يُبِيحُ
لَهُ الْفِطْرَ وَمِنْ أَمْثَلَتِهِ

١ مَنْ أَفْطَرَ نَاسِيًا ثُمَّ اعْتَقَدَ أَنَّ نِسْيَانَهُ قَدْ أَبْطَلَ صَوْمَهُ فَأَكْمَلَ أَكْلَهُ بَقِيَّةَ الْيَوْمِ
عَمْدًا فَهَذَا تَأْوِيلٌ قَرِيبٌ يُوجِبُ الْقَضَاءَ فَقَطْ وَيَدْرَأُ الْكَفَّارَةَ

٢ مَنْ رَأَى رَمَضَانَ وَحْدَهُ وَلَمْ يَقْبَلْ شَهَادَتَهُ فَأَفْطَرَ ظَنًّا مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَصُومُ إِلَّا مَعَ
النَّاسِ فَهَذَا تَأْوِيلٌ قَرِيبٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ

٣ مَنْ سَافَرَ مَسَافَةً دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ فَأَفْطَرَ ظَنًّا مِنْهُ أَنَّ مُجَرَّدَ السَّفَرِ يُبِيحُ الْفِطْرَ
لَوْجُودِ مَنَاطِ السَّفَرِ حِسًّا

ثَانِيًا أَمْثَلَةُ التَّأْوِيلِ الْبَعِيدِ الَّذِي تُوجِبُ فِيهِ الْكَفَّارَةَ

وَهُوَ مَا يُؤْخَذُ مِنْ مَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ لِقَوْلِهِ بِلَا تَأْوِيلٍ قَرِيبٍ وَهُوَ مَا لَمْ يَسْتَنْدِ فِيهِ الصَّائِمُ إِلَى سَبَبٍ مَوْجُودٍ أَوْ كَانَ سَبَبُهُ وَاهِيًا جِدًّا وَمِنْ أَمْثَلَتِهِ

١ مَنْ أَفْطَرَ لِأَجْلِ حِرْفَتِهِ وَعَمَلِهِ الشَّاقِّ دُونَ أَنْ يَنْزِلَ بِهِ ضَرَرٌ بِالْفِعْلِ بَلْ مُجَرَّدُ التَّوَهُّمِ فَهَذَا تَأْوِيلٌ بَعِيدٌ وَتَجِبُ فِيهِ الْكَفَّارَةُ لِتَهَاوُنِهِ

٢ مَنْ أَفْطَرَ لِقُدُومِ ضَيْفٍ عَلَيْهِ أَوْ لِمُنَاسَبَةِ اجْتِمَاعِيَّةٍ ظَنًّا مِنْهُ أَنَّ إِكْرَامَ الضَّيْفِ يُسَوِّغُ الْفِطْرَ فَهَذَا تَأْوِيلٌ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ فَتَلَزُمُ الْكَفَّارَةُ

٣ مَنْ أَفْطَرَ لِصُدَاعٍ خَفِيفٍ أَوْ وَجَعٍ يَسِيرٍ لَا يُبِيحُ الْفِطْرَ شَرْعًا فَهَذَا لَمْ يَتَأَوَّلْ بَلْ تَلَاعَبَ بِالْعِبَادَةِ فَتَجِبُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ

■ تَحْرِيرُ الدَّلَالَاتِ الْأُصُولِيَّةِ وَمَفَاهِيمِ الْمُخَالَفَةِ

١ مَفْهُومُ الشَّرْطِ فِي تَعَمُّدٍ وَوَجْهُهُ أَنَّ تَقْيِيدَ الْكَفَّارَةِ بِالْعَمْدِ يَقْتَضِي بِمَفْهُومِهِ أَنَّ النَّاسِيَ وَالْمُكْرَهَ وَالْمَغْلُوبَ عَلَى أَمْرِهِ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِمْ لِانْعِدَامِ قَصْدِ الْإِنْتِهَاكِ وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ الْقَاسِمِ

٢ مَفْهُومُ الصَّفَةِ فِي تَأْوِيلٍ قَرِيبٍ وَوَجْهُهُ أَنَّ تَقْيِيدَ نَفْيِ الْكَفَّارَةِ بِالْقُرْبِ يَقْتَضِي أَنَّ التَّأْوِيلَ الْبَعِيدَ الَّذِي لَا مُسْتَنْدَ لَهُ يُلْحَقُ بِالْعَمْدِ الْمَحْضِ فِي وُجُوبِ الْكَفَّارَةِ عُقُوبَةً لِلْمُتَهَاوِنِ

٣ دَلَالَةُ الْإِقْضَاءِ فِي انْتِهَاكِ الْحُرْمَةِ فَالْحُكْمُ بِالْكَفَّارَةِ يَقْتَضِي أَنَّ الدَّنْبَ لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى إِفْسَادِ الْيَوْمِ بَلْ تَعَدَّاهُ إِلَى إِذْلالِ حُرْمَةِ الزَّمَانِ فَالْكَفَّارَةُ جَائِزَةٌ لِهَذَا الْإِنْتِهَاكِ

٤ دَلَالَةُ الْإِشَارَةِ فِي قَوْلِهِ وَكَفَّرَ حَيْثُ يُشِيرُ النَّصُّ إِلَى أَنَّ الْكَفَّارَةَ الْكُبْرَى عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ هِيَ زَجْرٌ وَتَعْزِيرٌ مَالِيٌّ أَوْ بَدَنِيٌّ لِصِيَانَةِ مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ فِي الصَّوْمِ

■ تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

الْقَضِيَّةُ تَقُومُ عَلَى وُجُودِ الْقَصْدِ الْجِنَائِيِّ فِي الْعِبَادَةِ
الْمَوْضُوعُ تَعَمُّدُ الْفِطْرِ بِلَا مُسَوِّغٍ شَرْعِيٍّ مَقْبُولٍ
الْمَحْمُولُ لُزُومُ الْكُفَّارَةِ الْكُبْرَى مَعَ الْقَضَاءِ
وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ التَّأْوِيلَ يَمْنَعُ التَّرْتِبَ الْأَثَرِ الْعِقَابِيَّ (الْكُفَّارَةَ) لَكِنَّهُ
لَا يَمْنَعُ الْأَثَرُ الْوَضْعِيَّ (الْقَضَاءَ) فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يُمَيِّزُ بَيْنَ الْعَمْدِ الْمُجَرَّدِ
وَالْعَمْدِ الْمَشُوبِ بِشُبْهَةٍ

■ أدلة المسألة

أَوَّلًا مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

حَدِيثُ الْأَعْرَابِيِّ الَّذِي وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ فَقَالَ لَهُ ﷺ هَلْ تَحِدُّ رَقَبَةً
وَجْهَهُ الْإِسْتِدْلَالُ أَنَّ الْأَعْرَابِيَّ جَاءَ مُقْرَأً بِالْعَمْدِ وَالِائْتِهَاكِ فَلَمْ يَكُنْ مُتَأَوِّلًا فَلَزِمَتْهُ
الْكُفَّارَةُ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْعَمْدَ بِلَا عُذْرِ هُوَ سَبَبُ الْوُجُوبِ
ثَانِيًا أدلة القواعد الفقهية

١ قاعدة الحدود تُدْرَأُ بِالشُّبُهَاتِ وَبِمَا أَنَّ الْكُفَّارَةَ فِيهَا مَعْنَى الْعُقُوبَةِ فَإِنَّ
التَّأْوِيلَ الْقَرِيبَ شُبْهَةٌ تُدْرَأُ هَذِهِ الْعُقُوبَةُ عَنِ الْمُكَلَّفِ

٢ قاعدة الأمور بِمَقَاصِدِهَا فَمَنْ قَصَدَ التَّأْوِيلَ وَالِاتِّبَاعَ وَإِنْ أَخْطَأَ فَلَيْسَ كَمَنْ
قَصَدَ التَّهْتِكَ وَالِائْتِهَاكَ

ثَالِثًا أدلة القياس

١ قِيَاسُ الشُّبْهِ قِيَاسُ التَّأْوِيلِ فِي الصَّوْمِ عَلَى التَّأْوِيلِ فِي الْقَتْلِ فَكَمَا أَنَّ الْقَتْلَ
مَعَ التَّأْوِيلِ يَمْنَعُ الْقِصَاصَ فَكَذَلِكَ الْفِطْرُ مَعَ التَّأْوِيلِ يَمْنَعُ الْكَفَّارَةَ لِاتِّحَادِ الْعِلَّةِ
وَهِيَ (قِيَامُ الشُّبْهِ)

٢ قِيَاسُ الْعَكْسِ لَوْ أَوْجَبْنَا الْكَفَّارَةَ عَلَى الْمُتَأَوَّلِ تَأْوِيلًا قَرِيبًا لَاسْتَوَى هُوَ
وَالْمُعَانِدُ الْمُسْتَخِفُّ بِحُدُودِ اللَّهِ وَالنَّسْوِيَّةُ بَيْنَهُمَا بَاطِلَةٌ عَقْلًا فَتَبَتْ سُقُوطُهَا
عَكْسًا

■ تَعْرِيفُ التَّأْوِيلِ وَأَقْسَامُهُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ

فِي بَابِ الصَّيَامِ مُصْطَلَحُ التَّأْوِيلِ وَالَّذِي يَنْقَسِمُ لِتَأْوِيلٍ قَرِيبٍ وَتَأْوِيلٍ بَعِيدٍ
حَيْثُ يَتَرْتَّبُ عَلَى أَحَدِهِمَا الْقَضَاءُ فَقَطْ وَعَلَى الْآخَرِ الْقَضَاءُ مَعَ الْكَفَّارَةِ
■ أَوَّلُ التَّأْوِيلِ الْقَرِيبُ

وَهُوَ مَا اسْتَنَدَ فِيهِ الصَّائِمُ إِلَى أَمْرٍ مُحَقَّقٍ مَوْجُودٍ وَحُكْمُهُ وَجُوبُ الْقَضَاءِ فَقَطْ
دُونَ الْكَفَّارَةِ لِأَنَّ الْكَفَّارَةَ إِنَّمَا تَحِبُّ لِانْتِهَاكِ حُرْمَةِ الشَّهْرِ وَلَا انْتِهَاكِ مَنْ هُوَ لَاءٍ
وَقَدْ مَثَّلَ لَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ وَابْنُ الْقَاسِمِ بِصُورٍ مِنْهَا
١. مَنْ أَفْطَرَ نَاسِيًا فَظَنَّ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِمْسَاكُ لِفَسَادِ صَوْمِهِ فَأَفْطَرَ عَمْدًا
بَعْدَ ذَلِكَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَلَا كَفَّارَةٌ عَلَيْهِ لِاسْتِنَادِهِ إِلَى أَمْرٍ مَوْجُودٍ وَهُوَ نِسْيَانُهُ
الْأَوَّلُ

٢. مَنْ قَدِمَ مِنْ سَفَرِهِ قَبْلَ الْفَجْرِ فَظَنَّ إِبَاحَةَ الْفِطْرِ فِي صَبِيحَةِ تِلْكَ اللَّيْلَةِ
فَأَفْطَرَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ فَقَطْ

٣. مَنْ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ لَيْلًا فَأَصْبَحَ جُنُبًا وَلَمْ يَغْتَسِلْ إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ فَظَنَّ بِطُلَانِ
صَوْمِهِ فَأَفْطَرَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ

٤. مَنْ احْتَجَمَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ فَظَنَّ إِبَاحَةَ الْفِطْرِ فَأَفْطَرَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ
٥. مَنْ سَافَرَ مَسَافَةً أَقَلَّ مِنْ مَسَافَةِ الْقَصْرِ فَظَنَّ أَنَّ الْفِطْرَ مُبَاحٌ لَهُ لِظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَأَصْبَحَ مُفْطِرًا فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ
٦. مَنْ رَأَى الْهَلَالَ نَهَارَ الثَّلَاثِينَ مِنْ رَمَضَانَ فَظَنَّ أَنَّهُ يَوْمُ عِيدٍ وَأَنَّ الْفِطْرَ مُبَاحٌ لَهُ فَأَفْطَرَ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ

■ تَأْنِيًا التَّأْوِيلُ الْبَعِيدُ

- وَهُوَ مَا اسْتَنَدَ فِيهِ الصَّائِمُ إِلَى أَمْرٍ مَوْهُومٍ غَيْرِ مُحَقَّقٍ وَحُكْمُهُ وَجُوبُ الْقَضَاءِ مَعَ الْكَفَّارَةِ الْكُبْرَى لِتَفْرِيطِهِ وَتَهَاوُنِهِ وَمِنْ أَمْثَلَتِهِ
١. مَنْ انْفَرَدَ بِرُؤْيَا هِلَالِ رَمَضَانَ وَلَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ عِنْدَ الْحَاكِمِ لِفُسْقِهِ فَظَنَّ إِبَاحَةَ الْفِطْرِ فَأَفْطَرَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ
٢. مَنْ كَانَتْ عَادَتُهُ الْحُمَى فَأَفْطَرَ قَبْلَ نُزُولِهَا بِهِ أَوْ كَانَتْ امْرَأَةً عَادَتُهَا الْحَيْضُ فَعَجَلَتْ الْفِطْرَ قَبْلَ نُزُولِ الدَّمِ فَعَلَيْهِمَا الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ وَلَوْ نَزَلَ الْعُذْرُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ لِأَنَّهُمَا نَوَيَا الْفِطْرَ قَبْلَ مَحِيَّتِهِ
٣. مَنْ اغْتَابَ أَحَدًا فَظَنَّ أَنَّهُ أَفْسَدَ صَوْمَهُ فَأَفْطَرَ عَمْدًا فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ
٤. مَنْ أَفْطَرَ لِعَزْمِهِ عَلَى السَّفَرِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ ثُمَّ لَمْ يُسَافِرْ فِيهِ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ

■ فَايِدَةُ عِلْمِيَّةٌ فِي شَرْطِ سُقُوطِ الْكَفَّارَةِ

إِنَّ جَمِيعَ صُورِ التَّأْوِيلِ الْقَرِيبِ مَشْرُوطَةٌ بِشَرْطٍ مُهِمٍّ حَتَّى تَسْقُطَ الْكَفَّارَةُ وَهُوَ أَنَّ يَكُونَ الصَّائِمُ ظَانًّا بِإِبَاحَةِ الْفِطْرِ أَمَّا إِنْ كَانَ قَدْ أَفْطَرَ وَهُوَ شَاكٌّ فِي إِبَاحَةِ

الْفِطْرِ أَوْ وَهُوَ ظَانُّ حُرْمَةِ الْفِطْرِ أَوْ وَهُوَ عَالِمٌ بِحُرْمَةِ الْفِطْرِ فَالْكَفَّارَةُ فِي كُلِّ هَذِهِ الْأَحْوَالِ لَا تَسْقُطُ عَنْهُ

حُكْمُ الْجَهْلِ وَأَثَرُهُ فِي سُقُوطِ الْكَفَّارَةِ الْكُبْرَى

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تُبَيِّنُ جَانِبَ "الْعَدْلِ" فِي الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ؛ فَالْكَفَّارَةُ الْكُبْرَى عُقُوبَةٌ غَلِيظَةٌ، وَالْعُقُوبَةُ لَا تَنْزِلُ إِلَّا عَلَى مَنْ هَتَكَ الْحُرْمَةَ عَنْ عِلْمٍ وَقَصْدٍ. أَمَّا الْجَاهِلُ بِأَصْلِ الْحُرْمَةِ أَوْ بِدُخُولِ الشَّهْرِ، فَقَدْ جَعَلَ لَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي الْمُدَوَّنَةِ مَخْرَجًا، لِأَنَّ "الِائْتِهَانَ" لَا يَتَحَقَّقُ مَعَ عَدَمِ الْعِلْمِ.

حُكْمُ الْجَهْلِ وَأَثَرُهُ فِي سُقُوطِ الْكَفَّارَةِ الْكُبْرَى

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ وَجَهْلٌ فِي رَمَضَانَ فَقَطَّ جَمَاعًا وَمَعْنَى هَذَا الْحُكْمِ كَمَا تَقَرَّرَ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي الْمُدَوَّنَةِ أَنَّ الْكَفَّارَةَ تَسْقُطُ عَنْ الْمُكَلَّفِ فِي حَالَاتِ الْجَهْلِ الَّتِي تَنْفِي مَعْنَى الْإِئْتِهَانِ وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ كَمَا يَلِي

١. صُورُ الْجَهْلِ الْمُسْقِطَةِ لِلْكَفَّارَةِ

تَسْقُطُ الْكَفَّارَةُ عَمَّنْ أَفْطَرَ جَاهِلًا بِحُرْمَةِ فِعْلِهِ كَحَدِيثِ الْعَهْدِ بِالْإِسْلَامِ الَّذِي لَا يَعْلَمُ أَنَّ الْأَكْلَ أَوْ الْجِمَاعَ مُحَرَّمٌ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ أَوْ مَنْ جَهَلَ أَنَّ الْيَوْمَ مِنْ رَمَضَانَ أَصْلًا كَمَنْ أَفْطَرَ فِي يَوْمِ الشَّكِّ قَبْلَ ثُبُوتِ الرُّؤْيَا أَوْ مَنْ التَّبَسَّطَ عَلَيْهِ الشُّهُورُ لِعُدَّتْ فَأَفْطَرَ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ فِي رَمَضَانَ فَهَؤُلَاءِ عَلَيْهِمُ الْقَضَاءُ فَقَطَّ لِإِنْتِفَاءِ الْإِئْتِهَانِ

٢. الْجَهْلُ الَّذِي لَا يُسْقِطُ الْكَفَّارَةَ

إِذَا كَانَ الصَّائِمُ يَعْلَمُ أَنَّ الْفِعْلَ حَرَامٌ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ لَكِنَّهُ يَجْهَلُ أَنَّ عُقُوبَتَهُ هِيَ الْكَفَّارَةُ الْكُبْرَى فَإِنَّ هَذَا الْجَهْلَ لَا يَنْفَعُهُ وَتَجِبُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ لِأَنَّهُ أَقْدَمَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ وَانْتَهَكَ الْحُرْمَةَ عَنْ عِلْمٍ بِأَصْلِ التَّحْرِيمِ
٣. قَيْدُ الْأَدَاءِ فِي رَمَضَانَ

نَصَّ ابْنُ الْقَاسِمِ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْكَفَّارَةَ مَقْصُورَةٌ عَلَى أَدَاءِ شَهْرِ رَمَضَانَ فَقَطْ فَلَا تَجِبُ فِي قَضَائِهِ وَلَا فِي صِيَامِ الْكَفَّارَاتِ أَوْ النُّدُورِ إِذَا أَفْطَرَ فِيهَا الصَّائِمُ عَمْدًا لِأَنَّ لِرَمَضَانَ حُرْمَةً خَاصَّةً تَقْتَضِي هَذَا الزَّجْرَ الْعَلِيظَ
٤. مَنَاطُ الْكَفَّارَةِ فِي الْجَمَاعِ

الْمَقْصُودُ بِالْجَمَاعِ هُنَا هُوَ مَا أَوْجَبَ الْغُسْلَ سَوَاءً وَقَعَ مِنَ الرَّجُلِ أَوْ الْمَرْأَةِ بِلَا تَأْوِيلٍ وَلَا عُذْرٍ
تَحْرِيرُ الدَّلَالَاتِ الْأُصُولِيَّةِ وَمَفَاهِيمِ الْمُخَالَفَةِ

١. مَفْهُومُ اللَّقَبِ فِي رَمَضَانَ وَوَجْهُهُ أَنَّ تَنْصِيصَ ابْنِ الْقَاسِمِ عَلَى رَمَضَانَ فَقَطْ يَقْتَضِي بِمَفْهُومِهِ أَنَّ غَيْرَهُ مِنَ الشُّهُورِ وَأَنْوَاعِ الصِّيَامِ لَا تَجِبُ فِيهِ الْكَفَّارَةُ الْكُبْرَى وَإِنْ حَصَلَ فِيهِ التَّعَمُّدُ لِنَحْصَارِ هَذِهِ الْعُقُوبَةِ فِي حُرْمَةِ الزَّمَانِ الْمَعْيَنِ شَرْعًا

٢. مَفْهُومُ الصِّفَةِ فِي جَاهِلًا حُرْمَةً إِفْطَارِهِ وَوَجْهُهُ أَنَّ هَذَا الْقَيْدَ يَقْتَضِي أَنَّ الْعَالَمَ بِالْحُرْمَةِ هُوَ الْمُخَاطَبُ بِالْكَفَّارَةِ فَالْعِلْمُ شَرْطٌ فِي تَرْتُّبِ الْعُقُوبَةِ التَّعْزِيرِيَّةِ الَّتِي هِيَ هُنَا الْكَفَّارَةُ

٣. دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ فِي حُرْمَةِ مُوجِبِهَا فَالْحُكْمُ بِوُجُوبِ الْكَفَّارَةِ عَلَى مَنْ جَهِلَ الْعُقُوبَةَ مَعَ عِلْمِ التَّحْرِيمِ يَقْتَضِي أَنَّ سَبَبَ الْكَفَّارَةِ هُوَ الْمَعْصِيَةُ لَا الْعِلْمُ

بِالْعُقُوبَةِ فَالْعَقْلُ يَقْتَضِي أَنَّ الْمُجْرِمَ يُعَاقَبُ بِمَا قَرَّرَهُ الشَّارِعُ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ مِقْدَارَ
الْجَزَاءِ

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

الْقَضِيَّةُ تَقُومُ عَلَى اثْنَيْنِ الرُّكْنِ الْمَعْنَوِيِّ لِلْمَعْصِيَةِ

الْمَوْضُوعُ الْإِفْطَارُ بِسَبَبِ الْجَهْلِ بِالْحُرْمَةِ أَوْ الزَّمَانِ

الْمَحْمُولُ سَقُوطُ الْكَفَّارَةِ وَوُجُوبُ الْقَضَاءِ

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ الْجَهْلَ بِالْوَاقِعِ (الزَّمَانِ) أَوْ بِالْقَانُونِ (الْحُرْمَةِ)

يَمْنَعُ تَرْتُّبَ الْجَزَاءِ الرَّادِعِ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَمْنَعُ مُعَاقَبَةَ مَنْ لَمْ تَنْجِإْهُ إِرَادَتُهُ

لِلْمُخَالَفَةِ عَنْ بَصِيرَةٍ

أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

قَوْلُهُ ﷺ رَفَعَ الْقَلَمَ عَنْ ثَلَاثَةٍ وَفِي رِوَايَةٍ وَعَنِ الْجَاهِلِ حَتَّى يَعْلَمْ

وَجْهَ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ رَفَعَ الْقَلَمَ يَقْتَضِي سَقُوطَ التَّبِعَةِ الْعِقَابِيَّةِ فَالْجَاهِلُ الَّذِي لَا

يَعْلَمْ حُرْمَةَ الْفِطْرِ لَمْ يَتَعَمَّدِ الْإِنْتِهَاكَ فَلَا تَحِبُّ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ كَمَا هُوَ أَصْلُ

الْمُدَوَّنَةِ

ثَانِيًا أَدْلَةُ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةٌ لَا تَلْزَمُ الْأَحْكَامُ إِلَّا بَعْدَ الْبَلَاغِ وَيَمَّا أَنَّ حَدِيثَ الْعَهْدِ بِالْإِسْلَامِ لَمْ

يُبْلَغْهُ حُكْمُ تَحْرِيمِ الْفِطْرِ سَقَطَتْ عَنْهُ الْكَفَّارَةُ

٢. قَاعِدَةُ الْيَقِينِ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ فَمَنْ أَفْطَرَ فِي يَوْمِ الشَّكِّ جَاهِلًا يَثْبُوتُ الشَّهْرُ

فَقَدْ اسْتَصْحَبَ الْأَصْلَ وَهُوَ عَدَمُ وَجُوبِ الصَّوْمِ فَلَمْ يَنْتَهِكِ الْحُرْمَةَ

ثَالِثًا أُدِلَّ الْقِيَاسُ

١. قِيَاسُ الشَّبَهِ قِيَاسُ الْجَاهِلِ بِالْحُرْمَةِ فِي رَمَضَانَ عَلَى الْجَاهِلِ بِالْحُرْمَةِ فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ فَمَا دَامَ الْجَهْلُ مَعْدُورًا فِيهِ فَلَا عُقُوبَةَ وَلَكِنْ يَجِبُ الْقَضَاءُ تَدَارُكًا لِلْأَصْلِ

٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ لَوْ أَوْجَبْنَا الْكَفَّارَةَ عَلَى الْجَاهِلِ لَأَسْتَوَى هُوَ وَالْمُسْتَخَفُّ بِدَيْنِ اللَّهِ وَهَذَا تَنَاقُضٌ ظَاهِرٌ فَتُبَتَّ سَقُوطُهَا عَكْسًا

~

حُكْمُ رَفْضِ النِّيَّةِ

الْمَالِكِيَّةُ يَمْتَارُونَ بِدِقَّةٍ مُتْنَاهِيَةٍ فِي مَبَاحِثِ الْمَقَاصِدِ؛ فَإِذَا كَانَتِ النِّيَّةُ هِيَ الَّتِي حَوَّلَتْ الْإِمْسَاكَ مِنَ الْعَادَةِ إِلَى الْعِبَادَةِ، فَإِنْ "رَفَضَهَا" عَنْهُمْ يَهْدِمُ هَذَا الْبِنَاءَ وَإِنْ لَمْ يَأْكُلِ الصَّائِمُ لُقْمَةً وَاحِدَةً. هَذَا هُوَ التَّدْقِيقُ الَّذِي رَسَّخَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ لِيَجْعَلَ الصَّائِمَ دَائِمَ الْإِرْتِبَاطِ بِرَبِّهِ.

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ (أَوْ رَفَعَ نِيَّةً نَهَارًا) يَعْنِي أَنَّ صِحَّةَ الصَّوْمِ تَبْطُلُ بِمُجَرَّدِ نَقْضِ النِّيَّةِ وَرَفْعِهَا عَمْدًا وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي الْمُدَوَّنَةِ لِأَنَّ النِّيَّةَ شَرْطٌ فِي جَمِيعِ أَجْزَاءِ الْعِبَادَةِ حُكْمًا وَتَفْصِيلًا ذَلِكَ كَمَا يَلِي

١ الْفَرْقُ بَيْنَ رَفْضِ النِّيَّةِ وَعُزُوبِ النِّيَّةِ

رَفْضُ النِّيَّةِ هُوَ الْقَصْدُ الْجَازِمُ إِلَى الْفِطْرِ وَإِبْطَالِ الصَّوْمِ وَلَوْ لَمْ يَتَنَاوَلَ مُفْطَرًا وَحُكْمُهُ أَنَّهُ يُبْطَلُ الصَّوْمُ وَيُوجِبُ الْقَضَاءُ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ انْفَسَخَتْ بِنَقْضِ أَصْلِهَا

أَمَّا عَزُوبُ النِّيَّةِ فَهُوَ غَيْبَةُ النِّيَّةِ عَنِ الْحَاظِرِ وَالذَّهْنِ بَعْدَ انْعِقَادِهَا بِحَيْثُ يَسْتَمِرُّ الصَّائِمُ فِي صَوْمِهِ ذَاهِلًا عَنْ نِيَّتِهِ وَحُكْمِهِ أَنَّهُ لَا يُبْطِلُ الصَّوْمَ اتِّفَاقًا لِأَنَّ النِّيَّةَ الْمُبَيَّنَّةَ لَيْلًا تُسْتَصْحَبُ حُكْمًا طَوَالَ النَّهَارِ

٢ حُكْمُ تَعْلِيقِ الْفِطْرِ عَلَى شَيْءٍ

نَصَّ ابْنُ الْقَاسِمِ عَلَى أَنَّ الصَّائِمَ إِذَا لَمْ يَرْفُضِ النِّيَّةَ جَزْمًا بَلْ عَلَّقَهَا عَلَى وُجُودِ مُفْطِرٍ كَقَوْلِهِ إِنْ وَجَدْتُ طَعَامًا أَكَلْتُ ثُمَّ لَمْ يَجِدْهُ أَوْ وَجَدَهُ وَلَمْ يَأْكُلْهُ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَصَوْمُهُ صَحِيحٌ لِأَنَّ النِّيَّةَ بَاقِيَةً بَيِّنَةٌ وَلَمْ يَرْتَفِعْ إِلَّا الْجَزْمُ بِهَا وَالْأَصْلُ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ

٣ زَمَانُ رَفْضِ النِّيَّةِ

سَوَاءٌ وَقَعَ الرَّفْضُ نَهَارًا بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الصَّوْمِ أَوْ وَقَعَ لَيْلًا بَعْدَ التَّيَبُّتِ فَطَلَعَ الْفَجْرُ وَهُوَ لَا يَنْوِي الصَّوْمَ فَالْحُكْمُ وَاحِدٌ وَهُوَ لُزُومُ الْقَضَاءِ لِأَنَّ الصَّوْمَ لَا يَنْعَقِدُ وَلَا يَسْتَمِرُّ إِلَّا بِقَصْدِ الْقُرْبَةِ

تَحْرِيرُ الدَّلَالَاتِ الْأُصُولِيَّةِ وَمَفَاهِيمِ الْمُخَالَفَةِ

١ مَفْهُومُ الصَّفَةِ فِي رَفْضِ النِّيَّةِ وَوَجْهُهُ أَنَّ تَقْيِيدَ الْبُطْلَانِ بِالرَّفْضِ الَّذِي هُوَ "فِعْلٌ قَصْدِيٌّ يَقْتَضِي بِمَفْهُومِهِ أَنَّ الْعَزُوبَ الَّذِي هُوَ "حَالٌ ذَهْنِيٌّ" لَا يُؤَثِّرُ فِي صِحَّةِ الْعِبَادَةِ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَا يُكَلِّفُ بِحُضُورِ الذَّهْنِ الدَّائِمِ لِمَشَقَّتِهِ

٢ مَفْهُومُ الشَّرْطِ فِي التَّعْلِيقِ وَوَجْهُهُ أَنَّ سَلَامَةَ الصَّوْمِ فِي حَالِ التَّعْلِيقِ مَشْرُوطَةٌ بِعَدَمِ حُصُولِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ فَإِذَا وَجَدَ الطَّعَامَ وَأَكَلَهُ فَقَدْ بَطَلَ صَوْمُهُ بِالْأَكْلِ لَا بِمُجَرَّدِ التَّعْلِيقِ السَّابِقِ

٣ دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ فِي بَقَاءِ الصَّوْمِ فَالْحُكْمُ بِبُطْلَانِ الصَّوْمِ بِرَفْضِ النِّيَّةِ يَقْتَضِي أَنَّ الصَّوْمَ لَيْسَ مُجَرَّدَ تَرْكِ بَلْ هُوَ تَرْكٌ مَقْصُودٌ فَعِنْدَ غِيَةِ الْقَصْدِ تَبْطُلُ حَقِيقَةُ الْعِبَادَةِ شَرْعاً

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيّاً

الْقَضِيَّةُ تَقُومُ عَلَى ثَلَاثِ الرُّكْنِ وَالْعَمَلِ
الْمَوْضُوعُ رَفْعُ النِّيَّةِ فِي أَثْنَاءِ زَمَانِ الْعِبَادَةِ
الْمَحْمُولُ فَسَادُ الْعِبَادَةِ لِانْقِطَاعِ الْإِسْتِصْحَابِ
وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ "النِّيَّةَ" هِيَ الصُّورَةُ النَّوَاعِيَّةُ لِلصَّوْمِ فَإِذَا رُفِعَتْ
الصُّورَةُ بَطَلَتِ الْمَاهِيَّةُ وَإِنْ بَقِيَتِ الْمَادَّةُ (وَهِيَ الْإِمْسَاكُ حِسّاً) فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ
هُنَا يَمْنَعُ بَقَاءَ الْمَشْرُوطِ عِنْدَ انْعِدَامِ شَرْطِهِ
أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

قَوْلُهُ ﷺ إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى
وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ صِحَّةَ الْعَمَلِ مَنُوطَةٌ بِالنِّيَّةِ وَجُوداً وَعَدَمًا فَمَنْ نَوَى الْفِطْرَ
فَقَدْ نَوَى عَدَمَ الصَّوْمِ فَحَصَلَ لَهُ مَا نَوَى فَبَطَلَ صَوْمُهُ كَمَا هُوَ أَصْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ
ثَانِيًا أَدِلَّةُ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

١ قَاعِدَةُ الْإِسْتِصْحَابِ فَالصَّائِمُ يَسْتَصْحَبُ نِيَّتَهُ حُكْمًا وَرَفَضُ النِّيَّةِ هُوَ يَقِينٌ
جَدِيدٌ يَنْقُضُ هَذَا الْإِسْتِصْحَابَ وَالْيَقِينُ لَا يَزُولُ إِلَّا بِيَقِينٍ مِثْلِهِ
٢ قَاعِدَةٌ مَا لَا يَتَّبَعُ فَالصَّوْمُ عِبَادَةٌ يَوْمٍ كَامِلٍ لَا تَقْبَلُ التَّجْزِئَةَ فَإِذَا انْقَطَعَتْ
النِّيَّةُ فِي جُزْءٍ مِنْهُ بَطَلَ كُلُّهُ

ثَالِثًا أُدِلَّةُ الْقِيَاسِ

١ قِيَاسُ الشَّبهِ قِيَاسُ الصَّوْمِ عَلَى الصَّلَاةِ فَكَمَا أَنَّ الْمُصَلِّيَ إِذَا نَوَى الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ بَطَلَتْ وَلَوْ لَمْ يَتَكَلَّمْ فَكَذَلِكَ الصَّائِمُ لِلاتِّحَادِ الْعِلَّةِ وَهِيَ (تَعَمُّدُ قَطْعِ الْعِبَادَةِ)

٢ قِيَاسُ الْعَكْسِ لَوْ لَمْ يَبْطُلِ الصَّوْمُ بِرَفْضِ النِّيَّةِ لَاسْتَوَى مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ بِقَصْدِهِ مَعَ مَنْ كَفَّ عَنِ الطَّعَامِ بِلَا قَصْدٍ وَالتَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمَا بَاطِلَةٌ فَكُتِبَ الْبُطْلَانُ عَكْسًا

حُكْمُ الْكُفَّارَةِ بِالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا

هُنَا نَقِفُ عِنْدَ تَحْرِيرِ مَنَاطِ الْكُفَّارَةِ فِي الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ؛ فَالْمَالِكِيَّةُ يَرَوْنَ أَنَّ انْتِهَاكَ حُرْمَةِ الصَّوْمِ يَحْصُلُ بِكُلِّ مَا يَصِلُ إِلَى الْمَعِدَةِ مِمَّا يَتَعَدَّى بِهِ الْإِنْسَانُ أَوْ يَتَدَاوَى، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَنْ طَرِيقِ الْمَنْفَذِ الْأَصْلِيِّ وَهُوَ الْفَمُ. وَقَدْ شَدَّدَ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي الْمُدَوَّنَةِ عَلَى أَنَّ الْعِبْرَةَ بِحُصُولِ التَّلَذُّذِ أَوْ الْفَائِدَةِ لِلْمَعِدَةِ مَعَ تَعَمُّدِ الْإِنْتِهَاكِ.

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ أَوْ أَكَلًا أَوْ شُرْبًا بِفَمٍ فَقَطْ وَإِنْ بِاسْتِيَالِكِ بِجَوَازِءٍ

وَمَعْنَى هَذَا الْحُكْمِ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي الْمُدَوَّنَةِ أَنَّ الْكُفَّارَةَ الْكُبْرَى تَجِبُ بِتَعَمُّدِ إِيْصَالِ الْمُفْطَرِّ عَنْ طَرِيقِ الْفَمِ وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ كَمَا يَلِي

١. ضَابِطُ الْفَمِ فِي الْكُفَّارَةِ

نَصَّ الْمَالِكِيَّةُ عَلَى أَنَّ الْكُفَّارَةَ لَا تَجِبُ إِلَّا إِذَا كَانَ الْأَكْلُ أَوْ الشُّرْبُ عَنْ طَرِيقِ الْفَمِ فَقَطْ لِأَنَّهُ الْمَنْفَذُ الْمُعْتَادُ لِلتَّغْذِي وَقَضَاءِ الشَّهْوَةِ أَمَّا مَا وَصَلَ لِلْمَعِدَةِ مِنْ

غَيْرِ الْفَمِ كَالْأَنْفِ أَوْ الْأُذُنِ فَإِنَّهُ يُوجِبُ الْقَضَاءَ فَقَطُ دُونَ الْكَفَّارَةِ لِعَدَمِ كَمَالِ
صُورَةِ الْإِنْتِهَاكِ فِيهِ

٢. مَسْأَلَةُ الْإِسْتِيَاكِ بِالْجَوَزَاءِ

الْجَوَزَاءُ هِيَ قِشْرُ عُرُوقِ شَجَرِ الْجَوْزِ وَكَانَتْ تُسْتَعْمَلُ لِتَنْظِيفِ الْأَسْنَانِ وَلَهَا
طَعْمٌ وَأَجْزَاءٌ تَنْحَلُّ بِاللُّعَابِ فَمَنْ اسْتَاكَ بِهَا وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهَا تَنْحَلُّ وَتَصِلُ إِلَى
حَلْقِهِ ثُمَّ ابْتَلَعَ مَا انْحَلَّ مِنْهَا عَمْدًا فَقَدْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ
الشَّارِبِ أَوْ الْآكِلِ لِمَا لَهُ جِرْمٌ وَطَعْمٌ

٣. مَنَاطُ وَجُوبِ الْكَفَّارَةِ

يَشْتَرِطُ ابْنُ الْقَاسِمِ لَوُجُوبِ الْكَفَّارَةِ أَنْ يَكُونَ الْمَأْكُولُ مِمَّا يَنْعَدَى بِهِ الصَّائِمُ
أَوْ يَتَدَاوَى بِهِ أَمَّا مَا لَا يَنْعَدَى بِهِ كَالْحَصَاةِ وَالذَّرْهَمِ فَالْمَشْهُورُ فِيهِ الْقَضَاءُ فَقَطُ
إِلَّا عِنْدَ مَنْ رَأَى أَنَّ مُجَرَّدَ مَلْءِ الْمَعِدَةِ انْتِهَاكٌ

تَحْرِيرُ الدَّلَالَاتِ الْأُصُولِيَّةِ وَمَفَاهِيمِ الْمُخَالَفَةِ

١. مَفْهُومُ الْحَصْرِ فِي بَفْمٍ فَقَطُ وَوَجْهُهُ أَنَّ تَقْيِيدَ الْوُجُوبِ بِالْفَمِ يَقْتَضِي
بِمَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ أَنَّ كُلَّ مَا دَخَلَ مِنْ مَنْفَذٍ آخَرَ غَيْرِ مَفْتُوحٍ أَصَالَةً لِلطَّعَامِ لَا
يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ وَإِنْ أَوْجَبَ الْقَضَاءُ لِإِنْتِفَاءِ صُورَةِ الْآكِلِ عُرْفًا

٢. دَلَالَةُ الْإِشَارَةِ فِي وَإِنْ بِاسْتِيَاكِ بِجَوَزَاءٍ حَيْثُ تُشِيرُ هَذِهِ الْعِبَارَةُ إِلَى أَنَّ
الْكَفَّارَةَ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى "الْوَجَبَةِ الْكَامِلَةِ" بَلْ تَجِبُ بِكُلِّ مَا لَهُ جِرْمٌ يَنْحَلُّ وَيُوصِلُ
الطَّعْمَ لِلْمَعِدَةِ مِمَّا يُنَافِي مَقْصِدَ الْإِمْسَاكِ

٣. دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ فَالْحُكْمُ بِالْكَفَّارَةِ يَقْتَضِي أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ وَقَعَ بِلَا تَأْوِيلٍ وَلَا عُذْرٍ لِأَنَّ لَفْظَ تَعَمَّدٍ فِي سِيَاقِ الْكَفَّارَةِ يَسْتَلْزِمُ قَصْدَ الْمُخَالَفَةِ لِحُرْمَةِ الشَّهْرِ

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

الْقَضِيَّةُ تَقُومُ عَلَى تَحْقِيقِ الْمَنَاطِ فِي صُورَةِ الْإِنْتِهَاكِ

الْمَوْضُوعُ تَنَاوُلُ حَرَمٍ لَهُ طَعْمٌ عَنْ طَرِيقِ الْفَمِ

الْمَحْمُولُ وَجُوبُ الْكَفَّارَةِ الْكُبْرَى مَعَ الْقَضَاءِ

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ الْفَمَ هُوَ الْأَصْلُ فِي إِيصَالِ الْمُفْطَرَاتِ فَعِلْمُ

الْمَنْطِقِ هُنَا يُمَيِّزُ بَيْنَ الْمَنْفَذِ الْعُرْفِيِّ (الْفَمِ) وَالْمَنْفَذِ الْقَدَرِيِّ (كَالْأُذُنِ) فَالْأَوَّلُ

تَرْتَبِطُ بِهِ الْعُقُوبَةُ الزَّجْرِيَّةُ لِقُوَّةِ الْقَصْدِ فِيهِ

أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنْ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

حَدِيثُ الْأَعْرَابِيِّ الَّذِي وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ وَأُلْزِمَ بِالْكَفَّارَةِ

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ أَوْجَبَ الْكَفَّارَةَ فِي الْإِنْتِهَاكِ الْعَمْدِيِّ وَقَدْ أَلْحَقَ

الْفُقَهَاءُ الْأَكْلَ وَالشُّرْبَ بِالْجَمَاعِ بِجَمَاعٍ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا قَضَاءُ شَهْوَةٍ تُهَيَّ عَنْهَا

الصَّائِمُ وَتَعَمَّدَ فِعْلَهَا

ثَانِيًا أَدْلَةُ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةُ الْوَسَائِلِ لَهَا أَحْكَامُ الْمَقَاصِدِ فَلَمَّا كَانَ الْإِسْتِيَاكُ بِالْجَوَازِ وَسَبِيلَةً

لِوُصُولِ طَعْمِهَا وَحَرَمِهَا لِلْجَوْفِ عَمْدًا أَخَذَ حُكْمَ الْأَكْلِ مَقْصِدًا

٢. قَاعِدَةُ الْإِثْتِهَافِ مَنْطُ التَّغْلِيظِ وَبِمَا أَنَّ الْفَمَ هُوَ طَرِيقُ الْإِثْتِهَافِ الْبَيِّنِ وَجَبَتْ
الْكَفَّارَةُ صِيَانَةً لِحُرْمَةِ الشَّهْرِ
ثَالِثًا أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ

١. قِيَاسُ الشَّبهِ قِيَاسُ ابْتِلَاعِ مَا يَنْحَلُّ مِنَ الْجُوزَاءِ عَلَى ابْتِلَاعِ مَا يَنْحَلُّ مِنَ
السُّكَّرِ أَوْ الطَّعَامِ الْيَسِيرِ لِاتِّحَادِ الْعِلَّةِ وَهِيَ (تَعَمُّدُ إِصَالِ الطَّعْمِ وَالْجِرْمِ
لِلْمَعْدَةِ)

٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ لَوْ لَمْ تُوجِبِ الْكَفَّارَةُ بِالْوَصْلِ مِنَ الْفَمِ لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى فَتْحِ
بَابِ التَّحَايُلِ عَلَى الصَّوْمِ بِتَنَاوُلِ مَا لَيْسَ طَعَامًا مَحْضًا وَهَذَا بَاطِلٌ فَتَبَتِ
الْوُجُوبُ عَكْسًا

~

حُكْمُ إِنْزَالِ الْمَنِيِّ بِمُقَدِّمَاتِ الْجِمَاعِ وَآثَرُ الْعَادَةِ فِي الْكَفَّارَةِ

كَيْفَ يُحَاكِمُ الْمَذْهَبُ الْمَالِكِيُّ "الْحَوَاطِرَ" وَالْأَفْعَالِ بِمَعْيَارِ الْعَادَةِ وَالْإِثْتِهَافِ. هَذِهِ
الْمَسْأَلَةُ تُمَيِّزُ بَيْنَ الْفِعْلِ الْبَدَنِيِّ الْمُبَاشِرِ وَبَيْنَ الْفِعْلِ الذَّهْنِيِّ، وَتَجْعَلُ لِلْعَادَةِ
حُكْمًا فِي دَرءِ الْعُقُوبَةِ الْكُبْرَى (الْكَفَّارَةِ).

حُكْمُ إِنْزَالِ الْمَنِيِّ بِمُقَدِّمَاتِ الْجِمَاعِ وَآثَرُ الْعَادَةِ فِي الْكَفَّارَةِ
أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَقُولُهُ أَوْ مَنِيًّا وَإِنْ بِإِدَامَةٍ فِكْرٌ إِلَّا أَنْ يُخَالَفَ
عَادَتُهُ عَلَى الْمُخْتَارِ

وَمَعْنَى هَذَا الْحُكْمِ أَنَّ تَعَمُّدَ إِخْرَاجِ الْمَنِيِّ بِسَبَبِ الْمُقَدِّمَاتِ يُوجِبُ الْقَضَاءَ
وَالْكَفَّارَةَ وَلَكِنَّ الْفُقَهَاءَ فَرَّقُوا بَيْنَ أَنْوَاعِ الْمُقَدِّمَاتِ وَتَأْثِيرِ الْعَادَةِ فِيهَا وَتَفْصِيلُ
ذَلِكَ كَمَا يَلِي

أَوَّلًا إِدَامَةُ الْفِكْرِ وَالنَّظَرِ
 إِذَا اسْتَدَامَ الصَّائِمُ الْفِكْرَ أَوْ النَّظَرَ حَتَّى أَنْزَلَ مَنِياً فَالْحُكْمُ يَدُورُ مَعَ عَادَتِهِ
 ١ إِذَا كَانَتْ عَادَتُهُ الْإِنْزَالُ بِسَبَبِ الْفِكْرِ أَوْ النَّظَرِ وَلَوْ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ لِتَعَمُّدِهِ مَا يَعْلَمُ تَبَيُّجَتُهُ عَادَةً

٢ إِذَا كَانَتْ عَادَتُهُ السَّلَامَةُ أَيْ أَنَّهُ لَا يُنْزِلُ عَادَةً بِالْفِكْرِ وَلَكِنْ خَالَفَتْهُ عَادَتُهُ هَذِهِ الْمَرَّةَ فَانْزَلَ فَالْمُحْتَارُ عِنْدَ اللَّحْمِيِّ أَنَّهُ يَقْضِي وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ الْإِثْمَ بَلْ حَصَلَ الْإِنْزَالُ عَلَى خِلَافِ مَا طَمَعَ فِيهِ مِنْ سَلَامَةٍ
 ثَانِيًا التَّقْيِيلُ وَالْمُبَاشَرَةُ

أَمَّا إِذَا كَانَ الْإِنْزَالُ بِسَبَبِ فِعْلٍ بَدَنِيٍّ كَالْتَّقْيِيلِ أَوْ الْمُلَامَسَةِ فَالْمُعْتَمَدُ فِي الْمَذْهَبِ وَجُوبُ الْقَضَاءِ وَالْكَفَّارَةِ مُطْلَقًا سَوَاءً خَالَفَ عَادَتُهُ أَمْ لَا وَسَوَاءً اسْتَدَامَ الْفِعْلَ أَمْ لَا لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ مَطْئَةُ الْإِنْزَالِ قَرِيبًا فَكَانَ الْإِقْدَامُ عَلَيْهَا انْتِهَاكَ بَيْنًا لِحُرْمَةِ الصَّوْمِ
 بَيَانُ الْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ

وَقَعَ الْخِلَافُ بَيْنَ الْأُثْمَةِ فِي مَنَاطِ الْكَفَّارَةِ عِنْدَ الْإِنْزَالِ بِالْمُقَدَّمَاتِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ

الْقَوْلُ الْأَوَّلُ وَجُوبُ الْقَضَاءِ وَالْكَفَّارَةِ مُطْلَقًا عَنْ كُلِّ مُقَدَّمَةٍ أَدَّتْ لِلْإِنْزَالِ عَمْدًا
 الْقَوْلُ الثَّانِي وَجُوبُ الْقَضَاءِ فَقَطْ دُونَ الْكَفَّارَةِ فِي جَمِيعِ الْمُقَدَّمَاتِ وَهُوَ قَوْلُ أَشْهَبَ

الْقَوْلُ الثَّلَاثُ وَجُوبُ الْقَضَاءِ وَالْكَفَّارَةِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْإِنْزَالُ عَنْ نَظَرٍ أَوْ فِكْرٍ غَيْرِ مُسْتَدَامَيْنِ وَهُوَ مَا جَرَى عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ

تَحْرِيرُ الدَّلَالَاتِ الْأُصُولِيَّةِ وَمَفَاهِيمِ الْمُخَالَفَةِ

١ مَفْهُومُ الصِّفَةِ فِي إِدَامَةِ وَجْهِهِ أَنَّ تَقْيِيدَ الْوُجُوبِ بِالْإِدَامَةِ فِي الْفِكْرِ يَقْتَضِي بِمَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ أَنَّ الْفِكْرَ الْعَابِرَ أَوْ النَّظْرَةَ الْفَجْأَةَ الَّتِي يَعْقِبُهَا إِنْزَالٌ لَا تُوجِبُ الْكَفَّارَةَ لِانْعِدَامِ قَصْدِ الْإِسْتِمْرَارِ

٢ مَفْهُومُ الشَّرْطِ فِي إِلَّا أَنَّ يُخَالَفَ عَادَتُهُ وَوَجْهُهُ أَنَّ سُقُوطَ الْكَفَّارَةِ مَشْرُوطٌ بِكَوْنِ الْإِنْزَالِ طَرَأً عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ الْمُسْتَقَرَّةِ فَمَفْهُومُهُ أَنَّ مَنْ اعْتَادَ الْإِنْزَالَ لَا يُعْذَرُ وَتَلَزَمَتْهُ الْكَفَّارَةُ لِتَحَقُّقِ مَعْنَى التَّسَبُّبِ الْعَمْدِيِّ

٣ دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ فِي مَنَاطِ الْإِنْتِهَاكِ فَالْحُكْمُ بِسُقُوطِ الْكَفَّارَةِ عِنْدَ مُخَالَفَةِ الْعَادَةِ يَقْتَضِي أَنَّ الْكَفَّارَةَ عُقُوبَةٌ مَرْتَبُوتَةٌ بِ"قَصْدِ الْفِطْرِ" فَمَا دَامَ الصَّائِمُ قَدْ أَقْدَمَ وَهُوَ يَطْمَعُ فِي السَّلَامَةِ بِنَاءً عَلَى عَادَتِهِ فَلَيْسَ بِمُتَّهَكٍ
تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

الْقَضِيَّةُ تَقُومُ عَلَى تَحْقِيقِ الْمَنَاطِ بَيْنَ الْقَصْدِ وَالظَّنِّ

الْمَوْضُوعُ فِعْلُ الْمُقَدَّمَاتِ الْمُؤَدِّيَةِ لِلْإِنْزَالِ

الْمَحْمُولُ لُزُومُ الْكَفَّارَةِ بِحَسَبِ قُوَّةِ السَّبَبِ وَالْعَادَةِ

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ الْفِعْلَ الْبَدَنِيَّ (الْمُبَاشَرَةَ) أَقْوَى فِي السَّبَبِيَّةِ مِنْ

الْفِعْلِ الدَّهْنِيِّ (الْفِكْرِ) فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يُوجِبُ التَّفْرِيقَ فِي الْحُكْمِ لِتَفَاوُتِ

رُتَبَةِ السَّبَبِ فِي إِفْضَائِهِ إِلَى النَّتِيجَةِ

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ قَالَ هَشَشْتُ فَقَبَّلْتُ وَأَنَا صَائِمٌ
فَقَالَ ﷺ أَرَأَيْتَ لَوْ تَمَضَّمْتُ بِمَاءٍ وَأَنْتَ صَائِمٌ
وَجْهَهُ الْإِسْتِدْلَالُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ الْمُقَدِّمَةَ (الْقُبْلَةَ) كَالْمُقَدِّمَةِ (الْمَضْمُضَةِ) فَإِذَا
أَدَّتِ الْمُقَدِّمَةُ إِلَى النَّتِيجَةِ (الْإِنْزَالِ أَوِ الْإِتِلَاعِ) لَزِمَ الْحُكْمُ وَالْمَالِكِيَّةُ أَوْجَبُوا
الْكَفَّارَةَ فِي الْإِنْزَالِ لِأَنَّهُ شَهْوَةٌ كُبْرَى كَالْجَمَاعِ
ثَانِيًا أَدْلَةُ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١ قَاعِدَةُ الْعَادَةِ مُحْكَمَةٌ وَبِهَا اسْتَدْلَّ اللَّخْمِيُّ فِي دَرِّ الْكَفَّارَةِ عَمَّنْ خَالَفَتْهُ
عَادَتُهُ لِأَنَّ الْعَادَةَ تُنْزَلُ مَنْزِلَةَ الْقَصْدِ فِي نَفْيِ الْإِنْتِهَالِ
٢ قَاعِدَةُ الْمَظَنَّةِ تُنْزَلُ مَنْزِلَةَ الْمَنَّةِ وَلَمَّا كَانَتْ الْمُبَاشَرَةُ مَظَنَّةً قَوِيَّةً لِلْإِنْزَالِ
أَلْحِقَتْ بِالْإِنْزَالِ الْفِعْلِيِّ فِي وُجُوبِ الْكَفَّارَةِ
ثَالِثًا أَدْلَةُ الْقِيَاسِ

١ قِيَاسُ الشَّبَهِ قِيَاسُ إِنْزَالِ الْمَنِيِّ بِالْمُقَدِّمَاتِ عَلَى الْجَمَاعِ بِجَمَاعِ حُصُولِ
كَمَالِ اللَّذَّةِ الَّتِي تُهَيَّ عَنْهَا الصَّائِمُ فَلَزِمَتْ الْكَفَّارَةُ
٢ قِيَاسُ الْأَوَّلَى إِذَا كَانَ الْإِنْزَالُ بِالْفِكْرِ الْمُسْتَدَامِ لِمَنْ اعْتَادَهُ يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ
فَالْإِنْزَالُ بِالْمُبَاشَرَةِ وَاللَّمْسِ أَوْلَى بِذَلِكَ لِقُوَّةِ الْإِنْتِهَالِ فِيهِ

~

حُكْمُ مَنْ أَمْنَى بِتَعَمُّدِ النَّظَرَةِ الْوَاحِدَةِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ وَإِنْ أَمْنَى بِتَعَمُّدِ نَظَرِهِ فَتَأْوِيلَانِ

وَمَعْنَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الصَّائِمَ إِذَا تَعَمَّدَ النَّظَرَ نَظْرَةً وَاحِدَةً لَا اسْتِدَامَةً فِيهَا فَادَّى ذَلِكَ إِلَى إِنْزَالِ الْمَنِيِّ فَقَدْ اخْتَلَفَ الشُّرَاحُ فِي وَجُوبِ الْكَفَّارَةِ عَلَيْهِ عَلَى تَأْوِيلَيْنِ

أَوَّلًا بَيَانُ التَّأْوِيلَيْنِ وَأَصْحَابِيهِمَا

١ التَّأْوِيلُ الْأَوَّلُ عَدَمُ وَجُوبِ الْكَفَّارَةِ

وَهُوَ فَهْمُ عَبْدِ الْحَقِّ الصَّقْلِيِّ حَيْثُ رَأَى أَنَّ النَّظْرَةَ الْوَاحِدَةَ لَا يَتَحَقَّقُ فِيهَا مَنَاطُ الْإِثْمِ الْكَامِلِ لِأَنَّ التَّعَمَّدَ فِيهَا قَصِيرٌ لَا اسْتِدَامَةً فِيهِ فَلَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ خِلَافَ عَادَتِهِ فِي السَّلَامَةِ

٢ التَّأْوِيلُ الثَّانِي وَجُوبُ الْكَفَّارَةِ

وَهُوَ فَهْمُ الْقَابِسِيِّ وَقَدْ حَمَلَهُ ابْنُ يُونُسَ عَلَى الْخِلَافِ وَوَجْهُهُ أَنَّ الْكَفَّارَةَ تَدُورُ مَعَ تَعَمَّدِ النَّظَرِ فَمَا دَامَ قَدْ قَصَدَ النَّظَرَ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ صَائِمٌ فَقَدْ جَنَى عَلَى صَوْمِهِ بِفِعْلٍ مَقْصُودٍ فَلَزِمَتْهُ الْعُقُوبَةُ

ثَانِيًا الْمُعْتَمَدُ فِي الْمَذْهَبِ وَالتَّرْجِيحُ

الْمُعْتَمَدُ وَالرَّاجِحُ عِنْدَ الشُّرَاحِ هُوَ عَدَمُ وَجُوبِ الْكَفَّارَةِ فِي النَّظْرَةِ الْوَاحِدَةِ إِذَا لَمْ يُخَالَفْ عَادَتُهُ فِي السَّلَامَةِ

التَّرْجِيحُ وَفَقَ قَوَاعِدِ الْمَذْهَبِ يَمِيلُ لِهَذَا الْقَوْلِ بِنَاءً عَلَى قَاعِدَةِ الْكَفَّارَاتِ تُدْرَأُ بِالتَّأْوِيلِ وَالشُّبْهَةِ فَلَمَّا كَانَتْ النَّظْرَةُ الْوَاحِدَةُ تَحْتَمِلُ عَدَمَ قَصْدِ الْإِنْزَالِ صَارَتْ شُبْهَةً تَمْنَعُ تَرْتُّبَ الْعُقُوبَةِ الْعَلِيظَةِ

ثَالِثًا أدلة المسألة

١ مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ

قَوْلُهُ تَعَالَى قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ
وَجْهَ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ تَعَمُّدَ النَّظَرِ مُخَالَفَةٌ لِلأَمْرِ بِغَضِّ الْبَصَرِ فَمَنْ فَعَلَ فَقَدْ تَعَرَّضَ
لِلْفِتْنَةِ فَلَزِمَهُ الْقَضَاءُ بَيِّقِينَ لِحُصُولِ الْإِنْزَالِ وَتَرَدَّدَ الْحُكْمُ فِي الْكُفَّارَةِ لِاحْتِمَالِ
قَصْدِ الْإِنْتِهَاكِ

٢ مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

قَوْلُهُ ﷺ لِعَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَا عَلِيُّ لَا تُتَّبِعِ النَّظْرَةَ النَّظْرَةَ فَإِنَّ لَكَ الْأُولَى
وَلَيْسَتْ لَكَ الْآخِرَةُ

وَجْهَ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ النَّظْرَةَ الثَّانِيَةَ الْمُتَعَمَّدَةَ مَنْهِيٌّ عَنْهَا فَمَنْ أَقْدَمَ عَلَيْهَا فَقَدْ فَعَلَ
مَحْظُورًا وَإِذَا أَدَّى الْمَحْظُورُ إِلَى فَسَادِ الْعِبَادَةِ كَانَ ذَلِكَ مَنَاطًا لِلْوُجُوبِ عِنْدَ
الْقَاسِي

٣ أدلة القواعد الفقهية

أ قَاعِدَةٌ سَدُّ الدَّرَائِعِ وَهِيَ دَلِيلٌ مَنْ أَوْجَبَ الْكُفَّارَةَ لِأَنَّ النَّظْرَةَ دَرِيعَةٌ لِلْإِنْزَالِ
فَمَنْ فَتَحَهَا عَمْدًا لَزِمَهُ حُكْمُ مَا تَتَجَّ عَنْهَا
ب قَاعِدَةُ الْأُمُورِ بِمَقَاصِدِهَا فَالْمُتَعَمَّدُ لِلنَّظَرِ قَاصِدٌ لِمَا يُؤَدِّي إِلَى الشَّهْوَةِ فَلَزِمَهُ
الْجَزَاءُ

٤ أدلة القياس

أ قِيَاسُ الشَّبهِ قِيَاسُ النَّظْرَةِ الْمُتَعَمَّدَةِ عَلَى الْقُبْلَةِ فَمَا دَامَ الْإِنْزَالُ حَصَلَ بِفِعْلِ
مَقْصُودٍ فَالْحُكْمُ وَاحِدٌ

ب قِيَاسُ الْعَكْسِ لَوْ لَمْ تُوجِبِ الْكُفَّارَةُ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ لَاسْتَوَى مَعَ مَنْ نَظَرَ
فَجَاءَ وَالْتِسُويَةُ بَيْنَهُمَا تَنَاقُضٌ فَتَبَّتِ الْوُجُوبُ فِي حَقِّ الْمُتَعَمِّدِ عَكْسًا

رَابِعًا التَّرْجِيحُ حَسَبَ قُوَّةِ الدَّالَّةِ

إِذَا نَظَرْنَا إِلَى قُوَّةِ الدَّالَّةِ بَعِيداً عَنِ الْمُعْتَمَدِ التَّيْسِيرِيِّ فَإِنَّ قَوْلَ الْبَاجِيِّ وَالْقَاسِيَّ
بِوُجُوبِ الْكَفَّارَةِ هُوَ الْأَقْوَى دَلِيلًا لِمَا يَلِي

١ قُوَّةُ دَلِيلِ سَدِّ الدَّرَائِعِ فِي بَابِ الْفُرُوجِ وَالشَّهَوَاتِ وَهُوَ أَصْلُ مَالِكِيٍّ مَتِينٌ
٢ أَنَّ مَنَاطَ التَّعَمُّدِ قَدْ تَمَّ بِمُجَرَّدِ النَّظَرَةِ الْمَقْصُودَةِ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى اسْتِدَامَةٍ
لِتَحْقِيقِ مَعْنَى الْإِنْتِهَاكِ

٣ الْإِحْيَاطُ لِتَعْظِيمِ حُرْمَةِ شَهْرِ رَمَضَانَ يَقْتَضِي الزَّجْرَ عَنْ كُلِّ فِعْلٍ مَقْصُودٍ
يُؤَدِّي إِلَى إِفْسَادِ الرُّكْنِ
فَالْتَّرْجِيحُ مِنْ حَيْثُ "قُوَّةُ" الْإِسْتِدْلَالِ يَمِيلُ إِلَى وَجُوبِ الْكَفَّارَةِ زَجْرًا لِلْمُتَعَمِّدِ
عَنْ مُقَدِّمَاتِ الْفِطْرِ

~

أَحْكَامُ صِفَةِ الْكَفَّارَةِ الْكُبْرَى فِي الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ

الْمَالِكِيَّةُ يَرَوْنَ أَنَّ الْكَفَّارَةَ الْكُبْرَى هِيَ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى يُجْبَرُ بِهِ هُنَا حُرْمَةُ
الشَّهْرِ. وَيَمْتَّازُ الْمَذْهَبُ هُنَا بِقَاعِدَةِ "التَّخْيِيرِ" بَيْنَ الْخِصَالِ، مَعَ تَقْدِيمِ "الإِطْعَامِ"
لِنَفْعِهِ الْمُتَعَدِّي، وَهُوَ مَا يَدُلُّ عَلَى مَقَاصِدِيَّةِ الْفَقْهِ الْمَالِكِيِّ فِي رِعَايَةِ مَصَالِحِ
الْمَسَاكِينِ.

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ بِإِطْعَامِ سِتِّينَ مِسْكِينًا لِكُلِّ مُدٍّ وَهُوَ الْأَفْضَلُ أَوْ
صِيَامِ شَهْرَيْنِ أَوْ عِتْقِ رَقَبَةٍ كَالظَّهَارِ يَعْنِي أَنَّ الصَّائِمَ الَّذِي انْتَهَكَ حُرْمَةَ رَمَضَانَ
بِالْعَمْدِ يُخَيَّرُ بَيْنَ ثَلَاثِ خِصَالٍ عَلَى التَّخْيِيرِ لَا عَلَى التَّرْتِيبِ وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ كَمَا
يَلِي

١. صِفَةُ الْإِطْعَامِ وَأَفْضَلِيَّتُهُ

الْحَصْلَةُ الْأُولَى هِيَ إِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا مِنَ الْمَسَاكِينِ الْمُسْلِمِينَ الْأَحْرَارِ وَيُعْطَى كُلُّ مَسْكِينٍ مُدًّا بِمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَالِبِ قُوْتِ الْبَلَدِ وَهَذِهِ الْحَصْلَةُ هِيَ "الْأَفْضَلُ" عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ لِأَنَّ نَفْعَهَا يَتَعَدَّى إِلَى سَدِّ خَلَّةِ الْمُحْتَاجِينَ وَتَحْصِيلِ مَقْصِدِ الشَّارِعِ فِي إِغْنَائِهِمْ

٢. صِفَةُ الصَّيَّامِ وَالْعِتْقِ

الْحَصْلَةُ الثَّانِيَّةُ هِيَ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ بِالْأَهْلَةِ أَوْ الْعَدَدِ فَإِذَا انْقَطَعَ التَّابِعُ لِعَبْرِ عُدْرٍ شَرْعِيٍّ وَجَبَ الْإِسْتِنَافُ

الْحَصْلَةُ الثَّلَاثَةُ هِيَ عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ سَلِيمَةٍ مِنَ الْعُيُوبِ الَّتِي تَضُرُّ بِالْعَمَلِ وَقَدْ شَبَّهَهَا خَلِيلٌ بِكَفَّارَةِ الظَّهَارِ فِي صِفَةِ الرَّقَبَةِ الْمُجْزِئَةِ
تَحْرِيرُ الدَّلَالَاتِ الْأُصُولِيَّةِ وَمَفَاهِيمِ الْمُخَالَفَةِ

١ مَفْهُومُ الْعَدَدِ فِي سِتِّينَ مَسْكِينًا وَوَجْهُهُ أَنَّ تَقْيِيدَ الْإِطْعَامِ بِهَذَا الْعَدَدِ يَقْتَضِي بِمَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ أَنَّ إِعْطَاءَ السِّتِّينَ مُدًّا لِمَسْكِينٍ وَاحِدٍ أَوْ أَقَلٍّ مِنَ السِّتِّينَ لَا يُجْزِئُ عَنِ الْكَفَّارَةِ لِأَنَّ الشَّارِعَ قَصَدَ تَعْدِيدَ الْأَشْخَاصِ لَا مُجَرَّدَ إِخْرَاجِ الْقَدْرِ
٢ مَفْهُومُ الصِّفَةِ فِي لِكُلِّ مُدٍّ وَوَجْهُهُ أَنَّ تَقْدِيرَ الْكِيلِ بِالْمُدِّ يَقْتَضِي أَنَّ مَا دُونَهُ لَا يُجْزِئُ وَإِنْ كَانَ الْمَسْكِينُ يَشْبَعُ بِمَا دُونَ ذَلِكَ لِأَنَّ التَّقْدِيرَاتِ الشَّرْعِيَّةَ تَوْقِيفِيَّةٌ

٣ دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ فِي أَوْ التَّخْيِيرِيَّةِ فَالْحُكْمُ بِالتَّخْيِيرِ يَقْتَضِي اسْتِثْنَاءَ الْخِصَالِ فِي إِسْقَاطِ الْوَاجِبِ وَإِنْ تَفَاوَتْ فِي الْفَضْلِ وَهَذَا التَّخْيِيرُ يَقْتَضِي أَنَّ الْكَفَّارَةَ جَبْرٌ لَا مُجَرَّدُ عُقُوبَةٍ بَدَنِيَّةٍ

٤ دَلَالَةُ الْإِشَارَةِ فِي قَوْلِهِ كَالظَّهَارِ حَيْثُ يُشِيرُ النَّصُّ إِلَى رَدِّ الْفُرُوعِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ لِاتِّحَادِ الْعِلَّةِ فِي عِتْقِ الرَّقَبَةِ الْمُجْزِئَةِ وَهِيَ (تَحْرِيرُ الرَّقَبَةِ الْمُؤْمِنَةِ السَّلِيمَةِ)

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

الْقَضِيَّةُ تَقُومُ عَلَى "الْبَدَلِيَّةِ فِي الْخِصَالِ"

الْمَوْضُوعُ فِعْلُ الْكَفَّارَةِ الْكُبْرَى

الْمَحْمُولُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ بِأَيِّ خَصْلَةٍ مِنَ الثَّلَاثِ

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ الْوَاحِبَ الْمُخَيَّرَ يَتَعَيَّنُ بِفِعْلِ الْمَكْلَفِ لِأَحَدِ

أَفْرَادِهِ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَمْنَعُ تَعَيَّنَ الصَّيَامِ أَوْ الْعِتْقِ عِنْدَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْإِطْعَامِ

لِأَنَّ الرَّابِطَةَ بَيْنَهُمَا هِيَ (أَوْ) لَا (ثُمَّ)

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ

قَوْلُهُ تَعَالَى فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ فَإِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ الشَّارِعَ سَلَكَ مَسْلَكَ التَّخْيِيرِ فِي بَعْضِ الْكَفَّارَاتِ فَقَاسَ

الْمَالِكِيَّةُ كَفَّارَةَ رَمَضَانَ عَلَيْهَا بِجَامِعِ أَنَّ كُلَّيْهِمَا جَبْرٌ لِمَا فَاتَ مِنَ الْإِلْتِزَامِ

الشَّرْعِيِّ

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

حَدِيثُ الْأَعْرَابِيِّ الَّذِي وَقَعَ عَلَى أَهْلِهِ فِي رَمَضَانَ حَيْثُ قَالَ لَهُ ﷺ هَلْ تَجِدُ

رَقَبَةً قَالَ لَا قَالَ فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ قَالَ لَا قَالَ فَأَطْعِمْ سِتِّينَ مِسْكِينًا

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ الْمَالِكِيُّ أَنَّ هَذَا التَّرْتِيبَ فِي الْحَدِيثِ هُوَ لِلْإِرْشَادِ إِلَى الْأَيْسَرِ
فَالْأَيْسَرِ لِحَالِ ذَلِكَ السَّائِلِ لَا لَوْجُوبِ التَّرْتِيبِ بِدَلِيلِ بَعْضِ رِوَايَاتِ الْحَدِيثِ
الَّتِي جَاءَتْ بِلَفْظِ (أَوْ) التَّخْيِيرِ
ثَالِثًا أَدِلَّةُ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ

١ قَاعِدَةُ النَّفْعِ الْمُتَعَدِّي أَوْلَى مِنَ النَّفْعِ الْقَاصِرِ وَبِهَا رَجَحَ الْمَالِكِيُّ أَفْضَلِيَّةَ
الْإِطْعَامِ لِأَنَّ نَفْعَهُ لِلْمَسَاكِينِ بَيْنَمَا الصِّيَامُ نَفْعُهُ لِلنَّفْسِ فَقَطْ
٢ قَاعِدَةُ التَّيْسِيرِ مَقْصَدٌ شَرْعِيٌّ وَالتَّخْيِيرُ هُنَا فِيهِ تَيْسِيرٌ عَلَى الْمُكَلَّفِ حَسَبَ
طَاقَتِهِ وَمَالِهِ
رَابِعًا أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ

١ قِيَاسُ الشَّبَهِ قِيَاسُ كَفَّارَةِ رَمَضَانَ عَلَى جَزَاءِ الصَّيْدِ فِي الْحَجِّ حَيْثُ خَيْرَ اللَّهِ
فِيهِ بَيْنَ الْمَثَلِ وَالْإِطْعَامِ وَالصِّيَامِ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي مَعْنَى جَبْرِ التَّقْصِيرِ
٢ قِيَاسُ الْعَكْسِ لَوْ كَانَتْ الْكَفَّارَةُ عَلَى التَّرْتِيبِ لَصَاقَ الْأَمْرُ عَلَى الْفَقِيرِ الَّذِي
لَا يَسْتَطِيعُ الصَّوْمَ أَوْ عَلَى الْغَنِيِّ الَّذِي لَا يَحِدُّ رَقَبَةً فَكَبَتْ التَّخْيِيرُ عَكْسًا رِعَايَةً
لِلْأَحْوَالِ الْمُكَلَّفِينَ

~

حُكْمُ تَحْمُلِ الزَّوْجِ كَفَّارَةَ الْجَمَاعِ عَنِ الزَّوْجَةِ وَالْأَمَةِ

يُنْصَفُ الْمَذْهَبُ الْمَالِكِيُّ الْمَرْأَةَ الْمَغْلُوبَةَ عَلَى أَمْرِهَا، وَيَجْعَلُ الرَّجُلَ -بِصِفَتِهِ
الْمُسْتَسَبِّبَ- هُوَ الْمَسْئُولُ عَنْ جَبْرِ هَذَا الْإِنْتِهَاكِ. هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تُبَيِّنُ كَيْفَ يَتَعَامَلُ
الْفَقْهُ مَعَ تَعَدُّدِ الْحَيَاةِ وَكَيْفِيَّةِ اسْتِرْدَادِ الْحُقُوقِ الْمَالِيَّةِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ.

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِّلْمَسْأَلَةِ يَقُولُهُ (وَعَنْ أُمِّهِ وَطَيْئَهَا أَوْ زَوْجَةٍ أَكْرَهَهَا نِيَابَةً فَلَا يَصُومُ وَلَا يَعْتِقُ عَنْ أُمِّهِ وَإِنْ أَعْسَرَ كَفَّرَتْ وَرَجَعَتْ وَإِنْ لَمْ تَصُمْ بِالْأَقْلَ مِنْ الرُّقْبَةِ) يَعْنِي أَنَّ الرَّجُلَ هُوَ الْمُطَالِبُ شَرْعاً بِأَدَاءِ الْكُفَّارَةِ عَنِ الْمَرْأَةِ الَّتِي غَلَبَهَا عَلَى نَفْسِهَا فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، فَتَصِيرُ ذِمَّتُهُ مَشْغُولَةً بِحَقِّينِ: حَقٌّ عَنْ نَفْسِهِ أَصَالَةً، وَحَقٌّ عَنْهَا نِيَابَةً.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِّلْمَسْأَلَةِ

يَقُومُ النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى دَقَائِقِ التَّصَرُّفِ الْمَالِيِّ وَالْبَدَنِ وَهِيَ كَمَا يَلِي

١ مَنَاطُ الْإِكْرَاهِ وَالضَّمَانِ

يَنْظُرُ الْفَقْهَاءُ إِلَى أَنَّ الْأَمَةَ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْإِكْرَاهِ دَائِمًا لِسُلْطَةِ الْمَلِكِ إِلَّا إِذَا أَعَاتَتْ بِالتَّرْتِينِ، وَالزَّوْجَةُ كَذَلِكَ إِذَا أُكْرِهَتْ، فَلَمَّا كَانَ الرَّجُلُ هُوَ "الْمُسَبَّبُ" وَالْمَرْأَةُ مَسْلُوبَةٌ الْإِخْتِيَارِ، انْتَقَلَ الْعُرْمُ الْمَالِيُّ إِلَيْهِ تَمَامًا كَالْحِنَايَةِ الَّتِي يَرْتَكِبُهَا الْعَبْدُ فَتَتَعَلَّقُ بِذِمَّةِ سَيِّدِهِ.

٢ امْتِنَاعُ النِّيَابَةِ فِي الْأَبْدَانِ

الْعِلَّةُ فِي مَنَعِ الصِّيَامِ نِيَابَةً عَنْهَا هِيَ أَنَّ الصَّوْمَ "عِبَادَةٌ مَقْصُودَةٌ لِدَاتِهَا لِتَطْهِيرِ بَدَنِ الْمُكَلَّفِ، فَلَا يُمَكِّنُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُتُوبَ عَنِ الْمَرْأَةِ فِي حَرَمَانِ بَدَنِهِ هُوَ، لِأَنَّ الْأَلَمَ الْجُوعِيَّ لَا يَقْبَلُ التَّخْوِيلَ بَيْنَ الذَّمِّ، بِخِلَافِ الْمَالِ الَّذِي هُوَ "قِيَمَةٌ مُتَبَادَلَةٌ".

٣ مَنَاطُ الْإِعْسَارِ وَالنَّدْبِ إِلَى التَّكْفِيرِ

عِنْدَ فَقْرِ الزَّوْجِ، لَا تَكُونُ الْمَرْأَةُ مَأْخُودَةً بِالْكَفَّارَةِ وَجُوباً لِّأَنَّهَا لَمْ تَعْصِ، وَلَكِنَّ الرَّاحِحَ أَنَّهَا مَنْدُوبَةٌ لِذَلِكَ خَلَاصاً لِذِمَّتِهَا مِنَ الْإِرْتِهَانِ، فَإِذَا كَفَّرَتْ مَالِيّاً فَقَدْ أَدَّتْ دَيْناً عَنِ الزَّوْجِ كَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ فِعْلُهُ عَنْهَا.

٤ ضَابِطُ الرُّجُوعِ بِالْأَقْلِّ

يَنْظُرُ الْفَقْهُ إِلَى "رَفْعِ الضَّرَرِ" عَنِ الطَّرَفَيْنِ؛ فَالْمَرْأَةُ تَرْجِعُ عَلَى زَوْجِهَا مَتَى أَيْسَرَ، وَلَكِنَّهَا لَا تَرْجِعُ بِكُلِّ مَا أَنْفَقَتْ بَلْ بِ"الْأَقْلِّ مِنَ الْقِيَمَتَيْنِ" (قِيَمَةُ الرَّقَبَةِ أَوْ قِيَمَةُ الطَّعَامِ)، وَهَذَا لِأَنَّ الزَّوْجَ كَانَ لَهُ حَقُّ التَّخْيِيرِ ابْتِدَاءً، فَلَا تُلْزِمُهُ بِالْأَكْثَرِ غَرماً.
أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

حَدِيثُ الْأَعْرَابِيِّ الْمُجَامِعِ حَيْثُ أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْكَفَّارَةِ عَنْ نَفْسِهِ، وَبِمَا أَنَّ الْمَرْأَةَ مُشَارِكَةً فِي الْفِعْلِ حِسّاً، فَعَدَمُ أَمْرِهَا بِشَيْءٍ مُسْتَقِلٌّ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ كَفَّارَةَ الرَّجُلِ تَحْمِلُ عَنْهَا أَوْ أَنَّهُ هُوَ الْمُطَالَبُ بِتَبِيعَةِ الْوَاقِعَةِ.

ثَانِيًا مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١ قَاعِدَةُ (الْمُتَسَبِّبُ ضَامِنٌ عِنْدَ غَلَبَةِ السَّبَبِ عَلَى الْمُبَاشَرَةِ)، فَلَمَّا كَانَ الزَّوْجُ مُكْرَهاً لَهَا، صَارَ كَأَنَّهُ هُوَ الْمُبَاشِرُ لِفِطْرِهَا، فَلَزِمَهُ الضَّمَانُ.

٢ قَاعِدَةُ (مَا لَا يَتَّبَعُ)؛ فَالِإِثْنَاهَا فِي الْحِمَاحِ وَاحِدٌ، فَجُعِلَتِ الْكَفَّارَةُ فِيهِ مُحْمَلَةً عَلَى مَنْ مَلَكَ الْإِرَادَةَ وَالْفِعْلَ.

ثَالِثًا مِنَ الْقِيَاسِ

قِيَاسُ كَفَّارَةِ الزَّوْجِ عَنْ زَوْجَتِهِ عَلَى (نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ)؛ فَمَا وَجَبَ لِلْمَرْأَةِ بِسَبَبِ الْعَلَاقَةِ الزَّوْجِيَّةِ لَزِمَ الرَّجُلُ أَدَاؤُهُ، فَكَذَلِكَ جَبُرَ عِبَادَتُهَا الَّتِي أَفْسَدَهَا عَلَيْهَا.

~

حُكْمُ النِّيَابَةِ فِي الْكُفَّارَةِ وَأَحْكَامِ الرُّجُوعِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ هِيَ دُرُوءَةُ التَّدْقِيقِ فِي بَابِ الضَّمَانِ وَالِاسْتِحْقَاقِ دَاخِلَ بَابِ الصِّيَامِ، حَيْثُ يَتَشَابَكُ فِيهَا حَقُّ اللَّهِ مَعَ حُقُوقِ الْعِبَادِ الْمَالِيَّةِ. أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ (وَعَنْ أَمَةٍ وَطَيْهَا أَوْ زَوْجَةٍ أَكْرَهَهَا نِيَابَةً فَلَا يَصُومُ وَلَا يَعْتِقُ عَنْ أَمَتِهِ وَإِنْ أَعْسَرَ كَفَّرَتْ وَرَجَعَتْ وَإِنْ لَمْ تَصُمْ بِالْأَقْلِ مِنَ الرَّقَبَةِ وَكَيْلِ الطَّعَامِ) يَعْنِي أَنَّ الزَّوْجَ أَوْ السَّيِّدَ يَتَحَمَّلُ تَبْعَةَ الْبَائِتْهَاكِ بِالْجَمَاعِ نِيَابَةً عَنِ الْمَرْأَةِ الْمَغْلُوبَةِ لِأَنَّهُ الْمُتَسَبِّبُ فِي إِفْسَادِ عِبَادَتِهَا فَيَلْزُمُهُ جَبْرُهَا مَالِيًّا لَا بَدَنِيًّا.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ

يَقُومُ النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى دَقَائِقِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ "الْأَصَالَةِ" وَالنِّيَابَةِ وَهِيَ كَمَا يَلِي

١ مَنَاطُ النِّيَابَةِ وَامْتِنَاعُهَا فِي الْبَدَنِيَّاتِ

يَنْظُرُ الْفُقَهَاءُ إِلَى أَنَّ الْكُفَّارَةَ وَإِنْ وَجَبَتْ بِسَبَبِ فِعْلِ الزَّوْجِ إِلَّا أَنَّهَا تَبْقَى عِبَادَةً تَقْبَلُ النِّيَابَةَ فِي شِقِّهَا الْمَالِيِّ (الْإِطْعَامِ وَالْعِتْقِ) دُونَ الشَّقِّ الْبَدَنِيِّ (الصَّوْمِ) فَلَا يُمْكِنُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَصُومَ عَنْ زَوْجَتِهِ لِأَنَّ فَهْرَ النَّفْسِ بِالْجُوعِ لَا يَنْتَقِلُ مِنَ الذِّمَّةِ إِلَى الذِّمَّةِ كَمَا تَنْتَقِلُ الْأَمْوَالُ.

٢ النَّظَرُ فِي حَقِّ الرُّجُوعِ وَتَقْدِيرِ الْقِيَمَةِ

عِنْدَ إِعْسَارِ الزَّوْجِ تُكَفِّرُ الْمَرْأَةُ عَنْ نَفْسِهَا نَدْبًا أَوْ وَجُوبًا لِبَرَاءَةِ ذِمَّتِهَا وَلَكِنَّ فَهْمَهُ الْمَالِكِيَّةُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا هُنَا كَأَجْنِيَّةٍ سَلَفَتْ الزَّوْجَ دَيْنًا لَا كَ "حَمِيلٍ" (ضَامِنٍ) لِأَنَّهَا غَيْرُ مُضْطَّرَّةٍ أَصَالَةً لِتَحْمِلِ تَبْعَةٍ فَعِلِهِ فَلِذَلِكَ كَانَ رُجُوعُهَا عَلَيْهِ مُقَيَّدًا بِ"الْأَقْلِ"

مِنْ قِيَمَةِ الرِّقَبَةِ أَوْ تَمْنِهَا أَوْ قِيَمَةِ الطَّعَامِ أَوْ تَمْنِهِ وَذَلِكَ يَوْمَ التَّأْدِيَةِ لَا يَوْمَ الرُّجُوعِ.

٣ تَعَدُّرُ الْمُفَاضَلَةِ بَيْنَ الْمَكِيلِ وَالْمُقَوِّمِ
يَنْظُرُ الْفَقْهُ إِلَى أَنَّ الْمُفَاضَلَةَ بَيْنَ كَيْلِ الطَّعَامِ وَقِيَمَةِ الرِّقَبَةِ لَا تُفِيدُ أَقْلِيَّةً وَلَا أَكْثَرِيَّةً لِاخْتِلَافِ الْحِنْسِ فَلَزِمَ تَقْوِيمُ الطَّعَامِ نَقْدًا لِيُمْكِنَ النَّظَرُ بَيْنَ الْقِيَمَتَيْنِ وَتَحْدِيدُ الْأَقْلَى الَّذِي تَرْجِعُ بِهِ الْمَرْأَةُ حِفْظًا لِمَالِ الزَّوْجِ الْمُعْسِرِ وَجَبْرًا لِحَقِّ الزَّوْجَةِ.

أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

حَدِيثُ الْأَعْرَابِيِّ الْمُجَامِعِ حَيْثُ وَجَّهَ ﷺ الْخِطَابَ لَهُ بِالتَّكْفِيرِ دُونَ الْمَرْأَةِ وَوَجَّهَ الْإِسْتِدْلَالَ أَنَّ الشَّارِعَ رَتَّبَ الْعُرْمَ عَلَى الْمُتَسَبِّبِ وَالسَّكَيْتُ عَنْهُ (الْمَرْأَةُ) مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ يَنْوِبُ عَنْهُ أَوْ أَنَّ حَقَّهُ فِي الدِّمَّةِ مُرْتَبِطٌ بِفِعْلِ الرَّجُلِ.

ثَانِيًا مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١ قَاعِدَةُ (الْمُتَسَبِّبِ ضَامِنٌ عِنْدَ غَلَبَةِ السَّبَبِ عَلَى الْمُبَاشَرَةِ) فَلَمَّا كَانَ الرَّجُلُ مُكْرَهًا لَزِمَهُ الضَّمَانُ الْمَالِيُّ.

٢ قَاعِدَةُ (الْمُسْلَفُ يَرْجِعُ بِمِثْلِ مَا سَلَفَ أَوْ قِيَمَتِهِ) وَلَمَّا كَانَتِ الزَّوْجَةُ هُنَا فِي حُكْمِ الْمُسْلَفَةِ عِنْدَ إِعْسَارِ زَوْجِهَا رَجَعَتْ بِأَقْلَى مَا تَبَرَأَ بِهِ الدِّمَّةُ.

ثَالِثًا مِنَ الْقِيَاسِ

قِيَاسُ كَفَّارَةِ الزَّوْجِ عَنْ زَوْجَتِهِ عَلَى (جِنَايَةِ الْعَبْدِ) فَيُخَيَّرُ الْمَالِكُ بَيْنَ الْفِدَاءِ أَوْ التَّسْلِيمِ وَلَمَّا كَانَتْ الزَّوْجَةُ هُنَا لَيْسَتْ أَمَةً فِي الدِّمَّةِ رَجَعَتْ بِالْأَقْلُ مِنْ قِيَمَتِي الرِّقَبَةِ وَالطَّعَامِ لِاسْتِيفَاءِ مَقْصُودِ الْكَفَّارَةِ بِأَدْنَى مَا يَتَحَقَّقُ بِهِ الْإِتِّصَافُ.

حُكْمُ تَحْمُلِ الزَّوْجِ كَفَّارَةَ زَوْجَتِهِ عِنْدَ الْإِكْرَاهِ عَلَى الْقُبْلَةِ

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَبْحَثُ فِي مَدَى تَعَدِّي حُكْمِ تَحْمُلِ الزَّوْجِ لِكَفَّارَةِ زَوْجَتِهِ عِنْدَ الْإِكْرَاهِ، وَهَلْ يَنْسَجِبُ هَذَا التَّحْمُلُ مِنَ الْجِمَاعِ الْمَخْضِ إِلَى مَا دُوْنَهُ مِنَ الْمُقَدِّمَاتِ كَالْقُبْلَةِ إِذَا كَانَتْ هِيَ السَّبَبُ فِي حُصُولِ الْإِنْزَالِ لِكُلَيْهِمَا. أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِّلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ وَفِي تَكْفِيرِهِ عَنْهَا إِنْ أَكْرَهَهَا عَلَى الْقُبْلَةِ حَتَّى أَنْزَلَ تَأْوِيلَانِ يَعْنِي أَنَّ الْفُقَهَاءَ تَرَدَّدُوا فِي فَهْمِ مَنَاطِ التَّحْمُلِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ عَلَى وَجْهَيْنِ

بَيَانُ التَّأْوِيلَيْنِ فِي الْمَسْأَلَةِ

التَّأْوِيلُ الْأَوَّلُ وَجُوبُ تَكْفِيرِ الزَّوْجِ عَنْ زَوْجَتِهِ وَوَجْهُهُ إِلْحَاقُ الْقُبْلَةِ الْمُفْضِيَةِ لِلْإِنْزَالِ بِالْجِمَاعِ لِاتِّحَادِ النَّتِيجَةِ وَهِيَ فَسَادُ الصَّوْمِ بِاللَّذَّةِ الْكُبْرَى فَمَا دَامَ الزَّوْجُ هُوَ الْمُكْرَهَ لَهَا عَلَى السَّبَبِ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ تَحْمُلُ تَبْعَةِ الْمُسَبَّبِ كَمَا فِي الْجِمَاعِ سَوَاءً بِسَوَاءٍ

التَّأْوِيلُ الثَّانِي عَدَمُ وَجُوبِ تَكْفِيرِهِ عَنْهَا

وَوَجْهُهُ أَنَّ تَحْمُلَ الْإِنْسَانِ كَفَّارَةَ غَيْرِهِ حُكْمٌ خَرَجَ عَنِ الْأَصْلِ (وَهُوَ الْإِسْتِقْلَالُ بِالْمَسْئُولِيَّةِ) وَمَا خَرَجَ عَنِ الْأَصْلِ فَلَا يُتَوَسَّعُ فِيهِ وَيُقْتَصَرُ بِهِ عَلَى مَوْرِدِ النَّصِّ

(الجماع) وبما أنَّ القُبلةَ لَيْسَتْ جَماعاً فَلَا يَتَحَمَّلُ عَنْهَا شَيْئاً وَتَكُونُ الْكُفَّارَةُ فِي ذِمَّتِهَا هِيَ لِحُصُولِ الْإِنْتِهَاكِ بِالْإِنْزَالِ
النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ

يَقُومُ النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ هُنَا عَلَى تَحْقِيقِ الْمَنَاطِ فِي عِلَّةِ التَّحْمُلِ
فَمَنْ رَأَى أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ "الْإِنْتِهَاكُ بِسَبَبِ قَهْرِ الرَّجُلِ" أَوْجَبَ التَّحْمُلَ فِي كُلِّ مَا
يَكُونُ الرَّجُلُ فِيهِ مُكْرَهاً لَهَا
وَمَنْ رَأَى أَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ "خُصُوصُ الْوَقَاعِ" لِعِظَمِ جُرْمِهِ وَوُرُودِ النَّصِّ فِيهِ مَنَعَ
الْإِلْحَاقَ وَأَلْزَمَ كُلَّ طَرَفٍ بِتَبِعَةِ مَا حَصَلَ مِنْ بَدَنِهِ
أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ حَدِيثُ الْأَعْرَابِيِّ الْمُجَامِعِ حَيْثُ نَصَّ عَلَى الْوَطْءِ وَوَجْهُهُ
الِاسْتِدْلَالُ أَنَّ تَعْلِيقَ الْحُكْمِ بِالْوَطْءِ يَمْنَعُ تَعْدِيَّتَهُ لِغَيْرِهِ عِنْدَ أَهْلِ الظَّاهِرِ لَكِنَّ
الْفُقَهَاءَ قَاسُوا عَلَيْهِ مَا فِي مَعْنَاهُ

ثَانِيًا مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ قَاعِدَةُ (الْمُسَبَّبُ ضَامِنٌ) فَالزَّوْجُ هُوَ الْمُسَبَّبُ فِي
إِنْزَالِهَا بِإِكْرَاهِهَا فَلَزِمَهُ غُرْمُ ذَلِكَ مَالِيًّا
ثَالِثًا مِنَ الْقِيَاسِ قِيَاسُ الْقُبلةِ الْمُفْضِيَةِ لِلْإِنْزَالِ عَلَى الْجَمَاعِ لِاشْتِرَاكِهَمَا فِي
هَتِكَ حُرْمَةِ الزَّمانِ بِاللَّدَّةِ
الرُّجْحَانُ فِي الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا التَّرْجِيحُ حَسَبَ قَوَاعِدِ وَضَوَائِطِ الْمَذْهَبِ
الرَّاجِحُ مَذْهَبِيًّا هُوَ التَّأْوِيلُ الثَّانِي أَيِ (عَدَمُ تَحْمُلِ الزَّوْجِ كُفَّارَةَ زَوْجَتِهِ فِي
الْقُبلةِ) وَذَلِكَ بِنَاءً عَلَى قَاعِدَةِ (الْكُفَّارَاتُ تُدْرَأُ بِالتَّأْوِيلِ) وَبِمَا أَنَّ نِيَابَةَ الزَّوْجِ

عَنْ زَوْجَتِهِ حُكْمٌ اسْتِثْنَائِيٌّ خِلَافَ الْأَصْلِ فَالْإِحْتِيَاظُ لِلْمَذْهَبِ يَقْتَضِي عَدَمَ التَّوَسُّعِ فِي إِشْغَالِ ذِمَّةِ الرَّجُلِ بِمَا لَمْ يَرِدْ فِيهِ نَصٌّ صَرِيحٌ سِيَّما وَأَنَّ الْإِنْزَالَ بِالْقُبْلَةِ دُونَ الْجَمَاعِ مَحَلٌّ نَظَرٌ ثَانِيًا التَّرْجِيحُ حَسَبَ قُوَّةِ الدَّلِيلِ

الرَّاجِحُ مِنْ حَيْثُ قُوَّةُ الدَّلِيلِ هُوَ التَّأْوِيلُ الْأَوَّلُ أَيْ (وُجُوبُ تَحْمُلِ الزَّوْجِ عَنْهَا) وَذَلِكَ لِقُوَّةِ دَلِيلِ (التَّسْبُبِ) وَقَاعِدَةِ (سَدِّ الدَّرَائِعِ) فَمَا دَامَ الزَّوْجُ قَدْ بَاشَرَ الْإِكْرَاهَ فَقَدْ تَعَيَّنَ أَنَّهُ الْجَانِبِيُّ الْحَقِيقِيُّ عَلَى صَوْمِهَا وَالشَّرِيعَةُ تَقْضِي بِتَحْمِيلِ الْمُعْتَدِي تَبَعَاتِ اعْتِدَائِهِ فَالْإِلْحَاقُ بِالْجَمَاعِ هُنَا أَقْوَى قِيَاسًا وَأَوْجَهُ مَقْصِدًا لِتَحْقِيقِ مَعْنَى الزَّجْرِ عَنْ كُلِّ مُقَدَّمَاتِ الْإِثْتِهَافِ

حُكْمُ تَكْفِيرٍ مَنْ أَكْرَهَ رَجُلًا عَلَى الْجَمَاعِ فِي رَمَضَانَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَبَحُّثُ فِي حُدُودِ النِّيَابَةِ فِي الْكُفَّارَةِ عِنْدَ وُجُودِ الْإِكْرَاهِ الْخَارِجِيِّ عَلَى الرَّجُلِ، وَهِيَ دَقِيقَةٌ لِأَنَّهَا تُفَرِّقُ بَيْنَ الْمُسَبَّبِ وَالْمُبَاشِرِ فِي عِبَادَةِ مَنَاطِهَا الْبَدَنُ وَالْإِثْتِهَافُ الْقَصْدِيُّ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ (وَفِي تَكْفِيرِ مُكْرَهٍ رَجُلًا لِيُجَامَعَ قَوْلَانِ) يَعْنِي أَنَّ الْفُقَهَاءَ اخْتَلَفُوا فِي وُجُوبِ الْكُفَّارَةِ الْكُبْرَى عَلَى مَنْ أَجْبَرَ رَجُلًا عَلَى الْوُطْءِ عَمْدًا هَلْ يَتَحَمَّلُ هَذَا الْمُكْرَهُ تِلْكَ الْكُفَّارَةَ نِيَابَةً عَنِ الرَّجُلِ الْمُكْرَهِ أَمْ لَا لَوْجُودِ الْفَرْقِ بَيْنَ حَالِ الرَّجُلِ وَحَالِ الْمَرْأَةِ فِي تَصَوُّرِ الْإِكْرَاهِ النَّظَرُ الْفِقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ

يَقُومُ النَّظَرُ الْفِقْهِيُّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَنَاطَاتٍ مَقَاصِدِيَّةٍ وَهِيَ ١. مَنَاطُ الْفَرْقِ بَيْنَ التَّسْبُبِ وَالْمُبَاشَرَةِ

يَنْظُرُ الْفُقَهَاءُ إِلَى أَنَّ الْمُكْرَهَ هُوَ مُسَبَّبٌ بَيْنَمَا الرَّجُلُ الْمُكْرَهُ هُوَ الْمُبَاشِرُ لِلْفِعْلِ
وَالْأَصْلُ أَنَّ الْعِبَادَاتِ الْبَدَنِيَّةَ لَا تَدْخُلُهَا النِّيَابَةُ إِلَّا بِنَصٍّ وَلَمَّا كَانَ النَّصُّ قَدْ وَرَدَ
فِي الزَّوْجِ مَعَ زَوْجَتِهِ فَقَطُ تَوَقَّفَ الْفُقَهَاءُ فِي سَحَبِ هَذَا الْحُكْمِ عَلَى إِكْرَاهِ
الرَّجُلِ لِأَجَنِّيٍّ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْأَصْلِ الْقَائِدِ بِأَنَّ كُلَّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ

٢. مَنَاطُ إِمْكَانِ الْإِكْرَاهِ فِي حَقِّ الرَّجُلِ

يَنْظُرُ الْمَذْهَبُ إِلَى أَنَّ جِمَاعَ الرَّجُلِ يَتَطَلَّبُ اتِّشَارًا وَانْبِسَاطًا وَهَذَا لَا يَكُونُ إِلَّا
مَعَ نَوْعٍ مِثْلِ أَوْ رِضًا حَسِيٍّ فَمَنْ رَأَى أَنَّ هَذَا يَنْفِي حَقِيقَةَ الْإِكْرَاهِ أَوْجَبَ
الْكَفَّارَةَ عَلَى الرَّجُلِ نَفْسِهِ وَمَنْ رَأَى أَنَّ الْقَهْرَ مَوْجُودٌ بِالتَّخْوِيفِ وَالْجَبْرِ
أَسْقَطَهَا عَنِ الْمُكْرَهِ وَتَرَدَّدَ فِي تَحْمِيلِهَا لِلْمُكْرَهِ

٣. مَنَاطُ حُرْمَةِ الزَّمَانِ وَالِائْتِهَاكِ

يَنْظُرُ الْفُقَهَاءُ إِلَى أَنَّ الْكَفَّارَةَ لَا تَجِبُ إِلَّا عَلَى مَنْ ائْتَهَكَ الْحُرْمَةُ وَالْمُكْرَهُ لَمْ
يُبَاشِرِ الْإِئْتِهَاكَ بِنَفْسِهِ بَلْ حَمَلَ غَيْرَهُ عَلَيْهِ فَهَلْ يُعَامَلُ مُعَامَلَةً مَنْ أَفْطَرَ عَمْدًا هَذَا
هُوَ سَبَبُ الْخِلَافِ بَيْنَ الْإِجَابِ وَالسُّقُوطِ
أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

حَدِيثُ رَفْعِ الْقَلَمِ عَنِ الْمُكْرَهِ وَجَاءَ فِيهِ (وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ)

وَجْهُ الْإِسْتِدْنَالِ أَنَّ هَذَا النَّصَّ يُسْقِطُ التَّبِعَةَ عَنِ الرَّجُلِ الْمُكْرَهِ بَيِّنِينَ وَلَمْ يَرِدْ
فِي السُّنَّةِ أَنَّ مَنْ أَكْرَهَ رَجُلًا عَلَى الْجِمَاعِ تَلَزَمَتْ الْكَفَّارَةُ نِيَابَةً عَنْهُ فَبَقِيَ الْأَمْرُ
عَلَى الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ لِذِمَّةِ الْمُكْرَهِ

ثَانِيًا مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةٌ (إِذَا اجْتَمَعَ الْمُبَاشِرُ وَالْمُسَبِّبُ أُضِيفَ الْحُكْمُ إِلَى الْمُبَاشِرِ) وَلَمَّا كَانَ الْمُبَاشِرُ مَعْذُورًا لَمْ يَنْتَقِلِ الْحُكْمُ إِلَى السَّبَبِ لِأَنَّ الْكَفَّارَةَ لَيْسَتْ دَيْنًا مَالِيًّا مَحْضًا بَلْ فِيهَا مَعْنَى الْعِبَادَةِ

٢. قَاعِدَةٌ (الْكَفَّارَاتُ تُدْرَأُ بِالشُّبُهَاتِ) وَفِي إِكْرَاهِ الرَّجُلِ شُبُهَةٌ قَوِيَّةٌ تَمْنَعُ تَرْكِيبَ الْحُكْمِ الْعِقَابِيِّ عَلَى الْمُسَبِّبِ
ثَالِثًا مِنَ الْقِيَاسِ

قِيَاسُ الْمُكْرِهِ هُنَا عَلَى (الْمُسَبِّبِ فِي الْقَتْلِ) فَكَمَا أَنَّ الْكَفَّارَةَ فِي الْقَتْلِ تَجِبُ عَلَى الْقَاتِلِ الْمُبَاشِرِ لَا عَلَى مَنْ أَمَرَهُ أَوْ أَكْرَهَهُ فَقَدْ اسْتَقْرَبَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ سُقُوطَهَا عَنِ الْمُكْرِهِ فِي الصَّوْمِ كَذَلِكَ لِاتِّحَادِ الْعِلَّةِ فِي مَنَاطِ التَّكْلِيفِ الْبَدَنِيِّ
الرُّجْحَانُ فِي الْمَسْأَلَةِ

١. التَّرْجِيحُ وَفَقَ قَوَاعِدُ وَضَوَائِطُ الْمَذْهَبِ
الرَّاجِحُ مَذْهَبِيًّا وَهُوَ مَا اسْتَقْرَبَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَصَاحِبُ الْمُخْتَصَرِ هُوَ سُقُوطُ الْكَفَّارَةِ عَنِ الْمُكْرِهِ (بِالْكَسْرِ) لِأَنَّهُ مُسَبَّبٌ وَلَا نِيَابَةَ فِي الْكَفَّارَاتِ لِلرِّجَالِ إِلَّا بِنَصٍّ وَالْأَصْلُ دَرُءُ الْكَفَّارَةِ بِالشُّبُهَةِ الَّتِي أَوْرَثَهَا الْإِكْرَاهُ فَالذَّمُّ تَبْقَى بَرِيئَةً حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ قَاطِعٌ عَلَى النِّيَابَةِ

٢. التَّرْجِيحُ حَسَبَ قُوَّةِ الدَّلِيلِ
الَّذِي تَقْتَضِيهِ قُوَّةُ الدَّلِيلِ هُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَاجِيُّ وَعِيَاضٌ وَهُوَ سُقُوطُ الْكَفَّارَةِ عَنْ كِلَيْهِمَا أَيْضًا لِأَنَّ الْإِزَامَ شَخْصَ بَعَادَةِ نِيَابَةٍ عَنْ غَيْرِهِ بَلَا نَصٍّ هُوَ تَعَدُّ لِحُدُودِ الشَّرْعِ وَقَوْلُ عَبْدِ الْمَلِكِ بِوُجُوبِهَا عَلَى الْمُكْرِهِ (بِالْفَتْحِ) ضَعِيفٌ

لِمُصَادَمَتِهِ لِقَاعِدَةٍ رَفَعَ الْحَرَجَ عَنِ الْمُكْرِهِ فَصَارَ الصَّحِيحُ ثَقُلًا وَعَقْلًا أَنَّ لَا
كَفَّارَةَ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمَا

~

حُكْمُ سُفُوطِ الْكَفَّارَةِ بِالتَّأْوِيلِ الْقَرِيبِ فِي حَالَاتِ الظَّنِّ

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ هِيَ مَعْيَارُ الْفَصْلِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ بَيْنَ "الْمُتَّهَكِ" لِحُرْمَةِ الشَّهْرِ
وَالْمُتَّأَوَّلِ الَّذِي مَنَعَتِ الشُّبْهَةُ عُقُوبَتَهُ؛ حَيْثُ يُفَصِّلُ الْمَذْهَبُ فِي مَنَاطَاتِ "الظَّنِّ"
الْمُسْتَنَدِ إِلَى أَسْبَابِ حِسِّيَّةٍ مَوْجُودَةٍ، وَالتِّي تُسَمَّى "التَّأْوِيلَ الْقَرِيبَ".

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ (لَا إِنْ أَفْطَرَ نَاسِيًا أَوْ لَمْ يَغْتَسِلْ إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ
أَوْ تَسَحَّرَ قُرْبَهُ أَوْ قَدِمَ لَيْلًا أَوْ سَافَرَ دُونَ الْقَصْرِ أَوْ رَأَى شَوَالًا نَهَارًا فَظَنُّوا
الْإِبَاحَةَ) يَعْنِي أَنَّ مَنْ أَتَى بِمُفْطِرٍ عَمْدًا بَعْدَ وَقُوعِ أَحَدِ هَذِهِ الْأَسْبَابِ ظَانًّا أَنَّ
صَوْمَهُ قَدْ فَسَدَ أَوْ أَنَّ الْفِطْرَ مُبَاحٌ لَهُ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ لِاتِّفَاءِ قَصْدِ الْإِتِهَالِ
وَوُجُودِ شُبْهَةِ التَّأْوِيلِ الْمُسْتَنَدِ إِلَى أَمْرِ مَوْجُودٍ.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ

يَقُومُ النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ فِي هَذِهِ الصُّورِ السِّتِّ وَمَا أُلْحِقَ بِهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ

١. الْإِسْتِنَادُ إِلَى أَمْرِ مَوْجُودٍ (ضَابِطُ الْقُرْبِ)

يَنْظُرُ الْفَقْهَاءُ إِلَى أَنَّ كُلَّ مَنْ أَفْطَرَ فِي هَذِهِ الْحَالَاتِ قَدْ اسْتَنَدَ إِلَى سَبَبٍ حِسِّيٍّ
حَصَلَ لَهُ (كَالْتَّسْيَانِ أَوْ الْجَنَابَةِ أَوْ السَّفَرِ الْيَسِيرِ) وَهَذَا الْإِسْتِنَادُ يُصِيرُ تَأْوِيلَهُ
"قَرِيبًا" يُعَدُّ بِهِ فِي دَرَجَةِ الْكَفَّارَةِ لِأَنَّهُ لَمْ يَهْجِمَ عَلَى الْفِطْرِ تَجَرُّؤًا بَلْ بِنَاءً عَلَى مَا
اعْتَقَدَهُ مِنْ أَنَّ هَذَا السَّبَبَ الْمَوْجُودَ.

٢. التَّفْرِيقَةُ بَيْنَ الظَّنِّ وَالشَّكِّ

يَنْظُرُ الْمَذْهَبُ إِلَى حَالَةِ الْمُكَلَّفِ الذَّهْنِيَّةِ؛ فَإِذَا كَانَ ظَانًّا لِلِإِبَاحَةِ (أَيَّ رَاجِحًا عِنْدَهُ الْجَوَازُ) سَقَطَتِ الْكُفَّارَةُ. أَمَّا إِذَا كَانَ عَالِمًا بِالْحُرْمَةِ أَوْ شَاكًّا فِيهَا وَأَفْطَرَ، فَالْكُفَّارَةُ لَازِمَةٌ لِأَنَّ الشَّكَّ فِي الْعِبَادَةِ لَا يُبِيحُ الْإِنْتِهَاكَ، وَالْمُتَرَدِّدُ لَيْسَ بِمُتَأَوِّلٍ مَعْدُورٍ.

٣ رَعَايَةُ الْخِلَافِ الْعَالِي

يَنْظُرُ الْفَقْهُ إِلَى أَنَّ بَعْضَ هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ قَدْ تَقَوَّى بِسَبَبِ وُجُودِ أَقْوَالٍ لِلْإِمَّةِ آخَرِينَ (كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ فِي عَدَمِ تَكْذِيبِ الْعَدْلَيْنِ، أَوْ حَدِيثِ الْحِجَامَةِ)، فَالِاسْتِنَادُ إِلَى مَا فِيهِ شُبْهَةٌ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ أَوْ مَذْهَبٌ مُعْتَبَرٌ يُقَوِّي جَانِبَ التَّأْوِيلِ الْقَرِيبِ وَيَذَرُّ الْعُقُوبَةَ.

أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

حَدِيثُ (أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمُحْتَجِمُ) وَحَدِيثُ رَفْعِ الْحَطَأِ وَالنِّسْيَانِ. وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ هَذِهِ النُّصُوصَ أَوْرَثَتْ شُبْهَةً عِنْدَ بَعْضِ الْعَامَّةِ أَوْ طَلَبَةِ الْعِلْمِ فِي بَقَاءِ الصَّوْمِ، فَمَنْ أَفْطَرَ مُعْتَمِدًا عَلَى ظَاهِرِهَا فَقَدْ اسْتَدَّ لِمَوْجُودِ شَرْعِيٍّ يَمْنَعُ وَصْفَهُ بِ"الْمُنْتَهَكِ".

ثَانِيًا مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

قَاعِدَةُ (الْحُدُودُ وَالْكُفَّارَاتُ تُذَرُّ بِالشُّبُهَاتِ)؛ فَالظَّنُّ النَّاشِئُ عَنِ السَّبَبِ الْمَوْجُودِ هُوَ شُبْهَةٌ قَوِيَّةٌ تَمْنَعُ تَرْكِيبَ الْعُقُوبَةِ الْعَلِيظَةِ الَّتِي شُرِعَتْ لِلِإِعْرَاضِ وَالتَّهَاوُنِ.

ثَالِثًا مِنَ الْقِيَاسِ

قِيَاسُ هَذِهِ الْأُمُثَلَةِ عَلَى (الْمُتَأَوَّلِ فِي بَابِ الْقَتْلِ أَوْ الْقِصَاصِ)؛ فَمَا دَامَ الْفِعْلُ صَدَرَ عَنْ ظَنٍّ رَاجِحٍ بِنَاءٍ عَلَى سَبَبٍ مَلْمُوسٍ، سَقَطَ عَنْهُ مَنَاطُ التَّغْلِيظِ وَبَقِيَ عَلَيْهِ جَبْرُ الْأَصْلِ (الْقَضَاءُ).

مَسَائِلُ التَّأْوِيلِ الْقَرِيبِ وَأَحْكَامُهَا فِي الْقَضَاءِ وَالْكَفَّارَةِ
أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ (لَا إِنْ أَفْطَرَ نَاسِيًا أَوْ لَمْ يَغْتَسِلْ إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ أَوْ تَسَحَّرَ قُرْبَهُ أَوْ قَدِمَ لَيْلًا أَوْ سَافَرَ دُونَ الْقَصْرِ أَوْ رَأَى شَوَالًا نَهَارًا فَظَنُّوا الْإِبَاحَةَ) يَعْنِي أَنَّ مَنْ وَقَعَ فِي هَذِهِ الصُّورِ السَّتِّ وَأَقْدَمَ عَلَى الْفِطْرِ بِنَاءٍ عَلَى "ظَنِّ الْإِبَاحَةِ" فَقَدْ وَقَعَ فِي تَأْوِيلٍ قَرِيبٍ يَدْرَأُ عَنْهُ الْكَفَّارَةَ وَيُبْقِي عَلَيْهِ الْقَضَاءُ.
تَفْصِيلُ الْمَسَائِلِ وَأَحْكَامُهَا:

١. مَنْ أَفْطَرَ نَاسِيًا:

إِذَا أَكَلَ نَاسِيًا ثُمَّ ظَنَّ أَنَّ صَوْمَهُ بَطَلَ وَأَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الْإِفْطَارُ عَمْدًا بَقِيَّةَ الْيَوْمِ فَأَفْطَرَ.

- الْحُكْمُ: الْقَضَاءُ فَقَطْ (وَلَا كَفَّارَةٌ).

٢. مَنْ لَمْ يَغْتَسِلْ إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ:

إِذَا طَهَّرَتِ الْحَائِضُ لَيْلًا أَوْ أَصَابَتِ الرَّجُلَ جَنَابَةٌ وَلَمْ يَغْتَسِلَا إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ، فَظَنَّا أَنَّ ذَلِكَ يُفْسِدُ الصَّوْمَ فَأَفْطَرَا عَمْدًا.

- الْحُكْمُ: الْقَضَاءُ فَقَطْ (وَلَا كَفَّارَةٌ).

٣. مَنْ تَسَحَّرَ قُرْبَ الْفَجْرِ:

مَنْ تَسَحَّرَ فِي وَقْتٍ شَكَّ فِيهِ فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ أَوْ كَانَ قَرِيبًا مِنْهُ، فَظَنَّ أَنَّهُ أَفْطَرَ فَتَمَادَى عَلَى الْأَكْلِ عَمْدًا.

- الْحُكْمُ: الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ (لِأَنَّهُ تَأْوِيلٌ بَعِيدٌ عِنْدَ الْحَطَّابِ)،
وَفِيهِ قَوْلٌ بِالْقَضَاءِ فَقَطْ.

٤. مَنْ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ لَيْلًا:

مَنْ وَصَلَ مِنْ سَفَرٍ قَصْرٌ فِي اللَّيْلِ فَظَنَّ أَنَّ الرُّخْصَةَ مُسْتَمِرَّةٌ لَهُ فِي صَبِيحَةِ يَوْمٍ
وُصُولِهِ فَأَفْطَرَ عَمْدًا.

- الْحُكْمُ: الْقَضَاءُ فَقَطْ (وَلَا كَفَّارَةَ).

٥. مَنْ سَافَرَ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ:

مَنْ سَافَرَ مَسَافَةً قَصِيرَةً فَظَنَّ أَنَّ مُطْلَقَ الْإِرْتِحَالِ يُبِيحُ الْفِطْرَ فَتَوَى الْفِطْرَ وَأَفْطَرَ.
- الْحُكْمُ: الْقَضَاءُ فَقَطْ (وَلَا كَفَّارَةَ).

٦. مَنْ رَأَى هِلَالَ شَوَّالٍ نَهَارًا:

مَنْ رَأَى الْهِلَالَ يَوْمَ الثَّلَاثِينَ مِنْ رَمَضَانَ قَبْلَ الْغُرُوبِ فَظَنَّ أَنَّ الْيَوْمَ عِيدٌ فَأَفْطَرَ
عَمْدًا.

- الْحُكْمُ: الْقَضَاءُ فَقَطْ (وَلَا كَفَّارَةَ).

~

حُكْمُ التَّأْوِيلِ الْبَعِيدِ وَأَثَرُهُ فِي الْكَفَّارَةِ وَقَضَاءِ النَّفْلِ

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَتَنَاوَلُ ضَوَائِطَ انْتِهَافِ حُرْمَةِ الصَّوْمِ عِنْدَمَا يَسْتَنِدُ الصَّائِمُ إِلَى
تَأْوِيلٍ بَعِيدٍ لَا يَعْدُرُهُ الشَّرْعُ فِيهِ، مِمَّا يُوجِبُ عَلَيْهِ الْعُقُوبَةَ الْعَلِيظَةَ (الْكَفَّارَةَ) مَعَ
الْقَضَاءِ، كَمَا تُؤَصِّلُ لِلْقَاعِدَةِ الْكُلِّيَّةِ فِي رِبْطِ مُوجِبَاتِ الْكَفَّارَةِ فِي الْفَرَضِ
بِوُجُوبِ الْقَضَاءِ فِي النَّفْلِ.

أشار الشيخ خليل للمسألة بقوله (بخلاف بعيد التأويل: كراء، ولم يقبل، أو أفطر لحمي ثم حم أو لحيض ثم حصل، أو حجامه أو غيبه، ولزم معها القضاء. إن كانت له، والقضاء في التطوع بموجبه) يعني أن التأويل البعيد هو الذي لم يستند فيه المكلف إلى مسوغ شرعي مقبول أو استند فيه إلى أمر موهوم، فلا يسقط به حكم الكفارة لتحقق معنى الانتهاك لحرمه الشهر. النظر الفقهي للمسألة

يقوم النظر الفقهي في هذه الصور على مناطات مقاصدية وهي

١ مناط العيان ومعارضة الحكم

ينظر الفقهاء إلى أن من رأى الهلال بعينه فقد حصل له اليقين الذي لا يرتفع برد الحاكم لشهادته، فإفطاره بعد ذلك يعد تأويلاً بعيداً لأنه استند إلى أمر معدوم (وهو ظن أن اليوم ليس من رمضان) مع علمه يقين الرؤية، فالجراً هنا توجب الكفارة مشهوراً.

٢ مناط الاستناد للموهوم قبل وقوعه

ينظر المذهب إلى أن من بيت الفطر لعادة في المرض أو الحيض قبل أن ينزل به العذر بالفعل، فقد هتك حرمة الزمان بالوهم، فإذا أفطر عمداً لزمته الكفارة وإن وقع العذر بعد ذلك، لأن العبرة بحاله عند الشروع في الانتهاك.

٣ مناط التلاعب بالتصوص والمعاصي

ينظر الفقه إلى أن الغيبة معصية لا تبطل الصوم حساً، فمن ظن إباحة الفطر بسببها فقد أبعد التبعة في التأويل، فلزمه الزجر. وكذلك الحجامه في قول،

لَكِنَّ الرَّاجِحَ فِيهَا سُقُوطُ الْكَفَّارَةِ لَوْجُودِ شُبْهَةِ حَدِيثِ (أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ).

٤ مَنَاطُ طَرْدِ الْقَاعِدَةِ فِي النَّفْلِ

يَنْظُرُ الْفَقْهَاءُ إِلَى أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ فِي الْفَرْضِ (وَهُوَ الْعَمْدُ بِلَا تَأْوِيلٍ قَرِيبٍ) فَإِنَّهُ يُوجِبُ الْقَضَاءَ فِي النَّفْلِ، لِأَنَّ الْعَمْدَ الْحَرَامَ يَقْطَعُ عَهْدَ التَّطَوُّعِ وَيُوجِبُ جَبْرَهُ، وَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ تَدُورُ مَعَ قُوَّةِ الْإِنْتِهَالِ.
أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ

قَوْلُهُ تَعَالَى (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ)

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ الشَّاهِدَ لِلْهَلَالِ مُحَاطَبٌ بِالصَّوْمِ عَيْنًا، فَمُخَالَفَتُهُ لِهَذَا النَّصِّ الصَّرِيحِ بَعْدَ الْعَيَانِ هِيَ انْتِهَاكَ مَحْضٌ لَا يَعُذِّرُهُ فِيهِ تَأْوِيلٌ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

حَدِيثُ (لَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ)

وَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ إِفْسَادَ الصَّوْمِ عَمْدًا بِلَا عُذْرٍ حَاضِرٍ هُوَ إِبْطَالٌ لِلْعَمَلِ، وَمَا كَانَ إِبْطَالًا مُحَرَّمًا فِي الْفَرْضِ اسْتَوْجَبَ الْكَفَّارَةَ، وَمَا كَانَ فِي النَّفْلِ اسْتَوْجَبَ الْقَضَاءَ لِقَوْلِهِ ﷺ (لِلْمُتَطَوِّعِينَ (اقْضِيَا يَوْمًا مَكَانَهُ).

ثَالِثًا مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١ قَاعِدَةُ (الْمَعْدُومُ شَرْعًا كَالْمَعْدُومِ حِسًّا)؛ فَالتَّأْوِيلُ الْبَعِيدُ الَّذِي لَا يَسْتَنْدُ لِمَوْجُودٍ هُوَ فِي حُكْمِ الْعَدَمِ، فَلَا يَدْرَأُ الْعُقُوبَةَ.

٢ قَاعِدَةُ (الْعَبْرَةِ فِي الْعِبَادَاتِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَبِمَا فِي ظَنِّ الْمُكَلَّفِ)؛ فَلَمَّا ظَنَّ الْإِبَاحَةَ بِمَا لَا يُبِيحُ، عُوقِبَ بِتَقْيِضِ قَصْدِهِ.
رَابِعًا مِنَ الْقِيَاسِ

قِيَاسُ مَنْ بَيَّتَ الْفِطْرَ لِعَادَةِ الْحَيْضِ عَلَى مَنْ بَيَّتَ الْفِطْرَ لِعَزْمِهِ عَلَى السَّفَرِ ثُمَّ لَمْ يُسَافِرْ؛ فَكِلَاهُمَا أَفْطَرَ قَبْلَ رُخْصَةِ الزَّمَانِ، فَاشْتَرَكَا فِي وُجُوبِ الْكَفَّارَةِ لِلتَّهَاوُنِ.

حُكْمُ مَسَائِلِ التَّأْوِيلِ الْبَعِيدِ وَمُوجِبَاتِ الْكَفَّارَةِ
أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ (بِخِلَافِ بَعِيدِ التَّأْوِيلِ كِرَاءٍ وَلَمْ يُقْبَلْ أَوْ أَفْطَرَ لِحُمَى ثُمَّ حُمٌ أَوْ لِحَيْضٍ ثُمَّ حَصَلَ أَوْ حِجَامَةٍ أَوْ غِيَبَةٍ) يَعْنِي أَنَّ التَّأْوِيلَ الْبَعِيدَ لَا يَذَرُّ الْكَفَّارَةَ لِأَنَّهُ اسْتِنَادٌ إِلَى أَمْرٍ مَعْدُومٍ حِينَ الْفِطْرِ أَوْ إِلَى مَا لَيْسَ بِمُفْطِرٍ شَرْعًا فَصَارَ كَالْعَدَمِ فِي عَيْنِ الشَّرِيعَةِ
النَّظَرُ الْفِقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ

يَقُومُ النَّظَرُ الْفِقْهِيُّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَنَاطَاتٍ

١ مَنَاطُ تَقْدِيمِ الْفِطْرِ عَلَى سَبَبِهِ
يَنْظُرُ الْفُقَهَاءُ إِلَى أَنَّ الرُّخْصَةَ مَنُوطَةٌ بِوُقُوعِ السَّبَبِ حَقِيقَةً فَمَنْ بَيَّتَ الْفِطْرَ لِعَادَةِ فِي الْمَرَضِ أَوْ الْحَيْضِ قَبْلَ حُصُولِهِمَا فَقَدْ جَزَمَ بِانْتِهَاكِ الْحُرْمَةِ قَبْلَ وُجُودِ الْمُبِيحِ فَلَمْ يَعْتَمِدْ عَلَى مَوْجُودٍ بَلْ عَلَى مَوْهُومٍ فَلَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ عُقُوبَةً لَهُ
٢ مَنَاطُ الْإِسْتِهَانَةِ بِالْعِيَانِ

مَنْ رَأَى الْهَلَالَ بِنَفْسِهِ فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ يَيَقِينُ فَرَدُّ الْحَاكِمِ لِشَهَادَتِهِ لَا يُبِيحُ لَهُ الْفِطْرَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَإِذَا أَفْطَرَ فَقَدْ عَدَلَ عَنِ الْيَقِينِ إِلَى شُبْهَةٍ وَاهِيَةٍ فَكَانَ تَأْوِيلُهُ بَعِيداً لَا يُسْقِطُ عَنْهُ زَجَرَ الشَّارِعِ

٣ مَنَاطُ قَاعِدَةِ التَّلَازُمِ بَيْنَ الْفَرَضِ وَالتَّغْلِ
يَنْظُرُ الْفَقْهُ إِلَى أَنَّ كُلَّ مَا أَوْجَبَ الْكُفَّارَةَ فِي الْفَرَضِ (وَهُوَ الْعَمْدُ بِلَا تَأْوِيلٍ قَرِيبٍ) فَإِنَّهُ يُوجِبُ الْقَضَاءُ فِي التَّغْلِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى لِأَنَّ الْإِنْتِهَاكَ الَّذِي اسْتَوْجَبَ الْكُفَّارَةَ هُوَ نَفْسُهُ الَّذِي أَبْطَلَ عَهْدَ التَّطَوُّعِ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى

قَائِمَةٌ مَسَائِلُ التَّأْوِيلِ الْبَعِيدِ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ

١ مَنْ رَأَى هِلَالَ رَمَضَانَ بِنَفْسِهِ وَرَدَّ الْحَاكِمُ شَهَادَتَهُ فَأَفْطَرَ ظَانًّا الْإِبَاحَةَ
٢ مَنْ بَيَّتَ الْفِطْرَ لِحُمَى اعْتَادَهَا فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ ثُمَّ حُمَّ فِيهِ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ

٣ الْمَرْأَةُ تُبَيِّتُ الْفِطْرَ لِحَيْضٍ اعْتَادَتْهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ ثُمَّ حَصَلَ لَهَا فَعَلَيْهَا الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ

٤ مَنْ أَفْطَرَ ظَانًّا أَنَّ الْغَيْبَةَ تُفْسِدُ الصَّوْمَ فَأَفْطَرَ عَمْدًا لِأَجْلِهَا فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ

٥ مَنْ أَفْطَرَ لِظَنِّهِ إِبَاحَةَ الْفِطْرِ لِلْحِجَامَةِ عِنْدَ ابْنِ حَبِيبٍ وَالْمُعْتَمِدُ عِنْدَ غَيْرِهِ أَنَّهُ تَأْوِيلٌ قَرِيبٌ لَا كَفَّارَةَ فِيهِ
أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ قَوْلُهُ تَعَالَى وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ وَوَجْهُهُ أَنَّ الْفِطْرَ لِتَأْوِيلٍ بَعِيدٍ هُوَ إِبْطَالُ الْعِبَادَةِ بِغَيْرِ مُسَوِّغٍ فَأَوْجَبَ الْكُفَّارَةَ فِي الْفَرَضِ وَالْقَضَاءِ فِي النَّفْلِ

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ حَدِيثُ الصَّائِمِ الْمُتَطَوِّعِ أَمِيرُ نَفْسِهِ وَوَجْهُهُ أَنَّ هَذِهِ الْإِمَارَةَ تَنْقَطِعُ بِالتَّلَبُّسِ بِالْعِبَادَةِ فَمَنْ خَالَفَ عَمْدًا حَرَامًا لَزِمَهُ التَّدَارُكُ

ثَالِثًا مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ قَاعِدَةُ التَّأْوِيلِ الْمُسْتَنْدُ لِمَعْدُومِ بَاطِلٍ وَقَاعِدَةُ مَنْ اسْتَعْجَلَ شَيْئًا قَبْلَ أَوَانِهِ عُوقِبَ بِحُرْمَانِهِ وَبِهِمَا لَزِمَتِ الْكُفَّارَةُ فِيمَنْ بَيَّتَ الْفِطْرَ قَبْلَ وَقُوعِ الْعُدْرِ

رَابِعًا مِنَ الْقِيَاسِ قِيَاسُ مَنْ أَفْطَرَ لِلْغَيْبَةِ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ لِكُلِّ مَعْصِيَةٍ لَا تُنَافِي الْإِمْسَاكَ حِسًّا فَلَمَّا انْعَدَمَ الرِّابِطُ كَانَ التَّأْوِيلُ بَعِيدًا جِدًّا

~

حُكْمُ لُزُومِ الْقَضَاءِ مَعَ الْكُفَّارَةِ وَفِي صَوْمِ التَّطَوُّعِ

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تُمَثَّلُ مَحَوَّرَ "التَّدَارُكِ وَالْجَبْرِ" فِي الْمَذْهَبِ، حَيْثُ يَنْظُرُ الْفُقَهَاءُ إِلَى أَنَّ الْإِنْتِهَاكَ الْعَمْدِيَّ لَا يَرْتَفِعُ أَثَرُهُ بِمُجَرَّدِ الْعُقُوبَةِ الزَّجْرِيَّةِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إِصْلَاحِ ذَاتِ الْعِبَادَةِ الَّتِي فَاتَتْ، مَعَ تَأْصِيلِ حُرْمَةِ الشَّرْعِ فِي النَّفْلِ وَصَيُورَتِهِ وَاجِبًا بِالِاتِّزَامِ.

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ (وَلَزِمَ مَعَهَا الْقَضَاءُ إِنْ كَانَتْ لَهُ وَالْقَضَاءُ فِي التَّطَوُّعِ بِمُوجِبِهَا) يَعْنِي أَنَّ الذِّمَّةَ لَا تَبْرَأُ مِنَ الْيَوْمِ الْمُتَنَهَكِ بِمُجَرَّدِ إِخْرَاجِ الْكُفَّارَةِ بَلْ يَجِبُ تَدَارُكُ أَصْلِ الْعِبَادَةِ بِالْقَضَاءِ، كَمَا أَنَّ هَذَا الْقَضَاءُ يَلْزُمُ فِي صَوْمِ النَّفْلِ إِذَا أَفْسَدَهُ الصَّائِمُ عَمْدًا بِمَا يُوجِبُ الْكُفَّارَةَ فِي الْفَرَضِ.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ

- يَقُومُ النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَنَاطَاتٍ مَقَاصِدِيَّةٍ وَهِيَ
١. مَنَاطُ تَعَدُّدِ الْحُقُوقِ بِتَعَدُّدِ الْجِهَاتِ حَيْثُ نُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْإِنْتِهَاكَ وَلَدَ حَقَّيْنِ مَنَاطُهُمَا مُخْتَلِفٌ فَالْكَفَّارَةُ جَبْرٌ لِلزَّمَانِ وَالْقَضَاءُ جَبْرٌ لِلْعِبَادَةِ نَفْسِهَا.
 ٢. مَنَاطُ لُزُومِ الْعَقْدِ مَعَ اللَّهِ فِي التَّطَوُّعِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الشَّرْعَ فِي الثَّفَلِ عَقْدٌ لَا يَجُوزُ نَقْضُهُ إِلَّا بِمُسَوِّغٍ شَرْعِيٍّ.
 ٣. مَنَاطُ انْفِكَارِ الْبَدَنِ عَنِ الْمَالِ فِي النَّيَابَةِ بِحَيْثُ يَتَحَمَّلُ الْغَيْرُ الْغُرْمَ الْمَالِيَّ دُونَ الْبَدَنِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى اسْتِحَالَةِ الْإِرْتِفَاعِ بِالْبَدَلِ الْقَاصِرِ الْمُقَدِّمَةِ الْأُولَى الْكَفَّارَةُ بَدَلٌ عَنِ الْإِنْتِهَاكَ (تَعْظِيمُ الزَّمَانِ) الْمُقَدِّمَةِ الثَّانِيَةِ الْقَضَاءُ بَدَلٌ عَنِ الْعَمَلِ (تَحْقِيقُ الرُّكْنِ) الْإِسْتِثْنَاءُ بِمَا أَنَّ الْمُبْدَلَ عَنْهُ مُتَعَدَّدٌ فَالْبَدَلُ لَا بُدَّ أَنْ يَتَعَدَّدَ وَلَا يَصِحُّ مَنْطِقِيًّا أَنْ يُتَوَبَّ بَدَلُ الْعَرَضِ عَنْ بَدَلِ الْجَوْهَرِ وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ. حَكَمْنَا بِأَنَّ الْقَضِيَّةَ هُنَا (حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ) لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَبْنِي الْحُكْمَ فِيهَا عَلَى شَرْطٍ خَارِجِيٍّ مُحْتَمَلٍ، بَلْ يُثَبِّتُ صِفَةً دَائِيَّةً لِلْمَوْصُوفِ بَعْدَ تَمَامِهِ

الْمَوْصُوعُ هُوَ الْإِنْتِهَاكَ الْعَمْدِيُّ لِلْعِبَادَةِ الْمُتَلَزِمَةُ الْمَحْمُولُ هُوَ لُزُومُ التَّدَارُكِ بِالْقَضَاءِ جَبْرًا لِلْأَصْلِ الرَّابِطَةُ هِيَ الرَّابِطَةُ التَّكْلِيفِيَّةُ الْحَتْمِيَّةُ

وَتَقَرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ ضَبْطُ مَنَاطِ الْحُكْمِ بِأَمْرِ قَطْعِيٍّ؛ فَعِلْمُ الْمُنْطِقِ هُنَا يَعْصِمُ الذَّهْنَ مِنْ بِنَاءِ نَتِيجَةٍ (بَرَاءَةِ الدِّمَّةِ) عَلَى مُقَدِّمَةٍ نَاقِصَةٍ، بَلْ يَجْعَلُ هَتَكَ الْعِبَادَةِ مُقَدِّمَةً كُبْرَى يَلْزَمُ عَنْهَا عَقْلًا وَشَرْعًا رَدُّ الْأَمْرِ إِلَى نَصَائِهِ بِالْقَضَاءِ، مِمَّا يَنْفِي عَنِ الْمُكَلَّفِ الْحَيْرَةَ فِي بَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ.

مَفَاهِيمُ الْمُخَالَفَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ

١ مَفْهُومُ الصَّفَةِ فِي قَوْلِهِ (إِنْ كَانَتْ لَهُ) وَوَجْهُهُ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا كَفَرَ عَنْ غَيْرِهِ نِيَابَةً فَالْقَضَاءُ لَا يَلْزَمُهُ هُوَ بَلْ يَلْزَمُ صَاحِبَ الْبَدَنِ الَّذِي وَقَعَ مِنْهُ الْفِطْرُ.

٢ مَفْهُومُ الشَّرْطِ فِي قَوْلِهِ (بِمُوجِبِهَا) وَوَجْهُهُ أَنَّ الْفِطْرَ فِي التَّطَوُّعِ بِغَيْرِ عَمْدٍ (كَالْتَسْيَانِ) لَا يُوجِبُ الْقَضَاءَ لِإِثْتِفَاءِ مَنَاطِ التَّغْلِيظِ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ قَوْلُهُ تَعَالَى (وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ) وَوَجْهُهُ أَنَّ الْإِبْطَالَ مَنْهِيٌّ عَنْهُ فَوَجَبَ التَّدَارُكُ بِالْقَضَاءِ بَعْدَ الْوُقُوعِ فِيهِ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ قَوْلُهُ ﷺ (اقْضِيَا يَوْمًا مَكَائُهُ) وَوَجْهُهُ أَنَّ الصَّلَاةَ وَالصَّوْمَ نَفْلًا يَلْزَمَانِ بِالشَّرْعِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ فَيَحِبُّ قِضَاؤُهُمَا عِنْدَ الْإِسْكَانِ الْعَمْدِيَّ.

ثَالِثًا مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

١. قَاعِدَةُ (الْمَشْغُولُ لَا يُشْغَلُ) فَلَمَّا كَانَتِ الدِّمَّةُ مَشْغُولَةً بِالْيَوْمِ لَمْ تَبْرَأْ بِمُجَرَّدِ الْكَفَّارَةِ،

٢. قَاعِدَةُ (كُلُّ مَنْ دَخَلَ فِي عِبَادَةٍ لَزِمَهُ إِتْمَامُهَا) وَبِهَا وَجَبَ قَضَاءُ التَّطَوُّعِ.
رَابِعًا أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ

- ١ قِيَاسُ الْعِلَّةِ قِيَاسُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ عَلَى صَوْمِ النَّذْرِ بِعِلَّةٍ (صَيْرُورَةِ الْعِبَادَةِ وَاجِبَةً بِالِاتِّزَامِ الْبَشَرِيِّ).
- ٢ قِيَاسُ الْعَكْسِ لَوْ لَمْ تُوجِبِ الْقَضَاءُ مَعَ الْكُفَّارَةِ لَكَانَ الْعَاصِي أَخَفَّ تَبِعَةً مِنَ الْمَرِيضِ الْمَعْدُورِ الَّذِي يَقْضِي بَيِّقِينَ، وَهَذَا بَاطِلٌ عَكْسًا.
- ٣ قِيَاسُ الطَّرْدِ كُلَّمَا وَجِدَ إِبْطَالُ لِعِبَادَةِ مَقْصُودَةٍ بَعْدَ تَلَبُّسٍ بِهَا (كَالْحَجِّ) وَجِدَ وَجُوبُ الْقَضَاءِ فَطَرَدَ ذَلِكَ فِي الصَّوْمِ.
- ٤ قِيَاسُ الْمُوجِبِ لَمَّا كَانَ الْفِطْرُ الْعَمْدِيُّ مُوجِبًا لِلْعُقُوبَةِ الزَّجْرِيَّةِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مُوجِبًا لِأَصْلِ الْقَضَاءِ لِأَنَّ إِصْلَاحَ الْمَهْتُوكِ أَوْلَى مِنَ الْجَبْرِ.

~

حُكْمُ مَا لَا قَضَاءَ فِيهِ مِنَ الْمُفْطِرَاتِ الْغَالِبَةِ لِلصَّائِمِ

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تُؤَصِّلُ لِقَاعِدَةِ الْعَفْوِ عَمَّا لَا يُسْتَطَاعُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ فِي الصَّيَامِ، حَيْثُ يَنْظُرُ الْمَذْهَبُ الْمَالِكِيُّ إِلَى أَنَّ الشَّرِيعَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى رَفْعِ الْحَرَجِ، فَمَا غَلَبَ الصَّائِمُ وَوَصَلَ إِلَى حَلْقِهِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ فَلَا يُؤْثَرُ عَلَى صِحَّةِ عِبَادَتِهِ. أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ (وَلَا قَضَاءَ فِي غَالِبِ قِيٍّ أَوْ دُبَابٍ أَوْ غُبَارٍ طَرِيقٍ أَوْ كَيْلٍ أَوْ حَبْسٍ لِصَانِعِهِ) يَعْنِي أَنَّ الصَّائِمَ إِذَا دَخَلَ إِلَى جَوْفِهِ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ بِعِلَّةٍ وَاضْطِرَّارٍ فَلَا يَلْزَمُهُ قَضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ لِانْعِدَامِ الْقَصْدِ وَتَعَدُّرِ الْإِحْتِرَازِ.

النَّظَرُ الْفِقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ

يَقُومُ النَّظَرُ الْفِقْهِيُّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَنَاطَاتٍ مَقَاصِدِيَّةٍ وَهِيَ

١ مَنَاطُ الْعَفْوِ عَنِ الْعِلَّةِ

يَنْظُرُ الْفُقَهَاءُ إِلَى أَنَّ الْقِيَّ إِذَا دَرَعَ الصَّائِمَ (أَيَّ غَلْبَهُ) فَلَمْ يَتَعَمَّدْ إِخْرَاجَهُ وَلَمْ يَرْجِعْ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَى حَلْقِهِ بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَى طَرَحِهِ فَلَا يُعَدُّ ذَلِكَ مُفْطِرًا لِأَنَّ الْفِعْلَ خَارِجٌ عَنِ سُلْطَةِ الْإِرَادَةِ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمُ الْإِفْسَادِ.

٢ مَنَاطُ عُمُومِ الْبُلُوِّ وَعُسْرِ الْإِحْتِرَازِ

يَنْظُرُ الْمَذْهَبُ إِلَى أَنَّ غُبَارَ الطَّرِيقِ وَغُبَارَ الْكَيْلِ (لِمَنْ يَعْمَلُ فِيهِ) وَغُبَارَ الْحَبْسِ لِلصَّانِعِ مِمَّا يَكْثُرُ مُلَابَسَتُهُ وَيَعْسُرُ التَّحَرُّرُ مِنْهُ فَجَعَلَهُ الشَّارِعُ بِمَنْزِلَةِ الْهَوَاءِ الْمُسْتَشَقِّ تَسْهِيلًا عَلَى الْمُكَلَّفِينَ وَرَفْعًا لِلضِّيقِ عَنْ أَصْحَابِ الْمِهَنِ.

٣ مَنَاطُ الْحَرَمِ التَّافِهِ الَّذِي لَا يُقْصَدُ

يُنْظَرُ إِلَى الدُّبَابِ إِذَا سَبَقَ إِلَى الْحَلْقِ عَلَى أَنَّهُ كَائِنٌ طَيَّارٌ لَا يَمْلِكُ الصَّائِمُ مَنَعَهُ فَإِذَا وَصَلَ لِلْجَوْفِ بِلَا تَعَمَّدٍ لَمْ يُوجِبِ الْقَضَاءُ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ مَدْخَلَ الْإِغْتِدَاءِ وَلَا مَدْخَلَ الْإِنْتِهَالِ.

مَفَاهِيمُ الْمُخَالَفَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ

١ مَفْهُومُ الصِّفَةِ فِي قَوْلِهِ (غَالِبِ قِيٍّ) وَوَجْهُهُ أَنَّ الصَّائِمَ إِذَا اسْتَقَاءَ عَمْدًا (أَيَّ طَلَبَ الْقِيَّ) فَإِنَّ الْقَضَاءَ يَلْزَمُهُ لِتَعَمُّدِهِ إِخْرَاجَ مَا فِي جَوْفِهِ.

٢ مَفْهُومُ الصِّفَةِ فِي قَوْلِهِ (لِصَّانِعِهِ) وَوَجْهُهُ أَنَّ غُبَارَ الْحَبْسِ أَوْ الدَّقِيقِ إِذَا دَخَلَ لِجَوْفٍ مَنْ لَيْسَ صَانِعًا لَهُ وَكَانَ بِمَقْدُورِهِ الْإِبْتِعَادُ عَنْهُ فَلَا يُغْفَى عَنْهُ عِنْدَ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ لِتَفْرِيطِهِ فِي الْإِحْتِرَازِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "اسْتِحَالَةِ التَّكْلِيفِ بِمَا لَا يُطَاقُ" الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى الصَّوْمُ إِمْسَاكٌ عَمَّا يُمَكِّنُ الْإِحْتِرَازَ عَنْهُ

الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ الْقِيَّ الْعَالِبُ وَالْعُبَارُ مِمَّا لَا يُمَكِّنُ الْإِخْتِرَارُ عَنْهُ
الِاسْتِثْنَاءُ بِمَا أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ خَارِجَةٌ عَنِ الطَّاقَةِ فَهِيَ مَعْفُوءٌ عَنْهَا فِي حُكْمِ
الْقَضَاءِ لِأَنَّ مَا لَا يُطَاقُ لَا يُكَلِّفُ بِهِ
وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ. حَكَمْنَا بِأَنَّ الْقَضِيَّةَ هُنَا (حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ)
لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَبْنِي الْحُكْمَ فِيهَا عَلَى شَرْطٍ خَارِجِيٍّ مُحْتَمَلٍ، بَلْ يُثَبِّتُ صِفَةً دَائِيَّةً
لِلْمَوْصُوفِ بَعْدَ تَمَامِهِ

الْمَوْضُوعُ هُوَ مَا غَلَبَ الصَّائِمُ مِنْ مُفْطَرٍ لَا يُمَكِّنُ دَفْعُهُ
الْمَحْمُولُ هُوَ الْعَفْوُ عَنِ الْقَضَاءِ وَصِحَّةُ الصَّوْمِ
الرَّابِطَةُ هِيَ الرَّابِطَةُ التَّيْسِيرِيَّةُ الشَّرْعِيَّةُ
وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ ضَبْطُ مَنَاطِ الْحُكْمِ بِعَدَمِ الْإِسْتِطَاعَةِ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ
هُنَا يَعَصِمُ الدِّهْنَ مِنْ بِنَاءِ نَتِيجَةٍ (بُطْلَانِ الصَّوْمِ) عَلَى فِعْلٍ لَا إِرَادَةَ فِيهِ، بَلْ
يَجْعَلُ الْعَلَبَةَ مُقَدِّمَةً كُبْرَى يَلْزَمُ عَنْهَا بَرَاءَةُ الدِّمَةِ مِنَ التَّبِعَةِ.
أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ قَوْلُهُ تَعَالَى (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) وَوَجْهُهُ أَنَّ
الِإِخْتِرَارَ مِنَ الْعُبَارِ وَالذُّبَابِ لَيْسَ فِي الْوُسْعِ فَسَقَطَ التَّكْلِيفُ بِقَضَائِهِمَا.
ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ قَوْلُهُ ﷺ (مَنْ دَرَعَ الْقِيَّ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ) وَهَذَا نَصٌّ
صَرِيحٌ فِي دَرَاءِ الْقَضَاءِ عَمَّنْ غَلَبَهُ الْقِيَّ.
ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ

١. قَاعِدَةُ (الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ) وَبِمَا أَنَّ قَضَاءَ كُلِّ يَوْمٍ يَدْخُلُ فِيهِ عُبَارٌ فِيهِ
مَشَقَّةٌ عَظِيمَةٌ فَقَدْ وَجَبَ التَّيْسِيرُ بِالْعَفْوِ.

٢. قَاعِدَةٌ (مَا لَا يُمَكِّنُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ مَعْفُو عَنْهُ) وَهِيَ الْأَصْلُ فِي بَابِ الْغُبَارِ وَالصَّنَاعِ.

رَابِعًا أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ

١ قِيَاسُ الْعِلَّةِ قِيَاسُ غُبَارِ الطَّرِيقِ عَلَى (بَلْعِ الرِّيْقِ) بِعِلَّةِ (عُسْرِ الْإِحْتِرَازِ) فَمَا لَا يَنْفَكُ عَنِ الْإِنْسَانِ غَالِبًا لَا يُبْطَلُ صَوْمُهُ.

٢ قِيَاسُ الْعَكْسِ لَوْ أَوْجَبْنَا الْقَضَاءَ فِي الْعِلَّةِ لَكَانَ الْمُضْطَرُّ كَالْمُتَعَمِّدِ وَهَذَا خِلَافُ حِكْمَةِ التَّشْرِيعِ الَّتِي تُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا فِعْلًا وَجَزَاءً.

٣ قِيَاسُ الطَّرْدِ كُلَّمَا وَجِدْتَ الْعِلَّةَ فِي أَمْرٍ تَعْبُدِيٍّ وَجِدَ الْعَفْوُ كَمَا فِي "سَبْقِ الْحَدَثِ" فِي الصَّلَاةِ فَيُطْرَدُ ذَلِكَ فِي الصَّوْمِ.

٤ قِيَاسُ الْمُوجِبِ لَمَّا كَانَ قَصْدُ الْإِنْتِهَاكِ هُوَ الْمُوجِبُ لِلْفِطْرِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ انْعِدَامُهُ مُوجِبًا لِلْبَقَاءِ عَلَى أَصْلِ الصَّحَّةِ.

~

حُكْمُ الْحَقْنَةِ مِنَ الْإِحْلِيلِ لِلصَّائِمِ

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَتَعَلَّقُ بِمَدَى اعْتِبَارِ الْمَنَافِدِ غَيْرِ الْمُعْتَادَةِ لِلْجِسْمِ مُوَصِلَةً إِلَى الْجَوْفِ الْمُفْطَرِّ، حَيْثُ يُدَقَّقُ الْمَذْهَبُ الْمَالِكِيُّ فِي الْمَسَالِكِ الْبَدَنِيَّةِ هَلْ هِيَ مَمَرَاتٌ نَافِذَةٌ إِلَى الْمَعِدَةِ (الَّتِي هِيَ مَنَاطُ الْفِطْرِ) أَمْ أَنَّهَا مَسَالِكٌ مُنْفَصِلَةٌ لَا تُؤَثِّرُ عَلَى صِحَّةِ الصَّيَامِ.

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ (وَحَقْنَةٌ مِنْ إِحْلِيلٍ) يَعْنِي أَنَّ الصَّائِمَ إِذَا احْتَقَنَ بِمَائِعٍ عَنْ طَرِيقِ ثُقْبِ الذِّكْرِ (الْإِحْلِيلِ) فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَصَوْمُهُ صَحِيحٌ

لِأَنَّ هَذَا الْمَنْعَدَ لَيْسَ لَهُ اتِّصَالٌ مُبَاشِرٌ بِالْمَعِدَةِ أَوْ الْجَوْفِ الْمُفْطَرِ عِنْدَ أَهْلِ الْمَذْهَبِ

النَّظَرُ الْفِقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ

يَقُومُ النَّظَرُ الْفِقْهِيُّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى مَنَاطٍ لِاتِّصَالِ بِالْمَعِدَةِ وَهُوَ كَمَا يَلِي

١ مَنَاطُ انفصال المسالك

يَنْظُرُ الْفُقَهَاءُ إِلَى أَنَّ الْإِحْلِيلَ مَسْلُوكٌ لِلْبَوْلِ وَهُوَ يَنْتَهِي إِلَى الْمِائَةِ وَلَا مَنْعَدَ بَيْنَ الْمِائَةِ وَبَيْنَ الْمَعِدَةِ فَلَمَّا كَانَ الْوَاصِلُ لَا يَصِلُ إِلَى مَحَلِّ الْإِغْتِدَاءِ (الْجَوْفِ) لَمْ يُعْتَبَرْ مُفْطَرًا وَهَذَا هُوَ سَبَبُ نَفْيِ الْقَضَاءِ عَنِ الرَّجُلِ.

٢ مَنَاطُ التَّفْرِقَةِ بَيْنَ الذَّكَرِ وَفَرْجِ الْمَرْأَةِ

وَقَعَ الْخِلَافُ فِي فَرْجِ الْمَرْأَةِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ رَأَى أَنَّهُ مَنْعَدٌ قَدْ يَصِلُ مِنْهُ الْمَائِعُ إِلَى الْجَوْفِ (الْمَعِدَةِ) فَأَوْجَبَ فِيهِ الْقَضَاءَ، وَمِنْهُمْ كَالْبَنَانِيِّ وَأَبِي عَلِيٍّ مَنْ حَقَّقَ أَنَّ رَحِمَ الْمَرْأَةِ وَمَسْلُوكَهَا غَيْرُ مُوَصِّلٍ لِلْمَعِدَةِ حَقِيقَةً فَالْحَقُّهَا بِالرَّجُلِ فِي عَدَمِ الْفِطْرِ.

٣ مَنَاطُ الْكَرَاهَةِ التَّعْبُدِيَّةِ

رُويَ عَنْ مَالِكٍ كَرَاهَةُ الْحُقْنَةِ لِلصَّائِمِ مُطْلَقًا احْتِيَاطًا لِلْعِبَادَةِ وَخُرُوجًا مِنْ الْخِلَافِ فِي وُصُولِ الْأَشْيَاءِ إِلَى الْجَوْفِ عَنْ طَرِيقِ الْمَسَامِ أَوْ الْمَنَافِذِ الدَّقِيقَةِ.

مَفَاهِيمُ الْمُخَالَفَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ

١ مَفْهُومُ الصَّفَةِ فِي قَوْلِهِ (مِنْ إِحْلِيلٍ) وَوَجْهُهُ أَنَّ الْحُقْنَةَ إِذَا كَانَتْ مِنَ الدُّبْرِ (الْمَقْعَدَةِ) فَإِنَّ الْقَضَاءَ يَجِبُ فِيهَا يَبْقَيْنِ لِأَنَّ الدُّبَرَ مَنْعَدٌ مُوَصِّلٌ إِلَى الْأَمْعَاءِ وَالْمَعِدَةِ اتِّفَاقًا.

٢ مَفْهُومُ الشَّرْطِ فِي (إِذَا وَصَلَتِ الْمَعِدَةُ) وَوَجْهُهُ أَنَّ الْحُقْنََةَ فِي الْفَرْجِ إِذَا لَمْ تَتَجَاوَزْ ظَاهِرَ الْمَحَلِّ فَلَا قَضَاءَ فِيهَا لِانْتِفَاءِ حَقِيقَةِ الْوُصُولِ لِلْجَوْفِ.
تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "انْتِفَاءِ السَّبَبِيَّةِ بَيْنَ الْمُقَدَّمَةِ وَالتَّيْجَةِ"
الْمُقَدَّمَةُ الْأُولَى الْإِفْطَارُ يَحْصُلُ بِوُصُولِ الْمَائِعِ إِلَى الْمَعِدَةِ
الْمُقَدَّمَةُ الثَّانِيَةُ الْإِحْلِيلُ لَيْسَ طَرِيقًا إِلَى الْمَعِدَةِ
الِاسْتِتَاجُ بِمَا أَنَّ الطَّرِيقَ مَسْدُودٌ فَالْحُقْنََةُ مِنَ الْإِحْلِيلِ لَا تُفْطِرُ لِاسْتِحَالَةِ تَحَقُّقِ
التَّيْجَةِ مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ
وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ. حَكَمْنَا بِأَنَّ الْقَضِيَّةَ هُنَا (حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ)
لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَبْنِي الْحُكْمَ فِيهَا عَلَى شَرْطٍ خَارِجِيٍّ مُحْتَمَلٍ، بَلْ يُثَبِّتُ صِفَةً دَائِمَةً
لِلْمَوْصُوفِ بَعْدَ تَمَامِهِ

الْمَوْضُوعُ هُوَ الْحُقْنََةُ الدَّاخِلَةُ مِنْ طَرِيقِ الْإِحْلِيلِ
الْمَحْمُولُ هُوَ بَقَاءُ الصَّحَّةِ وَنَفْيُ وَجُوبِ الْقَضَاءِ
الرَّابِطَةُ هِيَ الرَّابِطَةُ الْوُجُودِيَّةُ الْقَائِمَةُ عَلَى بَيَانِ الْوَاقِعِ الْبَدَنِيِّ
وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ ضَبْطُ مَنَاطِ الْحُكْمِ بِالتَّحْقِيقِ الْحِسِّيِّ؛ فَعَلِمُ الْمَنْطِقِ
هُنَا يَعَصِمُ الدَّهْنَ مِنْ بِنَاءِ نَتِيجَةٍ (بُطْلَانِ الصَّوْمِ) عَلَى مُقَدَّمَةٍ وَاهِمَةٍ، بَلْ يَجْعَلُ
"عَدَمَ التَّفُؤُذِ لِلْمَعِدَةِ" مُقَدَّمَةً كُبْرَى يَلْزَمُ عَنْهَا عَقْلًا وَشَرْعًا بَرَاءَةُ الدِّمَةِ، مِمَّا يَنْفِي
عَنِ الْمُكَلَّفِ الْخَيْرَةَ فِي دِينِهِ بِسَبَبِ مَا يَدْخُلُ لِلْمَثَانَةِ.
بَيَانُ الْخِلَافِ وَالتَّرْجِيحِ

١ التَّرْجِيحُ وَفَقَ قَوَاعِدِ الْمَذْهَبِ (الْمُعْتَمَدُ)

الْمُعْتَمَدُ مَذْهَبِيًّا هُوَ قَوْلُ الشَّيْخِ خَلِيلٍ (وَهُوَ نَصُّ مَالِكٍ) أَنَّهُ لَا قَضَاءَ فِي حُقْنَةِ
الْإِخْلِيلِ لِلرَّجُلِ لِعَدَمِ التَّفُؤُذِ، وَأَمَّا فِي الْمَرْأَةِ فَالْمَشْهُورُ هُوَ وَجُوبُ الْقَضَاءِ
اِحْتِيَاظًا لِاحْتِمَالِ وُصُولِ شَيْءٍ لِلْجَوْفِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ، لَكِنَّ قَاعِدَةَ (الْأَصْلُ بَقَاءُ
الصَّوْمِ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلُ الْفِطْرِ) تَقْضِي بِمَا قَالَهُ خَلِيلٌ فِي نَفْيِ الْقَضَاءِ مُطْلَقًا عَنِ
الْإِخْلِيلِ.

٢ التَّرْجِيحُ حَسَبَ قُوَّةِ الدَّلِيلِ

الرَّاحِجُ دَلِيلًا هُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَنَانِيُّ وَأَبُو عَلِيٍّ مِنْ عَدَمِ الْقَضَاءِ لِلرَّجُلِ
وَالْمَرْأَةِ مَعًا؛ لِأَنَّ الطَّبَّ وَالْحِسَّ يُؤَكِّدَانِ أَنَّ مَسْلَكَ الْبَوْلِ وَمَسْلَكَ الرَّحِمِ لَيْسَ
لَهُمَا أَيُّ اتِّصَالٍ بِالْجِهَازِ الْهَضْمِيِّ (الْمَعِدَةِ)، وَبِمَا أَنَّ الْفِطْرَ مُنَوِّطٌ بِوُصُولِ
الشَّيْءِ لِلْمَعِدَةِ فَقَطْ، فَإِنَّ الْقَوْلَ بِالْفِطْرِ مِنْ هَذِهِ الْمَنَافِذِ هُوَ قَوْلٌ بِلَا مُوجِبٍ
شَرْعِيٍّ وَلَا حِسِّيٍّ، فَقُوَّةُ الدَّلِيلِ تَعْضِدُ بَرَاءَةَ الدِّمَّةِ.

أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنْ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ حَدِيثُ (إِنَّمَا الصَّوْمُ مِمَّا دَخَلَ) وَوَجْهُهُ أَنَّ الدُّخُولَ
الْمُعْتَبَرَ هُوَ مَا كَانَ لِلْجَوْفِ الْمُعْتَادِ (الْمَعِدَةِ)، وَمَا دَخَلَ لِلْمَثَانَةِ لَيْسَ دَاخِلًا فِي
مَنَاطِ الْإِفْطَارِ.

ثَانِيًا مِنَ الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ

- ١ قَاعِدَةُ (الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ)؛ فَالصَّوْمُ يَقِينٌ وَدُخُولُ الْمَائِعِ لِلْمَعِدَةِ مِنْ هَذَا
الطَّرِيقِ مَشْكُوكٌ فِيهِ (بَلْ مَمْنُوعٌ حِسًّا) فَلَا يَبْطُلُ الصَّوْمُ بِالشَّكِّ.
- ٢ قَاعِدَةُ (الْأَصْلُ فِي الْأَشْيَاءِ الطَّهَارَةُ وَالْبَرَاءَةُ) فَلَا تَشْعَلُ ذِمَّةَ الْمُكَلَّفِ بِقَضَاءِ
بِلَا سَبَبٍ نَاقِلٍ عَنِ الْأَصْلِ.

رَابِعًا أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ

- ١ قِيَاسُ الْعِلَّةِ قِيَاسُ حُقْنَةِ الْإِحْلِيلِ عَلَى (الْكُحْلِ فِي الْعَيْنِ) إِذَا لَمْ يُوجَدْ طَعْمُهُ فِي الْحَلَقِ؛ لِانْعِدَامِ مَنَاطِ الْوُصُولِ لِلْمَعِدَةِ فِيهِمَا.
- ٢ قِيَاسُ الْعَكْسِ لَوْ كَانَ الْإِحْلِيلُ يُفْطِرُ لَكَانَ مِثْلَ الْفَمِ فِي إِصْصَالِ الْغِذَاءِ، وَالْعَكْسُ صَحِيحٌ فَلَمَّا انْتَفَى الْإِغْتِدَاءُ انْتَفَى الْفِطْرُ.
- ٣ قِيَاسُ الطَّرْدِ كُلَّمَا وَجِدَ مَنْفَذٌ غَيْرُ نَافِذٍ لِلْمَعِدَةِ (كَالْأُذُنِ عِنْدَ عَدَمِ خَرَقِ الطَّبْلَةِ) وَجِدَ الْعَفْوُ عَنِ الْقَضَاءِ فَيَطْرُدُ ذَلِكَ فِي الْإِحْلِيلِ.
- ٤ قِيَاسُ الْمَوْجِبِ لَمَّا كَانَ وَصُولُ الْمَائِعِ لِلْمَعِدَةِ هُوَ الْمَوْجِبُ لِلْقَضَاءِ، كَانَ انْعِدَامُ هَذَا الْوُصُولِ مُوجِبًا لِلصَّحَّةِ عَقْلًا وَشَرْعًا.

~

حُكْمُ دُهْنِ الْجَائِفَةِ لِلصَّائِمِ وَتَأْصِيلُ عَدَمِ الْقَضَاءِ فِيهِ

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تُمَثِّلُ دِقَّةَ الْفُقَهَاءِ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ (الْمَنْفَذِ الْمُعْتَادِ) وَ(الْمَنْفَذِ الْعَارِضِ)؛ حَيْثُ يَنْظُرُ الْمَذْهَبُ الْمَالِكِيُّ إِلَى أَنَّ وَصُولَ الْمَائِعَاتِ إِلَى الْجَوْفِ مِنْ غَيْرِ الْمَسَالِكِ الطَّبِيعِيَّةِ الَّتِي هِيَ الشَّارِعُ لِلطَّعَامِ وَالشَّرَابِ لَا يَنْقُضُ الصَّوْمَ، وَذَلِكَ رِعَايَةً لِحَالِ الْمَضْطَّرِّ لِلْعِلَاجِ وَطَرْدًا لِلْقَاعِدَةِ فِي ضَبْطِ الْمَنَافِذِ. أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ (أَوْ دُهْنِ جَائِفَةٍ) يَعْنِي أَنَّ الصَّائِمَ إِذَا كَانَ بِهِ جُرْحٌ نَافِذٌ إِلَى جَوْفِهِ (وَهِيَ الْجَائِفَةُ) فَدَاوَاهُ بِدُهْنٍ أَوْ مَرَّهَمٍ فَوَصَلَ ذَلِكَ الدَّهْنَ إِلَى دَاخِلِ جَوْفِهِ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَصَوْمُهُ صَحِيحٌ لِأَنَّ هَذَا الْوُصُولَ لَمْ يَكُنْ عَنْ طَرِيقِ مَنْفَذٍ طَبِيعِيِّ لِلْأَكْلِ وَالشَّرْبِ.

النَّظَرُ الْفِقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ

يَقُومُ النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَنَاطَاتٍ مَقَاصِدِيَّةٍ وَهِيَ

١ مَنَاطُ خُصُوصِ الْمَنَافِدِ الطَّبِيعِيَّةِ

يَنْظُرُ الْفُقَهَاءُ إِلَى أَنَّ الْإِفْطَارَ مُتَوَطَّأٌ شَرْعاً بِمَا دَخَلَ مِنَ الْمَنَافِدِ الْمُعْتَادَةِ (كَالْفَمِّ وَالْأَنْفِ) أَوْ الْمُوَصَلَةِ لِلْمَعِدَةِ (كَالدُّبُرِ)، أَمَّا الْجُرُوحُ فَلَيْسَتْ مَنَافِدَ أَصْلِيَّةً بَلْ هِيَ طَارِئَةٌ، فَمَا نَفَذَ مِنْهَا لَا يَأْخُذُ حُكْمُ الْإِغْتِدَاءِ وَلَا حُكْمُ الْإِنْتِهَاكِ.

٢ مَنَاطُ الْعَفْوِ عَنِ الضَّرُورَةِ الطَّبِيعِيَّةِ

يَنْظُرُ الْمَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْمُصَابَ بِالْجَائِفَةِ مُحْتَاجٌ لِلدَّوَاءِ قَطْعاً، فَإِجَابُ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ مَعَ كَوْنِ الْمُنْفَذِ غَيْرِ طَبِيعِيِّ فِيهِ حَرَجٌ عَظِيمٌ، وَالشَّرِيعَةُ جَاءَتْ بِنَفْيِ الْحَرَجِ فِيمَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ قَصْدُ الْإِنْتِهَاكِ.

٣ مَنَاطُ عَدَمِ حُصُولِ الْإِغْتِدَاءِ

الْمَقْصُودُ مِنَ الصَّوْمِ تَرْكُ شَهْوَةِ الْبَطْنِ، وَالذَّهْنُ الْوَاصِلُ مِنَ الْجُرْحِ لَا يَمُدُّ الْبَدَنَ بِمَا يَمُدُّهُ بِهِ الطَّعَامُ، فَلَمْ يَتَحَقَّقْ فِيهِ مَعْنَى الْإِفْطَارِ لَا صُورَةً وَلَا حَقِيقَةً.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "اسْتِحَالَةِ الْإِغْتِدَادِ بِالْمُنْفَذِ الْعَارِضِ"

الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى الْإِفْطَارُ يَكُونُ بِوُصُولِ الْحَرَمِ لِلْجَوْفِ مِنْ مُنْفَذٍ مُعْتَادٍ

الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَةُ الْجَرْحُ الْجَائِفُ مُنْفَذٌ غَيْرُ مُعْتَادٍ

الِاسْتِثْنَاءُ بِمَا أَنَّ الْمُنْفَذَ غَيْرُ مُعْتَادٍ فَالْوُصُولُ مِنْ خِلَالِهِ لَا يُسَمَّى إِفْطَاراً شَرْعِيًّا

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ. حَكَمْنَا بِأَنَّ الْقَضِيَّةَ هُنَا (حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ)

لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَبْنِي الْحُكْمَ فِيهَا عَلَى شَرْطٍ خَارِجِيٍّ مُحْتَمَلٍ، بَلْ يُثَبِّتُ صِفَةً دَاتِيَّةً

لِلْمَوْصُوفِ بَعْدَ تَمَامِهِ

الْمَوْضُوعُ هُوَ دُهْنُ الْجَائِفَةِ النَّافِذُ لِلْبَطْنِ
الْمَحْمُولُ هُوَ كَوْنُهُ غَيْرَ مُفْطِرٍ وَلَا يُوجِبُ الْقَضَاءَ
الرَّابِطَةُ هِيَ الرَّابِطَةُ الْحُكْمِيَّةُ الْوَاقِعِيَّةُ

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ ضَبْطُ مَنَاطِ الْحُكْمِ بِأَمْرِ قَطْعِيٍّ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا
يَعَصِمُ الدِّهْنَ مِنْ بِنَاءِ نَتِيجَةٍ (فَسَادِ الصَّوْمِ) عَلَى مُقَدِّمَةِ ظَنِّيَّةٍ (مُجَرَّدِ الْوُصُولِ
لِلْجَوْفِ)، بَلْ يَجْعَلُ "طَبِيعَةَ الْمَنْفَذِ" مُقَدِّمَةً كُبْرَى يَلْزَمُ عَنْهَا عَقْلًا وَشَرْعًا صِحَّةُ
الْعِبَادَةِ، مِمَّا يَنْفِي عَنِ الْمُكَلَّفِ الْحَيْرَةَ فِي دِينِهِ عِنْدَ التَّدَاوِي.

مَفَاهِيمُ الْمُخَالَفَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ

١ مَفْهُومُ الصِّفَةِ فِي قَوْلِهِ (دُهْنٍ) وَوَجْهُهُ أَنَّ الْأَجْسَامَ الصَّلْبَةَ الَّتِي لَا تَتَحَلَّلُ إِذَا
دَخَلَتْ مِنَ الْجُرْحِ فَهِيَ مَعْفُوءٌ عَنْهَا بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى.

٢ مَفْهُومُ اللَّقَبِ فِي قَوْلِهِ (جَائِفَةٍ) وَوَجْهُهُ أَنَّ الدَّوَاءَ إِذَا كَانَ عَنْ طَرِيقِ الْجِلْدِ
(الْمَسَامِ) دُونَ جُرْحٍ نَافِذٍ فَلَا قَضَاءَ فِيهِ اتِّفَاقًا لِإِعْدَامِ الْوُصُولِ الْجَرْمِيِّ
لِلْجَوْفِ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ قَوْلُهُ تَعَالَى (وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ)
وَوَجْهُهُ أَنَّ الْمَصَابَ لَا يَحْدُ بُدًّا مِنْ مُدَاوَاةِ جُرْحِهِ، فَلِإِزَامِهِ بِالْقَضَاءِ مَعَ انْعِدَامِ
مَنَاطِ الْإِغْتِدَاءِ حَرَجٌ مَنْفِيٌّ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ حَدِيثُ (إِنَّمَا الصَّوْمُ مِمَّا دَخَلَ) وَوَجْهُهُ أَنَّ الدُّخُولَ
الْمَعْهُودَ فِي لِسَانِ الشَّرْعِ هُوَ مَا كَانَ عَنِ الْمَنَافِذِ الطَّبِيعِيَّةِ، وَمَا دَخَلَ مِنْ غَيْرِهَا
لَا يُسَمَّى دُخُولًا مُفْطِرًا.

ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ

١ قَاعِدَةُ (الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ) فَلَمَّا كَانَ التَّحَرُّزُ مِنْ نَفُوذِ الدَّوَاءِ فِي الْجُرْحِ الْعَمِيقِ شَقًّا سَقَطَ الْقَضَاءُ.

٢ قَاعِدَةُ (الْأَصْلُ بَقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ) فَالْأَصْلُ صِحَّةُ الصَّوْمِ، وَلَا يَنْتَقِلُ عَنْهُ إِلَى الْبُطْلَانِ إِلَّا بِدَلِيلٍ نَاقِلٍ، وَلَا دَلِيلَ هُنَا.

رَابِعًا أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ

١ قِيَاسُ الْعِلَّةِ قِيَاسُ نَفُوذِ الدَّهْنِ مِنَ الْجُرْحِ عَلَى (نَفُوذِ الْمَاءِ مِنَ الْمَسَامِ) عِنْدَ الْإِغْتِسَالِ بِعِلَّةٍ (عَدَمِ الْإِعْتِمَادِ عَلَى مَنْفَذٍ طَبِيعِيٍّ) فَكَمَا لَا يُفْطِرُ الْمُغْتَسِلُ بِدُخُولِ الرُّطُوبَةِ فَكَذَلِكَ صَاحِبُ الْجُرْحِ.

٢ قِيَاسُ الْعَكْسِ لَوْ كَانَ دُهْنُ الْجَائِفَةِ يُفْطِرُ لَكَانَ مِثْلَ الْأَكْلِ، وَلَكِنَّ الْأَكْلَ يُقْصَدُ بِهِ الْإِغْتِدَاءُ وَهَذَا يُقْصَدُ بِهِ التَّدَاوِي، فَافْتَرَقَا عَكْسًا فِي الْحُكْمِ.

٣ قِيَاسُ الطَّرْدِ كُلَّمَا وَجِدَ وَصُولٌ لِلْجَوْفِ مِنْ طَرِيقٍ غَيْرِ مَنْفُوذٍ شَرْعًا (كَالْعَيْنِ وَالْأُذُنِ عِنْدَ مَنْ لَا يَرَى فِطْرَهُمَا) وَجِدَ الْعَفْوُ، فَيَطْرُدُ ذَلِكَ فِي الْجَائِفَةِ.

٤ قِيَاسُ الْمَوْجِبِ لَمَّا كَانَ وَصُولُ الطَّعَامِ لِلْمَعِدَةِ هُوَ الْمَوْجِبُ لِلْقَضَاءِ، كَانَ وَصُولُ الدَّوَاءِ لِلْجَوْفِ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الْمَعِدَةِ مُوجِبًا لِلْبَقَاءِ عَلَى أَصْلِ الصَّحَّةِ.

~

حُكْمُ مَنْبِيِّ الْمُسْتَنْتَحِجِ وَمَذْبِهُ فِي الصِّيَامِ

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَتَعَلَّقُ بِضَبْطِ مَنَاطِ الْعُلْبَةِ وَالِاسْتِمْرَارِ فِي بَابِ الْحَارِجِ مِنَ السَّيْلَيْنِ، حَيْثُ يُفَرَّقُ الْمَذْهَبُ الْمَالِكِيُّ بَيْنَ الْإِرَادَةِ الْمُفْسِدَةِ لِلْعِبَادَةِ وَبَيْنَ

الْعِلَّةُ الْمَرْضِيَّةُ الَّتِي لَا حِيلَةَ لِلْمُكَلَّفِ فِيهَا، رَحْمَةً بِالْعِبَادِ وَرَفْعاً لِلِإِصْرِ عَنِ الْمُبْتَلِينَ بِمَا يَخْرُجُ مِنْهُمْ بِغَيْرِ اخْتِيَارٍ.
أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ (وَمَنْ يَسْتَنْكِحُ أَوْ مَذِي) يَعْنِي أَنَّ الصَّائِمَ إِذَا ابْتَلِيَ بِخُرُوجِ الْمَنِيِّ أَوْ الْمَذِيِّ بِصِفَةِ مُسْتَمِرَّةٍ (وَهُوَ الْإِسْتِنكَاحُ) بِحَيْثُ يَأْتِيهِ كُلُّ يَوْمٍ أَوْ لَا يَنْقَطِعُ عَنْهُ قَدَرٌ مَا يُؤَدِّي فِيهِ صَوْمُهُ بِلَا حَرَجٍ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَصَوْمُهُ صَحِيحٌ، لِأَنَّ الْخَارِجَ هُنَا صَارَ فِي حُكْمِ الْعِلَّةِ الْقَاهِرَةِ الَّتِي لَا يَمْلِكُ الْمُكَلَّفُ دَفْعَهَا.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ

يَقُومُ النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَنَاطَاتٍ مَقَاصِدِيَّةٍ وَهِيَ

١. مَنَاطُ غَلَبَةِ الْعِلَّةِ عَلَى الْإِرَادَةِ

يَنْظُرُ الْفَقْهَاءُ إِلَى أَنَّ الْإِسْتِنكَاحَ (الْمُلَازِمَةَ) يُخْرِجُ الْفِعْلَ عَنْ حَيْزِ الْإِخْتِيَارِ، وَالْبُطْلَانُ فِي الصَّوْمِ مَنُوطٌ بِالْفِعْلِ الَّذِي يُمَكِّنُ الْإِحْتِرَازَ عَنْهُ، فَإِذَا صَارَ الْخُرُوجُ طَبِيعَةً لِلْبَدَنِ بِسَبَبِ مَرَضٍ أَوْ ضَعْفٍ سَقَطَ اعْتِبَارُهُ مُفْطِراً تَيْسِيراً عَلَى الْمُكَلَّفِ.

٢. مَنَاطُ مَسَاوَاةِ الْمَنِيِّ لِلْمَذِيِّ فِي الْعِلَّةِ

يَنْظُرُ الْمَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْمَنِيَّ وَإِنْ كَانَ أَغْلَظَ حُكْماً فِي الْأَصْلِ إِلَّا أَنَّهُ فِي حَالِ الْإِسْتِنكَاحِ يَسْتَوِي مَعَ الْمَذِيِّ، لِأَنَّ الْعُذْرَ "يُسَوِّي بَيْنَ الْمُخْتَلِفَاتِ إِذَا كَانَتِ الْعِلَّةُ هِيَ عَدَمُ الْإِسْطِطَاعَةِ، فَالْمُسْتَنْكِحُ لَا يُطَالَبُ بِمَا لَا يَقْدِرُ عَلَى مَنْعِهِ.

٣. مَنَاطُ رَفْعِ الْحَرَجِ عَنِ الْمُبْتَلَى

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ إِيْجَابَ الْقَضَاءِ عَلَى مَنْ يَخْرُجُ مِنْهُ الْمَنِيُّ أَوْ الْمَذْيُ يَوْمِيًّا يُؤَدِّي إِلَى سَدِّ بَابِ الصَّوْمِ فِي حَقِّهِ كُلِّيَّةً، وَالشَّرِيعَةُ لَا تَقْصِدُ تَعْطِيلَ الْعِبَادَاتِ بِالْأَعْدَارِ الدَّائِمَةِ، بَلْ تَقْصِدُ تَسْهِيلَهَا.

مَفَاهِيمُ الْمُخَالَفَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ

١ مَفْهُومُ الصَّغَةِ فِي قَوْلِهِ (مُسْتَنْكِحٌ) وَوَجْهُهُ أَنَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَنْكِحًا، بِأَنْ خَرَجَ مِنْهُ ذَلِكَ نَادِرًا أَوْ بِسَبَبٍ مِنْهُ (كَظَرٍ أَوْ فِكْرٍ)، فَإِنَّ الْقَضَاءَ يَلْزِمُهُ لِانْعِدَامِ الْعُذْرِ الدَّائِمِ الَّذِي يَرْفَعُ التَّبِعَةَ.

٢ مَفْهُومُ الشَّرْطِ فِي (الْمُلَازِمَةِ) وَوَجْهُهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْإِسْتِنْكَاحُ يَأْتِي لِأَقَلِّ مِنْ نِصْفِ الشَّهْرِ فَلَا يُسَمَّى اسْتِنْكَاحًا مُطْلَقًا عِنْدَ بَعْضِهِمْ، فَيَجِبُ الْقَضَاءُ لِقُدْرَتِهِ عَلَى الْإِحْتِرَازِ فِي غَالِبِ الْأَيَّامِ. وَفِي الْمُعْتَمَدِ لَوْ مَرَّةً فِي الْيَوْمِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى اسْتِحَالَةِ التَّكْلِيفِ بِمَا لَا يُطَاقُ

الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى الْإِفْطَارُ يَحْصُلُ بِفِعْلِ اخْتِيَارِيٍّ يُمَكِّنُ دَفْعَهُ

الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ خُرُوجُ الْمَنِيِّ مِنَ الْمُسْتَنْكِحِ فِعْلٌ غَيْرُ اخْتِيَارِيٍّ لَا يُمَكِّنُ دَفْعَهُ

الْإِسْتِثْنَاءُ بِمَا أَنَّ الْفِعْلَ غَيْرُ مَقْدُورٍ عَلَى دَفْعِهِ فَالْحُكْمُ بِبُطْلَانِ الصَّوْمِ عَقْلًا وَشَرْعًا مُتَّفَقٌ

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ. حَكَمْنَا بِأَنَّ الْقَضِيَّةَ هُنَا (حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ)

لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَبْنِي الْحُكْمَ فِيهَا عَلَى شَرْطٍ خَارِجِيٍّ مُحْتَمَلٍ، بَلْ يُثَبِّتُ صِفَةً دَائِمَةً لِلْمَوْصُوفِ بَعْدَ تَمَامِهِ

الْمَوْضُوعُ هُوَ خُرُوجُ الْمَنِيِّ أَوْ الْمَذْيِ مِنَ الْمُسْتَنْكِحِ

الْمَحْمُولُ هُوَ صِحَّةُ الصَّوْمِ وَسُقُوطُ الْقَضَاءِ
الرَّابِطَةُ هِيَ الرَّابِطَةُ الزَّمَانِيَّةُ الْوُجُودِيَّةُ الْمُقَدَّرَةُ
وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ ضَبْطُ مَنَاطِ الْحُكْمِ بِأَمْرِ قَطْعِيٍّ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا
يَعِصِمُ الذَّهْنَ مِنْ بِنَاءِ نَتِيجَةٍ (بُطْلَانِ الصَّوْمِ) عَلَى مُقَدِّمَةٍ ظَنِّيَّةٍ، بَلْ يَجْعَلُ
"الِاسْتِمْرَارَ وَالْعَجْزَ" مُقَدِّمَةً كُبْرَى يَلْزَمُ عَنْهَا عَقْلًا وَشَرْعًا بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ، مِمَّا يَنْفِي
عَنِ الْمُكَلَّفِ الْحَيْرَةَ وَالضَّيْقَ.
أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ قَوْلُهُ تَعَالَى (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ)
وَوَجْهُهُ أَنَّ تَكْلِيفَ الْمُسْتَنْكِحِ بِالْقَضَاءِ فِيهِ عُسْرٌ ظَاهِرٌ فَدْفَعَ بِالْيُسْرِ.
ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ حَدِيثُ الْمُسْتَحَاضَةِ حَيْثُ أَمَرَهَا ﷺ بِالصَّلَاةِ رَغْمَ نُزُولِ
الدَّمِّ لِاسْتِمْرَارِ عِلَّتِهَا، وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ أَنَّ الصَّوْمَ كَالصَّلَاةِ لَا يَبْطُلُ بِالْخَارِجِ
الَّذِي اسْتَنْكَحَ صَاحِبُهُ وَصَارَ كَالْمَرَضِ.
ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ

١ قَاعِدَةُ (الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ) فَلَمَّا شَقَّ الْإِحْتِرَازُ عَنِ الْمَنِيِّ لِلْمُسْتَنْكِحِ جَاءَ
التَّيْسِيرُ بِالْعَفْوِ.

٢ قَاعِدَةُ (مَا لَا يُمَكِّنُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ مَعْفُوُّ عَنْهُ) وَهِيَ الْأَصْلُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.
رَابِعًا أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ

١ قِيَاسُ الْعِلَّةِ قِيَاسُ مَنِيِّ الْمُسْتَنْكِحِ عَلَى (سَلْسِ الْبَوْلِ) بِعِلَّةِ (الْخُرُوجِ بِغَيْرِ
اخْتِيَارٍ وَدَوَامِ الْعِلَّةِ)، فَكَمَا لَا يَبْطُلُ الْوُضُوءُ بِالسَّلْسِ الْمُسْتَنْكِحِ فَلَا يَبْطُلُ
الصَّوْمُ بِمِثْلِهِ.

- ٢ قِيَّاسُ الْعَكْسِ لَوْ كَانَ خُرُوجُهُ يُفْطِرُ لَكَانَ مِثْلَ الْجَمَاعِ، لَكِنَّ الْجَمَاعَ فِيهِ إِرَادَةٌ وَلَدَّةٌ مَقْصُودَةٌ وَهَذَا فِيهِ عِلَّةٌ وَاضْطِرَّارٌ، فَافْتَرَقَا عَكْسًا فِي الْحُكْمِ.
- ٣ قِيَّاسُ الطَّرْدِ كُلَّمَا وَجِدَ اسْتِمْرَارٌ لِلخَارِجِ النَّجَسِ وَجِدَ الْعَفْوُ فِي الْعِبَادَاتِ لِلضَّرُورَةِ (كَدَمِ الْجُرُوحِ)، فَيَطْرُدُ ذَلِكَ فِي مَنِيِّ الْمُسْتَنْكِحِ.
- ٤ قِيَّاسُ الْمُوجِبِ لَمَّا كَانَ تَعَمُّدُ الْإِنِّزَالِ هُوَ الْمُوجِبُ لِلْقَضَاءِ، كَانَ انْعِدَامُ التَّعَمُّدِ مَعَ الْإِضْطِرَّارِ مُوجِبًا لِلْبَقَاءِ عَلَى أَصْلِ الصَّحَّةِ.

حُكْمُ نَزْعِ الْمَأْكُولِ وَالْمَشْرُوبِ وَالْفَرْجِ عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تُمَثَّلُ دِقَّةَ الْفَقْهِ الْمَالِكِيِّ فِي ضَبْطِ "اللَّحْظَةِ الْفَاصِلَةِ" بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ؛ حَيْثُ يُنْظَرُ الْمَذْهَبُ إِلَى الْكَفِّ عَنِ الْمُفْطَرِّ عِنْدَ أَوَّلِ جُزْءٍ مِنَ الْفَجْرِ عَلَى أَنَّهُ امْتِنَالٌ لِلأَمْرِ الشَّرْعِيِّ، وَلَيْسَ انْتِهَاكًا لَهُ، رِعَايَةً لِحَالِ الصَّائِمِ الَّذِي يُفَاجِئُهُ الْوَقْتُ وَهُوَ مُتَلَبِّسٌ بِمَا كَانَ مُبَاحًا لَهُ.

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ وَنَزْعِ مَأْكُولٍ أَوْ مَشْرُوبٍ أَوْ فَرْجٍ طُلُوعِ الْفَجْرِ يَعْنِي أَنَّ الصَّائِمَ إِذَا كَانَ يَطْعُمُ أَوْ يَشْرَبُ أَوْ يُجَامِعُ فَطَلَعَ الْفَجْرُ وَهُوَ مُتَلَبِّسٌ بِالْفِعْلِ فَسَارَعَ إِلَى النَّزْعِ وَالتَّرْكِ فِي تِلْكَ اللَّحْظَةِ فَإِنَّ صَوْمَهُ صَحِيحٌ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ لِأَنَّ النَّزْعَ هُنَا هُوَ فِعْلُ الْإِنْتِهَاءِ عَنِ الْمُحَرَّمَ لَا فِعْلُ الْإِبْتِدَاءِ لَهُ النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ

يَقُومُ النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ مَنَاطَاتٍ
١ مَنَاطُ حَقِيقَةِ النَّزْعِ

يَنْظُرُ الْفُقَهَاءُ إِلَى أَنَّ النَّزْعَ مِنَ الْجِمَاعِ أَوْ إِلْقَاءِ الطَّعَامِ مِنَ الْفَمِ لَيْسَ جُزْءًا مِنَ الْفِعْلِ الْمُفْطِرِ بَلْ هُوَ تَرْكٌ لَهُ فَإِذَا وَقَعَ النَّزْعُ مَعَ الْفَجْرِ فَقَدْ وَقَعَ التَّرْكَ مَعَ دُخُولِ التَّكْلِيفِ وَهَذَا هُوَ عَيْنُ الْإِمْتِثَالِ لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى بِالْإِمْسَاكِ

٢ مَنَاطُ حُكْمِ اللَّحْظَةِ الْفَاصِلَةِ

الْفَجْرُ هُوَ الْحَدُّ الْفَاصِلُ بَيْنَ الْإِبَاحَةِ وَالْحُرْمَةِ وَمَا وَقَعَ فِيهِ مِنْ نَزْعٍ فَهُوَ مُلْحَقٌ بِاللَّيْلِ تَبَعًا لِأَصْلِ الْإِسْتِصْحَابِ لِأَنَّ الشَّارِعَ أَمَرَ بِالصَّوْمِ "مِنَ الْفَجْرِ وَالْبِدَايَةِ" تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ أَوَّلُ جُزْءٍ مِنَ النَّهَارِ طَاهِرًا عَنِ الْمُفْطَرِ وَالنَّزْعُ يُحَقِّقُ هَذِهِ الطَّهَارَةَ

٣ مَنَاطُ التَّفْرِيقَةِ بَيْنَ الْإِسْتِدَامَةِ وَالنَّزْعِ

الْعِلَّةُ فِي صِحَّةِ الصَّوْمِ هِيَ التَّرْكَ الْفَوْرِيُّ أَمَّا مَنْ اسْتَدَامَ الْفِعْلَ بَعْدَ تَبَيُّنِ الْفَجْرِ وَلَوْ لِحِظَةً فَقَدْ أَدْخَلَ جُزْءًا مِنَ الْمُفْطَرِّ فِي زَمَانِ الصَّوْمِ فَلَزِمَهُ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ لِإِتْهَاكِهِ

مَفَاهِيمُ الْمُخَالَفَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ

١ مَفْهُومُ الشَّرْطِ فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ وَوَجْهُهُ أَنَّ مَنْ نَزَعَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ يَبْقِيَنَّ وَلَوْ يَسِيرٌ فَإِنَّ صَوْمَهُ يَفْسُدُ وَيَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ لِأَنَّ الْإِتْهَاكَ قَدْ تَحَقَّقَ فِي جُزْءٍ مِنَ النَّهَارِ.

٢ مَفْهُومُ الصِّفَةِ فِي النَّزْعِ وَوَجْهُهُ أَنَّ مَنْ اسْتَدَامَ الْوَطْءَ أَوْ بَلَغَ مَا فِيهِ فَقَدْ فَعَلَ ضِدَّ النَّزْعِ فَتَرْتَّبَ عَلَيْهِ الْفِطْرُ لِأَنَّ الْإِسْتِدَامَةَ فِي حُكْمِ الْإِبْتِدَاءِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى اسْتِحَالَةِ الْإِرْتِفَاعِ بِالْبَدَلِ الْقَاصِرِ

المُقَدِّمَةُ الْأُولَى النَّزْعُ هُوَ كَفٌّ عَنِ الْمُفْطَرِ عِنْدَ وُجُوبِ الْإِمْسَاكِ
 الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَةُ الْكَفُّ عَنِ الْمُفْطَرِ مَعَ الْفَجْرِ هُوَ حَقِيقَةُ الصَّوْمِ
 الْإِسْتِثْنَاءُ بِمَا أَنَّ النَّزْعَ يَتَّحِدُ مَعَ مَقْصُودِ الشَّارِعِ زَمَانًا وَفِعْلًا فَالصَّوْمُ صَحِيحٌ
 مَنْطِقِيًّا لِعَدَمِ وُجُودِ ضِدٍّ لِلْعِبَادَةِ فِي مَحَلِّهَا
 وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ. حَكَمْنَا بِأَنَّ الْقَضِيَّةَ هُنَا (حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ)
 لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَبْنِي الْحُكْمَ فِيهَا عَلَى شَرْطٍ خَارِجِيٍّ مُحْتَمَلٍ بَلْ يُثَبِّتُ صِفَةً دَائِيَّةً
 لِلْمَوْصُوفِ بَعْدَ تَمَامِهِ

الْمَوْضُوعُ هُوَ فِعْلُ النَّزْعِ عِنْدَ تَبَيُّنِ الْفَجْرِ
 الْمَحْمُولُ هُوَ صِحَّةُ الصَّوْمِ وَبَرَاءَةُ الذِّمَّةِ
 الرَّابِطَةُ هِيَ الرَّابِطَةُ الزَّمَانِيَّةُ الْوُجُودِيَّةُ
 وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ ضَبْطُ مَنَاطِ الْحُكْمِ بِأَمْرِ قَطْعِيٍّ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا
 يَعِصِمُ الدِّهْنَ مِنْ بِنَاءِ نَتِيجَةٍ (بُطْلَانِ الصَّوْمِ) عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَاهِيَةٍ بَلْ يَجْعَلُ النَّزْعَ
 مُقَدِّمَةً كُبْرَى يَلْزَمُ عَنْهَا عَقْلًا وَشَرْعًا قَبُولُ الْعِبَادَةِ مِمَّا يَنْفِي عَنِ الْمُكَلَّفِ الْحَيْرَةَ
 فِي لَحْظَةِ الْإِنْتِقَالِ الزَّمَانِيِّ
 بَيَانُ الْخِلَافِ فِي الْمَذْهَبِ

وَقَعَ الْخِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بَيْنَ ابْنِ الْقَاسِمِ وَابْنِ الْمَاجِشُونِ
 ١ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ أَنَّ الصَّوْمَ صَحِيحٌ وَلَا قَضَاءَ لِأَنَّ النَّزْعَ لَيْسَ
 بِوَطْءٍ بَلْ هُوَ تَرْكٌ لَهُ

٢ قَوْلُ ابْنِ الْمَاجِشُونِ أَنَّ عَلَيْهِ الْقَضَاءَ لِأَنَّ النَّزْعَ حَرَكَةٌ لَا تَنْفَكُ عَنِ اللَّذَّةِ فَهِيَ
 بَعْضُ الْجِمَاعِ وَقَدْ وَقَعَتْ فِي النَّهَارِ

الترجيح

أَوَّلًا التَّرْجِيحُ وَفُقَ قَوَاعِدُ الْمَذْهَبِ الرَّاجِحُ هُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الْقَاسِمِ وَدَرَجَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ خَلِيلٌ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ لِأَنَّ الْمَذْهَبَ يَبْنِي عَلَى أَنَّ الْأُمُورَ بِمَقَاصِدِهَا وَقَصْدُ النَّازِعِ هُوَ الْإِمْتِثَالُ لَا الْإِنْتِهَاكُ كَمَا أَنَّ الْقَاعِدَةَ أَنَّ النَّزْعَ لَا يُسَمَّى وَطْأً فِي لِسَانِ الشَّرْعِ.

ثَانِيًا التَّرْجِيحُ حَسَبَ قُوَّةِ الدَّلِيلِ الرَّاجِحُ دَلِيلًا هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ بِالصَّحَّةِ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ بِالْإِمْسَاكِ يَبْدَأُ مِنْ لَحْظَةِ الْفَجْرِ وَمَنْ نَزَعَ مَعَ الْفَجْرِ فَقَدْ فَعَلَ غَايَةَ مَا فِي وَسْعِهِ لِلْإِمْتِثَالِ وَالشَّرِيعَةُ لَا تُكَلِّفُ النَّاسَ بِمَا لَا يُطَاقُ مِنْ مَعْرِفَةِ جُزْءِ اللَّحْظَةِ الَّتِي يَبْدَأُ فِيهَا الضَّوُّ.

أدلة المسألة

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ قَوْلُهُ تَعَالَى (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ) وَوَجْهُهُ أَنَّ غَايَةَ الْإِبَاحَةِ هِيَ التَّبَيُّنُ فَمَنْ تَبَيَّنَ لَهُ فَانْتَهَى فَقَدْ وَقَفَ عِنْدَ حُدُودِ اللَّهِ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ حَدِيثُ أَذَانَ بِلَالٍ وَابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ وَقَوْلُهُ ﷺ (فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُؤَدَّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ) وَوَجْهُهُ أَنَّ الشَّارِعَ جَعَلَ الْأَذَانَ عَلَامَةً لِلْكَفِّ الْفَوْرِيِّ وَالنَّزْعُ هُوَ الصُّورَةُ الْعَمَلِيَّةُ لِهَذَا الْكَفِّ.

ثالثًا القواعد الفقهية

١ قاعدة (الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ) فَلَوْ أَوْجَبْنَا الْقَضَاءَ عَلَى مَنْ نَزَعَ فَوْرًا لَصَاقَ الْأَمْرُ عَلَى النَّاسِ فِيمَا لَا يُمَكِّنُ الْإِحْتِرَازَ مِنْهُ.

٢ قاعدة (النَّزْعُ لَيْسَ بِوَطْءٍ) وَهِيَ قَاعِدَةٌ مَذْهَبِيَّةٌ تَفْصِلُ فِي مَنَاطِ بَقَاءِ الصَّوْمِ.

رَابِعًا أدِلَّةُ الْقِيَاسِ

١ قِيَاسُ الْعِلَّةِ قِيَاسُ نَزْعِ الصَّائِمِ عِنْدَ الْفَجْرِ عَلَى (نَزْعِ الْمُصَلِّي تَوْبَهُ النَّجَسِ) إِذَا عَلِمَ بِهِ فِي الصَّلَاةِ فَوْرًا بِعِلَّةِ (الْمُبَادَرَةِ إِلَى تَرْكِ الْمُحَرَّمَ عِنْدَ الْعِلْمِ بِهِ) فَمَنْ نَزَعَ صَحَّتْ عِبَادَتُهُ.

٢ قِيَاسُ الْعَكْسِ لَوْ كَانَ النَّزْعُ مُفْطَرًّا لَاسْتَوَى مَنْ تَرَكَ الْفِعْلَ مَعَ مَنْ بَدَأَهُ وَهَذَا بَاطِلٌ عَكْسًا لِأَنَّ التَّرْكَ طَاعَةٌ وَالْإِبْتِدَاءُ مَعْصِيَةٌ.

٣ قِيَاسُ الطَّرْدِ كُلَّمَا وُجِدَ فِعْلٌ يَنْتَهِي عِنْدَ غَايَةٍ شَرْعِيَّةٍ وَجِدَتْ الصَّحَّةُ كَمَا فِي انْتِهَاءِ وَقْتِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ فَطَرَدَ ذَلِكَ فِي الصَّوْمِ.

٤ قِيَاسُ الْمُوجِبِ لَمَّا كَانَ "الْكَفُّ" هُوَ الْمُوجِبُ لِصَحَّةِ الصَّوْمِ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ "النَّزْعُ" (الَّذِي هُوَ كَفُّ) مُوجِبًا لِلْبَقَاءِ عَلَى الْأَصْلِ.

~

حُكْمُ اسْتِعْمَالِ السَّوَاكِ لِلطَّهَارَةِ طَوَالَ نَهَارِ رَمَضَانَ

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَتَعَلَّقُ بِبَيَانِ يُسْرِ الشَّرِيعَةِ فِي الْحِفَاطِ عَلَى مَحَاسِنِ الْفِطْرَةِ حَتَّى فِي حَالِ التَّلَبُّسِ بِالْعِبَادَةِ؛ حَيْثُ يَنْظُرُ الْمَذْهَبُ الْمَالِكِيُّ إِلَى أَنَّ الصَّوْمَ لَا يُنَافِي النِّظَافَةَ، وَأَنَّ مَطْلُوبَ الشَّارِعِ فِي تَطْهِيرِ الْفَمِ بَاقٍ عَلَى أَصْلِهِ دُونَ تَقْيِيدِ بَرَمَانٍ دُونَ زَمَانٍ، خِلَافًا لِمَنْ قَصَرَ ذَلِكَ عَلَى أَوَّلِ النَّهَارِ.

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ (وَجَارَ سِوَاكَ كُلِّ النَّهَارِ) يَعْنِي أَنَّ الصَّائِمَ يُبَاحُ لَهُ اسْتِعْمَالُ السَّوَاكِ لِتَنْظِيفِ أَسْنَانِهِ وَفَمِهِ فِي جَمِيعِ أَوْقَاتِ الصَّيَامِ، سَوَاءً قَبْلَ الزَّوَالِ أَوْ بَعْدَهُ، وَلَا كَرَاهَةٌ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ السَّوَاكَ مَطْلُوبٌ لِذَاتِهِ فِي كُلِّ حَالٍ.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ : يَقُومُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَنَاطَاتٍ مَقَاصِدِيَّةٍ وَهِيَ:

١ مَنَاطُ بَقَاءِ مَطْلُوبِ الطَّهَارَةِ

حَيْثُ يَنْظُرُ الْفَقْهَاءُ إِلَى أَنَّ الْأَمْرَ بِالسَّوَاكِ جَاءَ مُطْلَقًا، وَالْمُطْلَقُ يَجْرِي عَلَى إِطْلَاقِهِ مَا لَمْ يَرِدْ نَصٌّ يَقِيدُهُ، فَالصَّائِمُ مُحَاطَبٌ بِتَحْسِينِ هَيْئَتِهِ وَنَظَافَةِ فَمِهِ كَغَيْرِ الصَّائِمِ تَمَامًا.

٢ مَنَاطُ التَّمَايُزِ بَيْنَ الْخُلُوفِ وَالنَّظَافَةِ

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْخُلُوفَ (رِيحَ الصَّائِمِ) مَصْدَرُهُ خُلُوُّ الْمَعِدَةِ مِنَ الطَّعَامِ، بَيْنَمَا السَّوَاكِ يَعْمَلُ عَلَى الْأَسْنَانِ وَاللِّثَةِ، فَلَا تَعَارُضَ بَيْنَ بَقَاءِ فَضِيلَةِ الْخُلُوفِ وَبَيْنَ سُنَّةِ السَّوَاكِ، لِأَنَّ مَحَلَّهُمَا مُخْتَلِفٌ.

٣ مَنَاطُ رَفْعِ الْحَرَجِ عَنِ التَّغْيِيرِ

يُنْظَرُ الْمَذْهَبُ إِلَى أَنَّ تَرْكَ السَّوَاكِ قَدْ يُؤَدِّي إِلَى تَغْيِيرٍ يُؤْذِي الصَّائِمَ نَفْسَهُ أَوْ غَيْرَهُ، وَالشَّرِيعَةُ جَاءَتْ بِنَفْيِ الْأَدَى وَالْأَقْدَارِ، فَكَانَ الْإِدْنُ بِهِ رَفْعًا لِلْحَرَجِ وَتَنْشِيطًا لِلْعِبَادَةِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١ بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الصِّفَةِ فِي (كُلِّ النَّهَارِ): يَقْتَضِي أَنَّ الْحُكْمَ يَسْتَعْرِقُ مَا بَعْدَ الزَّوَالِ كَمَا يَسْتَعْرِقُ مَا قَبْلَهُ، فَلَا تَخْصِصَ لِلْفَضِيلَةِ بِوَقْتٍ دُونَ وَقْتٍ.

- مَفْهُومُ اللَّقَبِ فِي (سِوَاكَ): يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْجَوَارَ مُتَعَلِّقٌ بِآلَةِ التَّنْظِيفِ الْمَعْرُوفَةِ، فَيَخْرُجُ عَنْهُ مَا فِيهِ طَعْمٌ نَافِذٌ أَوْ أَجْزَاءٌ تَتَحَلَّلُ وَتُفْطَرُ.

٢ بِذَلَالَةِ الْأَلْفَاظِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "سَوَاكُ" يُطَابِقُ فِعْلَ التَّنْظِيفِ بِالْعُودِ.
- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: صِحَّةُ هَذَا الْجَوَازِ تُقْتَضِي "سَلَامَةَ الْحَلَقِ"، إِذْ لَا يُعْقَلُ جَوَازُهُ لِمَنْ يَبْلُغُ جِرْمَهُ.
- دَلَالَةُ التَّضَمُّنِ: الْجَوَازُ يُتَضَمَّنُ عَدَمَ كَرَاهَةِ إِزَالَةِ الرِّوَائِحِ الْعَارِضَةِ عَنِ الْأَسْنَانِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

- يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "عَدَمِ التَّضَادِّ بَيْنَ الطَّهَارَةِ وَالْإِمْسَاكِ"
- الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: السَّوَاكُ تَطْهِيرٌ لِظَاهِرِ الْفَمِ.
- الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: الصَّوْمُ إِمْسَاكٌ عَنِ بَاطِنِ الْجَوْفِ.
- الِاسْتِثْنَاءُ: بِمَا أَنَّ الْمَحَلِّينِ مُنْفَصِلَيْنِ، فَلَا تَنَاقُضَ بَيْنَ فِعْلِ السَّوَاكِ وَبَقَاءِ الصَّوْمِ عَقْلًا.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ. حَكَمْنَا بِأَنَّ الْقَضِيَّةَ هُنَا (حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ)؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَبْنِي الْحُكْمَ فِيهَا عَلَى شَرْطٍ خَارِجِيٍّ مُحْتَمَلٍ، بَلْ يُثَبِّتُ صِفَةً دَائِيَّةً لِلْمَوْصُوفِ بَعْدَ تَمَامِهِ

الْمَوْضُوعُ: اسْتِعْمَالُ السَّوَاكِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ.

الْمَحْمُولُ: عِلَّةٌ مُثَبَّتَةٌ لِلْجَوَازِ وَالصَّحَّةِ.

الرَّابِطَةُ: هِيَ (الرَّابِطَةُ التَّكْلِيفِيَّةُ الْمُقَدَّرَةُ).

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ ضَبْطُ مَنَاطِ الْحُكْمِ بِأَمْرِ قَطْعِيٍّ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَعْصِمُ الذَّهْنَ مِنْ بِنَاءِ نَتِيجَةٍ (مَنْعِ السَّوَاكِ) بِنَاءً عَلَى مُقَدِّمَةٍ ظَنِّيَّةٍ، بَلْ يَجْعَلُ

"عُمُومَ النَّصِّ فِي الطَّهَّارَةِ" مُقَدِّمَةٌ كُبْرَى يَلْزَمُ عَنْهَا عَقْلًا وَشَرْعًا جَوَازُ الْفِعْلِ، مِمَّا يَنْفِي عَنِ الْمُكَلَّفِ الْحَيْرَةَ.
أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ قَوْلُهُ تَعَالَى (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ) وَوَجْهُهُ أَنَّ مَحَبَّةَ اللَّهِ لِلطَّهَّارَةِ مُطْلَقَةٌ لَا تَتَقَيَّدُ بِزَمَانٍ.
ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ قَوْلُهُ ﷺ (لَوْ لَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ) وَوَجْهُهُ أَنَّ الْأَمْرَ عَامٌّ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَمِنْهَا الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ لِلصَّائِمِ.
ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفِقْهِيَّةُ:

- ١ قَاعِدَةٌ (الْأَصْلُ فِي الْأَشْيَاءِ الْإِبَاحَةُ) فَلَا مُوجِبَ لِلْمَنْعِ بِلَا نَصٍّ.
 - ٢ قَاعِدَةٌ (الْبَقَاءُ عَلَى الْأَصْلِ) فَالنَّظَافَةُ مَطْلُوبَةٌ لِذَاتِهَا وَلَا يُبْطِلُهَا الصَّوْمُ.
- رَابِعًا أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:
- ١ قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ السَّوَاكِ بَعْدَ الزَّوَالِ عَلَى السَّوَاكِ قَبْلَهُ بَعْلَةً (حُصُولِ النَّظَافَةِ الْمَرْغُوبَةِ شَرْعًا).
 - ٢ قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ كَانَ السَّوَاكِ يَمْنَعُ فَضِيلَةَ الْخُلُوفِ، لَكَانَ النَّوْمُ (الَّذِي يُغَيِّرُ الرَّائِحَةَ) مَطْلُوبًا لِذَاتِهِ، وَهَذَا لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ، فَمَا طَهَّرَ صَحَّ عَكْسًا.
 - ٣ قِيَاسُ الطَّرْدِ: كُلَّمَا وَجِدَ تَطْهِيرٌ لِظَاهِرِ الْجِسْمِ (كَالْوُضُوءِ) جَازَ لِلصَّائِمِ، فَيَطْرُدُ ذَلِكَ فِي السَّوَاكِ لِأَنَّهُ تَطْهِيرٌ لِعُضْوِ ظَاهِرٍ.
 - ٤ قِيَاسُ الْمُوجِبِ: لَمَّا كَانَ السَّوَاكِ مَطْهُرَةً لِلْفَمِ مَرْضَاةً لِلرَّبِّ، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مَشْرُوعًا فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ لِتَحْصِيلِ هَذِهِ الْمَرْضَاةِ.

حُكْمُ مَضْمُضَةِ الصَّائِمِ لِأَجْلِ الْعَطَشِ أَوْ الْحَرِّ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِمَسْأَلَةِ يَقُولِهِ (وَمَضْمُضَةٌ لِعَطَشٍ) يَعْنِي أَنَّ الصَّائِمَ يُبَاحُ لَهُ أَنْ يَضَعَ الْمَاءَ فِي فَمِهِ وَيُدِيرَهُ ثُمَّ يَمُجُّهُ لِتَخْفِيفِ شِدَّةِ الْعَطَشِ أَوْ بَرْدِ الْحَرِّ، وَهَذَا الْفِعْلُ لَا يُؤْتَرُ عَلَى صِحَّةِ صَوْمِهِ مَا لَمْ يَسْبِقْ شَيْءٌ مِنَ الْمَاءِ إِلَى حَلْقِهِ.

النَّظَرُ الْفِقْهِيُّ لِمَسْأَلَةٍ : يَقُومُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَنَاطَاتٍ مَقَاصِدِيَّةٍ وَهِيَ

١ مَنَاطُ رَفْعِ الْحَرَجِ وَالتَّيْسِيرِ

يُنْظَرُ الْفُقَهَاءُ إِلَى أَنَّ الْعَطَشَ الشَّدِيدَ مَشَقَّةٌ، وَالشَّرِيعَةُ لَا تَقْصِدُ تَعْذِيبَ النَّفْسِ بَلْ تَقْصِدُ تَرْكَ الْمُفْطِرَاتِ، فَمَا دَامَتِ الْمَضْمُضَةُ تُسَكِّنُ الْعَطَشَ دُونَ نُفُوذِ الْمَاءِ لِلْجَوْفِ فَهِيَ مِنْ بَابِ الْإِسْتِعَانَةِ عَلَى الْعِبَادَةِ وَتَقْلِيلِ ضَرَرِهَا الْحِسِّيِّ.

٢ مَنَاطُ بَقَاءِ حَقِيقَةِ الْإِمْسَاكِ

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الصَّوْمَ هُوَ الْكَفُّ عَنْ دُخُولِ الْمُفْطِرِ لِلْمَعِدَةِ، وَالْمَضْمُضَةُ فِعْلٌ يَقَعُ فِي "ظَاهِرِ الْبَدَنِ" (لِأَنَّ الْفَمَ لَهُ حُكْمُ الظَّاهِرِ فِي هَذَا الْبَابِ)، فَلَمْ يَتَحَقَّقْ فِيهَا مَنَاطُ الْإِفْطَارِ حَقِيقَةً.

٣ مَنَاطُ التَّفْرِقَةِ بَيْنَ الْعِبَادَةِ وَالْعَادَةِ

الْمَضْمُضَةُ فِي الْوُضُوءِ سُنَّةٌ تَعْبُدِيَّةٌ، وَالْمَضْمُضَةُ لِلْعَطَشِ "حَاجَةٌ عَادِيَّةٌ"، فَلَمَّا أَبَاحَهَا الشَّارِعُ فِي الْأُولَى مَعَ خَوْفِ السَّبْقِ، كَانَتْ فِي الثَّانِيَةِ جَائِزَةً لِرَفْعِ الضَّرَرِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١ بِالْمَفَاهِيمِ :

مَفْهُومُ الصِّفَةِ فِي (لِعَطَشٍ) يَقْتَضِي أَنَّ الْمَضْمُضَةَ لِعَيْرِ سَبَبٍ (كَاللَّعِبِ أَوْ الْعَبَثِ بِالْمَاءِ) قَدْ تُكْرَهُ لِلصَّائِمِ لِأَنَّ فِيهَا تَغْرِيراً بِالصَّوْمِ وَتَعْرِضاً لَهُ لِلْبُطْلَانِ بِمَا حَاجَةٌ دَاعِيَةٍ.

٢ بِدَلَالَةِ الْأَلْفَاظِ

دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ لَفْظُ "الْمَضْمُضَةِ" يُطَابِقُ فِعْلَ إِدَارَةِ الْمَاءِ فِي الْفَمِ وَمَجْهُ.
دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ صِحَّةُ هَذَا الْجَوَازِ تُقْتَضِي "شَرْطاً مُحْدَوْفاً وَهُوَ "سَلَامَةُ الْحَلْقِ"، إِذْ لَا يَجُوزُ فِعْلُهَا شَرْعاً لِمَنْ يَعْلَمُ أَنَّ الْمَاءَ سَيَسْقِيهِ حَتْمًا.
دَلَالَةُ الْإِشَارَةِ يُشِيرُ النَّصُّ إِلَى أَنَّ الْبَشْرِيَّةَ وَالْحَاجَةَ الطَّبِيعِيَّةَ لَا تَرْتَفِعُ بِالتَّكْلِيفِ الشَّرْعِيِّ، بَلْ تُهْدَبُ بِمَا لَا يُبْطِلُ الْأَصْلَ.
تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "عَدَمِ التَّنَاقُضِ بَيْنَ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ"
الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى الْمَضْمُضَةُ تُصَرَّفُ فِي حُدُودِ الْبَشْرَةِ الظَّاهِرَةِ (الْفَمِ)
الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَةُ الْإِفْطَارُ خَرَقٌ لِلْجَوْفِ الْبَاطِنِ (الْمَعِدَةِ)
الِاسْتِنْتَاجُ بِمَا أَنَّ الصَّلَاحِيَّةَ فِي الظَّاهِرِ لَا تَسْتَلْزِمُ الْفَسَادَ فِي الْبَاطِنِ فَالْمَضْمُضَةُ لَا تَنْقُضُ الصَّوْمَ عَقْلاً
وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ. حَكَمْنَا بِأَنَّ الْقَضِيَّةَ هُنَا (حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ)
لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَبْنِي الْحُكْمَ فِيهَا عَلَى شَرْطٍ خَارِجِيٍّ مُحْتَمَلٍ، بَلْ يُثَبِّتُ صِفَةً دَائِيَّةً
لِلْمَوْصُوفِ بَعْدَ تَمَامِهِ

الْمَوْضُوعُ هُوَ مَضْمُضَةُ الصَّائِمِ لِدَفْعِ الْعَطَشِ
الْمَحْمُولُ هُوَ جَوَازُ الْفِعْلِ وَصِحَّةُ الصَّوْمِ مَعَهُ

الرَّابِطَةُ هِيَ الرَّابِطَةُ الْوُجُودِيَّةُ الشَّرْعِيَّةُ

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ ضَبْطُ مَنَاطِ الْحُكْمِ بِنَفْيِ الضَّرَرِ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَعْصِمُ الدَّهْنَ مِنْ بِنَاءِ تَبِيجَةٍ (بُطْلَانِ الصَّوْمِ) عَلَى مُقَدِّمَةِ نَاقِصَةٍ (مُجَرَّدِ مُلَامَسَةِ الْمَاءِ لِلْفَمِ)، بَلْ يَجْعَلُ بُقَاءَ الْمَاءِ فِي الظَّاهِرِ مُقَدِّمَةً كُبْرَى يَلْزَمُ عَنْهَا بَرَاءَةُ الدِّمَةِ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ قَوْلُهُ تَعَالَى (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ) وَوَجْهُهُ أَنَّ مَنَعَ الْمَضْمُضَةِ لِلْعَطْشَانِ عُسْرٌ لَا ثَمَرَةَ لَهُ فِي مَقْصُودِ الصَّوْمِ الْحَقِيقِيِّ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَيْثُ قَالَ (هَشَشْتُ فَقَبَلْتُ وَأَنَا صَائِمٌ) فَقَالَ لَهُ ﷺ (أَرَأَيْتَ لَوْ مَضْمَضْتَ مِنْ مَاءٍ وَأَنْتَ صَائِمٌ؟) وَوَجْهُهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ الْمَضْمُضَةَ مِثَالًا لِلشَّيْءِ الَّذِي يُلَامِسُ الْمُبْدَأَ وَلَا يَنْفُذُ لِلْمُنْتَهَى، فَلَا يُفْطِرُ.

ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ

١ قَاعِدَةُ (الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ) فَالْعَطَشُ مَشَقَّةٌ تُدْفَعُ عَنْهَا بِتَيْسِيرِ الْمَضْمُضَةِ.
٢ قَاعِدَةُ (الْأَصْلُ فِي الْأَشْيَاءِ الْإِبَاحَةُ) فَلَمْ يَرِدْ نَصٌّ بِمَنْعِ بَلْ جَاءَ النَّصُّ بِجَوَازِ جِنْسِ الْفِعْلِ فِي الْوُضُوءِ.

رَابِعًا أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ

١ قِيَاسُ الْعِلَّةِ قِيَاسُ الْمَضْمُضَةِ لِلْعَطَشِ عَلَى (الْمَضْمُضَةِ لِلْوُضُوءِ) بِعِلَّةِ (مُجَرَّدِ مَسِّ الْمَاءِ لِلْفَمِ دُونَ نُفُوذِهِ)، فَكَمَا صَحَّتْ فِي الْعِبَادَةِ صَحَّتْ لِلْحَاجَةِ.

٢ قِيَّاسُ الْعَكْسِ لَوْ كَانَتْ الْمَضْمَضَةُ تُفْطِرُ لَكَانَ مُجَرَّدُ بَلِّ الشَّقَتَيْنِ يُفْطِرُ، وَلَكِنَّ ذَلِكَ لَا يُفْطِرُ إِجْمَاعًا، فَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ مِمَّا لَا يَنْفَعُ لِلْجَوْفِ يَأْخُذُ حُكْمُهُ عَكْسًا لِلْبُطْلَانِ.

٣ قِيَّاسُ الطَّرْدِ كُلَّمَا وَجِدَ تَبَرُّدٌ بِالمَاءِ فِي ظَاهِرِ الْبَدَنِ (كَلْبَسِ الثَّوبِ الْمَبْلُولِ) جَازٌ لِلصَّائِمِ، فَيُطْرَدُ ذَلِكَ فِي بَاطِنِ الْفَمِ لِأَنَّ لَهُ حُكْمَ الظَّاهِرِ.

٤ قِيَّاسُ الْمَوْجِبِ لَمَّا كَانَ تَقْلِيلُ الْمَشَقَّةِ مَطْلُوبًا شَرْعًا لِلِاسْتِمْرَارِ فِي الطَّاعَةِ، لَزِمَ أَنْ تَكُونَ الْمَضْمَضَةُ مُوجِبَةً لِهَذَا التَّقْلِيلِ بِمَا لَا يَقْدَحُ فِي أَصْلِ الْعِبَادَةِ.

~

حُكْمُ صِحَّةِ صَوْمٍ مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا فِي نَهَارِ رَمَضَانَ

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَبَحُّثُ فِي مَدَى اشْتِرَاطِ "الطَّهَارَةِ الصُّغْرَى أَوْ الْكُبْرَى" لِصِحَّةِ الصَّوْمِ، وَهِيَ مِمَّا يُظْهَرُ سَعَةِ الشَّرِيعَةِ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ شُرُوطِ الصَّلَاةِ وَشُرُوطِ الصَّيَامِ، حَيْثُ يَنْظُرُ الْمَذْهَبُ الْمَالِكِيُّ إِلَى أَنَّ الصَّوْمَ عِبَادَةٌ مَنَاطُهَا الْإِمْسَاكُ وَالنِّيَّةُ، وَلَا يَرْتَبِطُ بِحَالِ الْبَدَنِ مِنْ حَيْثُ الْجَنَابَةُ وَالطَّهَارَةُ.

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ (وَإِصْبَاحُ جَنَابَةٍ) يَعْنِي أَنَّ الصَّائِمَ إِذَا طَلَعَ عَلَيْهِ الْفَجْرُ وَهُوَ عَلَى جَنَابَةٍ (سَوَاءً كَانَتْ مِنْ جِمَاعٍ أَوْ اخْتِلَامٍ) فَإِنَّ صَوْمَهُ صَحِيحٌ مُجْزِئٌ، وَلَا يَلْزَمُهُ قِضَاءٌ وَلَا كَفَّارَةٌ، وَإِنَّمَا يَحِبُّ عَلَيْهِ الْغُسْلُ لِأَجْلِ آدَاءِ الصَّلَاةِ فَقَطْ.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ : يَقُومُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَنَاطَاتٍ مَقَاصِدِيَّةٍ وَهِيَ:

١ مَنَاطُ انْفِكَالِكِ الْجِهَةِ بَيْنَ الْعِبَادَاتِ

يَنْظُرُ الْفُقَهَاءُ إِلَى أَنَّ لِكُلِّ عِبَادَةٍ شَرْوْطًا تَخُصُّهَا؛ فَالطَّهَارَةُ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ لَوُرُودِ النَّصِّ فِيهَا، يَنْمَ الصَّوْمُ عِبَادَةً بَاطِنَةً مَنَاطُهَا النِّيَّةُ وَالْكَفُّ عَنِ الْمَفْطَرَاتِ، وَلَيْسَتْ الطَّهَارَةُ مِنْ شَرْوْطِ بَقَائِهَا الشَّرْعِيَّةِ.

٢ مَنَاطُ غَايَةِ الْإِبَاحَةِ لَيْلًا

يَنْظُرُ الْمَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الشَّارِعَ أَبَاحَ لِلْمُكَلَّفِ الْإِسْتِمْتَاعَ إِلَى آخِرِ لَحْظَةٍ مِنَ اللَّيْلِ (حَتَّى يَتَبَيَّنَ الْفَجْرُ)، وَلَوْ شَرَطْنَا الطَّهَارَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى قَصْرِ وَقْتِ الْإِبَاحَةِ الْمَأْدُونِ فِيهِ قُرْآنًا، وَهُوَ مُنَافٍ لِلْمَقْصِدِ التَّيسِيرِيِّ.

٣ مَنَاطُ رَفْعِ الْحَرَجِ عَنِ النَّائِمِ

يَنْظُرُ إِلَى أَنَّ الْجَنَابَةَ قَدْ تَقَعُ لِلصَّائِمِ بِمَا اخْتِيَارَ (كَالِاخْتِلَامِ)، فَإِنْ أَوْجَبْنَا الْقَضَاءَ عَلَى مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا لَوَقَعَ النَّاسُ فِي حَرَجٍ شَدِيدٍ، فَالشَّرِيعَةُ عَفَتْ عَنْ ذَلِكَ لِكَوْنِهِ خَارِجًا عَنِ الْمَفْطَرَاتِ الْعَمْدِيَّةِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١ بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الصِّفَةِ فِي (إِصْبَاحٍ بِجَنَابَةٍ): يَقْتَضِي أَنَّ طُلُوعَ الْفَجْرِ عَلَى الْمُكَلَّفِ وَهُوَ جُنُبٌ لَا يَنْفِي صِفَةَ "الصَّائِمِ" عَنْهُ، فَالصِّفَةُ الْبَدَنِيَّةُ لَا تُعَارِضُ الصِّفَةَ التَّعَبُّدِيَّةَ.

- مَفْهُومُ الشَّرْطِ فِي الْوُجُوبِ: أَنَّ اسْتِمْرَارَ الْجَنَابَةِ لَيْسَ عِلَّةً لِلْبُطْلَانِ، مِمَّا يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ صِحَّةَ الصَّوْمِ مُطْلَقَةٌ عَنِ الطَّهَارَةِ الْكُبْرَى.

٢ بِدَلَالَةِ الْأَلْفَافِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "إِلِصْبَاحٍ" يُطَابِقُ دُخُولَ وَقْتِ الصَّبَاحِ (الْفَجْرِ).

- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: تَقْتَضِي صِحَّةُ الصَّوْمِ مَعَ الْجَنَابَةِ أَنَّ الْغُسْلَ مَطْلُوبٌ لِعِبَادَةِ أُخْرَى (الصَّلَاةِ) لَا لِاجْلِ الصَّوْمِ دَاتِهِ.
- دَلَالَةُ التَّضَمُّنِ: الْجَوَارُ يُتَضَمَّنُ صِحَّةَ صَوْمِ الْحَائِضِ إِذَا انْقَطَعَ دَمُهَا لَيْلًا وَلَمْ تَغْتَسِلْ إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ.
- تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا
- يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "عَدَمِ التَّلَازُمِ بَيْنَ شَرْطِ الصَّلَاةِ وَحَقِيقَةِ الصَّوْمِ" الْمُقَدَّمَةِ الْأُولَى: الصَّوْمُ إِمْسَاكٌ عَنْ بَعْضِ الشَّهَوَاتِ بِنِيَّةٍ.
- الْمُقَدَّمَةُ الثَّانِيَّةُ: الْجَنَابَةُ حَالَةٌ بَدَنِيَّةٌ تَمْنَعُ الصَّلَاةَ وَلَا تَمْنَعُ الْإِمْسَاكَ.
- الِاسْتِثْنَاءُ: بِمَا أَنَّ الْجَنَابَةَ لَا تُنَاقِضُ حَقِيقَةَ الْإِمْسَاكِ، فَإِنَّ الْحُكْمَ يُبْطَلَانِ الصَّوْمَ عَقْلًا بَاطِلٌ لِانْعِدَامِ التَّضَادِّ.
- وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ. حَكَمْنَا بِأَنَّ الْقَضِيَّةَ هُنَا (حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ)؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَبْنِي الْحُكْمَ فِيهَا عَلَى شَرْطٍ خَارِجِيٍّ مُحْتَمَلٍ، بَلْ يُثَبِّتُ صِفَةً دَائِيَّةً لِلْمَوْصُوفِ بَعْدَ تَمَامِهِ
- الْمَوْضُوعُ: حَالَةُ الْإِصْبَاحِ بِالْجَنَابَةِ لِلصَّائِمِ.
- الْمَحْمُولُ: عِلَّةٌ مُثَبَّتَةٌ لِلصَّحَّةِ وَعَدَمِ الْقَضَاءِ.
- الرَّابِطَةُ: هِيَ (الرَّابِطَةُ التَّكْلِيفِيَّةُ الْمُقَدَّرَةُ).
- وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ ضَبْطُ مَنَاطِ الْحُكْمِ بِأَمْرِ حَتْمِيٍّ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَعْصِمُ الدِّهْنَ مِنْ بِنَاءِ نَتِيجَةٍ (بُطْلَانِ الصَّوْمِ) بِنَاءً عَلَى مُقَدَّمَةٍ وَاهِمَةٍ (قِيَاسُ الصَّوْمِ عَلَى الصَّلَاةِ)، بَلْ يَجْعَلُ الْإِدْنَ بِالْجَمَاعِ لَيْلًا مُقَدَّمَةً كُبْرَى يَلْزَمُ عَنْهَا عَقْلًا وَشَرْعًا قَبُولُ الصَّوْمِ مَعَ تَأَخُّرِ الْغُسْلِ.

أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ قَوْلُهُ تَعَالَى (فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ... حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ) وَوَجْهُهُ أَنَّ إِبَاحَةَ الْمُبَاشَرَةِ إِلَى لَحْظَةِ الْفَجْرِ تَقْتَضِي عَقْلًا أَنَّ الْغُسْلَ يَقَعُ فِي النَّهَارِ ضَرُورَةً، فَلَوْ كَانَ الْغُسْلُ شَرْطًا لِمَا بَقِيَ لِلْإِبَاحَةِ إِلَى الْفَجْرِ مَعْنًى.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ حَدِيثُ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (كَانَ يُدْرِكُهُ الْفَجْرُ وَهُوَ جُنُبٌ مِنْ أَهْلِهِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَيَصُومُ).

ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١ قَاعِدَةُ (الْأَصْلُ فِي الْأَشْيَاءِ الْبَرَاءَةُ) فَلَا يُكَلِّفُ الصَّائِمُ بِشَرْطٍ زَائِدٍ (الطَّهَارَةَ) بِلَا دَلِيلٍ نَاقِلٍ.

٢ قَاعِدَةُ (الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ) فَالْقَوْلُ بِبُطْلَانِ الصَّوْمِ عِنْدَ تَأَخُّرِ الْغُسْلِ فِيهِ عَنَتٌ وَنَضْيِيقٌ.

رَابِعًا أَدْلَةُ الْقِيَاسِ:

١ قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا عَلَى (مَنْ نَامَ فَنَسِيَ الصَّلَاةَ) بِعِلَّةٍ (تَأَخَّرَ شَرْطُ الطَّهَارَةِ لِعُدْتِهِ) فَالصَّوْمُ أَجْزَأُ لِأَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ "الْفَجْرُ لَا الْغُسْلُ".

٢ قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ كَانَتِ الطَّهَارَةُ شَرْطًا لِلصَّوْمِ لَكَانَ الْأَكْلُ شَرْطًا لِلصَّلَاةِ، وَهَذَا مُتَنَفٍ، فَلَمَّا افْتَرَقَتِ الْعِبَادَتَانِ فِي الْمَاهِيَةِ افْتَرَقَتَا فِي الشَّرْطِ عَكْسًا.

٣ قِيَاسُ الطَّرْدِ: كُلَّمَا وُجِدَ فِعْلٌ مُبَاحٌ لَيْلًا (كَالْأَكْلِ) وَاسْتَمَرَ أَثَرُهُ نَهَارًا (بَقَاءُ الطَّعَامِ فِي الْمَعِدَةِ) لَمْ يُفْطَرْ، فَيُطْرَدُ ذَلِكَ فِي أَثَرِ الْجَنَابَةِ.

٤ قِيَّاسُ الْمُوجِبِ: لَمَّا كَانَ الْإِمْسَاكُ هُوَ الْمُوجِبُ لِلصَّحَّةِ، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ بَقَاءُ الْجَنَابَةِ لَا يَنْقُضُ هَذَا الْمُوجِبَ لِعَدَمِ دُخُولِهَا فِي مَعْنَى الْإِفْطَارِ.

~

حُكْمُ نَدْبِ صَوْمِ الدَّهْرِ لِمَنْ قَوِيَ عَلَيْهِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِّلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ (وَصَوْمُ دَهْرٍ) يَعْنِي أَنَّ صِيَامَ جَمِيعِ أَيَّامِ الْعَامِ (مَعَ إِفْطَارِ الْأَيَّامِ الْمُحَرَّمَةِ) هُوَ أَمْرٌ مَنْدُوبٌ وَمُسْتَحَبٌّ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ، بِشَرْطِ أَنْ لَا يُؤَدِّيَ ذَلِكَ إِلَى إِضْعَافِ الْمُكَلَّفِ عَنْ أَدَاءِ أَعْمَالِ الْبِرِّ الْوَاجِبَةِ أَوْ الْمَنْدُوبَةِ الْآخَرَى، فَالْجَوَازُ هُنَا بِمَعْنَى الْإِسْتِحْبَابِ.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِّلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَنَاطَاتٍ مَقَاصِدِيَّةٍ وَهِيَ:

١ مَنَاطُ الْقُوَّةِ عَلَى الْإِسْتِدَامَةِ

يُنْظَرُ الْفُقَهَاءُ إِلَى أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي صَوْمِ الدَّهْرِ هِيَ بَقَاءُ الشَّطِاطِ لِلْعِبَادَةِ؛ فَمَا دَامَ الصَّائِمُ لَا يَعْجُزُ عَنْ فَرَائِضِهِ وَلَا يَضْعُفُ بَدَنُهُ عَنِ الْقِيَامِ بِحُقُوقِهِ، فَإِنَّ الْإِسْتِغْرَاقَ فِي الطَّاعَةِ ثَوْرٌ عَلَى ثَوْرٍ، وَزِيَادَةٌ فِي التَّقَرُّبِ.

٢ مَنَاطُ حُجِّيَّةِ لُزُومِ النَّذْرِ

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ صَوْمَ الدَّهْرِ لَوْ كَانَ مَكْرُوهًا أَوْ مَمْنُوعًا لَمَّا لَزِمَ بِالنَّذْرِ، وَلَكِنَّ الْمَذْهَبَ مُجْمِعٌ عَلَى لُزُومِهِ إِذَا نَذَرَهُ الْمُكَلَّفُ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَصْلَهُ مَشْرُوعٌ وَمَنْدُوبٌ، لِأَنَّ النَّذْرَ لَا يَنْعَقِدُ فِيمَا هُوَ مَكْرُوهٌ أَوْ مَحْظُورٌ.

٣ مَنَاطُ تَحْصِيلِ الْفَضِيلَةِ الزَّمَانِيَّةِ

يَنْظُرُ الْمَذْهَبُ إِلَى أَنَّ كُلَّ يَوْمٍ (غَيْرِ الْمُحَرَّمِ) هُوَ مَحَلٌّ لِلصَّوْمِ، فَالِاسْتِيعَابُ يَجْمَعُ كُلَّ الْفَضَائِلِ الزَّمَانِيَّةِ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، وَهَذَا غَايَةُ مَا يَطْلُبُهُ الْمُشْمُرُونَ لِلْآخِرَةِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١ بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الصِّفَةِ فِي (إِنْ لَمْ يُضْعِفْهُ): يَقْتَضِي أَنَّ حُكْمَ النَّدْبِ يَنْقَلِبُ إِلَى "الْكِرَاهَةِ" إِذَا أَدَّى صَوْمُ الدَّهْرِ إِلَى الْعَجْزِ عَنْ أَعْمَالِ الْبِرِّ أَوْ تَضْيِيعِ الْحُقُوقِ، فَالنَّدْبُ مَقْرُونٌ بِالْقُدْرَةِ.

- مَفْهُومُ الشَّرْطِ: يُفْهَمُ أَنَّ جَوَازَ الصَّوْمِ مُعَلَّقٌ عَلَى سَلَامَةِ الْمَالَاتِ، فَمَا أَدَّى إِلَى تَرْكِ وَاجِبٍ فَهُوَ مَمْنُوعٌ.

٢ بِدَلَالَةِ الْأَلْفَاظِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "جَازٌ" فِي هَذَا السِّيَاقِ يُطَابِقُ "النَّدْبَ" لِأَنَّ الشَّيْخَ خَلِيلًا سَاقَهُ فِي مَعْرِضِ الْمَنْدُوبَاتِ.

- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: تَقْتَضِي مَشْرُوعِيَّةُ صَوْمِ الدَّهْرِ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ تَبَتُّلٌ مَمْنُوعٌ بَلْ هُوَ تَعَبُّدٌ مَشْرُوعٌ لِمَنْ طَاقَهُ.

- دَلَالَةُ الْإِشَارَةِ: يُشِيرُ النَّصُّ إِلَى سَعَةِ الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ فِي اسْتِيعَابِ الْهِمَمِ الْعَالِيَةِ لِلْعِبَادِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "اسْتِحَالَةِ الْإِرْتِفَاعِ بِالْبَدَلِ الْقَاصِرِ" الْمُقَدَّمَةِ الْأُولَى الصَّوْمِ طَاعَةً مَنْدُوبَةً فِي جَنْسِهَا

الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ الْإِسْتِمْرَارُ فِيهَا لَا يَنْقُضُ مَقْصُودَهَا مَا لَمْ يَحْصُلْ ضَرَرٌ
الِاسْتِتَاجُ بِمَا أَنَّ الْفِعْلَ طَاعَةً وَالزَّمَانَ ظَرْفٌ فَالنَّدْبُ ثَابِتٌ مَنْطِقِيًّا لِاتِّصَالِ
الْقُرْبَةِ بِالزَّمَانِ الْقَابِلِ

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ. حَكَمْنَا بِأَنَّ الْقَضِيَّةَ هُنَا (حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ)؛
لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَبْنِي الْحُكْمَ فِيهَا عَلَى شَرْطٍ خَارِجِيٍّ مُحْتَمَلٍ، بَلْ يُثَبِّتُ صِفَةً دَائِيَّةً
لِلْمَوْصُوفِ بَعْدَ تَمَامِهِ

الْمَوْضُوعُ صَوْمُ الدَّهْرِ (مَعَ الْقُدْرَةِ)

الْمَحْمُولُ حُكْمٌ مَذْذُوبٌ وَمَرْغُوبٌ فِيهِ شَرْعًا

الرَّابِطَةُ هِيَ الرَّابِطَةُ التَّكْلِيفِيَّةُ التَّحْسِينِيَّةُ

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ ضَبْطُ مَنَاطِ الْحُكْمِ بِالْقُدْرَةِ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَعْصِمُ
الدَّهْنَ مِنْ بِنَاءِ نَتِيجَةٍ (الْكِرَاهَةِ) بِنَاءً عَلَى مُقَدِّمَةِ نَاقِصَةٍ (كَظَنِّ التَّنَطُّعِ)، بَلْ
يَجْعَلُ "صِحَّةَ انْعِقَادِ النَّدْرِ" مُقَدِّمَةً كُبْرَى يَلْزَمُ عَنْهَا عَقْلًا وَشَرْعًا نَدْبُ الْأَصْلِ،
مِمَّا يَنْفِي عَنِ الْمُكَلَّفِ الْحَيْرَةَ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ عُمُومُ الْأَحَادِيثِ الدَّاعِيَةِ إِلَى الصَّوْمِ وَفَضْلِهِ، وَحَمْلُ
أَحَادِيثِ النَّهْيِ عَلَى مَنْ خَافَ الضَّرَرَ أَوْ التَّقْصِيرَ فِي الْحُقُوقِ.

ثَانِيًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ

١ قَاعِدَةُ (الْأَصْلُ فِي الْعِبَادَاتِ النَّدْبُ) فَمَا دَامَ الصَّوْمُ قُرْبَةً فَالِاسْتِكْثَارُ مِنْهُ
مَطْلُوبٌ.

٢ قَاعِدَةٌ (مَا لَزِمَ بِالنَّذْرِ فَلَهُ أَصْلٌ فِي الشَّرْعِ) وَقَدْ أَجْمَعَ الْمَالِكِيَّةُ عَلَى لُزُومِ صَوْمِ الدَّهْرِ بِالنَّذْرِ فَدَلَّ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهِ.
رَابِعًا أَدْلَةُ الْقِيَاسِ

١ قِيَاسُ الْعِلَّةِ قِيَاسُ صَوْمِ الدَّهْرِ عَلَى (قِيَامِ اللَّيْلِ كُلِّهِ لِمَنْ قَوِيَ عَلَيْهِ) بَعْلَةٌ (الِاسْتِغْرَاقِ فِي الطَّاعَةِ مَعَ أَمْنِ الْمَلَلِ وَالضَّرَرِ).

٢ قِيَاسُ الْعَكْسِ لَوْ كَانَ صَوْمُ الدَّهْرِ مَكْرُوهًا لَمَا صَحَّ نَذْرُهُ عَكْسًا لِقَاعِدَةٍ (لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ أَوْ مَكْرُوهٍ)، فَلَمَّا صَحَّ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مَنذُوبًا.

٣ قِيَاسُ الطَّرْدِ كُلَّمَا وَجِدَتْ طَاعَةٌ لَا تُؤَدِّي إِلَى مَفْسَدَةٍ وَجِدَ فِيهَا النَّذْبُ بِالِاسْتِكْثَارِ، فَيُطْرَدُ ذَلِكَ فِي صَوْمِ الدَّهْرِ.

٤ قِيَاسُ الْمُوجِبِ لَمَّا كَانَ الصَّوْمُ "مُوجِبًا لِتَرْكِ النَّفْسِ"، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ دَوَامُهُ (مَعَ الْقُدْرَةِ) مُوجِبًا لِكَمَالِ التَّرَكِّيَةِ.

~

حُكْمُ جَوَازِ إِفْرَادِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ بِالصَّوْمِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِمَسْأَلَةِ بَقَوْلِهِ (وَجُمُعَةٌ فَقَطْ) يَعْنِي أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُكَلَّفِ شَرْعًا أَنْ يَخُصَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامِ التَّطَوُّعِ مُتَفَرِّدًا دُونَ كَرَاهَةٍ، وَلَا يُشْتَرَطُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ أَنْ يَصُومَ يَوْمًا قَبْلَهُ أَوْ يَوْمًا بَعْدَهُ لِتَحْصِيلِ الْأَجْرِ أَوْ لِنَفْيِ الْمَنْعِ.
النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِمَسْأَلَةِ : يَقُومُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَنَاطَاتٍ مَقَاصِدِيَّةٍ وَهِيَ:

١ مَنَاطُ بَقَاءِ الْأَصْلِ فِي الْعِبَادَاتِ الزَّمَانِيَّةِ

يَنْظُرُ الْمَالِكِيَّةُ إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَيَّامِ أَنَّهَا ظُرُوفٌ لِلْعِبَادَةِ، وَالصَّوْمُ طَاعَةٌ مَرْغُوبٌ فِيهَا مُطْلَقًا، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ يَوْمًا فَاضِلًا، كَانَ إِيقَاعُ الْعِبَادَةِ فِيهِ زِيَادَةً فِي الْخَيْرِ، وَلَا مُوجِبَ لَصَرْفِ هَذَا الْفَضْلِ بِلَا دَلِيلٍ عَمَلِيٍّ قَوِيٍّ.

٢ مَنَاطُ الْإِعْتِدَادِ بِعَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْإِمَامَ مَالِكًا لَمْ يَرِ أَهْلَ الْمَدِينَةِ يَتْرُكُونَ صَوْمَهُ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ أَحَادِيثَ النَّهْيِ إِمَّا أَنَّهَا لَمْ تَصِحَّ عَنْدهُمْ، أَوْ أَنَّهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى مَنْ يَصُومُهُ خَوْفَ أَنْ يُفْرَضَ، أَوْ مَنْ يَخَافُ الضَّعْفَ عَنِ الْوُظَائِفِ الدِّينِيَّةِ، أَمَّا مُطْلَقُ التَّطَوُّعِ فَبَاقٍ عَلَى الْجَوَازِ.

٣ مَنَاطُ عَدَمِ التَّشْبِهِ بِأَهْلِ الْكِتَابِ

يُنْظَرُ الْمَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْجُمُعَةَ لَيْسَتْ سَبْتًا وَلَا أَحَدًا فِي التَّعْظِيمِ الْمُتَبَدِّعِ، فَالْمُسْلِمُ يَصُومُهُ تَقَرُّبًا لِلَّهِ فِي يَوْمٍ شَرِيفٍ، فَلَا يَقَعُ فِي مَحْدُورِ التَّشْبِهِ لِأَنَّ هُوِيَّةَ الْيَوْمِ إِسْلَامِيَّةٌ مَحْضَةٌ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١ بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الصِّفَةِ فِي (فَقَطْ): يَقْتَضِي أَنَّ الْإِنْفِرَادَ بِالْيَوْمِ لَيْسَ عِلَّةً لِلْمَنْعِ بَلْ هُوَ دَاخِلٌ فِي حَيْزِ الْإِدْنِ (الْجَوَازِ)، مِمَّا يَعْنِي انْتِفَاءَ كَرَاهَةِ التَّخْصِيصِ عِنْدَنَا.

- مَفْهُومُ الشَّرْطِ: يُفْهَمُ مِنْ سِيَاقِ (وَجَازَ) أَنَّ اشْتِرَاطَ صَوْمِ يَوْمٍ آخَرَ (الْخُمِيسِ أَوْ السَّبْتِ) سَاقِطٌ فِي التَّطَوُّعِ الْمَالِكِيِّ.

٢ بِدَلَالَةِ الْأَلْفَاظِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "جَازٌ يُطَابِقُ اسْتِوَاءَ الطَّرَفَيْنِ (الْفِعْلِ وَالْثَرَكِ) دُونَ لَوْمْ أَوْ كَرَاهَةٍ.

- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: تَقْتَضِي صِحَّةُ هَذَا الْجَوَازِ أَنَّ التَّهْيَ الْوَاردَ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ مَصْرُوفٌ عَنْ ظَاهِرِهِ عِنْدَ أَهْلِ الْمَذْهَبِ.

- دَلَالَةُ التَّضَمُّنِ: الْجَوَازُ يَتَضَمَّنُ إِبَاحَةَ مَا هُوَ أَقْلٌ مِنْهُ كَصَوْمِ بَعْضِهِ أَوْ تَرْكِهِ، لَكِنَّ التَّصْرِيحَ بِهِ جَاءَ لِدَفْعِ تَوَهُّمِ الْمَنَعِ.
تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "صِحَّةِ إِيقَاعِ الْعِبَادَةِ فِي زَمَانِهَا الْمُطْلَقِ" الْمُقَدِّمَةِ الْأُولَى: يَوْمُ الْجُمُعَةِ زَمَانٌ قَابِلٌ لِلصَّوْمِ شَرْعًا.

الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: الْإِنْفِرَادُ بِالْعِبَادَةِ لَا يُغَيِّرُ جَوْهَرَ الطَّاعَةِ مَا لَمْ يَرِدْ نَاهٍ مُعْتَبَرٌ عَمَلِيًّا. الْإِسْتِتَاجُ: بِمَا أَنَّ الصَّوْمَ طَاعَةً وَالزَّمَانَ ظَرْفٌ لَهَا، فَالْحُكْمُ بِالْجَوَازِ هُوَ النَّتِيجَةُ الْمَنْطِقِيَّةُ لِلتَّحَادِ الْفِعْلِ مَعَ مَحَلِّهِ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ. حَكَمْنَا بِأَنَّ الْقَضِيَّةَ هُنَا (حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ)؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَبْنِي الْحُكْمَ فِيهَا عَلَى شَرْطٍ خَارِجِيٍّ مُحْتَمَلٍ، بَلْ يُثَبِّتُ صِفَةً دَائِمَةً لِلْمَوْصُوفِ بَعْدَ تَمَامِهِ

الْمَوْضُوعُ: صِيَامُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ مُنْفَرِدًا.

الْمَحْمُولُ: عِلَّةٌ مُثَبَّتَةٌ لِلْجَوَازِ الشَّرْعِيِّ.

الرَّابِطَةُ: هِيَ (الرَّابِطَةُ التَّكْلِيفِيَّةُ الْمُقَدَّرَةُ).

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ ضَبْطُ مَنَاطِ الْحُكْمِ بِالْإِبَاحَةِ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَعَصِمُ الذَّهْنَ مِنْ بِنَاءِ نَتِيجَةٍ (الْمَنَعِ) عَلَى خَبَرٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ،

بَلْ يَجْعَلُ "عُمُومَ النَّدْبِ فِي الصَّوْمِ" مُقَدِّمَةً كُبْرَى يُلْزَمُ عَنْهَا عَقْلًا وَشَرْعًا جَوَازُ التَّطَوُّعِ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ السَّنَةِ النَّبَوِيَّةِ: عُمُومُ قَوْلِهِ ﷺ (مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بَعَدَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ...)، وَلَمْ يُخَصَّصْ يَوْمًا دُونَ يَوْمٍ.

ثَانِيًا مِنَ الْأَثَرِ وَالْعَمَلِ: قَوْلُ الْإِمَامِ مَالِكٍ فِي الْمَوْطَأِ بِأَنَّهُ لَمْ يَرَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْفَقْهِ يَنْهَى عَنْهُ، وَعَمَلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ حُجَّةٌ مُقَدِّمَةٌ فِي الْمَذْهَبِ.

ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١ قَاعِدَةٌ (الْأَصْلُ فِي الْأَشْيَاءِ الْإِبَاحَةُ) فَالصَّوْمُ مُبَاحٌ فِي كُلِّ الْأَيَّامِ إِلَّا مَا نُصِّى عَلَى تَحْرِيمِهِ (كَالْعِيدَيْنِ).

٢ قَاعِدَةٌ (تَرْكُ الْإِعْتِدَادِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ إِذَا خَالَفَ الْعَمَلُ) وَهِيَ رُكْنٌ فِي تَرْجِيحِ الْجَوَازِ رَغْمَ وُجُودِ أَحَادِيثِ النَّهْيِ.

رَابِعًا أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

١ قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ عَلَى (يَوْمِ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ) بِعِلَّةٍ (كَوْنِهَا أَيَّامًا فَاضِلَةً)، فَكَمَا نُدِبَ الصَّوْمُ فِيهَا جَازَ فِيهِ لِاشْتِرَاكِهَمَا فِي الْفَضْلِ.

٢ قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ كَانَ صَوْمُ الْجُمُعَةِ مَمْنُوعًا لِأَنَّهُ عِيدٌ، لَكَانَ صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ مَمْنُوعًا لِلْحَاجِّ أَيْضًا (وَهُوَ عِيدُهُمْ)، لَكِنَّ الْفِطْرَ هُنَاكَ لِلْقُوَّةِ لَا لِلتَّحْرِيمِ، فَالْجَوَازُ ثَابِتٌ عَكْسًا.

٣ قِيَاسُ الطَّرْدِ: كُلَّمَا وَجِدَ زَمَانٌ مُعَظَّمٌ شَرْعًا وَجِدَ نَدْبُ الْعِبَادَةِ فِيهِ، فَيُطْرَدُ ذَلِكَ فِي الْجُمُعَةِ لِأَنَّهَا سَيِّدَةُ الْأَيَّامِ.

٤ قِيَّاسُ الْمُوجِبِ: لَمَّا كَانَ الصَّوْمُ قُرْبَةً، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مَشْرُوعاً فِي أَفْضَلِ الْأَيَّامِ لِيَكُونَ ثَوَابُهُ أَعْظَمَ وَأَكْمَلَ.

~

حُكْمُ الْفِطْرِ لِلْمُسَافِرِ وَشُرُوطُ سُقُوطِ الْقَضَاءِ وَالْكَفَّارَةِ

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ هِيَ مَعْيَارُ الضَّبْطِ فِي "رُخْصَةِ السَّفَرِ؛ حَيْثُ يُدَقِّقُ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي اللَّحْظَةِ الَّتِي تَتَحَوَّلُ فِيهَا الْعَزِيمَةُ إِلَى رُخْصَةٍ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَ مَنْ دَخَلَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ وَهُوَ مُقِيمٌ وَبَيْنَ مَنْ دَخَلَ عَلَيْهِ وَهُوَ مُتَلَبِّسٌ بِالسَّفَرِ".

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ (وَفِطْرٌ بِسَفَرٍ قَصَرِ شَرَعَ فِيهِ قَبْلَ الْفَجْرِ وَلَمْ يَنْوِهِ فِيهِ وَإِلَّا قَضَى وَلَوْ تَطَوُّعًا وَلَا كَفَّارَةً إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ بِسَفَرٍ) يَعْنِي أَنْ جَوَّازَ الْفِطْرِ لِلْمُسَافِرِ مَشْرُوطٌ بِأَنْ يَبْدَأَ سَفَرَهُ حَقِيقَةً (يُجَاوِزُ الْبَسَاتِينَ) قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ مَعَ تَبَيُّتِ نِيَّةِ الْفِطْرِ، فَإِنْ طَلَعَ عَلَيْهِ الْفَجْرُ وَهُوَ حَاضِرٌ ثُمَّ سَافَرَ وَأَفْطَرَ، لَزِمَهُ الْقَضَاءُ لِانْتِهَالِ حُرْمَةِ يَوْمٍ لَزِمَهُ صَوْمُهُ حَضْرًا.

النَّظَرُ الْفُقَهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَنَاطَاتٍ مَقَاصِدِيَّةٍ وَهِيَ:

١ مَنَاطُ تَعْيِينِ الْفَرْضِ بِالْمَقَامِ

يَنْظُرُ الْفُقَهَاءُ إِلَى أَنَّ الصَّوْمَ يَجِبُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ عَلَى مَنْ كَانَ أَهْلًا لَهُ، فَالْمُقِيمُ عِنْدَ الْفَجْرِ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ عَزِيمَةً، فَلَا تَرْفَعُ هَذِهِ الْعَزِيمَةُ رُخْصَةَ السَّفَرِ الطَّارِئَةِ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الْيَوْمِ، لِأَنَّ الْحَضَرَ هُوَ الْأَصْلُ.

٢ مَنَاطُ التَّفَرُّقَةِ بَيْنَ التَّلَبُّسِ بِالْعُذْرِ وَطُرُوهِ

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ مَنْ شَرَعَ فِي السَّفَرِ لَيْلًا فَقَدْ دَخَلَ عَلَيْهِ الْفَجْرُ وَهُوَ "مُسَافِرٌ حَقِيقَةً"، فَلَمْ يَتَّعِنْ عَلَيْهِ الْأَدَاءَ لَوْجُودِ الْمَانِعِ ابْتِدَاءً، بِخِلَافِ مَنْ دَخَلَ عَلَيْهِ وَهُوَ "مَقِيمٌ" ثُمَّ سَافَرَ، فَقَدْ جَنَى عَلَى يَوْمٍ اِنْعَقَدَ وَجُوبُهُ عَلَيْهِ بِبَقِيَّتِهِ.

٣ مَنَاطُ التَّأْوِيلِ فِي إِسْقَاطِ الْكَفَّارَةِ

يُنْظَرُ الْمَذْهَبُ إِلَى أَنَّ مَنْ أَفْطَرَ بَعْدَ سَفَرِهِ الطَّارِئِ (بَعْدَ الْفَجْرِ) قَدْ اسْتَنَدَ إِلَى "سَبَبِ مَوْجُودٍ" وَهُوَ السَّفَرُ، فَهَذَا تَأْوِيلٌ قَرِيبٌ يَدْرَأُ عَنْهُ الْكَفَّارَةُ وَإِنْ أَوْجَبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ، إِلَّا إِذَا أَفْطَرَ لِمُجَرَّدِ نِيَّةِ السَّفَرِ "قَبْلَ الشُّرُوعِ فِيهِ فَهَذَا انْتِهَاكٌ يُوجِبُهَا".

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١ بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الشَّرْطِ فِي (شَرَعَ فِيهِ قَبْلَ الْفَجْرِ): يَقْتَضِي أَنَّ الشُّرُوعَ بَعْدَ الْفَجْرِ يَنْقُلُ الْحُكْمَ مِنَ الْجَوَازِ إِلَى الْمَنْعِ وَوُجُوبِ الْقَضَاءِ عِنْدَ الْفِطْرِ.

- مَفْهُومُ الصِّفَةِ فِي (وَلَوْ تَطَوُّعًا): يُشِيرُ إِلَى أَنَّ حُرْمَةَ الشُّرُوعِ فِي الْعِبَادَةِ تَسْتَوِي فِيهَا الْفَرِيضَةُ وَالْتَّائِلَةُ، فَالْمُتَطَوُّعُ إِذَا أَفْطَرَ لِسَفَرٍ طَارِئٍ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ جَبْرًا لِمَا أَبْطَلَ.

٢ بِذَلَالَاتِ الْأَلْفَافِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "قَضَى" يُطَابِقُ إِعَادَةَ الْيَوْمِ بَدَلًا عَنِ الْمُفْسَدِ.

- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ الْحُكْمُ بِسُقُوطِ الْكَفَّارَةِ بِإِقْتِضَاءِ وَجُودِ "شُبْهَةِ السَّفَرِ" الَّتِي تَمْنَعُ وَصْفَ الْفَاعِلِ بِالْمُتَهَاوِنِ الْمَحْضِ.

- دَلَالَةُ التَّضَمُّنِ: قَوْلُهُ "إِلَّا أَنْ يَنْوِيَهُ بِسَفَرٍ" يَتَضَمَّنُ أَنَّ الْكَفَّارَةَ تَلْزُمُ مَنْ أَفْطَرَ لِأَجْلِ السَّفَرِ وَهُوَ لَمَّا يَبْدَأُهُ بَعْدُ، لِأَنَّهُ اسْتَعَجَلَ الرُّخْصَةَ قَبْلَ أَوَانِهَا.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى اتِّبَاعِ الْحُكْمِ لَزْمَانَ التَّلَبُّسِ بِالْعِلَّةِ "الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: الصَّوْمُ يَلْزَمُ بَدْءاً مَنْ كَانَ حَاضِراً عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ. الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: الرُّخْصَةُ لَا تَرْفَعُ مَا تَعَيَّنَ وَجَبَ بِالْأَصَالَةِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ سَابِقَةً عَلَيْهِ.

الِاسْتِثْنَاءُ: بِمَا أَنَّ الْحَضَرَ (الْعَزِيمَةَ) سَبَقَ السَّفَرُ (الرُّخْصَةَ) زَمَاناً، فَإِنَّ الْفِطْرَ الطَّارِئَ يُوجِبُ الْقَضَاءَ مَنْطِقِيًّا لِفَسَادِ الْعِبَادَةِ الْمُتَعَقِّدَةِ. وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ. حَكَمْنَا بِأَنَّ الْقَضِيَّةَ هُنَا (حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ)؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَبْنِي الْحُكْمَ فِيهَا عَلَى شَرْطٍ خَارِجِيٍّ مُحْتَمَلٍ، بَلْ يُثَبِّتُ صِفَةً دَائِيَّةً لِلْمَوْصُوفِ بَعْدَ تَمَامِهِ

الْمَوْضُوعُ: الْفِطْرُ يَسَبِّبُ سَفَرَ طَرَأَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ. الْمَحْمُولُ: عِلَّةٌ مُثَبَّتَةٌ لَوْجُوبِ الْقَضَاءِ وَسُقُوطِ الْكَفَّارَةِ. الرَّابِطَةُ: هِيَ (الرَّابِطَةُ التَّكْلِيفِيَّةُ الزَّجْرِيَّةُ).

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ ضَبْطُ مَنَاطِ الْحُكْمِ بِاللَّحْظَةِ الْفَاصِلَةِ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَعَصِمُ الدِّهْنَ مِنْ خَلْطِ "الْمُسَافِرِ قَبْلَ الْفَجْرِ" بِ"الْمُسَافِرِ بَعْدَهُ"، بَلْ يَجْعَلُ "طُلُوعَ الْفَجْرِ عَلَى الْمُقِيمِ" مُقَدِّمَةً كُبْرَى يَلْزَمُ عَنْهَا لُزُومُ الْإِتِمَامِ، مِمَّا يَنْفِي عَنِ الْمُكَلَّفِ التَّلَاعُبَ بِالرُّخْصِ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ قَوْلُهُ تَعَالَى (ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ) وَوَجْهُهُ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْإِتِمَامِ تَوَجَّهَ لِلْمُكَلَّفِ عِنْدَ الْفَجْرِ وَهُوَ مُقِيمٌ، فَطَرَأَ السَّفَرُ لَا يَنْسَخُ هَذَا الْأَمْرَ بَعْدَ انْعِقَادِهِ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ: حَدِيثُ الَّذِي اسْتَفْتَى النَّبِيُّ ﷺ فِي الْفِطْرِ بَعْدَ الشُّرُوعِ، وَقَوْلُهُ ﷺ لِلْمُتَطَوِّعِينَ (اقْضِيَا يَوْمًا مَكَائَهُ).
ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفِقْهِيَّةُ:

١ قَاعِدَةٌ (مَنْ اسْتَعْجَلَ شَيْئًا قَبْلَ أَوَانِهِ عُوقِبَ بِحَرْمَانِهِ) فَلِذَلِكَ لَزِمَتْ الْكُفَّارَةُ مَنْ تَوَى الْفِطْرَ لِلسَّفَرِ وَلَمَّا يَبْدَأْهُ.

٢ قَاعِدَةٌ (الْكُفَّارَاتُ تُذَرُّ بِالشُّبُهَاتِ) فَلَمَّا كَانَ السَّفَرُ شُبُهَةً رُخْصَةً، سَقَطَتْ الْكُفَّارَةُ عَمَّنْ أَفْطَرَ بَعْدَ شُرُوعِهِ فِيهِ.
رَابِعًا أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

١ قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ السَّفَرِ الطَّارِئِ بَعْدَ الْفَجْرِ عَلَى (طُرُوقِ الْمَرَضِ الْيَسِيرِ الَّذِي لَا يُبِيحُ الْفِطْرَ)، فَكَمَا لَا يَقْطَعُ الْعَزِيمَةُ مَا طَرَأَ بَعْدَ اللَّزُومِ، فَكَذَلِكَ السَّفَرُ هُنَا.

٢ قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ جَازَ الْفِطْرُ لِمَنْ سَافَرَ بَعْدَ الْفَجْرِ مُطْلَقًا، لَاسْتَوَى مَعَ الْمُسَافِرِ قَبْلَهُ، لَكِنَّ الشَّارِعَ فَرَّقَ بَيْنَ حَالِ الْبِدَايَةِ وَحَالِ الْإِسْتِمْرَارِ عَكْسًا لِلتَّسْوِيَةِ.

٣ قِيَاسُ الطَّرْدِ: كُلَّمَا وُجِدَ تَلَبُّسٌ بِعِبَادَةٍ (كَالصَّلَاةِ) ثُمَّ طَرَأَ سَفَرٌ، وَجِبَ إِتِمَامُ مَا دَخَلَ وَقْتُهُ حَضْرًا، فَيُطْرَدُ ذَلِكَ فِي الصَّوْمِ.

٤ قِيَّاسُ الْمُوجِبِ: لَمَّا كَانَ طُلُوعُ الْفَجْرِ حَضَرًا مُوجِبًا لِلصَّوْمِ، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ انْتِهَاكَ هَذَا الْمُوجِبِ سَبَبًا لِلْقَضَاءِ وَالزَّجْرِ.

~

حُكْمُ فِطْرِ الْمُسَافِرِ بَعْدَ دُخُولِهِ بِلَدِّهِ

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ هِيَ تِمَّةٌ لِבَابِ "عُذْرِ السَّفَرِ"، وَالْكَافُ هُنَا يَا أَفَنْدِي هِيَ (كَافُ التَّنْظِيرِ أَوْ التَّمْثِيلِ)؛ أَيُّ أَنَّ الشَّيْخَ خَلِيلًا يُنْظَرُ مَسْأَلَةَ الْقَادِمِ مِنَ السَّفَرِ بِمَسْأَلَةِ مَنْ سَافَرَ بَعْدَ الْفَجْرِ فِي حُكْمِ "سُقُوطِ الْكَفَّارَةِ" وَوُجُوبِ الْقَضَاءِ فَقَطُّ، لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي عِلَّةِ "التَّأْوِيلِ الْقَرِيبِ".

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ (كَفَطْرُهُ بَعْدَ دُخُولِهِ) يَعْنِي أَنَّ الْمُسَافِرَ الَّذِي كَانَ مُفْطَرًا بِسَبَبِ سَفَرِهِ، إِذَا وَصَلَ إِلَى بَلَدِهِ نَهَارًا فَدَخَلَ بُيُوتَ الْإِسْتِيطَانِ ثُمَّ أَفْطَرَ عَمْدًا، فَإِنَّهُ لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ وَيَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ فَقَطُّ، تَنْظِيرًا لَهُ بِمَنْ سَافَرَ بَعْدَ الْفَجْرِ وَأَفْطَرَ، لِوُجُودِ شُبْهَةِ السَّفَرِ فِي كِلْتَا الْحَالَتَيْنِ.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَنَاطَاتٍ مَقَاصِدِيَّةٍ وَهِيَ:

١ مَنَاطُ بَقَاءِ أَثَرِ الرُّخْصَةِ حُكْمًا

يُنْظَرُ الْفُقَهَاءُ إِلَى أَنَّ هَذَا الْقَادِمَ قَدْ دَخَلَ عَلَيْهِ الصَّبَاحُ وَهُوَ مُتَلَبِّسٌ بِالرُّخْصَةِ (السَّفَرِ)، فَلَمَّا دَخَلَ بَلَدَهُ بَطَلَتِ الرُّخْصَةُ حِسًّا لَكِنَّ أَثَرَهَا بَقِيَ فِي ذَهْنِهِ "شُبْهَةً"، فَإِفْطَارُهُ بَعْدَ الدُّخُولِ مُسْتَنْدٌ إِلَى سَبَبِ كَانِ مَوْجُودًا، فَدُرِئَتْ عَنْهُ الْكَفَّارَةُ.

٢ مَنَاطُ حُرْمَةِ الزَّمَانِ وَكَذَبِ الْإِمْسَاكِ

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْقَادِمَ مِنَ السَّفَرِ مُفْطِرًا يُنْدَبُ لَهُ الْإِمْسَاكُ بِقِيَّةِ يَوْمِهِ تَشْرِيفًا لِرَمَانَ رَمَضَانَ، لَكِنَّ هَذَا الْإِمْسَاكَ لَيْسَ صَوْمًا شَرْعِيًّا حَقِيقِيًّا لِأَنَّ يَوْمَهُ قَدْ فَسَدَ ابْتِدَاءً بِسَفَرِهِ، فَلَا يَكُونُ فِطْرُهُ انْتِهَاكَ لِصَوْمٍ صَحِيحٍ.

٣ مَنَاطُ التَّنْظِيرِ بِالتَّأْوِيلِ الْقَرِيبِ

تَعْمَلُ "الْكَافُ" هُنَا عَلَى رَبْطِ هَذِهِ الصُّورَةِ بِمَا قَبْلَهَا؛ فَكَمَا عُذِرَ مَنْ سَافَرَ بَعْدَ الْفَجْرِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْكَفَّارَةِ لِأَنَّهُ اسْتَنَدَ لِمَوْجُودِ (السَّفَرِ)، عُذِرَ الْقَادِمُ أَيْضًا لِاسْتِنَادِهِ إِلَى أَنَّ يَوْمَهُ لَا يَصِحُّ صَوْمُهُ بَعْدَ أَنْ أَفْطَرَ فِيهِ مُسَافِرًا.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١ بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الصَّنْفَةِ فِي (دُخُولِهِ): يَقْتَضِي أَنَّ الْأَحْكَامَ تَتَغَيَّرُ بِمُجَرَّدِ تَجَاوُزِ حُدُودِ الْبَلَدِ، فَالْقَادِمُ قَبْلَ الدُّخُولِ مُسَافِرٌ قَوْلًا وَاحِدًا، وَبَعْدَهُ مُقِيمٌ تَلْزِمُهُ أَحْكَامُ الْحَضَرِ فِي غَيْرِ الْكَفَّارَةِ.

- مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: أَنَّهُ لَوْ دَخَلَ بَلَدَهُ صَائِمًا (بِأَنَّ نَوَى الصَّوْمَ فِي سَفَرِهِ)، ثُمَّ أَفْطَرَ بَعْدَ الدُّخُولِ عَمْدًا بِلَا عُذْرٍ، لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ لِأَنَّهُ انْتَهَكَ صَوْمًا صَحِيحًا فِي الْحَضَرِ.

٢ بِذَلَالَاتِ الْأَلْفَافِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "الْكَافِ" فِي (كَفِطْرِهِ) يُطَابِقُ مَعْنَى التَّنْظِيرِ وَالتَّمْثِيلِ لِلْحُكْمِ السَّابِقِ.

- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ سُقُوطُ الْكَفَّارَةِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ "إِلَابَتَهَا" الْمَوْجِبَ لَهَا لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا فِي صَوْمٍ مُنْعَقِدٍ صَحِيحٍ، وَهَذَا الْيَوْمُ لَيْسَ كَذَلِكَ.
- دَلَالَةُ الْإِشَارَةِ: يُشِيرُ النَّصُّ إِلَى أَنَّ الْأَحْكَامَ تَدُورُ مَعَ مَنَاطَاتِهَا، فَلَمَّا كَانَ السَّفَرُ سَبَبَ الرُّخْصَةِ، بَقِيَ أَثَرُ الرُّخْصَةِ شُبْهَةً تَدْرَأُ الْعُقُوبَةَ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "اتِّحَادِ النَّظِيرِ مَعَ نَظِيرِهِ فِي الْعِلَّةِ" الْمُقَدِّمَةِ الْأُولَى: السَّفَرُ عِلَّةٌ مُسْقِطَةٌ لِلْكَفَّارَةِ لِشُبْهَةِ التَّأْوِيلِ.

الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: الْقَادِمُ مِنَ السَّفَرِ يَشْتَرِكُ مَعَ الْمُسَافِرِ بَعْدَ الْفَجْرِ فِي وُجُودِ هَذِهِ الشُّبْهَةِ.

الِاسْتِتْجَاعُ: بِمَا أَنَّ الْعِلَّةَ وَاحِدَةً (شُبْهَةَ السَّفَرِ)، فَالْحُكْمُ وَاحِدٌ (سُقُوطُ الْكَفَّارَةِ) طَرْدًا لِلْمَنْطِقِ الْقِيَاسِيِّ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ. حَكَمْنَا بِأَنَّ الْقَضِيَّةَ هُنَا (حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ)؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَبْنِي الْحُكْمَ فِيهَا عَلَى شَرْطٍ خَارِجِيٍّ مُحْتَمَلٍ، بَلْ يُثَبِّتُ صِفَةً دَائِيَّةً لِلْمَوْصُوفِ بَعْدَ تَمَامِهِ

الْمَوْضُوعُ: فِطْرُ الْمُسَافِرِ بَعْدَ دُخُولِهِ بَلَدَهُ.

الْمَحْمُولُ: عِلَّةٌ مُثَبَّتَةٌ لِلْقَضَاءِ دُونَ الْكَفَّارَةِ (بِالنَّظِيرِ).

الرَّابِطَةُ: هِيَ (الرَّابِطَةُ الْحُكْمِيَّةُ التَّمْثِيلِيَّةُ).

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ ضَبْطُ مَنَاطِ الْحُكْمِ بِالتَّأْوِيلِ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَعَصِمُ الذَّهْنَ مِنْ بِنَاءِ نَتِيجَةٍ (وُجُوبِ الْكَفَّارَةِ) بِنَاءً عَلَى مُقَدِّمَةٍ نَاقِصَةٍ (كَظَنِّ أَنَّهُ صَارَ

مُقيماً فَلَزِمَهُ حُكْمُ الْمُقِيمِ مُطْلَقاً، بَلْ يَجْعَلُ "سَبَقَ السَّفَرِ" مُقَدِّمَةً كُبْرَى يَلْزَمُ عَنْهَا دَرُءُ الْعُقُوبَةِ عَقْلاً وَشَرْعاً.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ قَوْلُهُ تَعَالَى (أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) وَوَجْهُهُ أَنَّ الْقَادِمَ كَانَ "عَلَى سَفَرٍ" فَقَدْ وَجَبَ فِي حَقِّهِ الْقَضَاءُ (الْبَدَلُ)، وَلَمْ يُذَكَّرْ لَهُ عِقَابٌ زَائِدٌ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ حَدِيثُ رَفْعِ الْخَطَاِ وَالتَّأْوِيلِ، وَأَنَّ الْكُفَّارَةَ لَا تُلْزَمُ إِلَّا مَنْ انْتَهَكَ الصَّوْمَ عَمْدًا بِلَا شُبْهَةٍ. ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١ قَاعِدَةٌ (الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ) فَالْفِطْرُ كَانَ يَقِينًا جَائِزًا، وَتَحْوُلُهُ لِلْمَنْعِ بَعْدَ الدُّخُولِ فِيهِ شُبْهَةٌ تُدْرَأُ الْكُفَّارَةَ.

٢ قَاعِدَةٌ (الْحُدُودُ وَالْكَفَّارَاتُ تُدْرَأُ بِالشُّبُهَاتِ) وَهِيَ مَنَاطُ السُّقُوطِ هُنَا. رَابِعًا أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

١ قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ الْقَادِمِ بَعْدَ الدُّخُولِ عَلَى (الْمُسَافِرِ بَعْدَ الْفَجْرِ) بِعِلَّةِ (الِاسْتِنَادِ لِشُبْهَةِ السَّفَرِ فِي سُقُوطِ الْعُقُوبَةِ).

٢ قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ أَوْجَبْنَا الْكُفَّارَةَ بَعْدَ الدُّخُولِ، لَكَانَ الْقَادِمُ الْمَعْدُورُ ابْتِدَاءً أَسْوَأَ حَالًا مِنَ الْمُقِيمِ الَّذِي يُفْطِرُ نَاسِيًا، وَهَذَا بَاطِلٌ عَكْسًا.

٣ قِيَاسُ الطَّرْدِ: كُلَّمَا وَجِدَ تَأْوِيلٌ قَرِيبٌ مُسْتَنَدٌ لِمَوْجُودٍ وَجِدَ سُقُوطُ الْكُفَّارَةِ، فَيُطْرَدُ ذَلِكَ فِي حَالِ الدُّخُولِ.

٤ قِيَاسُ الْمُوجِبِ: لَمَّا كَانَ السَّفَرُ مُوجِباً لِلرُّخْصَةِ، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَثَرٌ بَعْدَ انْتِهَائِهِ يَمْنَعُ مِنَ التَّغْلِيظِ كَمَا مَنَعَ مِنَ الْأَصْلِ.

حُكْمُ الْفِطْرِ لِلْمَرِيضِ

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ هِيَ مَحْوَرُ "حِفْظِ النَّفْسِ" فِي بَابِ الصَّيَامِ، حَيْثُ يَنْظُرُ الْمَذْهَبُ الْمَالِكِيُّ إِلَى الْمَرَضِ لَيْسَ بِمُجَرَّدِ عِلَّتِهِ، بَلْ بِمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ مِنْ آثَارٍ عَلَى الْبَدَنِ، فَيَقَسِّمُ الْحُكْمَ بَيْنَ "الْجَوَازِ" عِنْدَ خَوْفِ الزِّيَادَةِ، وَالْوَجُوبِ" عِنْدَ خَوْفِ الْهَلَاكِ، رِعَايَةً لِأَمَانَةِ الْجَسَدِ الَّتِي اسْتَوْدَعَهَا اللَّهُ عِنْدَ الْمُكَلَّفِ.

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ (وَيَمْرَضُ خَافَ: زِيَادَتُهُ، أَوْ تَمَادِيهِ. وَوَجِبَ إِنْ خَافَ هَلَاكًا، أَوْ شَدِيدَ أَدَى) يَعْنِي أَنَّ الْمَرِيضَ يُبَاحُ لَهُ الْفِطْرُ إِذَا خَافَ أَنْ يَزِيدَ الصَّوْمُ فِي عِلَّتِهِ أَوْ يُؤَخَّرَ بَرَأَهُ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْفِطْرُ حَتْمًا إِذَا وَصَلَ الْخَوْفُ إِلَى حَدِّ الْهَلَاكِ أَوْ التَّلَفِ، لِأَنَّ حِفْظَ النَّفْسِ مُقَدَّمٌ عَلَى آدَاءِ الْعِبَادَةِ فِي وَقْتِهَا.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَنَاطَاتٍ مَقَاصِدِيَّةٍ وَهِيَ:

١ مَنَاطُ حِفْظِ النَّفْسِ مِنَ التَّلَفِ

يَنْظُرُ الْفُقَهَاءُ إِلَى أَنَّ النَّفْسَ مِلْكٌ لِلَّهِ، وَلَيْسَ لِلْمُكَلَّفِ أَنْ يُعَرِّضَهَا لِلضَّيَاعِ بِحُجَّةِ الْعِبَادَةِ، فَلَمَّا كَانَ الصَّوْمُ مُؤَدِّيًا لِلْهَلَاكِ انْقَلَبَ مَنَاطُهُ مِنَ "الْقُرْبَةِ" إِلَى "الْمَعْصِيَةِ"، فَوَجِبَ الْفِطْرُ تَوْفِيرًا لِحَيَاةِ الْمُكَلَّفِ.

٢ مَنَاطُ رَفْعِ الْحَرَجِ عَنِ الْمُتَبَتَّلِ

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْمَرَضَ فِي نَفْسِهِ مَشَقَّةٌ، وَالشَّرِيعَةُ لَا تَجْمَعُ عَلَى الْعَبْدِ مَشَقَّتَيْنِ (مَشَقَّةَ الصَّوْمِ وَمَشَقَّةَ الْمَرَضِ)، فَجُعِلَ خَوْفُ الزِّيَادَةِ أَوْ التَّمَادِي مَنَاطًا لِلرُّخْصَةِ تَيْسِيرًا عَلَى الْمَرِيضِ لِيَقْوَى بَدَنُهُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ.

٣ مَنَاطُ اعْتِبَارِ الظَّنِّ الْقَوِيِّ مَقَامَ الْيَقِينِ
يُنْظَرُ الْمَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْحُكْمَ مُنَوِّطٌ بِـ "الْخَوْفِ" الْمُسْتَبِدِّ إِلَى تَجَرِبَةٍ أَوْ خَبَرِ طَيِّبٍ حَاضِقٍ، فَلَا يُشْتَرَطُ وَقُوعُ الْهَلَاكِ بِالْفِعْلِ، بَلْ يُكْتَفَى بِظَنِّ حُصُولِهِ لِتَرْتِيبِ حُكْمِ الْوُجُوبِ أَوْ الْجَوَازِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١ بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الصِّفَةِ فِي (زِيَادَتِهِ): يَقْتَضِي أَنَّ الْمَرَضَ الْيَسِيرَ الَّذِي لَا يُخَافُ مِنْهُ زِيَادَةٌ وَلَا ضَرَرٌ لَا يُبِيحُ الْفِطْرَ، لِأَنَّ الرُّخْصَةَ مُعَلَّقةٌ بِصِفَةِ الْخَوْفِ الْمُعْتَبَرِ.
- مَفْهُومُ الشَّرْطِ فِي (إِنْ خَافَ هَلَاكًا): أَنَّ انْتِقَالَ الْحُكْمِ مِنَ الْجَوَازِ إِلَى الْوُجُوبِ مَشْرُوطٌ بِبُلُوغِ الضَّرَرِ حَدَّ التَّلَفِ، فَإِنْ لَمْ يَصِلْ بَقِيَ عَلَى أَصْلِ الْجَوَازِ.

٢ بِذَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "وَجَبَ" يُطَابِقُ الْإِلْزَامَ الَّذِي يُعَاقَبُ تَارِكُهُ، فَالْمَرِيضُ الَّذِي يَصُومُ حَتَّى يَهْلِكَ يَأْتُمُ.
- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ الْحُكْمُ بِالْوُجُوبِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ "الْحَيَاةَ" شَرْطٌ لِأَدَاءِ جَمِيعِ التَّكَالِيفِ، فَلَا يَصِحُّ تَقْدِيمُ فَرْعِ (الصَّوْمِ) عَلَى أَصْلِ (الْبَقَاءِ).

- دَلَالَةُ الْإِشَارَةِ: يُشِيرُ النَّصُّ إِلَى رَحْمَةِ الشَّارِعِ بِالْعَجْزَةِ، وَأَنَّ الدِّينَ مَبْنِيٌّ عَلَى رِعَايَةِ الْمَصَالِحِ الْبَدَنِيَّةِ.
تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "وُجُوبِ تَقْدِيمِ أَعْلَى الْمَصْلَحَتَيْنِ عِنْدَ التَّعَارُضِ"

الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: حِفْظُ النَّفْسِ مَصْلَحَةٌ ضَرُورِيَّةٌ كَلِّيَّةٌ.

الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: أَدَاءُ الصَّوْمِ فِي وَقْتِهِ مَصْلَحَةٌ تَعْبُدِيَّةٌ فَرْعِيَّةٌ.

الِاسْتِثْنَاءُ: بِمَا أَنَّ الصَّوْمَ يُؤَدِّي إِلَى إِبْطَالِ مَصْلَحَةِ النَّفْسِ (عِنْدَ الْخَوْفِ)، فَإِنَّ تَرْكَهُ وَجَبَ عَقْلًا وَشَرْعًا لِيَبْقَى الْأَصْلُ الْمُحَقَّقُ لِلْعِبَادَةِ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ. حَكَمْنَا بِأَنَّ الْقَضِيَّةَ هُنَا (حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ)؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَبْنِي الْحُكْمَ فِيهَا عَلَى شَرْطٍ خَارِجِيٍّ مُحْتَمَلٍ، بَلْ يُثَبِّتُ صِفَةً دَائِيَّةً لِلْمَوْصُوفِ بَعْدَ تَمَامِهِ

الْمَوْضُوعُ: الْمَرَضُ الْمُؤَدِّي لِحَوْفِ الْهَلَاكِ أَوْ زِيَادَةِ الْآلَمِ.

الْمَحْمُولُ: عِلَّةٌ قَطْعِيَّةٌ لَوْجُوبِ الْفِطْرِ أَوْ جَوَازِهِ.

الرَّابِطَةُ: هِيَ (الرَّابِطَةُ التَّكْلِيفِيَّةُ الْمُقَدَّرَةُ).

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ ضَبْطُ مَنَاطِ الْحُكْمِ بِالضَّرَرِ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَعَصِمُ الذَّهْنَ مِنْ بِنَاءِ نَتِيجَةٍ (وُجُوبِ الصَّوْمِ) عَلَى مُقَدِّمَةِ نَاقِصَةٍ (كَظَنِّ أَنَّ الطَّاعَةَ تَكُونُ بِالتَّهْلُكَةِ)، بَلْ يَجْعَلُ "حِفْظَ النَّفْسِ" مُقَدِّمَةً كُبْرَى يَلْزَمُ عَنْهَا شَرْعًا وَعَقْلًا وَجُوبُ التَّرَفُّقِ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ قَوْلُهُ تَعَالَى (وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ) وَقَوْلُهُ (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا... فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) وَوَجْهُهُ أَنَّ اللَّهَ أَبَاحَ الْفِطْرَ لِمُطْلَقِ الْمَرَضِ الْمُؤْذِي، فَكَيْفَ يَمَّا يَخَافُ مِنْهُ الْهَلَاكُ؟!

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ قَوْلُهُ ﷺ (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصُهُ كَمَا يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى عَزَائِمُهُ) وَحَدِيثُ (لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ) وَيُلْحَقُ بِهِ الْمَرَضُ بِجَامِعِ الْمَشَقَّةِ.

ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١ قاعدة (الضَّرَرُ يُزَالُ) وَالصَّوْمُ مَعَ خَوْفِ الْهَلَاكِ ضَرَرٌ مَحْضٌ فَتَعَيَّنَتْ إِزَالَتُهُ بِالْفِطْرِ.

٢ قاعدة (الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ) فَالْمُ الْمَرَضِ مَشَقَّةٌ تُدْفَعُ عَنْهَا بِرُخْصَةِ الْفِطْرِ.

رَابِعًا أُدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

١ قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ خَوْفِ "زِيَادَةِ الْمَرَضِ" عَلَى (حَقِيقَةِ الْمَرَضِ الْقَائِمِ) بِعِلَّةِ (حُصُولِ الْأَدَى الْبَدَنِيِّ)، فَكَمَا جَازَ لِلْمَوْجُودِ جَازَ لِلْمُتَوَقَّعِ مَخَافَةُ الْوُقُوعِ.

٢ قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ وَجَبَ الصَّوْمُ مَعَ خَوْفِ الْهَلَاكِ، لَكَانَ الدِّينُ مُهْلِكًا لِلْعِبَادِ، وَلَكِنَّ الدِّينَ جَاءَ لِنَفْعِهِمْ، فَالْفِطْرُ ثَابِتٌ عَكْسًا لِلْمُهْلَكَةِ.

٣ قِيَاسُ الطَّرْدِ: كُلَّمَا وَجَدَ تَعَارُضٌ بَيْنَ حَقِّ لِلَّهِ وَحَقِّ لِلْعَبْدِ فِي نَفْسِهِ (كَالتَّيْمُمِ عِنْدَ خَوْفِ ضَرَرِ الْمَاءِ) قَدَّمَ حَقَّ الْعَبْدِ تَخْفِيفًا، فَيُطْرَدُ ذَلِكَ فِي الصَّوْمِ.

٤ قِيَاسُ الْمُوجِبِ: لَمَّا كَانَ الْمَرَضُ مُوجِبًا لِضَعْفِ الْبَدَنِ، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْفِطْرُ مُوجِبًا لِقُوَّتِهِ، وَالتَّكَالِيفُ إِنَّمَا تُبْنَى عَلَى الْأَبْدَانِ الْقَوِيَّةِ لَا الْهَالِكَةِ.

~

حُكْمُ فِطْرِ الْحَامِلِ وَالْمُرْضِعِ

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تُمَثِّلُ ذِرْوَةَ الرَّحْمَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَالشَّرِيعِ الْجَمَاعِيِّ؛ حَيْثُ يَنْظُرُ الْمَذْهَبُ الْمَالِكِيُّ إِلَى أَنَّ حِفْظَ النَّفْسِ الْمَعْصُومَةِ (سَوَاءً كَانَتْ نَفْسُ الْمُكَلَّفِ أَوْ غَيْرِهِ كَالْجَنِينِ وَالرَّضِيعِ) مُقَدَّمٌ عَلَى أَدَاءِ الْعِبَادَةِ فِي وَقْتِهَا، مَعَ ضَبْطِ ذَلِكَ بِقِيُودٍ تَمْنَعُ التَّسَاهُلَ، وَتُفَرِّقُ بَيْنَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْإِسْتِيعَاضِ عَنِ الرِّضَاعَةِ وَعَدَمِهَا.

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ (كَحَامِلٍ، وَمُرْضِعٍ لَمْ يُمَكِّنْهَا اسْتِجَارًا أَوْ غَيْرُهُ خَافَتَا عَلَى وَلَدَيْهِمَا) يَعْنِي أَنَّ الْحَامِلَ وَالْمُرْضِعَ يَجُوزُ لَهُمَا الْفِطْرُ إِذَا خَافَتَا عَلَى جَنِينِهِمَا أَوْ رَضِيعِهِمَا ضَرَرًا، وَالْكَافُ هُنَا لِلتَّنْظِيرِ وَالتَّمْثِيلِ بِالْمَرِيضِ فِي حُكْمِ الرُّخْصَةِ، مَعَ تَقْيِيدِ الْمُرْضِعِ بِعَدَمِ وُجُودِ بَدِيلٍ لِلرِّضَاعَةِ.

النَّظَرُ الْفُقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ : يَقُومُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَنَاطَاتٍ مَقَاصِدِيَّةٍ وَهِيَ:

١ مَنَاطُ حِفْظِ النَّفْسِ التَّائِعَةِ

يَنْظُرُ الْفُقَهَاءُ إِلَى أَنَّ الْجَنِينَ وَالرَّضِيعَ أَنْفُسٌ مَعْصُومَةٌ، وَبِمَا أَنَّ بَقَاءَهُمَا مُتَعَلِّقٌ بِحَالِ الْأُمِّ غَدَاءً وَرَيًّا، فَقَدْ نُزِّلَ خَوْفُ الضَّرَرِ عَلَيْهِمَا مَنْزِلَةً خَوْفِ الصَّائِمِ عَلَى نَفْسِهِ، لِأَنَّ مَقْصِدَ الشَّارِعِ حِفْظُ حَيَاةِ الْإِنْسَانِ بِصُورَةٍ كُلِّيَّةٍ.

٢ مَنَاطُ تَعْيِينِ الْوَسِيلَةِ (الرِّضَاعَةِ)

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ جَوَازَ الْفِطْرِ لِلْمُرْضِعِ مُنَوِّطٌ بِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْإِسْتِجَارِ (مُرْضِعَةٍ أُخْرَى) أَوْ وُجُودِ طَعَامٍ بَدِيلٍ يَقْبَلُهُ الْوَلَدُ، فَإِذَا أُمِكنَ الْإِسْتِغْنَاءُ عَنِ لَبَنِ الْأُمِّ بِغَيْرِهِ مَعَ بَقَاءِ قُوَّتِهَا عَلَى الصَّوْمِ، لَمْ تَتَّعَيْنِ الرُّخْصَةُ، لِأَنَّ الضَّرُورَةَ تُقَدَّرُ بِقَدْرِهَا.

٣ مَنَاطُ الْإِحَاقِ غَيْرِ الْمُكَفِّ بِالْمُكَفِّ

يَنْظُرُ الْمَذْهَبُ إِلَى جَعْلِ حَاجَةِ الْغَيْرِ (الْوَلَدِ) سَبَبًا لِرُخْصَةِ الدَّاتِ (الْأُمِّ)، وَهَذَا مِنْ التَّوَسُّعِ فِي مَنَاطَاتِ الرُّخْصِ لِيَشْمَلَ كُلَّ مَا يُؤَدِّي تَرْكُهُ إِلَى هَلَاكِ مَحْقُوقٍ أَوْ مَظْنُونٍ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١ بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الصِّفَةِ فِي (خَافَتَا عَلَى وَلَدَيْهِمَا): يَقْتَضِي أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُوْجَدْ خَوْفٌ عَلَى الْوَلَدِ، وَكَانَتِ الْأُمُّ قَوِيَّةً وَلَبَنُهَا غَزِيرًا، فَإِنَّ الْفِطْرَ لَا يَجُوزُ، لِإِنْتِفَاءِ عِلَّةِ الرُّخْصَةِ.

- مَفْهُومُ الشَّرْطِ فِي (لَمْ يُمَكِّنْهَا اسْتِجَارًا): أَنَّ قُدْرَتَهَا عَلَى إِيجَادِ بَدِيلٍ يَمْنَعُ عَنْهَا رُخْصَةَ الْفِطْرِ فِي حَالِ كَانِ الْخَوْفِ مَحْصُورًا فِي نَقْصِ اللَّبَنِ فَقَطْ دُونَ تَأَثُّرِ صِحَّتِهَا هِيَ.

٢ بِذَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "خَافَتَا" يُطَابِقُ غَلْبَةَ الظَّنِّ بِوُقُوعِ الْمَكْرُوهِ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْيَقِينُ.

- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: تَقْتَضِي صِحَّةُ الْفِطْرِ لِلْمَرْضِعِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ وَجُوبَ الْفِدْيَةِ مَعَ الْقَضَاءِ، لِأَنَّ رُخْصَتَهَا لِأَجْلِ غَيْرِهَا، بِخِلَافِ الْحَامِلِ الَّتِي تَقْضِي بِهَا فِدْيَةٌ فِي الْمَشْهُورِ لِأَنَّ الْجَنِينَ كَالْعُضْوِ مِنْهَا.

- دَلَالَةُ الْإِشَارَةِ (التَّنْظِيرِ): "الْكَافُ" تُشِيرُ إِلَى أَنَّ حُكْمَ الْحَامِلِ وَالْمَرْضِعِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْقِيَاسِ عَلَى الْمَرِيضِ فِي مَنَاطِ الْخَوْفِ مِنَ الضَّرَرِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمُنْطَقِيُّ هُنَا عَلَى اتِّبَاعِ الْحُكْمِ لَوْجُودِ مَانِعِ الْأَدَاءِ
 الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: الصَّوْمُ يَضُرُّ بِالْجَنِينِ أَوْ الرُّضِيعِ عِنْدَ خَوْفِ نَقْصِ الْغِذَاءِ.
 الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: كُلُّ مَا أَضَرَ بِالنَّفْسِ الْمَعْصُومَةِ فَالْشَّرْعُ يَأْمُرُ بِدَفْعِهِ.
 الْإِسْتِثْنَاءُ: بِمَا أَنَّ الصَّوْمَ صَارَ سَبَبًا لِلضَّرَرِ بِالْوَلَدِ، فَالْفِطْرُ يَجُوزُ مَنْطَقِيًّا لِتَقْدِيمِ
 حِفْظِ الْحَيَاةِ عَلَى أَدَاءِ الصَّوْمِ فِي وَقْتِهِ.
 وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةُ حَمَلِيَّةٍ مُوجِبَةٍ. حَكَمْنَا بِأَنَّ الْقَضِيَّةَ هُنَا (حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ)؛
 لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَبْنِي الْحُكْمَ فِيهَا عَلَى شَرْطٍ خَارِجِيٍّ مُحْتَمَلٍ، بَلْ يُثَبِّتُ صِفَةً دَائِيَّةً
 لِلْمَوْصُوفِ بَعْدَ تَمَامِهِ
 الْمَوْضُوعُ: حَالُ الْحَامِلِ أَوْ الْمُرْضِعِ الَّتِي تَخَافُ عَلَى وَلَدِهَا.
 الْمَحْمُولُ: عِلَّةٌ مُثَبَّتَةٌ لِحَوَازِ الْفِطْرِ (الرُّخْصَةِ).
 الرَّابِطَةُ: هِيَ (الرَّابِطَةُ التَّكْلِيفِيَّةُ التَّنْظِيرِيَّةُ الْمُقَدَّرَةُ).
 وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ ضَبْطُ مَنَاطِ الْحُكْمِ بِالتَّبَعِيَّةِ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَعَصِمُ
 الذِّهْنَ مِنْ بِنَاءِ نَتِيجَةٍ (وُجُوبِ الصَّوْمِ) مَعَ وُجُودِ الْهَلَاكِ، بَلْ يَجْعَلُ "سَلَامَةَ
 الْوَلَدِ" مُقَدِّمَةً كُبْرَى يَلْزَمُ عَنْهَا عَقْلًا وَشَرْعًا جَوَازُ التَّرَقُّقِ.
 أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ
 أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ قَوْلُهُ تَعَالَى (وَلَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا) وَوَجْهُهُ أَنَّ
 إِلْزَامَهَا بِالصَّوْمِ مَعَ تَضَرُّرِ الْوَلَدِ هُوَ نَوْعٌ مِنَ الضَّرَرِ الْمَنْهِي عَنْهُ.
 ثَانِيًا مِنَ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ قَوْلُهُ ﷺ (إِنَّ اللَّهَ وَضَعَ عَنِ الْمُسَافِرِ الصَّوْمَ وَشَطَرَ
 الصَّلَاةِ، وَعَنِ الْحُبْلَى وَالْمُرْضِعِ الصَّوْمَ) وَهُوَ نَصٌّ صَرِيحٌ فِي الرُّخْصَةِ.
 ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١ قاعدةُ (الضررُ يُزالُ) وجوعُ الجنينِ أو الرضيعِ ضررٌ يُزالُ بفطْرِ الأم.
٢ قاعدةُ (المشقةُ تجلبُ التيسيرَ) فالحملُ والرضاعُ مشقتانِ تستوجبانِ التخفيفَ عندَ الخوفِ.

رابعاً أدلةُ القياسِ:

١ قياسُ العلةِ: قياسُ الحاملِ والمرضعِ على (المريضِ) بعلةِ (خوفِ زيادةِ الضررِ)، فكما جازَ للمريضِ الفطرُ لنفسِهِ جازَ لهُمَا لولَدِهِمَا.
٢ قياسُ العكسِ: لو وجبَ الصومُ معَ هلاكِ الولدِ، لكانَ الحفاظُ على العبادَةِ أهمَّ منَ حفظِ النفسِ، وهذا باطلٌ عكساً لمقاصدِ الشريعةِ.
٣ قياسُ الطردِ: كلما وُجدتْ مصلحةٌ ضروريةٌ لغيرِ المكلفِ مُتعلِّقةٌ بفعلِ المكلفِ، وُجدَ التخفيفُ عنِ المكلفِ، فيطرُدُ ذلكَ في الرضاعِ.
٤ قياسُ الموجبِ: لما كانتِ الرحمةُ بالصِّغارِ مطلوبةً شرعاً، لزمَ أنْ يكونَ الفطرُ موجباً لتحقيقِ هذهِ الرحمةِ في حالِ العجزِ.

~

حُكْمُ أَجْرَةِ إِرْضَاعِ الْوَلَدِ

وَمَنْ الْمُطَالَبُ بِهَا عِنْدَ تَعَدُّرِ مَالِهِ
هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَبْحَثُ فِي "الدِّمَّةِ الْمَالِيَّةِ لِلْمَحْضُونِ" وَتَرْتِيبِ جِهَاتِ الْإِنْفَاقِ عِنْدَ الْعَجْزِ، حَيْثُ يُفَرِّقُ الْمَذْهَبُ بَيْنَ "النَّفَقَةِ الْقَدَرِيَّةِ" وَالنَّفَقَةِ الْوُظَيْفِيَّةِ، وَيَبْحَثُ فِي مَنَاطِ الْعُرْمِ بِالْعُنْمِ "وَالْوَلَايَةِ الْإِنْفَاقِيَّةِ".

أشارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ (وَالْأَجْرَةُ فِي مَالِ الْوَلَدِ، ثُمَّ هَلْ فِي مَالِ الْأَبِ، أَوْ مَالِهَا؟ تَأْوِيلَانِ) يَعْنِي أَنَّ الْأَصْلَ فِي نَفَقَةِ الرِّضَاعِ (أَجْرَةُ الْمُرْضِعَةِ أَوْ

البديل) أَنْ تَكُونَ مِنْ مَالِ الصَّبِيِّ نَفْسِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ وَقَعَ التَّرَدُّدُ فِي الْمَذْهَبِ: هَلْ تَحِبُّ فِي مَالِ الْأَبِ لِأَنَّهُ عَائِلُهُ، أَمْ فِي مَالِ الْأُمِّ لِأَنَّ الرِّضَاعَ وَاجِبٌ عَلَيْهَا دِيَانَةً وَقَضَاءً فَيَكُونُ الْإِسْتِجَارُ بَدَلًا عَنْ فِعْلِهَا؟
النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَنَاطَاتٍ مَقَاصِدِيَّةٍ وَهِيَ:

١ مَنَاطُ اسْتِقْلَالِ الذِّمَّةِ الْمَالِيَّةِ لِلْوَلَدِ

يُنْظَرُ الْفُقَهَاءُ إِلَى أَنَّ الْوَلَدَ إِذَا مَلَكَ مَالًا (يَارِثُ أَوْ هِبَةً) صَارَتْ نَفَقَتُهُ فِيهِ أَوَّلًا، لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ يَعْيشَ الْمَرْءُ مِنْ مَالِهِ، وَلَا يَنْتَقِلُ لِمَالٍ غَيْرِهِ (الْوَالِدَيْنِ) إِلَّا عِنْدَ الْعِزْزِ، تَخْفِيفًا عَنِ الْأَصُولِ.

٢ مَنَاطُ "النَّفَقَةِ" وَتَبَعِيَّتِهَا لِلْعُصُوبَةِ

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْأَبَ هُوَ الْمُطَالِبُ شَرْعًا بِالْإِنْفَاقِ عَلَى أَوْلَادِهِ عِنْدَ فَقَرِهِمْ، فَالْأَجْرَةُ هِيَ نَوْعٌ مِنَ النَّفَقَةِ الضَّرُورِيَّةِ لِحِفْظِ الْحَيَاةِ، فَيَكُونُ الْأَبُ هُوَ الْمَنَاطُ الْأَصِيلُ لِتَحْمُلِ الْعُرْمِ الْمَالِيِّ.

٣ مَنَاطُ "الْوُظَيْفَةِ الْقَدَرِيَّةِ" لِلْأُمِّ

يُنْظَرُ مَنْ أَوْجَبَ الْأَجْرَةَ فِي مَالِ الْأُمِّ إِلَى أَنَّ الشَّارِعَ أَوْجَبَ عَلَيْهَا الرِّضَاعَ (كَمَا فِي الْمَشْهُورِ)، فَمَا دَامَتْ هِيَ الْمُطَالِبَةُ بِالْفِعْلِ، فَإِذَا نَابَ عَنْهَا غَيْرُهَا بِأَجْرَةٍ، كَانَتْ الْأَجْرَةُ بَدَلًا عَنْ مَجْهُودِهَا، فَتَغْرُمُهَا هِيَ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١ بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الصِّفَةِ فِي (مَالِ الْوَلَدِ): يَقْتَضِي أَنَّ عَدَمَ مِلْكِيَّةِ الْوَلَدِ لِلْمَالِ هُوَ شَرْطُ انْتِقَالِ الْمُطَالِبَةِ لِلْأَبَوَيْنِ.

- مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: أَنَّهُ إِذَا كَانَتِ الْأُمُّ بَائِنًا (مُطَلَّقَةً طَلَاقًا بَائِنًا)، فَالْأَجْرَةُ عَلَى
الْأَبِ اتِّفَاقًا، لِأَنَّ وُجُوبَ الْإِرْضَاعِ عَلَيْهَا كَانَ لِحَقِّ الزَّوْجِيَّةِ وَقَدْ زَالَ.
٢ بَدَلَالَاتِ الْأَلْفَافِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "الْأَجْرَةُ" يُطَابِقُ الْعَوَضَ الْمَالِيَّ عَنِ الْمَنْفَعَةِ (الرِّضَاعِ).
- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ الْكَلَامُ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ "الْحَيَاةَ" لَا تَقُومُ بِمَا رِضَاعٍ، فَتَعَيَّنَ
وُجُودُ مَنْ يَدْفَعُ لِصِحَّةِ الْإِسْتِمْرَارِ.
- دَلَالَةُ التَّضَمُّنِ: قَوْلُهُ ثُمَّ هَلْ فِي مَالِ الْأَبِ يَتَضَمَّنُ أَنَّ الْأَبَ هُوَ الْمَظْنَّةُ الْأُولَى
لِلنَّفَقَةِ بَعْدَ مَالِ الْوَلَدِ.
تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى اتِّبَاعِ الْفَرْعِ لِأَصْلِهِ فِي الْمَسْئُولِيَّةِ
الْمُقَدَّمَةِ الْأُولَى: نَفَقَةُ الرِّضَاعِ جُزْءٌ مِنْ كِفَالَةِ الْيَتِيمِ (حُكْمًا) أَوْ الْفَقِيرِ.
الْمُقَدَّمَةُ الثَّانِيَّةُ: الْكِفَالَةُ الْمَالِيَّةُ مُنَوَّطَةٌ بِالْأَبِ شَرْعًا عِنْدَ عَدَمِ مَالِ الصَّبِيِّ.
الِاسْتِثْنَاءُ: بِمَا أَنَّ الْأَجْرَةَ نَفَقَةٌ، وَالنَّفَقَةُ عَلَى الْأَبِ، فَالْأَجْرَةُ عَلَى الْأَبِ مَنْطِقِيًّا
لِاسْتِحَالَةِ تَكْلِيفِ الْأُمِّ بِمَا لَا يَدْخُلُ فِي نَفَقَةِ الْقَرِيبِ.
وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ. حَكَمْنَا بِأَنَّ الْقَضِيَّةَ هُنَا (حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ)؛
لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَبْنِي الْحُكْمَ فِيهَا عَلَى شَرْطٍ خَارِجِيٍّ مُحْتَمَلٍ، بَلْ يُثَبِّتُ صِفَةً دَائِيَّةً
لِلْمَوْصُوفِ بَعْدَ تَمَامِهِ:

المَوْضُوعُ: أَجْرَةُ إِرْضَاعِ الْوَلَدِ الْفَقِيرِ.
الْمَحْمُولُ: الْإِتِمَامُ الْمَالِيُّ فِي ذِمَّةِ الْأَبِ (أَوْ الْأُمِّ فِي التَّأْوِيلِ الثَّانِي).
الرَّابِطَةُ: هِيَ (الرَّابِطَةُ التَّكْلِيفِيَّةُ التَّرْتِيبِيَّةُ).

وَتَقَرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ ضَبْطُ مَنَاطِ الْحُكْمِ بِالتَّرْتِيبِ؛ فَعِلْمُ الْمُنْطِقِ هُنَا يَعَصِمُ
الدَّهْنَ مِنْ خَلْطِ "مَالِ الْوَلَدِ" بِمَالِ "الْوَالِدَيْنِ"، بَلْ يَجْعَلُ "عَدَمَ مَالِ الْوَلَدِ" مُقَدِّمَةً
كُبْرَى يُلْزَمُ عَنْهَا الْإِثْبَاتُ لِلْمُمُولِ الثَّانِي.

بَيَانُ التَّأْوِيلَيْنِ وَالتَّرْجِيحُ الْمَذْهَبِيُّ

- التَّأْوِيلُ الْأَوَّلُ (لِلْحَمِي): أَنَّ الْأَجْرَةَ فِي مَالِ الْأَبِ، لِأَنَّهُ الْمُطَالِبُ بِالنَّفَقَةِ
أَصَالَةً.

- التَّأْوِيلُ الثَّانِي (لِسَدِّ): أَنَّ الْأَجْرَةَ فِي مَالِ الْأُمِّ، لِأَنَّهَا الْمُطَالِبَةُ بِالْفِعْلِ، فَإِذَا
اسْتَأْجَرَتْ فَقَدْ دَفَعَتْ عِوَضًا عَنْ وَاجِبِهَا.

التَّرْجِيحُ وَفَقَ الْمَذْهَبِ: الرَّاجِحُ مَذْهَبِيًّا هُوَ التَّأْوِيلُ الْأَوَّلُ (قَوْلُ الْحَمِي) بِأَنَّ
الْأَجْرَةَ فِي مَالِ الْأَبِ، لِأَنَّ الْمَالِيَّةَ يُؤْصَلُونَ لِأَنَّ نَفَقَةَ الْأَوْلَادِ عَلَى الْآبَاءِ لَا عَلَى
الْأُمَّهَاتِ، وَالْأَجْرَةُ جُزْءٌ مِنَ النَّفَقَةِ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنْ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ: قَوْلُهُ تَعَالَى (وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ
بِالْمَعْرُوفِ) وَوَجْهُهُ أَنَّ اللَّهَ نَصَّ عَلَى أَنَّ نَفَقَةَ الْأُمِّ وَالرِّضَاعِ عَلَى الْأَبِ
(الْمَوْلُودِ لَهُ).

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ: قَوْلُهُ ﷺ لِهَنْدٍ (خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدَكَ بِالْمَعْرُوفِ) فَذَلَّ
عَلَى أَنَّ نَفَقَةَ الْوَلَدِ مُنَوِّطَةٌ بِمَالِ الْأَبِ.

ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١ قَاعِدَةُ (الْعُرْمُ بِالْعُنْمِ): فَالْأَبُ يَغْنُمُ بَقَاءَ نَسْلِهِ وَوَلَدِهِ فَيَعْرَمُ نَفَقَتَهُ.

٢ قَاعِدَةُ (النَّفَقَةُ تَتَّبِعُ الْعُصُوبَةَ): وَالْعُصُوبَةُ لِلْآبَاءِ لَا لِلْأُمَّهَاتِ.

رَابِعًا أدِلَّةُ الْقِيَاسِ وَالتَّرْجِيحُ بِقُوَّةِ الدَّلِيلِ:

١ قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ أَجْرَةِ الرِّضَاعِ عَلَى (أَجْرَةِ الْكَسْوَةِ) بِعِلَّةِ (التَّفَقُّعِ الضَّرُورِيِّ لِلْبَقَاءِ)، فَمَا لَزِمَ اللَّابَ فِي هَذِهِ لَزَمَهُ فِي تِلْكَ.

٢ قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ وَجَبَتِ الْأُجْرَةُ عَلَى الْأُمِّ لَكَانَتْ هِيَ الْعَائِلُ، وَهَذَا يُنَاقِضُ أَحْكَامَ الْقَوَامَةِ وَالْإِنْفَاقِ عَكْسًا.

٣ قِيَاسُ الطَّرْدِ: كُلَّمَا وَجِدَ عَجْزٌ مَالِيٌّ لِلْوَلَدِ وَجِدَ وَجُوبٌ نَفَقَتِهِ عَلَى أَبِيهِ، فَيَطْرُدُ ذَلِكَ فِي الرِّضَاعِ.

٤ قِيَاسُ الْمُوجِبِ: لَمَّا كَانَتِ الْبُؤَةُ مُوجِبَةً لِلرَّعَايَةِ، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مَالُ اللَّابِ هُوَ الْجَائِرُ لِحَاجَةِ الْوَلَدِ.

التَّرْجِيحُ بِقُوَّةِ الدَّلِيلِ: الرَّاجِحُ قُوَّةٌ هُوَ أَنَّ التَّفَقُّعَ عَلَى اللَّابِ (تَأْوِيلُ اللَّحْمِيِّ) لِمَصْرَاحَةِ الْقُرْآنِ فِي قَوْلِهِ (وَعَلَى الْمُؤَلَّدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ)، وَلِأَنَّ قَوْلَ سَنَدٍ بِإِجَابِهَا عَلَى الْأُمِّ يُؤَدِّي إِلَى الْجَمْعِ بَيْنَ "جُهْدِ الْبَدَنِ" (بِالْفِعْلِ) وَ"جُهْدِ الْمَالِ" (بِالْأُجْرَةِ)، وَالْمَالِكِيَّةُ يَأْبُونُ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ عَسْفٍ بِالْمَرْأَةِ.

~

حُكْمُ وَجُوبِ قَضَاءِ رَمَضَانَ بِالْعَدَدِ لَا بِالشَّهْرِ

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تُؤَصِّلُ لِقَاعِدَةَ "المُمَاتِلَةِ فِي الْجَبْرِ"؛ حَيْثُ يَنْظُرُ الْمَذْهَبُ الْمَالِكِيُّ إِلَى أَنَّ الصِّيَامَ دَيْنٌ فِي الدِّمَّةِ، وَالدِّينُ يُقْضَى بِمِثْلِهِ كَمَا لَا صُورَةَ، مِمَّا يَجْعَلُ الْعِبْرَةَ فِي بَرَاءَةِ الدِّمَّةِ هِيَ حَصْرُ الْأَيَّامِ الْمَعْدُودَةِ الَّتِي فَاتَتْ، دُونَ النَّظَرِ إِلَى هَيْئَةِ الشَّهْرِ (هَلْ كَانَ كَامِلًا أَوْ نَاقِصًا) فِي حَالِ الْإِدَاءِ أَوْ الْقَضَاءِ.

أشار الشيخ خليل للمسألة بقوله (والقضاء بالعدد) يعني أن من أفطر أياماً من رمضان لعذر أو لغيره، لزمه أن يقضي مثل عدد تلك الأيام التي أفطرها حقيقة؛ فإن كان الشهر ناقصاً (تسعة وعشرين) قضى تسعة وعشرين، وإن كان كاملاً (ثلاثين) قضى ثلاثين، ولا ينظر إلى حال الشهر الذي يقضي فيه.

التجرُّ الفقهي للمسألة: يقوم على ثلاثة مناطات مقاصدية وهي:

١ مناط الممائلة الكمية في الديون

ينظر الفقهاء إلى أن الصوم عبادة مقدرة بالزمان، فإذا فاتت صارت ديناً متعلقاً بالذمة، والأصل في قضاء الديون هو رد المثل، ومثل الأيام هو عددها، فلا تبرأ الذمة إلا باستيفاء نفس المقدار الذي وقع فيه التفريط أو الفوات.

٢ مناط انفكالك زمان القضاء عن الأداء

ينظر إلى أن زمان القضاء (كشوال أو شعبان) ليس له أي أثر في تقدير العبادة الفاتية، فالعبارة بما استقر في ذمة المكلّف وقت الوجوب، فاليوم لا يجبر إلا بيوم، والعدد لا يسقطه إلا عدد مثله.

٣ مناط الضبط ورفع النزاع

ينظر المذهب إلى أن ربط القضاء بالعدد هو أقطع للشك وأبرأ للذمة، لأن الشهور تنقص وتزيد، فلو ربطنا القضاء بهيئة الشهر لوقع الناس في الحيرة، فجعل الشارع العدد هو المعيار القطعي للمحاسبة.

تحليل المسألة بالدلالات والمفاهيم

١ بالمفاهيم:

- مَفْهُومُ الْعَدَدِ فِي (بِالْعَدَدِ): يَقْتَضِي أَنَّ هَيْئَةَ الشَّهْرِ (تَمَامًا أَوْ نُقْصَانًا) مَهْجُورَةٌ فِي حَالِ الْقَضَاءِ، فَالْمَدَارُ كُلُّهُ عَلَى حِسَابِ الْيَّامِ فَرْدًا فَرْدًا.

- مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ: أَنَّهُ لَا يُجْزَى صَوْمُ شَهْرٍ نَاقِصٍ عَنْ شَهْرٍ كَامِلٍ، وَلَا يَلْزَمُ صَوْمُ شَهْرٍ كَامِلٍ عَنْ شَهْرٍ نَاقِصٍ، لِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِالْمَعْدُودِ لَا بِالظُّرْفِ.

٢ بَدَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "الْعَدَدِ" يُطَابِقُ إِحْصَاءَ الْيَّامِ الْوَاحِدِ تَلَوَ الْآخِرِ.

- دَلَالَةُ الْإِقْضَاءِ: يَصِحُّ الْحُكْمُ بِالْقَضَاءِ بِاقْتِضَاءِ أَنَّ الذِّمَّةَ مَشْعُولَةٌ، وَبَرَاءَةُ الذِّمَّةِ تَقْتَضِي تَمَامَ الْمِثْلِيَّةِ.

- دَلَالَةُ الْإِشَارَةِ: يُشِيرُ النَّصُّ إِلَى أَنَّ الْقَضَاءَ يُحَاكِي الْأَدَاءَ فِي كَمِّيَّتِهِ لَا فِي صِفَتِهِ الزَّمَانِيَّةِ الْمُرْتَبِطَةِ بِالْهَلَالِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "وُجُوبِ الْمُسَاوَاةِ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْبَدَلِ" الْمُقَدِّمَةِ الْأُولَى: الصَّوْمُ الْفَائِتُ مِقْدَارُ مَعْلُومٍ مِنَ الْيَّامِ.

الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: الْقَضَاءُ بَدَلٌ وَاجِبٌ لِتَحْصِيلِ نَفْسِ مَصْلَحَةِ الْأَصْلِ.

الِاسْتِثْنَاءُ: بِمَا أَنَّ الْبَدَلَ يَجِبُ أَنْ يُطَابِقَ الْمُبْدَلَ عَنْهُ فِي كَمِّيَّتِهِ لِيَقُومَ مَقَامُهُ، فَإِنَّ الْقَضَاءَ بِالْعَدَدِ هُوَ النَّتِيجَةُ الْمَنْطِقِيَّةُ لِتَحْقِيقِ الْعَدْلِ الشَّرْعِيِّ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ. حَكَمْنَا بِأَنَّ الْقَضِيَّةَ هُنَا (حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ)؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَبْنِي الْحُكْمَ فِيهَا عَلَى شَرْطٍ خَارِجِيٍّ مُحْتَمَلٍ، بَلْ يُثَبِّتُ صِفَةً دَائِيَّةً لِلْمَوْصُوفِ بَعْدَ تَمَامِهِ:

الْمَوْضُوعُ: قَضَاءُ أَيَّامِ رَمَضَانَ الْفَائِتَةِ.

المَحْمُولُ: عِلَّةٌ مُثَبَّتَةٌ لِلزُّومِ الْعَدَدِ الْمُمَازِلِ.

الرَّابِطَةُ: هِيَ (الرَّابِطَةُ التَّكْلِيفِيَّةُ الْمُقَدَّرَةُ).

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ ضَبْطُ مَنَاطِ الْحُكْمِ بِالْكَمِّ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَعَصِمُ الدَّهْنَ مِنْ بِنَاءِ نَتِيجَةٍ (بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ) بِنَاءً عَلَى مُقَدِّمَةِ نَاقِصَةٍ (كَظَنِّ أَنَّ صَوْمَ شَهْرٍ يَقْضِي عَنْ شَهْرٍ مُطْلَقًا)، بَلْ يَجْعَلُ الْعَدَدُ مُقَدِّمَةً كُبْرَى يَلْزُمُ عَنْهَا عَقْلًا وَشَرْعًا حَتْمِيَّةُ الْإِحْصَاءِ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ: قَوْلُهُ تَعَالَى (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) وَوَجْهُهُ أَنَّ اللَّهَ نَصَّ عَلَى الْعِدَّةِ وَهِيَ الْعَدَدُ، وَلَمْ يَقُلْ "فَشَهْرٌ مَكَانَ شَهْرٍ"، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمَنَاطَ هُوَ الْحِسَابُ لَا الزَّمَانُ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ: حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (كَانَ يَكُونُ عَلَيَّ الصَّوْمُ مِنْ رَمَضَانَ فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقْضِيَهُ إِلَّا فِي شَعْبَانَ) وَوَجْهُهُ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْسِبُ مَا عَلَيْهَا مِنَ الْأَيَّامِ وَتُؤَدِّيهِ عَدَدًا.

ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١ قَاعِدَةُ (الْمَشْعُولُ لَا يُشْعَلُ): فَذِمَّةُ الْمُكَلَّفِ مَشْعُولَةٌ بَعْدَ مُعَيَّنٍ، فَلَا تَبْرَأُ إِلَّا بِفِعْلِ هَذَا الْعَدَدِ.

٢ قَاعِدَةُ (الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ): فَالْفَوَاتُ يَقِينٌ، وَبَرَاءَةُ الذِّمَّةِ لَا تَكُونُ إِلَّا بِيَقِينِ الْقَضَاءِ لِكُلِّ يَوْمٍ.
رَابِعًا أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

- ١ قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ أَيَّامِ الصَّوْمِ عَلَى (رَكَعَاتِ الصَّلَاةِ) بِعِلَّةِ (الْعِبَادَةِ الْمُقَدَّرَةِ بِالْعَدَدِ)، فَكَمَا لَا يُتَوَبُّ النَّقْصُ عَنِ التَّمَامِ فِي الصَّلَاةِ، فَكَذَلِكَ الصَّوْمُ.
- ٢ قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ لَمْ تُوجِبِ الْعَدَدُ، لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى سُقُوطِ بَعْضِ الْعِبَادَةِ أَوْ زِيَادَتِهَا بِلَا سَبَبٍ، وَهَذَا خِلَافُ حِكْمَةِ التَّقْدِيرِ الشَّرْعِيِّ عَكْسًا.
- ٣ قِيَاسُ الطَّرْدِ: كُلَّمَا وَجِدَ دَيْنٌ مَالِيٌّ أَوْ تَعْبُدِيٌّ مَحْصُورٌ بِالْكَفِّ وَجِبَ رَدُّهُ بِالْكَفِّ، فَيَطْرُدُ ذَلِكَ فِي أَيَّامِ رَمَضَانَ.
- ٤ قِيَاسُ الْمُوجِبِ: لَمَّا كَانَ الْأَمْرُ بِالصَّوْمِ مُوجَّهًا لِأَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ قَضَاؤُهَا مُوجِبًا لِنَفْسِ الْإِحْصَاءِ لِيَسْتَوِيَ الْإِمْتِثَالُ.

~

حُكْمُ تَعَدُّدِ الْقَضَاءِ بِسَبَبِ إِفْسَادِ يَوْمِ الْقَضَاءِ عَمْدًا

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تُمَثِّلُ مَتَاهَةَ الْحُقُوقِ الْمُتَرَكَبَةِ؛ حَيْثُ يَنْظُرُ الْمَذْهَبُ الْمَالِكِيُّ إِلَى مَنْ هَتَكَ حُرْمَةَ الْقَضَاءِ (وَهُوَ بَدَلٌ) كَمَا هَتَكَ حُرْمَةَ الْأَدَاءِ (وَهُوَ أَصْلٌ)، فَهَلْ تَتَعَدَّدُ عَلَيْهِ الْأَيَّامُ بِتَعَدُّدِ الْإِنْتِهَاكَاتِ، أَمْ أَنَّ الْبَدَلَ يَلْعُو وَيَبْقَى الْأَصْلُ فَقَطْ؟

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ (وَفِي وَجُوبِ قَضَاءِ الْقَضَاءِ: خِلَافٌ) يَعْنِي أَنَّ مَنْ شَرَعَ فِي قَضَاءِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ (أَوْ نَفَلَ لَزِمَهُ قَضَاؤُهُ) ثُمَّ أَفْطَرَ فِي ذَلِكَ الْقَضَاءِ عَمْدًا حَرَامًا؛ فَهَلْ يَلْزِمُهُ قَضَاءُ يَوْمَيْنِ (يَوْمٌ عَنِ الْأَصْلِ وَيَوْمٌ عَنِ الْقَضَاءِ الَّذِي أَفْسَدَهُ) أَمْ يَلْزِمُهُ قَضَاءُ يَوْمٍ وَاحِدٍ فَقَطْ؟

الْخِلَافُ فِي الْمَسْأَلَةِ

١ القول الأول (وَجُوبُ التَّعَدُّدِ): أَنَّهُ يَقْضَى يَوْمَيْنِ؛ يَوْمًا عَنِ الْأَصْلِ وَيَوْمًا عَنِ الْيَوْمِ الَّذِي أَفْسَدَهُ عَمْدًا، وَلَوْ تَكَرَّرَ مِنْهُ ذَلِكَ تَكَرَّرَ الْقَضَاءُ (قَضَاءُ قَضَاءِ الْقَضَاءِ). وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ رُشْدٍ وَابْنِ عَرَفَةَ وَابْنِ غَلَابٍ.

٢ القول الثاني (عَدَمُ التَّعَدُّدِ): أَنَّهُ يَقْضَى الْيَوْمَ الْأَصْلِيَّ فَقَطْ، لِأَنَّ الْقَضَاءَ لَيْسَ وَاجِبًا لِدَاتِهِ بَلْ لِنِيَابَتِهِ عَنِ الْغَيْرِ، فَإِذَا بَطَلَ بَطَلَتْ نِيَابَتُهُ وَبَقِيَ الْأَصْلُ فِي الدِّمَّةِ. وَهَذَا مَا شَهَرَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِمَسْأَلَةٍ: يَقُومُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَنَاطَاتٍ مَقَاصِدِيَّةٍ وَهِيَ:

١ مَنَاطُ "عُقُوبَةِ الْإِنْتِهَالِكِ" بِالتَّكَرَّارِ

يُنْظَرُ أَصْحَابُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ إِلَى أَنَّ كُلَّ شُرُوعٍ فِي عِبَادَةٍ وَاجِبَةٍ يُؤَلِّدُ حُرْمَةً مُسْتَقْلِلَةً، فَإِذَا هَتَكَ الْمُكَلَّفُ هَذِهِ الْحُرْمَةَ عَمْدًا اسْتَوْجَبَ التَّدَارُكَ، فَالْيَوْمُ الثَّانِي هُوَ "عُقُوبَةُ تَعَبُّدِيَّةٌ" عَلَى اسْتِخْفَافِهِ بِالْقَضَاءِ.

٢ مَنَاطُ "تَبَعِيَّةِ الْبَدَلِ لِلْمُبْدَلِ عَنْهُ"

يُنْظَرُ عِنْدَ أَصْحَابِ الْقَوْلِ الثَّانِي إِلَى أَنَّ الْقَضَاءَ "وَسِيلَةٌ" لِتَفْرِيعِ الدِّمَّةِ مِنَ الْأَصْلِ، وَالْوَسِيلَةُ لَا تَسْتَقِلُّ بِالْحُكْمِ عَنِ الْعَايَةِ، فَلَمَّا فَسَدَتْ الْوَسِيلَةُ بَقِيَتِ الدِّمَّةُ مَشْعُولَةً بِالْأَصْلِ فَقَطْ، وَلَا يُوجِبُ فَسَادُ الْبَدَلِ بَدَلًا آخَرَ.

٣ مَنَاطُ "الْقَصْدِ لِلدَّاتِ فِي الْعِبَادَةِ"

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ النَّفْلَ مَقْصُودٌ لِدَاتِهِ فَيَقْضَى بِفِطْرِهِ عَمْدًا، أَمَّا الْقَضَاءُ فَهُوَ لِعَيْرِهِ، فَإِذَا أَبْطَلَ انْحَطَّتْ رُبُوبَتُهُ عَنِ النَّفْلِ، لِأَنَّ نِيَابَتَهُ قَدْ انْقَطَعَتْ بِالْفِطْرِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١ بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الصَّفَةِ فِي (عَمْدًا حَرَامًا): يَقْتَضِي أَنَّ مَنْ أَفْطَرَ فِي الْقَضَاءِ "سَهْوًا" أَوْ "بِعُذْرٍ" فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ لِلْقَضَاءِ اتِّفَاقًا، لِإِنْتِفَاءِ مَنَاطِ التَّأْدِيبِ وَالِإِنْتِهَافِ.
- مَفْهُومُ الشَّرْطِ فِي (وَاجِبُ ابْتِدَاءٍ): يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ الْخِلَافَ مَحْصُورٌ فِيمَا وَجَبَ بِأَصْلِ الشَّرْعِ (كَالْقَضَاءِ)، أَمَّا مَا كَانَ تَطَوُّعًا مَحْضًا لَمْ يَلْزَمْ فَلَا يَدْخُلُ فِي هَذَا التَّعَدُّدِ.

٢ بَدَلَاتِ الْأَلْفَاظِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "خِلَافٌ" يُطَابِقُ وَجُودَ قَوْلَيْنِ مَشْهُورَيْنِ فِي الْمَذْهَبِ بِلَا تَرْجِيحٍ قَاطِعٍ مِنَ الْمُصَنِّفِ.
- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ الْقَوْلُ بِتَعَدُّدِ الْقَضَاءِ بِاقْتِضَاءِ أَنَّ الْعَمَلَ "بَعْدَ الشَّرُوعِ فِيهِ صَارَ" مِلْكَاً لِلَّهِ، فَتَقْضِيهِ حِينَئِذٍ تَقْتَضِي الْجَبَرَ.
- دَلَالَةُ التَّضَمُّنِ: وَجُوبُ قَضَاءِ الْقَضَاءِ يَتَضَمَّنُ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْقَضَاءَ عِبَادَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ فِي حُرْمَتِهَا عَنِ الْأَدَاءِ.
- تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى اعْتِبَارِ الْبَدَلِ جَوْهَرًا أَوْ عَرَضًا

الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: كُلُّ انْتِهَافٍ لِعِبَادَةٍ مُلْتَزِمَةٌ يُوجِبُ التَّدَارُكَ (قَاعِدَةٌ كُلِّيَّةٌ).

الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: يَوْمُ الْقَضَاءِ عِبَادَةٌ مُلْتَزِمَةٌ انْتَهَكَتْ عَمْدًا.

الِاسْتِثْنَاءُ: بِمَا أَنَّ الْإِنْتِهَافَ قَدْ وَقَعَ فِي مَحَلِّ الْوُجُوبِ، فَالْمَنْطِقُ يَقْتَضِي وَجُوبَ يَوْمٍ جَدِيدٍ جَبْرًا لِهَذَا الْإِنْتِهَافِ، بَعْضُ النَّظَرِ عَنِ الدِّينِ الْأَصْلِيِّ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ. حَكَمْنَا بِأَنَّ الْقَضِيَّةَ هُنَا (حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ)؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَبْنِي الْحُكْمَ فِيهَا عَلَى شَرْطٍ خَارِجِيٍّ مُحْتَمَلٍ، بَلْ يُثَبِّتُ صِفَةً دَائِمَةً لِلْمَوْضُوفِ بَعْدَ تَمَامِهِ:

الْمَوْضُوعُ: إِفْسَادُ يَوْمِ الْقَضَاءِ عَمْدًا.

الْمَحْمُولُ: عِلَّةٌ مُثَبَّتَةٌ لِوُجُوبِ قَضَاءٍ جَدِيدٍ (عَلَى الْقَوْلِ بِالتَّعَدُّدِ).

الرَّابِطَةُ: هِيَ (الرَّابِطَةُ التَّكْلِيفِيَّةُ الزَّجَرِيَّةُ).

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ ضَبْطُ مَنَاطِ الْحُكْمِ بِالتَّأْدِيبِ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَعَصِمُ الذَّهْنَ مِنْ بِنَاءِ نَتِيجَةٍ (بِرَاءَةِ الذِّمَّةِ) بِنَاءً عَلَى مُقَدِّمَةٍ نَاقِصَةٍ (كَظَنِّ أَنَّ الْقَضَاءَ هُوَ نَفْسُ الْأَصْلِ)، بَلْ يَجْعَلُ "حُرْمَةَ الشُّرُوعِ" مُقَدِّمَةً كُبْرَى يَلْزَمُ عَنْهَا تَكَرُّرُ الْيَوْمِ. أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ: قَوْلُهُ تَعَالَى (وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ) وَوَجْهُهُ أَنَّ الْقَضَاءَ "عَمَلٌ"، فَمَنْ أَبْطَلَهُ عَمْدًا وَجَبَ عَلَيْهِ إِعَادَتُهُ لِلخُرُوجِ مِنْ نَهْيِ الْإِبْطَالِ. ثَانِيًا مِنَ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ: قَوْلُهُ ﷺ (اقْضِيَا يَوْمًا مَكَانَهُ) وَوَجْهُهُ أَنَّ كُلَّ يَوْمٍ فَسَدَ فِي مَحَلِّ الْوُجُوبِ يَلْزَمُ مَكَانَهُ يَوْمٌ آخَرُ. ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١ قَاعِدَةُ (الْوَاجِبُ بِالشُّرُوعِ كَالْوَاجِبِ بِأَصْلِ الشَّرْعِ): فَالْقَضَاءُ وَجَبَ بِالشُّرُوعِ فِيهِ، فَإِفْسَادُهُ يُوجِبُ جَبْرَهُ.

٢ قَاعِدَةُ (الْعُرْمُ بِالْعُنْمِ): فَلَمَّا انْتَهَكَ "غَنِيمَةَ الطَّاعَةِ" لَزِمَهُ "غُرْمُ التَّدَارُكِ". رَابِعًا أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

- ١ قِيَّاسُ الْعِلَّةِ: قِيَّاسُ يَوْمِ الْقَضَاءِ عَلَى (يَوْمِ التَّطَوُّعِ الَّذِي يُفْسِدُ عَمْدًا) بِعِلَّةِ (حُرْمَةِ الشَّرْعِ)، بَلْ هُوَ أَوْلَى بِالْقَضَاءِ لِأَنَّ أَصْلَهُ وَاجِبٌ.
- ٢ قِيَّاسُ الْعَكْسِ: لَوْ لَمْ تُوجِبْ قَضَاءُ الْقَضَاءِ، لَكَانَ الْمُتَهَاوِنُ بِقَضَائِهِ أَخَفَّ حَالًا مِمَّنْ أَفْطَرَ فِي نَفْلِهِ، وَهَذَا تَنَاقُضٌ عَكْسًا.

التَّرْجِيحُ

- التَّرْجِيحُ وَفَقَ قَوَاعِدِ الْمَذْهَبِ: الْمَشْهُورُ الَّذِي عَلَيْهِ أَعَامِمُ الْمُحَقِّقِينَ (كَابْنِ رُشْدٍ وَابْنِ عَرَفَةَ) هُوَ **القَوْلُ بِالتَّعْدُدِ** (وَجُوبُ قَضَاءِ الْقَضَاءِ)، لِأَنَّ قَاعِدَةَ لُزُومِ الْعَمَلِ بِالشَّرْعِ مُطَرِّدَةٌ فِي الْمَذْهَبِ، وَلِأَنَّ فِيهِ زَجْرًا عَنِ التَّلَاعُبِ بِحُدُودِ اللَّهِ.

- التَّرْجِيحُ حَسَبَ قُوَّةِ الدَّلِيلِ: الرَّاجِحُ دَلِيلًا هُوَ **القَوْلُ بِعَدَمِ التَّعْدُدِ** (اخْتِيَارُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ وَابْنِ الْحَاجِبِ)؛ لِأَنَّ الدِّمَّةَ لَا تُشْعَلُ يَوْمَيْنِ عَنْ يَوْمٍ وَاحِدٍ إِلَّا بِنَصٍّ، وَالْقَضَاءُ "خَلْفٌ" عَنِ الدَّاءِ، فَإِذَا فَسَدَ الْحَلْفُ بَقِيَ الْمُطَالِبُ بِهِ هُوَ الْأَصْلُ لَا غَيْرُ، وَقَوْلُهُمْ "إِنَّهُ يَنْحَطُّ عَنِ النَّفْلِ" قَوْلٌ قَوِيٌّ مَنْطِقِيًّا لِأَنَّ النَّفْلَ ثَابِتٌ لِدَايَتِهِ وَهَذَا لِغَيْرِهِ.

~

حُكْمُ تَأْدِيبِ الْمُفْطِرِ عَمْدًا

وَأَثَرُ التَّوْبَةِ فِي إِسْقَاطِهِ
هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَدْخُلُ فِي بَابِ "السِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ" دَاخِلَ الصَّوْمِ؛ حَيْثُ يَنْظَرُ الْمَذْهَبُ الْمَالِكِيُّ إِلَى أَنَّ انْتِهَاكَ حُرْمَةِ رَمَضَانَ لَيْسَ جُرْمًا دِينِيًّا بَيْنَ الْعَبْدِ وَرَبِّهِ

فَقَطْ، بَلْ هُوَ تَعَدُّ عَلَى النَّظَامِ الْعَامِّ لِلْأُمَّةِ، مِمَّا يَسْتَوْجِبُ تَدَخُّلَ السُّلْطَةِ لِزَجْرِ الْمُسْتَهْتَرِّ، مَا لَمْ يَسْبِقِ الْقَانُونُ بِ"الْإِخْلَاصِ" (التَّوْبَةِ).

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ (وَأُدْبَ الْمَفْطَرُ عَمْدًا: إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ تَائِبًا) يَعْنِي أَنَّ الْحَاكِمَ أَوْ مَنْ يُنُوبُ عَنْهُ يَحِبُّ عَلَيْهِ أَنْ يُعْزَرَ (يُؤَدَّبَ) مَنْ انْتَهَكَ حُرْمَةَ رَمَضَانَ بِالْفِطْرِ عَمْدًا بِلَا عُذْرٍ شَرْعِيٍّ، وَهَذَا التَّأْدِيبُ لَا يَتَقَدَّرُ بِشَيْءٍ مُعَيَّنٍ بَلْ هُوَ لِاجْتِهَادِ الْحَاكِمِ، لَكِنَّهُ يَسْقُطُ عَنْهُ إِذَا جَاءَ لِلْإِمَامِ مُعْتَرِفًا بِذَنْبِهِ نَادِمًا عَلَيْهِ (تَائِبًا) قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ عَلَيْهِ.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ : يَقُومُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَنَاطَاتٍ مَقَاصِدِيَّةٍ وَهِيَ:

١ مَنَاطُ تَعْظِيمِ شَعَائِرِ اللَّهِ

يُنْظَرُ الْفُقَهَاءُ إِلَى أَنَّ صَوْمَ رَمَضَانَ مِنْ أَعْظَمِ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ الظَّاهِرَةِ، وَالِاسْتِهَانَةُ بِهَا فِطْرًا عَمْدًا هُوَ هَدْمٌ لِهَيْبَةِ الدِّينِ فِي الْمُجْتَمَعِ، فَكَانَ التَّأْدِيبُ رَجْرًا لِلْفَاعِلِ وَتَحْصِينًا لِلْعَامَّةِ مِنْ تَقْلِيدِهِ.

٢ مَنَاطُ التَّعْزِيرِ كَجَائِزٍ لِلْخُلَلِ

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ كُلَّ مَعْصِيَةٍ لَيْسَ فِيهَا حَدٌّ مُقَدَّرٌ (كَالْقَتْلِ أَوِ الزَّانَا) وَلَا كَفَّارَةٌ مَالِيَّةٌ مَحْضَةٌ فِي بَعْضِ صُورِهَا، فَإِنَّ فِيهَا التَّعْزِيرَ، وَالْفِطْرُ الْعَمْدِيُّ لَمَّا خَلَا مِنْ حَدِّ بَدْنِيٍّ مُقَدَّرٍ، وَجَبَ فِيهِ التَّأْدِيبُ السُّلْطَانِيُّ لِيَتَحَقَّقَ مَقْصِدُ الْإِرْتِدَاعِ.

٣ مَنَاطُ التَّوْبَةِ كَمَانِعٍ مِنَ الْعُقُوبَةِ الدُّنْيَوِيَّةِ

يُنْظَرُ الْمَذْهَبُ إِلَى أَنَّ مَقْصِدَ التَّأْدِيبِ هُوَ الْإِصْلَاحُ، فَإِذَا جَاءَ الْمُكَلَّفُ تَائِبًا مُنْقَادًا لِلْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، فَقَدْ حَصَلَ مَقْصُودُ الْإِرْتِدَاعِ وَالْإِصْلَاحِ ذَاتِيًّا، فَلَا مَعْنَى لِإِقَامَةِ الْعُقُوبَةِ بَعْدَ حُصُولِ غَايَتِهَا.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١ بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الصَّغَةِ فِي (عَمْدًا): يَقْتَضِي أَنَّ الْمُفْطِرَ نِسِيَانًا أَوْ تَأْوِيلًا سَائِغًا لَا يُؤَدَّبُ، لِانْعِدَامِ قَصْدِ الْإِنْتِهَاكِ الَّذِي هُوَ عِلَّةُ التَّعْزِيرِ.
- مَفْهُومُ الشَّرْطِ فِي (إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ تَائِبًا): يُشِيرُ إِلَى أَنَّ التَّوْبَةَ بَعْدَ الْقَبْضِ عَلَيْهِ لَا تُسْقِطُ عَنْهُ التَّأْدِيبَ فِي الْمَشْهُورِ، لِأَنَّ خَوْفَ الْعُقُوبَةِ حَيْثُ قَدْ يَكُونُ هُوَ الدَّافِعَ لَا النَّدَمَ الْخَالِصَ.

٢ بِذَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ أُدِّبَ يُطَابِقُ إِيقَاعَ الْعُقُوبَةِ التَّعْزِيرِيَّةِ بَدَنًا أَوْ حَبْسًا.
- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ الْحُكْمُ بِالتَّأْدِيبِ بِإِقْتِضَاءِ وَجُودِ "سُلْطَةٍ" (إِمَامٍ) تَتَوَلَّى ذَلِكَ، لِأَنَّ الْأَحَادَ لَا يَمْلِكُونَ تَأْدِيبَ بَعْضِهِمْ بَعْضًا.
- دَلَالَةُ التَّضَمُّنِ: جَوَازُ الْعَفْوِ عَنِ التَّائِبِ يَتَضَمَّنُ أَنَّ التَّعْزِيرَ حَقٌّ لِلَّهِ مُنَوَّطٌ بِمَصْلَحَةِ الرِّجْرِ، وَلَيْسَ حَقًّا لِأَدَمِيٍّ مَحْضٍ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

- يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "ارْتِبَاطِ الْعُقُوبَةِ بِعِلَّتِهَا الزَّجْرِيَّةِ"
- الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: التَّأْدِيبُ سَبَبٌ لِلْحَلَلِ وَرَجْرٌ عَنِ الْمُعَاوَدَةِ.
- الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: التَّوْبَةُ النَّصُوحُ تَمْحُو أَثَرَ الذَّنْبِ وَتَمْنَعُ مِنَ الْمُعَاوَدَةِ يَقِينًا.
- الِاسْتِنْتَاجُ: بِمَا أَنَّ عِلَّةَ التَّأْدِيبِ (الرَّجْرُ) قَدْ زَالَتْ بِالتَّوْبَةِ، فَإِنَّ الْحُكْمَ يَسْقُوطُ الْعُقُوبَةُ مَنْطِقِيًّا هُوَ تَحْصِيلُ حَاصِلِ لِفَقْدَانِ الْفِعْلِ لِغَايَتِهِ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةُ حَمَلِيَّةٍ مُوجِبَةٌ. حَكَمْنَا بِأَنَّ الْقَضِيَّةَ هُنَا (حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ)؛
لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَبْنِي الْحُكْمَ فِيهَا عَلَى شَرْطٍ خَارِجِيٍّ مُحْتَمَلٍ، بَلْ يُثَبِّتُ صِفَةً دَائِمَةً
لِلْمَوْصُوفِ بَعْدَ تَمَامِهِ:

الْمَوْضُوعُ: انْتِهَاكَ حُرْمَةِ رَمَضَانَ عَمْدًا يَلَا عُذْرَ.
الْمَحْمُولُ: اِلْتِزَامٌ بِالتَّأْدِيبِ الزَّجْرِيِّ (مَعَ اسْتِثْنَاءِ التَّائِبِ).
الرَّابِطَةُ: هِيَ (الرَّابِطَةُ التَّكْلِيفِيَّةُ السُّلْطَانِيَّةُ).

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ ضَبْطُ مَنَاطِ الْحُكْمِ بِالزَّجْرِ؛ فَعَلِمُ الْمُنْطِقُ هُنَا يَعَصِمُ
الذَّهْنَ مِنْ بِنَاءِ نَتِيجَةٍ (تَرْكُ الْعُقُوبَةِ لِلْمُصْرِّ) بِنَاءً عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَاهِيَةٍ (كَظَنِّ أَنَّ
الدَّيْبَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ فَقَطْ)، بَلْ يَجْعَلُ الْمُجَاهِرَةَ بِالْمَعْصِيَةِ مُقَدِّمَةً كُبْرَى يَلْزَمُ
عَنْهَا تَحَرُّكُ الْعَدْلِ الشَّرْعِيِّ.
أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ: قَوْلُهُ تَعَالَى (تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا) وَوَجْهُهُ أَنَّ
مُتَعَدِّي الْحُدُودِ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمُجْتَمَعِهِ، فَمَنْعَ الشَّارِعِ هَذَا التَّعَدِّيَ بِالتَّأْدِيبِ.
ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ: عُمُومُ الْأَحَادِيثِ الدَّاعِيَةِ إِلَى تَغْيِيرِ الْمُنْكَرِ بِالْيَدِ (لِمَنْ لَهُ
السُّلْطَةُ)، وَقَوْلُهُ ﷺ (التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ).
ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١ قَاعِدَةُ (الضَّرَرُ يُزَالُ): وَالِاسْتِهْتَارُ بِالصَّوْمِ ضَرَرٌ عَلَى الدِّينِ وَالْمُجْتَمَعِ يُزَالُ
بِالتَّعْزِيرِ.

٢ قَاعِدَةُ (الْأَحْكَامُ تَدُورُ مَعَ عِلَلِهَا): فَلَمَّا كَانَتِ الْعِلَّةُ هِيَ "الِابْتِهَاقُ"، زَالَ الْحُكْمُ
بِزَوَالِهِ عَنْ طَرِيقِ التَّوْبَةِ.

رَابِعًا أدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

- ١ قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ الْفِطْرِ عَمْدًا عَلَى (السَّرِقَةِ دُونَ النَّصَابِ) بِعِلَّةِ (الْمَعْصِيَةِ الَّتِي لَا حَدَّ فِيهَا)، فَكَمَا يُؤَدَّبُ ذَاكَ يُؤَدَّبُ هَذَا.
- ٢ قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ لَمْ يُؤَدَّبِ الْمُفْطِرُ، لَأَصْبَحَ حَالُ الْمُتَهَاوِنِ كَحَالِ الْمُطِيعِ فِي بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ دُنْيَا، وَهَذَا خِلَافُ الْعَدْلِ عَكْسًا.
- ٣ قِيَاسُ الطَّرْدِ: كُلَّمَا وُجِدَ هَتَكٌ لِعِبَادَةٍ ظَاهِرَةٍ (كَالصَّلَاةِ عَمْدًا عِنْدَ مَنْ يَرَى تَأْدِيبَهُ) وَجِدَ الزَّجْرُ، فَيُطْرَدُ ذَلِكَ فِي الصَّوْمِ.
- ٤ قِيَاسُ الْمُوجِبِ: لَمَّا كَانَ الصَّوْمُ "حِمَىً لِلَّهِ"، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ انْتِهَاكُهُ مُوجِبًا لِدِفَاعِ "حَامِي الْحِمَى" (الْإِمَامِ) عَنْ حُدُودِهِ.

~

حُكْمُ الْفِدْيَةِ لِمَنْ فَرَطَ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ التَّالِي

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَبَحُّثُ فِي "جَبْرِ الْوَقْتِ"؛ حَيْثُ يَنْظُرُ الْمَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْقَضَاءَ وَإِنْ كَانَ "عَلَى التَّرَاخِي" فِي أَصْلِهِ، إِلَّا أَنَّهُ مُقَيَّدٌ بِمِيقَاتِ زَمَانِيٍّ هُوَ دُخُولُ رَمَضَانَ التَّالِي، فَإِذَا فَرَطَ الْمُكَلَّفُ حَتَّى ضَاقَ الْوَقْتُ، لَزِمَهُ مَعَ الْقَضَاءِ غُرْمٌ مَالِيٌّ (فِدْيَةٌ) جَبْرًا لِهَذَا التَّهَاوُنِ.

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ (وَإِطْعَامُ مُدٍّ ﷺ لِمُفْرَطٍ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ) يَعْنِي أَنَّ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ قَضَاءُ أَيَّامٍ مِنْ رَمَضَانَ، فَأَخْرَهَا بِلَا عُدْرِ شَرْعِيٍّ حَتَّى طَلَعَ عَلَيْهِ هِلَالُ رَمَضَانَ الَّذِي يَلِيهِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ مَعَ الْقَضَاءِ إِخْرَاجُ مُدٍّ مِنْ طَعَامٍ (بِمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ) عَنْ كُلِّ يَوْمٍ فَرَطَ فِيهِ، تَكْفِيرًا عَنْ حِنَايَةِ التَّأخيرِ.

النَّظَرُ الْفِقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَنَاطَاتٍ مَقَاصِدِيَّةٍ وَهِيَ:

١ مَنَاطُ حُرْمَةِ الْمِيقَاتِ الزَّمَانِيِّ

يَنْظُرُ الْفُقَهَاءُ إِلَى أَنَّ الشَّارِعَ جَعَلَ مَا بَيْنَ الرَّمَضَانَيْنِ ظَرْفًا لِقَضَاءِ مَا فَاتَ، فَإِذَا أَخْرَجَ الْمُكَلَّفُ الْقَضَاءَ عَنْ هَذَا الظَّرْفِ بِلَا عُدْرٍ، فَقَدْ هَتَكَ حُرْمَةَ التَّوْقِيتِ الشَّرْعِيِّ، فَوَجَبَ أَنْ يَنْجَبِرَ هَذَا الْهَتَكَ بِفِعْلٍ مَالِيٍّ (الْإِطْعَامِ).

٢ مَنَاطُ الزَّجْرِ عَنِ التَّهَاوُنِ بِالدِّينِ

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الصَّوْمَ دِينٌ لِلَّهِ، وَالْمُطَالَبَةُ بِهِ حَتْمِيَّةٌ، وَالتَّفْرِيطُ فِيهِ يُورِثُ الْإِسْتِهَانَةَ بِالْعِبَادَاتِ، فَشَرَعَ الْمَذْهَبُ الْمَالِكِيُّ الْفِدْيَةَ لِتَكُونَ زَاجِرًا لِلنَّفْسِ عَنِ التَّسْوِيفِ وَمُحَفِّزًا لَهَا عَلَى الْمُبَادَرَةِ بِتَبَرُّةِ الدِّمَّةِ.

٣ مَنَاطُ الْجَبْرِ بِالْبَدَلِ الْمَالِيِّ عَنِ الْبَدَنِ

يُنْظَرُ الْمَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْفَائِتَ هُوَ الْوَقْتُ وَهُوَ لَا يَعُودُ، فَلَمَّا تَعَدَّرَ جَبْرُ الْوَقْتِ بِمِثْلِهِ، انْتَقَلَ الشَّارِعُ إِلَى جَبْرِهِ بِالْمَالِ (الْإِطْعَامِ) رَحْمَةً لِلْفُقَرَاءِ وَإِظْهَارًا لِعِظَمِ مَا ضَاعَ عَلَى الْمُكَلَّفِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١ بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الصِّفَةِ فِي (لِمَفْرُطٍ): يَقْتَضِي أَنَّ الْمَعْدُورَ (كَالْمَرِيضِ الَّذِي اسْتَمَرَ مَرَضُهُ حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ الثَّانِي) لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ، لِإِنْفَاءِ مَنَاطِ التَّفْرِيطِ وَالْإِهْمَالِ.
- مَفْهُومُ الْعَايَةِ: يُفْهَمُ أَنَّ هَذِهِ الْفِدْيَةَ غَايَتُهَا جَبْرُ التَّأخِيرِ فَقَطْ، وَلَا تُغْنِي عَنِ الْقَضَاءِ أَصَالَةً، فَالْقَضَاءُ لَا يَسْقُطُ بِحَالٍ.

٢ بِذَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "إِطْعَامُ مُدَّةٍ" يُطَابِقُ مِقْدَاراً مَعْلُوماً مِنْ الْقُوْتِ (\$٤ / ١\$ صَاعٌ نَبَوِيٌّ).

- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ الْحُكْمُ بِوُجُوبِ الْمُدِّ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ "التَّفْرِيطَ" جِنَايَةٌ، وَكُلُّ جِنَايَةٍ فِي الْعِبَادَاتِ تَقْتَضِي جَائِزاً.

- دَلَالَةُ الْإِشَارَةِ: يُشِيرُ النَّصُّ إِلَى ارْتِبَاطِ أَحْكَامِ الصَّوْمِ بِالْبَرَكَةِ النَّبَوِيَّةِ عَبْرَ الْإِتِّزَامِ بِمَكِّيَالِهِ ﷺ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيّاً

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "اسْتِحَالَةِ بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ مَعَ بَقَاءِ أَثَرِ الْجِنَايَةِ" الْمُقَدِّمَةِ الْأُولَى: تَأْخِيرُ الْقَضَاءِ حَتَّى دُخُولِ رَمَضَانَ الثَّانِي تَفْرِيطٌ فِي حَقِّ الزَّمَانِ.

الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: كُلُّ تَفْرِيطٍ فِي حَقِّ الزَّمَانِ التَّعْبُدِيِّ يَسْتَوْجِبُ جَبْراً زَائِداً عَنِ الْأَصْلِ.

الِاسْتِثْنَاءُ: بِمَا أَنَّ الْقَضَاءَ هُوَ جَبْرُ أَصْلِ الْيَوْمِ، فَالْمُدُّ هُوَ جَبْرُ تَأْخِيرِ الْيَوْمِ، فَلَزِمَا مَعاً مَنْطِقِيّاً لِتَعَدُّ جِهَاتِ الْحُلَلِ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ. حَكَمْنَا بِأَنَّ الْقَضِيَّةَ هُنَا (حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ)؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَبْنِي الْحُكْمَ فِيهَا عَلَى شَرْطٍ خَارِجِيٍّ مُحْتَمَلٍ، بَلْ يُثَبِّتُ صِفَةً دَائِيَّةً لِلْمَوْصُوفِ بَعْدَ تَمَامِهِ:

المَوْضُوعُ: التَّفْرِيطُ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ حَتَّى الْعَامِ التَّالِيِ.

الْمَحْمُولُ: عِلَّةٌ مُثَبَّتَةٌ لَوُجُوبِ إِطْعَامِ مُدٍّ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ.

الرَّابِطَةُ: هِيَ (الرَّابِطَةُ التَّكْلِيفِيَّةُ الزَّجْرِيَّةُ).

وَتَقْرِيْرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ ضَبْطُ مَنَاطِ الْحُكْمِ بِالتَّقْيِيدِ الزَّمَانِيِّ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَعِصِمُ الدَّهْنَ مِنْ بِنَاءِ نَتِيْجَةٍ (الْاِكْتِفَاءِ بِالْقَضَاءِ فَقَطْ لِلْمُقَرِّطِ)، بَلْ يَجْعَلُ تَجَاوُزَ السَّنَةِ مُقَدِّمَةً كُبْرَى يَلْزَمُ عَنْهَا غُرْمٌ مَالِيٌّ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ: قَوْلُهُ تَعَالَى (وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ) وَوَجْهُهُ أَنَّ الشَّارِعَ جَعَلَ الطَّعَامَ بَدَلًا عَنِ الصَّوْمِ عِنْدَ الْعِزْرِ، فَقِيَسَ عَلَيْهِ جَعْلُ الطَّعَامِ جَابِرًا لِتَفْرِيطِ الْقَادِرِ احْتِيَاظًا لِلْعِبَادَةِ.

ثَانِيًا مِنَ السَّنَةِ وَالْأَثَارِ: مَا ثَبَتَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ كَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الْأَمْرِ بِالْإِطْعَامِ لِمَنْ أَخَّرَ الْقَضَاءَ، وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ فِي مِثْلِ هَذَا لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ لِأَنَّهُ لَا يُدْرَكُ بِالرَّأْيِ. ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١ قَاعِدَةُ (الْجَابِرِ يَتَّبِعُ الْمَجْبُورَ): فَلَمَّا كَانَ الصَّوْمُ يَوْمًا، كَانَ جَابِرُهُ مَدًّا، وَهُوَ مِعْيَارٌ لَطِيفٌ لِتَعْوِيْضِ نَقْصِ الْأَدَاءِ.

٢ قَاعِدَةُ (الْحُقُوقُ الْمُؤَقَّتَةُ تَضْيِيقُ بِتَضْيِيقِ زَمَانِهَا): فَكُلَّمَا فَرَطَ الْمُكَلَّفُ زَادَتْ التَّبَعَةُ عَلَيْهِ.

رَابِعًا أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

١ قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ تَأْخِيرِ الْقَضَاءِ عَلَى (تَأْخِيرِ الزَّكَاةِ عَنْ حَوْلِهَا) بِعِلَّةِ (الْمَطْلُ فِي حَقِّ اللَّهِ)، فَمَا اسْتَوْجَبَ الرَّجُلُ هُنَا اسْتَوْجَبَ الْجَبْرَ هُنَا.

٢ قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ لَمْ تُوجِبِ الْفِدْيَةُ، لَاسْتَوَى الْمُبَادِرُ لِلْقَضَاءِ مَعَ الْمُتَهَاوِنِ فِيهِ فِي الْجَزَاءِ، وَهَذَا نَقْضٌ لِلْعَدْلِ الشَّرِيعِيِّ عَكْسًا.

- ٣ قِيَّاسُ الطَّرْدِ: كُلَّمَا وُجِدَ فَوْتُ لِعِبَادَةٍ مَوْقُوتَةٍ بِسَبَبِ الْمُكَلَّفِ (كَالْحَجِّ) وَجِدَ فِيهِ دَمٌ أَوْ جَابِرٌ، فَيَطْرُدُ ذَلِكَ فِي الصَّوْمِ بِالْمُدِّ.
- ٤ قِيَّاسُ الْمُوجِبِ: لَمَّا كَانَ الصَّوْمُ دَيْنًا، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ تَأْخِيرُهُ مُوجِبًا لِلْعُرْمِ كَمَا فِي دِيُونِ الْأَدَمِيِّينَ عِنْدَ تَعَثُّرِ مَنَاطِ الزَّمَانِ.

~

حُكْمُ مِقْدَارِ الْفِدْيَةِ

وَعَدَمُ تَكَرُّرِهَا وَآثَرِ اسْتِمْرَارِ الْعُذْرِ
هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ هِيَ مَعْيَارُ الْعَدْلِ فِي الْجَبْرِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ؛ حَيْثُ يُفَرَّقُ الْمَذْهَبُ
بَيْنَ الْمَفْرُطِ الَّذِي تَمَادَى بِهِ الزَّمَانُ، وَبَيْنَ الْمَعْدُورِ الَّذِي حَالَ الْمَرَضُ بَيْنَهُ
وَبَيْنَ الْبَرَاءَةِ، مَعَ تَقْرِيرِ قَاعِدَةٍ (عَدَمُ تَدَاخُلِ الْعُقُوبَاتِ) فِي الْمُدِّ عِنْدَ تَعَدُّدِ
السِّنِينَ.

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ (عَنْ كُلِّ يَوْمٍ لِمَسْكِينٍ، وَلَا يُعْتَدُ بِالزَّائِدِ إِنْ
أَمَكْنَ قَضَاؤُهُ بِشَعْبَانٍ؛ لَا إِنْ اتَّصَلَ مَرَضُهُ مَعَ الْقَضَاءِ أَوْ بَعْدَهُ) يَعْنِي أَنَّ الْفِدْيَةَ
(الْمُدَّ) تُعْطَى عَنْ كُلِّ يَوْمٍ لِمَسْكِينٍ وَاحِدٍ، وَأَنَّ هَذِهِ الْفِدْيَةَ لَا تَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ
السِّنِينَ مَهْمَا طَالَ التَّأْخِيرُ، كَمَا أَنَّهَا تَسْقُطُ كُلِّيَّةً إِذَا اسْتَمَرَّ الْمَرَضُ حَتَّى دَخَلَ
رَمَضَانُ الثَّانِي.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَنَاطَاتٍ مَقَاصِدِيَّةٍ وَهِيَ:

- ١ مَنَاطُ الْإِسْتِعْرَاقِ فِي مَصْرِفِ الْجَبْرِ

يَنْظُرُ الْفُقَهَاءُ إِلَى أَنَّ الْمَسْكِينَ هُوَ مَحَلُّ نَفْعِ الْفِدْيَةِ، فَلِكُلِّ يَوْمٍ فَاتٌ مُدٌّ يَخُصُّهُ لِمَسْكِينٍ، وَيَجُوزُ جَمْعُ الْمُدُودِ لِمَسْكِينٍ وَاحِدٍ عَنْ أَيَّامٍ مُتَعَدِّدَةٍ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ سَدُّ الْحَلَلِ الْمَالِيِّ عَنِ الْجِنَايَةِ الزَّمَانِيَّةِ.

٢ مَنَاطُ "عَدَمِ تَدَاخُلِ الْمُوجِبَاتِ فِي الزَّائِدِ يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ التَّأْخِيرَ لَأَكْثَرِ مِنْ سَنَةٍ هُوَ "جِنَايَةٌ وَاحِدَةٌ" فِي جَوْهَرِهَا (وَهِيَ إِخْرَاجُ الْقَضَاءِ عَنْ حَوْلِهِ)، فَلَمَّا كَانَ السَّبَبُ وَاحِدًا لَمْ يَتَكَرَّرِ الْجَزَاءُ، فَلَا يُعْتَدُّ بِالسِّنِينَ الزَّائِدَةِ، لِأَنَّ الشَّرْعَ لَا يَقْصِدُ إِلَّا جَحَافَ بِالْمُكَلَّفِ بَلْ يَقْصِدُ التَّأْدِيبَ.

٣ مَنَاطُ سُقُوطِ الْخِطَابِ بِالْعَجْزِ يُنْظَرُ الْمَذْهَبُ إِلَى أَنَّ اتِّصَالَ الْمَرَضِ يَنْفِي عَنِ الْمُكَلَّفِ وَصْفَ "الْمُفْرَطِ"، وَبِمَا أَنَّ الْفِدْيَةَ مَنُوطَةٌ بِالتَّفْرِيطِ، فَإِنَّ عَدَمَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقَضَاءِ (لِلاتِّصَالِ الْمَرَضِ) يُسْقِطُ الْعُقُوبَةَ الْمَالِيَّةَ تَمَامًا لِانْعِدَامِ مَنَاطِ السَّبَبِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ
١ بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الصِّفَةِ فِي (لِمَسْكِينٍ): يَقْتَضِي أَنَّ الْفِدْيَةَ لَا تُعْطَى لِغَيْرِ الْمَسْكِينِ (كَالْغَنِيِّ)، لِأَنَّ الْإِثْتِفَاعَ مَحْصُورٌ فِي أَهْلِ الْحَاجَةِ.
- مَفْهُومُ الشَّرْطِ فِي (إِنْ أَمَكَنَ قَضَاؤُهُ): أَنَّ التَّفْرِيطَ مَشْرُوطٌ بِالِإِمْكَانِ، فَمَنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ (بِاتِّصَالِ الْمَرَضِ) فَلَا يُسَمَّى مُفْرَطًا، فَلَا تَلْزَمُهُ الْفِدْيَةُ.

٢ بِذَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ:

- ذَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "لَا يُعْتَدُّ بِالزَّائِدِ" يُطَابِقُ نَفْيَ تَكَرُّرِ الْإِطْعَامِ بِتَكَرُّرِ السِّنِينَ.

- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ الْقَوْلُ بِمُدِّ لِكُلِّ يَوْمٍ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ الْقَضَاءَ هُوَ بَدَلٌ عَنِ الْأَدَاءِ، فَجَابِرُهُ يَحِبُّ أَنْ يَكُونَ مَوْزَعًا عَلَى عَدَدِ أَيَّامِهِ.

- دَلَالَةُ الْإِشَارَةِ: يُشِيرُ النَّصُّ إِلَى أَنَّ الرَّحْمَةَ الشَّرْعِيَّةَ تَمْنَعُ مِنْ اسْتِغْرَاقِ مَالِ الْمُكَلَّفِ فِي عُقُوبَةٍ تَعَدَّدَ زَمَانُهَا وَاتَّحَدَ سَبَبُهَا.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطَقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطَقِيُّ هُنَا عَلَى "قَاعِدَةٍ تَدْخُلُ الْأَمْثَالُ عِنْدَ اتِّحَادِ السَّبَبِ" الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: الْفِدْيَةُ عُقُوبَةٌ عَنْ جِنَايَةٍ تَأْخِيرِ الْقَضَاءِ.

الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: تَأْخِيرُ الْيَوْمِ لِسَنَةِ أَوْ لِعَشْرِ هُوَ تَرْكٌ وَاحِدٌ لِلْوَاجِبِ الزَّمَانِيِّ. الْإِسْتِثْنَا: بِمَا أَنَّ الْجِنَايَةَ اتَّحَدَتْ فِي التَّنَوُّعِ، فَالْمَنْطِقُ يَقْضِي بِعَدَمِ تَكَرُّرِ الْفِدْيَةِ لِأَنَّ مَا نَبَتْ لِلْأَقْلِ يَكْفِي لِلْكَثَرِ فِي بَابِ الزَّجْرِ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ. حَكَمْنَا بِأَنَّ الْقَضِيَّةَ هُنَا (حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ)؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَبْنِي الْحُكْمَ فِيهَا عَلَى شَرْطٍ خَارِجِيٍّ مُحْتَمَلٍ، بَلْ يُثَبِّتُ صِفَةً دَائِيَّةً لِلْمَوْصُوفِ بَعْدَ تَمَامِهِ:

الْمَوْضُوعُ: تَكَرُّرُ سِنِينَ التَّفْرِيطِ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ.

الْمَحْمُولُ: حُكْمٌ بِعَدَمِ زِيَادَةِ الْفِدْيَةِ عَنْ مُدٍّ وَاحِدٍ لِلْيَوْمِ.

الرَّابِطَةُ: هِيَ (الرَّابِطَةُ التَّكْلِيفِيَّةُ التَّخْفِيفِيَّةُ).

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ ضَبْطُ مَنَاطِ الْحُكْمِ بِالْجِنَايَةِ الْأَصْلِيَّةِ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَعَصِمُ الذَّهْنَ مِنْ بِنَاءِ نَتِيجَةٍ (مُضَاعَفَةِ الْمُدُودِ) بِنَاءً عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَاهِمَةٍ (تَعَدُّدِ الْأَعْوَامِ)، بَلْ يَجْعَلُ اتِّحَادَ السَّبَبِ مُقَدِّمَةً كُبْرَى يَلْزَمُ عَنْهَا اسْتِقْرَارُ الْفِدْيَةِ.

أدلة المسألة

أولاً من الكتاب الكريم: قَوْلُهُ تَعَالَى (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ) وَوَجْهُهُ أَنَّ عَدَمَ تَكَرُّرِ الْمُدِّ فِيهِ يُسْرٌ عَلَى مَنْ طَالَ عَلَيْهِ الزَّمَانُ، وَأَنَّ اتِّصَالَ الْمَرَضِ عُذْرٌ مَسْقُطٌ لِلتَّكْلِيفِ (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا).

ثانياً من السنة والآثار: فَتَاوَى الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي الْإِطْعَامِ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُمْ أَمْرٌ بِالتَّكْرَارِ لِمَنْ طَالَ أَمَدُهُ، فَبَقِيَ عَلَى أَصْلِ الْبَرَاءَةِ فِي الزَّائِدِ. ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١ قاعدة (الْأَحْكَامُ تَدُورُ مَعَ عِلَلِهَا): فَلَمَّا كَانَتِ الْعِلَّةُ هِيَ التَّفْرِيطُ، سَقَطَ الْحُكْمُ عَنِ الْمَرِيضِ لِانْعِدَامِ الْعِلَّةِ.

٢ قاعدة (الْحِنَايَاتُ الْمُتَّحِدَةُ تَتَدَاخَلُ عُقُوبَاتُهَا): وَهِيَ مَنَاطُ عَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِالزَّائِدِ.

رابعاً أدلة القياس:

١ قياسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ تَكَرُّرِ أَعْوَامِ التَّفْرِيطِ عَلَى (تَكَرُّرِ سِنِينَ تَرْكِ الصَّلَاةِ) بِعِلَّةِ (اتِّحَادِ الْحِنَايَةِ فِي الذَّمَّةِ)، فَمَا لَمْ يَتَكَرَّرْ فِيهِ الْبَدَلُ عَنْ كُلِّ سَنَةٍ يَأْخُذُ هَذَا حُكْمُهُ.

٢ قياسُ الْعَكْسِ: لَوْ أَوْجَبْنَا التَّكَرُّرَ لِلْمُفْرِطِ حَتَّى بَعْدَ اتِّصَالِ مَرَضِهِ، لَكَانَ الْمَعْدُورُ كَالْعَاصِي، وَهَذَا بَاطِلٌ عَكْساً.

٣ قياسُ الطَّرْدِ: كُلَّمَا وُجِدَ عُذْرٌ قَاهِرٌ يَمْنَعُ الْإِمْتِثَالَ وَجِدَ سُقُوطُ التَّبَعَةِ الْمَالِيَّةِ، فَيَطْرُدُ ذَلِكَ فِي الْمَرِيضِ الْمُسْتَمِرِّ.

٤ قِيَاسُ الْمُوجِبِ: لَمَّا كَانَ الْمُدُّ جَائِزاً لِلْخَلَلِ، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مَقْدُوراً عَلَيْهِ وَغَيْرَ مُجْحِفٍ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَتَكَرَّرْ بِتَكَرُّرِ الزَّمَانِ.

حُكْمُ تَقْدِيرِ الصَّوْمِ الْمُنْدُورِ عِنْدَ احْتِمَالِ اللَّفْظِ

التَّحْرِيرُ الْفَقْهِيُّ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ "مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ"، وَالتِّي تَتَعَلَّقُ بِكَيْفِيَّةِ تَقْدِيرِ الصَّيَّامِ الْمُنْدُورِ عِنْدَ إِنْهَامِ اللَّفْظِ أَوْ احْتِمَالِهِ لِأَكْثَرِ مِنْ مِقْدَارٍ، حَيْثُ يَنْبِي الْمَذْهَبُ الْمَالِكِيُّ أَحْكَامَهُ هُنَا عَلَى قَاعِدَةِ "الِاحْتِيَاظِ لِلْبَرَاءَةِ" وَتَعْظِيمِ عَقْدِ النَّدْرِ. أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ (وَمُنْدُورُهُ، وَالْأَكْثَرُ إِنْ احْتَمَلَهُ بِلَفْظِهِ بِلَا نِيَّةٍ) يَعْنِي أَنَّ الصَّائِمَ إِذَا نَدَرَ صَوْماً مُبْهَماً أَوْ بِلَفْظٍ يَحْتَمِلُ عَدَداً أَقَلَّ وَعَدَداً أَكْثَرَ، وَلَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ مُحَدَّدَةٌ لِلْأَقَلِّ، فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ صَوْمُ الْعَدَدِ الْأَكْثَرِ الَّذِي يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ لُغَةً وَعُرْفاً، لِأَنَّ الذِّمَّةَ لَا تَبْرَأُ بِيقينٍ إِلَّا بِاسْتِيفَاءِ الْأَقْصَى عِنْدَ عَدَمِ النِّيَّةِ الصَّارِفَةِ.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَنَاطَاتٍ مَقَاصِدِيَّةٍ وَهِيَ:

١ مَنَاطُ تَعْظِيمِ الْإِلتِزَامِ مَعَ اللَّهِ

يُنْظَرُ الْفُقَهَاءُ إِلَى أَنَّ النَّدَرَ عَقْدٌ يُلْزِمُ بِهِ الْمُكَلَّفُ نَفْسَهُ مَا لَمْ يَكُنْ وَاجِباً عَلَيْهِ، فَمَا دَامَ قَدْ أَوْقَعَ اللَّفْظَ عَلَى وَجْهِ الْإِحْتِمَالِ، فَإِنَّ تَعْظِيمَ هَذَا الْعَقْدِ يَقْتَضِي حَمْلَهُ عَلَى مَا هُوَ أَكْثَرُ لِلذِّمَّةِ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ، تَعْظِيماً لِمَقَامِ مَنْ نَدَرَ لَهُ سُبْحَانَهُ.

٢ مَنَاطُ الْإِحْتِيَاظِ فِي بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْأَقْلَّ مَتَّقِنٌ وَالزَّائِدَ مَشْكُوكٌ فِيهِ مِنْ حَيْثُ الْقَصْدُ، لَكِنَّهُ دَاخِلٌ فِي احْتِمَالِ اللَّفْظِ، وَالْقَاعِدَةُ فِي النُّدُورِ تَمِيلُ إِلَى الْإِحْتِيَاظِ، فَمَنْ نَدَرَ أَيَّاماً وَالتِّي

تُطْلَقُ لُغَةً عَلَى الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ، لَزِمَهُ الْعَشْرَةُ (الْأَكْثَرُ) لِيَخْرُجَ مِنَ الْعُبْدَةِ بَيِّقِينَ.

٣ مَنَاطُ سِيَادَةِ اللَّفْظِ عِنْدَ غَيْبَةِ النِّيَّةِ

يَنْظُرُ الْمَذْهَبُ إِلَى أَنَّ النِّيَّةَ هِيَ "الْمُحْصَصُ"، فَإِذَا غَابَتِ النِّيَّةُ رَجَعْنَا إِلَى "قُوَّةِ اللَّفْظِ" وَمَا يَحْتَمِلُهُ مِنَ السَّعَةِ، فَالْلَفْظُ هُنَا صَارَ هُوَ الْحَاكِمُ الْوَحِيدُ عَلَى الذِّمَّةِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١ بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الصَّفَةِ فِي (إِنْ احْتَمَلَهُ يَلْفِظُهُ): يَقْتَضِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ اللَّفْظُ لَا يَحْتَمِلُ الزِّيَادَةَ (كَقَوْلِهِ: هَذَا الْيَوْمَ)، فَلَا يُصَرَّفُ لِلْأَكْثَرِ لِعَدَمِ وُجُودِ مَحَلٍّ لِلِإِحْتِمَالِ.

- مَفْهُومُ الشَّرْطِ فِي (بِلَا نِيَّةٍ): أَنَّ وُجُوبَ الْأَكْثَرِ مُنَوِّطٌ بِإِعْدَامِ النِّيَّةِ، فَإِنْ نَوَى الْأَقْلَ (كَأَنْ نَوَى بِـ "أَيَّامٍ ثَلَاثَةً فَقَطْ")، قَبْلَ مِنْهُ دِيَانَةٌ وَقَضَاءٌ لِأَنَّ النِّيَّةَ مُقَدِّمَةٌ عَلَى ظَاهِرِ اللَّفْظِ.

٢ بِذَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "مَنْدُورُهُ يُطَابِقُ مَا أَوْجَبَهُ الْمَرْءُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ صِيَامٍ.

- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ الْحُكْمُ بِوُجُوبِ الْأَكْثَرِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ التَّنْذِرَ "عَهْدٌ"، وَالْعَهْدُ يَقْتَضِي الْوَفَاءَ بِأَقْصَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ لِيَكُونَ وَفَاءً تَامًا.

- دَلَالَةُ التَّضَمُّنِ: قَوْلُهُ "الْأَكْثَرُ" يَتَضَمَّنُ دُخُولَ الْأَقْلِ فِيهِ ضِمْنًا، فَبِصِيَامِ الْأَكْثَرِ نَكُونُ قَدْ أَدَيْنَا الْأَقْلَ يَقِينًا.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "قَاعِدَةِ الْإِسْتِغْرَاقِ فِي حَالِ الْإِبْهَامِ"

المُقَدِّمَةُ الْأُولَى: كُلُّ مَا التَّزَمَهُ الْمُكَلَّفُ لِلَّهِ وَجَبَ الْخُرُوجُ مِنْهُ يَبْقَيْنِ.
المُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: اللَّفْظُ الْمُحْتَمَلُ لِلْأَكْثَرِ لَا يَحْصُلُ الْيَقِينُ بِبَرَاءَةِ الدِّمَّةِ فِيهِ إِلَّا
بِاسْتِيفَاءِ غَايَتِهِ.

الِاسْتِيفَاءُ: بِمَا أَنَّ بَرَاءَةَ الدِّمَّةِ مَطْلُوبَةٌ، وَالْأَقْلَ لَا يُحَقِّقُ بَرَاءَةً قَطْعِيَّةً عِنْدَ احْتِمَالِ
الْلَفْظِ لِلْأَكْثَرِ، فَالْأَكْثَرُ هُوَ الْوَاجِبُ مَنْطِقِيًّا.
وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ. حَكَمْنَا بِأَنَّ الْقَضِيَّةَ هُنَا (حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ)؛
لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَبْنِي الْحُكْمَ فِيهَا عَلَى شَرْطٍ خَارِجِيٍّ مُحْتَمَلٍ، بَلْ يُثَبِّتُ صِفَةً دَائِيَّةً
لِلْمَوْصُوفِ بَعْدَ تَمَامِهِ:

الْمَوْضُوعُ: اللَّفْظُ الْمُنْدَوَّرُ الْمُحْتَمَلُ لِلْعَدَدِ.

الْمَحْمُولُ: الْإِتِمَامُ بِالْأَكْثَرِ جَبْرًا لِلِاحْتِمَالِ.

الرَّابِطَةُ: هِيَ (الرَّابِطَةُ التَّكْلِيفِيَّةُ الْإِحْتِيَاطِيَّةُ).

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ ضَبْطُ مَنَاطِ الْحُكْمِ بِالْلَفْظِ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَعَصِمُ
الذَّهْنَ مِنْ بِنَاءِ نَتِيجَةٍ (الِاكْتِفَاءِ بِالْأَقْلِ) مَعَ دَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَى مَا فَوْقَهُ، بَلْ يَجْعَلُ
"سَعَةَ اللَّفْظِ" مُقَدِّمَةً كَبْرَى يَلْزَمُ عَنْهَا اسْتِعْرَاقُ الْعَدَدِ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ: قَوْلُهُ تَعَالَى (وَلْيُؤْفُوا نُذُورَهُمْ) وَوَجْهُهُ أَنَّ الْوَفَاءَ الثَّامَّ
هُوَ الَّذِي لَا يَبْقَى مَعَهُ شَكٌّ فِي تَقْصِيرٍ، وَالْأَكْثَرُ هُوَ التَّمَامُ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ: قَوْلُهُ ﷺ (مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ)، وَالطَّاعَةُ فِي
بَابِ النَّذْرِ تُحْمَلُ عَلَى التَّشْدِيدِ لِأَنَّ الْمَرْءَ هُوَ مَنْ شَدَّدَ عَلَى نَفْسِهِ.
ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١ قاعدة (الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ): فَالْأَكْثَرُ هُوَ الْيَقِينُ الَّذِي تَبَرَأُ بِهِ الدِّمَّةُ إِذَا شَكَّ فِي مُرَادِ اللَّفْظِ.

٢ قاعدة (الِاحْتِيَاظُ فِي الْعِبَادَاتِ وَاجِبٌ): خُصُوصاً فِي الْإِلْتِزَامَاتِ الْمُبْتَدَأَةِ كَالنَّذْرِ.

رَابِعاً أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

١ قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ النَّذْرِ الْمُحْتَمَلِ عَلَى (الْإِقْرَارِ بِالذِّنِّ الْمُجْمَلِ) بِعِلَّةِ (شَغْلِ الدِّمَّةِ بِاخْتِيَارِ الْمُكَلَّفِ)، فَمَنْ أَقْرَبَ دَرَاهِمَ لَزِمَهُ ثَلَاثَةٌ (أَقْلُ الْجَمْعِ) عِنْدَ بَعْضِهِمْ، لَكِنْ فِي النَّذْرِ يُحْمَلُ عَلَى مَدَى اللَّفْظِ لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ.

٢ قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ حَمَلْنَا النَّذَرَ عَلَى الْأَقْلِ دَائِماً مَعَ احْتِمَالِ اللَّفْظِ لِلْأَكْثَرِ، لَكَانَ ذَلِكَ تَهَاوُناً بِالْعَهْدِ، وَالشَّرِيعَةُ جَاءَتْ بِالْوَفَاءِ عَكْساً لِلنَّقْضِ.

٣ قِيَاسُ الطَّرْدِ: كُلَّمَا وُجِدَ لَفْظٌ يَحْتَمِلُ مَرَاتِبَ فِي الطَّاعَةِ وَجِدَ نَذْبٌ أَعْلَاهَا، فَإِذَا كَانَ نَذراً صَارَ الْأَعْلَى (الْأَكْثَرُ) وَاجِباً لِلِانْعِقَادِ اللَّفْظِ عَلَيْهِ.

٤ قِيَاسُ الْمُوجِبِ: لَمَّا كَانَ النَّذَرُ مُوجِباً لِلزِّيَادَةِ عَنِ الْفَرْضِ، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مِقْدَارُهُ مُوَافِقاً لِأَكْثَرِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ لِسَانُ النَّاذِرِ.

~

حُكْمُ قَضَاءِ أَيَّامِ النَّذْرِ فِي صَوْمِ السَّنَةِ

(الْمُطْلَقَةِ وَالْمُعَيَّنَةِ)

التَّحْرِيرُ الْفَقْهِيُّ الدَّقِيقُ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَالَّتِي تُمَيِّزُ بَيْنَ الْإِلْتِزَامِ بِالْعَدَدِ (الدِّمَّةِ) وَالْإِلْتِزَامِ بِالزَّمَانِ (الظَّرْفِ) فِي النَّذْرِ، وَفَقَ قَوَاعِدِ الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ.

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ (وَقَضَى مَا لَا يَصِحُّ صَوْمُهُ فِي سَنَةٍ، إِلَّا أَنْ يُسَمِّيَهَا، أَوْ يَقُولَ هَذِهِ وَيَتَوَيَّ بِاقِيهَا، فَهُوَ، وَلَا يَلْزَمُ الْقَضَاءُ بِخِلَافِ فِطْرِهِ لِسَفَرٍ) يَعْنِي أَنَّ مَنْ نَدَرَ صَوْمَ "سَنَةٍ" دُونَ تَعْيِينِ، لَزِمَهُ قَضَاءُ الْأَيَّامِ الَّتِي يَحْرُمُ صَوْمُهَا شَرْعاً (كَالْعِيدَيْنِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ)، أَمَّا إِذَا عَيَّنَ السَّنَةَ (بِاسْمِهَا أَوْ بِالِإِشَارَةِ إِلَيْهَا)، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ فِيَمَا حَرَّمَ صَوْمُهُ فِيهَا.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ : يَقُومُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَنَاطَاتٍ مَقَاصِدِيَّةٍ وَهِيَ:

١ مَنَاطُ التَّفْرِقَةِ بَيْنَ النَّذْرِ الْمُطْلَقِ وَالنَّذْرِ الْمُقَيَّدِ

يَنْظُرُ الْفَقْهَاءُ إِلَى أَنَّ نَذَرَ السَّنَةِ الْمُطْلَقَةَ (بَلَا تَعْيِينِ) هُوَ نَذْرٌ لِلْفِعْلِ فِي الدَّمَةِ، فَالْمُكَلَّفُ أَلْزَمَ نَفْسَهُ بِصِيَامِ عَدَدِ أَيَّامِ السَّنَةِ، فَيَجِبُ اسْتِيفَاءُ الْعَدَدِ بِالْقَضَاءِ. أَمَّا الْمُعَيَّنَةُ فَهُوَ نَذْرٌ لِلزَّمَانِ (الظَّرْفِ)، فَمَا مَنَعَ الشَّارِعُ مِنْ صَوْمِهِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ سَقَطَ وَجُوبُهُ لِفَوَاتِ الْمَحَلِّ.

٢ مَنَاطُ طَبِيعَةِ الْمَانِعِ (شَرْعِيٌّ أَمْ عَرَضِيٌّ)

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْعِيدَ مَانِعٌ شَرْعِيٌّ أَصِيلٌ لَا يَنْفَكُ عَنِ السَّنَةِ، فَدَخَلَ فِي نَذْرِ الْمُعَيَّنَةِ عَلَى أَنَّهُ مَسْكُوتٌ عَنْهُ لِاسْتِحَالَتِهِ. أَمَّا الْفِطْرُ لِلْسَفَرِ فِي السَّنَةِ الْمُعَيَّنَةِ، فَلَمَّا كَانَ السَّفَرُ مَانِعاً عَرَضِيّاً بِاخْتِيَارِ الْمُكَلَّفِ، لَمْ يُعْذَرْ فِيهِ بِسُقُوطِ الْقَضَاءِ بَلْ لَزِمَهُ جَبْرُهُ.

٣ مَنَاطُ سِيَادَةِ النِّيَّةِ عِنْدَ الْإِشَارَةِ

يَنْظُرُ الْمَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْقَوْلَ (هَذِهِ السَّنَةُ) مَعَ نِيَّةٍ مَا بَقِيَ مِنْهَا يَنْقُلُ الْحُكْمَ إِلَى التَّعْيِينِ الْحُكْمِيِّ، فَيَكُونُ الْإِلْتِزَامُ مَحْصُوراً فِي الزَّمَانِ الْقَابِلِ لِلصَّوْمِ فَقَطْ، مِمَّا يُسْقِطُ عَنِ الْمُكَلَّفِ عُבْدَةَ الْقَضَاءِ عَنِ الْمُحَرَّمَاتِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١ بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ اللَّقَبِ فِي (سَنَةٍ): يَقْتَضِي أَنَّ الْإِطْلَاقَ لِلْقَبِّ يَنْصَرِفُ لِلْكَمَالِ الْعَدَدِيِّ (١٢ شَهْرًا صَوْمًا)، فَكُلُّ يَوْمٍ لَمْ يُصَمِّ لِمَانِعٍ بَقِيَ دَيْنًا فِي الدِّمَّةِ.
- مَفْهُومُ الشَّرْطِ فِي (إِلَّا أَنْ يُسَمِّيَهَا): يُشِيرُ إِلَى أَنَّ "التَّسْمِيَةَ" شَرْطٌ لِقَصْرِ الْوُجُوبِ عَلَى الظَّرْفِ الزَّمَانِيِّ وَسُقُوطِ قَضَاءِ مَا حُرِّمَ فِيهِ.

٢ بِذَلَالَاتِ الْأَلْفَافِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظٌ يُسَمِّيَهَا يُطَابِقُ تَعْيِينَ السَّنَةِ بِذَاتِهَا (مَثَلًا: سَنَةٌ هِجْرِيَّةٌ مُحَدَّدَةٌ).
 - دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ التِّزَامُ السَّنَةِ بِاقْتِضَاءِ أَنَّ "الْقُدْرَةَ" شَرْطٌ فِي التَّكْلِيفِ، وَلَمَّا كَانَ صَوْمُ الْعِيدِ مُمْتَنِعًا شَرْعًا، اقْتَضَى ذَلِكَ خُرُوجَهُ عَنِ النَّذْرِ الْمُعَيَّنِ.
 - دَلَالَةُ التَّضَمُّنِ: قَوْلُهُ "بِخِلَافِ فِطْرِهِ لِسَفَرٍ" يَتَضَمَّنُ أَنَّ الرُّخْصَةَ الْعَرَضِيَّةَ لَا تَهْدِمُ الْوَاجِبَ الْمُنْدُورَ فِي الزَّمَانِ الْمُحَدَّدِ.
- تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "اتِّبَاعِ الْحُكْمِ لِمَحَلِّ الْإِلتِزَامِ"
الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: النَّذْرُ الْمَطْلُوقُ مَحَلُّهُ الدِّمَّةُ (الْعَدَدُ)، وَالنَّذْرُ الْمُعَيَّنُ مَحَلُّهُ الزَّمَانُ (الظَّرْفُ).

الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: مَا حُرِّمَ صَوْمُهُ شَرْعًا يَمْتَنِعُ وَقُوعُهُ فِي الزَّمَانِ الْمُعَيَّنِ قَهْرًا.
الِاسْتِثْنَاءُ: بِمَا أَنَّ الْمَطْلُوقَ طَلَبٌ لِلْعَدَدِ، فَالْقَضَاءُ لَازِمٌ لِتَحْقِيقِهِ. وَبِمَا أَنَّ الْمُعَيَّنَ طَلَبٌ لِلزَّمَانِ وَالزَّمَانُ لَا يَقْبَلُ صَوْمَ الْعِيدِ، فَالْقَضَاءُ مُتَنَفٍ لِاسْتِحَالَةِ الْمَحَلِّ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ. حَكَمْنَا بِأَنَّ الْقَضِيَّةَ هُنَا (حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ)؛
لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَبْنِي الْحُكْمَ فِيهَا عَلَى شَرْطٍ خَارِجِيٍّ مُحْتَمَلٍ، بَلْ يُثَبِّتُ صِفَةً دَائِيَّةً
لِلْمَوْصُوفِ بَعْدَ تَمَامِهِ:

الْمَوْضُوعُ: نَذْرُ صَوْمِ سَنَةٍ مُطْلَقَةٍ (أَوْ مُعَيَّنَةٍ).

الْمَحْمُولُ: الْإِتِمَامُ بِقَضَاءِ مَا حُرِّمَ صَوْمُهُ (أَوْ سُقُوطُهُ عَنْهُ).

الرَّابِطَةُ: هِيَ (الرَّابِطَةُ التَّكْلِيفِيَّةُ التَّرْتِيبِيَّةُ).

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ ضَبْطُ مَنَاطِ الْحُكْمِ بِاللَّفْظِ؛ فَعَلِمُ الْمَنْطِقُ هُنَا يَعَصِمُ
الدَّهْنَ مِنْ خَلطِ الْعَدَدِ بِ"الزَّمَانِ"، بَلْ يَجْعَلُ "التَّعْيِينَ" مُقَدِّمَةً كُبْرَى يَلْزَمُ عَنْهَا
بَرَاءَةُ الدِّمَةِ بِانْتِهَاءِ السَّنَةِ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ: قَوْلُهُ تَعَالَى (وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ) وَوَجْهُهُ أَنَّ الْوَفَاءَ
بِالنَّذْرِ الْمُطْلَقِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِاسْتِيعَابِ الْعَدَدِ الَّذِي احْتَمَلَهُ اللَّفْظُ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ: حَدِيثُ النَّهْيِ عَنْ صَوْمِ الْعِيدَيْنِ، فَلَمَّا كَانَ النَّهْيُ قَاطِعًا،
لَمْ يَدْخُلْ صَوْمُهُمَا فِي نَذْرِ السَّنَةِ الْمُعَيَّنَةِ لِاسْتِحَالَتِهِ شَرْعًا.

ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١ قَاعِدَةُ (الْمَشْغُولُ لَا يُشْغَلُ): فَذِمَّةُ نَازِرِ السَّنَةِ الْمُطْلَقَةِ مَشْغُولَةٌ بِالْعَدَدِ، فَلَا
تَبَرُّأَ إِلَّا بِهِ.

٢ قَاعِدَةُ (إِذَا فَاتَ الْمَحَلُّ بَطَلَ الْحُكْمُ): وَهِيَ مَنَاطُ سُقُوطِ الْقَضَاءِ فِي السَّنَةِ
الْمُعَيَّنَةِ بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِهَا.

رَابِعًا أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

- ١ قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ نَذْرِ السَّنَةِ الْمُعَيَّنَةِ عَلَى (نَذْرِ صَوْمِ يَوْمِ الْخَمِيسِ إِذَا وَافَقَ عِيداً) بِعِلَّةِ (فَوَاتِ الْمَحَلِّ الزَّمَانِيِّ)، فَمَا سَقَطَ هُنَاكَ سَقَطَ هُنَا.
- ٢ قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ لَمْ تُوجِبِ الْقَضَاءُ فِي الْمُطْلَقَةِ، لَكَانَ النَّذْرُ بِلَا مَعْنَى عَدَدِيٍّ، وَهَذَا نَقْضٌ لِلِالتِّزَامِ عَكْساً.
- ٣ قِيَاسُ الطَّرْدِ: كُلَّمَا وُجِدَ تَعْيِينٌ لِلزَّمَانِ وَجِدَ سُقُوطُ الْقَضَاءِ لِلْمَوَانِعِ الْقَهْرِيَّةِ، فَيَطْرُدُ ذَلِكَ فِي السَّنَةِ.
- ٤ قِيَاسُ الْمُوجِبِ: لَمَّا كَانَ اللَّفْظُ مُوجِباً لِلِالتِّزَامِ، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ "التَّعْيِينُ" فِيهِ مُوجِباً لِحَصْرِ هَذَا الْإِلتِزَامِ فِي حُدُودِ الزَّمَانِ الْمُقْدُورِ عَلَيْهِ.

~

حُكْمُ صِيَامِ صَبِيحَةِ الْقُدُومِ لِلْمُسَافِرِ

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِمَسْأَلَةِ بَقَوْلِهِ (وَصَبِيحَةُ الْقُدُومِ فِي يَوْمِ قُدُومِهِ؛ إِنْ قَدِمَ لَيْلَةً غَيْرَ عِيدٍ، وَإِلَّا فَلَا) يَعْنِي أَنَّ الْمُسَافِرَ إِذَا عَادَ إِلَى بَلَدِهِ وَدَخَلَ بُيُوتَ الْإِسْطِيطَانِ لَيْلًا (أَيَّ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ)، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ صِيَامُ صَبِيحَةِ ذَلِكَ الْيَوْمِ حَتْمًا (سَوَاءً كَانَ رَمَضَانَ أَوْ نَذْرًا مُعَيَّنًا)، بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ يَوْمُ قُدُومِهِ يَوْمَ عِيدٍ، لِأَنَّهُ يَدْخُلُهُ لَيْلًا صَارَ مُقِيمًا قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِ الْوُجُوبِ.

النَّظَرُ الْفِقْهِيُّ لِمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَنَاطَاتٍ مَقَاصِدِيَّةٍ وَهِيَ:

١ مَنَاطُ تَحَقُّقِ الْوَصْفِ عِنْدَ الشَّرُوعِ

يَنْظُرُ الْفُقَهَاءُ إِلَى أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي تَعْيِينِ الصَّوْمِ هِيَ بِحَالِ الْمُكَلَّفِ لَحْظَةَ طُلُوعِ الْفَجْرِ؛ فَمَنْ كَانَ فِي بَيْتِهِ عِنْدَ انْفِجَارِ الصُّبْحِ فَقَدْ تَوَجَّهَ إِلَيْهِ خِطَابُ الْمُقِيمِ، فَانْتَفَتَ عَنْهُ رُخْصَةُ السَّفَرِ لِزَوَالِ سَبَبِهَا، فَوَجَبَ عَلَيْهِ الْإِمْسَاكُ بِنِيَّةِ الصَّوْمِ.

٢ مَنَاطُ قُوَّةِ الْمَانِعِ الشَّرْعِيِّ عَلَى الْوَصْفِ الْقَدَرِيِّ
يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ مَانِعَ السَّفَرِ "مَانِعٌ يَزُولُ بِالْقُدُومِ، أَمَّا مَانِعُ الْعِيدِ" فَهُوَ مَانِعٌ شَرْعِيٌّ
دَائِمٌ لَا يَرْتَفِعُ بِحَالِ الْمُكَلَّفِ، فَلَمَّا اجْتَمَعَ قُدُومُ الْمُسَافِرِ (الْمُقْتَضِي لِلصَّوْمِ)
مَعَ يَوْمِ الْعِيدِ (الْمُقْتَضِي لِلْفِطْرِ)، قَدَّمَ الْعِيدُ لِأَنَّ حُرْمَةَ صَوْمِهِ أَقْوَى مِنْ وُجُوبِ
الصَّوْمِ بِسَبَبِ الْإِقَامَةِ.

٣ مَنَاطُ تَبَيُّتِ النِّيَّةِ لِلْقَادِمِ لَيْلًا
يُنْظَرُ الْمَذْهَبُ إِلَى أَنَّ مَنْ دَخَلَ بَلَدَهُ لَيْلًا فَقَدْ أَمَكَّنَهُ تَبَيُّتُ النِّيَّةِ لِلصَّوْمِ قَبْلَ
الْفَجْرِ، فَلَا عُدْرَ لَهُ فِي تَرْكِهِ، بِخِلَافِ مَنْ قَدِمَ نَهَارًا فَقَدْ دَخَلَ عَلَيْهِ الْوُجُوبُ
وَهُوَ مُتَلَبِّسٌ بِرُخْصَةِ الْفِطْرِ، فَلَا يَلْزِمُهُ إِلَّا قَضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ
١ بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الشَّرْطِ فِي (إِنْ قَدِمَ لَيْلَةً): يَقْتَضِي أَنَّ الْقُدُومَ نَهَارًا لَا يُوجِبُ صَوْمَ
ذَلِكَ الْيَوْمِ آدَاءً، لِأَنَّ الْفَجَرَ طَلَعَ عَلَيْهِ وَهُوَ مُسَافِرٌ، فَالرُّخْصَةُ اسْتَصْحَبَتْهُ فِي
أَوَّلِ زَمَانِ الْعِبَادَةِ.

- مَفْهُومُ الصِّفَةِ فِي (غَيْرِ عِيدٍ): يُشِيرُ إِلَى أَنَّ صِفَةَ "الْعِيدِيَّةِ" لِلْيَوْمِ تَمْنَعُ انْعِقَادَ
الصَّوْمِ وَلَوْ تَحَقَّقَ شَرْطُ الْإِقَامَةِ لَيْلًا.

٢ بِذَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "صَبِيحَةُ الْقُدُومِ" يُطَابِقُ الْيَوْمَ الَّذِي يَلِي لَيْلَةَ الدُّخُولِ
لِلْبَلَدِ.

- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ وَجُوبُ الصَّوْمِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ "السَّفَرَ" هُوَ الْعِلَّةُ الْوَحِيدَةُ لِلْفِطْرِ، فَإِذَا انْتَفَتِ الْعِلَّةُ (بِالْقُدُومِ)، اقْتَضَى ذَلِكَ عَوْدَةَ الْحُكْمِ لِأَصْلِهِ وَهُوَ الْوُجُوبُ.

- دَلَالَةُ التَّضَمُّنِ: قَوْلُهُ "وَلَا فَلَ" يَتَضَمَّنُ أَنَّ حُرْمَةَ صَوْمِ الْعِيدِ تَأْتِيَةٌ لِلْمُقِيمِ وَالْمُسَافِرِ عَلَى السَّوَاءِ.
تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "قَاعِدَةِ ارْتِبَاطِ الْمَعْلُولِ بِعِلَّتِهِ وَجُودًا وَعَدَمًا" الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: فِطْرُ الْمُسَافِرِ مَعْلُولٌ لِعِلَّةِ "السَّفَرِ".
الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: الْقُدُومُ لَيْلًا يَعْنِي انْعِدَامَ عِلَّةِ "السَّفَرِ" عِنْدَ دُخُولِ وَقْتِ الْوُجُوبِ (الْفَجْرِ).

الِاسْتِثْنَاءُ: بِمَا أَنَّ الْعِلَّةَ (السَّفَرَ) قَدْ انْتَفَتِ، فَإِنَّ الْمَعْلُولَ (الرُّخْصَةَ بِالْفِطْرِ) يَنْتَفِي مَنْطِقِيًّا، فَيَعُودُ الْوُجُوبُ لِأَصْلِهِ.
وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ. حَكَمْنَا بِأَنَّ الْقَضِيَّةَ هُنَا (حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ)؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَبْنِي الْحُكْمَ فِيهَا عَلَى شَرْطٍ خَارِجِيٍّ مُحْتَمَلٍ، بَلْ يُثَبِّتُ صِفَةً دَائِمَةً لِلْمَوْصُوفِ بَعْدَ تَمَامِهِ:

الْمَوْضُوعُ: الْقُدُومُ لَيْلًا فِي غَيْرِ يَوْمِ عِيدٍ.
الْمَحْمُولُ: التَّزَامُ بِالصَّوْمِ (وُجُوبُ الْأَدَاءِ).
الرَّابِطَةُ: هِيَ (الرَّابِطَةُ التَّكْلِيفِيَّةُ الزَّمَانِيَّةُ).

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ ضَبْطُ مَنَاطِ الْحُكْمِ بِزَمَانِ الْإِسْطِطَانِ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَعَصِمُ الدَّهْنَ مِنْ بِنَاءِ نَتِيجَةٍ (الِاسْتِمْرَارِ عَلَى الْفِطْرِ) مَعَ زَوَالِ سَبَبِهِ، بَلْ يَجْعَلُ "دُخُولَ الْبَلَدِ" مُقَدِّمَةً كُبْرَى يَلْزَمُ عَنْهَا لُزُومُ الْإِمْسَالِ.
أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ: قَوْلُهُ تَعَالَى (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ) وَوَجْهُهُ أَنَّ الْقَادِمَ لَيْلًا هُوَ "شَاهِدٌ" لِلْيَوْمِ بَيِّقِينَ، فَتَوَجَّهَ إِلَيْهِ أَمْرُ الصَّيَامِ.
ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ: حَدِيثُ جَعَلَ الْفِطْرَ لِلْمُسَافِرِ، وَمَفْهُومُهُ أَنَّ غَيْرَ الْمُسَافِرِ (الْمُقِيمِ عِنْدَ الْفَجْرِ) لَا رُخْصَةَ لَهُ، وَحَدِيثُ التَّهْيِ عَنْ صَوْمِ الْعِيدَيْنِ الَّذِي اسْتَنْنَى هَذِهِ الْحَالَةَ.
ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١ قَاعِدَةُ (الْحُكْمُ يَدُورُ مَعَ عِلَّتِهِ وَجُودًا وَعَدَمًا): وَقَدْ عُذِمَتْ عِلَّةُ السَّفَرِ بِالْقُدُومِ.

٢ قَاعِدَةُ (الْأَصْلُ فِي الْوَاجِبِ الْأَدَاءُ): فَلَا يُصْرَفُ لِلْقَضَاءِ إِلَّا عِنْدَ تَعَذُّرِ الْأَدَاءِ لِعُذْرٍ قَائِمٍ.
رَابِعًا أَدْلَةُ الْقِيَاسِ:

١ قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ الْقَادِمِ لَيْلًا عَلَى (الْمُقِيمِ الَّذِي لَمْ يُسَافِرْ أَصْلًا) بِعِلَّةِ (حُصُولِ الْإِقَامَةِ عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ).

٢ قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ جَازَ لَهُ الْفِطْرُ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، لَكَانَ السَّفَرُ "صِفَةً لَازِمَةً" لَا تَزُولُ بِمُجَرَّدِ الْوُصُولِ، وَهَذَا بَاطِلٌ عَكْسًا لِلْحَقِيقَةِ.

- ٣ قِيَّاسُ الطَّرْدِ: كُلَّمَا وَجِدَتْ صِفَةُ الْحَضَرِ عِنْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ وَجِبَ التَّمَامُ (فِي الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ)، فَيَطْرُدُ ذَلِكَ فِي صَيِّحَةِ الْقُدُومِ.
- ٤ قِيَّاسُ الْمُوجِبِ: لَمَّا كَانَ الصَّوْمُ مُوجِبًا لِلْإِمْسَاكِ عِنْدَ الْقُدْرَةِ، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الْقُدُومُ لَيْلًا مُوجِبًا لِتَحَقُّقِ هَذِهِ الْقُدْرَةِ التَّكْلِيفِيَّةِ.

~

حُكْمُ نِسْيَانِ الْيَوْمِ الْمُعَيَّنِ فِي النَّذْرِ وَوُجُوبِ صِيَامِ الْأُسْبُوعِ

هذه المسألة تَتَعَلَّقُ بِكَيْفِيَّةِ الْخُرُوجِ مِنَ الْعَهْدَةِ عِنْدَ نِسْيَانِ الْيَوْمِ الْمُنْدُورِ، حَيْثُ يُعَدُّ هَذَا الْبَابُ مِثَالًا لِتَطْبِيقِ قَاعِدَةِ الْإِحْتِيَاظِ فِي بَرَاءَةِ الذِّمَّةِ.

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ (وَصِيَامُ الْجُمُعَةِ إِنْ نَسِيَ الْيَوْمَ عَلَى الْمُخْتَارِ) يَعْنِي أَنَّ مَنْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الْأُسْبُوعِ (كَالْإِثْنَيْنِ مَثَلًا) ثُمَّ نَسِيَ هَذَا الْيَوْمَ بِعَيْنِهِ، فَالْمُخْتَارُ عِنْدَ اللَّخْمِيِّ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ صَوْمُ الْجُمُعَةِ أَيُّ: الْأُسْبُوعِ بِتَمَامِهِ (سَبْعَةِ أَيَّامٍ)، لِيَتَحَقَّقَ مِنْ بَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ بَيَقِينَ، وَلَفْظُ الْجُمُعَةِ هُنَا يُقْصَدُ بِهِ الْأُسْبُوعُ لُغَةً.

الْخِلَافُ فِي الْمَسْأَلَةِ

- نُقِلَتْ عَنِ الْإِمَامِ سَحْنُونٍ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ فِي هَذِهِ النَّازِلَةِ:
- ١ الْقَوْلُ بِالتَّخْيِيرِ: أَنْ يَخْتَارَ أَيَّ يَوْمٍ شَاءَ فَيَصُومَهُ وَتَبَرَّأَ ذِمَّتُهُ.
 - ٢ الْقَوْلُ بِصِيَامِ آخِرِهَا: أَنْ يَصُومَ الْيَوْمَ الْآخِرَ مِنَ الْأُسْبُوعِ (فِي بَعْضِ التَّخْرِيجَاتِ).
 - ٣ الْقَوْلُ بِصِيَامِ جَمِيعِهَا: وَهُوَ الْمَشْهُورُ وَالَّذِي رَجَعَ إِلَيْهِ سَحْنُونُ وَاخْتَارَهُ اللَّخْمِيُّ، وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ عَرَفَةَ وَابْنُ رُشْدٍ، اخْتِيَاظًا لِلْعِبَادَةِ.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ : يَقُومُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَنَاطَاتٍ مَقَاصِدِيَّةٍ وَهِيَ :

١ مَنَاطُ "الْيَقِينِ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ"

يَنْظُرُ الْفَقْهَاءُ إِلَى أَنَّ شَغْلَ الذِّمَّةِ بِالنَّذْرِ أَمْرٌ يَقِينٌ، وَبَرَاءَةُ الذِّمَّةِ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَاحِدٍ مَجْهُولٌ أَمْرٌ مَشْكُوكٌ فِيهِ، فَلَمَّا تَعَدَّرَ تَعْيِينُ الْمَحَلِّ، وَجَبَ اسْتِيعَابُ الْمَحَلَّاتِ كُلِّهَا (سَبْعَةُ أَيَّامٍ) لِيَحْصُلَ الْيَقِينُ بِالْوَفَاءِ.

٢ مَنَاطُ تَحْصِيلِ الْبَرَاءَةِ الثَّامَّةِ

يَنْظُرُ إِلَى أَنَّ النَّذَرَ الْإِزَامُ مَعَ اللَّهِ، وَالْإِبْهَامُ فِيهِ بَعْدَ التَّعْيِينِ جِنَايَةٌ مِنَ الْمُكَلَّفِ بِالنِّسْيَانِ، فَلَا يُعَدَّرُ بِالتَّخْمِينِ، بَلْ يُؤْمَرُ بِالِاسْتِغْرَاقِ لِيُخْرَجَ مِنْ عُبْدَةٍ مَا أُلْزِمَ بِهِ نَفْسُهُ بِيَقِينٍ لَا مِرَاءَ فِيهِ.

٣ مَنَاطُ "التَّنْظِيرِ بِالصَّلَاةِ"

يَنْظُرُ الْمَذْهَبُ إِلَى جَعْلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ نَظِيرًا لِمَنْ نَسِيَ صَلَاةً مِنَ الْخَمْسِ؛ فَكَمَا أَنَّهُ يُصَلِّي الْخَمْسَ كُلَّهَا لِيُصِيبَ الْفَائِتَةُ، فَكَذَلِكَ النَّاذِرُ لِيَوْمٍ مَجْهُولٍ يَصُومُ الْأُسْبُوعَ كُلَّهُ لِيُصِيبَ الْمُنْدُورَ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١ بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ اللَّقَبِ فِي (الْجُمُعَةِ): يَنْصَرَفُ هُنَا إِلَى "الْأُسْبُوعِ" (ذَاتِ السَّبْعَةِ أَيَّامٍ) بِمُقْتَضَى الْعُرْفِ الْفَقْهِيِّ فِي هَذَا السِّيَاقِ، فَلَا يُقْصَدُ بِهِ يَوْمُ الْجُمُعَةِ مُفْرَدًا.

- مَفْهُومُ الصِّفَةِ فِي (إِنْ نَسِيَ الْيَوْمَ): يَقْتَضِي أَنَّ "الذَّاكِرَ" لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا الْيَوْمُ الَّذِي ذَكَرَهُ، فَالْوُجُوبُ الزَّائِدُ عَنِ الْوَاحِدِ مُنَوِّطٌ بِصِفَةِ النَّسْيَانِ فَقَطْ.

٢ بِذَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "الْمُخْتَارِ" يُطَابِقُ تَرْجِيحَ اللَّحْمِيِّ لِهَذَا الْقَوْلِ مِنْ بَيْنِ مَرْوِيَّاتِ سَحْنُونٍ.

- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ الْقَوْلُ بِوُجُوبِ سَبْعَةِ أَيَّامٍ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ "الْوَفَاءَ" شَرْطٌ لِصِحَّةِ النَّذْرِ، وَالْوَفَاءُ لَا يَتَحَقَّقُ مَعَ الْجَهْلِ إِلَّا بِالِاسْتِيعَابِ.

- دَلَالَةُ التَّضْمَنِ: وَجُوبُ صَوْمِ السَّبْعَةِ يُتَضَمَّنُ وَجُوبَ الْيَوْمِ الْمُنْدُورِ أَصَالَةً وَالْبَاقِي تَبَعًا لِلِاحْتِيَاطِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "قَاعِدَةٍ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ" الْمُقَدَّمَةُ الْأُولَى: الْوَفَاءُ يَوْمِ النَّذْرِ وَاجِبٌ قَطْعِيٌّ.

الْمُقَدَّمَةُ الثَّانِيَّةُ: تَحْدِيدُ هَذَا الْيَوْمِ مُمْتَنِعٌ حِسَابَ سَبَبِ النِّسْيَانِ.

الِاسْتِتْجَاعُ: بِمَا أَنَّ الْوَفَاءَ يَوْمِ النَّذْرِ (الْوَاجِبِ) لَا يَتِمُّ يَقِينًا إِلَّا بِصِيَامِ السَّبْعَةِ أَيَّامٍ كُلِّهَا، فَإِنَّ صِيَامَ السَّبْعَةِ يَصِيرُ وَاجِبًا مَنْطِقِيًّا لِتَحْقِيقِ الْعَايَةِ الشَّرْعِيَّةِ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ. حَكَمْنَا بِأَنَّ الْقَضِيَّةَ هُنَا (حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ)؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَبْنِي الْحُكْمَ فِيهَا عَلَى شَرْطٍ خَارِجِيٍّ مُحْتَمَلٍ، بَلْ يُثْبِتُ صِفَةً دَائِيَّةً لِلْمَوْصُوفِ بَعْدَ تَمَامِهِ:

الْمَوْضُوعُ: النَّاذِرُ لِيَوْمٍ مُعَيَّنٍ النَّاسِي لَهُ.

الْمَحْمُولُ: عِلَّةٌ مُثَبَّتَةٌ لَوُجُوبِ صِيَامِ السَّبْعَةِ أَيَّامٍ.

الرَّابِطَةُ: هِيَ (الرَّابِطَةُ التَّكْلِيفِيَّةُ الْإِحْتِيَاطِيَّةُ).

وَتَقْرِبُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ ضَبْطُ مَنَاطِ الْحُكْمِ بِالْبَرَاءَةِ؛ فَعِلْمُ الْمُنْطِقِ هُنَا يَعَصِمُ
الدَّهْنَ مِنْ بِنَاءِ نَتِيجَةِ (الِاكْتِفَاءِ بِالْوَاحِدِ) مَعَ وُجُودِ جَهَالَةِ الْمَحَلِّ، بَلْ يَجْعَلُ
"الِاسْتِيعَابَ" مُقَدِّمَةً كُبْرَى يَلْزَمُ عَنْهَا تَحْصِيلُ الْأَجْرِ بِيَقِينٍ.
أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ: قَوْلُهُ تَعَالَى (وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ) وَوَجْهُهُ أَنَّ الْأَمْرَ
بِالْوَفَاءِ مُطْلَقٌ، وَلَا يَتَحَقَّقُ الْوَفَاءُ بِشَيْءٍ مَجْهُولٍ إِلَّا بِاسْتِيفَاءِ جَمِيعِ مَظَانِّهِ.
ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ: حَدِيثُ الَّذِي نَسِيَ صَلَاةً، وَتَوَحُّيَهُ ﷺ بِإِعَادَةِ مَا يُحَقِّقُ
الْبَرَاءَةَ، فَقِيَسَ الصَّوْمُ عَلَيْهِ بِجَامِعِ دَيْنِ اللَّهِ.
ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفُقَهِيَّةُ:

١ قَاعِدَةُ (الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ): وَقَدْ تَقَدَّمَ تَوْحِيْهُهَا.

٢ قَاعِدَةُ (الِاخْتِيَاطُ لِلْبَرَاءَةِ): وَهِيَ أَصْلٌ فِي تَرْجِيحِ صَوْمِ السَّبْعَةِ.

رَابِعًا أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

١ قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ نِسْيَانِ يَوْمِ النَّذْرِ عَلَى (نِسْيَانِ صَلَاةٍ مِنْ يَوْمٍ) بِعِلَّةِ (جَهَالَةِ
الْمَفْرُوضِ فِي مَحَلٍّ مَحْصُورٍ)، فَمَا لَزِمَ فِي الصَّلَاةِ لَزِمَ فِي الصَّوْمِ.

٢ قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ جَاَزَ التَّخْيِيرُ، لَكَانَ النَّذْرُ الْمُعَيَّنُ قَدْ انْقَلَبَ مُخَيَّرًا بِفِعْلِ
النِّسْيَانِ، وَهَذَا تَبْدِيلٌ لِحَقِيقَةِ الْعَقْدِ عَكْسًا.

التَّرْجِيحُ

- التَّرْجِيحُ وَفَقَ قَوَاعِدِ الْمَذْهَبِ: الْمَشْهُورُ هُوَ *صِيَامُ السَّبْعَةِ أَيَّامٍ كُلِّهَا*،
لِأَنَّهُ آخِرُ أَقْوَالِ سَحْنُونِ الَّتِي رَجَعَ إِلَيْهَا، وَلِأَنَّ قَاعِدَةَ الْإِخْتِيَاطِ لِلْبَرَاءَةِ هِيَ
الْأَقْوَى فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ عِنْدَ تَعَارُضِ الْإِحْتِمَالَاتِ.

- التَّرْجِيحُ حَسَبَ قُوَّةِ الدَّيْلَةِ: الرَّاجِحُ دَلِيلًا هُوَ أَيْضًا *وَجُوبُ صِيَامِ جَمِيعِهَا*؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ عَلَى نِسْيَانِ الصَّلَاةِ قِيَاسٌ جَلِيٌّ، وَلِأَنَّ الدِّمَّةَ إِذَا شُغِلَتْ يَبْقَيْنَ فَلَا تَبْرَأُ إِلَّا بِقِيْنٍ، وَالْيَقِيْنُ لَا يَحْصُلُ هُنَا إِلَّا بِصَوْمِ الْأُسْبُوعِ كُلِّهِ.

حُكْمُ صِيَامِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ لِلنَّاذِرِ وَالْمُتَمَتِّعِ

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تُمَثِّلُ دِقَّةَ التَّقْسِيمِ الزَّمَانِيِّ لِأَيَّامِ الْعِيدِ فِي الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ؛ حَيْثُ يَنْظُرُ الْفُقَهَاءُ إِلَى أَيَّامِ التَّشْرِيقِ نَظْرَةً مُتَفَاوِتَةً فِي الْحُرْمَةِ وَالْجَوَازِ، رِعَايَةً لِحَقِّ الضِّيَافَةِ الرَّبَّانِيَّةِ لِلْحَلْقِ، وَتَقْدِيمًا لِصِدْقِ الْإِلْتِزَامِ بِالنَّذْرِ فِي آخِرِ لَحَظَاتِ الرُّخْصَةِ.

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِمَسْأَلَةِ بَقَوْلِهِ (وَرَابِعُ النَّحْرِ لِنَاذِرِهِ، وَإِنْ تَعَيَّنَا لَا سَابِقِيهِ، إِلَّا لِمُتَمَتِّعٍ) يَعْنِي أَنَّ الْيَوْمَ الرَّابِعَ مِنْ أَيَّامِ النَّحْرِ (وَهُوَ الثَّلَاثُ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ - ١٣ دُو الْحِجَّةِ) يَجِبُ صَوْمُهُ عَلَى مَنْ نَذَرَ صَوْمَهُ بَعَيْنِهِ أَوْ وَافَقَ نَذْرًا مُطْلَقًا، بِخِلَافِ الْيَوْمَيْنِ السَّابِقَيْنِ لَهُ (١١ وَ ١٢ دُو الْحِجَّةِ) فَلَا يُصَامَانِ لِنَذْرِ، إِلَّا إِذَا كَانَ الصَّائِمُ حَاجًّا مُتَمَتِّعًا أَوْ قَارِنًا لَمْ يَحِدِ الْهَدْيَ.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَنَاطَاتٍ مَقَاصِدِيَّةٍ وَهِيَ:

١ مَنَاطُ تَرَاخِيِ الْحُرْمَةِ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ

يَنْظُرُ الْفُقَهَاءُ إِلَى أَنَّ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ هِيَ أَيَّامُ أَكْلِ وَشُرْبٍ، لَكِنَّ الْيَوْمَ الْآخِرَ مِنْهَا (الرَّابِعَ) أَخْفُ حُرْمَةً مِنَ اللَّذَيْنِ قَبْلَهُ، فَلَمَّا ضَعُفَ مَنَاطُ التَّحْرِيمِ فِيهِ، قَوِيَ مَنَاطُ الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ فَقَدَّمَ الْإِلْتِزَامُ عَلَى النَّهْيِ التَّنْزِيهِيِّ، بِخِلَافِ السَّابِقَيْنِ لِشِدَّةِ مَنَعِهِمَا.

٢ مَنَاطُ الضَّرُورَةِ التَّعْبُدِيَّةِ لِلْمُتَمَتِّعِ

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْمُتَمَتِّعَ الَّذِي لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ مُطَالَبٌ بِصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ قَبْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ، فَإِنْ فَاتَتْهُ، فَلَمْ يَبْقَ لَهُ زَمَانٌ لِلْقَضَاءِ إِلَّا أَيَّامُ الشَّارِقِ، فَأُيْحَ لَهُ مَا مَنَعَ لِعَيْرِهِ رِعَايَةَ لِإِتِمَامِ نُسُكِهِ.

٣ مَنَاطُ تَحْقِيقِ الْعَهْدِ فِي النَّذْرِ الْمُعَيَّنِ

يُنْظَرُ الْمَذْهَبُ إِلَى أَنَّ مَنْ عَيَّنَ يَوْمَ ١٣ دُو الْحِجَّةِ بِالنَّذْرِ، أَوْ وَافَقَ نَذْرَهُ الدَّائِمَ (كَكُلِّ خَمِيسٍ)، فَقَدْ شَعَلَ ذِمَّتُهُ بِقُرْبَةٍ فِي زَمَانٍ قَابِلٍ لِلصَّوْمِ فِي الْجُمْلَةِ، فَوَجَبَ الْوَفَاءُ طَرْدًا لِقَاعِدَةِ تَعْظِيمِ النَّذُورِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١ بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الصَّفَةِ فِي (لِنَاذِرِهِ): يَقْتَضِي أَنَّ غَيْرَ النَّاذِرِ (الْمُتَطَوِّعِ مَثَلًا) يَحْرُمُ أَوْ يُكْرَهُ لَهُ صَوْمُ هَذَا الْيَوْمِ، لِأَنَّ الرُّخْصَةَ خَاصَّةً بِأَهْلِ الْإِلْتِزَامِ الْوَاجِبِ.
- مَفْهُومُ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي (إِلَّا لِلْمُتَمَتِّعِ): يُشِيرُ إِلَى أَنَّ مَنَعَ صَوْمِ الْيَوْمَيْنِ السَّابِقَيْنِ (١١ وَ ١٢) هُوَ حُكْمٌ عَامٌّ سَقَطَ فِي حَقِّ الْمُتَمَتِّعِ لِغِلَّةِ فَقْدِ الْهَدْيِ وَضَيْقِ الْوَقْتِ.

٢ بِذَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "رَابِعُ النَّحْرِ" يُطَابِقُ الْيَوْمَ الثَّلَاثَ مِنْ أَيَّامِ الشَّارِقِ.
- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ وَجُوبُ صَوْمِ الرَّابِعِ لِلنَّاذِرِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ النَّهْيَ فِيهِ لَيْسَ لِذَاتِهِ (كَالْعِيدِ) بَلْ لِكُونِهِ زَمَانٌ ضَيَافَةً، وَالْوَفَاءُ بِالْعَهْدِ يَقْتَضِي تَقْدِيمَهُ عِنْدَ تَعَارُضِ الرُّتَبِ.

- دَلَالَةُ التَّضْمَنِ: قَوْلُهُ "لَا سَابِقِيهِ" يَتَضَمَّنُ أَنَّ النَّذْرَ لَا يَنْعَقِدُ فِي الْيَوْمِ الْحَادِي عَشَرَ وَالثَّانِي عَشَرَ لِشِدَّةِ النَّهْيِ عَنْهُمَا.
تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "قَاعِدَةِ تَقْدِيمِ الْأَقْوَى عِنْدَ التَّرَاحُمِ" الْمُقَدَّمَةُ الْأُولَى: الْوَفَاءُ بِالنَّذْرِ وَاجِبٌ شَرْعِيٌّ قَوِيٌّ.
الْمُقَدَّمَةُ الثَّانِيَّةُ: النَّهْيُ عَنْ صَوْمِ آخِرِ أَيَّامِ الشَّرِيقِ نَهْيٌ لِعِلَّةٍ عَرْضِيَّةٍ (الضَّيَافَةِ) وَهِيَ تَضْعُفُ فِي آخِرِهَا.

الِاسْتِثْنَاءُ: بِمَا أَنَّ الْوَاجِبَ (النَّذْرَ) أَقْوَى مِنَ النَّهْيِ الضَّعِيفِ (فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ)، فَالْمَنْطِقُ يَقْضِي بِتَقْدِيمِ الصَّوْمِ. وَبِمَا أَنَّ النَّهْيَ فِي الْأَوَّلِ وَالثَّانِي (١١) وَ(١٢) قَوِيٌّ جِدًّا، فَالْمَنْطِقُ يَقْضِي بِمَنْعِ النَّذْرِ فِيهِمَا.
وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ. حَكَمْنَا بِأَنَّ الْقَضِيَّةَ هُنَا (حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ)؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَبْنِي الْحُكْمَ فِيهَا عَلَى شَرْطٍ خَارِجِيٍّ مُحْتَمَلٍ، بَلْ يُثَبِّتُ صِفَةً دَائِيَّةً لِلْمَوْصُوفِ بَعْدَ تَمَامِهِ:

الْمَوْضُوعُ: صَوْمُ رَابِعِ أَيَّامِ النَّحْرِ لِمَنْ نَذَرَهُ.
الْمَحْمُولُ: حُكْمٌ بِالْوُجُوبِ (وَالصَّحَّةِ).
الرَّابِطَةُ: هِيَ (الرَّابِطَةُ التَّكْلِيفِيَّةُ التَّرْجِيحِيَّةُ).
وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ ضَبْطُ مَنَاطِ الْحُكْمِ بِالتَّفَاوُتِ الزَّمَانِيِّ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَعْصِمُ الدِّهْنَ مِنْ تَعْمِيمِ حُكْمِ "أَيَّامِ الشَّرِيقِ" كَكُتْلَةٍ وَاحِدَةٍ، بَلْ يَجْعَلُ تَرَاحِي الْحُرْمَةِ مُقَدَّمَةً كُبْرَى يَلْزَمُ عَنْهَا نَفَادُ النَّذْرِ فِي آخِرِهَا.
أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ: قَوْلُهُ تَعَالَى (وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ) وَقَوْلُهُ (فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ) وَوَجْهُهُ أَنَّ الْأَمْرَ لِلْمُتَمَتِّعِ جَاءَ لِضَرُورَةِ النُّسْكِ، فَجَازَ لَهُ الصَّوْمُ فِي أَيَّامِ النَّهْيِ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ: حَدِيثُ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ (لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ الشَّارِقِ أَنْ يُصَمْنَ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ)، وَهَذَا نَصٌّ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ لِلْمُتَمَتِّعِ. ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفِقْهِيَّةُ:

١ قَاعِدَةُ (الضَّرُورَاتُ تُبِيحُ الْمَحْظُورَاتِ): وَهِيَ مَنَاطُ جَوَازِ صَوْمِ الْمُتَمَتِّعِ لِلْيَوْمَيْنِ السَّابِقَيْنِ.

٢ قَاعِدَةُ (إِذَا ضَاقَ الْأَمْرُ اتَّسَعَ): فَلَمَّا ضَاقَ الْوَقْتُ عَلَى النَّاذِرِ وَالْمُتَمَتِّعِ اتَّسَعَ حُكْمُ الصَّوْمِ. رَابِعًا أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

١ قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ نَذْرِ رَابِعِ النَّحْرِ عَلَى (قَضَاءِ رَمَضَانَ الْمُضَيَّقِ فِي شَعْبَانَ) بِعِلَّةِ (تَعْيِينِ الزَّمَانِ لِلْوَاجِبِ)، فَكَمَا يُصَامُ هُنَاكَ يُصَامُ هُنَا.

٢ قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ حُرِّمَ صَوْمُ الرَّابِعِ عَلَى النَّاذِرِ كَالْأَوَّلِ، لَكَانَتْ مَرَاتِبُ الشَّارِقِ مُتَسَاوِيَةً، لَكِنَّ الرِّابِطَ السَّبْبِيَّ يَزُولُ بِانْتِهَاءِ الزَّمَانِ عَكْسًا لِلْبِدَايَةِ.

٣ قِيَاسُ الطَّرْدِ: كُلَّمَا وَجِدَ التَّزَامُ لِلَّهِ فِي يَوْمٍ يُكْرَهُ صَوْمُهُ مَنَعًا لِلتَّشْبِيهِ أَوْ لِلضِّيَافَةِ فَدَّ النَّذْرُ لِأَنَّهُ أَقْوَى، فَيَطْرُدُ ذَلِكَ فِي رَابِعِ النَّحْرِ.

٤ قِيَاسُ الْمُوجِبِ: لَمَّا كَانَ النَّذْرُ مُوجِبًا لِلصَّوْمِ، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهُ قَابِلًا لَهُ، وَالرَّابِعُ قَابِلٌ بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُ.

~

حُكْمُ عَدَمِ لُزُومِ التَّابِعِ فِي نَذْرِ الصَّوْمِ الْمُطْلَقِ

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تُرْسَخُ قَاعِدَةً أَصِيلَةً فِي الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ تَتَعَلَّقُ بِكَيْفِيَّةِ بَرَاءَةِ الدِّمَّةِ مِنَ الْإِلْتِزَامَاتِ الْمُطْلَقَةِ؛ حَيْثُ يُنْظَرُ الْفُقَهَاءُ إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي النَّذْرِ هُوَ تَحْقِيقُ الْعَدَدِ الْمَلْتَزَمِ بِهِ، وَأَنَّ التَّابِعَ وَصَفُ زَائِدٍ عَلَى أَصْلِ الْعِبَادَةِ، فَلَا يُكَلِّفُ بِهِ الْمُكَلَّفُ إِلَّا إِذَا أُلْزِمَ بِهِ نَفْسُهُ لَفْظًا أَوْ نِيَّةً.

أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ يَقُولُهُ (لَا تَتَابِعُ سَنَةً أَوْ شَهْرًا أَوْ أَيَّامًا) يَعْنِي أَنَّ مَنْ نَذَرَ صَوْمَ سَنَةٍ أَوْ شَهْرًا أَوْ عِدَّةَ أَيَّامٍ عَلَى وَجْهِ الْإِطْلَاقِ (بِأَنَّ قَالَ: لِلَّهِ عَلَيَّ صَوْمُ شَهْرٍ)، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ سَرْدُ الصَّوْمِ مُتَتَابِعًا، بَلْ يَجُوزُ لَهُ تَفْرِيقُهَا، لِأَنَّ الْإِلْتِزَامَ وَقَعَ عَلَى الْحِنْسِ وَالْعَدَدِ لَا عَلَى صِفَةِ الْإِتِّصَالِ، مَا لَمْ يَنْوَ التَّابِعَ أَوْ يَتَّقْضِهِ لَفْظُهُ.

النَّظَرُ الْفِقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ : يَقُومُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَنَاطَاتٍ مَقَاصِدِيَّةٍ وَهِيَ:

١ مَنَاطُ الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ مِنَ الْأَوْصَافِ الزَّائِدَةِ

يُنْظَرُ الْفُقَهَاءُ إِلَى أَنَّ التَّابِعَ مَشَقَّةٌ زَائِدَةٌ عَلَى أَصْلِ الصَّوْمِ، وَالِدِّمَّةُ تَبْرَأُ بِأَدَاءِ حَقِيقَةِ مَا أُلْزِمَ بِهِ، وَحَقِيقَةُ الشَّهْرِ هِيَ ثَلَاثُونَ يَوْمًا، فَإِذَا أَدَّاهَا الْمُكَلَّفُ فَقَدْ حَقَّقَ مَقْصُودَ النَّذْرِ، فَلَا تُلْزِمُهُ بِصِفَةِ التَّابِعِ إِلَّا بِدَلِيلٍ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْوُجُوبِ.

٢ مَنَاطُ الْحَقِيقَةِ الْعَدَدِيَّةِ لِلْمَنْدُورِ

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ السَّنَةَ وَالشَّهْرَ فِي بَابِ النَّذْرِ الْمُطْلَقِ تُحْمَلُ عَلَى جَمْعِ الْأَيَّامِ (الْعَدَدِ)، لَا عَلَى الظَّرْفِ الزَّمَانِيِّ الْمُتَّصِلِ، فَإِذَا وُجِدَ الْعَدَدُ وَجِدَ الْإِمْتِثَالُ، فَالْمَنَاطُ هُوَ الْكَمُّ لَا الْكَيْفُ الزَّمَانِيُّ.

٣ مَنَاطُ رَفْعِ الْحَرَجِ فِي الْإِلْتِزَامِ
يَنْظُرُ الْمَذْهَبُ إِلَى أَنَّ إِجْبَابَ التَّابِعِ فِيمَا لَمْ يُشْتَرَطْ فِيهِ التَّابِعُ تَضْيِيقٌ لَمْ يَأْدُنْ
بِهِ الشَّارِعُ، فَالِإِدْنُ بِالتَّفْرِيقِ تَيْسِيرٌ يُعِينُ الْمُكَلَّفَ عَلَى الْوَفَاءِ بِنَذْرِهِ دُونَ عَنَتٍ.
تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١ بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ اللَّقَبِ فِي (سَنَةٍ أَوْ شَهْرٍ): يَقْتَضِي أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ تَدُلُّ عَلَى عَدَدِ
أَيَّامِهَا، فَالصَّحَّةُ مُنَوَّطَةٌ بِتَحْصِيلِ عَدَدِ مَذُلُولِ اللَّقَبِ.
- مَفْهُومُ النَّفْيِ فِي (لَا تَتَابَعُ): يَقْتَضِي نَفْيَ الْوُجُوبِ، وَلَا يَنْفِي الْفَضْلَ، فَلَوْ
تَابَعَ لَكَانَ أَحْسَنَ، لَكِنَّ الْكَلَامَ فِي نَفْيِ الْإِلْتِزَامِ الشَّرْعِيِّ.

٢ بِذَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "لَا تَتَابَعُ" يُطَابِقُ نَفْيَ صِفَةِ الْإِتِّصَالِ بَيْنَ الْأَيَّامِ.
- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ الْقَوْلُ بِجَوَازِ التَّفْرِيقِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ "الشَّهْرَ" اسْمٌ لِثَلَاثِينَ
يَوْمًا سَوَاءً اجْتَمَعَتْ أَوْ تَفَرَّقَتْ.
- دَلَالَةُ الْإِشَارَةِ: يُشِيرُ النَّصُّ إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي النَّذْرِ هُوَ الْبَرَاءَةُ لَا "التَّعْنِيتُ"،
فَكُلُّ مَا لَمْ يُصَرِّحْ بِهِ لَا يُلْزَمُ بِهِ النَّاذِرُ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "انْفِكَائِ الْحَقِيقَةِ عَنِ الصِّفَةِ الْعَرَضِيَّةِ"
الْمُقَدَّمَةِ الْأُولَى: النَّذْرُ وَقَعَ عَلَى مَاهِيَةِ الصَّوْمِ فِي مِقْدَارِ (شَهْرٍ مَثَلًا).
الْمُقَدَّمَةُ الثَّانِيَّةُ: التَّابِعُ صِفَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى مَاهِيَةِ الْمِقْدَارِ وَلَيْسَتْ جُزْءًا مِنْهَا لُغَةً.

الِاسْتِثْنَاءُ: بِمَا أَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الْمَاهِيَّةُ (الْمِقْدَارُ)، فَالْحُكْمُ بِعَدَمِ لُزُومِ الصِّفَةِ الزَّائِدَةِ هُوَ النَّتِيجَةُ الْمَنْطِيقِيَّةُ لِاقْتِصَارِ الْإِلتِزَامِ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ اللَّفْظُ يَقِينًا. وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ. حَكَمْنَا بِأَنَّ الْقَضِيَّةَ هُنَا (حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ)؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَا يَبْنِي الْحُكْمَ فِيهَا عَلَى شَرْطٍ خَارِجِيٍّ مُحْتَمَلٍ، بَلْ يُثَبِّتُ صِفَةً دَائِمَةً لِلْمَوْصُوفِ بَعْدَ تَمَامِهِ:

الْمَوْضُوعُ: نَذْرُ صَوْمِ زَمَانٍ مُطْلَقٍ (سَنَةٍ، شَهْرٍ، أَيَّامٍ).

الْمَحْمُولُ: نَفْيُ وَجُوبِ التَّابِعِ.

الرَّابِطَةُ: هِيَ (الرَّابِطَةُ التَّكْلِيفِيَّةُ التَّرْخِصِيَّةُ).

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ ضَبْطُ مَنَاطِ الْحُكْمِ بِالِإِطْلَاقِ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَعَصِمُ الذَّهْنَ مِنْ بِنَاءِ نَتِيجَةٍ (وُجُوبِ التَّابِعِ) بِنَاءً عَلَى مُقَدِّمَةٍ نَاقِصَةٍ (كَظَنِّ أَنَّ الشَّهْرَ لَا يَكُونُ إِلَّا مُتَّابِعًا)، بَلْ يَجْعَلُ "حَقِيقَةَ الْعَدَدِ" مُقَدِّمَةً كُبْرَى يُلْزَمُ عَنْهَا جَوَازُ التَّفْرِيقِ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ: قَوْلُهُ تَعَالَى (فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) وَوَجْهُهُ أَنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ الْعِدَّةَ وَلَمْ يَشْطَرِ التَّابِعَ فِيهَا، فَقِيَاسَ النَّذْرِ عَلَيْهِ بِجَامِعٍ أَنَّ كُلَّيْهِمَا دَيْنٌ فِي الدِّمَّةِ يُقْضَى عَدَدًا.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَنِ النَّبَوِيَّةِ: حَدِيثُ الَّذِي نَذَرَ صَوْمًا، وَلَمْ يَأْمُرْهُ ﷺ بِالتَّابِعِ إِلَّا فِيمَا وَرَدَ فِيهِ النَّصُّ (كَالْكَفَّارَةِ)، فَالْأَصْلُ فِي النُّدُورِ الْمُطْلَقَةِ السَّعَةِ. تَالِيًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١ قاعدة (الأصلُ براءةُ الدِّمَّةِ): فالدِّمَّةُ بريئةٌ مِنَ التَّابِعِ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى وُجُوبِهِ.

٢ قاعدة (المُطْلَقُ يَجْرِي عَلَى إِطْلَاقِهِ): فَلَمَّا كَانَ لَفْظُ النَّذْرِ مُطْلَقًا، بَقِيَ الْحُكْمُ مُطْلَقًا فِي الْأَدَاءِ.

رَابِعًا أدلة القياس:

١ قياسُ العِلَّةِ: قِيَاسُ صَوْمِ النَّذْرِ عَلَى (قَضَاءِ رَمَضَانَ) بِعِلَّةِ (الِاتِّزَامِ بِعَدَدِ أَيَّامٍ مَعْلُومَةٍ)، فَكَمَا يَجُوزُ تَفْرِيقُ قَضَاءِ رَمَضَانَ يَجُوزُ تَفْرِيقُ النَّذْرِ الْمُطْلَقِ.

٢ قياسُ العَكْسِ: لَوْ وَجَبَ التَّابِعُ فِي الْمُطْلَقِ لَاسْتَوَى مَعَ مَنْ صَرَحَ بِالتَّابِعِ، وَهَذَا يُبْطِلُ فائدة "التَّقْيِيدِ" عَكْسًا.

٣ قياسُ الطَّرْدِ: كُلَّمَا وَجِدَ التَّزَامُ مَالِيٌّ أَوْ بَدَنِيٌّ مُقَدَّرٌ بِالْكَفِّ وَجِدَ جَوَازُ تَجْزِئَتِهِ (كَدَفْعِ الدِّينِ أَقْسَاطًا)، فَيُطْرَدُ ذَلِكَ فِي الصَّوْمِ.

٤ قياسُ الْمُوجِبِ: لَمَّا كَانَ النَّذْرُ مُوجِبًا لِلْبَرَاءَةِ بَعْدَ الشُّغْلِ، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمُوجِبُ مُحَقَّقًا بِكُلِّ مَا يُسَمَّى صَوْمًا لِلْعَدَدِ الْمَطْلُوبِ.

~

حُكْمُ صَرْفِ نِيَّةِ رَمَضَانَ لِغَيْرِهِ أَوْ التَّشْرِيكِ فِيهَا

أشارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ (وَإِنْ نَوَى بِرَمَضَانَ فِي سَفَرِهِ غَيْرُهُ، أَوْ قَضَاءِ الْخَارِجِ أَوْ نَاهُ، وَنَذْرًا لَمْ يَجْزُ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) يَعْنِي أَنَّ الصَّائِمَ (مُسَافِرًا كَانَ أَوْ حَاضِرًا) إِذَا أَوْقَعَ نِيَّةً خَارِجَةً فِي زَمَانِ رَمَضَانَ، فَإِنَّ الْقَاعِدَةَ الْأَصْلِيَّةَ هِيَ عَدَمُ الْإِجْزَاءِ، لَكِنَّ النَّصَّ فَصَّلَ بَيْنَ صُورِ السَّفَرِ وَالْحَضَرِ فِي الْفَتْوَى.

النَّظَرُ الْفِقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَنَاطَاتٍ مَقَاصِدِيَّةٍ وَهِيَ:

١ مَنَاطُ التَّعِينِ الزَّمَانِيِّ لِلْفَرِيضَةِ

يَنْظُرُ الْفَقْهَاءُ إِلَى أَنَّ رَمَضَانَ زَمَانٌ مَمْلُوكٌ لِلشَّهْرِ الْحَالِيِّ، فَهُوَ لَا يَقْبَلُ شَرْعاً أَنْ يُشْعَلَ بغيره، فَمَنْ صَرَفَهُ لغيره فَقَدْ حَاوَلَ إِيقَاعَ عِبَادَةٍ فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا الْقَابِلِ لَهَا.

٢ مَنَاطُ رَفْعِ النِّيَّةِ عَنِ الْوَاجِبِ

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْمُسَافِرَ لَمَّا كَانَ يُبَاحُ لَهُ الْفِطْرُ، فَإِنَّ نِيَّتَهُ لِصَوْمٍ آخَرَ تَعْمَلُ عَلَى رَفْعِ "نِيَّةِ رَمَضَانَ الْحَاضِرِ، فَلَمَّا ارْتَفَعَتْ نِيَّةُ الْفَرَضِ بَقِيَ الْفِعْلُ بِلَا مَنَاطٍ صِحَّةً لِأَيِّ مِنْهُمَا.

٣ مَنَاطُ الْإِعَاءِ النِّيَّةِ الْمُصَادِمَةِ (لِلْحَاضِرِ)

يُنْظَرُ الْمَذْهَبُ (عَلَى قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ) إِلَى أَنَّ الْحَاضِرَ (الْمُقِيمَ) لَمَّا كَانَ لَا يَمْلِكُ خِيَارَ الْفِطْرِ، فَإِنَّ نِيَّتَهُ لِلْقَضَاءِ تُعْتَبَرُ لَعَوّاً وَتُحْمَلُ قَهراً عَلَى رَمَضَانَ الْحَالِيِّ، لِأَنَّ الزَّمَانَ يَجْذِبُ النِّيَّةَ لِصَالِحِ الْوَاجِبِ الْمُتَعَيِّنِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١ بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الصِّفَةِ فِي (فِي سَفَرِهِ): خَصَّ الْمُصَنِّفُ السَّفَرَ لِأَنَّ رَفْعَ النِّيَّةِ فِيهِ أَقْوَى بِسَبَبِ جَوَازِ الْفِطْرِ، فَالْمُسَافِرُ إِذَا نَوَى غَيْرَهُ لَمْ يُجْزِهِ عَنْ رَمَضَانَ قَوْلاً وَاحِداً.
- مَفْهُومُ الْإِشْتِرَاكِ فِي (أَوْ نَوَاهُ وَنَذَرَا): يَقْتَضِي أَنَّ "التَّشْرِيكَ" فِي النِّيَّةِ يُفْسِدُ الْجَمِيعَ، لِأَنَّ رَمَضَانَ يَطْلُبُ التَّمَحِيضَ.

٢ بِذَلَالَاتِ الْأَلْفَافِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ لَمْ يَجْزُ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُطَابِقُ بَطْلَانَ بَرَاءَةِ الدِّمَةِ فِي جَانِبِ الْأَدَاءِ وَجَانِبِ النَّذْرِ أَوْ الْقَضَاءِ.
- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ الْحُكْمُ بِالْبَطْلَانِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ "الْعِبَادَةَ" لَا تَقُومُ إِلَّا بِمَحَلٍّ قَابِلٍ (الزَّمَان) وَقَصْدٍ مُطَابِقٍ (النِّيَّة).

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "قَاعِدَةِ بَرَاءِ الدِّمَةِ عِنْدَ انْعِدَامِ الْقَصْدِ لِلْمَحَلِّ الْمُقَدَّمَةِ الْأُولَى: الصَّوْمُ فَعَلٌ مُفْتَقِرٌ لِنِيَّةٍ تُعَيِّنُ مَحَلَّهُ الشَّرْعِيَّ.
الْمُقَدَّمَةُ الثَّانِيَّةُ: نِيَّةُ الْغَيْرِ (فِي السَّفَرِ) تَنْفِي نِيَّةَ الْأَصْلِ.
الِاسْتِثْنَاءُ: بِمَا أَنَّ الْأَصْلَ (رَمَضَانَ الْحَالِيَّ) لَمْ يُقْصَدْ، وَالْبَدَلَ (النَّذْرُ) لَا مَحَلَّ لَهُ فِي هَذَا الزَّمَانِ، فَالنتيجة المنطقية هي أَنَّ الْفِعْلَ وَقَعَ هَبَاءً عَنِ الْفَرْضَيْنِ. وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ.

الْمَوْضُوعُ: صِيَامُ رَمَضَانَ بِنِيَّةٍ غَيْرِهِ فِي السَّفَرِ (أَوْ بِالشَّرِيكِ).

الْمَحْمُولُ: عِلَّةٌ مُثَبَّتَةٌ لِعَدَمِ الْإِجْزَاءِ.

الرَّابِطَةُ: الرَّابِطَةُ التَّكْلِيفِيَّةُ الْمَانِعَةُ.

بَيَانُ الْخِلَافِ وَالتَّرْجِيحِ

الْمَسْأَلَةُ فِيهَا صُورَتَانِ رَئِيسَتَانِ:

١- صُورَةُ الْمُسَافِرِ: إِذَا تَوَيَّ غَيْرَ رَمَضَانَ، فَلَا يُجْزِيهِ عَنْ رَمَضَانَ وَلَا عَنْ غَيْرِهِ اتِّفَاقًا، لِأَنَّهُ مَلَكَ رَفَعَ النِّيَّةَ.

٢- صُورَةُ الْحَاضِرِ (الْمُقِيمِ): إِذَا تَوَيَّ قَضَاءً قَدِيمًا فِي رَمَضَانَ الْحَالِيِّ:

- قَوْلُ ابْنِ رُشْدٍ وَابْنِ الْحَاجِبِ: لَا يُجْزَى عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (نَفْسُ حُكْمِ الْمُسَافِرِ).

- قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ (فِي الْمُدَوَّنَةِ): يُجْزَى عَنْ رَمَضَانَ الْحَاضِرِ وَتُلْعَى نِيَّتُهُ لِلْقَضَاءِ.

الْتَّرَجِيحُ الْمَذْهَبِيُّ (الْفَتْوَى): مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ أَنَّ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ بِهِ الْفَتْوَى هُوَ قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ، لِأَنَّ الزَّمَانَ لَا يَقْبَلُ غَيْرَهُ، فَتُلْعَى نِيَّتُهُ الْخَاطِئَةُ وَيُحْمَلُ عَلَى الْفَرَضِ الْقَهْرِيِّ، قِيَاسًا عَلَى نِيَّةِ الثَّغَلِ فِي الْحَجِّ حَيْثُ تَنْصَرِفُ لِلْفَرَضِ.

الْتَّرَجِيحُ حَسَبَ قُوَّةِ الدَّلِيلِ: الرَّاجِحُ دَلِيلًا هُوَ عَدَمُ الْإِجْزَاءِ لِلْمُسَافِرِ (بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى)، وَإِجْزَاؤُهُ لِلْحَاضِرِ (قَوْلُ ابْنِ الْقَاسِمِ)، لِأَنَّ الْمُقِيمَ لَيْسَ لَهُ مَهْرَبٌ مِنَ الزَّمَانَ، فَإِنَّهُ لِلْقَضَاءِ نِيَّةٌ لِمَحَالٍ شَرْعِيٍّ، وَالْمَحَالُّ لَا يَرْفَعُ الْوَاجِبَ الْمُتَعَيَّنَ بَيِّقِينَ الْحُضُورِ.

أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ)، فَالْأَمْرُ مَنْوُطٌ بِشُهُودِ الزَّمَانَ، وَهُوَ حُجَّةُ ابْنِ الْقَاسِمِ فِي صَرْفِ نِيَّةِ الْحَاضِرِ لِلْوَاجِبِ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ: حَدِيثُ (إِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى)، وَهُوَ حُجَّةُ ابْنِ رُشْدٍ فِي عَدَمِ إِجْزَاءِ مَنْ لَمْ يَنْوِ رَمَضَانَ بَعِيْنِهِ.

ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١ قَاعِدَةُ (الْمَشْغُولُ لَا يُشْعَلُ): وَهُوَ سَبَبُ عَدَمِ قَبُولِ النَّذْرِ أَوْ الْقَضَاءِ فِي رَمَضَانَ.

٢ قَاعِدَةٌ (إِذَا بَطَلَ الْخُصُوصُ بَقِيَّ الْعُمُومُ): وَهِيَ وَجْهٌ صَرَفَ نِيَّةَ الْحَاضِرِ لِرَمَضَانَ الْحَالِيَّ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ.
رَابِعًا أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

- ١ قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ مَنْ نَوَى قَضَاءً فِي رَمَضَانَ عَلَى (مَنْ نَوَى نَفْلًا فِي الْحَجِّ)، بِعِلَّةِ (تَعْيِينِ الْفَرَضِ بِالزَّمَانِ).
- ٢ قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ جَازَ لِلْمُسَافِرِ أَنْ يَقْضِيَ دَيْنَهُ فِي رَمَضَانَ، لَكَانَ رَمَضَانُ مَحَلًّا لِغَيْرِهِ، وَهَذَا نَقْضٌ لِقُدْسِيَّةِ الشَّهْرِ عَكْسًا.

حُكْمُ صَوْمِ الْمَرْأَةِ تَطَوُّعًا بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا
أَشَارَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ (وَلَيْسَ لِمَرْأَةٍ يَحْتَاجُ لَهَا زَوْجٌ تَطَوُّعٌ بِلَا إِذْنِ) يَعْنِي أَنَّ الْمَرْأَةَ الْمُتَزَوِّجَةَ يَحْرُمُ عَلَيْهَا (أَوْ يُكْرَهُ كَرَاهَةً شَدِيدَةً) أَنْ تَبْتَدِئَ صَوْمَ التَّطَوُّعِ إِذَا كَانَ زَوْجُهَا حَاضِرًا وَيَحْتَاجُ إِلَيْهَا لِلِاسْتِمْتَاعِ أَوْ لِلْخِدْمَةِ الْمُعْتَادَةِ، إِلَّا إِذَا أَذِنَ لَهَا صَرَاحَةً أَوْ ضَمْنًا، لِأَنَّ حَقَّهُ فِي الْإِسْتِمْتَاعِ وَاجِبٌ فَوْرِيٌّ، وَالصَّوْمُ نَافِلَةٌ، وَلَا يُقَدَّمُ النَّفْلُ عَلَى الْوَاجِبِ.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَنَاطَاتٍ مَقَاصِدِيَّةٍ وَهِيَ:

- ١ مَنَاطُ تَرْتِيبِ الْحُقُوقِ " (الْوَاجِبُ وَالْمَنْدُوبُ)
يَنْظُرُ الْفُقَهَاءُ إِلَى أَنَّ عَقْدَ النِّكَاحِ أَوْجَبَ لِلزَّوْجِ حَقَّ الْإِسْتِمْتَاعِ فِي كُلِّ الْأَوْقَاتِ غَيْرِ الْمَمْنُوعَةِ شَرْعًا، فَالصَّوْمُ بِلَا إِذْنِهِ تَفْوِيتٌ لِهَذَا الْحَقِّ الْوَاجِبِ بِمَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ، فَلَمَّا تَعَارَضَا، قُدِّمَ الْوَاجِبُ حِفْظًا لِلْمَقَاصِدِ الضَّرُورِيَّةِ لِلْأُسْرَةِ.

- ٢ مَنَاطُ دَفْعِ الضَّرَرِ " (الشَّقَاقُ الزَّوْجِيُّ)

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ انْفِرَادَ الْمَرْأَةِ بِالصَّوْمِ دُونَ عِلْمِ الزَّوْجِ مَظْنَّةٌ وَقُوعِ النَّزَاعِ أَوْ الضَّرَرِ
بِالزَّوْجِ فِي حَاجَتِهِ الْبَشَرِيَّةِ، وَالشَّرِيعَةُ تَقْصِدُ دَوَامَ الْإِلْفَةِ، فَلِذَلِكَ جُعِلَ "إِدْنُ"
هُوَ الْمِفْتَاحُ الشَّرْعِيُّ لِصَحَّةِ الْاسْتِمْرَارِ فِي هَذَا النَّفْلِ.

٣ مَنَاطُ الْحَاجَةِ الْوَاقِعِيَّةِ لِلزَّوْجِ

يُنْظَرُ الْمَذْهَبُ إِلَى قَيْدِ (يَحْتَاجُ لَهَا)؛ فَالْحُكْمُ يَدُورُ مَعَ الْحَاجَةِ، فَلَوْ كَانَ الزَّوْجُ
مَرِيضًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْاسْتِمْتَاعِ، أَوْ كَانَ مُسَافِرًا، أَوْ كَانَ صَائِمًا لِفَرْضٍ، فَلَا
مَعْنَى لِلْمَنْعِ، لِأَنَّ مَنَاطَ التَّفْوِيتِ مُتَنَفٍ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١ بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الصَّفَةِ فِي (يَحْتَاجُ لَهَا): يَقْتَضِي أَنَّ الزَّوْجَ إِذَا كَانَ "مُسْتَعْنِيًا" عَنْهَا لِأَيِّ
سَبَبٍ، جَازَ لَهَا التَّطَوُّعُ بِلَا إِدْنٍ، لِأَنَّ الرُّخْصَةَ مَنُوطَةٌ بِالْحَاجَةِ وَجُودًا وَعَدَمًا.
- مَفْهُومُ اللَّقَبِ فِي (تَطَوُّعٌ): يُشِيرُ إِلَى أَنَّ هَذَا الْمَنْعَ مَقْصُورٌ عَلَى النَّافِلَةِ، أَمَّا
صَوْمُ رَمَضَانَ أَوْ الْقَضَاءِ الْمُضَيَّقِ، فَلَيْسَ لَهُ مَنْعُهَا مِنْهُ، لِأَنَّ حَقَّ اللَّهِ الْوَاجِبَ
يُقَدَّمُ عَلَى حَقِّ الْخَلْقِ.

٢ بِذَلَالَاتِ الْأَلْفَافِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "بِلَا إِدْنٍ" يُطَابِقُ غِيَابَ الرِّضَا الصَّرِيحِ أَوْ الضَّمْنِيِّ.
- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ الْقَوْلُ بِمَنْعِ التَّطَوُّعِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ "الطَّاعَةَ" لَا تَكُونُ
بِمَعْصِيَةٍ، وَمُخَالَفَةُ الزَّوْجِ فِي حَقِّهِ مَعْصِيَةٌ، فَلَا يَكُونُ الصَّوْمُ حِينَئِذٍ طَاعَةً مَقْبُولَةً
تَمَامَ الْقَبُولِ.

- دَلَالَةُ التَّضَمُّنِ: قَوْلُهُ "لَيْسَ لَهَا" يَتَضَمَّنُ أَنَّ لِلزَّوْجِ حَقَّ "إِفْسَادِ" صَوْمِهَا وَأَمْرِهَا بِالْفِطْرِ إِذَا بَدَأَتْهُ بِلَا إِذْنِهِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "قَاعِدَةِ تَعَارُضِ الْحُقُوقِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ" الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: حَقُّ الزَّوْجِ فِي الْإِسْتِمْتَاعِ وَاجِبٌ ثَابِتٌ بِالْعَقْدِ.

الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: صَوْمُ التَّطَوُّعِ تَبَرُّعٌ يَشْعَلُ الْمَحَلَّ وَيَمْنَعُ مِنْ اسْتِيفَاءِ الْوَاجِبِ. الْإِسْتِتَاجُ: بِمَا أَنَّ الْوَاجِبَ أَقْوَى مِنَ التَّبَرُّعِ، فَإِنَّ تَقْدِيمَ الصَّوْمِ بِلَا إِذْنٍ تَنَاقُضٌ مَنْطِقِيٌّ لِأَنَّهُ هَذِمَ لِلْأَصْلِ بِالْفَرْعِ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ.

الْمَوْضُوعُ: صَوْمُ التَّطَوُّعِ لِلْمَرْأَةِ بِلَا إِذْنِ الزَّوْجِ الْمُحْتَاجِ.

الْمَحْمُولُ: عِلَّةٌ مُثَبَّتَةٌ لِلْمَنْعِ (أَوِ الْكَرَاهَةِ الشَّدِيدَةِ).

الرَّابِطَةُ: الرَّابِطَةُ التَّكْلِيفِيَّةُ التَّرْتِيبِيَّةُ.

وَتَقْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْهُ ضَبْطُ مَنَاطِ الْحُكْمِ بِالْإِذْنِ؛ فَعِلْمُ الْمَنْطِقِ هُنَا يَعَصِمُ الدِّهْنَ مِنْ بِنَاءِ نَتِيجَةٍ (مَشْرُوعِيَّةِ الصَّوْمِ مُطْلَقًا) بِدُونِ النَّظَرِ لِلْعَوَارِضِ، بَلْ يَجْعَلُ "طَاعَةَ الزَّوْجِ فِي الْمَعْرُوفِ" مُقَدِّمَةً كُبْرَى يُلْزَمُ عَنْهَا لُزُومُ اسْتِثْنَائِهِ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ الْكَرِيمِ: قَوْلُهُ تَعَالَى (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ) وَوَجْهُهُ أَنَّ الْقِيَامَةَ تَقْتَضِي الرُّجُوعَ إِلَيْهِ فِي تَنْظِيمِ شُؤُونِ الْبَيْتِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِحَقِّهِ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ: نَصُّ الْحَدِيثِ الصَّرِيحِ (لَا تَصُومُ الْمَرْأَةُ وَبَعْلُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ) وَهُوَ دَلِيلٌ قَاطِعٌ فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ.

ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١ قَاعِدَةُ (الْوَاجِبُ لَا يُتْرَكُ لِلْمَنْدُوبِ): فَالِاسْتِجَابَةُ لِلزَّوْجِ وَاجِبَةٌ، وَالصَّوْمُ مَنْدُوبٌ.

٢ قَاعِدَةُ (لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ): فَمَنْعُ الزَّوْجِ مِنْ حَقِّهِ بِلَا إِذْنٍ ضَرَرٌ بِهِ. رَابِعًا أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

١ قِيَاسُ الْعِلَّةِ: قِيَاسُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ عَلَى (الِاعْتِكَافِ تَطَوُّعًا) بِعِلَّةِ (شَغْلِ النَّفْسِ عَنْ حَقِّ الزَّوْجِ)، فَمَا سَقَطَ هُنَاكَ سَقَطَ هُنَا.

٢ قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ جَازَ لَهَا الصَّوْمُ بِلَا إِذْنٍ، لَجَازَ لَهُ الصَّوْمُ بِمَا يَمْنَعُ نَفَقَتَهَا، وَهَذَا بَاطِلٌ عَكْسًا لِمُقْتَضَى الْعَقْدِ.

٣ قِيَاسُ الطَّرْدِ: كُلَّمَا وُجِدَ تَعَارُضٌ بَيْنَ حَقِّ اللَّهِ النَّفْلِيِّ وَحَقِّ الْآدَمِيِّ الْأَصِيلِ قُدِّمَ حَقُّ الْآدَمِيِّ لِضَيْقِ مَنَاطِهِ وَحَاجَتِهِ، فَيُطْرَدُ ذَلِكَ فِي الصَّوْمِ.

٤ قِيَاسُ الْمُوجِبِ: لَمَّا كَانَ النِّكَاحُ مُوجِبًا لِلِاسْتِحْلَالِ، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الصَّوْمُ (الْمَانِعُ لِلِاسْتِحْلَالِ) مَشْرُوطًا بِمَا لَا يَنْقُضُ هَذَا الْمُوجِبَ.

أَقَامَ الدَّلِيلَ الْمُسَائِلَ الْمُخْتَصِرَ خَلِيلُ
الْأَدْلَةِ النُّقْلِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْقِيَاسِ

فَقِيرُ الْإِعْتِكَافِ

رِيفَاتُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

مَقَدِّمَةٌ



الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ الْإِعْتِكَافَ لِلْعِبَادِ مَعْنَمًا، وَلِلطَّالِبِينَ إِلَى حَضْرَتِهِ
سَلَامًا، وَأَوْضَحَ بِهِ مِنْ مَنَاهِجِ التَّجْرِيدِ مَا كَانَ مُبْهِمًا. نَحْمَدُهُ سُبْحَانَهُ عَلَى نِعْمَةِ
الْإِنْقِطَاعِ عَنِ الْأَغْيَارِ، لِمُشَاهَدَةِ أَنْوَارِ الْعَزِيزِ الْعَفَّارِ. وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنَارَ
بِمَصَابِيحِ الْمَنْطِقِ مَعَالِمَ الْأَفْهَامِ، وَفَتَحَ بِمِفْتَاحِ الْفَقْهِ مَعَالِيْقَ الْأَحْكَامِ، وَجَعَلَ
الْعَقْلَ مِيزَانًا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ. نَحْمَدُهُ سُبْحَانَهُ حَمْدًا مَنْ تَهَدَّبَتْ
بِمَعْرِفَتِهِ نُفُوسُهُمْ، وَانْقَشَعَتْ بِنُورِ هِدَايَتِهِ شُكُوكُهُمْ، وَاعْتَكَفَتْ فِي مَحَارِبِ
طَاعَتِهِ قُلُوبُهُمْ. نَحْمَدُهُ سُبْحَانَهُ عَلَى نِعْمَةِ الْإِنْقِطَاعِ عَنِ الْأَكْوَانِ، لِمُشَاهَدَةِ بَدِيعِ
الْأَسْرَارِ، وَالْفِرَارِ مِنْ ضَيْقِ الْأَغْيَارِ إِلَى سَعَةِ الْعَزِيزِ الْعَفَّارِ.

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى بَابِ الْوَصَالِ الْأَعْظَمِ، وَصِرَاطِ الْحَقِّ الْأَقْوَمِ، سَيِّدِنَا
مُحَمَّدٍ الَّذِي كَانَ خَلَاوُهُ تَعَبْدًا، وَاعْتِكَافُهُ تَقَرُّبًا، وَثَوْرُهُ لِلْعَالَمِينَ مَوْرِدًا؛ سَيِّدِنَا
وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ، مَعْدِنِ الْحَقَائِقِ الْإِيمَانِيَّةِ، وَمَنْبَعِ الدَّقَائِقِ الشَّرِيعِيَّةِ، إِمَامِ
الْمُعْتَكِفِينَ، وَقُدُوةِ السَّالِكِينَ الْمُحَقِّقِينَ، الَّذِي جَمَعَ بَيْنَ حَقَائِقِ التَّوْحِيدِ
وَشَرَائِعِ الدِّينِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الَّذِينَ شَيَّدُوا لِلْمَلَكَةِ الْفَقْهِيَّةِ أَرْكَانًا، وَصَارُوا
لِلْمَنْطِقِ الْحَقِّ ثَرْجُمَانًا. أَهْلَ التَّحْقِيقِ وَالنَّظَرِ، الَّذِينَ غَاصُوا فِي بَحَارِ النُّصُوصِ
فَاسْتَخْرَجُوا دُرَرَ الْعَبَرِ، وَشَيَّدُوا لِلْمَلَكَةِ الْفَقْهِيَّةِ حِصْنًا لَا يَنَالُهُ الْخَطَرُ. أَهْلَ
النَّظَرِ السَّدِيدِ، وَالرَّأْيِ الرَّشِيدِ، وَشَيَّدُوا قَوَاعِدَ لَا تَمِيدُ.

تَوْطِئَةُ الْبَابِ

إِنَّ هَذَا الْبَابَ الَّذِي نَشْرَعُ فِيهِ لَيْسَ مُجَرَّدَ بَحْثٍ فِي لُبِّهِ وَمُكْثٍ، بَلْ هُوَ غَوْصٌ فِي "مَنْطِقِ التَّقْيِيدِ"؛ حَيْثُ نُنْقِلُ مِنْ مَيَادِينِ السَّعْيِ وَالْحَرَكَةِ، إِلَى مَحَارِبِ الْحَصْرِ وَالْبَرَكَةِ. إِنَّ الْإِعْتِكَافَ فِي الْمِيزَانِ الْمَنْطِقِيِّ هُوَ تُعْرِيفٌ بِالْحَدِّ الْمَكَانِيِّ وَالزَّمَانِيِّ، لِتَحْصِيلِ ثَمَرَةِ التَّمَحُّصِ لِلْمَعْبُودِ.

سَنَعْمِدُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَى إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى كُلِّ جُزْئِيَّةٍ، لِتَثْبِيتِ "الْمُقَدَّمَاتِ"، لِيَصِيرَ فِقْهُ الْإِعْتِكَافِ عِنْدَكَ بِنَاءً هَنْدَسِيًّا، لَا يَزِيغُ عَنْهُ بَصَرُ الْمُتَفَقِّهِ وَلَا يَضِلُّ فِيهِ فِكْرُ الْمُسْتَنْبِطِ.

كِتَابُ الْإِعْتِكَافِ: هَنْدَسَةُ الْإِنْقِطَاعِ وَتَحْقِيقُ الْوِصَالِ حَرَارَةُ الْقُلُوبِ وَأُسْرُ الْمَحْبُوبِ.

فَلَسَفَةُ الْبَابِ: مَنْطِقُ التَّجْرِيدِ وَالْوِصَالِ

إِنَّ الشَّرُوعَ فِي "كِتَابِ الْإِعْتِكَافِ" هُوَ انْتِقَالُ مَنْطِقِيٍّ مِنْ فِقْهِ (الْجَوَارِحِ) إِلَى فِقْهِ (الْجَوَانِحِ)؛ فَالْإِعْتِكَافُ فِي هَذَا الشَّرْحِ لَيْسَ مُجَرَّدَ "مُكْثٍ عَرْضِيٍّ" فِي الْمَسَاحِدِ، بَلْ هُوَ "هَنْدَسَةُ الْإِنْفِصَالِ" لِتَحْقِيقِ "حَقِيقَةِ الْوِصَالِ".

نَحْنُ هُنَا لَا لِتَعْقِيدِ الْمَسَائِلِ، بَلْ لِتَحْرِيرِ الْمَنَاطَاتِ الَّتِي يَقُومُ عَلَيْهَا هَذَا الْوِصَالُ؛ حَيْثُ تُفَكِّكُ عِبَارَاتِ الْعَلَامَةِ "خَلِيلٍ" لِنَكْشِفَ عَنِ الْقَوَاعِدِ الصَّارِمَةِ الَّتِي تَحْكُمُ الزَّمَانَ وَالْمَكَانَ وَالْفِعْلَ.

لَيْسَ مَقْصُودُنَا أَنْ نَحْشُوَ الْأَدْهَانَ بِالْفُرُوعِ، بَلْ أَنْ نَصْنَعَ "مَلَكَةً فِقْهِيَّةً جَسُورَةً"، نَعْرِفُ كَيْفَ تَرْتَبِطُ الدَّلِيلُ بِالتَّعْلِيلِ، وَكَيْفَ تَسْتَنْبِطُ الْوِصَالُ مِنْ عُمُقِ الْإِسْتِدْلَالِ. سَنَجْعَلُ مِنْ كُلِّ مَسْأَلَةٍ لَبَنَةً فِي صَرْحِ مَنْطِقِيٍّ، لَا يَغِيبُ فِيهِ رُوحُ النَّصِّ خَلْفَ

"جُمُودُ اللَّفْظِ؛ فَالْفَقِيهُ الْحَقُّ هُوَ مَنْ يَرَى جَمَالَ الشَّرِيعَةِ بِعَيْنِ الْمُحِبِّ، وَيَضْبُطُ أَحْكَامَهَا بِمِيزَانِ الْمُدَقِّقِ.

كَانَ خَلَاؤُهُ ﷺ فِي "غَارِ حِرَاءٍ" مَبْدَأَ الْأَنْوَارِ، وَانْقِطَاعُهُ عَنِ الْخَلْقِ مِفْتَاحاً لِلْأَسْرَارِ. إِنَّ هَذَا الْبَابَ الَّذِي نُسْتَفْتِحُهُ لَيْسَ مُجَرَّدَ بَحْثٍ فِي رُخْصِ الْمُكْثِ أَوْ سُنَنِ الْبَقَاءِ، بَلْ هُوَ غَوْصٌ فِي "مَنْطِقِ التَّجْرِيدِ الشَّرْعِيِّ؛ حَيْثُ نَنْتَقِلُ بِالْمُتَفَقِّهِ مِنْ حَيْزِ "الْعِبَادَاتِ الْمُتَعَدِّيَةِ" إِلَى مَقَامِ "الْعِبَادَةِ الْحَاصِرَةِ". إِنَّ الْإِعْتِكَافَ فِي عَيْنِ الْمَنْطِقِ هُوَ (تَحْدِيدُ الْمَاهِيَةِ بِأَقْسَى قِيُودِهَا)؛ فَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِحَصْرِ الْمَكَانِ لِيَكُونَ مَسْجِداً، وَحَصْرِ الزَّمَانِ لِيَكُونَ تَتَابُعاً، وَحَصْرِ النَّفْسِ لِيَكُونَ قَصْداً.

نَحْنُ هُنَا لَا نَسْرُدُ أَقْوَالَ "خَلِيلٍ" سَرِداً، بَلْ نُشْرَحُ مَنَاطِطَهَا بِمِبْضَعِ الْإِسْتِدْلَالِ؛ لِيَعْرِفَ الطَّالِبُ كَيْفَ يَلْتَحِمُ الْعَقْلُ بِالنَّفْسِ. فَالْهَدَفُ الْأَسْمَى هُوَ تَرْفِيقُ الْمَلَكَةِ الْفَقْهِيَّةِ مِنَ الْإِتْبَاعِ الصُّورِيِّ إِلَى "الِادْرَاكِ الْجَوْهَرِيِّ؛ حَيْثُ تُعْرِفُ الْعِلَّةُ وَتَدْوَرُ مَعَهَا، وَتَفْهَمُ قِيَاسَ الْعَكْسِ فَتَثْبُتُ بِهِ قَدَمَاكَ عِنْدَ تَعَارُضِ الْإِحْتِمَالَاتِ. إِنَّا بَنَيْنَا مُهَنْدِساً لِلْأَحْكَامِ لَا مُجَرَّدَ "حَافِظٍ لِلْمَسَائِلِ".

اللَّهُمَّ فَقِّهْنَا فِي الدِّينِ، وَاجْعَلْنَا مِنْ عِبَادِكَ الْمُحَقِّقِينَ الصَّادِقِينَ. اللَّهُمَّ ثَبِّتْ مَنْطِقَنَا بِالْيَقِينِ، وَأَلْسِنَتَنَا بِالْحَقِّ الْمُبِينِ، وَوَرِّ بَصَائِرَنَا لِنُذْرِكَ لَطَائِفَ خِطَابِكَ الْعَلِيمِ. اللَّهُمَّ اجْعَلْ عَمَلَنَا هَذَا خَالِصاً لَوَجْهِكَ الْكَرِيمِ، وَسَبِّبَا فِي نَيْلِ جَنَاتِ النَّعِيمِ. يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ، وَيَا نَاصِرَ الْمُسْتَرَشِدِينَ، اخْتِمْ لَنَا بِالْحُسْنَى، وَاجْعَلْ عِلْمَنَا حُجَّةً لَنَا لَا عَلَيْنَا يَوْمَ الدِّينِ.

اللَّهُمَّ اجْعَلْ حُرُوفَنَا بِالْإِخْلَاصِ مَرْقُومَةً، وَأَفْهَامَنَا بِالْيَقِينِ مَخْتُومَةً، وَمَلَكَتَنَا الْفَقْهِيَّةَ بِقَوَاعِدِ الْمَنْطِقِ مَعْصُومَةً. اللَّهُمَّ ثَبِّتْ قُلُوبَنَا عَلَى طَاعَتِكَ، وَأَلْسِنَتَنَا عَلَى

حِكْمَتِكَ، وَاجْعَلْ جَمْعَنَا هَذَا مَحْفُوفًا بِرَحْمَتِكَ. يَا مَنْ يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورَ، نُورٌ بَصَائِرُنَا لِنَفْهَمَ مَقَاصِدَ التُّصَوُّصِ وَخَفَايَا الْأُمُورِ.

زياد حبوب أبو رجائي
عمان - الاردن

بَيَانُ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ لِمَاهِيَةِ الْإِعْتِكَافِ وَرُتْبَتِهِ

الْإِعْتِكَافُ نَافِلَةٌ لِأَنَّ الْوَصَالَ الْحَقِيقِيَّ لَا يَقْبَلُ الْإِكْرَاهَ؛ فَاللَّهُ تَعَالَى لَمْ يَفْرِضْهُ لِيَبْقَى بَابًا مَفْتُوحًا لِلْمُتَطَوِّعِينَ الَّذِينَ يَهْرُبُونَ مِنْ ضَيْقِ الْخَلْقِ إِلَى سَعَةِ الْخَالِقِ بِمَحْضِ إِرَادَتِهِمْ. فَمَنَاطُ "التَّقْلِيَّةِ" هُنَا هُوَ الْإِخْتِبَارُ لِمَدَى شَوْقِ الْعَبْدِ لِلزُّومِ الْعَتَبَةِ دُونَ دَاعِيِ الْإِلْزَامِ، فَالْمُحِبُّ لَا يَحْتَاجُ إِلَى أَمْرٍ لِيَجْلِسَ بِبَابِ مَحْبُوبِهِ.

نَصَّ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِمَسْأَلَةِ يَقُولِهِ: (الِبَاعْتِكَافُ نَافِلَةٌ)؛ يَعْنِي: أَنَّهُ قُرْبَةٌ مَنْدُوبَةٌ فِي أَصْلِ الشَّرْعِ. وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ نَافِلَةٌ مُؤَكَّدَةٌ لِمُوَاطَّئِهِ ﷺ عَلَيْهِ. وَإِنَّمَا عَبَّرَ عَنْهُ الْبَعْضُ بِالْجَوَازِ لَوْجُودِ حَقِيقَةِ السُّنَّةِ فِيهِ مَعَ تَرْكِ السَّلَفِ لَهُ لِشِدَّتِهِ، فَهُوَ سُنَّةٌ مَتْرُوكَةٌ عَمَلًا لَا رَغْبَةً.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:

١. مَنَاطُ الْمُوَاطَّئَةِ النَّبَوِيَّةِ مَعَ تَرْكِ الْإِتِّبَاعِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَاطَّبَ عَلَيْهِ حَتَّى قُبِضَ، لَكِنَّ السَّلَفَ لَمْ يُوَاطِّبُوا عَلَى فِعْلِهِ إِلَّا لِإِلْعَالِ خَارِجَةٍ عَنِ التَّعَبُّدِ، وَهِيَ خَشْيَةُ الْمَشَقَّةِ، فَبَقِيَ مَنَاطُ الْحُكْمِ هُوَ التَّفْلِيَّةُ الْمُؤَكَّدَةُ فِي حَقِّ مَنْ بَاشَرَهُ.

٢. مَنَاطُ الشَّدَّةِ الْمُفْضِيَّةِ لِلْكَرَاهَةِ (رَأَى ابْنُ رُشْدٍ):

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْبَاعْتِكَافُ لَمَّا كَانَ نَهَارُهُ وَلَيْلُهُ سَوَاءً فِي التَّجْرِيدِ، لَحِقَ بِالْوِصَالِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ (كَصَوْمِ الْوِصَالِ)، فَمَنْ صَرَفَ نِيَّتَهُ إِلَيْهِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِتِّبَاعُ بِشُرُوطِهِ، وَإِلَّا كَانَ تَرْكُهُ أَوْلَى لِمَنْ خَافَ الْعَجْزَ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الصِّفَةِ فِي (نَافِلَةٍ): تُشِيرُ الصِّفَةُ هُنَا إِلَى الزِّيَادَةِ الطَّوْعِيَّةِ، وَمَنْطُوقُهَا يَنْفِي الْوُجُوبَ، وَمَفْهُومُهَا يَقْتَضِي أَنَّ عَدَمَ الْإِلْتِزَامِ بِهِ لَيْسَ جَهْلًا أَوْ تَرْكًا لِلْسُّنَّةِ، بَلْ هُوَ جَرِيٌّ عَلَى سَنَنِ السَّلَفِ فِي تَرْكِ مَا يَشُقُّ.

٢. بِذَلَالَاتِ الْأَلْفَافِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ نَافِلَةٍ يُطَابِقُ كَوْنَ الْفِعْلِ زَائِدًا عَلَى الْفَرِيضَةِ.

- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ حُكْمُ "التَّأْكِيدِ" بِإِقْتِضَاءِ مُوَاطَّئَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَيَصِحُّ حُكْمُ "النَّدْبِ" بِإِقْتِضَاءِ تَرْكِ السَّلَفِ لَهُ؛ فَالْإِقْتِضَاءُ هُنَا يَعْمَلُ عَلَى جِهَتَيْنِ لِتَوْزِيعِ رُتَبِ الْحُكْمِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى بُرْهَانِ التَّلَازُمِ بَيْنَ الْقُدْرَةِ وَالتَّأْكِيدِ "المُقَدِّمَةُ الْأُولَى: الْإِعْتِكَافُ فِعْلٌ قُرْبِيُّ وَاطْبَ عَلَيْهِ صَاحِبُ الشَّرِيعَةِ ﷺ. الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: الصَّحَابَةُ تَرَكُوا الْمُوَاطَّئَةَ عَلَيْهِ لِعِلَّةِ الشَّدَّةِ (الْمَانِعِ الْعَرَضِيِّ). الْإِسْتِتَاجُ: إِذَا؛ الْإِعْتِكَافُ فِي ذَاتِهِ نَافِلَةٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَتَرْكُ السَّلَفِ لَهُ لَا يَنْفِي التَّأْكِيدَ بَلْ يُثَبِّتُ خُصُوصِيَّةَ الْمَشَقَّةِ".

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ؛ حَكَمْنَا عَلَيْهَا بِذَلِكَ لِأَنَّا نُسِنْدُ صِفَةَ "التَّفْلِيَّةِ" لِكُلِّ جُزْئِيَّاتِ "الْإِعْتِكَافِ" بِصُورَةٍ قَطْعِيَّةٍ ثَابِتَةٍ لَا تَقْبَلُ السَّلْبَ، فَالْعَلَاقَةُ بَيْنَ الْمَوْضُوعِ (الْإِعْتِكَافِ) وَالْمَحْمُولِ (نَافِلَةٍ) هِيَ عِلَاقَةُ إِجَابٍ مُطْلَقٍ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى شَرْطٍ خَارِجِيٍّ عَنْ أَصْلِ التَّشْرِيعِ. الْمَوْضُوعُ: الْإِعْتِكَافُ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ. الْمَحْمُولُ: نَافِلَةٌ مُؤَكَّدَةٌ (عَلَى الْمُعْتَمَدِ). الرَّابِطَةُ: رَابِطَةُ الْوَصْفِ الشَّرْعِيِّ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ)؛ فَإِقْرَارُ اللَّهِ لِلْفِعْلِ فِي سِيَاقِ بَيَانِ الْمُحَرَّمَاتِ أَثْنَاءَهُ دُونَ أَمْرِ بِهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَصْلَهُ مَشْرُوعٌ عَلَى جِهَةِ الْقُرْبَةِ الزَّائِدَةِ لَا الْفَرِيضَةِ اللَّازِمَةِ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ: مَا رَوَتْهُ عَائِشَةُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-: (كَانَ ﷺ يَعْتَكِفُ الْعَشَرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى وَاعْتَكَفَ أَزْوَاجُهُ بَعْدَهُ)؛ فَالْمُوَاطَبَةُ حَتَّى الْوَفَاةِ هِيَ عَيْنُ التَّكْيِيدِ.

ثَالِثًا مِنَ الْأَثَرِ: مَا رَوَاهُ ابْنُ نَافِعٍ: (مَا رَأَيْتُ صَحَابِيًّا اعْتَكَفَ)؛ وَتَوَجَّيْهِهُ مَنْطِقِيًّا أَنَّهُمْ تَرَكُوهُ رَحْمَةً بِأَنْفُسِهِمْ مِنَ الشَّدَّةِ، لَا لِعَدَمِ مَشْرُوعِيَّتِهِ. رَابِعًا الْقَوَاعِدُ الْفِقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةُ (الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ): فَلَمَّا كَانَ فِيهِ شِدَّةٌ، لَمْ يُجْعَلْ سُنَّةٌ يَلْحَقُ اللَّوْمُ بِتَارِكِهَا عُمُومًا.

٢. قَاعِدَةُ (مَا فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ تَعَبْدًا وَأَظْهَرَهُ فَهُوَ سُنَّةٌ): وَالِاعْتِكَافُ ظَاهِرُ فِعْلِهِ ﷺ، فَالْأَصْلُ فِيهِ السُّنِّيَّةُ لَوْلَا مَانِعُ الشَّدَّةِ. أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الشَّبَهَةِ: يُقَاسُ الْإِعْتِكَافُ عَلَى "صَوْمِ الْوَصَالِ؛ بِجَامِعِ أَنْ كُلًّا مِنْهُمَا اسْتِغْرَاقٌ لِلزَّمَانِ فِي الْقُرْبَةِ، فَلَمَّا كَانَ الْوَصَالُ مَخُوفًا كَانَ الْإِعْتِكَافُ كَذَلِكَ، فَاسْتَحَبَّ السَّلَفُ تَرْكُهُ خَشْيَةً، وَبَقِيَ نَافِلَةً لِمَنْ قَوِيَ.

٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ لَمْ يَكُنِ الْإِعْتِكَافُ نَافِلَةً مُؤَكَّدَةً لَمَا وَاطَبَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى مَوْتِهِ، وَلَمَّا اعْتَكَفَ أَزْوَاجُهُ بَعْدَهُ، فَلَمَّا تَبَتَّتِ الْمُوَاطَبَةُ فِي الْبَيْتِ النَّبَوِيِّ، انْعَكَسَ ذَلِكَ بِإِبْطَالِ قَوْلِ مَنْ قَالَ إِنَّهُ مُجَرَّدُ "جَائِزٍ مُسْتَوِي الطَّرَفَيْنِ".

هَذِهِ الدِّرَاسَةُ الْمُقَارَنَةُ دَاخِلُ الْمَذْهَبِ هِيَ بَيِّنَةُ الْقَبَاحِ؛ لِأَنَّهَا تُعَلِّمُ الطَّالِبَ كَيْفَ يَتَعَامَلُ مَعَ "اخْتِلَافِ الْإِصْطِلَاحِ" وَتُبَايُنِ النَّظَرِ لِلْفِعْلِ النَّبَوِيِّ بَيْنَ الْإِظْهَارِ وَالْإِقْرَارِ. وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ هِيَ جَوْهَرُ الرِّبْطِ بَيْنَ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ كُسْنَةِ بَيِّنَةٍ وَتَرْكِ

السَّلَفُ لَهُ كَمَشَقَّةٌ بَيِّنَةٌ؛ حَيْثُ تُفَرَّقُ بَيْنَ حُكْمِ الْعِبَادَةِ فِي ذَاتِهَا، وَحُكْمِهَا بِالنَّظَرِ إِلَى أَحْوَالِ الْعِبَادِ.

فَقَرَأَ تَحْرِيرَ الْخِلَافِ الْمَذْهَبِيِّ وَالتَّرْجِيحِ فِي حُكْمِ الْإِعْتِكَافِ:
اِخْتَلَفَتْ عِبَارَاتُ أَئِمَّةِ الْمَذْهَبِ فِي تَوْصِيفِ رُتْبَةِ الْإِعْتِكَافِ بَيْنَ النَّدْبِ وَالسُّنِّيَّةِ؛ فَقَدْ جَزَمَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ بِأَنَّهُ (نَافِلَةٌ)، وَتَابَعَهُ ابْنُ عَرَفَةَ وَالْقَاضِي عِيَّاضٌ فِي حَمْلِهِ عَلَى النَّدْبِ. بَيْنَمَا جَاءَ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ كَمَا فِي "الْكَافِي" نِسْبَةُ السُّنِّيَّةِ إِلَيْهِ فِي رَمَضَانَ. وَقَدْ شَنَّ اللَّابِيُّ حَمَلَةً عَلَى مَنْ عَبَّرَ بِـ"الْجَوَازِ" مُرِيداً بِهِ الْمُبَاحَ، لِأَنَّ الْإِعْتِكَافَ قُرْبَةً مَقْصُودَةٌ يَتَقَيَّنُ فِعْلُهُ ﷺ وَإِظْهَارُهُ لَهُ.

وَمَنَاطُ التَّرْجِيحِ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ (نَافِلَةٌ) هُوَ مَا رَوَاهُ ابْنُ نَافِعٍ عَنْ مَالِكٍ: (مَا رَأَيْتُ صَحَابِيًّا اعْتَكَفَ). وَهَذَا "التَّرْكُ الصَّحَابِيُّ" هُوَ الْبُرْهَانُ الْقَاطِعُ عَلَى أَنَّ الْإِعْتِكَافَ لَيْسَ بِسُنَّةٍ مُؤَكَّدَةٍ، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا وَسِعَ الصَّحَابَةُ تَرْكُهُ وَهُمْ أَشَدُّ النَّاسِ اتِّبَاعًا. وَقَدْ وَجَّهَ ابْنُ رُشْدٍ هَذَا التَّرْكَ بِأَنَّهُ لِشِدَّةِ مَشَقَّتِهِ الَّتِي تُشَبِّهُ "وَصَالَ الصَّوْمَ"، فَلَمْ يُرِدِ الصَّحَابَةُ أَنْ يَلْتَزِمُوا مَا قَدْ يَعْجِزُونَ عَنْ أَدَائِ حَقِّهِ، فَصُرِفَ الْحُكْمُ مِنَ "السُّنِّيَّةِ" إِلَى "النَّفْلِيَّةِ" تَيْسِيرًا وَرَحْمَةً.

• التَّرْجِيحُ حَسَبَ قَوَاعِدِ الْمَذْهَبِ وَقُوَّةِ الدَّلِيلِ (الْمُعْتَمَدُ): يُرْجَحُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ (نَافِلَةٌ)؛ لِأَنَّ عَمَلَ السَّلَفِ بِالتَّرْكِ هُوَ الْحَاكِمُ عَلَى تَحْدِيدِ رُتْبَةِ الْفِعْلِ النَّبَوِيِّ هُنَا. فَالْفِعْلُ النَّبَوِيُّ ﷺ أَثْبَتَ أَصْلَ الْمَشْرُوعِيَّةِ وَالْقُرْبَةِ، وَالتَّرْكُ الصَّحَابِيُّ صَرَفَهَا عَنِ التَّأْكِيدِ إِلَى "النَّدْبِ"، لِئَلَّا يَأْتَمَّ تَارِكُهَا أَوْ يَلَامَ، مَعَ بَقَاءِ فَضْلِهَا الْعَظِيمِ لِمَنْ قَدَّرَ عَلَيْهَا.

بَيَانُ شُرُوطِ صِحَّةِ الْإِعْتِكَافِ

(الْأَهْلِيَّةُ وَالْمُلَازِمَةُ)

(فَقْهُ التَّهَيُّؤِ لِلْحَضْرَةِ):

الِإِعْتِكَافُ وَصَالٌ خَاصٌّ، وَالْوَصَالُ الْخَاصُّ يَسْتَلْزِمُ ثِقَاءَ الْمَحْدُودِ؛ فَالْإِسْلَامُ هُوَ "رَدَاءُ الدُّخُولِ"، وَالتَّمْيِيزُ هُوَ بَصِيرَةُ الْحُضُورِ، وَالصَّوْمُ هُوَ تَجْرِيدُ الْقَالِبِ لِتَسْبِيحِ لِلرُّوحِ. فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَدَّعِيَ الْعَبْدُ لُزُومَ بَابِ الْمَلِكِ وَهُوَ غَيْرُ مُتَسَبِّبٍ لِحِمَامِهِ، أَوْ لَا يَعْقِلُ مَا يَقُولُ، أَوْ لَا يَزَالُ مُسْتَعْرِقًا فِي شَهَوَاتِ بَطْنِهِ وَفَرْجِهِ، فَالصَّوْمُ هُوَ الْفَصْلُ النَّوْعِيُّ الَّذِي يَنْقُلُ الْمُكْتَمَ مِنْ "عَادَةٍ" إِلَى "عِبَادَةٍ وَصَالِيَّةٍ".

نَصُّ الشَّيْخِ خَلِيلٍ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَصِحَّتُهُ لِمُسْلِمٍ مُمَيِّزٍ بِمُطْلَقِ صَوْمٍ، وَلَوْ نَدْرًا)؛ يَعْنِي: أَنَّ صِحَّةَ الْإِعْتِكَافِ تَتَوَقَّفُ عَلَى وُجُودِ ثَلَاثَةِ شُرُوطٍ جَوْهَرِيَّةٍ: الْإِسْلَامَ، وَالتَّمْيِيزَ، وَالِاقْتِرَانَ بِالصَّوْمِ كَشَرَطٍ صِحَّةٍ لَا يَنْفَكُ عَنْهُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:

١. مَنَاطُ "صِحَّةِ الْعِبَادَةِ بِالِائْتِسَابِ": يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْإِسْلَامَ شَرَطُ قَبُولٍ فِي كُلِّ الْقُرْبَاتِ، وَالِإِعْتِكَافُ قُرْبَةٌ، فَلَا يَصِحُّ الْإِئْتِسَابُ بِغَيْرِ مِفْتَاحِ الْإِيمَانِ.

٢. مَنَاطُ الْقَصْدِ وَالتَّكْلِيفِ: يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْإِعْتِكَافَ لُبُّهُ "النِّيَّةُ"، وَالنِّيَّةُ فِعْلٌ قَلْبِيٌّ يَفْتَقِرُ إِلَى عَقْلٍ مُمَيِّزٍ لِيُذْرِكَ مَا هِيَ الْمَقْصُودِ.

٣. مَنَاطُ تَلَازِمِ الْحَصْرِ (الصَّوْمِ): يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْإِعْتِكَافَ حَصْرٌ لِلنَّفْسِ، وَأَقْوَى مَا تُحَصِّرُ بِهِ النَّفْسُ هُوَ الصَّوْمُ، فَصَارَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ الَّذِي لَا يَتَجَزَّأُ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الصِّفَةِ فِي (بِمُطْلَقِ صَوْمٍ): يَقْتَضِي أَنَّ أَيَّ صِيَامٍ شَرْعِيٍّ (فَرَضًا أَوْ نَفْلًا) يُحَقِّقُ الشَّرْطَ؛ فَالْعِلَّةُ هِيَ جِنْسُ الصَّوْمِ لَا نَوْعُهُ.

- مَفْهُومُ الْعَايَةِ فِي (وَلَوْ نَذَرًا): يُشِيرُ إِلَى اسْتِيعَابِ الصَّوْمِ الْوَاجِبِ بِالْعَرَضِ لِيَكُونَ وَعَاءً لِلِاعْتِكَافِ كَالْوَاجِبِ بِالْأَصْلِ.

٢. بِدَلَالَاتِ الْأَفَاطِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "صِحَّتُهُ" يُطَابِقُ تَرْتُّبَ الْأَثَرِ الشَّرْعِيِّ، وَلَفْظُ "مُمَيِّزٌ" يُطَابِقُ مَنْ بَلَغَ سِنَّ الْفَهْمِ.

- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ الْحُكْمُ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ مَنْ لَا صَوْمَ لَهُ لَا اعْتِكَافَ لَهُ عِنْدَ مَالِكٍ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى بُرْهَانِ الشَّرْطِ وَالْمَشْرُوطِ
الْمُقَدَّمَةِ الْأُولَى: كُلُّ اعْتِكَافٍ صَحِيحٍ يَسْتَلْزِمُ صَوْمًا (مُقَدَّمَةً مَالِكِيَّةً).

الْمُقَدَّمَةُ الثَّانِيَّةُ: انْعِدَامُ الصَّوْمِ يَعْنِي انْعِدَامَ الشَّرْطِ.

الِاسْتِنْتَاجُ: إِذَا؛ الْإِعْتِكَافُ بِلَا صَوْمٍ بَاطِلٌ مَنْطِقِيًّا لِانْتِفَاءِ شَرْطِ صِحَّتِهِ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ؛ حَكَمْنَا عَلَيْهَا بِذَلِكَ لِأَنَّنا أَوْجَبْنَا التَّلَازِمَ بَيْنَ ذَاتِ الْعِبَادَةِ وَشُرُوطِ أَهْلِيَّتِهَا، وَمَوْضُوعِهَا: صِحَّةُ الْإِعْتِكَافِ الشَّرْعِيِّ، وَمَحْمُولُهَا: مَشْرُوطَةُ الْإِسْلَامِ وَالتَّمْيِيزِ وَمُطْلَقِ الصَّوْمِ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ)؛ حَيْثُ جَاءَ ذِكْرُهُ فِي سِيَاقِ آيَاتِ الصِّيَامِ، مِمَّا دَلَّ عَلَى التَّلَازِمِ بَيْنَهُمَا.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ: قَوْلُهُ ﷺ: (لَا اِعْتِكَافَ إِلَّا بِصَوْمٍ)؛ وَمَا صَحَّ عَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-: "السُّنَّةُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ أَنْ يَكُونَ صَائِمًا.
ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةُ (الْوَسَائِلُ لَهَا أَحْكَامُ الْمَقَاصِدِ): الصَّوْمُ وَسِيلَةٌ لِتَحْقِيقِ مَقْصِدِ التَّجْرِيدِ فِي الْإِعْتِكَافِ.

٢. قَاعِدَةُ (مَا لَا يَتِمُّ الرُّكْنُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ شَرْطٌ): وَلَا يَتِمُّ حَصْرُ النَّفْسِ عَنِ الْمَلَادِ إِلَّا بِالصَّوْمِ.
أَدَلَّةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: يُقَاسُ الصَّوْمُ لِلإِعْتِكَافِ عَلَى الْوُضُوءِ لِلْسَّلَاةِ؛ بِجَامِعٍ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا طَهَارَةٌ شَرْطِيَّةٌ لِصِحَّةِ الْمَقْصُودِ.

٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ صَحَّ الْإِعْتِكَافُ بِلَا صَوْمٍ، لَجَازَ لِلْمُعْتَكِفِ الْإِنْعِمَاسُ فِي الْمَلَادِ، وَهَذَا يَنْقُضُ عِلَّةَ الْإِنْقِطَاعِ، فَلَمَّا بَطَلَ التَّقْيِضُ تَبَتَ الْأَصْلُ.

~

تَعْيِينُ الْمَحَلِّ الْمَشْرُوعِ لِلإِعْتِكَافِ وَعِلَاقَتِهِ بِفَرَضِ الْجُمُعَةِ

(فَقْهُ الْإِسْتِقْرَارِ فِي دَارِ الضِّيَافَةِ):

الْوَصَالُ فِي الْإِعْتِكَافِ يَقْتَضِي "الْمُلَازِمَةَ"، وَالْمُلَازِمَةُ تَتَنَافَى مَعَ "التَّشْتُّتِ"؛ فَالْمَسْجِدُ هُوَ مِيدَانُ الْوَصَالِ الْعَامِّ، لَكِنَّ "الْجَامِعَ" (مَسْجِدَ الْجُمُعَةِ) هُوَ مَحَلُّ الْوَصَالِ الْأَثَمِ لِمَنْ لَزِمَتْهُ الْجُمُعَةُ. فَالشَّارِعُ يُرِيدُ مِنَ الْعَبْدِ أَنْ لَا يَقْطَعَ خُلُوتَهُ لِيَخْرُجَ إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ، بَلْ أَنْ يَجْعَلَ "خُلُوتَهُ" فِي مَكَانٍ يَسْتَوْعِبُ كُلَّ فَرَائِضِهِ، لِيَبْقَى الْقَلْبُ مُجْتَمِعًا عَلَى اللَّهِ دُونَ اضْطِرَابِ الْإِنْتِقَالِ.

نَصَّ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِّلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَمَسْجِدٌ إِلَّا لِمَنْ فَرَضَهُ الْجُمُعَةُ، وَتَجِبُ بِهِ، فَالْجَامِعُ مِمَّا تَصِحُّ فِيهِ الْجُمُعَةُ)؛ يَعْنِي: أَنَّ الْإِعْتِكَافَ يَصِحُّ فِي أَيِّ مَسْجِدٍ مُبَاحٍ لِلْعُمُومِ، لَكِنَّهُ يُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلُ الَّذِي تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ (الدَّكْرُ الْبَالِغُ الْحُرُّ الْمُقِيمُ) إِذَا كَانَتِ الْجُمُعَةُ سَتَقَعُ فِي زَمَنِ اعْتِكَافِهِ؛ فَهَذَا لَا يَصِحُّ اعْتِكَافُهُ إِلَّا فِي "الْجَامِعِ" الَّذِي تُقَامُ فِيهِ الْجُمُعَةُ، وَيَكُونُ الْإِعْتِكَافُ فِي حَيْزِ الْمَسْجِدِ لَا فِي رَحَابَتِهِ الْخَارِجَةِ عَنْهُ.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِّلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:

١. مَنَاطُ الْعُمُومِ الْمَكَانِيِّ: يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ كُلَّ حَيْزٍ اسْتَحَقَّ اسْمَ "مَسْجِدٍ" شَرْعاً فَهُوَ صَالِحٌ لِلْإِعْتِكَافِ، مِمَّا يُخْرِجُ "مَسْجِدَ الْبَيْتِ" عَنِ الصَّحَّةِ لِانْتِفَاءِ صِفَةِ الْعُمُومِ عَنْهُ.

٢. مَنَاطُ "وُجُوبِ عَدَمِ الْخُرُوجِ": لَمَّا كَانَتِ الْجُمُعَةُ فَرَضاً يُوجِبُ الْخُرُوجَ، أَوْجَبَ الْمَذْهَبُ ابْتِدَاءَ الْإِعْتِكَافِ فِي الْمَكَانِ الَّذِي لَا يَضْطَرُّ فِيهِ الْمُعْتَكِفُ لِلْخُرُوجِ، حِمَايَةً لِعَقْدِ الْعِبَادَةِ مِنَ الْإِنْتِهَاتِ.

٣. مَنَاطُ تَحْدِيدِ الْحَيْزِ الشَّرْعِيِّ: يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْحُكْمَ يَتَعَلَّقُ بِمَا هُوَ "مَسْجِدٌ" فِعْلاً، فَمَا خَرَجَ عَنْ بَنَائِهِ (كَالطَّرِيقِ وَالرَّحَبَاتِ الْمُنفَصِلَةِ) لَا يَنْسَجِبُ عَلَيْهِ حُكْمُ الْمُكْثِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الْإِسْتِنَاءِ فِي (إِلَّا لِمَنْ فَرَضَهُ الْجُمُعَةُ): يَقْتَضِي أَنَّ غَيْرَ الْمُطَالِبِ بِالْجُمُعَةِ (كَالْمَرْأَةِ وَالْمُسَافِرِ) يَصِحُّ اعْتِكَافُهُمْ فِي أَيِّ مَسْجِدٍ وَلَوْ لَمْ تُقَمْ فِيهِ جُمُعَةٌ.

- مَفْهُومُ الْحَصْرِ الْمَكَانِيِّ فِي (مِمَّا تَصِحُّ فِيهِ الْجُمُعَةُ): يُخْرِجُ كُلَّ مَا لَمْ يُعَدَّ جُزْءًا مِنْ مَسَاحَةِ الصَّلَاةِ الْمَوْقُوفَةِ مَسْجِدًا.

٢. بَدَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "الْجَامِعِ" يُطَابِقُ الْمَسْجِدَ الَّذِي تُؤَدَّى فِيهِ الْجُمُعَةُ.

- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ وَجُوبُ الْإِعْتِكَافِ فِي الْجَامِعِ بِإِقْتِضَاءِ أَنْ تَعْدُدَ الْخُرُوجَ لِلْجُمُعَةِ يُنَافِي مَقْصُودَ الْمَلَازِمَةِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "قَاعِدَةِ الْإِخْتَوَاءِ لِمَنْعِ الْبَائِتَاتِ" الْمُقَدِّمَةِ الْأُولَى: كُلُّ خُرُوجٍ لِعِغْرِ ضَرُورَةٍ يُبْطِلُ الْإِعْتِكَافَ.

الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: مَنْ لَزِمَتْهُ الْجُمُعَةُ وَهُوَ فِي غَيْرِ مَسْجِدِهَا يَضْطَرُّ لِلْخُرُوجِ حَتْمًا.

الِاسْتِثْنَاءُ: إِذَا؛ الْإِعْتِكَافُ فِي غَيْرِ "الْجَامِعِ" لِمَنْ تَلَزَّمَتْهُ الْجُمُعَةُ يَنْفِي "دَوَامَ الْمُكْتِ"، فَوَجَبَ تَعْيِينُ الْجَامِعِ صِيَانَةً لِلْعِبَادَةِ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ؛ حَكَمْنَا عَلَيْهَا بِذَلِكَ لِأَنَّا أَوْجَبْنَا خُصُوصِيَّةَ الْمَحَلِّ لِمَنْ لَزِمَتْهُ فَرَضُ الْجُمُعَةِ، وَمَوْضُوعُهَا: اعْتِكَافُ مَنْ فَرَضَتْهُ الْجُمُعَةُ، وَمَحْمُولُهَا: مَشْرُوطُ بَيَّكُونِ الْمَسْجِدِ جَامِعًا.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ)؛
فَالْعُمُومُ فِي الْمَسَاجِدِ قَيْدَ بَيِّنَةِ الْجُمُعَةِ (فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ) لِمَنْ لَزِمَهُ
السَّعْيُ، فَكَانَ الْجَامِعُ هُوَ الْمَحَلُّ الَّذِي يَجْتَمِعُ فِيهِ الْأَمْرَانِ.
ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ: فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ؛ إِذْ لَمْ يَعْتَكِفْ إِلَّا فِي مَسْجِدِهِ وَهُوَ "جَامِعٌ"،
فَالِاتِّبَاعُ فِي مَحَلِّ الْفِعْلِ جُزْءٌ مِنْ صِحَّةِ الْهَيْئَةِ.
ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةُ (الْخُرُوجُ مِنَ الْخِلَافِ مُسْتَحَبٌّ): وَتَعَيَّنُ الْجَامِعُ يَقِي الْمُعْتَكِفُ مِنَ
الْخِلَافِ فِي بَطْلَانِ اعْتِكَافِهِ بِالْخُرُوجِ.
 ٢. قَاعِدَةُ (مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ): بَقَاءُ الْإِعْتِكَافِ لَا يَتِمُّ لِمَنْ
لَزِمَتْهُ الْجُمُعَةُ إِلَّا فِي الْجَامِعِ.
- أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: يُقَاسُ اعْتِكَافُ الرَّجُلِ لِلْجُمُعَةِ عَلَى "صَلَاةِ الْمَسْبُوقِ" بِجَامِعِ
لُزُومِ "الِاتِّصَالِ"، فَالْمَسْجِدُ الْجَامِعُ صَارَ كَالْإِمَامِ الَّذِي لَا تَنْبَغِي مُفَارَقَتُهُ.
٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ جَازَ لِمَنْ لَزِمَتْهُ الْجُمُعَةُ الْإِعْتِكَافُ فِي غَيْرِ الْجَامِعِ، لَأَدَّى
لِتَرْكِ الْجُمُعَةِ أَوْ قَطْعِ الْإِعْتِكَافِ، وَكِلَاهُمَا مَمْنُوعٌ، فَلَمَّا بَطَلَ التَّرْكُ وَالْقَطْعُ،
انْعَكَسَ ذَلِكَ يَتَعَيَّنُ الْجَامِعُ.

~

حُكْمُ الْخُرُوجِ لِلْجُمُعَةِ لِمَنْ اعْتَكَفَ فِي غَيْرِ الْجَامِعِ

(فَقِهُ التَّرَائِيَّةِ فِي الْقُرْبِ):

نَحْنُ أَمَامَ مَسْأَلَةِ "التَّصْحِيحِ الْمَسَارِيِّ"؛ حَيْثُ يُعَالِجُ الْفَقْهُ حَالَةَ وَقَعَتْ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ (الِاعْتِكَافِ فِي غَيْرِ الْجَامِعِ)، فَيَأْمُرُ الْمَنْطِقُ بِتَرْجِيحِ الْوَاجِبِ الْأَعْلَى عَلَى لُزُومِ الْمَحَلِّ.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ هِيَ جَوْهَرُ الرِّبْطِ بَيْنَ "صِيَانَةِ الْعِبَادَةِ" وَتُلْيَةِ النَّدَاءِ؛ فَإِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَلَا وَصَالَ لِمُعْتَكِفٍ يَحْسِبُهُ نَفْلُهُ عَنْ فَرْضِهِ. الْوَصَالُ الْحَقِيقِيُّ هُوَ طَاعَةُ اللَّهِ حَيْثُ أَمَرَ، لَا حَيْثُ اسْتَهْتِ النَّفْسُ؛ فَإِذَا كَانَ الْإِعْتِكَافُ خُلُوةً مَحْبُوبَةً، فَإِنَّ الْجُمُعَةَ دَعْوَةٌ مَفْرُوضَةٌ. وَالْمُحِبُّ الصَّادِقُ هُوَ مَنْ يَقْطَعُ لَدَّةَ انْفِرَادِهِ لِيُجِيبَ دَاعِيَ رَبِّهِ فِي الْجَمَاعَةِ. فَالْخُرُوجُ هُنَا لَيْسَ هِجْرَانًا لِلْمُعْتَكِفِ، بَلْ هُوَ سَعْيٌ إِلَى وَصَالٍ أَوْجَبَ، وَامْتِنَالٌ لِأَمْرٍ أَلْزَمَ.

نَصَّ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَالَا خَرَجَ)؛ يَعْنِي: أَنَّ الْمُعْتَكِفَ إِذَا لَمْ يَلْتَزِمِ الْأَصْلَ (وَهُوَ الْإِعْتِكَافُ فِي الْجَامِعِ لِمَنْ تَلَزَّمَهُ الْجُمُعَةُ) سَوَاءً بِأَنِ بَدَأَ فِي مَسْجِدٍ لَا تُقَامُ فِيهِ الْجُمُعَةُ ثُمَّ حَضَرَ وَقَتَّهَا، أَوْ نَدَرَ أَيَّامًا لَا تَسْتَوْعِبُ الْجُمُعَةَ ثُمَّ طَرَأَتْ؛ فَإِنَّهُ يُجِبُّ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ لِأَدَائِهَا، وَلَا يَصِحُّ لَهُ الْبَقَاءُ لِأَنَّ لُزُومَ الْمَحَلِّ نَفْلٌ وَالْجُمُعَةُ فَرَضٌ.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:

١. مَنَاطُ تَقْدِيمِ الْفَرَضِ عَلَى النَّفْلِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْإِعْتِكَافَ (فِي أَصْلِهِ أَوْ نَذَرِهِ) لَا يُقَاوِمُ قُوَّةَ الْأَمْرِ بِالْجُمُعَةِ، فَالْمَنَاطُ هُوَ تَرْتِيبُ الْوَاجِبَاتِ عِنْدَ التَّزَاحُمِ.

٢. مَنَاطُ عَدَمِ بَطْلَانِ الْإِعْتِكَافِ بِالْخُرُوجِ الْوَاجِبِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الشَّارِعَ لَمَّا أَوْجَبَ الْخُرُوجَ، جَعَلَ هَذَا الْخُرُوجَ "كَلَّا خُرُوجٍ" فِي حَقِّ نَقْضِ الْإِعْتِكَافِ؛ لِأَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ لَا يَكُونُ سَبَبًا فِي إِبْطَالِ التَّعْبُدِ.
٣. مَنَاطُ تَقْدِيرِ الضَّرُورَةِ الشَّرْعِيَّةِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْخُرُوجَ هُنَا مَحْدُودٌ بِقَدْرِ الصَّلَاةِ وَالسَّعْيِ، فَإِذَا انْتَهَتْ الْجُمُعَةُ وَجَبَ الْعَوْدُ فَوْرًا لِلْمُعْتَكِفِ لِاسْتِصْحَابِ النَّيَّةِ.
تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ
١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الشَّرْطِ فِي (وَالَا): يَقْتَضِي أَنَّهُ إِذَا انْتَفَى "الْإِعْتِكَافُ فِي الْجَامِعِ" ابْتِدَاءً مَعَ وَجُوبِ الْجُمُعَةِ، لَزِمَ الْخُرُوجُ حَتْمًا لِتَصْحِيحِ الْوَضْعِ الشَّرْعِيِّ.
٢. بِذَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "خَرَجَ" يُطَابِقُ فِعْلَ الْمُفَارَقَةِ الْمَكَانِيَّةِ لِلْمُعْتَكِفِ.
- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ أَمْرُ "الْخُرُوجِ" بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ الْبَقَاءَ "يُؤَدِّي إِلَى مَعْصِيَةِ تَرْكِ الْجُمُعَةِ، وَالشَّرِيعَةُ لَا تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ الثَّقُلُ طَرِيقًا لِلْمَعْصِيَةِ.
تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى بُرْهَانِ تَرْجِيحِ الْأَقْوَى عِنْدَ التَّرَاحُمِ
الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: الْجُمُعَةُ فَرَضٌ عَيْنٌ عَلَى هَذَا الْمُعْتَكِفِ.
الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: الْإِعْتِكَافُ فِعْلٌ لَا يُسْقِطُ الْفُرُوضَ الْعَيْنِيَّةَ.
الِاسْتِثْنَاءُ: إِذَا؛ يَحِبُّ قَطْعُ "مَكْتِ الْإِعْتِكَافِ" لِأَدَاءِ "فَرَضِ الْجُمُعَةِ" لِأَنَّ لُزُومَ الْأَهَمِّ مَنْطِقِيًّا.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ؛ حَكَمْنَا عَلَيْهَا بِذَلِكَ لِأَنَّا أَوْجَبْنَا الْفِعْلَ (الْخُرُوجَ) كَصِفَةٍ لَزِمَةِ لِلْمَوْضُوعِ عِنْدَ تَحَقُّقِ الشَّرْطِ، وَمَوْضُوعُهَا: خُرُوجُ الْمُعْتَكِفِ لِلْجُمُعَةِ، وَمَحْمُولُهَا: وَاجِبٌ عِنْدَ عَدَمِ كَوْنِ الْمَسْجِدِ جَامِعًا. أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تُوْدِي لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ)؛ فَالْأَمْرُ بِالسَّعْيِ عَامٌّ لِكُلِّ مُسْلِمٍ تَلَزَمُهُ، وَالْمُعْتَكِفُ دَاخِلٌ فِي هَذَا الْخَطَابِ، وَالنَّصُّ الْقُرْآنِيُّ لَا يُحْصَصُ بِمُجَرَّدِ نِيَّةِ الْإِعْتِكَافِ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ: الْقَاعِدَةُ النَّبَوِيَّةُ فِي أَنَّهُ لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ، وَبِالْقِيَاسِ عَلَيْهَا: لَا طَاعَةَ لِلنَّفْسِ (فِي الْإِعْتِكَافِ) فِي تَرْكِ فَرْضِ اللَّهِ (فِي الْجُمُعَةِ).

ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةُ (الْفَرْضُ لَا يُتْرَكُ لِلتَّفُلِّ): وَالْإِعْتِكَافُ نَفْلٌ وَالْجُمُعَةُ فَرْضٌ.
 ٢. قَاعِدَةُ (الضَّرُورَاتُ تُبَيِّحُ الْمَحْظُورَاتِ): فَإِذَا كَانَ الْخُرُوجُ مَحْظُورًا فِي الْإِعْتِكَافِ، فَإِنَّ ضَرُورَةَ الْجُمُعَةِ أَبَاحَتْهُ (بَلْ أَوْجَبَتْهُ).
- أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: يُقَاسُ الْخُرُوجُ لِلْجُمُعَةِ عَلَى "الْخُرُوجِ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ؛ بِجَامِعِ الضَّرُورَةِ الَّتِي لَا بُدَّ مِنْهَا، فَمَا لَا يُمَكِّنُ فِعْلُهُ فِي الْمُعْتَكِفِ (كَالْجُمُعَةِ فِي غَيْرِ الْجَامِعِ) يُبَيِّحُ الْخُرُوجَ كَقَضَاءِ الْحَاجَةِ تَمَامًا.

٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ حُرِّمَ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ لِلْجُمُعَةِ، لَكَانَ الْإِعْتِكَافُ عُذْرًا مُسْقِطًا لِلْفَرَائِضِ، وَلَمَّا بَطَلَ أَنْ يَكُونَ النَّفْلُ مُسْقِطًا لِلْفَرْضِ، انْعَكَسَ ذَلِكَ بِوُجُوبِ الْخُرُوجِ.

~

حُكْمُ الْخُرُوجِ لِحُقُوقِ الْوَالِدَيْنِ وَأَثَرُهُ عَلَى صِحَّةِ الْإِعْتِكَافِ

(فَقْهُ التَّوَازُنِ بَيْنَ الْحُقُوقِ):

نَحْنُ الْآنَ أَمَامَ مَسْأَلَةٍ تَمْتَحِنُ "مِيزَانَ الْأَوْلِيَّاتِ" فِي الْفَقْهِ الْمَالِكِيِّ. الْإِعْتِكَافُ مَبْنِيٌّ عَلَى (التَّابِعِ)، وَالْخُرُوجُ لِحَقِّ الْوَالِدَيْنِ يَمَسُّ جَوْهَرَ هَذَا التَّابِعِ، لَكِنَّ الشَّرْعَ يُفَرِّقُ بَيْنَ مَا يَطُولُ فَيَقْطَعُ هَيْئَةَ الْوِصَالِ، وَبَيْنَ مَا يَقْصُرُ فَيَغْتَفِرُ لِحَقِّ الْبِرِّ.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ هِيَ جَوْهَرُ الرِّبْطِ بَيْنَ "حَقِّ اللَّهِ فِي التَّبَتُّلِ" وَ"حَقِّ الْوَالِدَيْنِ فِي الْبِرِّ"، حَيْثُ تُقَدِّمُ الْبِرُّ عَمَلًا، وَنَحْفَظُ لِلْإِعْتِكَافِ هَيْئَتَهُ حُكْمًا.

الْوِصَالُ مَعَ اللَّهِ فِي الْإِعْتِكَافِ لَيْسَ هُرُوبًا مِنَ الْوَاجِبَاتِ، بَلْ هُوَ تَجَرِيدٌ لِلنَّفْسِ. لَكِنَّ حِينَ يَمْرُضُ الْأَبَوَانِ، يَقِفُ الْمُعْتَكِفُ بَيْنَ "وِصَالِ الْمَحْرَابِ" وَ"وِصَالِ الْبِرِّ". فَالْخُرُوجُ لِمُتْرِيضِهِمَا إِيثَارٌ لِحَقِّهِمَا، لَكِنَّ هَذَا الْإِيثَارُ يُفَكُّ عَقْدَ الْإِعْتِكَافِ لِأَنَّ الْإِعْتِكَافَ يَطْلُبُ الْكُلِّيَّةَ، وَالتَّمْرِيطُ يَسْتَعْرِقُ الزَّمَانَ. أَمَّا الْخُرُوجُ لِلْجِنَازَةِ، فَهُوَ "وَدَاعٌ أَخِيرٌ" يَسِيرُ، لَا يَقْطَعُ حَبْلَ الْوِصَالِ لِقِصَرِ أَمْدِهِ وَتَعَيُّنِ فَرَضِيَّتِهِ.

نَصُّ الشَّيْخِ خَلِيلٍ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَبَطَلَ: كَمَرَضِ آبَوَيْهِ. لَا حِنَازَتُهُمَا مَعًا)؛ يَعْنِي: أَنَّ الْإِعْتِكَافَ يَبْطُلُ إِذَا خَرَجَ الْمُعْتَكِفُ لِمُتْرِيضِ وَالِدَيْهِ لِأَنَّ التَّمْرِيطَ لَا

يُعْلَمُ مَدَاهُ وَيَقْطَعُ التَّابِعُ، لَكِنَّهُ لَا يَبْطُلُ بِالْخُرُوجِ لِجِنَازَتِهِمَا (أَيَّ تَجْهِيْزِهِمَا وَدَفْنِهِمَا) لِأَنَّ الْوَقْتَ يَسِيرُ وَالْحَقُّ وَاجِبٌ لَا يَتَكَرَّرُ.
النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِمَسْأَلَةٍ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:
١. مَنَاطُ "اسْتِعْرَاقِ الزَّمَانِ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ مَرَضَ الْأَبْوَيْنِ عِلَّةٌ تَقْتَضِي "المُكْثَ الْخَارِجِيَّ الطَّوِيلَ"، وَبِمَا أَنَّ الْإِعْتِكَافَ مَا هِيَئَهُ "المُكْثُ الْمَسْجِدِيُّ"، فَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مُسْتَحِيلٌ مَنْطِقِيًّا، فَيَبْطُلُ الْإِعْتِكَافُ لِانْتِفَاءِ رُكْنِهِ (الدَّوَامِ).
٢. مَنَاطُ "الِاسْتِثْنَاءِ لِلضَّرُورَةِ الْقَصِيرَةِ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ جِنَازَةَ الْوَالِدَيْنِ حَقٌّ مُتَعَيَّنٌ وَزَمَانُهُ مَضْبُوطٌ قَصِيرٌ، فَاعْتَفَرَهُ الشَّارِعُ كَمَا اغْتَفَرَ الْخُرُوجَ لِلْحَاجَةِ الْبَشَرِيَّةِ، فَلَا يَنْقُضُ لَهُ عَقْدُ الْعِبَادَةِ.
٣. مَنَاطُ "تَقْدِيمِ الْأَهَمِّ مَعَ حِفْظِ الْأَصْلِ":
يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْخُرُوجَ لِلْجِنَازَةِ فِيهِ تَوْفِيقٌ بَيْنَ حَقِّ الْبِرِّ وَبَقَاءِ الْإِعْتِكَافِ، بَيْنَمَا التَّمْرِيطُ فِيهِ إِهْذَارٌ لِحَقِّ الْمُكْثِ الْمُتَابِعِ، فَكَانَ الْبُطْلَانُ فِيهِ لَازِمًا.
تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ
١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ التَّشْبِيهِ فِي (كَمَرَضِ أَبَوَيْهِ): يَقْتَضِي أَنَّ كُلَّ خُرُوجٍ لِحَقِّ نَذْيٍ أَوْ فَرَضٍ كِفَائِيٍّ يَطُولُ زَمَانُهُ (كَشُهُودِ نِكَاحٍ أَوْ عِيَادَةِ مَرِيضٍ آخَرَ) يُلْحَقُ بِمَرَضِ الْأَبْوَيْنِ فِي إِبْطَالِ الْإِعْتِكَافِ.
- مَفْهُومُ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي (لَا جِنَازَتُهُمَا): يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْخُرُوجَ لِلْجِنَازَةِ "مُسْتَثْنَى" مِنْ حُكْمِ الْبُطْلَانِ، وَهِيَ رُخْصَةٌ خَاصَّةٌ لِقُوَّةِ مَنَاطِ الْبِرِّ.

٢. بدَلَالَاتِ الْإِلْفَاطِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ بَطْلٍ يُطَابِقُ انْعِدَامَ الْأَثَرِ الشَّرْعِيِّ لِلِإِعْتِكَافِ السَّابِقِ.
- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ الْحُكْمُ بِعَدَمِ بُطْلَانِهِ فِي الْجَنَازَةِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ الْبِرَّ هُنَا لَا يَتَعَارَضُ مَعَ الْمَكْتِ لِقِصَرِهِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى بُرْهَانِ الْإِنْقِطَاعِ الزَّمَانِيِّ الْمُقَدِّمَةِ الْأُولَى: الْإِعْتِكَافُ يَلْزَمُ فِيهِ التَّابِعُ لَيْلًا وَنَهَارًا. الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَةُ: الْخُرُوجُ لِتَمْرِضِ الْأَبْوَيْنِ يَقْطَعُ هَذَا التَّابِعَ قَطْعًا بَيِّنًا. الْإِسْتِثْنَاءُ: إِذَا؛ الْإِعْتِكَافُ يَبْطُلُ بِمَرَضِهِمَا؛ لِأَنَّ انْعِدَامَ الصِّفَةِ اللَّازِمَةِ (التَّابِعِ) يَسْتَلْزِمُ انْعِدَامَ الْمَوْصُوفِ (الْإِعْتِكَافِ). وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةُ حَمَلِيَّةٍ مُوجِبَةٌ؛ حَكَمْنَا عَلَيْهَا بِذَلِكَ لِأَنَّا نُسْنِدُ صِفَةَ الْبُطْلَانِ لِمَوْضُوعِ "الْإِعْتِكَافِ" عِنْدَ الْخُرُوجِ لِلْمَرَضِ، وَمَوْضُوعُهَا: الْإِعْتِكَافُ عِنْدَ خُرُوجِ صَاحِبِهِ لِمَرَضِ أَبَوَيْهِ، وَمَحْمُولُهَا: بَاطِلٌ شَرْعًا. أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ)؛ فَالْأَيَّةُ تُوجِبُ الزُّرُومَ، وَالْمَرَضُ يَسْتَوْجِبُ الْمُعَادَرَةَ لِلْبَيْتِ، فَحَصَلَ التَّعَارُضُ، فَبَطَلَ الْإِعْتِكَافُ لِفَوَاتِ مَحَلِّهِ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ: حَدِيثُ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-: (السُّنَّةُ لِلْمُعْتَكِفِ أَنْ لَا يَعُودَ مَرِيضًا، وَلَا يَشْهَدَ جِنَازَةً)؛ وَقَدْ حَمَلَ الْمَالِكِيَّةُ (جِنَازَةَ الْأَبْوَيْنِ) عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ

لِأَنَّهَا مِنْ أَوْجِبِ الْوَاجِبَاتِ، بَيْنَمَا بَقِيَ الْمَرَضُ عَلَى الْأَصْلِ فِي الْإِبْطَالِ لَطُولِ مَدَّاهُ.

ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةُ (مَا طَالَ زَمَانُهُ بَطَلَ مَعَهُ تَتَابُعُهُ): وَالْمَرَضُ يَطُولُ فَيُيْطَلُ.
٢. قَاعِدَةُ (الْقَلِيلُ مَغْفُورٌ فِي مَقَامِ الضَّرُورَةِ): وَالْخُرُوجُ لِلْحِنَاةِ قَلِيلٌ نَادِرٌ فَاعْتَفِرَ.

أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: يُقَاسُ مَرَضُ الْبُؤْسِ عَلَى الْخُرُوجِ لِلْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ؛ بِجَامِعِ الْإِشْتِعَالِ بِأَمْرِ خَارِجٍ عَنْ مَحْضِ التَّعَبُّدِ، فَكَمَا يَبْطُلُ لِلتَّجَارَةِ يَبْطُلُ لِلتَّمْرِ يُضِرُّ وَإِنْ كَانَ الْأَخِيرُ بَرًّا.
٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ لَمْ يَبْطُلِ الْإِعْتِكَافُ بِمَرَضِ الْبُؤْسِ، لَجَازَ لِلْمُعْتَكِفِ أَنْ يَقْضِيَ جُلَّ وَقْتِهِ خَارِجَ الْمَسْجِدِ، وَهَذَا يَهْدِمُ مَفْهُومَ الْإِعْتِكَافِ كُلِّيَّةً، فَلَمَّا بَطَلَ الْهَدْمُ انْعَكَسَ بِبُطْلَانِ الْإِعْتِكَافِ عِنْدَ الْخُرُوجِ.

~

حُكْمُ الْخُرُوجِ لِأَدَاءِ الشَّهَادَةِ وَآثَرُهُ عَلَى الْإِعْتِكَافِ

(فَقْهُ الصَّدَقِ فِي الشُّهُودِ):

مَسْأَلَةٌ تَزَاحُمِ الْحُقُوقِ؛ حَيْثُ يَتَصَادَمُ "حَقُّ اللَّهِ" فِي خُلُوةِ الْإِعْتِكَافِ، مَعَ "حَقِّ" الْآدَمِيِّ (أَوْ حَقِّ الشَّرْعِ الْعَامِّ) فِي إِقَامَةِ الْعَدْلِ عَبْرَ الشَّهَادَةِ. وَالْمَنْطِقُ الْمَالِكِيُّ هُنَا يَقِفُ حَارِسًا عَلَى "حِمَى الْمَسْجِدِ"، فَلَا يَسْمَحُ بِتَمْزِيقِ الْإِعْتِكَافِ حَتَّى لِأَجْلِ

أداء الواجب، بل يبحث عن مخرج مكين يحفظ للشهادة قدرها وللاعتكاف صحته.

وهذه المسألة هي جوهر الربط بين شهود القلب وشهادة اللسان؛ فإذا استغرق القلب في شهود الحق، فلا ينبغي للسان أن يقطع هذا الشهود بخروج بدني، بل تسعى الشهادة إليه في محرابه.

الاعتكاف هو شهود القلب للخالق، والشهادة هي إثبات الحق للمخلوق. والوصال التام يقتضي أن لا ينفصل العبد عن مقامه ليؤدي حقاً يمكن استجلابه إلى محل خلوته. فالمحب الذي استوطن بيت محبوه، يطلب أن تفضى حوائج الناس على يده دون أن يعادر عتبة الجوار، ليكون شاهداً بالحق وهو في حضرة الحق.

نصر الشيخ خليل للمسألة بقوله: (وكشهادة وإن وجبت، ولتؤد بالمسجد، أو تنقل عنه)؛ يعني: أن الاعتكاف يبطل بالخروج لأداء الشهادة، حتى لو كانت تلك الشهادة واجبة على المعتكف (بأن تعينت عليه). ولأجل صيانة الاعتكاف من البطلان، ينبغي أن يأتي القاضي إلى المسجد لسمعها منه، أو ينقل المعتكف شهادته لشاهد آخر (شهادة على شهادة) ليؤديها عنه دون خروج.

النظر الفقهي للمسألة: يقوم على مناطات تعليلية وهي:

١. مناط دائية المكث:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْإِعْتِكَافَ مَاهِيَّةٌ قِيَامُهَا "عَدَمُ الْمُفَارَقَةِ"، وَالْخُرُوجُ لِلشَّهَادَةِ مُفَارَقَةٌ لَا تَدْعُو إِلَيْهَا "ضُرُورَةُ الْجَسَدِ" (كَالْقَضَاءِ وَالْأَكْلِ)، بَلْ هِيَ ضُرُورَةٌ خَارِجَةٌ عَنْ بَدَنِ الْمُعْتَكِفِ، فَتُبْطَلُ الْإِعْتِكَافُ لِأَنَّهَا تَقْطَعُ هَيْئَةَ اللَّبْثِ.

٢. مَنَاطُ "إِمْكَائِيَّةِ التَّحْصِيلِ دُونَ تَحْوِيلٍ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْحَقَّ الشَّرْعِيَّ فِي الشَّهَادَةِ يُمَكِّنُ اسْتِيفَاؤَهُ بِطَرُقٍ بَدِيلَةٍ (كَإِثْنَانِ الْحَاكِمِ لِلْمُعْتَكِفِ)، فَلَمَّا كَانَ الْبَدِيلُ مُمَكِّنًا، بَقِيَ "الْخُرُوجُ" مَمْنُوعًا وَمُبْطَلًا لِلْعِبَادَةِ.

٣. مَنَاطُ "التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْوَاجِبِ وَالتَّنَدُّبِ فِي الْإِبْطَالِ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ "وُجُوبَ الشَّهَادَةِ لَا يَمْنَعُ بُطْلَانَ الْإِعْتِكَافِ؛ لِأَنَّ الْبُطْلَانَ أَثَرٌ وَضْعِيٌّ لِلْخُرُوجِ، وَالْوُجُوبَ حُكْمٌ تَكْلِيفِيٌّ لِلْفِعْلِ، فَلَا تَلَازِمَ بَيْنَهُمَا فِيهِ. تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الْعَايَةِ فِي (وَأِنْ وَجَبَتْ): يُشِيرُ إِلَى أَنَّ "صِفَةَ الْوُجُوبِ" فِي الشَّهَادَةِ لَا تَنْهَضُ لِتَكُونَ عُدْرًا مُسْتَشْنِيًا لِلْخُرُوجِ، فَالْبُطْلَانُ قَدَرٌ لَازِمٌ لِكُلِّ مَنْ فَارَقَ مَسْجِدَهُ لِهَذَا الْعَرَضِ.

- مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ فِي (بِالْمَسْجِدِ): يَقْتَضِي أَنَّ أَدَاءَ الشَّهَادَةِ دَاخِلَ حَيْزِ الْإِعْتِكَافِ لَا يُؤَثِّرُ عَلَى صِحَّةِ الْعِبَادَةِ، لِعَدَمِ تَحَقُّقِ عِلَّةِ الْمُفَارَقَةِ.

٢. بِذَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "تُنْقَلُ" يُطَابِقُ فِعْلَ التَّحْمُلِ لِلشَّهَادَةِ مِنْ طَرَفٍ لِآخَرَ.

- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ الْأَمْرُ بِتَأْدِيَةِ الشَّهَادَةِ فِي الْمَسْجِدِ بِإِقْتِضَاءٍ أَنَّ "الْعَدْلَ" مَطْلُوبٌ شَرْعًا، وَالْإِعْتِكَافُ صَحِيحٌ شَرْعًا، فَالْإِقْتِضَاءُ يُوجِبُ التَّجْمِيعَ بَيْنَهُمَا مَا أَمَكَنَ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى بُرْهَانٍ عَدَمِ الْإِنْفِكَالِ بَيْنَ الْخُرُوجِ وَالْبُطْلَانِ الْمُقَدَّمَةِ الْأُولَى: كُلُّ خُرُوجٍ لِعَيْرِ ضَرُورَةِ الْبَدَنِ الْمُسْتَثْنَاةِ يُبْطِلُ الْإِعْتِكَافَ. الْمُقَدَّمَةُ الثَّانِيَّةُ: الْخُرُوجُ لِلشَّهَادَةِ لَيْسَ مِنْ ضَرُورَاتِ الْبَدَنِ (لِلإِمْكَانِ أَدَائِهَا فِيهِ).

الِاسْتِثْنَاءُ: إِذَا؛ الْخُرُوجُ لِلشَّهَادَةِ يُبْطِلُ الْإِعْتِكَافَ حَتْمًا، لِأَنَّهُ فَقَدْ لِرُكْنٍ "الَلْبَثِ" بِلَا مُسَوِّغٍ مَانِعٍ لِلْبُطْلَانِ. وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ؛ حَكَمْنَا عَلَيْهَا بِذَلِكَ لِأَنَّا أَثَبْنَا حُكْمَ "الْبُطْلَانِ" لِمَوْضُوعِ "الْإِعْتِكَافِ" عِنْدَ خُرُوجِ صَاحِبِهِ لِلشَّهَادَةِ، وَمَوْضُوعِهَا: الْإِعْتِكَافُ الْمَقْطُوعُ بِالْخُرُوجِ لِلشَّهَادَةِ، وَمَحْمُولُهَا: بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ الْخُرُوجُ لَوَاجِبٍ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ)؛ وَجْهُ الدَّلَالَةِ أَنَّ اللَّهَ قَيَّدَ الْعُكُوفَ بِالْمَكَانِ، فَالْخُرُوجُ لِلشَّهَادَةِ يَنْقُضُ هَذَا الْقَيْدَ، فَيَبْطُلُ الْعُكُوفُ لِانْعِدَامِ وَصْفِهِ.

ثَانِيًا مِنَ السُّتَةِ: حَدِيثُ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-: "السُّتَةُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ أَنْ لَا يَخْرُجَ لَشَيْءٍ"، وَقَدْ دَخَلَتِ الشَّهَادَةُ فِي عُمُومِ شَيْءٍ، وَلَمْ يَثْبُتْ فِيهَا اسْتِثْنَاءٌ كَمَا ثَبَتَ فِي الْجَنَازَةِ أَوْ الْجُمُعَةِ.
ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةُ (الْيَقِينُ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ): فَالِإِعْتِكَافُ انْعَقَدَ بِيَقِينٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَلَا يُبِيحُ قَطْعُهُ لِأَمْرٍ يُمَكِّنُ أَدَاؤَهُ بِلَا قَطْعٍ.
٢. قَاعِدَةُ (مَا جَازَ لِعُدْتَرٍ بَطَلَ بِرْوَإِلِهِ): وَلَمَّا كَانَ "عُدْتُرُ الْخُرُوجِ" مَفْقُودًا لِإِمْكَانِ "النَّقْلِ" أَوْ "الْأَدَاءِ" دَاخِلَ الْمَسْجِدِ، ثَبَتَ الْبُطْلَانُ.
أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: يُقَاسُ الْخُرُوجُ لِلشَّهَادَةِ عَلَى "الْخُرُوجِ لِعِيَادَةِ الْمَرِيضِ" بِجَامِعٍ أَنَّ كِلَاهُمَا طَاعَةٌ خَارِجَةٌ عَنْ رُوحِ الْإِعْتِكَافِ الَّتِي تَقْتَضِي اللَّبْثَ، فَكَمَا بَطَلَ بِالْعِيَادَةِ بَطَلَ بِالشَّهَادَةِ.
٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ جَازَ لِلْمُعْتَكِفِ الْخُرُوجُ لِأَدَاءِ الشَّهَادَةِ لَوُجُوبُهَا، لَجَازَ لَهُ الْخُرُوجُ لِقَضَاءِ دُيُونِ النَّاسِ إِذَا طَالَبُوهُ، فَلَمَّا بَطَلَ الْخُرُوجُ لِلْحُقُوقِ الْمَالِيَّةِ حِفْظًا لِلإِعْتِكَافِ، انْعَكَسَ ذَلِكَ بُطْلَانِهِ فِي الْحُقُوقِ الْقَوْلِيَّةِ (الشَّهَادَةِ) مَا دَامَ الْمَخْرَجُ مَوْجُودًا.

~

حُكْمُ الرَّدَّةِ وَأَثَرُهَا الْإِبْطَالِيُّ عَلَى صِحَّةِ الْإِعْتِكَافِ
(فَقْهُ الْإِنْقِطَاعِ الْأَعْظَمِ)

مَسْأَلَةُ "أَنْهَادِ الْأَصْلِ". إِذَا كَانَتْ الْمَسَائِلُ السَّابِقَةُ تَتَحَدَّثُ عَنْ "خُرُوجِ الْبَدَنِ"، فَإِنَّ الرَّدَّةَ هِيَ "خُرُوجُ الرُّوحِ" عَنْ مِيثَاقِ الْعُبُودِيَّةِ. وَالْمَنْطِقُ الْفَقْهِيُّ هُنَا صَارَ جِدًّا؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ (الْإِسْلَامَ) إِذَا انْتَهَى، أَنْهَارَ الْمَشْرُوطُ (الِاعْتِكَافُ) تَبَعًا لَهُ، فَلَا يَبْقَى لِلْوَصَالِ أَثَرٌ مَعَ جُحُودِ الْمَوْصُولِ.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ هِيَ جَوْهَرُ الرِّبْطِ بَيْنَ "صِدْقِ الْإِثْمَاءِ" وَقَبُولِ الْإِدَاءِ؛ فَالِاعْتِكَافُ بِنَاءٌ سَقْفُهُ الْإِخْلَاصُ وَأَرْكَانُهُ الْإِيمَانُ، فَإِذَا نُقِضَ الرُّكْنُ تَهَاوَى السَّقْفُ.

الِاعْتِكَافُ هُوَ "وَصَالُ الْعَبْدِ بِرَبِّهِ"، وَالرَّدَّةُ هِيَ "الْإِنْقِطَاعُ الْكُلِّيُّ عَنْ هَذَا الرَّبِّ". فَلَا يُتَصَوَّرُ مَنْطِقِيًّا أَنْ يَبْقَى الْوَصَالُ قَائِمًا وَقَدْ كَفَرَ الْعَبْدُ بِالْمَوْصُولِ؛ فَالرَّدَّةُ لَيْسَتْ مُجَرَّدَ مُبْطِلٍ لِلْعِبَادَةِ، بَلْ هِيَ "مَحْوٌ لِلْأَهْلِيَّةِ". وَالْمُحِبُّ الَّذِي يَهْجُرُ مَحْبُوبَهُ جُحُودًا، لَا يَنْفَعُهُ بَقَاءُ جَسَدِهِ فِي دَارِهِ، لِأَنَّ رُوحَ الْقُرْبَةِ قَدْ فَارَقَتْ الْهَيْكَلَ.

نَصُّ الشَّيْخِ خَلِيلٍ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَكُرْدَّةٌ)؛ يَعْنِي: أَنَّ الْإِاعْتِكَافَ يَنْطَلُ بِمُجَرَّدِ وَقُوعِ الرَّدَّةِ مِنَ الْمُعْتَكِفِ (عِيَاذًا بِاللَّهِ)، لِأَنَّ الرَّدَّةَ تُحِبِطُ الْأَعْمَالَ، وَتُخْرِجُ الْفَاعِلَ عَنْ أَهْلِيَّةِ التَّقَرُّبِ، فَانْتَفَى فِيهِ شَرْطُ الصَّحَّةِ ابْتِدَاءً وَدَوَامًا.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:

١. مَنَاطُ "أَنْعِدَامِ شَرْطِ الْإِسْلَامِ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْإِسْلَامَ شَرْطُ صِحَّةٍ لَازِمٍ فِي كُلِّ لَحْظَةٍ مِنْ لَحَظَاتِ الْإِاعْتِكَافِ، فَمَتَى ارْتَفَعَ الْإِسْلَامُ ارْتَفَعَتِ الصَّحَّةُ ضَرُورَةً.

٢. مَنَاطُ "إِحْبَاطِ الْعَمَلِ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الرَّدَّةَ عِلَّةٌ قَاهِرَةٌ لِلْعَمَلِ السَّابِقِ وَالْمُتَلَبِّسِ بِهِ، فَالِاعْتِكَافُ لَمَّا كَانَ عِبَادَةً مَحْضَةً، فَإِنَّهُ يَذُوبُ بِمُصَادَمَةِ الْكُفْرِ لَهُ.

٣. مَنَاطُ زَوَالِ نِيَّةِ الْقُرْبَةِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْإِعْتِكَافَ يَقُومُ عَلَى نِيَّةِ التَّقَرُّبِ، وَالْمُرْتَدُّ لَمْ يَعُدْ يَقْصِدُ التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ بِالْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةِ، فَانْهَدَمَ الرُّكْنُ الْبَاطِنُ لِلْعِبَادَةِ. تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الصِّفَةِ فِي الْمُرْتَدِّ: يَقْتَضِي أَنَّ عَدَمَ الْإِثْصَافِ بِالْإِسْلَامِ يَمْنَعُ تَرْتُّبَ أَحْكَامِ الصَّحَّةِ عَلَى أَيِّ فِعْلٍ تَعَبُّدِيٍّ.
- مَفْهُومُ الشَّيْبَةِ (وَكُرْدَةٍ): يُلْحِقُ الرَّدَّةَ بِمُطْلَآتِ الْإِعْتِكَافِ الْقَهْرِيَّةِ الَّتِي تَقْطَعُ التَّنَابُعَ وَتُنْهَدِمُ الْأَصْلَ.

٢. بِذَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "الرَّدَّةِ" يُطَابِقُ الرُّجُوعَ عَنِ الدِّينِ.
- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ الْحُكْمُ بِالْبُطْلَانِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ "الْإِعْتِكَافَ" عِبَادَةٌ إِسْلَامِيَّةٌ، وَالْإِسْلَامُ لَا يَجْتَمِعُ مَعَ الرَّدَّةِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ. تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "قَاعِدَةِ انْتِفَاءِ الْمَشْرُوطِ لِانْتِفَاءِ الشَّرْطِ" الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: الْإِعْتِكَافُ عِبَادَةٌ مَشْرُوطَةٌ بِصِفَةِ الْإِسْلَامِ. الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: الرَّدَّةُ تَنْفِي صِفَةَ الْإِسْلَامِ عَنِ الْمُعْتَكِفِ. الْإِسْتِنَاجُ: إِذَا؛ الْإِعْتِكَافُ مَعَ الرَّدَّةِ بَاطِلٌ مَنْطِقِيًّا؛ لِاسْتِحَالَةِ بَقَاءِ الْمَشْرُوطِ عِنْدَ عَدَمِ شَرْطِهِ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةُ حَمَلِيَّةٍ مُوجِبَةٌ؛ حَكَمْنَا عَلَيْهَا بِذَلِكَ لِأَنَّا أَثَبْنَا "الْبُطْلَانَ" لِكُلِّ اعْتِكَافٍ صَاحِبَتُهُ رَدَّةٌ، وَمَوْضُوعُهَا: الْإِعْتِكَافُ الْمُقْتَرَنُ بِالرَّدَّةِ، وَمَحْمُولُهَا: بَاطِلٌ حُكْمًا وَآثَرًا.

أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (لَيْنَ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ)؛ فَإِحْبَاطُ الْعَمَلِ بِالرَّدَّةِ نَصٌّ قُرْآنِيٌّ قَاطِعٌ، وَالْإِعْتِكَافُ مِنْ جُمْلَةِ الْأَعْمَالِ الَّتِي تَدْخُلُ فِي هَذَا الْوَعِيدِ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ: الْقَوَاعِدُ الْعَامَّةُ الَّتِي تَجْعَلُ الْإِسْلَامَ "عِصْمَةً" لِلْعَمَلِ، وَيَزَوَالِ الْعِصْمَةِ يَزُولُ الْإِعْتِبَارُ الشَّرْعِيُّ لِلْفِعْلِ.

ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةُ (الْإِسْلَامُ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الْعِبَادَةِ): وَيَزَوَالِ الشَّرْطُ يَبْطُلُ الْمَشْرُوطُ.
 ٢. قَاعِدَةُ (الرَّدَّةُ تَقْطَعُ الْإِسْتِدَامَةَ): وَالْإِعْتِكَافُ عِبَادَةٌ تَقُومُ عَلَى اسْتِدَامَةِ حَالِ الْقُرْبَةِ، وَالرَّدَّةُ أَعْظَمُ قَاطِعٍ لَهَا.
- أَدْلَةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: يُقَاسُ الْإِعْتِكَافُ عَلَى "الصَّلَاةِ" بِجَامِعٍ أَنَّ كِلَاهُمَا عِبَادَةٌ بَدِيَّةٌ مَحْضَةٌ، فَكَمَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ فِي أَثْنَائِهَا بِمُجَرَّدِ الرَّدَّةِ، يَبْطُلُ الْإِعْتِكَافُ كَذَلِكَ لِاتِّحَادِ عِلَّةٍ الْإِفْتِقَارِ إِلَى الْإِسْلَامِ.

٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ لَمْ يُبْطَلِ الْإِعْتِكَافُ بِالرَّدَّةِ، لَجَازَ أَنْ يَكُونَ لِلْكَافِرِ طَاعَةٌ مَقْبُولَةٌ فِي حَالِ كُفْرِهِ، وَهَذَا مُحَالٌ شَرْعًا، فَلَمَّا بَطَلَ قَبُولُ فِعْلِ الْكَافِرِ أُنْعِكَسَ ذَلِكَ بِبُطْلَانِ إِعْتِكَافِ مَنْ ارْتَدَّ.

~

التَّلَازُمُ الشَّرْطِيُّ بَيْنَ صِحَّةِ الصَّوْمِ وَبَقَاءِ الْإِعْتِكَافِ

(فِقْهُ التَّلَازُمِ فِي التَّجَرُّدِ):

الْإِعْتِكَافُ هُوَ "وَصَالُ الرُّوحِ"، وَالصَّوْمُ هُوَ تَجَرُّدُ الْجَسَدِ. وَلَمَّا كَانَ الصَّوْمُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ هُوَ الْوَعَاءُ الشَّرْعِيُّ لِلْإِعْتِكَافِ، فَإِنَّ أَيْ خَرَقٍ فِي هَذَا الْوَعَاءِ (بِالْفِطْرِ) يُؤَدِّي ضَرُورَةً إِلَى تَسْرُبِ رُوحِ الْإِعْتِكَافِ وَفَسَادِ هَيْئَتِهِ. فَالْمُحِبُّ الَّذِي عَاهَدَ مَحَبُّوبَهُ عَلَى التَّجَرُّدِ بِالصَّوْمِ وَاللُّزُومِ، إِذَا نَقَضَ عَهْدَ التَّجَرُّدِ عَمْدًا، فَقَدْ نَقَضَ أَسَاسَ الْوَصَالِ؛ لِأَنَّ الْإِعْتِكَافَ مَالِكِيًّا لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ بَلْ يَعِيشُ فِي كَنَفِ الصَّوْمِ، فَبُطْلَانُ الْمَتْبُوعِ "الصَّوْمِ" يَسْتَلْزِمُ هَذَا التَّابِعِ "الْإِعْتِكَافِ".

نَصُّ الشَّيْخِ خَلِيلٍ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَكَمْبُطِلُ صَوْمِهِ)؛ يَعْنِي: أَنَّ كُلَّ مَا يُفْسِدُ الصَّوْمَ مِنَ الْمُفْطَرَاتِ الْقَصْدِيَّةِ (كَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ عَمْدًا بِلَا عُذْرٍ) يُبْطِلُ الْإِعْتِكَافَ أَيْضًا تَبَعًا، فَيُفْسِدُ عَقْدَ الْعِبَادَةِ وَيَحِبُّ اسْتِنَافُهَا، بِخِلَافِ الْفِطْرِ نِسْيَانًا فَإِنَّهُ لَا يُبْطِلُ الْإِعْتِكَافَ لَكِنْ يُوجِبُ قَضَاءَ الصَّوْمِ مُتَّصِلًا بِهِ.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:

١. مَنَاطُ التَّبَعِيَّةِ الشَّرْطِيَّةِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْإِعْتِكَافَ مَشْرُوطٌ بِالصَّوْمِ صِحَّةً وَدَوَامًا، فَالْمَنَاطُ هُوَ التَّلَازُمُ الْوُجُودِيُّ؛ فَإِذَا ارْتَفَعَ الصَّوْمُ (بِالْعَمْدِ) ارْتَفَعَ الْإِعْتِكَافُ لِفَقْدِ شَرْطِهِ الَّذِي يَتَقَوَّى بِهِ.

٢. مَنَاطُ "الِاسْتِثْنَاءِ" عِنْدَ انْهْدَامِ التَّابِعِ:
يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْفِطْرَ عَمْدًا يَقْطَعُ حَقِيقَةَ "التَّجَرُّدِ" الْمُتَلَزِمِ فِي الْإِعْتِكَافِ، فَلَا يَكْفِي فِيهِ الْقَضَاءُ بَلْ لَا بُدَّ مِنَ "الِاسْتِثْنَاءِ" لِإِعَادَةِ بِنَاءِ الْعِبَادَةِ عَلَى أَسَاسٍ صَحِيحٍ.

٣. مَنَاطُ تَعْمِيمِ وَجُوبِ الصَّوْمِ "الْمَشْهُورُ":
يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْإِعْتِكَافَ يُوجِبُ الصَّوْمَ وَلَوْ كَانَ تَطَوُّعًا (عَلَى مَذْهَبِ الْمُدَوِّنَةِ)، فَالْقَضَاءُ لَازِمٌ لِمَنْ أَفْطَرَ نَاسِيًا فِي جَمِيعِ أَنْوَاعِ الصَّوْمِ الْمُصَاحِبِ لِلِإِعْتِكَافِ، لِأَنَّ الْإِعْتِكَافَ صَيَّرَ ذَلِكَ الصَّوْمَ كَالْوَاجِبِ لِشَرْطِيَّتِهِ فِيهِ.
تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بِالْمَفَاهِيمِ:
- مَفْهُومُ الصِّفَةِ فِي (مُبْطِلِ صَوْمِهِ): يَقْتَضِي أَنَّ عِلَّةَ بُطْلَانِ الْإِعْتِكَافِ هِيَ اتِّصَافُ الْفِعْلِ بِكَوْنِهِ "مُفْطِرًا"، فَمَتَى تَبَيَّنَتْ صِفَةُ "الْإِفْطَارِ الْعَمْدِيِّ" تَبَيَّنَ حُكْمُ بُطْلَانِ الْإِعْتِكَافِ.

- مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ فِي (عَمْدًا): يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُفْطِرَ نَاسِيًا لَا يَبْطُلُ اعْتِكَافُهُ، وَإِنَّمَا يَصِلُ يَوْمَ قَضَائِهِ بِالِإِعْتِكَافِ لِحِفْظِ الْإِتِّصَالِ.
٢. بِذَلَالَاتِ الْأَلْفَافِ:

- ذَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "مُبْطِلٌ" يُطَابِقُ انْهْدَامَ الصَّحَّةِ وَفَسَادَ الْعَقْدِ التَّعْبُدِيِّ.

- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ حُكْمُ الْبُطْلَانِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ الْإِعْتِكَافَ مَعَ الْفِطْرِ صُورَةٌ عِبَّيَّةٌ تُنَاقِضُ مَقْصُودَ الشَّارِعِ مِنْ شَرْطِيَّةِ الصَّوْمِ.
تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "قَاعِدَةِ انْتِفَاءِ الْمَشْرُوطِ لِانْتِفَاءِ الشَّرْطِ"
الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: الْإِعْتِكَافُ عِبَادَةٌ مَشْرُوطَةٌ بَقَاءَ بِصِحَّةِ الصَّوْمِ.
الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: الْأَكْلُ عَمْدًا يَنْفِي صِحَّةَ الصَّوْمِ.
الِاسْتِثْنَاءُ: إِذَا؛ الْأَكْلُ عَمْدًا يَنْفِي بَقَاءَ الْإِعْتِكَافِ (أَيُّ يُبْطِلُهُ).
وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ؛ حَكَمْنَا عَلَيْهَا بِذَلِكَ لِأَنَّا نُسِّتُ التَّلَازُمَ
بَيْنَ فَسَادِ الشَّرْطِ وَفَسَادِ الْمَشْرُوطِ، وَمَوْضُوعُهَا: مُبْطِلُ الصَّوْمِ (عَمْدًا)،
وَمَحْمُولُهَا: مَفْسَدَةُ الْإِعْتِكَافِ وَمُوجِبَةٌ لِاسْتِثْنَائِهِ.
أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ
عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ)؛ فَاللَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الصَّوْمِ وَالْإِعْتِكَافِ فِي نَسَقٍ وَاحِدٍ،
فَدَلَّ عَلَى أَنَّ انْقِطَاعَ الصَّوْمِ بِالْمُبْطِلِ يَقْطَعُ مَعَهُ سِيَاقَ الْإِعْتِكَافِ.
ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ: قَوْلُهُ ﷺ: (لَا اِعْتِكَافَ إِلَّا بِصَوْمٍ)؛ فَصِيعَةُ الْحَصْرِ (لَا... إِلَّا)
تَقْتَضِي أَنْ عَدَمَ الصَّوْمِ (بِالْمُبْطِلِ) يَعْنِي عَدَمَ الْإِعْتِكَافِ شَرْعًا.
ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةُ (الْمَشْرُوطُ يَعْدَمُ لِعَدَمِ شَرْطِهِ): وَالصَّوْمُ شَرْطٌ، فَبُطْلَانُهُ يَعْدَمُ
الْإِعْتِكَافُ.

٢. قَاعِدَةُ (الْعَمْدُ يَقْطَعُ التَّابِعَ): وَالِابْتِكَافُ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّابِعِ، فَالْفِطْرُ عَمْدًا هَذَا لِهَذَا التَّابِعِ فَيَسْتَوْجِبُ الْإِسْتِثْنَاءَ.
أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: يُقَاسُ الْأَكْلُ عَمْدًا فِي الْإِعْتِكَافِ عَلَى الْكَلَامِ عَمْدًا فِي الصَّلَاةِ؛ بِجَامِعٍ أَنَّ كِلَاهُمَا فِعْلٌ أَجَنَّبِيٌّ يُصَادِمُ حَقِيقَةَ الْعِبَادَةِ الْمُتَلَزِمِ بِهَا، فَيَبْطُلُ الْأَصْلُ.
٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ لَمْ يَبْطُلِ الْإِعْتِكَافُ بِالْفِطْرِ عَمْدًا، لَجَازَ أَنْ يَنْفَصَلَ الْمُكْثُ عَنْ الصَّوْمِ، وَهَذَا نَقْضٌ لِأَصْلِ الْمَذْهَبِ فِي شَرْطِيَّةِ الصَّوْمِ، فَلَمَّا بَطَلَ الْإِنْفِصَالُ انْعَكَسَ ذَلِكَ بِوُجُوبِ الْبُطْلَانِ.

~

أَثَرُ السُّكْرِ لَيْلًا عَلَى صِحَّةِ الْإِعْتِكَافِ وَاسْتِمْرَارِهِ

(فَقْهُ صِيَانَةِ الْحَضَرَةِ وَحُضُورِ الْعَقْلِ):

نَحْنُ الْآنَ أَمَامَ مَسْأَلَةٍ "صِيَانَةِ جَنَابِ الْعِبَادَةِ". إِذَا كَانَ الْإِعْتِكَافُ لِرُومٍ بَابِ الْمَلِكِ، فَإِنَّ "السُّكْرَ" هُوَ غَيْبُوبَةُ الْعَقْلِ عَنِ الْمَلِكِ؛ وَالْمَنْطِقُ الْمَالِكِيُّ هُنَا يَنْظُرُ إِلَى الْإِعْتِكَافِ كَكُتْلَةٍ زَمَانِيَّةٍ وَاحِدَةٍ (لَيْلُهَا كَنَهَارُهَا فِي الْحُرْمَةِ)، فَلَا يُعْتَفَرُ فِيهَا فَقْدُ الْعَقْلِ بِمَعْصِيَةٍ، حَتَّى لَوْ كَانَ الصَّوْمُ (الْمَشْرُوطُ نَهَارًا) غَيْرَ قَائِمٍ فِعْلِيًّا فِي اللَّيْلِ.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ هِيَ جَوْهَرُ الرِّبْطِ بَيْنَ "صَحْوَةِ الضَّمِيرِ" وَ"حُرْمَةِ الْمَكَانِ؛ فَإِذَا غَابَ الْعَقْلُ بِالسُّكْرِ، انْهَدَمَ رُكْنُ التَّمْيِيزِ الَّذِي بَنَيْنَا عَلَيْهِ الصَّحَّةَ ابْتِدَاءً.
الْإِعْتِكَافُ هُوَ "حُضُورٌ مَعَ اللَّهِ"، وَالسُّكْرُ هُوَ "غَيْبُوبَةُ عَنِ اللَّهِ" بِإِرَادَةِ الْعَبْدِ. وَالْوِصَالُ الْحَقِيقِيُّ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِعَقْلِ وَاعٍ يُدْرِكُ جَمَالَ الْمَحْبُوبِ وَجَلَالَ

الْمَقَامِ. فَالْمُجِبُّ الَّذِي يَلْزُمُ أَعْتَابَ الْحَيِيبِ ثُمَّ يُغَيِّبُ عَقْلَهُ بِمَا حَرَّمَ اللَّهُ، فَقَدْ أَهَانَ حُرْمَةَ الْجَوَارِ وَهَدَمَ بِنَاءَ الْإِنْقِطَاعِ؛ لِأَنَّ الْوَصَالَ يَقْتَضِي صَفَاءَ الْمِرَاةِ (الْعَقْلِ)، فَإِذَا طُمِسَتِ الْمِرَاةُ بِالسُّكْرِ، انْقَطَعَ الشُّهُودُ وَبَطَلَ الْإِعْتِكَافُ، لِأَنَّ اللَّهَ لَا يُعْبَدُ بِتَرْكِ الْعَقْلِ عَمْدًا.

نَصُّ الشَّيْخِ خَلِيلٍ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَكُسْرِهِ لَيْلًا)؛ يَعْنِي: أَنَّ الْإِعْتِكَافَ يَبْطُلُ إِذَا سَكِرَ الْمُعْتَكِفُ فِي اللَّيْلِ عَمْدًا (بِأَنْ شَرِبَ خَمْرًا أَوْ مَا فِي حُكْمِهَا)، وَإِنَّمَا خَصَّ اللَّيْلَ بِالدُّكْرِ لِأَنَّ السُّكْرَ نَهَارًا يُبْطِلُ الصَّوْمَ أَوَّلًا فَيَبْطُلُ الْإِعْتِكَافُ تَبَعًا لَهُ، أَمَّا اللَّيْلُ فَالْبُطْلَانُ فِيهِ يَعُودُ لِانْتِهَاكِ حُرْمَةِ الْإِعْتِكَافِ وَزَوَالِ عَقْلِ الْمُكَلَّفِ الَّذِي هُوَ مَنَاطُ الْعِبَادَةِ.

النَّظَرُ الْفِقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:

١. مَنَاطُ دَوَامِ شَرْطِ التَّمْيِيزِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ التَّمْيِيزَ الَّذِي هُوَ شَرْطُ صِحَّةٍ فِي الْإِعْتِكَافِ، يَجِبُ اسْتِصْحَابُهُ فِي كُلِّ لَحْظَةٍ؛ فَالْمَنَاطُ هُوَ أَهْلِيَّةُ التَّقَرُّبِ، وَالسُّكْرُ يَرْفَعُ هَذِهِ الْأَهْلِيَّةَ، فَيَبْطُلُ الْإِعْتِكَافُ لِانْعِدَامِ شَرْطِهِ.

٢. مَنَاطُ حُرْمَةِ الزَّمَانِ الْمُتَّصِلِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْإِعْتِكَافَ عِبَادَةٌ (مُسْتَعْرِقَةٌ لِلزَّمَانِ)؛ فَاللَّيْلُ وَالنَّهَارُ فِيهِ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ فِي لُزُومِ الْإِحْتِرَامِ وَالتَّجَرُّدِ، فَمَا حَرَّمَ نَهَارًا لِأَجْلِ الصَّوْمِ (كَالْخَمْرِ)، بَقِيَ مُبْطِلًا لِلإِعْتِكَافِ لَيْلًا لِأَجْلِ مَا هِيَ الْإِعْتِكَافُ دَاتِهَا.

٣. مَنَاطُ الْمَعْصِيَةِ الْمُنَافِيَةِ لِلْقُرْبَةِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْإِعْتِكَافَ لُزُومٌ طَاعَةٌ، وَالسُّكْرُ مُبَاشَرَةٌ مَعْصِيَةٌ كَبِيرَةٌ، وَمِنْ مَنَاطَاتِ الْبُطْلَانِ ارْتِكَابُ مَا يُضَادُّ مَقْصُودَ الْعِبَادَةِ فِي مَحَلِّهَا.
تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ
١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الشَّيْبِهِ فِي (وَكُسْرِهِ): يُلْحَقُ السُّكْرُ بِمُطْلَبَاتِ الصَّوْمِ وَالرَّدَّةِ فِي قُوَّةِ الْإِبْطَالِ وَإِنْ تَبَايَنَتِ الْأَسْبَابُ؛ لِاشْتِرَاكِهَمَا فِي عِلَّةٍ قَطَعَ الْإِسْتِمْرَارُ التَّعْبُدِيَّ.
- مَفْهُومُ التَّقْيِيدِ فِي (لَيْلًا): يُنْبَهُ إِلَى أَنَّ اللَّيْلَ لَيْسَ "مَنْطِقَةً حُرَّةً" لِلْمُعْتَكِفِ، بَلْ هُوَ جُزْءٌ مِنْ وَعَاءِ الْإِعْتِكَافِ الَّذِي يَحِبُّ تَنْزِيهَهُ عَنِ الْمُطْلَبَاتِ الْعَقْلِيَّةِ.
٢. بِذَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "سُكْرِهِ" يُطَابِقُ زَوَالَ الْعَقْلِ بِتَنَاوُلِ الْمُسْكِرِ.
- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ الْحُكْمُ بِالْبُطْلَانِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ الْعِبَادَةَ تَسْتَلْزِمُ الْمُعْتَبَرَ شَرْعًا، وَالسُّكْرَانُ خَارِجٌ عَنِ الْإِعْتِبَارِ الشَّرْعِيِّ فِي خِطَابِ التَّكْلِيفِ حَالَ سُكْرِهِ.
تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "قَاعِدَةِ انْتِفَاءِ الْجَوْهَرِ بِانْتِفَاءِ التَّمْيِيزِ"
الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: كُلُّ اعْتِكَافٍ صَحِيحٍ يَسْتَلْزِمُ تَمْيِيزًا وَصَحْوًا دَائِمًا (حُكْمًا).
الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: السُّكْرُ عَمْدًا يَرْفَعُ التَّمْيِيزَ وَيَنْقُضُ حُرْمَةَ اللَّبَثِ.
الِاسْتِثْنَاءُ: إِذَا؛ السُّكْرُ لَيْلًا يُبْطَلُ الْإِعْتِكَافُ؛ لِأَنَّ بَقَاءَ الْعِبَادَةِ مَعَ انْعِدَامِ صِفَةِ الْعَقْلِ "عَمْدًا مُحَالٌ مَنْطِقِيًّا".

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةُ حَمَلِيَّةٍ مُوجِبَةٌ؛ حَكَمْنَا عَلَيْهَا بِذَلِكَ لِأَنَّا أَثَبْنَا "الْبُطْلَانَ" كَصِفَةٍ لَزِمَةِ لِلِاعْتِكَافِ الَّذِي تَعَمَّدَ صَاحِبُهُ السُّكْرَ، وَمَوْضُوعُهَا: السُّكْرُ لَيْلًا فِي زَمَنِ الْإِعْتِكَافِ، وَمَحْمُولُهَا: مُبْطِلٌ لِلْعِبَادَةِ وَقَاطِعٌ لِلتَّنَابُعِ.
أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى)؛ وَالِاعْتِكَافُ فِي الْمَسْجِدِ هُوَ جِنْسٌ مِنْ جِنْسِ الصَّلَاةِ (لِزُومِ مَكَانِهَا)، فَلَمَّا نَهَى اللَّهُ عَنِ الْقُرْبَانِ فِي حَالِ السُّكْرِ، دَلَّ عَلَى أَنَّ السُّكْرَ يُنَافِي حُرْمَةَ "الْمُكْتِ التَّعْبُدِيِّ" فِي بَيْتِ اللَّهِ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ: عُمُومُ الْأَحَادِيثِ الْمُحَرِّمَةِ لِلْمُسْكِرِ، وَمَا جَاءَ فِي أَنَّ "الْحَمْرَ أُمَّ الْخَبَائِثِ"؛ فَإِذَا دَخَلَتِ الْحَبِيئَةُ مَحَلَّ "الِاعْتِكَافِ الطَّيِّبِ" أَفْسَدَتْهُ بِنَقِيضِهِ.
ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةُ (الْعِبَادَةُ إِذَا تَبَطَّلَ أَوَّلُهَا تَبَطَّلَ آخِرُهَا): وَالِاعْتِكَافُ بِنَاءٌ وَاحِدٌ، فَتَمَى فَسَدَ جُزْءٍ مِنْهُ (بِالسُّكْرِ لَيْلًا) انْهَدَمَ كُلُّهُ.

٢. قَاعِدَةُ (الْمَعْصِيَةُ لَا تَكُونُ طَرِيقًا لِلْقُرْبَةِ): وَالسُّكْرُ مَعْصِيَةٌ تَجْعَلُ بَقَاءَ الْمُعْتَكِفِ فِي الْمَسْجِدِ لَعُوًّا لَا قُرْبَةً.

أَدْلَةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: يُقَاسُ السُّكْرُ لَيْلًا عَلَى "الْجُنُونِ يَفْعَلُ الْفَاعِلُ" بِجَامِعِ "زَوَالِ الْعَقْلِ مَعَ وُجُودِ التَّقْصِيرِ"، فَمَنْ أَرَاكَ عَقْلَهُ عَمْدًا بَطَلَ اعْتِكَافُهُ كَمَا لَوْ أَرَاكَ بِأَيِّ وَسِيلَةٍ أُخْرَى مَمْنُوعَةٍ.

٢. قِيَّاسُ الْعَكْسِ: لَوْ لَمْ يَبْطُلِ الْإِعْتِكَافُ بِالسُّكْرِ لَيْلًا، لَصَحَّ لِلْمُعْتَكِفِ أَنْ يَكُونَ غَائِبَ الْحِسِّ فِي بَيْتِ اللَّهِ، وَهَذَا يَنْفِي عِلَّةَ الذِّكْرِ وَالْإِعْتِبَارِ، فَلَمَّا بَطَلَ عَدَمُ الصَّحْوِ، انْعَكَسَ ذَلِكَ بِوُجُوبِ الْبُطْلَانِ.

~

أَثَرُ ارْتِكَابِ الْكِبَائِرِ عَلَى صِحَّةِ الْإِعْتِكَافِ

(تَحْرِيرُ مَنَاطِ الْبُطْلَانِ)

لَسْنَا أَمَامَ مَسْأَلَةٍ فِقْهِيَّةٍ جَامِدَةٍ، بَلْ أَمَامَ "مَعْرَكَةٍ فُهُومٍ" بَيْنَ مَدْرَسَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ (الْبُعْدَادِيِّينَ وَالْمَعَارِبَةِ). السُّؤَالُ هُنَا: هَلِ الْعِلَّةُ فِي الْبُطْلَانِ هِيَ "فُجْحُ الْمَعْصِيَةِ" أَمْ تُعْطِيلُ مَاهِيَّةَ الْعِبَادَةِ؟

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ هِيَ جَوْهَرُ الرِّبْطِ بَيْنَ "صَفَاءِ الْمِرَاةِ" وَ"سَلَامَةِ الْبِنَاءِ"؛ فَإِذَا كَانَتْ الْكَبِيرَةُ تُسَوِّدُ الْقَلْبَ، فَهَلْ تَهْدِمُ جُذْرَانَ الْإِعْتِكَافِ أَيْضًا؟ (فَقْهٌ تَقَاءِ الْحَضَرَةِ):

الْوَصَالُ فِي الْإِعْتِكَافِ يَفْتَرِضُ حَالَةً مِنَ "التَّحْلِي" عَنِ الْأَعْيَارِ لِأَجْلِ "التَّحْلِي" بِالْأَتَوَارِ. وَالْكِبَائِرُ هِيَ "قَوَاطِعُ طَرِيقٍ" تُعْرِضُ لِلْمُعْتَكِفِ؛ فَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى الْإِعْتِكَافِ كَكُتُوبٍ أَيْبَضَ، فَإِنَّ الصَّغَائِرَ تُقَطُّ يَسِيرَةً تُعْتَفَرُ فِي بَحْرِ الْمُكْثِ، أَمَّا الْكِبَائِرُ فَهِيَ "خُرُوقٌ" تُمَزَّقُ هَيْبَةُ الْوَصَالِ. وَالتَّرَدُّدُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ هُنَا هُوَ: هَلْ يَبْطُلُ الْإِعْتِكَافُ لِأَنَّ الْمُحِبَّ "خَانَ الْعَهْدَ" بِالْمَعْصِيَةِ (تَأْوِيلُ الْبُعْدَادِيِّينَ)، أَمْ لِأَنَّ الْمَعْصِيَةَ أَذْهَبَتْ الْعَقْلَ الَّذِي هُوَ أَدَاةُ الْوَصَالِ (تَأْوِيلُ الْمَعَارِبَةِ)؟

نَصُّ الشَّيْخِ خَلِيلٍ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَفِي إِلْحَاقِ الْكِبَائِرِ بِهِ: تَأْوِيلَانِ)؛ يَعْنِي: أَنَّ هُنَاكَ فَهْمَيْنِ لِشَرَّاحِ الْمُدَوَّنَةِ فِي سَبَبِ بُطْلَانِ الْإِعْتِكَافِ بِالسُّكْرِ لَيْلًا؛ التَّأْوِيلُ

الأوّل (للبُعْدَادِيَيْن): أَنَّهُ بَطْلَ لِكَوْنِ السُّكْرِ كَبِيرَةً، وَعَلَيْهِ فَالْقِيَاسُ أَنَّ كُلَّ كَبِيرَةٍ تُبْطِلُ الْإِعْتِكَافَ. وَالتَّأْوِيلُ الثَّانِي (لِلْمَعَارِبَةِ): أَنَّهُ بَطْلَ لِأَنَّ السُّكْرَ "عَطَّلَ الْعَمَلَ" (بِزَوَالِ الْعَقْلِ)، وَعَلَيْهِ فَلَا تُبْطِلُ بَقِيَّةُ الْكِبَائِرِ الْإِعْتِكَافَ مَا لَمْ تُعْطِلِ الْعَمَلَ. النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِمَسْأَلَةٍ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:

١. مَنَاطُ "جِنْسِ الْمَعْصِيَةِ" (تَأْوِيلُ الْبُعْدَادِيَيْن):

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْكَبِيرَةَ تُتَنَافَى مَقْصُودَ "الْقُرْبَةِ" جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا؛ فَمَا دَامَ السُّكْرُ أَبْطَلَ الْإِعْتِكَافَ لِكَوْنِهِ كَبِيرَةً، فَإِنَّ الْإِشْتِرَاكَ فِي "عِلَّةِ الْكَبِيرَةِ" يَسْتَوْجِبُ الْإِشْتِرَاكَ فِي حُكْمِ الْبُطْلَانِ.

٢. مَنَاطُ أَثَارِ الْمَعْصِيَةِ عَلَى الْأَهْلِيَّةِ (تَأْوِيلُ الْمَعَارِبَةِ):

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْبُطْلَانَ لَيْسَ عُقُوبَةً عَلَى الذَّنْبِ، بَلْ هُوَ أَثَرٌ لِفَقْدِ رُكْنِ الْعِبَادَةِ (وَهُوَ الْعَقْلُ أَوْ عَمَلُ الْقَلْبِ)، فَالْمَنَاطُ هُوَ "التَّعْطِيلُ"، وَبَقِيَّةُ الْكِبَائِرِ (كَالْقَذْفِ أَوْ الْغِيْبَةِ) رَغْمَ شِنَاعَتِهَا لَا تَمْنَعُ فِعْلَ "اللَّبْثِ الشَّرْعِيِّ".

٣. مَنَاطُ "الِاتِّفَاقِ عَلَى عَفْوِ الصَّغَائِرِ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْإِعْتِكَافَ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ "الْعِصْمَةُ"، فَالصَّغَائِرُ لَا تُبْطِلُهُ اتِّفَاقًا لِأَنَّهَا لَا تَهْدِمُ أَصْلَ الْقُرْبَةِ وَلَا تُعْطِلُ الْعَمَلَ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ اللَّقَبِ فِي (الْكِبَائِرِ): يَقْتَضِي أَنَّ الْخِلَافَ مَحْصُورٌ فِيمَا عُدَّ كَبِيرَةً، أَمَّا الصَّغَائِرُ فَخَارِجَةٌ عَنْ مَحَلِّ النِّزَاعِ بِمَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ الْإِتِّفَاقِيَّةِ.

- مفهوم الصفة في تعطيل العمل: هي الصفة الفارقة عند المعاربة؛ فإذا وجدت الصفة (التعطيل) وجد البطلان، وإذا انتفت انتفى.
٢. بدالات الألفاظ:

- دلالة المطابقة: لفظ تأويلان يطابق وجود فهمين معتبرين لنص المدونة.
- دلالة الاقتضاء: يصح الخلاف باقتضاء أن العلة في نص الإمام مالك لم تُصرح، فاقضى ذلك اجتihad الشراح في استنباطها.
تحليل المسألة منطقيًا

يقوم التحليل المنطقي هنا على تحقيق المناط بين العموم والخصوص المقدمة الأولى: السكر كبيرة ومعطّل للعقل (وصفان في محل واحد).
المقدمة الثانية: إذا كان البطلان لوصف الكبيرة لحقت به كل كبيرة، وإذا كان لوصف التعطيل اختص به.

الاستنتاج: إذا؛ الاعتكاف يتردد حكمه في الكبائر بين البطلان طردًا للعلة، وبين الصحة مع الإثم قصرًا للعلة.
والقضية فيها هي قضية حملية موجبة؛ حكمنا عليها بذلك لأننا أثبتنا وقوع التأويل في مسألة الإلحاق، وموضوعها: إلحاق الكبائر بالسكر في إبطال الاعتكاف، ومحولها: محل تأويلين للعلماء.
أدلة المسألة

أولاً من الكتاب: قوله تعالى: (إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ تُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ)؛ فالبغداديون رأوا أن الكبائر لا تُكفر تلقائيًا، فهي تهدم عمل الاعتكاف، بينما رأى المعاربة أن هذا في الثواب لا في الصحة الفقهية.

ثَانِيًا مِنَ السُّتَةِ: قَوْلُهُ ﷺ: (مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ)؛ فَمَنْ اسْتَمْسَكَ بِهَذَا الدَّلِيلِ أَبْطَلَ الْإِعْتِكَافَ بِالْكَبَائِرِ (قَوْلَ الزُّورِ)، وَمَنْ رَأَاهُ مُحْمُولًا عَلَى نَقْصِ الثَّوَابِ صَحَّحَهُ. ثَالِثًا الْقَوَاعِدَ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةُ (الْعِلَّةُ تَدُورُ مَعَ مَعْلُولِهَا وَجُودًا وَعَدَمًا): فَإِذَا كَانَتِ الْعِلَّةُ هِيَ الْكَبِيرَةُ بَطَلَ الْإِعْتِكَافُ بِكُلِّ جُزْئِيَّاتِهَا.

٢. قَاعِدَةُ (الْأَصْلُ فِي الْعِبَادَةِ الصَّحَّةُ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلُ الْبُطْلَانِ): وَهُوَ مَا يَتَمَسَّكُ بِهِ الْمَعَارِبَةُ فِي عَدَمِ إِلْحَاقِ مَا لَمْ يُعْطَلِ الْعَمَلُ. أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ (عِنْدَ الْبُعْدَادِيِّينَ): يُقَاسُ (الْقَذْفُ) عَلَى (السُّكْرِ) بِجَامِعِ أَنَّ كِلَاهُمَا كَبِيرَةٌ تَهْدُمُ مَقْصُودَ التَّقَرُّبِ، فَيَحِبُّ الْبُطْلَانُ فِيهِمَا مَعًا.

٢. قِيَاسُ الشَّبَهِ (عِنْدَ الْمَعَارِبَةِ): يُقَاسُ السُّكْرُ عَلَى الْإِغْمَاءِ بِجَامِعِ "فَقْدِ التَّمْيِيزِ"، فَلَمَّا بَطَلَ بِالْإِغْمَاءِ لَتَعْطِيلِ الْعَمَلِ، بَطَلَ بِالسُّكْرِ لِنَفْسِ الْعِلَّةِ، وَخَرَجَتِ الْكَبَائِرُ الْأُخْرَى لِعَدَمِ الشَّبَهِ فِي التَّعْطِيلِ.

~

أَثَرُ الْوُطْءِ عَلَى صِحَّةِ الْإِعْتِكَافِ وَلُزُومِ التَّجَرُّدِ

(فَقْهُ التَّمْحِيضِ لِلْحَقِّ):

نَحْنُ الْآنَ أَمَامَ قَاطِعِ الْوِصَالِ الْأَكْبَرِ. إِذَا كَانَ الْإِعْتِكَافُ هُوَ قِمَّةُ التَّجَرُّدِ لِلَّهِ، فَإِنَّ الْوُطْءَ هُوَ قِمَّةُ الْإِغْمَاسِ فِي الشَّهْوَةِ الْبَشَرِيَّةِ. وَالْمَنْطِقُ الشَّرْعِيُّ هُنَا لَا يَقْبَلُ الْجَمْعَ بَيْنَ "سَكِينَةِ الْمَحْرَابِ" وَهَيْجَانِ الطَّبِيعَةِ؛ فَالْوُطْءُ هَدْمٌ لِلْبِنَاءِ

التَّعْبُدِيَّ مِنْ أَسَاسِهِ، لَا لِأَنَّهُ مَعْصِيَةٌ (إِذَا كَانَ حَلَالًا فِي الْأَصْلِ)، بَلْ لِأَنَّهُ يُقَيِّضُ
الْمَاهِيَّةَ الْمَقْصُودَةَ فِي الْإِعْتِكَافِ.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ هِيَ جَوْهَرُ الرِّبْطِ بَيْنَ "صِيَانَةِ الْعَهْدِ" وَتَقْدِيسِ الْمَحَلِّ؛ فَالْمُعْتَكِفُ
الَّذِي وَطِئَ فَقَدْ فَكَّ عَقْدَ حِوَارِهِ مَعَ اللَّهِ يَدِهِ.

الِإِعْتِكَافُ هُوَ تَمْحِيزُ الْكَيَانِ لِلَّهِ، وَالْوَطْءُ هُوَ اسْتِغْرَاقُ الْبَدَنِ فِي لَذَّةِ الطَّيْنِ.
وَالْوَصَالُ الْآتَمُّ يَأْبَى التَّشْرِيكَ؛ فَلَا يَصِحُّ لِلْعَبْدِ أَنْ يَطْلُبَ الْأُنْسَ الْخَالِقَ وَهُوَ
مُتَلَتِّسٌ بِـ "قُرْبِ الْخَلْقِ" عَلَى وَجْهِ اللَّذَّةِ الْكُبْرَى. فَالْوَطْءُ لَيْسَ مُجَرَّدَ فِعْلٍ
خَارِجِيٍّ، بَلْ هُوَ رَجُوعٌ عَنِ الْخُلُوةِ وَإِعْرَاضٌ عَنِ التَّبَتُّلِ، لِذَلِكَ كَانَ الْقُرْآنُ
حَاسِمًا فِي مَنْعِهِ، لِيَبْقَى الْمُعْتَكِفُ فِي حَالَةٍ انْقِطَاعٍ بَرَزَخِيٍّ عَنْ كُلِّ مَا يُعِيدُهُ
إِلَى غَلَبَةِ الْمَادَّةِ عَلَى الرُّوحِ.

نَصَّ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَبَعْدَ وَطْءٍ)؛ يَعْنِي: أَنَّ صِحَّةَ الْإِعْتِكَافِ
مَشْرُوطَةٌ بِإِعْدَامِ الْوَطْءِ (الْجِمَاعِ)، فَتَمَّتْ وَقَعَ الْوَطْءُ بَطَلَ الْإِعْتِكَافُ مُطْلَقًا،
سَوَاءً كَانَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا، عَمْدًا أَوْ نِسْيَانًا، وَسَوَاءً أَتَزَلَ أَمْ لَمْ يُتَزَلْ؛ لِأَنَّهُ انْتَهَاكُ
لِصُلْبِ الْعِبَادَةِ وَقَاطِعٌ لِلزُّوْمِ الْمَسْجِدِ الْمَشْرُوطِ شَرْعًا.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:

١. مَنَاطُ مُصَادَمَةِ النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَهَى عَنِ الْمُبَاشَرَةِ فِي حَالِ الْإِعْتِكَافِ نَهْيًا صَرِيحًا،
فَالْمَنَاطُ هُوَ الْإِمْتِثَالُ لِحُرْمَةِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، وَالْوَطْءُ هَذَا لَهُذِهِ الْحُرْمَةِ، فَيُطْلَقُ
بِهِ الْعَمَلُ صِيَانَةً لِلنَّصِّ.

٢. مَنَاطُ تَرْكِ التَّجَرُّدِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْإِعْتِكَافَ قِيَامُهُ عَلَى تَرْكِ الْمَلَادِّ، وَالْوُطْءُ أَعْظَمُ الْمَلَادِّ بَدَنِيًّا، فَالْمَنَاطُ هُوَ "التَّركُ"، وَبِفِعْلِ الْوُطْءِ يَنْعَدِمُ التَّركُ، وَيَنْعَدِمُ التَّركُ يَبْطُلُ الْإِعْتِكَافُ لِانْعِدَامِ حَقِيقَتِهِ.

٣. مَنَاطُ تَعْمِيمِ الْبُطْلَانِ لِلنَّاسِي:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْوُطْءَ فِي الْإِعْتِكَافِ كَالْفِعْلِ فِي الصَّلَاةِ، لَا يُعْذَرُ فِيهِ بِالنَّسْيَانِ؛ لِأَنَّ الْإِعْتِكَافَ هَيْئَةً حَاصِرَةً لِلْمُكَلَّفِ، فَالْعَفْلَةُ فِيهِ عَنِ الْوُطْءِ تَقْصِيرٌ فِي حِفْظِ حُرْمَةِ الْعِبَادَةِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الشَّرْطِ فِي (وَبَعْدَ وَطْءٍ): يَقْتَضِي أَنَّ "عَدَمَ الْوُطْءِ" شَرْطُ صِحَّةِ اسْتِمْرَارِيٍّ، فَالْعِبَادَةُ تَتَنَفَّسُ بَيْنَ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ؛ فَمَتَى وُجِدَ الْوُطْءُ انْتَهَتْ الصَّحَّةُ.

- مَفْهُومُ الْإِسْتِيعَابِ الزَّمَانِيِّ: أَنَّ الْوُطْءَ مَمْنُوعٌ فِي "جَمِيعِ زَمَنِ الْإِعْتِكَافِ" (لَيْلًا وَنَهَارًا)، بِخِلَافِ الصَّوْمِ الَّذِي يَنْتَهِي لَيْلًا، وَذَلِكَ لِتَعَلُّقِ الْمَنْعِ بِذَاتِ الْإِعْتِكَافِ لَا بِتَبَعِيَّتِهِ لِلصَّوْمِ.

٢. بِذَلَالَاتِ الْأَلْفَافِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "الْوُطْءِ" يُطَابِقُ حَقِيقَةَ الْجَمَاعِ الشَّرْعِيَّةِ.

- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ حُكْمُ الْبُطْلَانِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ "الْمُبَاشَرَةَ" الَّتِي نَهَى اللَّهُ عَنْهَا تَسْتَلْزِمُ فَسَادَ الْمَحَلِّ الَّذِي وَقَعَتْ فِيهِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

- يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمُنْطَقِيُّ هُنَا عَلَى بُرْهَانِ التَّنَاقُضِ بَيْنَ الْهَيْئَةِ وَالْفِعْلِ
الْمُقَدِّمَةِ الْأُولَى: الْإِعْتِكَافُ لَزُومٌ تَعْبُدِيٌّ مَشْرُوطٌ بِالْإِنْقِطَاعِ عَنِ الْمُبَاشَرَةِ.
الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: الْوُطْءُ هُوَ عَيْنُ الْمُبَاشَرَةِ وَقَيْضُ الْإِنْقِطَاعِ.
الِاسْتِتْجَاعُ: إِذَا؛ الْوُطْءُ يَنْقُضُ الْإِعْتِكَافَ ضَرُورَةً؛ لِاسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِ "الْإِنْقِطَاعِ"
وَالِاتِّصَالِ الشَّهْوَانِيِّ فِي آنٍ وَاحِدٍ.
وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ؛ حَكَمْنَا عَلَيْهَا بِذَلِكَ لِأَنَّا أَوْجَبْنَا التَّلَازُمَ
بَيْنَ "عَدَمِ الْوُطْءِ" وَ"صِحَّةِ الْعِبَادَةِ"، وَمَوْضُوعُهَا: صِحَّةُ الْإِعْتِكَافِ الشَّرْعِيِّ،
وَمَحْمُولُهَا: مَشْرُوطَةُ بَعْدَمِ الْوُطْءِ مُطْلَقًا.
أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ
أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ)؛
فَالنَّهْيُ صَرِيحٌ وَجَازِمٌ، وَالنَّهْيُ فِي الْعِبَادَاتِ يَقْتَضِي الْفَسَادَ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ
الْوُطْءَ مُبْطِلٌ لِأَصْلِ الْعِبَادَةِ.
ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ: الْإِجْمَاعُ الْمَنْقُولُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَالصَّحَابَةِ؛ حَيْثُ لَمْ يَخْتَلَفْ
أَحَدٌ فِي أَنَّ الْوُطْءَ قَاطِعٌ لِلِإِعْتِكَافِ، لِأَنَّهُ يَحْرِمُ مَعْنَى "الْعُكُوفِ".
ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:
١. قَاعِدَةُ (النَّهْيُ يَقْتَضِي الْفَسَادَ): وَقَدْ نَهَى اللَّهُ عَنِ الْمُبَاشَرَةِ حَالَ الْإِعْتِكَافِ،
فَبَطَلَ بِهَا.
٢. قَاعِدَةُ (مَا يُبْطِلُ الْأَصْلَ يُبْطِلُ التَّائِعَ): وَإِذَا كَانَ الْإِعْتِكَافُ قِيَامُهُ عَلَى
اللزوم، فَالْوُطْءُ خُرُوجٌ مَعْنَوِيٌّ عَنْ هَذَا اللَّزُومِ فَيُبْطِلُهُ.
أَدْلَةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: يُقَاسُ الْوُطْءُ فِي الْإِعْتِكَافِ عَلَى الْوُطْءِ فِي الْإِحْرَامِ؛ بِجَمَاعٍ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا "عِبَادَةٌ تَرْكُهَا وَتَجَرُّدُهَا، فَلَمَّا كَانَ الْوُطْءُ مُفْسِدًا لِلْحَجِّ كَانَ مُفْسِدًا لِلْإِعْتِكَافِ بِنَفْسِ الْعِلَّةِ.

٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ لَمْ يَبْطُلِ الْإِعْتِكَافُ بِالْوُطْءِ، لَصَارَ الْإِعْتِكَافُ جَائِزًا مَعَ تَرْكِ الْوَاجِبِ الصَّرِيحِ فِي الْآيَةِ، وَهَذَا تَنَاقُضٌ، فَلَمَّا ثَبَتَ وَجُوبُ الْإِمْتِنَانِ انْعَكَسَ ذَلِكَ بِوُجُوبِ الْبُطْلَانِ عِنْدَ الْمُخَالَفَةِ.

~

أَثَرُ مُقَدِّمَاتِ الْجَمَاعِ وَاللَّدَّةِ الْمُبَاشِرَةِ عَلَى صِحَّةِ الْإِعْتِكَافِ

(فَقْهُ حِمَايَةِ الْحِمَى):

نَحْنُ الْآنَ أَمَامَ مَنْطِقِ "سَدِّ الدَّرَائِعِ" وَتَمْحِيزِ التَّجَرُّدِ. إِذَا كَانَ الْوُطْءُ هُوَ "الْعَايَةُ" فِي الْإِبْطَالِ، فَإِنَّ مُقَدِّمَاتِهِ مِنَ الْقُبْلَةِ وَاللَّمْسِ هِيَ "الْبِدَايَاتُ" الَّتِي تَنْقُضُ هَيْبَةَ الْإِنْقِطَاعِ؛ فَالْمَذْهَبُ الْمَالِكِيُّ يُعَامِلُ هَذِهِ الْمُقَدِّمَاتِ مُعَامَلَةَ الْمَقَاصِدِ فِي الْإِفْسَادِ، حِمَايَةً لِحُرْمَةِ الْمَسْجِدِ وَصِيَانَةً لِعَقْدِ الْعِبَادَةِ.

وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ هِيَ جَوْهَرُ الرِّبْطِ بَيْنَ "كَفِّ الْجَوَارِحِ" وَ"سُكُونِ النَّفْسِ"؛ فَإِذَا تَحَرَّكَ الشَّهْوَةُ بِلَمْسٍ أَوْ قُبْلَةٍ، فَقَدْ فَارَقَ الْمُعْتَكِفُ مَقَامَ "الْمَلَكُوتِ" لِيَهْبِطَ إِلَى مَقَامِ "النَّاسُوتِ"، فَيَبْطُلُ وَصَالُهُ لِتَدْنُسِ مَحَلَّهُ.

الْإِعْتِكَافُ وَصَالٌ يَقُومُ عَلَى "الصِّمْدَانِيَّةِ" الْبَشَرِيَّةِ (التَّشَبُّهُ بِالْمَلَائِكَةِ فِي تَرْكِ الشَّهَوَاتِ). وَالْقُبْلَةُ وَاللَّمْسُ يَقْصِدُ اللَّدَّةَ هِيَ "رُسُلُ الشَّهْوَةِ" وَالْمُحِبُّ الصَّادِقُ يَحْمِي خُلُوتَهُ مَعَ اللَّهِ مِنْ كُلِّ مَا يَجْذِبُ بَدَنَهُ لِغَيْرِهِ. فَمَنْ بَاشَرَ أَوْ لَمَسَ لِذَلِكَ، فَقَدْ فَتَحَ ثَغْرَةً فِي حِدَارِ وَصَالِهِ تَتَسَرَّبُ مِنْهَا لَذَاتُ الطَّبْعِ، وَالشَّرِيعَةُ لَا تَقْبَلُ

وَصَالاً مَخْرُوقاً بِدَاعِي الْهَوَى؛ لِذَلِكَ كَانَ الْإِسْتِوَاءُ بَيْنَ الْعَمْدِ وَالنِّسْيَانِ هُنَا تَعْظِيماً لِجَنَابِ الْمَحَلِّ (الْمَسْجِدِ) وَجَنَابِ الْعِبَادَةِ.

نَصُّ الشَّيْخِ خَلِيلٍ لِّلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَقَبْلَةَ شَهْوَةٍ، وَلَمَسَ، وَمُبَاشَرَةً وَإِنْ لِحَائِضٍ نَاسِيَةٍ)؛ يَعْنِي: أَنَّ الْإِعْتِكَافَ يَبْطُلُ بِهِذِهِ الْمُقَدِّمَاتُ إِذَا كَانَتْ لِلدَّهَةِ، وَلَا فَرْقَ فِي الْبُطْلَانِ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ حَلَالاً أَوْ حَائِضاً (رَغَمَ مَنَعِ جَمَاعِهَا)، وَلَا بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمُعْتَكِفُ ذَاكِراً أَوْ نَاسِياً؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ مَحْظُورَاتٌ ذَاتِيَّةٌ لِلْإِعْتِكَافِ تَنْقُضُ هَيْئَتَهُ بِصُورَةٍ قَهْرِيَّةٍ.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِّلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:

١. مَنَاطُ "سَدِّ الدَّرِيعَةِ إِلَى الْوَطْءِ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْمُقَدِّمَاتُ هِيَ طَرِيقُ الْوَطْءِ الْمُجْمَعِ عَلَى إِبْطَالِهِ، وَمَا أَدَّى إِلَى الْمُبْطَلِ فَهُوَ مُبْطَلٌ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ، خُصُوصاً فِي عِبَادَةٍ مَبْنِيَّةٍ عَلَى الْكَفِّ.

٢. مَنَاطُ تَعْمِيمٍ مَعْنَى الْمُبَاشَرَةِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَهَى عَنِ الْمُبَاشَرَةِ فِي قَوْلِهِ (وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ)، وَالْمُبَاشَرَةُ لُغَةً وَفَقْهاً تَشْمَلُ جَمِيعَ التَّقَاءِ الْبَشَرِيِّينَ بِلَدَّةٍ، فَاسْتَوْعَبَ الْحُكْمُ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ مِنْهَا صِيَانَةً لِلنَّصِّ.

٣. مَنَاطُ "الِاسْتِوَاءِ بَيْنَ الذَّاكِرِ وَالنَّاسِي":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ مَحْظُورَاتِ الْإِعْتِكَافِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى تَرْكِ الْهَيْئَةِ، فَالنِّسْيَانُ لَا يَرْفَعُ حَقِيقَةً أَنَّ الْمُعْتَكِفَ قَدْ خَرَقَ حُرْمَةَ اللَّبْثِ الشَّرْعِيِّ، فَالْبُطْلَانُ هُنَا أَثَرٌ وَضْعِيٌّ يَتَرْتَّبُ عَلَى الْفِعْلِ بِمُجَرَّدِ وَقُوعِهِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بالمفاهيم:

- مَفْهُومُ الصِّفَةِ فِي (قُبْلَةِ شَهْوَةٍ): يَقْتَضِي أَنَّ الْقُبْلَةَ بِلَا شَهْوَةٍ (كَقُبْلَةِ الرَّحْمَةِ أَوْ الْوَدَاعِ) لَا تُبْطَلُ، لِأَنَّ عِلَّةَ الْبُطْلَانِ هِيَ "اِنْتِهَاكَ التَّجَرُّدِ بِاللَّدَّةِ".

- مَفْهُومُ الْغَايَةِ فِي (وَإِنْ لِحَائِضٍ نَاسِيَةٍ): يُفِيدُ الْإِسْتِيعَابَ الشُّمُولِيَّ؛ أَيَّ أَنَّ الْمَوَانِعَ الْخَارِجِيَّةَ (الْحَيْضَ) أَوْ تُقْصَنَ الْقَصْدِ (النَّسْيَانِ) لَا يَمْنَعَانِ نَفْوَ حُكْمِ الْبُطْلَانِ.

٢. بِدَلَالَاتِ الْأَفَاضِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ لَمَسٍ يُطَابِقُ إِنْصَاقَ الْجَسَدِ بِالْجَسَدِ لِقَصْدِ الْإِسْتِمْتَاعِ.
- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ حُكْمُ الْفَسَادِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ "الْبَاعْتِكَافَ" عِبَادَةٌ تَرْكُ لِلشَّهَوَاتِ، وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ هِيَ مَحْضُ الشَّهَوَاتِ، فَالْإِقْتِضَاءُ يُوجِبُ انْتِفَاءَ الْأَصْلِ لَوْجُودِ ضِدِّهِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "قَاعِدَةِ حُكْمِ الْوَسِيلَةِ بِحُكْمِ الْمَقْصِدِ" الْمُقَدِّمَةِ الْأُولَى: الْوُطْءُ مُبْطِلٌ لِلْبَاعْتِكَافِ نَصًّا وَاجْمَاعًا.
الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: الْقُبْلَةُ وَاللَّمْسُ بِشَهْوَةٍ هِيَ مَبَادِيءُ الْوُطْءِ وَمُقَدِّمَاتُهُ الْحِسِّيَّةُ.
الْإِسْتِتْنَاجُ: إِذَا؛ مُقَدِّمَاتُ الْوُطْءِ تُعْطَى حُكْمُهُ فِي الْإِبْطَالِ تَعْظِيمًا لِلْغَايَةِ وَسَدًّا لِلدَّرِيْعَةِ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ؛ حَكَمْنَا عَلَيْهَا بِذَلِكَ لِأَنَّا أَوْجَبْنَا الْبُطْلَانَ لِكُلِّ اِعْتِكَافٍ شَابَهُ شَيْءٌ مِنْ مُقَدِّمَاتِ اللَّدَّةِ، وَمَوْضُوعُهَا: مُقَدِّمَاتُ الْجَمَاعِ (قُبْلَةٌ، لَمْسٌ، مُبَاشَرَةٌ)، وَحَمُولُهَا: مُبْطِلَةٌ لِلْبَاعْتِكَافِ مُطْلَقًا.

أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ)؛ وَالْمُبَاشَرَةُ تَقَعُ عَلَى مَا دُونَ الْوُطْءِ لُغَةً، فَالْتَّهْيُ يَتَنَاوَلُ هَذِهِ الْمُقَدِّمَاتِ بِأَصْلِ النَّصِّ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ: مَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ: "إِذَا جَامَعَ الْمُعْتَكِفُ أَوْ قَبْلَ أَوْ لَمَسَ لَشَهْوَةً فَقَدْ بَطَلَ اعْتِكَافُهُ؛ فَهَذَا تَفْسِيرُ الصَّحَابِيِّ لِلْمُرَادِ بِالْتَّهْيِ النَّبَوِيِّ.

ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةُ (الْمُبَاشَرَةُ لِلْحَرَامِ حَرَامٌ): وَلَمَّا كَانَ الْوُطْءُ حَرَامًا فِي الْمُعْتَكِفِ، صَارَتْ مُقَدِّمَاتُهُ كَذَلِكَ.

٢. قَاعِدَةُ (مَا لَا يَتِمُّ التَّرْكُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ): وَلَا يَتِمُّ تَرْكُ الْوُطْءِ بِثَبَاتِ الْإِلَّا بِمَنْعِ مُقَدِّمَاتِهِ، فَمَنْ وَقَعَ فِيهَا فَقَدْ خَرَقَ وَاجِبَ الصِّيَاةِ فَبَطَلَ عَمَلُهُ.

أَدْلَةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: يُقَاسُ اللَّمَسُ بِشَهْوَةٍ فِي الْإِعْتِكَافِ عَلَى "اللَّمَسِ بِشَهْوَةٍ فِي الطَّهَارَةِ؛ بِجَامِعِ انْتِقَاضِ الْحَالِ، فَكَمَا يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ بِلَمَسِ اللَّذَّةِ، يَنْتَقِضُ الْإِعْتِكَافُ بِنَفْسِ الْعِلَّةِ لِأَنَّ كِلَاهُمَا حَالَةٌ تَعَبُدِيَّةٌ تَطْلُبُ الطَّهَارَةَ عَنِ الشَّهْوَةِ.

٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ لَمْ تُبْطَلِ الْقُبْلَةُ بِالْإِعْتِكَافِ لِمُجَرَّدِ أَنَّهَا لَيْسَتْ جَمَاعًا، لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى "الِاسْتِهْتَارِ بِحُرْمَةِ الْمَسْجِدِ، فَلَمَّا بَطَلَ الْإِسْتِهْتَارُ، انْعَكَسَ ذَلِكَ بِوُجُوبِ الْبُطْلَانِ لِصِّيَاةِ الشَّعِيرَةِ.

~

لُزُومُ الْإِعْتِكَافِ لِلْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ بَعْدَ الْإِذْنِ فِي النَّذْرِ

(فَقَهُ الثَّبَاتِ عَلَى الْعَهْدِ):

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ هِيَ جَوْهَرُ الرِّبْطِ بَيْنَ "الْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ" وَ"سُلْطَانِ الْإِرَادَةِ"؛ فَإِذَا ارْتَبَطَتِ الدِّمَّةُ بَيِّقِينَ الْإِذْنَ، لَزِمَ الْوِصَالُ وَامْتَنَعَ الْإِنْفِصَالُ.

الْوِصَالُ مَعَ اللَّهِ هُوَ أَعْلَى الْعُهُودِ، وَلَكِنَّ الشَّرِيعَةَ رَاعَتْ حُقُوقَ الْإِنْسَانِ فِي "الْإِرْتِفَاقِ" بِزَوْجَاتِهِمْ وَعَبِيدِهِمْ. فَإِذَا أَذِنَ صَاحِبُ الْحَقِّ لِمَنْ تَحْتَ يَدِهِ أَنْ يَعْقِدَ وَصَالًا مَعَ اللَّهِ (بِالنَّذْرِ)، فَقَدْ خَرَجَ هَذَا الْوِصَالُ مِنْ سُلْطَانِ "الْبَشَرِ" إِلَى ذِمَّةِ "الْخَالِقِ". فَالْمُحِبُّ الَّذِي اسْتَأْذَنَ لِيُحْلُو بِمَحْبُوبِهِ، لَا يَحِلُّ لِمَنْ أَذِنَ لَهُ أَنْ يَقْطَعَ عَلَيْهِ خُلُوتَهُ بَعْدَ أَنْ دَخَلَ فِيهَا، لِأَنَّ الْعَهْدَ صَارَ مَعَ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُوفَى لَهُ.

نَصَّ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَإِنْ أَذِنَ لِعَبْدٍ أَوْ امْرَأَةٍ فِي نَذْرٍ: فَلَا مَنَعَ كَعَبْدِهِ؛ إِنْ دَخَلَ وَأَتَمَّتْ مَا سَبَقَ مِنْهُ)؛ يَعْنِي: أَنَّ الزَّوْجَ أَوْ السَّيِّدَ إِذَا أَذِنَا لِلْمَرْأَةِ أَوْ الْعَبْدِ أَنْ يَنْذِرُوا الْإِعْتِكَافَ، فَلَا يَحِقُّ لَهُمَا مَنَعُهُمَا مِنَ الْوَفَاءِ بِهَذَا النَّذْرِ بَعْدَ الشَّرُوعِ فِيهِ (أَوْ مُطْلَقًا بِمُجَرَّدِ النَّذْرِ الْمَأْدُونِ فِيهِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ)، فَيَصِيرُ حُكْمُهُمَا كَحُكْمِ "الْحُرِّ" فِي لُزُومِ الْعِبَادَةِ. كَمَا أَنَّ الْمَرْأَةَ تُتِمُّ مَا سَبَقَ نَذْرُهُ إِذَا طُلِقَتْ أَوْ مَاتَ زَوْجُهَا وَهِيَ فِي الْإِعْتِكَافِ.

النَّظَرُ الْفِقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:

١. مَنَاطُ "السُّقُوطِ بِالْإِسْقَاطِ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ حَقَّ الزَّوْجِ وَالسَّيِّدِ فِي الْمَنَعِ هُوَ حَقُّ آدَمِيٍّ مَحْضٌ، وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ "الْحَقَّ" إِذَا أُسْقِطَ لَا يَعُودُ؛ فَلَمَّا أَذِنَا فِي النَّذْرِ، فَقَدْ أَسْقَطَا حَقَّهُمَا فِي الْإِسْتِمْتَاعِ أَوْ الْخِدْمَةِ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ، فَتَعَيَّنَ حَقُّ اللَّهِ.

٢. مَنَاطُ تَمَامِ الْأَهْلِيَّةِ بِالْإِذْنِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ تَقْصَرَ أَهْلِيَّةَ الْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ فِي التَّصَرُّفِ الزَّمَانِيِّ هُوَ لِأَجْلِ حَقِّ الْغَيْرِ، فَإِذَا رُفِعَ هَذَا الْمَانِعُ بِالْإِذْنِ، عَادَتِ الْأَهْلِيَّةُ كَامِلَةً فِي صِحَّةِ النَّذْرِ وَلَزُومِهِ.

٣. مَنَاطُ عَدَمِ بَطْلَانِ الْإِعْتِكَافِ بِتَغْيِيرِ الْحَالِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْإِعْتِكَافَ عِبَادَةٌ مُتَّصِلَةٌ، فَإِذَا طَرَأَ فِرَاقٌ (بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَرَوْحِهَا)، فَلَا يَجُوزُ لِلْفِرَاقِ أَنْ يَهْدِمَ مَا بُنِيَ بِالْإِذْنِ، فَتُكْمَلُ وَصَالُهَا لِأَنَّ الْعَقْدَ الشَّرْعِيَّ سَبَقَ الْعَارِضَ الْقَدَرِيَّ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الصِّفَةِ فِي (مَأْدُون لَهُ): يَقْتَضِي أَنَّ غَيْرَ الْمَأْدُونِ لَهُ يَمْلِكُ السَّيِّدُ أَوْ الزَّوْجُ فَسَخَّ اعْتِكَافَهُ، لِأَنَّ صِفَةَ الْإِذْنِ هِيَ عِلَّةُ اللَّبْثِ وَاللَّزُومِ.

- مَفْهُومُ التَّشْبِيهِ فِي (كَغَيْرِهِ): يُلْحِقُ الْعَبْدَ وَالْمَرْأَةَ (الْمَأْدُونِ لَهُمَا) بِالْحُرِّ الْمُسْتَقِلِّ فِي عَدَمِ جَوَازِ الْمَنْعِ بَعْدَ النَّذْرِ.

٢. بِذَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ لَا مَنَعَ يُطَابِقُ انْتِفَاءَ سُلْطَةِ الرَّدِّ وَالْفَسْخِ.

- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ حُكْمُ الْإِتِمَامِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ النَّذْرَ صَارَ وَاجِبًا، وَالْوَاجِبُ لَا يَقْطَعُهُ إِلَّا مُسَوِّغٌ أَقْوَى مِنْهُ، وَلَا يُوجَدُ هُنَا.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى قَاعِدَةِ الْإِسْتِلْزَامِ بَيْنَ الْإِذْنِ فِي السَّبَبِ وَالْإِذْنِ فِي النَّتِيجَةِ

المُقدِّمةُ الأولى: النَّذْرُ سَبَبٌ شَرْعِيٌّ لَوْجُوبِ الْإِعْتِكَافِ.
 المُقدِّمةُ الثانيةُ: الزَّوْجُ/ السَّيِّدُ أَذْنَا فِي هَذَا "السَّبَبِ" (النَّذْرِ).
 الاستنتاجُ: إِذَا؛ لَزِمَ عَنْ ذَلِكَ "التَّيَجَّةُ" (وُجُوبُ الْإِعْتِكَافِ)، وَمَا لَزِمَ بِإِذْنِكَ لَا تَمْلِكُ رَدَّهُ بَعْدَ وَقُوعِهِ.

وَالْقَضِيَّةُ فِيهَا هِيَ قَضِيَّةٌ حَمَلِيَّةٌ مُوجِبَةٌ؛ حَكَمْنَا عَلَيْهَا بِذَلِكَ لِأَنَّا أَوْجَبْنَا لُزُومَ الْإِثْمَامِ عِنْدَ تَحَقُّقِ صِفَةِ الْإِذْنِ السَّائِقِ، وَمَوْضُوعِهَا: اعْتِكَافُ الْمَرْأَةِ أَوْ الْعَبْدِ الْمَأْدُونِ لَهَا فِي النَّذْرِ، وَمَحْمُولُهَا: لَازِمٌ وَلَا يُمْلِكُ مَنَعُهُ.
 أدلةُ المسألة

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (أَوْفُوا بِالْعُقُودِ)؛ وَالْإِذْنُ فِي النَّذْرِ عَقْدٌ بَيْنَ السَّيِّدِ وَمَنْ تَحْتَ يَدِهِ، وَالنَّذْرُ عَقْدٌ بَيْنَ الْعَبْدِ وَرَبِّهِ، فَالْوَفَاءُ بِهِمَا وَاجِبٌ بِمُقْتَضَى النَّصِّ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ: قَوْلُهُ ﷺ: (الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ)؛ فَلَمَّا شَرَطَ الزَّوْجُ عَلَى نَفْسِهِ السَّمَاخَ بِالنَّذْرِ، لَزِمَهُ هَذَا الشَّرْطُ تَعَبُّدًا.
 ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةُ (الْإِذْنُ فِي الشَّيْءِ إِذْنٌ فِيمَا يَتَوَلَّدُ مِنْهُ): وَالْإِعْتِكَافُ مُتَوَلَّدٌ عَنِ النَّذْرِ الْمَأْدُونِ فِيهِ.

٢. قَاعِدَةُ (الْحَقُّ إِذَا أُسْقِطَ لَا يَعُودُ): وَالْإِذْنُ إِسْقَاطٌ لِحَقِّ الْمَنْعِ.
 أدلةُ القياس:

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: يُقَاسُ الْإِعْتِكَافُ الْمَأْدُونُ فِيهِ عَلَى الْحَجِّ الْمَأْدُونِ فِيهِ؛ بِجَمَاعٍ أَنَّ كِلَاهُمَا عِبَادَةٌ تَسْتَوْغِبُ الزَّمَانَ، فَكَمَا لَا يَمْلِكُ الزَّوْجُ رَدَّ زَوْجَتِهِ مِنَ الطَّرِيقِ بَعْدَ إِذْنِهِ لَهَا فِي الْإِحْرَامِ، لَا يَمْلِكُ رَدُّهَا مِنَ الْمَسْجِدِ بَعْدَ إِذْنِهِ لَهَا فِي النَّذْرِ.
٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ جَازَ لَهُ الْمَنْعُ بَعْدَ الْإِذْنِ فِي النَّذْرِ، لَكَانَ نَذْرُهَا لَعَوًّا، وَلَمَّا بَطَلَ أَنْ يَكُونَ نَذْرُ الْمُسْلِمِ لَعَوًّا بَعْدَ تَمَامِ شُرُوطِهِ (وَالْإِذْنُ مِنْهَا)، انْعَكَسَ ذَلِكَ يَوْجُوبَ الْإِثْمَامِ وَيُطْلَانِ الْمَنْعِ.

تَعَارُضُ الْإِعْتِكَافِ مَعَ وَجُوبِ الْعِدَّةِ لِلْمَرْأَةِ وَآثَرُهُ عَلَى الصِّحَّةِ

(فَقَهُ الْبَائِتِقَالِ إِلَى الْوَاجِبِ الْأَضْيَاقِ):

الْإِعْتِكَافُ وَصَالٌ فِي بَيْتِ اللَّهِ، وَالْعِدَّةُ وَصَالٌ مَعَ أَمْرِ اللَّهِ فِي بَيْتِ الزَّوْجِيَّةِ. وَالْمَحِبُّ الصَّادِقُ هُوَ مَنْ يَدُورُ مَعَ أَمْرِ الْمَحْبُوبِ حَيْثُ دَارَ؛ فَإِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ فِي الْمَسْجِدِ تَبْتَغِي مَرْضَاةَ اللَّهِ، ثُمَّ طَرَأَ مَوْتُ زَوْجِهَا، فَإِنَّ الْوَصَالَ الْحَقِيقِيَّ يَنْتَقِلُ فَوْرًا مِنَ الْمَسْجِدِ إِلَى بَيْتِهَا. فَالْخُرُوجُ هُنَا لَيْسَ انْقِطَاعًا عَنِ اللَّهِ، بَلْ هُوَ تَرْكُ عِبَادَةٍ لِأَجْلِ عِبَادَةٍ أُوجِبَ، لِيَبْقَى الْإِنْفِيَادُ لِلشَّرْعِ هُوَ جَوْهَرُ الْقُرْبَةِ، وَلَوْ كَانَ فِيهِ هَدْمٌ بِنَاءِ الْإِعْتِكَافِ الصُّورِيِّ.

نَصَّ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (أَوْ عِدَّةٌ، إِلَّا أَنْ تُحْرِمَ، وَإِنْ بَعْدَ مَوْتِ فَيَنْفُذُ، وَتَبْطُلُ)؛ يَعْنِي: أَنَّ الْعِدَّةَ مَانِعَةٌ مِنْ ابْتِدَاءِ الْإِعْتِكَافِ لِلْمَرْأَةِ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ قَدْ دَخَلَتْ فِيهِ فِعْلِيًّا (أَحْرَمَتْ بِهِ) قَبْلَ وَجُوبِ عِدَّةِ الطَّلَاقِ فَتَكْمِلُهُ. لَكِنْ إِذَا كَانَتِ الْعِدَّةُ عِدَّةَ مَوْتٍ، فَإِنَّهَا تَنْفُذُ عَلَى الْإِعْتِكَافِ (أَيَّ تَحِبُّ فَوْرًا) وَلَوْ كَانَتْ

قَدْ بَدَأَتْ فِيهِ، وَيَبْطُلُ اعْتِكَافُهَا بِالْخُرُوجِ لِلْمَنْزِلِ، لِأَنَّ لُزُومَ بَيْتِ الزَّوْجِ بَعْدَ مَوْتِهِ حَقٌّ لَا تَمْلِكُ الْمَرْأَةُ وَلَا غَيْرُهَا إِسْقَاطَهُ.
النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:
١. مَنَاطُ التَّنَازُعِ الْمَكَانِيِّ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْإِعْتِكَافَ يَطْلُبُ "الْمَسْجِدَ" وَالْعِدَّةَ تَطْلُبُ "الْبَيْتَ"، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِيزِيَائِيًّا مُحَالٌ، فَوَجَبَ تَرْجِيحُ أَحَدِهِمَا؛ وَالْمَنَاطُ هُنَا هُوَ تَقْدِيمُ الْأَقْوَى سَبَبًا وَهُوَ عِدَّةُ الْمَوْتِ.

٢. مَنَاطُ عِظَمِ حَقِّ الزَّوْجِيَّةِ بَعْدَ الْمَوْتِ:
يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ عِدَّةَ الْمَوْتِ حَقٌّ لِلَّهِ وَلِلْفِرَاشِ، وَهِيَ أَكْثَرُ مِنْ عِدَّةِ الطَّلَاقِ، فَلِذَلِكَ نَفَذَتْ عَلَى الْإِعْتِكَافِ الَّذِي هُوَ فِي أَصْلِهِ نَافِلَةٌ أَوْ نَذْرٌ، لِأَنَّ الْفَرْضَ الْعَيْنِيَّ يَهْدِمُ مَا دُونَهُ.

٣. مَنَاطُ بَطْلَانِ التَّبَاعِ بِالْقَهْرِ الشَّرْعِيِّ:
يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ خُرُوجَ الْمَرْأَةِ لِبَيْتِهَا لِقَضَاءِ الْعِدَّةِ يَقْطَعُ تَتَابُعَ الْمُكْثِ الْمَشْرُوطِ فِي الْإِعْتِكَافِ، فَبَطَلَ الْإِعْتِكَافُ لِفَوَاتِ صِفَتِهِ اللَّازِمَةِ.
تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي (إِلَّا أَنْ تُحْرِمَ): يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّرُوعَ فِي الْإِعْتِكَافِ (فِي غَيْرِ عِدَّةِ الْمَوْتِ) يَمْنَعُ طُرُوءَ الْمَانِعِ، لِأَنَّ الْعِبَادَةَ تَعَيَّنَتْ بِالدُّخُولِ فِيهَا.
- مَفْهُومُ الْعَايَةِ فِي (وَأِنْ بَعْدَ مَوْتٍ): يُشِيرُ إِلَى أَنَّ هَذَا النَّوعَ مِنَ الْعِدَّةِ لَهُ قُوَّةٌ خَاصَّةٌ تُحَرِّقُ قَاعِدَةَ الْإِسْتِثْنَاءِ السَّابِقَةِ.

٢. بدَلَالَاتِ الْإِلْفَاظِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ تَنْفُذٍ يُطَابِقُ مَعْنَى السَّرِيَانِ وَالْعَلَبَةِ عَلَى مَا سِوَاهَا.
- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ حُكْمُ الْبُطْلَانِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ "الِاعْتِكَافَ عِبَادَةً مَكَانِيَّةً لَا تَقْبَلُ التَّجْزِئَةَ بَيْنَ الْمَسْجِدِ وَالْبَيْتِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى بُرْهَانِ تَقْدِيمِ الْوَاجِبِ الْعَيْنِيِّ الْمُضَيِّقِ الْمُقَدِّمَةِ الْأُولَى: عِدَّةُ الْمَوْتِ وَاجِبٌ عَيْنِيٌّ مُضَيِّقٌ مَحَلُّهُ الْبَيْتُ. الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: الْإِعْتِكَافُ مَحَلُّهُ الْمَسْجِدُ، وَلَا يُمَكِّنُ فِعْلُ الْوَاجِبِ الْمُضَيِّقِ مَعَهُ.

الِاسْتِثْنَاءُ: إِذَا؛ يَجِبُ تَرْكُ الْإِعْتِكَافِ لِأَدَاءِ الْعِدَّةِ، وَبِمَا أَنَّ الْخُرُوجَ يُنَافِي اللَّبَثَ، فَالْتَّيَجَةُ هِيَ بُطْلَانُ الْإِعْتِكَافِ.

وموضوعها: الْإِعْتِكَافُ حَالَ طُرُوءِ عِدَّةِ الْمَوْتِ، ومحمولها: بَاطِلٌ لِغَلَبَةِ حُكْمِ الْعِدَّةِ وَوُجُوبِ التَّفَادٍ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا)؛ وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ بِالتَّرَبُّصِ (أَيِ السُّكْنَى)، وَالِاعْتِكَافُ نَفْلٌ فَلَا يَعْتَرِضُ عَلَى هَذَا التَّرَبُّصِ الْوَاجِبِ بِنَصِّ الْقُرْآنِ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ: حَدِيثُ فُرَيْعَةَ بِنْتِ مَالِكٍ حِينَ مَاتَ زَوْجُهَا، فَقَالَ لَهَا ﷺ: (امْكُثِي فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ)؛ فَهَذَا أَمْرٌ بَيِّنٌ خَاصٌّ بِالْمَكَانِ، وَهُوَ مَنَاطُ تَفَادٍ الْعِدَّةِ عَلَى غَيْرِهَا.

ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةُ (الْوَاجِبُ الْمُضَيِّقُ يُقَدَّمُ عَلَى الْمَوْسَعِ وَالنَّفْلِ): وَعِدَّةُ الْمَوْتِ مُضَيِّقَةٌ بِسَبَبِ الْوَفَاةِ.

٢. قَاعِدَةُ (الْقَهْرُ الشَّرْعِيُّ كَالْقَهْرِ الْحِسِّيِّ): فَالْمَوْتُ حَادِثٌ قَهْرِيٌّ نَقَلَ الْمَرْأَةَ مِنْ سُلْطَانِ نَفْسِهَا (إِلَاعْتِكَافٍ) إِلَى سُلْطَانِ الشَّرْعِ (الْعِدَّةِ).
أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الْعَلَّةِ: يُقَاسُ خُرُوجُ الْمُعْتَكِفَةِ لِعِدَّةِ الْمَوْتِ عَلَى "خُرُوجِ الْمُعْتَكِفِ لِلْجُمُعَةِ؛ بِجَامِعِ "وُجُوبِ الْأَدَاءِ خَارِجِ الْمَحَلِّ، فَمَا تَعَيَّنَ خُرُوجُهُ بَطَلَ لُزُومُهُ.
٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ لَمْ يَبْطُلِ الْإِعْتِكَافُ بَعْدَ الْمَوْتِ، لَكَانَ الْإِعْتِكَافُ "مَلْجَأً" لِإِسْقَاطِ فَرَائِضِ اللَّهِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْحُقُوقِ الزَّوْجِيَّةِ، وَلَمَّا بَطَلَ ذَلِكَ، اِنْعَكَسَ بِوُجُوبِ الْبُطْلَانِ صِيَانَةً لِلْحُقُوقِ.

~

لُزُومُ الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ بَعْدَ الْعِتْقِ لِمَنْ مَنَعَ حَالَ الرِّقِّ

(فَقْهُ الْأَشْوَاقِ الْمُحَبَّسَةِ):

إِلَاعْتِكَافُ هُوَ أَشْوَاقُ الرُّوحِ لِلزُّومِ الْعَتَبَةِ، لَكِنَّ الْعَبْدَ مَحْبُوسٌ بِقَيْدِ الْمِلْكِيَّةِ الَّتِي تَمْنَعُ جَسَدَهُ مِنَ التَّفَرُّغِ. فَالْوِصَالُ هُنَا يَبْقَى حَيِّسًا فِي نِيَّةِ النَّذْرِ، لَا يَسْتَطِيعُ الْقَالِبُ تَرْجَمَتَهُ لِأَنَّ زَمَانَهُ مَمْلُوكٌ لِغَيْرِهِ بِمُقْتَضَى الرِّقِّ. فَإِذَا أُعْتِقَ الْعَبْدُ، فَكَّ قَيْدَ الرُّوحِ مَعَ قَيْدِ الْبَدَنِ، وَوَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْعَى فَوْرًا لِذَلِكَ الْوِصَالِ الَّذِي كَانَ يَتَحَرَّقُ إِلَيْهِ وَهُوَ رَقِيقٌ؛ لِأَنَّ "الْحُرِّيَّةَ" هِيَ الْمِفْتَاحُ الَّذِي يَفْتَحُ بَابَ الْمُعْتَكَفِ الَّذِي أُغْلِقَ بِالْعُدْرِ سَابِقًا.

نَصَّ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِّلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَإِنْ مَنَعَ عَبْدُهُ نَذْرًا، فَعَلَيْهِ إِنْ عَتَقَ)؛ يَعْنِي: أَنَّ السَّيِّدَ إِذَا اسْتَعْمَلَ حَقَّهُ الشَّرْعِيَّ فِي مَنَعِ عَبْدِهِ مِنَ الْإِعْتِكَافِ الَّذِي نَذَرَهُ بِلَا إِذْنٍ (لِحَاجَتِهِ لِعِدْمَتِهِ)، فَإِنَّ هَذَا الْمَنَعَ لَا يُسْقِطُ أَصْلَ النَّذْرِ عَنِ الْعَبْدِ، بَلْ يَبْقَى دَيْنًا فِي ذِمَّتِهِ يَنْتَظِرُ زَوَالَ مَانِعِ الرُّقِّ، فَإِذَا صَارَ حُرًّا وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْضِيَ مَا نَذَرَهُ وَفَاءً لِلَّهِ.

النَّظَرُ الْفِقْهِيُّ لِّلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:

١. مَنَاطُ "اسْتِقْرَارِ النَّذْرِ فِي الذِّمَّةِ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الرُّقَّ مَانِعٌ مِنْ تَنْفِيذِ الْفِعْلِ لَا مِنْ "صِحَّةِ الْإِنْعِقَادِ؛ فَالْعَبْدُ مُكَلَّفٌ أَهْلٌ لِلتَّزَامِ الْقُرْبَاتِ، وَنَذَرُهُ لِلَّهِ صَحِيحٌ فِي دَاتِهِ، فَإِذَا ارْتَفَعَ حَقُّ السَّيِّدِ بِالْعِتْقِ، بَرَزَ حَقُّ اللَّهِ السَّابِقُ فِي الذِّمَّةِ.

٢. مَنَاطُ "التَّأْخِيلِ لِلْعُذْرِ الشَّرْعِيِّ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ مَنَعَ السَّيِّدِ هُوَ عُذْرٌ يَمْنَعُ "الْأَدَاءَ" كَالْمَرَضِ أَوْ الْحَيْضِ، وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ مَا تَعَدَّرَ أَدَاؤُهُ لِعُذْرٍ وَجَبَ قِضَاؤُهُ عِنْدَ زَوَالِهِ، تَوْفِيرًا لِمَقْصِدِ التَّعَبُّدِ.

٣. مَنَاطُ تَقْدِيمِ حَقِّ الْآدَمِيِّ الْمُؤَقَّتِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الشَّارِعَ قَدَّمَ حَقَّ السَّيِّدِ فِي الْخِدْمَةِ (الْمَبْنِيَّ عَلَى الْمُسَاحَاةِ) حَالَ الرُّقِّ، لِكِنَّهُ لَمْ يُلْغِ حَقَّ اللَّهِ (الْمَبْنِيَّ عَلَى الْمُسَامَاةِ وَالتَّأْخِيلِ)، فَلَمَّا انْتَهَى حَقُّ الْآدَمِيِّ بِالْعِتْقِ، لَمْ يَبْقَ هُنَاكَ مَا يُزَاحِمُ حَقَّ اللَّهِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الشَّرْطِ فِي (إِنْ عَتَقَ): يَقْتَضِي أَنَّ وُجُوبَ الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ مُعَلَّقٌ عَلَى صِفَةِ الْحُرِّيَّةِ؛ فَإِذَا تَحَقَّقَتِ الصِّفَةُ (الْعِتْقُ)، تَحَقَّقَ الْمَشْرُوطُ (لِزُومُ الْإِعْتِكَافِ).
٢. بَدَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "عَلَيْهِ" يُطَابِقُ مَعْنَى الْوُجُوبِ وَالثَّبُوتِ فِي الدِّمَةِ.
- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ حُكْمُ الْوُجُوبِ بَعْدَ الْعِتْقِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ "النَّذْرَ" عَقْدٌ لَا يَنْحَلُّ بِمَجَرَّدِ مَنَعٍ مَنْ لَهُ الْحَقُّ فِي الْبَدَنِ، بَلْ يَنْتَقِلُ إِلَى حَالِ الْقُدْرَةِ.
تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "قَاعِدَةِ بَقَاءِ الْأَصْلِ عِنْدَ تَعَطُّلِ التَّنْفِيدِ"
الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: نَذْرُ الْعَبْدِ لِلْإِعْتِكَافِ نَذْرٌ صَحِيحٌ (لِأَنَّهُ أَهْلٌ لِلتَّزَامِ).
الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: الرِّقُّ مَانِعٌ قَانُونِيٌّ مِنْ بَذْلِ الزَّمَانِ لِلَّهِ لِحَقِّ السَّيِّدِ.
الِاسْتِثْنَاءُ: إِذَا؛ يَبْقَى النَّذْرُ كَامِنًا فِي ذِمَّتِهِ، فَمَتَى زَالَ الْمَانِعُ (بِالْعِتْقِ) انْتَهَتْ
الْحَالَةُ الْإِسْتِثْنَائِيَّةُ، فَعَادَ الْأَصْلُ وَهُوَ لِزُومُ الْوَفَاءِ.
وَمَوْضُوعُهَا: لِزُومُ الْإِعْتِكَافِ الْمُنْدُورِ لِلْعَبْدِ الْمَمْنُوعِ، وَمَحْمُولُهَا: وَاجِبٌ فِي
حَالِ الْعِتْقِ وَزَوَالِ الرِّقِّ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (يُوفُونَ بِالنَّذْرِ)؛ فَالْأَمْرُ عَامٌّ لِكُلِّ مَنْ نَذَرَ، وَالْعَبْدُ
دَاخِلٌ فِيهِ، لَكِنَّ تَنْفِيدَهُ كَانَ مَرَهُونًا بِمِلْكِ نَفْسِهِ لِزَمَانِهِ، فَلَمَّا مَلَكَ نَفْسَهُ بِالْعِتْقِ
دَخَلَ فِي عُمُومِ الْأَمْرِ بِالْوَفَاءِ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- فِي رَجُلٍ نَذَرَ اعْتِكَافًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَالَ لَهُ ﷺ: (أَوْفِ بِنَذْرِكَ)؛ فَذَلَّ عَلَى أَنْ تَبْدُلَ حَالَ الْإِنْسَانِ (مِنْ كُفْرٍ إِلَى إِسْلَامٍ أَوْ مِنْ عَدَمِ أَهْلِيَّةٍ إِلَى أَهْلِيَّةٍ) لَا يُسْقَطُ عَهْدُهُ السَّابِقَةَ مَعَ اللَّهِ. ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةُ (الْمَانِعُ لَا يُبْطِلُ الْأَصْلَ): فَالَرَّقُ مَانِعٌ مِنَ الْأَدَاءِ حَالًا، وَلَيْسَ مُبْطِلًا لِصِحَّةِ النَّذْرِ أَصْلًا.

٢. قَاعِدَةُ (الْمَيْسُورُ لَا يُسْقَطُ بِالْمَعْسُورِ): فَلَمَّا كَانَ "الْأَدَاءُ حَالًا" مَعْسُورًا، لَمْ يُسْقَطْ مَيْسُورُ الْوَفَاءِ مُسْتَقْبَلًا. أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: يُقَاسُ نَذْرُ الْعَبْدِ لِلْإِعْتِكَافِ عَلَى "دَيْنِهِ الْمَالِي"؛ بِجَامِعِ اسْتِقْرَارِ الْحَقِّ فِي الدِّمَّةِ، فَكَمَا أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا اسْتَدَانَ بِلَا إِذْنِ سَيِّدِهِ لَمْ يُطَالَبْ بِهِ حَالِ رَقِّهِ، فَإِذَا عَتَقَ طُولَبَ بِهِ، فَكَذَلِكَ الْإِعْتِكَافُ هُوَ دَيْنٌ لِلَّهِ فِي ذِمَّتِهِ.

٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ بَطَلَ نَذْرُ الْعَبْدِ بِمُجَرَّدِ مَنَعَ السَّيِّدِ، لَصَارَ الرَّقُّ مُسْقَطًا لِلْعُهُودِ الشَّرْعِيَّةِ، وَلَمَّا كَانَ الرَّقُّ لَا يُسْقَطُ الصَّلَاةُ وَلَا الصَّوْمُ بَلْ يُؤَجَّلُ مَا كَانَ مِنْهَا مَانِعًا لِحَقِّ السَّيِّدِ (كَالْحَجِّ)، انْعَكَسَ ذَلِكَ بَقَاءَ النَّذْرِ مُعَلَّقًا حَتَّى الْعَتَقِ.

~

حُكْمُ اعْتِكَافِ الْمُكَاتِبِ وَمَدَى سُلْطَةِ السَّيِّدِ عَلَيْهِ

(فَقْهُ التَّسْمِ لِرِيحِ الْحُرِّيَّةِ):

الْإِعْتِكَافُ هُوَ "خَلْوَةُ الْأَحْرَارِ"، وَالْمُكَاتِبُ بَدَأَ يَفْكَ أَغْلَالَ الرَّقِّ عَنْ عُنُقِهِ بِسَعْيِهِ؛ فَالْوَصَالُ فِي حَقِّهِ هُوَ "زَادُ الطَّرِيقِ". وَلَمَّا كَانَ الْمُكَاتِبُ يَسْعَى لِكَمَالِ حُرِّيَّتِهِ،

كَانَ لَهُ حَقُّ التَّصَرُّفِ فِي "سِير" زَمَانِهِ لِيَخْلُوَ بِرَبِّهِ، لِأَنَّ هَذَا الْوَصَالَ الْيَسِيرَ يُقَوِّي رُوحَهُ عَلَى مَشَقَّةِ الْكَسْبِ، وَلَا يَضُرُّ بِحَقِّ السَّيِّدِ فِي الْمَالِ. فَالْشَّارِعُ هُنَا رَاعَى بُوَائِجَ الْحُرِّيَّةِ فِي نَفْسِ الْمُكَاتَبِ، فَجَعَلَ لَهُ نَصِيبًا مِنَ الْخُلُوةِ لَا يَمْلِكُ الْبَشَرُ حَاجَبَهُ عَنْهُ، لِيَكُونَ "وَصَالًا" تَدْرِيجِيًّا يَتَنَاسَبُ مَعَ حَالِهِ.

نَصَّ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ يَقُولُهُ: (وَلَا يُمْنَعُ مُكَاتَبٌ يَسِيرُهُ)؛ يَعْنِي: أَنَّ الْعَبْدَ الْمُكَاتَبَ (الَّذِي عَقَدَ مَعَ سَيِّدِهِ عَقْدَ كِتَابَةٍ لِيُعْتَقَ بِمَالٍ) لَا يَمْلِكُ السَّيِّدُ مَنَعَهُ مِنَ الْإِعْتِكَافِ "الْيَسِيرِ" (كَالْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ)؛ لِأَنَّ الْمُكَاتَبَ مَلَكَ نَفْسَهُ وَزَمَانَهُ لِأَجْلِ التَّكْسِبِ، فَمَا دَامَ هَذَا الْإِعْتِكَافُ لَا يُعْطَلُ سَعْيُهُ فِي آدَاءِ مَالِ الْكِتَابَةِ، فَلَيْسَ لِلْسَّيِّدِ سُلْطَةٌ عَلَيْهِ فِي قَطْعِ هَذِهِ الْقُرْبَةِ.

النَّظَرُ الْفِقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:

١. مَنَاطُ "مِلْكِيَّةِ الزَّمَانِ لِلْكَسْبِ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْمُكَاتَبَ صَارَ أَحَقَّ بِنَفْسِهِ مِنْ سَيِّدِهِ فِي جِهَةِ التَّصَرُّفِ الزَّمَانِيِّ لِيُؤَدِّيَ مَالَهُ، فَالْمَنَاطُ هُوَ "الِاسْتِقْلَالُ الْعَرَضِيُّ"، وَالْإِعْتِكَافُ الْيَسِيرُ يَدْخُلُ فِي حَيْزِ هَذَا الْإِسْتِقْلَالِ الَّذِي لَا يَضُرُّ بِمَقْصُودِ الْكِتَابَةِ.

٢. مَنَاطُ "انْتِفَاءِ الضَّرَرِ عَنِ السَّيِّدِ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ حَقَّ السَّيِّدِ فِي الْمُكَاتَبِ انْتَقَلَ مِنَ "الرَّقَبَةِ" إِلَى "الْمَالِ"، فَإِذَا كَانَ الْإِعْتِكَافُ قَلِيلًا لَا يُؤَثِّرُ عَلَى جَمْعِ الْمَالِ، انْتَفَى مَبْدَأُ "الضَّرَرِ"، وَبِانْتِفَاءِ الضَّرَرِ يَنْتَفِي حَقُّ الْمَنْعِ.

٣. مَنَاطُ "تَشَوُّفِ الشَّارِعِ لِلْعِبَادَةِ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الشَّرِيعَةَ تَفْرَحُ بِتَلْبَسِ الْعَبْدِ بِالطَّاعَةِ، فَمَا دَامَ هُنَاكَ "فُسْحَةٌ" فِي الْحَالِ (وَهِيَ حَالُ الْكِتَابَةِ)، قُدِّمَ حَقُّ اللَّهِ فِي الْإِعْتِكَافِ الْيَسِيرِ تَرْغِيبًا لِلْمُكَاتِبِ فِي الْخَيْرِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الصَّفَةِ فِي (يَسِيرِهِ): يَقْتَضِي أَنَّ "الكثير" مِنَ الْإِعْتِكَافِ (الَّذِي يُعْطَلُ الْكَسْبُ) يَمْلِكُ السَّيِّدُ مَنْعَهُ فِيهِ، لِأَنَّ عِلَّةَ الْإِبَاحَةِ (عَدَمُ الضَّرَرِ) انْتَفَتْ بِالطُّولِ.
- مَفْهُومُ اللَّقَبِ فِي (مُكَاتِبٍ): يُخْرِجُ الْعَبْدَ الْقِنَّ (الَّذِي لَا كِتَابَةَ لَهُ)، فَهَذَا لِلْسَّيِّدِ مَنْعُهُ فِي الْيَسِيرِ وَالْكَثِيرِ لِتَمَامِ مِلْكِهِ لِرَمَانِهِ.

٢. بِذَلَالَاتِ الْأَلْفَافِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "لَا يُمْنَعُ" يُطَابِقُ رَفْعَ الْوَلَايَةِ الْإِجْبَارِيَّةِ لِلْسَّيِّدِ فِي هَذَا الْقَدْرِ.

- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ حُكْمُ الصَّحَّةِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ "الْكِتَابَةَ" عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ صَيَّرَتْ الْمُكَاتِبَ كَالْأَجْنَبِيِّ عَنْ سَيِّدِهِ فِيمَا لَا يَضُرُّ بِالْمَالِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "قَاعِدَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ لِلِاسْتِقْلَالِ"

الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: السَّيِّدُ يَمْلِكُ مَنْعَ مَنْ لَا يَمْلِكُ زَمَانَهُ.

الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: الْمُكَاتِبُ يَمْلِكُ زَمَانَهُ لِلْكَسْبِ وَلَا يَضُرُّهُ الْإِعْتِكَافُ الْيَسِيرُ.

الِاسْتِثْنَاءُ: إِذَا؛ السَّيِّدُ لَا يَمْلِكُ مَنْعَ الْمُكَاتِبِ مِنَ الْإِعْتِكَافِ الْيَسِيرِ، لِأَنَّ "الْعِلَّةَ" (مِلْكُ الزَّمَانِ) قَدْ تَحَوَّلَتْ لِصَالِحِ الْمُكَاتِبِ.

وموضوعها: مَنَعُ الْمُكَاتَبِ مِنَ الْإِعْتِكَافِ الْيَسِيرِ، ومحمولها: مَمْنُوعٌ شَرْعاً عَلَى السَّيِّدِ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا)؛ وَالْخَيْرُ هُوَ الْقُدْرَةُ عَلَى الْكَسْبِ وَالْأَمَانَةُ، فَلَمَّا أَذِنَ اللَّهُ فِي الْكِتَابَةِ، فَقَدْ نَقَلَ سُلْطَانَ التَّصَرُّفِ إِلَى الْمُكَاتَبِ، وَالْإِعْتِكَافُ الْيَسِيرُ مِنْ جُمْلَةِ التَّصَرُّفَاتِ الْمَحْمُودَةِ الَّتِي تَدْخُلُ فِي "الْخَيْرِ".

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ: الْقَاعِدَةُ النَّبَوِيَّةُ فِي أَنَّ "الْمُكَاتَبَ حُرٌّ بِقَدَرِ مَا أَدَّى"، وَفِي رَوَايَةٍ أَنَّهُ بِمُجَرَّدِ الْكِتَابَةِ صَارَ لَهُ "فَكَ رَقَبَةً"، فَهَذَا "الْعَتَقُ الْمَعْنَوِيُّ" يُعْطِيهِ حَقَّ الْإِعْتِكَافِ الْيَسِيرِ الَّذِي يُعْطَى لِلْأَحْرَارِ. ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةُ (الْجَوَازُ الشَّرْعِيُّ يُنَافِي الضَّمَانَ وَالْمَنَعَ): فَلَمَّا كَانَ السَّعْيُ جَائِزًا لِلْمُكَاتَبِ، كَانَ مَا يَتَّبَعُهُ مِنْ رَاحَةٍ أَوْ تَعَبٍ يَسِيرٌ جَائِزًا أَيْضًا.
٢. قَاعِدَةُ (لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ): وَالْيَسِيرُ لَا ضَرَرَ فِيهِ عَلَى السَّيِّدِ، فَلَا يُسَوِّغُ لَهُ الْمَنَعُ.

أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: يُقَاسُ الْإِعْتِكَافُ الْيَسِيرُ لِلْمُكَاتَبِ عَلَى "صَلَاةِ النَّافِلَةِ" بِجَامِعِ الزَّمَانِ الْقَلِيلِ الَّذِي لَا يُؤَثِّرُ عَلَى الْخِدْمَةِ، فَكَمَا لَا يَمْلِكُ السَّيِّدُ مَنَعَ مُكَاتَبِهِ مِنْ رَكَعَتَيْنِ لِلَّهِ، لَا يَمْلِكُ مَنَعُهُ مِنْ يَوْمٍ يَعْتَكِفُ فِيهِ.

٢. قِيَّاسُ الْعَكْسِ: لَوْ جَازَ لِلسَّيِّدِ مَنْعُهُ مِنَ الْإِعْتِكَافِ الْيَسِيرِ، لَجَازَ لَهُ مَنْعُهُ مِنَ الرَّاحَةِ وَالنَّوْمِ، فَلَمَّا بَطَلَ مَنْعُهُ مِنَ النَّوْمِ (لِحَاجَةِ الْبَدَنِ)، انْعَكَسَ ذَلِكَ يُبْطِلَانِ مَنْعِهِ مِنَ الْإِعْتِكَافِ الْيَسِيرِ (لِحَاجَةِ الرُّوحِ) مَا دَامَ لَا يُعْطَلُ الْكَسْبُ.

~

لُزُومُ اعْتِكَافِ يَوْمِ بَنْدَرِ اللَّيْلَةِ

(فِقْهُ التَّلَازُمِ بَيْنَ الظَّرْفِ وَالشَّرْطِ):

الْإِعْتِكَافُ وَصَالٌ يَحْتَاجُ إِلَى "وَعَاءٍ" يَحْمِيهِ، وَوِعَاؤُهُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ هُوَ الصَّوْمُ. فَاللَّيْلُ هُوَ زَمَانُ الْمُكْتَبِ الرُّوحِيِّ، وَالنَّهَارُ هُوَ زَمَانُ التَّجَرِيدِ الْبَدَنِيِّ (الصَّوْمِ). وَالْمُحِبُّ الَّذِي يَنْذِرُ أَنْ يَبِيتَ عَلَى عَتَبَةِ مَحْبُوبِهِ لَيْلَةً، يَقْتَضِي صِدْقَهُ أَنْ يَصُومَ لَهُ نَهَارًا؛ لِأَنَّ الْإِعْتِكَافَ لَا يَصِحُّ أَتَرُّ بِلَا صَوْمٍ. فَالشَّارِعُ أَلْزَمَ يَوْمٍ مَعَ اللَّيْلَةِ لِيَكُونَ الْوَصَالُ كَامِلَ الْأَرْكَانِ، فَلَا يَكُونُ هُنَاكَ لَيْلٌ مَعْمُورٌ بِالدُّكْرِ إِلَّا وَيَسْقُطُ أَوْ يَلْحَقُهُ نَهَارٌ مَطْهُورٌ بِالْإِمْسَاكِ.

نَصُّ الشَّيْخِ خَلِيلٍ لِلْمَسْأَلَةِ يَقُولُهُ: (وَلَزِمَ يَوْمٌ إِنْ نَدَرَ لَيْلَةً)؛ يَعْنِي: أَنَّ مَنْ نَدَرَ اعْتِكَافَ لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ، لَزِمَهُ شَرْعًا اعْتِكَافُ يَوْمٍ كَامِلٍ مَعَهَا (سَوَاءً قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا)؛ وَذَلِكَ لِيَتِمَّكَنَ مِنْ تَحْقِيقِ شَرْطِ صِحَّةِ الْإِعْتِكَافِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ وَهُوَ "الصَّوْمُ"، إِذْ لَا صَوْمَ فِي اللَّيْلِ، فَلَزِمَ تَقْدِيرُ النَّهَارِ لِيَصِحَّ الْإِعْتِكَافُ الْمَنْدُورُ لَيْلًا.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:

١. مَنَاطُ تَوْقُفِ الْمَشْرُوطِ عَلَى شَرْطِهِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْإِعْتِكَافَ مَشْرُوطٌ بِالصَّوْمِ، وَالنَّذْرَ لَا يُعَيِّرُ مَا هِيَ الْعِبَادَةُ؛ فَمَنْ
الْتَزَمَ الْإِعْتِكَافَ لَيْلًا، فَقَدْ اَلْتَزَمَ ضِمْنًا مَا لَا يَصِحُّ الْإِعْتِكَافُ إِلَّا بِهِ، وَهُوَ الصَّوْمُ،
وَلَا صَوْمَ إِلَّا فِي يَوْمٍ.

٢. مَنَاطُ قُوَّةِ اَلِالتِّزَامِ بِالنَّذْرِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ النَّذْرَ يُصَيِّرُ النَّذْبَ وَاجِبًا، وَالْوَاجِبُ يَجِبُ أَنْ يُؤَدَّى عَلَى وَجْهِ
الصَّحَّةِ، فَلَمَّا كَانَتِ اللَّيْلَةُ وَحْدَهَا لَا تُحَقِّقُ صُورَةَ الْإِعْتِكَافِ الشَّرْعِيِّ، أَوْجَبَ
الْمَذْهَبُ تَرْكِيبَ الْيَوْمِ مَعَهَا صِيَانَةً لِذِمَّةِ النَّاذِرِ.

٣. مَنَاطُ تَجَنُّبِ لَعْوِيَةِ التَّصَرُّفِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ نَذْرَ اللَّيْلَةِ بِمُفْرَدِهَا - مَعَ عَدَمِ صِحَّتِهَا بِلَا صَوْمٍ - يُؤَدَّى إِلَى إِبْطَالِ
عَقْدِ النَّذْرِ، فَرَاعَى الْفَقْهُ تَصْحِيحَ التَّصَرُّفِ بِإِجَابِ مَا تَتِمُّ بِهِ الصَّحَّةُ.
تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ اَلِاسْتِزَامِ فِي (لَزِمَ يَوْمٌ): يَقْتَضِي أَنَّ عَقْدَ النَّذْرِ عَلَى اللَّيْلَةِ هُوَ
اسْتِدْعَاءُ قَانُونِيٍّ لِلنَّهَارِ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَا يَقْبَلُ التَّجْزِئَةَ بَيْنَ "الْمُكْثِ" وَالصَّوْمِ.

٢. بِذَلَالَاتِ الْأَفَاطِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "لَزِمَ" يُطَابِقُ ثُبُوتَ الْوُجُوبِ فِي الذِّمَّةِ بَعْدَ النَّذْرِ.
- دَلَالَةُ اَلِاِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ حُكْمُ لُزُومِ الْيَوْمِ بِاِقْتِضَاءِ أَنَّ "الصَّوْمَ" شَرْطُ صِحَّةِ،
فَالِاِقْتِضَاءُ الشَّرْعِيُّ هُوَ الَّذِي جَلَبَ الْيَوْمَ لِيَكُونَ وِعَاءً لِلصَّوْمِ الْمَطْلُوبِ
لِلْإِعْتِكَافِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمُنْطَقِيُّ هُنَا عَلَى "قَاعِدَةٍ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ"
الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: الْإِعْتِكَافُ الْمَنْدُورُ لَيْلًا وَاجِبٌ بِالتَّزَامِ الْمُكَلَّفِ.
الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: صِحَّةُ هَذَا الْإِعْتِكَافِ تَتَوَقَّفُ عَلَى الصَّوْمِ، وَالصَّوْمُ مَحَلُّهُ النَّهَارُ
(الْيَوْمُ).

الِاسْتِثْنَاءُ: إِذَا؛ يَجِبُ إِعْتِكَافُ يَوْمٍ مَعَ اللَّيْلَةِ الْمَنْدُورَةِ مُنْطَقِيًّا لِتَصِحِّحِ مَا هِيَ
الْعِبَادَةُ الْمَنْدُورَةُ.

وموضوعها: نَذْرُ إِعْتِكَافِ اللَّيْلَةِ، ومحمولها: مُسْتَلَزِمٌ لِلزُّومِ يَوْمٍ كَامِلٍ (لِتَحْقِيقِ
شَرْطِ الصَّوْمِ).

أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ
عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ)؛ فَارْتِبَاطُ الْإِعْتِكَافِ بِالنَّهْيِ عَنِ الْمُبَاشَرَةِ فِي سِيَاقِ آيَاتِ
الصَّوْمِ دَلٌّ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ عَلَى التَّلَازُمِ بَيْنَ الْيَوْمِ (زَمَانِ الصَّوْمِ) وَاللَّيْلِ (زَمَانِ
التَّامِّ).

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ: حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- حِينَ قَالَ: يَا رَسُولَ
اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، فَقَالَ لَهُ ﷺ:
(أَوْفِ بِنَذْرِكَ وَاصُمْ)؛ فَأَمَرَهُ بِالصَّوْمِ مَعَ نَذْرِ اللَّيْلَةِ، وَالصَّوْمُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِيَوْمٍ.
ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةُ (الْمَشْرُوطُ يَعْدَمُ لِعَدَمِ شَرْطِهِ): وَلَمَّا كَانَ الصَّوْمُ شَرْطًا، لَزِمَ إِجَادُ
زَمَانِهِ (الْيَوْمِ) لِئَلَّا يَعْدَمَ الْإِعْتِكَافُ (الْمَشْرُوطُ).

٢. قَاعِدَةُ (الْوَسَائِلُ لَهَا أَحْكَامُ الْمَقَاصِدِ): فَاعْتِكَافُ الْيَوْمِ وَسَبِيلَةٌ لِصِحَّةِ الْإِعْتِكَافِ الْمُنْدُورِ لَيْلًا، فَلَهُ حُكْمُهُ فِي الْوُجُوبِ.
أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: يُقَاسُ نَذْرُ اللَّيْلَةِ فِي الْإِعْتِكَافِ عَلَى نَذْرِ الرَّكْعَةِ الْوَاحِدَةِ فِي الصَّلَاةِ؛ بِجَامِعِ نُقْصِ الْهَيْئَةِ الشَّرْعِيَّةِ، فَكَمَا أَنَّ الرَّكْعَةَ لَا تَنْعَقِدُ وَتُجْبَرُ بِرَكْعَتَيْنِ، فَالْلَّيْلَةُ لَا تَنْعَقِدُ اعْتِكَافًا مُسْتَقِلًّا وَتُجْبَرُ بِيَوْمٍ لِيَصِحَّ الصَّوْمُ.
٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ جَازَ اعْتِكَافُ اللَّيْلَةِ بِلَا يَوْمٍ، لَجَازَ "الْإِعْتِكَافُ بِلَا صَوْمٍ"، وَهَذَا نَقِيضُ أَصْلِ الْمَذْهَبِ، فَلَمَّا بَطَلَ الْإِنْفِكَافُ عَنِ الصَّوْمِ انْعَكَسَ ذَلِكَ بِبُطْلَانِ انْفِرَادِ اللَّيْلَةِ بِلَا يَوْمٍ.

~

بُطْلَانُ الْإِعْتِكَافِ فِي بَعْضِ الْيَوْمِ

(فَقَهُ التَّمَامِ فِي حَضْرَةِ السَّلَامِ):

الْإِعْتِكَافُ وَصَالٌ يَقُومُ عَلَى "الِاسْتِيْعَابِ؛ فَاللَّهُ لَا يُعْبَدُ بِأَنْصَافِ الْخُلُوتِ؛ لِأَنَّ الْوَصَالَ حَالٌ يَغْمُرُ الزَّمَانَ كُلَّهُ. وَلَمَّا كَانَ الصَّوْمُ هُوَ السِّيَاجُ الْحَامِي لِهَذَا الْوَصَالِ، وَالصَّوْمُ فِي الشَّرْعِ كُتْلَةٌ وَاحِدَةٌ لَا تَقْبَلُ الْإِنْقِسَامَ، فَإِنَّ الْإِعْتِكَافَ يَتَّبِعُهُ فِي هَذِهِ الْكُلِّيَّةِ. فَالْمُحِبُّ الصَّادِقُ لَا يَقْنَعُ بِدَقَائِقَ يَخْتَلِي فِيهَا بِمَحْبُوبِهِ ثُمَّ يَنْصَرِفُ، بَلْ يَطْلُبُ مَقَامًا يَسْتَوْعِبُ يَوْمَهُ لِيَتَحَقَّقَ مَعْنَى "الْعُكُوفِ" الَّذِي هُوَ اللَّبْثُ الطَّوِيلُ الْمُسْتَمِرُّ.

نَصُّ الشَّيْخِ خَلِيلٍ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (لَا بَعْضَ يَوْمٍ)؛ يَعْنِي: أَنَّ الْإِعْتِكَافَ لَا يَنْعَقِدُ شَرْعًا وَلَا يُعْتَدُّ بِهِ إِذَا كَانَ لِمُدَّةٍ أَقَلَّ مِنْ يَوْمٍ كَامِلٍ (مِنْ الْفَجْرِ إِلَى الْغُرُوبِ مَعَ

لَيْلَتِهِ؛ فَمَنْ نَدَرَ اعْتِكَافَ سَاعَةٍ أَوْ عِدَّةِ سَاعَاتٍ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ،
لِأَنَّ الْإِعْتِكَافَ عِبَادَةٌ لَا تَتَّبَعُ، وَمَا لَا يَتَّبَعُ لَا يَنْعَقِدُ جُزْؤُهُ نَذْرًا وَلَا نَفْلًا.
النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:
١. مَنَاطُ تُلَازُمِ الصَّحَّةِ بِالصَّوْمِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْإِعْتِكَافَ عِبَادَةٌ مَشْرُوطَةٌ بِالصَّوْمِ، وَالصَّوْمُ فِي الشَّرِيعَةِ لَا يَكُونُ
فِي بَعْضِ يَوْمٍ؛ فَلَمَّا كَانَ الْمَتَّبِعُ (الصَّوْمُ) لَا يَقْبَلُ التَّبْعِيضَ، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ
التَّابِعُ (الْإِعْتِكَافُ) مِثْلَهُ فَلَا يَصِحُّ فِي بَعْضِ يَوْمٍ.
٢. مَنَاطُ تَحْقِيقِ حَقِيقَةِ اللَّبْثِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ مَفْهُومَ الْإِعْتِكَافِ يَقُومُ عَلَى "اللَّبْثِ وَالِاسْتِقْرَارِ"، وَبَعْضُ الْيَوْمِ يُنَافِي
هَذَا الْإِسْتِقْرَارَ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ الْإِئْتِقَالَ وَالْعُبُورَ، فَمَنَعَهُ الْفَقْهُ صِيَانَةَ لِمَاهِيَةِ الْعِبَادَةِ.
٣. مَنَاطُ تَعْظِيمِ الشَّعِيرَةِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ فَتْحَ بَابِ الْإِعْتِكَافِ لِأَجْزَاءٍ مِنَ الزَّمَانِ يُفْقِدُ الْعِبَادَةَ "هَيْبَتَهَا" وَيُحَوِّلُهَا
إِلَى مُجَرَّدِ جُلُوسٍ عَارِضٍ، فَمَنَعَهُ الشَّارِعُ لِيَبْقَى الْإِعْتِكَافُ "رِيَاضَةً رُوحِيَّةً"
تَسْتَعْرِقُ كُلِّيَّةَ الْمُكَلَّفِ فِي يَوْمِهِ.
تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ فِي (لَا بَعْضَ يَوْمٍ): يَقْتَضِي أَنَّ "الْيَوْمَ الْكَامِلَ" هُوَ الْحَدُّ
الْأَدْنَى لِلِإِعْتِبَارِ الشَّرْعِيِّ فِي هَذِهِ الْعِبَادَةِ، فَمَا زَادَ عَلَيْهِ صَحَّ، وَمَا نَقَصَ عَنْهُ
بَطَلَ.

٢. بِذَلَالَاتِ الْأَفَاطِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "لَا" التَّائِيَةِ لِلْجِنْسِ (مُقَدَّرَةٌ) تُطَابِقُ نَفْيَ صِحَّةِ الْإِعْتِكَافِ فِي كُلِّ مَا يُسَمَّى بَعْضَ يَوْمٍ.

- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ حُكْمُ الْمَنْعِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ "الصَّوْمَ" شَرْطُ صِحَّةٍ، وَهُوَ لَا يَقَعُ عَلَى الْأَبْعَاضِ، فَالْإِقْتِضَاءُ الشَّرْعِيُّ مَنَعَ الْإِعْتِكَافَ هُنَا لِانْعِدَامِ شَرْطِهِ. تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى بُرْهَانِ الْوَحْدَةِ الْعُضْوِيَّةِ لِلْعِبَادَةِ "الْمُقَدَّمَةُ الْأُولَى: الْإِعْتِكَافُ صُورَةٌ تَعْبُدِيَّةٌ قَوَامُهَا الصَّوْمُ.

الْمُقَدَّمَةُ الثَّانِيَّةُ: الصَّوْمُ وَحْدَةٌ زَمَانِيَّةٌ بَسِيطَةٌ (لَا تَقْبَلُ التَّجْزِئَةَ شَرْعًا).

الِاسْتِثْنَاءُ: إِذَا؛ الْإِعْتِكَافُ فِي بَعْضِ يَوْمٍ مُحَالٌ شَرْعًا لِاسْتِحَالَةِ وُجُودِ الْعِبَادَةِ (الْمَشْرُوطَةِ) بَعْدَ تَبْعِيضِ الشَّرْطِ.

وموضوعها: الْإِعْتِكَافُ فِي بَعْضِ يَوْمٍ، ومحمولها: بَاطِلٌ وَغَيْرُ مَشْرُوعٍ.

أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ)؛ فَالْأَمْرُ بِالتَّامِّ يَقْطَعُ الطَّمَعَ فِي الْإِعْتِدَادِ بِالْأَجْزَاءِ، فَمَنْ اعْتَكَفَ بَعْضَ يَوْمٍ لَمْ يُتَمِّ الصِّيَامَ فِي اعْتِكَافِهِ، فَبَطَلَ عَمَلُهُ لِفَقْدِ صِفَةِ التَّامِّ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ: حَدِيثُ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-: "لَا اعْتِكَافَ إِلَّا يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ" (رُوي مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا)، وَهُوَ نَصٌّ فِي تَحْدِيدِ الْقَدْرِ الْمُجْزِئِ، فَمَا دُوْنَهُ لَيْسَ بِاعْتِكَافٍ.

ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةٌ (الْمَشْرُوطُ يَعْدَمُ لِعَدَمِ شَرْطِهِ): وَلَمَّا كَانَ الصَّوْمُ الْكَامِلُ شَرْطًا، بَطَلَ الْإِعْتِكَافُ فِي بَعْضِ الْيَوْمِ لِإِنْعِدَامِ الصَّوْمِ الشَّرْعِيِّ فِيهِ.
 ٢. قَاعِدَةٌ (مَا لَا يَتَّبَعُ فَكُلُّهُ كَبَعْضِهِ): وَالْيَوْمُ فِي الْإِعْتِكَافِ لَا يَتَّبَعُ، فَمَنْ نَذَرَ بَعْضَهُ فَكَأَنَّمَا لَمْ يَنْذِرْ شَيْئًا لِإِنْعِدَامِ الْمَحَلِّ.
- أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: يُقَاسُ الْإِعْتِكَافُ فِي بَعْضِ الْيَوْمِ عَلَى "صَلَاةِ بَعْضِ الرُّكْعَةِ؛ بِجَامِعِ نُقْصِ الْهَيْئَةِ الشَّرْعِيَّةِ، فَكَمَا لَا يُعْتَدُ بِمَنْ سَجَدَ بِلَا رُكُوعٍ، لَا يُعْتَدُ بِمَنْ مَكَثَ سَاعَاتٍ بِلَا صَوْمٍ يَوْمٍ.
٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ صَحَّ الْإِعْتِكَافُ فِي بَعْضِ يَوْمٍ، لَجَازَ لِلْمُعْتَكِفِ أَنْ يَكُونَ مُفْطِرًا حَالِ اعْتِكَافِهِ، وَهَذَا نُقْصٌ لِأَصْلِ الْمَذْهَبِ، فَلَمَّا بَطَلَ الْإِنْفِكَافُ عَنِ الصَّوْمِ انْعَكَسَ ذَلِكَ يُبْطَلَانِ الْإِعْتِكَافُ فِي الْبَعْضِ.

~

لُزُومُ التَّاتُّبِ فِي مُطْلَقِ نَذْرِ الْإِعْتِكَافِ

(فَقْهُ حِفْظِ حَرَارَةِ الْإِنِّصَالِ):

الْإِعْتِكَافُ وَصَالٌ يَقُومُ عَلَى "الْمُلَازِمَةِ"، وَالْمُلَازِمَةُ لَا تَتَحَقَّقُ مَعَ التَّفْرِيقِ؛ لِأَنَّ الْخُرُوجَ بَيْنَ أَيَّامِ الْإِعْتِكَافِ يُبْرِدُ حَرَارَةَ الْقَلْبِ وَيَقْطَعُ أُنْسَ الْمُجَاوَرَةِ. فَالْمُحِبُّ الَّذِي يَعُدُّ بِأَيَّامٍ يَقْضِيهَا فِي دَارِ مَحَبُّوهِ، يَنْصَرِفُ وَعَدُهُ عُرْفًا إِلَى الْإِنِّصَالِ لَا الْإِنْفِصَالِ. وَالشَّرِيعَةُ تَطْلُبُ فِي الْعِبَادَاتِ الَّتِي مَا هِيَئُهَا "الْلَبْثُ" أَنْ تَكُونَ كَالْبِنَاءِ الْمَرْصُوصِ، لِيَبْقَى الْمُعْتَكِفُ فِي "حَالَةٍ" وَاحِدَةٍ مُسْتَمِرَّةٍ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ.

نَصَّ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِمَسْأَلَةِ يَقُولِهِ: (وَتَتَابَعُهُ فِي مُطْلَقِهِ)؛ يَعْنِي: أَنَّ مَنْ نَذَرَ اعْتِكَافَ عِدَّةِ أَيَّامٍ (كَقَوْلِهِ: لِلَّهِ عَلَيَّ اعْتِكَافُ خَمْسَةِ أَيَّامٍ) وَلَمْ يَشْتَرِطْ فِي نَذَرِهِ تَفْرِيقَهَا، لَزِمَهُ شَرْعاً أَنْ يَأْتِيَ بِهَا مُتَّابِعَةً لَا يَفْصِلُ بَيْنَهَا بِخُرُوجٍ لِعَيْرِ ضَرُورَةٍ؛ لِأَنَّ الْإِعْتِكَافَ الْمُطْلَقَ يُحْمَلُ عَلَى هَيْئَةِ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهِيَ التَّابِعُ.

النَّظَرُ الْفِقْهِيُّ لِمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:

١. مَنَاطُ "الْإِنْصِرَافِ إِلَى الْفَرْدِ الْأَكْمَلِ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ اللَّفْظَ الْمُطْلَقَ فِي الْعِبَادَاتِ يَنْصَرِفُ إِلَى الصُّورَةِ الَّتِي فَعَلَهَا الشَّارِعُ، وَصُورَةُ الْإِعْتِكَافِ النَّبَوِيِّ كَانَتْ مُتَّابِعَةً؛ فَكَانَ التَّابِعُ مَنَاطاً لَازِماً لِتَحْقِيقِ كَمَالِ الْمَنْدُورِ.

٢. مَنَاطُ "صِيَانَةِ مَعْنَى الْعُكُوفِ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ "الْعُكُوفَ" لُغَةً وَشَرْعاً هُوَ اللَّبْثُ الْمُسْتَمِرُّ؛ وَالتَّفْرِيقُ يَنْقُضُ هَذَا الْمَعْنَى وَيُصِيرُ الْعِبَادَةَ مُكْنَأً مَقْطَعاً، فَلَزِمَ التَّابِعُ لِحِفْظِ حَقِيقَةِ الْإِسْمِ الشَّرْعِيِّ.

٣. مَنَاطُ "الِاحْتِيَاطِ لِلدُّمَّةِ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ التَّابِعَ أَحْوَطُ لِلْبَرَاءَةِ مِنَ الْعَهْدِ، لِأَنَّ الْخُرُوجَ قَدْ يَعْرِضُ لَهُ مَا يَمْنَعُ الْعَوْدَ، فَالِإِئْتِصَالُ أَضْبَطُ لِلْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ كَمَا التَّزَمَهُ الْمُكَلَّفُ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الصِّفَةِ فِي (مُطْلَقِهِ): يَقْتَضِي أَنَّ "النَّذَرَ الْمُقَيَّدَ" (بِأَنْ نَذَرَ أَيَّاماً مُتَفَرِّقَةً) لَا يَلْزَمُ فِيهِ التَّابِعُ لِتَصْرِيحِ الْمُكَلَّفِ بِخِلَافِهِ؛ فَالْخِلَافُ مَنُوطٌ بِحَالَةِ الْإِطْلَاقِ.

٢. بِذَلَالَاتِ الْأَلْفَافِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "التَّابِعُ" يُطَابِقُ اتِّصَالَ الْأَيَّامِ بِلَيَالِيهَا دُونَ انْقِطَاعِ.
- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ لُزُومُ التَّابِعِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ "الِاعْتِكَافَ" عِبَادَةٌ وَاحِدَةٌ،
وَالْأَصْلُ فِي الْعِبَادَةِ الْوَاحِدَةِ أَنَّ تُوْدَى فِي نَسَقٍ وَاحِدٍ مَا لَمْ يَرِدْ دَلِيلٌ عَلَى
التَّجْزِئَةِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "قَاعِدَةِ لُزُومِ الْهَيْئَةِ لِلْمَاهِيَةِ"
الْمُقَدَّمَةُ الْأُولَى: الْإِعْتِكَافُ عِبَادَةٌ مَا هِيَئَهَا اللَّبْثُ الْمُسْتَمَرُّ.
الْمُقَدَّمَةُ الثَّانِيَّةُ: التَّابِعُ هُوَ الْهَيْئَةُ الَّتِي تُحَقِّقُ هَذَا الْإِسْتِمْرَارَ.
الِاسْتِتْجَاعُ: إِذَا؛ الْإِعْتِكَافُ الْمَنْدُورُ نَذْرًا مُطْلَقًا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُتَّابِعًا؛ لِأَنَّ
انْعِدَامَ الْهَيْئَةِ (التَّابِعِ) يُؤَدِّي إِلَى نَقْصِ الْمَاهِيَةِ.
وموضوعها: النَّذْرُ الْمَطْلُوقُ لِلِإِعْتِكَافِ، ومحمولها: وَاجِبُ التَّابِعِ.

أَدَلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ
عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ)؛ فَذَكَرَ الْعُكُوفَ فِي سِيَاقِ أَيَّامِ رَمَضَانَ الْمُتَّابِعَةِ دَلًّا
عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي هَذِهِ الْعِبَادَةِ هُوَ الْإِتِّصَالُ الزَّمَانِيُّ.
ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ: فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ؛ إِذْ كَانَ لَا يَعْتَكِفُ إِلَّا مُتَّابِعًا، وَمَا رُوِيَ عَنْ
عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-: "مَنْ اعْتَكَفَ فَلْيَصُمْ، وَالصَّوْمُ مَعَ الْإِعْتِكَافِ يَقْتَضِي
التَّابِعَ فِي النَّهَارِ فَيَتَّبِعُهُ اللَّيْلُ ضَرُورَةً.
ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةُ (الْمُطْلَقُ يُحْمَلُ عَلَى مَعْنَى الشَّارِعِ): وَالْمَعْنَى مِنَ الْإِعْتِكَافِ هُوَ التَّابِعُ.

٢. قَاعِدَةُ (الْعِبَادَةُ الْوَاحِدَةُ لَا تَتَّبَعُ): فَلَمَّا كَانَ النَّذْرُ لِعِدَّةٍ أَيَّامٍ، صَارَتْ كَالْعِبَادَةِ الْوَاحِدَةِ الَّتِي يَحِبُّ سَرْدُهَا. أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الشَّبَهَةِ: يُقَاسُ نَذْرُ أَيَّامٍ الْإِعْتِكَافِ عَلَى نَذْرِ صَوْمِ شَهْرٍ مُطْلَقٍ؛ بِجَامِعِ التَّزَامِ مُدَّةِ زَمَانِيَّةٍ طَوِيلَةٍ، فَكَمَا أَنَّ مَنْ نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ لَزِمَهُ سَرْدُهُ مُتَّابِعاً، فَكَذَلِكَ الْإِعْتِكَافُ.

٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ جَازَ التَّفْرِيقُ فِي النَّذْرِ الْمُطْلَقِ، لَمَا كَانَ لِلْإِعْتِكَافِ هَيْئَةٌ مُمَيَّزَةٌ عَنِ مُجَرَّدِ الصَّلَاةِ أَوْ زِيَارَةِ الْمَسْجِدِ، فَلَمَّا بَطَلَ عَدَمُ التَّمْيِيزِ، انْعَكَسَ ذَلِكَ بِوُجُوبِ التَّابِعِ صِيَانَةً لِحُصُوصِيَّةِ الشَّعِيرَةِ.

~

تَعْيِينُ مَدَدِ الْإِعْتِكَافِ بِنِيَّةِ الدُّخُولِ

(فَقْهُ عَقْدِ الْقَلْبِ عَلَى اللَّبْثِ):

الْإِعْتِكَافُ وَصَالٌ يَبْدَأُ مِنَ الدَّخْلِ قَبْلَ الْخَارِجِ؛ فَالْنِّيَّةُ هِيَ الْبُوصَلَةُ الَّتِي تُوجِّهُ سَفِينَةَ الْوَصَالِ فِي بَحْرِ الزَّمَانِ. وَالْمُحِبُّ الصَّادِقُ حِينَ يَضَعُ قَدَمَهُ فِي الْمَسْجِدِ، يَكُونُ قَدْ أَبْرَمَ مِيثَاقاً رُوحِيّاً يُحَدِّدُ فِيهِ كَمْ سَيَبْقَى فِي حَضْرَةِ مَحْبُوبِهِ. فَلَحْظَةُ الدُّخُولِ هِيَ نُقْطَةُ التَّلَاشِي "لِكُلِّ الصَّوَارِفِ، وَمَا انْعَقَدَ عَلَيْهِ الْقَلْبُ حِينَئِذٍ صَارَ سِيَاجاً لَا يَجُوزُ اخْتِرَاقُهُ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ يُعْظِمُ "قَصْدَ الْبِدَايَةِ" لِيَكُونَ حَاكِماً عَلَى "فِعْلِ النِّهَايَةِ".

نَصَّ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِمَسْأَلَةِ يَقُولِهِ: (وَمَنْوِيهِ حِينَ دُخُولِهِ)؛ يَعْنِي: أَنَّ الْقَدَرَ الَّذِي يَلْزَمُ الْمُعْتَكِفَ إِتْمَامُهُ هُوَ مَا نَوَاهُ فِي قَلْبِهِ عِنْدَ لَحْظَةِ دُخُولِهِ الْمَسْجِدَ؛ فَإِنْ نَوَى عَشْرَةَ أَيَّامٍ لَزِمَتْهُ كُلُّهَا بِمَجَرَّدِ الدُّخُولِ وَالشَّرُوعِ، وَإِنْ لَمْ يَنْوَ مِقْدَاراً مُعَيَّناً لَزِمَهُ أَقْلٌ مَا يُجْزَى (وَهُوَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ). فَالْنِّيَّةُ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الْفِعْلِ هِيَ الْمُوَحِّبَةُ لِلْمِقْدَارِ. النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:

١. مَنَاطُ تَعْيِينِ النَّفْلِ بِالشَّرُوعِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْإِعْتِكَافَ قُرْبَةً تَلْزَمُ بِالدُّخُولِ فِيهَا، وَلَا يُمَكِّنُ اللَّزُومُ إِلَّا بِمِقْدَارٍ، وَالْمِقْدَارُ مُنَوَّطٌ بِ"قَصْدِ الْفَاعِلِ"، فَصَارَتِ النِّيَّةُ هِيَ "الْمُقَدَّرُ الشَّرْعِيُّ" لِلْوُجُوبِ.

٢. مَنَاطُ لَحْظَةِ الْإِرْتِبَاطِ بِالْعِبَادَةِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الدُّخُولَ هُوَ "الْعَلَامَةُ الْحِسِّيَّةُ" عَلَى بَدْءِ الْإِعْتِكَافِ، فَمَا قَارَنَ هَذِهِ الْعَلَامَةُ مِنَ النِّيَّةِ كَانَ هُوَ "الْمُعْتَبَرُ"، لِأَنَّ النِّيَّةَ السَّابِقَةَ قَدْ تَغَيَّرَتْ، وَاللَّاحِقَةَ لَا تُؤَثِّرُ فِي عَقْدِ الْإِبْتِدَاءِ.

٣. مَنَاطُ "صِيَانَةِ الْعَهْدِ مِنَ الْإِنْتِقَاضِ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْقَوْلَ يَتَعَيَّنُ الْمَنْوِيُّ يَمْنَعُ الْمُكَلَّفَ مِنَ التَّلَاعُبِ بِطُولِ الْعِبَادَةِ وَقِصَرِهَا بَعْدَ الدُّخُولِ، حِفَاطاً عَلَى جِدِّيَّةِ الْإِنْتِقَاطِ لِلَّهِ تَعَالَى.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الظَّرْفِيَّةِ فِي (حِينَ دُخُولِهِ): يَقْتَضِي أَنَّ هَذَا "الْوَقْتَ" هُوَ الزَّمَانُ الْمَعْيَارِيُّ لِتَحْدِيدِ الْوُجُوبِ، فَلَا عِبْرَةَ بِمَا طَرَأَ بَعْدَهُ مِنْ نِيَّةِ التَّقْصِيرِ، لِأَنَّ الْعَقْدَ قَدْ تَمَّ.

٢. بدَلَالَاتِ الْإِلْفَاظِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "مَنْوِيَّةٍ" يُطَابِقُ مَا قَصَدَهُ الْمُعْتَكِفُ مِنَ الْمُدَّةِ.
- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ حُكْمُ الزُّرُومِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ الْعَمَلَ بِالنِّيَّةِ، فَالْإِقْتِضَاءُ الشَّرْعِيُّ جَعَلَ مَا فِي الْقَلْبِ حَاكِمًا عَلَى زَمَانِ الْبَدَنِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

- يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "قَاعِدَةِ حُكْمِ الْقَصْدِ عَلَى الْفِعْلِ"
- الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: الْإِعْتِكَافُ عِبَادَةٌ تَلْزُمُ بِالشَّرْعِ فِيهَا.
- الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: الشَّرْعُ لَا يَقَعُ إِلَّا مُقْتَرِنًا بِنِيَّةٍ مَقْدَارٍ مُعَيَّنٍ (حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا).
- الِاسْتِثْنَاءُ: إِذَا؛ الْمَقْدَارُ الْمَنْوِيُّ عِنْدَ الدُّخُولِ هُوَ الْوَاجِبُ، لِأَنَّهُ جُزْءٌ لَا يَتَجَزَّأُ مِنْ حَقِيقَةِ الشَّرْعِ الْمُلْزِمِ.
- وموضوعها: الْمَقْدَارُ الزَّمَانِيُّ لِلْإِعْتِكَافِ، ومحمولها: مَتَعَيَّنَ بِمَا نَوَاهُ الْمُعْتَكِفُ لِحُظَّةِ دُخُولِهِ.

أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ

- أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ)؛ وَالْإِخْلَاصُ مَحَلُّهُ النِّيَّةُ، فَمَا خَصَّصَهُ الْعَبْدُ لِلَّهِ بِنِيَّتِهِ صَارَ دِينًا عَلَيْهِ بِإِخْلَاصِهِ، فَلَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِهِ.

- ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ: قَوْلُهُ ﷺ: (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى)؛ فَالْإِنصَافُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ نَصِيبَ الْمُعْتَكِفِ مِنَ الْوُجُوبِ وَالْثَوَابِ مَرهُونٌ بِمَا نَوَاهُ، فَمَنْ نَوَى عَشْرًا فَلَهُ (وَعَلَيْهِ) عَشْرٌ.

تَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفِقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةُ (الْأُمُورِ بِمَقَاصِدِهَا): فَمَقْصِدُ الدُّخُولِ هُوَ الَّذِي يُحَدِّدُ رُتْبَةَ الْمُكْثِ.
٢. قَاعِدَةُ (مَنْ دَخَلَ فِي نَفْلِ لَزِمِهِ إِتْمَامُهُ): وَالْإِتْمَامُ هُنَا يَعْنِي إِتْمَامَ مَا نَوَاهُ لَا مُجَرَّدَ جُزْءٍ مِنْهُ.

أَدْلَةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: يُقَاسُ الْإِعْتِكَافُ عَلَى "الصَّلَاةِ" بِجَمَاعٍ "وَجُوبِ التَّعْيِينِ"، فَكَمَا أَنَّ مَنْ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ بِنِيَّةٍ أَرْبَعَ لَزِمَتْهُ أَرْبَعٌ، فَمَنْ دَخَلَ الْإِعْتِكَافَ بِنِيَّةٍ أَيَّامٍ لَزِمَتْهُ بِنَفْسِ الْعِلَّةِ.

٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ لَمْ يُعْتَبَرْ مَنْوِيُّهُ حِينَ دُخُولِهِ، لَكَانَ الْإِعْتِكَافُ "فِعْلًا هَائِمًا" بِلَا غَايَةٍ، وَلَكَمَا بَطَلَ أَنَّ تَكُونَ الْقُرْبَاتُ لَعَوًّا بِلَا قَصْدٍ، انْعَكَسَ ذَلِكَ بِتَعْيِينِ النِّيَّةِ لِحُظَّةِ الْإِبْتِدَاءِ.

~

حُكْمُ نِيَّةِ "الْجَوَارِ" وَإِلْحَاقُهَا بِالْإِعْتِكَافِ الْمَطْلُوقِ

(فَقْهُ التَّقَرُّبِ بِصِفَةِ الْجَوَارِ):

الْإِعْتِكَافُ هُوَ "وَصَالُ الْعُكُوفِ"، وَالْجَوَارُ هُوَ "وَصَالُ الْقُرْبِ". وَالْمُحِبُّ الَّذِي يَنْذِرُ أَنْ يَكُونَ "جَارًا" لِلَّهِ فِي بَيْتِهِ، إِنَّمَا يَطْلُبُ مَقَامًا يَسْتَوْجِبُ اللَّبْثَ وَالتَّجَرُّدَ. فَالْجَوَارُ فِي حَضْرَةِ الْمَلِكِ لَيْسَ مُجَرَّدَ سُكْنَى، بَلْ هُوَ تَأْدُبٌ بِآدَابِ الْحَضْرَةِ. وَلَكَمَا كَانَ الْإِعْتِكَافُ هُوَ الصُّورَةُ الشَّرْعِيَّةُ لِهَذَا التَّأْدُبِ الْمَكَانِيِّ، أَلْحَقَ الشَّرْعُ نِيَّةَ "الْجَوَارِ" بِمَاهِيَّةِ "الْإِعْتِكَافِ"؛ لِأَنَّ مَنْ نَذَرَ جَوَارَ الْمَسْجِدِ، فَقَدْ نَذَرَ حَقِيقَةَ اللَّبْثِ فِيهِ، وَلَا لَبْثَ تَعْبُديًّا مَشْرُوعًا إِلَّا بِصِفَةِ الْإِعْتِكَافِ الشَّرْعِيِّ.

نَصَّ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِّلْمَسْأَلَةِ يَقُولُهُ: (كَمُطْلَقِ الْجَوَارِ)؛ يَعْنِي: أَنَّ مَنْ نَذَرَ أَوْ نَوَى الْجَوَارَ فِي الْمَسْجِدِ (مُطْلَقاً دُونَ تَقْيِيدِ بَزْمَانٍ أَوْ صِفَةِ خَارِجَةٍ)، فَإِنَّهُ يُعَامَلُ مُعَامَلَةً مَنْ نَذَرَ الْإِعْتِكَافَ؛ فَيَلْزَمُهُ مَا يَلْزَمُ الْمُعْتَكِفَ مِنْ صَوْمٍ، وَتَتَابُعٍ، وَلُزُومِ مَكَانٍ، وَيَكُونُ أَقْلُهُ يَوْماً وَلَيْلَةً، لِأَنَّ لَفْظَ الْجَوَارِ صَارَ فِي عُرْفِ الشَّرْعِ كِنَايَةً عَنِ الْإِعْتِكَافِ.

النَّظَرُ الْفِقْهِيُّ لِّلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:

١. مَنَاطُ تَرَادُفِ الْمَقَاصِدِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ مَقْصِدَ الْجَوَارِ فِي الْمَسْجِدِ هُوَ مَقْصِدُ الْإِعْتِكَافِ نَفْسُهُ (وَهُوَ الْإِنْقِطَاعُ لِلْعِبَادَةِ)، وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ الْأَلْفَازَ تُحْمَلُ عَلَى مَقَاصِدِهَا الشَّرْعِيَّةِ، فَلَزِمَ إِحَاقَةُ بِهِ فِي الْحُكْمِ.

٢. مَنَاطُ الْعُرْفِ التَّعْبُدِيِّ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ لَفْظَ الْجَوَارِ اسْتُعْمِلَ كَثِيراً فِي مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ بِمَعْنَى الْإِعْتِكَافِ، وَالْمَعْرُوفُ عُرْفاً كَالْمَشْرُوطِ شَرْطاً، فَنِيَّةُ الْجَوَارِ تَنْصَرِفُ تَلْقَائِيّاً إِلَى حَقِيقَةِ الْإِعْتِكَافِ الْمَالِكِيِّ.

٣. مَنَاطُ عَدَمِ وُجُودِ قُرْبَةٍ مَكَانِيَّةٍ أُخْرَى:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْمُكْثَ فِي الْمَسْجِدِ لِعَيْرِ الصَّلَاةِ لَيْسَ لَهُ صُورَةٌ تَعْبُدِيَّةٌ مُسْتَقِلَّةٌ إِلَّا الْإِعْتِكَافُ، فَمَنْ نَوَى الْجَوَارَ فَقَدْ نَوَى الْمُكْثَ، وَمَنْ نَوَى الْمُكْثَ لَزِمَهُ الْإِعْتِكَافُ بِشَرْطِهِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالدَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ التَّشْبِيهِ فِي (كَمُطْلَقِ الْجَوَارِ): يَقْتَضِي إِحْقَاقَ الْجَوَارِ بِالِاعْتِكَافِ فِي الْمَنَوِيِّ عِنْدَ الدُّخُولِ؛ أَيَّ أَنَّ مَا نَوَاهُ الْمُجَاوِرُ مِنَ الْمُدَّةِ يَلْزَمُهُ كَمَا يَلْزَمُ الْمُعْتَكِفَ.

٢. بَدَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "الْجَوَارِ" يُطَابِقُ لُغَةً الْقُرْبَ، وَشَرْعًا يُطَابِقُ اللَّبَثَ لِلطَّاعَةِ.
- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ حُكْمُ إِحْقَاقِ الْجَوَارِ بِالِاعْتِكَافِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ نَذْرَ "الْجَوَارِ" يَقْتَضِي صِحَّةَ هَذَا الْجَوَارِ، وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِالصَّوْمِ وَالْمَكْتِ الشَّرْعِيِّ، فَالِإِقْتِضَاءُ جَلَبَ أَحْكَامِ الْإِعْتِكَافِ كُلِّهَا.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "قَاعِدَةِ الْإِتِّحَادِ فِي الْمَاهِيَّةِ"
الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: الْإِعْتِكَافُ هُوَ لُزُومُ الْمَسْجِدِ لِلطَّاعَةِ بِشُرُوطٍ مَخْصُوصَةٍ.
الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: الْجَوَارُ فِي الْمَسْجِدِ هُوَ لُزُومٌ لَهُ لِلطَّاعَةِ (مَاهِيَّةً).
الِاسْتِثْنَاءُ: إِذَا؛ الْجَوَارُ هُوَ الْإِعْتِكَافُ فِي حُكْمِ الشَّرْعِ، فَيَلْزَمُهُ مَا يَلْزَمُهُ ضَرُورَةً.
وموضوعها: نِيَّةٌ أَوْ نَذْرُ الْجَوَارِ الْمُطْلَقِ فِي الْمَسْجِدِ، ومحمولها: مُلْحَقٌ بِالِاعْتِكَافِ فِي أَحْكَامِهِ وَلُزُومِهِ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ)؛ وَالْجَوَارُ فِي الْبَيْتِ لَا يَخْرُجُ عَنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ، وَأَقْرَبُهَا إِلَيْهِ هُوَ الْعُكُوفُ، فَالْجَارُ لِلْبَيْتِ هُوَ الْعَاكِفُ فِيهِ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ: مَا جَاءَ فِي أَخْبَارِ السَّلَفِ وَالصَّحَابَةِ فِي اسْتِعْمَالِ لَفْظِ "الْجَوَارِ" بِمَعْنَى الْإِعْتِكَافِ؛ كَمَا فِي حَدِيثِ اعْتِكَافِ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَارِ حِرَاءٍ (قَبْلَ النُّبُوَّةِ) حَيْثُ سُمِّيَ جَوَارًا، فَلَمَّا هُذِّبَ فِي الْإِسْلَامِ صَارَ اعْتِكَافًا.
ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةُ (الْعِبْرَةِ فِي الْمَقَاصِدِ وَالْمَعَانِي لَا فِي الْأَلْفَاظِ وَالْمَبَانِي): وَمَعْنَى الْجَوَارِ فِي الْمَسْجِدِ هُوَ الْإِعْتِكَافُ.
 ٢. قَاعِدَةُ (الْعُرْفُ قَاضٍ): وَعُرْفُ الْفُقَهَاءِ وَالْعُبَادِ جَرَى عَلَى تَسْمِيَةِ الْإِعْتِكَافِ جَوَارًا.
- أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: يُقَاسُ لَفْظُ "الْجَوَارِ" عَلَى لَفْظِ "الْحَبْسِ" أَوْ "الزُّرْمِ" بِجَامِعِ "قَصْدِ الْإِلَاقِطَاعِ فِي مَكَانٍ مُقَدَّسٍ"، فَمَا أَدَّى إِلَى اللَّبْثِ التَّعْبُدِيِّ أُعْطِيَ حُكْمَ الْإِعْتِكَافِ.
٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ لَمْ يُلْحَقِ الْجَوَارُ بِالْإِعْتِكَافِ، لَأَصْبَحَ عِنْدَنَا عِبَادَةٌ مَكَائِيَّةٌ "مُجْهُولَةُ الْأَحْكَامِ" وَبِلَا صَوْمٍ، وَهَذَا يَنْقُضُ أَصْلَ الْمَذْهَبِ فِي أَنَّ كُلَّ مُكْثٍ تَعْبُدِيٍّ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ صَوْمٍ، فَلَمَّا بَطَلَ وُجُودُ مُكْثٍ تَعْبُدِيٍّ بِلَا صَوْمٍ، انْعَكَسَ ذَلِكَ بِالْحَاقِ الْجَوَارِ بِالْإِعْتِكَافِ.

~

اسْتِثْنَاءُ نَذْرِ النَّهَارِ فَقَطَّ وَعَدَمُ لُزُومِ الصَّوْمِ فِيهِ

(فَقَّهُ التَّمْيِيزِ بَيْنَ الْعِبَادَةِ وَالْعَادَةِ):

الِاعْتِكَافُ وَصَالٌ يَقُومُ عَلَى "الِاخْتِوَاءِ" (لَيْلاً وَنَهَاراً)، فَمَنْ التَزَمَهُ لَزَمَهُ سِيَاجُ الصَّوْمِ. لَكِنْ حِينَ يَخْتَارُ الْمُكَلَّفُ أَنْ يَحِسَّ نَفْسَهُ فِي الْمَسْجِدِ نَهَاراً فَقَطْ، فَإِنَّهُ بِهَذَا التَّقْيِيدِ قَدْ فَكَّ عَقْدَ الِاعْتِكَافِ الشَّرْعِيِّ لِيَصْنَعَ لِنَفْسِهِ "وَصَالاً نَاقِصاً". وَالْمُحِبُّ الَّذِي يَشْتَرِطُ سَاعَاتِ النَّهَارِ دُونَ اللَّيْلِ لَمْ يَدْخُلْ فِي "خَلْوَةِ الْعَاكِفِينَ"، بَلْ فِي "جِلْسَةِ الزَّائِرِينَ"؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يُلْزَمَهُ الشَّرْعُ بِالصَّوْمِ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ شَرَفٌ لِلِاعْتِكَافِ الْحَقِيقِيِّ، وَهَذَا الْفِعْلُ لَمَّا قَصُرَ عَنْ مَقَامِهِ، سَقَطَ عَنْهُ كُلُّ تَكَالِيفِ الصَّحَّةِ الْمَخْصُوصَةِ بِهِ.

نَصُّ الشَّيْخِ خَلِيلٍ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (لَا النَّهَارَ فَقَطْ فَبِالْلَفْظِ وَلَا يَلْزَمُ فِيهِ حَيْثُ صَوِّمَ)؛ يَعْنِي: أَنَّ مَنْ نَذَرَ لُزُومَ الْمَسْجِدِ فِي النَّهَارِ فَقَطْ دُونَ اللَّيْلِ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ مَا نَطَقَ بِهِ (بِالْلَفْظِ) لِحَقِّ النَّذْرِ، لَكِنَّ هَذَا الْفِعْلَ لَا يُسَمَّى اعْتِكَافاً شَرْعِيّاً، وَلَا يَلْزَمُهُ فِيهِ صَوْمٌ، لِأَنَّ الصَّوْمَ شَرَطٌ فِي "الِاعْتِكَافِ" وَهَذَا لَيْسَ بِاعْتِكَافٍ لِانْتِفَاءِ اللَّيْلِ عَنْهُ.

النَّظَرُ الْفِقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:

١. مَنَاطُ الْحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ مُقَابِلَ اللَّفْظِ: يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الِاعْتِكَافَ لَهُ مَاهِيَّةٌ مَخْصُوصَةٌ، فَمَنْ قَيَّدَ نَذْرَهُ بِمَا يُنَاقِضُهَا، انْتَقَلَ فِعْلُهُ مِنْ بَابِ الْعِبَادَةِ الْمُسَمَّاةِ إِلَى بَابِ "مُطْلَقِ الْإِتْرَامِ".

٢. مَنَاطُ ارْتِبَاطِ الشَّرْطِ بِالْمَاهِيَّةِ: الصَّوْمُ شَرَطٌ فِي "الِاعْتِكَافِ"؛ فَمَا دَامَ الِاعْتِكَافُ قَدْ انْتَفَى بِانْتِفَاءِ جُزْئِهِ (اللَّيْلِ)، انْتَفَى مَعَهُ لُزُومُ شَرْطِهِ (الصَّوْمِ).

٣. مَنَاطُ لُزُومِ الْوَفَاءِ بِمَا أُلْزِمَ: يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ لُزُومَ الْمَسْجِدِ فِي النَّهَارِ قُرْبَةٌ فِي الْجُمْلَةِ، فَيَلْزَمُ بِالنَّذْرِ تَبَعاً لِلْفِعْلِ الصَّادِرِ عَنِ الْمُكَلَّفِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالدَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الْحَصْرِ فِي (النَّهَارِ فَقَطْ): يَقْتَضِي نَفْيَ صِفَةِ "الِاعْتِكَافِ" الشَّرْعِيِّ عَنِ الْفِعْلِ، لِأَنَّ الْفَقْطِيَّةَ تَمْنَعُ دُخُولَ اللَّيْلِ الْمُصَحَّحِ لِلْمُسَمَّى.

٢. بِدَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "فِي اللَّفْظِ" يُطَابِقُ وَجُوبَ الْوُقُوفِ عِنْدَ مَا نَطَقَ بِهِ النَّاذِرُ دُونَ زِيَادَةٍ.

- دَلَالَةُ الْإِقْضَاءِ: يَصِحُّ حُكْمُ عَدَمِ لُزُومِ الصَّوْمِ بِإِقْضَاءِ أَنَّ الصَّوْمَ وَسِيلَةٌ لِصِحَّةِ مَقْصِدٍ مَفْقُودٍ هُنَا.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى بُرْهَانِ انْتِفَاءِ اللَّوَاظِمِ بِانْتِفَاءِ الْمَلْزُومِ الْمُقَدَّمَةُ الْأُولَى: كُلُّ اعْتِكَافٍ شَرْعِيٍّ يَسْتَلْزِمُ صَوْمًا.

الْمُقَدَّمَةُ الثَّانِيَّةُ: نَذْرُ النَّهَارِ فَقَطْ لَيْسَ اعْتِكَافًا شَرْعِيًّا.

الِاسْتِثْنَاءُ: إِذَا؛ نَذْرُ النَّهَارِ فَقَطْ لَا يَسْتَلْزِمُ صَوْمًا.

وموضوعها: نَذْرُ لُزُومِ الْمَسْجِدِ نَهَارًا فَقَطْ، ومحمولها: غَيْرُ مُوجِبٍ لِلصَّوْمِ لِأَنَّهُ حِطَّاطٌ عَنْ رُبَّةِ الْاعْتِكَافِ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ)؛ وَجْهُ الدَّلَالَةِ أَنَّ الشَّارِعَ رَبَطَ الصَّوْمَ بِإِلْغَاءِ اللَّيْلِ، فَمَنْ نَفَى اللَّيْلَ عَنْ نَذْرِهِ فَقَدْ نَقَضَ هَذَا التَّرْتِيبَ، فَسَقَطَ عَنْهُ لُزُومُ الصَّوْمِ.

ثَانِيًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةُ (الْأَصْلُ فِي النُّدُورِ الْإِثْبَاطُ لِلْفُطْرِ): وَالنَّاذِرُ لَمْ يَلْتَزِمِ الصَّوْمَ وَلَا الْإِعْتِكَافَ بِمَعْنَاهُ الشَّرْعِيُّ.

٢. قَاعِدَةُ (مَا تَعَدَّرَ أَصْلُهُ سَقَطَ وَصْفُهُ): فَلَمَّا تَعَدَّرَ الْإِعْتِكَافُ هُنَا، سَقَطَ وَصْفُهُ التَّلَازُمِيُّ وَهُوَ الصَّوْمُ.
ثَالِثًا أُدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الْعَلَّةِ: يُقَاسُ نَذْرُ النَّهَارِ فَقَطْ عَلَى نَذْرِ الْجُلُوسِ لِلْعِلْمِ؛ بِجَمَاعٍ أَنَّ كِلَاهُمَا لَزُومٌ لَا يَحْمِلُ صِفَةَ الْإِعْتِكَافِ، فَلَا يُشْتَرَطُ لَهُمَا صَوْمٌ.

٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ أُلْزِمَتْهُ بِالصَّوْمِ فِي النَّهَارِ فَقَطْ، لَكَانَ الْإِعْتِكَافُ فِعْلًا مَكَائِيًّا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى اللَّيْلِ، وَهَذَا بَاطِلٌ مَذْهَبِيًّا.

~

الْخِلَافُ فِي لَزُومِ إِحْمَالِ يَوْمِ الدُّخُولِ لِلْمُعْتَكِفِ

(فَقْهُ الْعَهْدِ بَيْنَ الْعَابِرِ وَالْمُقِيمِ):

الْإِعْتِكَافُ وَصَالٌ يَبْدَأُ بِـ "خُطْوَةٍ" نَحْوَ الْمِحْرَابِ. وَالْمَنْطِقُ الشَّرْعِيُّ هُنَا يَتَسَاءَلُ: هَلْ هَذِهِ الْخُطْوَةُ هِيَ "عَقْدٌ نَافِذٌ" لَا رُجُوعَ فِيهِ، أَمْ هِيَ تَجْرِبَةٌ وَصَالٌ لَمْ تَكْتَمِلْ أَرْكَائُهَا بَعْدُ؟ التَّأْوِيلُ الْأَوَّلُ يَنْظُرُ إِلَى الرُّوحِ الْعَابِرَةِ الَّتِي تَوَتَّ رَمْنًا مَحْدُودًا فَلَا تُسَجَّنُ بِحُكْمِ الشَّرْعِ، بَيْنَمَا التَّأْوِيلُ الثَّانِي يَنْظُرُ إِلَى "هَيْبَةِ الدُّخُولِ" الَّتِي تُحَوِّلُ التَّفَلَ إِلَى فَرْضٍ مُلْزِمٍ. فَالْمُحِبُّ الصَّادِقُ عِنْدَ أَهْلِ التَّحْقِيقِ هُوَ مَنْ إِذَا وَقَفَ بِالْبَابِ نَوَى التَّمَامَ، لِأَنَّ الشَّرْعَ لَا يُحِبُّ أَنْصَافَ الْعِبَادَاتِ.

نَصَّ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِّلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَفِي الْحَاقِ يَوْمِ دُخُولِهِ: تَأْوِيلَانِ؛ يَعْنِي: أَنَّ شُرَاحَ الْمُخْتَصَرِ اخْتَلَفُوا فِي لُزُومِ إِكْمَالِ الْيَوْمِ لِمَنْ دَخَلَ فِيهِ بِنِيَّةِ الْإِعْتِكَافِ عَلَى فَهْمَيْنِ:

١. التَّأْوِيلُ الْأَوَّلُ (مَا رَجَّحَهُ عِبٌّ وَنُسِبَ لِلِاتِّفَاقِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ): أَنَّهُ إِذَا نَوَى يَوْمًا فَقَطَّ أَوْ جَوَارًا مَا دَامَ فِي الْمَسْجِدِ، فَلَا يَلْزَمُهُ إِكْمَالُهُ إِذَا أَرَادَ الْخُرُوجَ، لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمَ بِمَا هِيَ الْإِعْتِكَافِ الْكَامِلِ.

٢. التَّأْوِيلُ الثَّانِي (مَا اعْتَمَدَهُ الْحَطَّابُ وَالْمَوَاقُ وَالْبُنَانِيُّ وَاللَّقَانِيُّ): أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِكْمَالُ بِمُجَرَّدِ الشُّرُوعِ وَالِدُخُولِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ الْمَالِكِيَّ أَنَّ مَنْ دَخَلَ فِي نَفْلِ لَزَمَهُ إِتْمَامُهُ، وَالْإِعْتِكَافُ لَا يَتَّبَعُ.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِّلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:

١. مَنَاطُ أَثَرِ الشُّرُوعِ فِي اللَّزُومِ: يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْإِعْتِكَافَ عِبَادَةٌ تَلْزَمُ بِالْبَدْءِ فِيهَا؛ فَمَنْ بَدَأَ الْفِعْلَ "لَزَمَهُ التَّمَامُ" طَرْدًا لِقَاعِدَةِ لُزُومِ التَّوَافُلِ بِالشُّرُوعِ.

٢. مَنَاطُ تَقْيِيدِ النِّيَّةِ لِلْحُكْمِ: يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ النِّيَّةَ هِيَ الَّتِي حَدَدَتْ الْمَسَاحَةَ، فَمَنْ نَوَى "الْمُكْتِ الْعَارِضَ" لَمْ يَدْخُلْ فِي "الْإِعْتِكَافِ الشَّرْعِيِّ" الْمَحْكُومِ بِالْإِكْمَالِ (وَهُوَ فَهْمٌ مَنْ رَأَى عَدَمَ اللَّزُومِ).

٣. مَنَاطُ "قُوَّةِ الْإِعْتِمَادِ الْمَذْهَبِيِّ": يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ كِبَارَ الْمُحَقِّقِينَ (كَالْحَطَّابِ) صَرَّحُوا بِاللُّزُومِ، مِمَّا جَعَلَ الْمَنَاطَ يَمِيلُ لِقُوَّةِ "صِيَانَةِ الْعِبَادَةِ" عَنْ تَلَاعُبِ النَّفْسِ بِتَرْكِهَا قَبْلَ تَمَامِهَا.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الظَّرْفِيَّةِ فِي (يَوْمِ دُخُولِهِ): يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْخِلَافَ مُرْتَبِطٌ بِلَحْظَةِ الْبِدَايَةِ الزَّمَانِيَّةِ، فَهَلِ الْيَوْمُ "وِعَاءٌ مُلْزِمٌ" أَمْ "مَسَاحَةٌ اخْتِيَارِيَّةٌ"؟
٢. بِدَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "تَأْوِيلَانِ" يُطَابِقُ وَجُودَ فَهْمَيْنِ مُتَصَارِعَيْنِ لِأَصْلِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْمُدَوَّنَةِ.

- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ حُكْمُ اللَّزُومِ (عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ) بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ الْإِعْتِكَافَ لَا يَكُونُ إِلَّا يَوْمًا كَامِلًا، فَالدُّخُولُ فِيهِ يَقْتَضِي قَصْدَ الْكَمَالِ ضَرُورَةً.
تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى بُرْهَانِ لُزُومِ الْكُلِّ بِالشَّرُوعِ فِي الْجُزْءِ "الْمُقَدِّمَةِ الْأُولَى: الْإِعْتِكَافُ عِبَادَةٌ وَاحِدَةٌ لَا تَتَّبَعُضُ (الْيَوْمُ هُوَ الْوَاحِدَةُ الصُّغْرَى).

الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: الشَّرُوعُ فِي جُزْءِ الْيَوْمِ هُوَ شُرُوعٌ فِي مَاهِيَّةِ الْإِعْتِكَافِ.
الِاسْتِثْنَاءُ: إِذَا؛ يَجِبُ إِكْمَالُ الْيَوْمِ مَنْطِقِيًّا لِأَنَّ تَقْضِ الْبَعْضِ بَعْدَ الشَّرُوعِ هَذَا لِلْكَلِّ الْمُلتَزِمِ شَرْعًا.

وموضوعها: لُزُومُ إِكْمَالِ يَوْمِ الدُّخُولِ لِلْمُعْتَكِفِ، ومحمولها: مَحَلُّ تَأْوِيلَيْنِ (وَالرَّاجِحُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ اللَّزْمُ).

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ)؛ وَالشَّرُوعُ فِي الْإِعْتِكَافِ عَمَلٌ صَالِحٌ، فَتَرْكُهُ قَبْلَ تَمَامِ الْيَوْمِ إِبْطَالٌ لَهُ، وَهُوَ مَا اسْتَدَّ إِلَيْهِ الْقَائِلُونَ بِاللَّزْمِ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ: قَوْلُهُ ﷺ: (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ)؛ فَإِذَا نَوَى الْإِعْتِكَافَ الشَّرْعِيَّ لَزِمَهُ مَا نَوَى، وَأَقْلَهُ يَوْمٌ. ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةُ (مَنْ دَخَلَ فِي نَفْلِ لَزِمَهُ إِتْمَامُهُ): وَهِيَ عُمْدَةُ الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

٢. قَاعِدَةُ (مَا لَا يَتَّبَعُ فِكُلُّهُ كَبَعْضِهِ): وَالْإِعْتِكَافُ (الْيَوْمُ) لَا يَتَّبَعُ، فَالشَّرُوعُ فِيهِ يُوجِبُ تَمَامَهُ. رَابِعًا أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: يُقَاسُ الْإِعْتِكَافُ عَلَى "الصَّلَاةِ"؛ فَمَنْ دَخَلَ فِيهَا لَزِمَتْهُ وَلَا يَجُوزُ قَطْعُهَا، فَكَذَلِكَ الْإِعْتِكَافُ بَعْدَ الدُّخُولِ فِيهِ.

٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ لَمْ يَلْزَمْ إِكْمَالُ يَوْمِ الدُّخُولِ، لَكَانَ الْإِعْتِكَافُ فِعْلًا مَنفُوضًا فِي بَعْضِهِ، وَهَذَا يُصَادِمُ حُرْمَةَ الْعِبَادَةِ، فَلَمَّا بَطَلَ التَّقْصِيرُ انْعَكَسَ بِوُجُوبِ التَّمَامِ.

~

لُزُومُ إِتْيَانِ السَّاحِلِ لِنَاذِرِ الصَّوْمِ فِيهِ وَحَقِيقَةُ الرِّبَاطِ

(فَقَّهَ الْجَمْعُ بَيْنَ جِهَادِي النَّفْسِ وَالنَّعْرِ):

الْإِعْتِكَافُ وَصَالٌ فِي السَّكِينَةِ، وَالرِّبَاطُ (فِي السَّاحِلِ) وَصَالٌ فِي الْبِقَظَةِ. وَالْمُحِبُّ الَّذِي يَنْذِرُ أَنْ يَصُومَ فِي "النَّعْرِ"، إِنَّمَا يَطْلُبُ مَقَامًا يَجْتَمِعُ فِيهِ طَهْرُ الصَّائِمِ بِقِظَةِ الْمُرَاطِ. فَالْمَكَانُ هُنَا (السَّاحِلُ) لَيْسَ مُجَرَّدَ حَيْزٍ جُغْرَافِيٍّ، بَلْ هُوَ صِفَةٌ مُؤَثِّرَةٌ فِي ذَاتِ الْعِبَادَةِ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ فِي مَحَلِّ الْخَوْفِ وَالْحِرَاسَةِ أَعْظَمُ

أَجْرًا مِنْهُ فِي مَحَلِّ الدَّعَةِ. فَالْمَنْطِقُ الشَّرْعِيُّ يُوجِبُ عَلَى النَّاذِرِ شَدَّ الرَّحَالِ إِلَى السَّاحِلِ، لِأَنَّ الْوَفَاءَ بِالْعَهْدِ يَقْتَضِي تَحْقِيقَ "الْقِيَمَةِ الْمُضَافَةِ" الَّتِي قَصَدَهَا الْمُكَلَّفُ بِنَذْرِهِ، وَهِيَ فَضْلُ الرِّبَاطِ.

نَصُّ الشَّيْخِ خَلِيلٍ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَإِثْبَانُ سَاحِلٍ لِنَازِرِ صَوْمٍ بِهِ مُطْلَقًا)؛ يَعْنِي: أَنَّ مَنْ نَذَرَ أَنْ يَصُومَ فِي سَاحِلٍ مِنْ سَوَاحِلِ الْمُسْلِمِينَ (التُّغُورِ)، لَزِمَهُ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى ذَلِكَ السَّاحِلِ لِيَصُومَ فِيهِ، سَوَاءً نَذَرَ الصَّوْمَ فِيهِ لِأَجْلِ فَضْلِ الرِّبَاطِ أَوْ نَذَرَهُ مُطْلَقًا عَنِ التَّعْلِيلِ؛ لِأَنَّ عَيْنَ الْمَكَانِ تَعَيَّنَتْ بِمَا فِيهَا مِنْ زِيَادَةِ قُرْبَةٍ (وَهِيَ حِرَاسَةُ حِمَى الْمُسْلِمِينَ).

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:

١. مَنَاطُ "زِيَادَةِ الْفَضْلِ فِي الْمَكَانِ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْقَاعِدَةَ فِي النَّذْرِ أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ مَكَانٌ لَا فَضْلَ فِيهِ، لَكِنَّ السَّاحِلَ مَحَلُّ الرِّبَاطِ، وَالرِّبَاطُ عِبَادَةٌ مَقْصُودَةٌ لِدَاتِهَا، فَالْمَنَاطُ هُوَ تَحْصِيلُ الْفَضِيلَةِ الزَّائِدَةِ الَّتِي لَا تُوجَدُ فِي غَيْرِهِ.

٢. مَنَاطُ "وُجُوبِ الْوَفَاءِ بِمَا التَّزَمَهُ الْمُكَلَّفُ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ النَّاذِرَ شَرَطَ عَلَى نَفْسِهِ مَكَانًا مَخْصُوصًا لِعِبَادَتِهِ، وَالشَّارِعُ أَمَرَ بِالْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ عَلَى صِفَتِهِ مَا دَامَتْ طَاعَةٌ، وَالصَّوْمُ فِي التُّغُرِ طَاعَةٌ مُرَكَّبَةٌ، فَلَزِمَ الْإِثْبَانُ.

٣. مَنَاطُ "دَفْعِ لَعْوِيَةِ التَّقْيِيدِ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ تَقْيِيدَ الصَّوْمِ بِالسَّاحِلِ لَوْ لَمْ يُوجِبِ الْإِثْبَانُ لَكَانَ ذِكْرُ السَّاحِلِ فِي النَّذْرِ لَعْوًا، وَكَلَامُ الْمُكَلَّفِ فِي عُقُودِهِ مَعَ اللَّهِ يُصَانُ عَنِ اللَّغْوِ مَا أَمَكَنَ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالدَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الصِّفَةِ فِي (سَاحِلٍ): يَقْتَضِي أَنَّ الْمَكَانَ الَّذِي لَا صِفَةَ لَهُ (كَالْبَادِيَةِ أَوْ الْأَسْوَاقِ) لَا يَلْزَمُ الْإِثْبَانُ إِلَيْهِ بِالنَّذْرِ، لِانْعِدَامِ مَنَاطِ الرِّبَاطِ.
 - مَفْهُومُ الْعُمُومِ فِي (مُطْلَقًا): يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لُزُومَ الْإِثْبَانِ ثَابِتٌ سَوَاءً قَصَدَ النَّاذِرُ الرِّبَاطَ بِنَيْتِهِ أَوْ لَمْ يَقْصِدْهُ، لِأَنَّ صِفَةَ الْمَكَانِ غَالِبَةٌ عَلَى النِّيَّةِ.
٢. بِدَلَالَاتِ الْأَلْفَافِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "إِثْبَانٌ" يُطَابِقُ فِعْلَ السَّعَرِ وَالْإِنْتِقَالَ الْبَدَنِيِّ إِلَى الْمَكَانِ.
- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصَحُّ حُكْمُ اللُّزُومِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ "الرِّبَاطَ" حَقٌّ لِلَّهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ، فَتَنْذَرُ الصَّوْمِ فِيهِ يَقْتَضِي إِعْمَارَ هَذَا الثَّغْرِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

- يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "قَاعِدَةِ لُزُومِ مَحَلِّ الْعِبَادَةِ لِتَحْصِيلِ خُصُوصِيَّتِهَا" الْمُقَدِّمَةِ الْأُولَى: الصَّوْمُ فِي السَّاحِلِ عِبَادَةٌ تَجْمَعُ بَيْنَ الصَّوْمِ وَالرِّبَاطِ.
- الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: الرِّبَاطُ عِبَادَةٌ مَكَانِيَّةٌ لَا تُؤَدَّى إِلَّا فِي الثَّغْرِ.
- الِاسْتِثْنَاءُ: إِذَا؛ يَجِبُ الْإِثْبَانُ إِلَى السَّاحِلِ مَنْطِقِيًّا لِتَحْقِيقِ كَمَالِ الْمَنْدُورِ الَّذِي التَّزَمَهُ الْمُكَلَّفُ.

- وموضوعها: نَذَرُ الصَّوْمِ فِي السَّاحِلِ، ومحمولها: مُوجِبٌ لِلإِنْتِقَالِ وَالْإِثْبَانِ إِلَى الْمَكَانِ الْمَنْدُورِ.
- أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا)؛
وَالرِّبَاطُ مَأْمُورٌ بِهِ، فَلَمَّا أَوْجَبَهُ الْمُكَلَّفُ عَلَى نَفْسِهِ بِنَذْرِ الصَّوْمِ فِيهِ، صَارَ الْوَفَاءُ
بِهِ دَاخِلًا فِي عُمُومِ الْأَمْرِ بِحِفْظِ الْعُهُودِ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ: قَوْلُهُ ﷺ: (رَبَاطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ)؛ فَلَمَّا
كَانَ لِلرِّبَاطِ هَذِهِ الْمَزِيَّةُ، تَعَيَّنَ الْمَكَانُ لِأَجْلِهَا، كَمَا تَعَيَّنَتِ الْمَسَاجِدُ الثَّلَاثَةُ
لِفَضْلِهَا.

ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةُ (الْمَكَانُ يَتَعَيَّنُ بِمَا فِيهِ مِنَ الْقُرْبَةِ): وَالسَّاحِلُ مَحَلُّ قُرْبَةِ الرِّبَاطِ.
 ٢. قَاعِدَةُ (مَا أُلْزِمَ الْمُكَلَّفُ نَفْسَهُ مِمَّا هُوَ طَاعَةٌ لِرَمَاهُ): وَالصَّوْمُ فِي السَّاحِلِ
طَاعَةٌ مُتَعَيِّنَةٌ الْمَكَانِ بِفَضْلِهَا.
- أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: يُقَاسُ السَّاحِلُ عَلَى الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ؛ بِجَامِعِ "وُجُودِ مَزِيَّةٍ
تَعْبُدِيَّةٍ لَا تُوجَدُ فِي غَيْرِهَا، فَمَا تَعَيَّنَ لِفَضْلِ الصَّلَاةِ فِيهِ (كَالْمَسَاجِدِ)، تَعَيَّنَ
لِفَضْلِ الرِّبَاطِ فِيهِ (كَالسَّاحِلِ).
٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ جَازَ لَهُ الصَّوْمُ فِي بَيْتِهِ بَدَلَ السَّاحِلِ، لَضَاعَتْ مَصْلَحَةُ
"إِعْمَارِ الثُّغُورِ" الَّتِي نَذَرَهَا، فَلَمَّا بَطَلَ إِهْدَارُ مَصْلَحَةِ النَّذْرِ، انْعَكَسَ ذَلِكَ
بِوُجُوبِ الْإِثْبَانِ.

~

حُكْمُ دُخُولِ الْمَنْزِلِ لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ وَضَوَائِطُهُ فِي الْإِعْتِكَافِ

(فَقْهُ التَّوْفِيقِ بَيْنَ الرُّوحِ وَالْجَسَدِ):

الِاعْتِكَافُ وَصَالَ مَسْجِدِي يُسْتَهْدَفُ تَعْلِيقَ الْقَلْبِ بِرَبِّ الْبَيْتِ، لَكِنَّ هَذَا الْقَلْبَ يَسْكُنُ جَسَدًا لَهُ ضَرُورَاتٌ لَا تَقْبَلُ التَّأْخِيلَ. فَالْوَصَالُ الْحَقِيقِيُّ لَا يَعْنِي تَعْذِيبَ الْبَدَنِ، بَلْ يَعْنِي "الانضباط" حَالِ الْاضْطِرَارِ. فَالشَّارِعُ سَمَحَ لِلْمُعْتَكِفِ بِالْخُرُوجِ لِقَضَاءِ حَاجَتِهِ لِأَنَّ "المِحْرَابَ" لَا يَسْتَوْعِبُ كُلَّ شُؤْنِ الْبَشَرِ، وَلَكِنَّهُ اشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ الدُّخُولُ لِلْمَنْزِلِ بِقَدَرِ الْحَاجَةِ لَا بِقَدَرِ الرَّاحَةِ؛ لِيَبْقَى الْمُعْتَكِفُ فِي حَالَةِ "سَفَرٍ" إِلَى اللَّهِ حَتَّى وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، فَلَا يَسْتَقِرُّ وَلَا يَجْلِسُ، بَلْ يَقْضِي أَمْرَهُ وَيَعُودُ لِحِمَى الْمَسْجِدِ فَوْرًا.

نَصَّ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَدُخُولُهُ مَنْزِلَهُ وَإِنْ لِعَائِطٍ)؛ يَعْنِي: أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُعْتَكِفِ الْخُرُوجُ مِنَ الْمَسْجِدِ وَدُخُولُ مَنْزِلِهِ لِقَضَاءِ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ (كَالْبَوْلِ وَالْعَائِطِ أَوْ الْعُسْلِ الْوَاجِبِ)؛ وَهَذَا الدُّخُولُ لَا يُبْطِلُ الْإِعْتِكَافَ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ، بِشَرَطِ أَنْ لَا يَجْلِسَ فِي مَنْزِلِهِ بَعْدَ قَضَاءِ حَاجَتِهِ، فَإِنْ جَلَسَ لِعَيْرِ ضَرُورَةٍ بَطَلَ إِعْتِكَافُهُ.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:

١. مَنَاطُ "رَفْعِ الْحَرَجِ عَنِ الْمُكَلَّفِ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الشَّرِيعَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْيُسْرِ، وَحَبَسُ الْمُعْتَكِفِ عَنْ قَضَاءِ حَاجَتِهِ فِيهِ إِضْرَارٌ بَيْنٌ، فَالْمَنَاطُ هُوَ "الضَّرُورَةُ الْبَشَرِيَّةُ الَّتِي لَا مَفَرَ مِنْهَا"، وَهِيَ مُسْتَثْنَاةٌ مِنْ حُكْمِ الْمَنْعِ مِنَ الْخُرُوجِ.

٢. مَنَاطُ "تُقْدِيرِ الْقَدْرِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الرُّخْصَةَ تُقَدَّرُ بِقَدَرِهَا؛ فَالْخُرُوجُ لِلْحَاجَةِ مُبَاحٌ، لَكِنَّ الْمُكْتَّ فِي الْمَنْزِلِ فَوْقَ الْحَاجَةِ (كَالْجُلُوسِ) هُوَ رُجُوعٌ لِحَيَاةِ الْعَادَةِ، فَيَنْقُضُ هَيْئَةَ الْإِعْتِكَافِ لِاتِّفَاءِ مَنَاطِ الضَّرُورَةِ.

٣. مَنَاطُ عَدَمِ وُجُودِ الْمَرَافِقِ فِي الْمَسْجِدِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ كَانَ فِي الْمَسَاجِدِ الْقَدِيمَةِ عَدَمُ وُجُودِ دَوَرَاتِ مِيَاهٍ دَاخِلِ حَرَمِهَا، فَتَعَيَّنَ الْمَنْزِلُ مَحَلًّا لِقِضَاءِ الْحَاجَةِ، فَاعْتُمِرَ الْخُرُوجُ إِلَيْهِ لِذَلِكَ. تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الْعَايَةِ فِي (وَأِنْ لِعَايَ): يُشِيرُ إِلَى الْإِسْتِيعَابِ؛ أَيَّ أَنَّ الْخُرُوجَ لِأَقْلِ الْحَاجَاتِ أَوْ أَكْثَرِهَا بَشَرِيَّةً مَغْفُورٌ، مَا دَامَ السَّبَبُ هُوَ قِضَاءُ الْحَاجَةِ لَا التَّلَدُّ بِالْبَيْتِ.

- مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ فِي الْجُلُوسِ (الْمُقَدَّرِ فِي الشَّرْحِ): أَنَّ الدُّخُولَ بِلَا جُلُوسٍ جَائِزٌ، وَبِالْجُلُوسِ بَاطِلٌ.

٢. بِذَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "مَنْزِلُهُ" يُطَابِقُ مَحَلَّ سُكْنَاهُ، وَلَفْظُ "عَايَ" يُطَابِقُ الْحَاجَةَ الْبَشَرِيَّةَ الْمَعْرُوفَةَ.

- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ جَوَازُ الدُّخُولِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ الْإِعْتِكَافَ صَحِيحٌ مَعَ بَقَاءِ الْحَيَاةِ، وَالْحَيَاةُ تَقْتَضِي قِضَاءَ الْحَاجَةِ، فَالْإِقْتِضَاءُ الشَّرْعِيُّ أَبَاحَ هَذَا الْخُرُوجَ حِفَاطًا عَلَى الْبَدَنِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "قَاعِدَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ لِلضَّرُورَةِ"
الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: كُلُّ خُرُوجٍ لِعِغْرِ ضَرُورَةٍ يُبْطِلُ الْإِعْتِكَافَ.
الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: قَضَاءُ الْحَاجَةِ ضَرُورَةٌ بَشَرِيَّةٌ قَاهِرَةٌ.
الْإِسْتِثْنَاءُ: إِذَا؛ الدُّخُولُ لِلْمَنْزِلِ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ لَا يُبْطِلُ الْإِعْتِكَافَ، لِأَنَّهُ خُرُوجٌ
"مُعَلَّلٌ بِالضَّرُورَةِ".

وموضوعها: دُخُولُ الْمُعْتَكِفِ مَنْزِلَهُ لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ، ومحمولها: جَائِزٌ وَلَا يَنْقُصُ
صِحَّةَ الْإِعْتِكَافِ (بِشَرْطِ عَدَمِ الْجُلُوسِ).

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ)؛ وَمَنْعُ
الْمُعْتَكِفِ مِنَ الْخُرُوجِ لِحَاجَتِهِ عُسْرٌ عَظِيمٌ يَتَنَافَى مَعَ مَقْصِدِ التَّيْسِيرِ فِي
الْعِبَادَةِ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ: مَا بَيَّنَّ فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- قَالَتْ:
"وَكَانَ ﷺ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ إِذَا كَانَ مُعْتَكِفًا؛ فَهَذَا فِعْلُهُ ﷺ وَهُوَ
نَصٌّ فِي مَحَلِّ النَّزَاعِ.

ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةُ (الضَّرُورَاتُ تُبَيِّحُ الْمَحْظُورَاتِ): وَالْخُرُوجُ مَحْظُورٌ، لَكِنَّ الْحَاجَةَ
جَعَلَتْهُ مُبَاحًا.

٢. قَاعِدَةُ (مَا جَازَ لِعُذْرٍ بَطَلَ بِزَوَالِهِ): فَلَمَّا انْتَهَى الْعُذْرُ (قَضَاءُ الْحَاجَةِ)، بَطَلَ
جَوَازُ الْبَقَاءِ فِي الْمَنْزِلِ، فَوَجَبَ الْعَوْدُ.

أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: يُقَاسُ الْخُرُوجُ لِلْعَائِطِ عَلَى "الْخُرُوجِ لِلْأَكْلِ" إِذَا لَمْ يَجِدْ مَنْ يَأْتِيهِ بِهِ؛ يَجَامِعُ الْقَوَامَ الْبَدَنِيَّ، فَمَا لَا يَقُومُ الْبَدَنُ إِلَّا بِهِ كَانَ خُرُوجُهُ مَغْفُورًا.
٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ حَرُمَ عَلَيْهِ دُخُولُ مَنْزِلِهِ لِحَاجَتِهِ، لَكَانَ ذَلِكَ أَمْرًا بِـ "التَّجَسُّسِ" فِي الْمَسْجِدِ أَوْ الْإِضْرَارِ بِالنَّفْسِ، وَكِلَاهُمَا بَاطِلٌ شَرْعًا، فَلَمَّا بَطَلَ التَّجَاسُّ وَالضَّرَرُ، انْعَكَسَ ذَلِكَ بِوُجُوبِ إِبَاحَةِ الدُّخُولِ لِلْحَاجَةِ.

~

أَثَرُ الْإِشْتَغَالِ بِالْعِلْمِ وَتَدْوِينِهِ عَلَى صِحَّةِ الْإِعْتِكَافِ

(فَقْهَ التَّجْرِيدِ لِلْمَذْكُورِ):

الِإِعْتِكَافُ وَصَالٌ يَقُومُ عَلَى "الصَّمْتِ الرُّوحِيِّ" وَالْإِقْبَالِ الْكَلْبِيِّ عَلَى الذِّكْرِ وَالصَّلَاةِ. وَالْعِلْمُ وَإِنْ كَانَ أَفْضَلَ الْقُرْبَاتِ، إِلَّا أَنَّ الْإِشْتَغَالَ بِتَفَاصِيلِهِ وَتَدْوِينِهِ عِنْدَ الْكَثْرَةِ يُصْبِحُ "حِجَابًا" عَنِ مَقْصِدِ التَّجْرِيدِ. فَالْمُحِبُّ الصَّادِقُ فِي الْإِعْتِكَافِ يَطْلُبُ الْمَذْكُورَ لَا الْعِلْمَ بِالْمَذْكُورِ؛ فَإِذَا كَثُرَتِ الْكِتَابَةُ - وَلَوْ كَانَتْ لِلْمُصْحَفِ - فَقَدْ تَحَوَّلَتِ الْخُلُوعُ إِلَى "مَدْرَسَةٍ"، وَالِإِعْتِكَافُ مَا هِيَئُهُ تُبْتَلَّى لَا تُعْلَمُ. فَالشَّرِيعَةُ تُرِيدُ مِنَ الْعَبْدِ أَنْ يَطْرَحَ كُلَّ شَاغِلٍ لِيَبْقَى مَعَ اللَّهِ بِلَا وَسَائِطٍ بَيْنِيَّةٍ.

نَصُّ الشَّيْخِ خَلِيلٍ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَإِشْتَغَالُهُ بِعِلْمٍ وَكِتَابَتِهِ وَإِنْ مُصْحَفًا إِنْ كَثُرَ)؛ يَعْنِي: أَنَّهُ يُكْرَهُ لِلْمُعْتَكِفِ الْإِشْتَغَالُ بِطَلَبِ الْعِلْمِ (بَحْثًا وَتَدْرِيسًا) وَكِتَابَتِهِ، بَلْ يَبْطُلُ الْإِعْتِكَافُ إِذَا كَثُرَ ذَلِكَ حَتَّى غَلَبَ عَلَى زَمَانِ الْإِعْتِكَافِ، وَذَلِكَ لِمُنَافَاةِهِ لِمَقْصِدِ التَّجْرِيدِ لِلْعِبَادَةِ الَّذِي بُنِيَ عَلَيْهِ الْإِعْتِكَافُ فِي الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:

١. مَنَاطُ تَمَحُّضِ الْعِبَادَةِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْإِعْتِكَافَ عِبَادَةٌ وَضِعَتْ لِقَصْدِ الْإِنْقِطَاعِ لِلصَّلَاةِ وَالذِّكْرِ خَاصَّةً؛
فَالْمَنَاطُ هُوَ "الِاخْتِصَاصُ الزَّمَانِي"، وَالِاشْتِغَالُ بِالْعِلْمِ يَصْرِفُ هَذَا الْإِخْتِصَاصَ
إِلَى مَقْصِدٍ آخَرَ غَيْرِ الَّذِي عُقِدَ لَهُ الْإِعْتِكَافُ.

٢. مَنَاطُ مَنَافَةِ اللَّبْثِ التَّعْبُدِيِّ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ اللَّبْثَ فِي الْإِعْتِكَافِ لَيْسَ مُجَرَّدَ وُجُودِ بَدَنِيٍّ، بَلْ هُوَ تَفْرِيعٌ لِلْبَالِ؛
وَالْكِتَابَةُ وَالْمُدَارَسَةُ الْكَثِيرَةُ تَشْعَلُ الْبَالِ، فَتَنَاقِضُ رُوحَ الْعِبَادَةِ، فَتَوْدِي إِلَى
الْإِبْطَالِ لِتَغْيِيرِ حَقِيقَةِ الْفِعْلِ.

٣. مَنَاطُ تَحْجِيمِ الْوَسَائِلِ عِنْدَ حُضُورِ الْعَايَاتِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْعِلْمَ "وَسِيلَةً" لِلْعِبَادَةِ، وَالْإِعْتِكَافُ هُوَ "ذِرْوَةُ الْعَايَةِ؛ فَلَا يَنْبَغِي
لِلْوَسِيلَةِ أَنْ تَقْطَعَ عَلَى الْعَبْدِ غَايَتَهُ الَّتِي وَصَلَ إِلَيْهَا بِالْفِعْلِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الْعَايَةِ فِي (وَأِنْ مُصَحَّفًا): يَقْتَضِي أَنَّ شَرَفَ الْمَكْتُوبِ لَا يَرْفَعُ حُكْمَ
الْكَرَاهَةِ أَوْ الْبُطْلَانِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ لَيْسَتْ فِي "ذَاتِ الْمَكْتُوبِ" بَلْ فِي "فِعْلِ الْكِتَابَةِ"
الشَّاعِلِ عَنِ التَّبَثُّلِ.

- مَفْهُومُ الشَّرْطِ فِي (إِنْ كَثُرَ): يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِشْتِغَالَ الْيَسِيرَ "كَمُطَالَعَةِ مَسْأَلَةٍ
أَوْ كِتَابَةٍ فَائِدَةٍ عَارِضَةٍ" مَعْفُودٌ عَنْهُ لِعَدَمِ تَحَقُّقِ عِلَّةِ "الِاسْتِعْرَاقِ الشَّاعِلِ".

٢. بِذَلَالَاتِ الْأَلْفَافِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "اشْتِغَالُهُ" يُطَابِقُ صَرَفَ الْجُهْدِ وَالْوَقْتَ لِلْعِلْمِ.

- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ حُكْمُ الْمَنْعِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ "الِاعْتِكَافَ" عِبَادَةٌ مَقْصُودَةٌ لِذَاتِهَا بِلَا خَلِيطٍ، فَالِإِقْتِضَاءُ أَوْجَبَ التَّجْرِيدَ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "قَاعِدَةِ التَّضَادِّ بَيْنَ التَّجْرِيدِ وَالتَّعْدِيدِ"

الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: الْإِعْتِكَافُ مَا هَيْئُهُ التَّجْرِيدُ لِلصَّلَاةِ وَالذِّكْرِ.

الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: كَثْرَةُ الْإِشْتِعَالِ بِالْعِلْمِ وَتَدْوِينِهِ تَعْدِيدٌ لِّلشَّوَاغِلِ يُنَافِي التَّجْرِيدَ.

الِاسْتِتْجَاعُ: إِذَا؛ الْإِشْتِعَالُ بِالْعِلْمِ (إِنْ كَثُرَ) يَنْقُضُ حَقِيقَةَ الْإِعْتِكَافِ فَيُبْطِلُهُ.

وموضوعها: الْإِشْتِعَالُ بِالْعِلْمِ وَكِتَابَتُهُ فِي الْإِعْتِكَافِ، ومحمولها: مَشْرُوطٌ بِالْقِلَّةِ

لِلصَّحَّةِ، وَمُبْطِلٌ إِنْ كَثُرَ.

أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَادْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا)؛ وَالِاعْتِكَافُ

هُوَ أَعْلَى صُورِ التَّبَتُّلِ، وَالتَّبَتُّلُ هُوَ الْإِنْقِطَاعُ، وَكَثْرَةُ الْكِتَابَةِ تَقْطَعُ هَذَا الْإِنْقِطَاعَ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَنِ: فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ؛ إِذْ لَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ فِي اعْتِكَافِهِ إِلَّا الصَّلَاةُ وَالذِّكْرُ

وَتِلَاوَةُ الْقُرْآنِ، وَلَمْ يَكُنْ يَجْلِسُ لِلْقَضَاءِ أَوْ لِتَعْلِيمِ النَّاسِ أُمُورَ الْعِلْمِ النَّظَرِيِّ،

لِتَمَحُّضِهِ فِي وَصَالِ رَبِّهِ.

ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةُ (الْمَشْغُولُ لَا يُشْغَلُ): وَالْمُعْتَكِفُ مَشْغُولٌ بِاللَّهِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُشْغَلَ

بِغَيْرِهِ وَلَوْ كَانَ عِلْمًا.

٢. قَاعِدَةُ (الْخُرُوجُ عَنْ مُقْتَضَى الْعِبَادَةِ إِبْطَالُ لَهَا): وَمُقْتَضَى الْإِعْتِكَافِ الذِّكْرُ،

فَالْخُرُوجُ إِلَى الْكِتَابَةِ الْكَثِيرَةِ مُخَالَفَةٌ لِلْمُقْتَضَى.

أَدْلَةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: يُقَاسُ الْإِشْتِعَالُ بِالْعِلْمِ عَلَى "الِإِشْتِعَالِ بِالتَّجَارَةِ؛ بِجَامِعِ الْإِنْصِرَافِ عَنْ مَحْضِ التَّعَبُّدِ، فَكَمَا أَنَّ الْبَيْعَ يُبْطِلُ الْإِعْتِكَافَ، فَكَذَلِكَ الْكِتَابَةُ الْكَثِيرَةُ لِاتِّحَادِ عِلَّةِ الشَّغْلِ".

٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ جَارَ الْإِشْتِعَالُ بِالْعِلْمِ كَثِيرًا، لَصَارَ الْإِعْتِكَافُ مَجْلِسَ عِلْمٍ لَا "خُلُوةَ عِبَادَةٍ"، وَهَذَا يَمْحُو الْفَرْقَ بَيْنَ الْمُعْتَكِفِ وَغَيْرِهِ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ الْخُصُوصِيَّةُ لِلْإِعْتِكَافِ، انْعَكَسَ ذَلِكَ بِمَنْعِ الشَّوَاغِلِ الْعِلْمِيَّةِ الْكَثِيرَةِ.

~

حَصَرَ أَعْمَالِ الْمُعْتَكِفِ فِي مَحْضِ التَّعَبُّدِ وَمَنْعَ مَا سِوَاهَا

(فَقَهُ التَّمَحُّضِ لِلْمَحْجُوبِ):

الْإِعْتِكَافُ وَصَالٌ يَقُومُ عَلَى "الِإِصْطِفَاءِ؛ فَلَا يَنْبَغِي لِلْمُعْتَكِفِ أَنْ يَشْغَلَ زَمَانَ الْوَصَالِ بِغَيْرِ لُغَةِ الْقُرْبِ". وَلُغَةُ الْقُرْبِ فِي بَيْتِ اللَّهِ ثَلَاثَةٌ أَرْكَانُ: (ذِكْرُ) يُؤْنَسُ الْقَلْبُ، وَ(صَلَاةٌ) تَصِلُ الْعَبْدَ بِالرَّبِّ، وَ(تِلَاوَةٌ) تُخَاطَبُ الرُّوحَ بِنُورِ الْوَحْيِ. فَالْمُحِبُّ الصَّادِقُ حِينَ يَدْخُلُ الْمُعْتَكِفَ يَنْسَلِخُ عَنْ كُلِّ فِعْلٍ بَشَرِيٍّ لَا يَمُتُّ لِهَذِهِ الثَّلَاثَةِ بِصِلَةٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ فِعْلٍ غَيْرُ ذَلِكَ هُوَ التَّفَاتُ عَنْ الْمَقْصُودِ، وَالِإِشْتِعَالُ بِالْفُضُولِ فِي حَضْرَةِ الْمَلِكِ جَفَاءً يَقْطَعُ مَدَدَ الْإِنْقِطَاعِ.

نَصُّ الشَّيْخِ خَلِيلٍ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَفِعْلٌ غَيْرُ ذِكْرٍ وَصَلَاةٍ وَتِلَاوَةٍ)؛ يَعْنِي: أَنَّهُ يُكْرَهُ لِلْمُعْتَكِفِ (وَقَدْ يُبْطِلُ اعْتِكَافَهُ إِنْ كَثُرَ جِدًّا) الْإِشْتِعَالُ بِأَيِّ فِعْلٍ خَارِجٍ عَنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ مِنَ الْعِبَادَةِ؛ فَالْمَطْلُوبُ مِنْهُ هُوَ التَّمَحُّضُ لِلذِّكْرِ وَالصَّلَاةِ

وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، أَمَّا مَا سِوَى ذَلِكَ مِنْ مُبَاحَاتِ الْأَفْعَالِ أَوْ فُضُولِ الْكَلَامِ فَهِيَ
مِنَاهُ تَنْقُصُ مِنْ حَقِيقَةِ الْإِعْتِكَافِ الْمَالِكِيِّ.
النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:
١. مَنَاطُ تَحْدِيدِ مَا هِيَ الْقُرْبَةُ الْمَكَانِيَّةُ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْإِعْتِكَافَ وَضِعَ لِقَصْدِ "التَّجْرِيدِ" لِلَّهِ فِي بَيْتِهِ؛ فَالْمَنَاطُ هُوَ تَعْيِينُ
الْوُظُفَةِ الزَّمَانِيَّةِ، وَهَذِهِ الْوُظُفَةُ مَحْصُورَةٌ فِيمَا كَانَ عِبَادَةً مَحْضَةً، فَمَا خَرَجَ
عَنْهَا كَانَ نَقْضًا لِلْمَقْصُودِ.

٢. مَنَاطُ صِيَانَةِ الْإِعْتِكَافِ عَنِ اللَّغْوِ:
يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ أَجَنَبِيٍّ عَنْ رُوحِ الْإِعْتِكَافِ يُلْحَقُ بِـ "اللَّغْوِ" الْمَذْمُومِ فِي
حَالِ التَّلَبُّسِ بِالتَّقَرُّبِ؛ فَإِذَا كَثُرَ هَذَا الْفِعْلُ صَارَ قَاطِعًا لِلزُّومِ الْمَسْجِدِ الْمَعْنَوِيِّ
فَيُوجِبُ الْبُطْلَانَ.

٣. مَنَاطُ التَّشَبُّهِ بِمَلَائِكَةِ الْمَحْرَابِ:
يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْمُعْتَكِفَ مَأْمُورٌ بِتَرْكِ شَوَاغِلِ الدُّنْيَا، وَالْمَلَائِكَةُ لَا يَفْعَلُونَ إِلَّا
الذِّكْرَ وَالتَّسْبِيحَ، فَالْخُرُوجُ عَنْ هَذِهِ الصِّفَةِ إِلَى غَيْرِهَا هُوَ هُبُوطٌ مِنَ الْمَقَامِ
الرَّفِيعِ لِلإِعْتِكَافِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الْحَصْرِ فِي (ذِكْرِ وَصَلَاةٍ وَتِلَاوَةٍ): يَقْتَضِي أَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ هِيَ الْحِزُّ
الْمَشْرُوعُ لِنَشَاطِ الْمُعْتَكِفِ، وَمَا سِوَاهَا يَدْخُلُ فِي دَائِرَةِ الْمَنْعِ أَوْ الْكَرَاهَةِ
بِحَسَبِ حَالِهِ.

- مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ فِي "الْقِلَّةِ": أَنَّ الْقَلِيلَ مِنَ الْفِعْلِ لِلْحَاجَةِ لَا يُبْطَلُ، لَكِنَّ التَّمَحُّضَ لِغَيْرِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ هُوَ مَحَلُّ النَّهْيِ.
٢. بِدَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "فِعْلٌ غَيْرٌ" يُطَابِقُ كُلَّ حَرَكَةٍ أَوْ عَمَلٍ لَا يَنْدَرِجُ تَحْتَ مَفْهُومِ الْعِبَادَاتِ الْمَذْكُورَةِ.

- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ حُكْمُ الْمَنْعِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ "الِاعْتِكَافَ" عِبَادَةٌ تَرْكٌ، وَالِاشْتِعَالَ يُغَيِّرُ الذِّكْرَ يُنَافِي التَّرْكَ الْمَقْصُودَ.
تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى بُرْهَانِ التَّضَادِّ بَيْنَ الْإِنْقِطَاعِ وَالِاشْتِعَالِ
الْمُقَدِّمَةِ الْأُولَى: الْإِعْتِكَافُ هُوَ انْقِطَاعٌ لِلَّهِ فِي مَكَانٍ مَحْصُوصٍ.
الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: فِعْلٌ غَيْرُ الذِّكْرِ وَالصَّلَاةِ هُوَ اشْتِعَالٌ بِالدُّنْيَا أَوْ بِالْفُضُولِ.
الِاسْتِثْنَاءُ: إِذَا؛ فِعْلٌ غَيْرُ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ يُنَاقِضُ الْإِنْقِطَاعَ، فَيَحِبُّ مَنْعُهُ صِيَانَةً لِمَاهِيَةِ الْإِعْتِكَافِ.

وموضوعها: فِعْلُ الْمُعْتَكِفِ لِغَيْرِ الذِّكْرِ وَالصَّلَاةِ وَالتَّلَاوَةِ، ومحمولها: مَكْرُوهٌ أَوْ مُبْطَلٌ لِلِإِعْتِكَافِ بِحَسَبِ الْكَثَرَةِ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَاذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا)؛ وَالِاعْتِكَافُ هُوَ "التَّبَتُّلُ الْعَمَلِيُّ"، وَالتَّبَتُّلُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِتَرْكِ مَا سِوَى الذِّكْرِ وَالِإِقْبَالِ عَلَى اللَّهِ.

ثَانِيًا مِنَ السُّتَةِ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ فِي اعْتِكَافِهِ لَا يَسْأَلُ عَنْ مَرِيضٍ إِلَّا وَهُوَ مَارٌّ، فَلَمَّا تَرَكَ عِبَادَةَ الْمَرِيضِ (وَهِيَ قُرْبَةٌ) لِأَجْلِ الْإِعْتِكَافِ، دَلَّ عَلَى أَنَّ "غَيْرَ الذِّكْرِ وَالصَّلَاةِ مَمْنُوعٌ تَعْظِيمًا لِهَذِهِ الْحُلُوةِ".
ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةُ (الْمَشْعُولُ لَا يُشْعَلُ): وَالْمُعْتَكِفُ مَشْعُولٌ بِأَعْلَى الْمَقَاصِدِ، فَلَا يُشْعَلُ بِأَدْنَاهَا.

٢. قَاعِدَةُ (الْإِعْرَاضُ عَنِ الْمَقْصُودِ إِبْطَالٌ لِلْعُهُودِ): وَمَقْصُودُ الْإِعْتِكَافِ الذِّكْرُ، فَالْفِعْلُ لِغَيْرِهِ إِعْرَاضٌ عَنْ هَذَا الْمَقْصُودِ.
أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: يُقَاسُ فِعْلُ غَيْرِ الذِّكْرِ فِي الْإِعْتِكَافِ عَلَى "الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ" بِجَامِعِ "مَنَافَةِ الْهَيْئَةِ التَّعْبُدِيَّةِ"، فَكَمَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِمَا لَيْسَ مِنْ جَنْسِهَا، يَفْسُدُ الْإِعْتِكَافُ بِمَا لَيْسَ مِنْ جَنْسِ أَذْكَارِهِ إِنْ كَثُرَ.

٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ جَازَ لِلْمُعْتَكِفِ الْإِشْتِعَالُ بِكُلِّ شَيْءٍ، لَصَارَ الْإِعْتِكَافُ مُجَرَّدَ حَبْسٍ بَدَنِيٍّ بِلَا رُوحٍ، فَلَمَّا بَطَلَ أَنْ تَكُونَ عِبَادَاتُ الشَّرْعِ صُورًا بِلَا مَعَانٍ، انْعَكَسَ ذَلِكَ بِوُجُوبِ حَصْرِ الْفِعْلِ فِي الذِّكْرِ وَالصَّلَاةِ.

~

حُكْمُ الْخُرُوجِ لِلْعِبَادَةِ وَالْجِنَازَةِ وَصُغُودِ الْمَنَارِ لِلْمُعْتَكِفِ

(فَقْهُ الْإِسْتِغْرَاقِ فِي الْمَحَلِّ):

الْإِعْتِكَافُ وَصَالٌ يَقُومُ عَلَى "الْحَصْرِ الْمَكَانِيِّ" لِيَتَحَقَّقَ "الْحَصْرُ الشُّعُورِيُّ".
وَالْمُحِبُّ الصَّادِقُ فِي اعْتِكَافِهِ هُوَ مَنْ يَرَى أَنَّ الْعَالَمَ قَدْ انْزَوَى خَلْفَ أَبْوَابِ

المَسْجِدِ؛ فَلَا تَخْرُجُ جَوَارِحُهُ لِتَفْقُدَ مَرِيضٌ أَوْ تَشِيْعَ رَاحِلٌ، وَلَوْ كَانَا عَلَى أَعْتَابِ الْمَسْجِدِ، لِأَنَّ الْوَصَالَ هُنَا مَبْنِيٌّ عَلَى تَرْكِ الْعَادَاتِ وَلَوْ كَانَتْ عِبَادَاتٍ خَارِجِيَّةً. أَمَّا صُعودُهُ لِلْأَذَانِ، فَهُوَ تَعْظِيمٌ لِشَعِيرَةِ الْمَحَلِّ نَفْسِهِ، فَالْمُعْتَكِفُ خَادِمٌ لِلْحَضْرَةِ، وَصُعودُهُ لِلْمَنَارِ هُوَ ارْتِقَاءٌ فِي دَاتِ الْوَصَالِ لَا خُرُوجٌ عَنْهُ، لِأَنَّ الْمَنَارَ جُزْءٌ مِنْ رُوحِ الْمَسْجِدِ وَوُظِيفَتِهِ.

نَصُّ الشَّيْخِ خَلِيلٍ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (كَعِيَادَةٍ وَحِينَازَةٍ، وَلَوْ لَاصَقَتْ وَصُعودُهُ لِتَأْذِينَ بِمَنَارٍ أَوْ سَطْحٍ)؛ يَعْنِي: أَنَّهُ يُكْرَهُ لِلْمُعْتَكِفِ الْخُرُوجَ لِعِيَادَةِ الْمَرِيضِ أَوْ لِاتِّبَاعِ الْهَيْكَلِ، بَلْ يَبْطُلُ اعْتِكَافُهُ إِنْ تَعَمَّدَ الْخُرُوجَ لَهُمَا وَلَوْ كَانَ الْمَرِيضُ أَوْ الْهَيْكَلُ مُلَاصِقَيْنِ لِلْمَسْجِدِ، لِأَنَّ الْخُرُوجَ يُنَافِي التَّابِعَ. وَيُسْتثنَى مِنْ ذَلِكَ خُرُوجُهُ (أَيَّ صُعودُهُ) لِلْمَنَارِ أَوْ السَّطْحِ لِأَدَاءِ الْأَذَانِ إِذَا كَانَ مُؤَدِّئًا، فَهَذَا جَائِزٌ وَلَا يَنْقُضُ الْإِعْتِكَافَ لِأَنَّهُ مِنْ مَصَالِحِ الْمَسْجِدِ.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:

١. مَنَاطُ "حِمَايَةِ التَّابِعِ الزَّمَانِيِّ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْإِعْتِكَافَ عِبَادَةٌ قِوَامُهَا "اللَّبْثُ الْمُتَّصِلُ"؛ فَالْخُرُوجُ لِعِيَادَةِ وَالْحِينَازَةِ فِعْلٌ أَجَنَبِيٌّ عَنْ هَذَا اللَّبْثِ، وَلَوْ قُرْبَ الْمَكَانِ، لِأَنَّ الْمَنَاطَ هُوَ الْإِنْفِصَالُ عَنِ الْحَيْزِ لَا مِقْدَارُ الْمَسَافَةِ.

٢. مَنَاطُ "التَّبَعِيَّةِ لِمَصَالِحِ الْمَسْجِدِ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ صُعودَ الْمَنَارِ لِلْأَذَانِ هُوَ عَمَلٌ مَسْجِدِيٌّ بِالْإِصَالَةِ؛ فَالْمُؤَدِّئُ الْمُعْتَكِفُ حِينَ يَصْعَدُ لَا يُعَدُّ "خَارِجًا" عَنِ الْإِعْتِكَافِ، بَلْ هُوَ "مُمَارِسٌ" لَوْظِيفَةِ الْمَكَانِ، فَاعْتَفِرَ لَهُ الْإِثْمُ لِلْعُلُوِّ.

٣. مَنَاطُ سَدِّ دَرِيْعَةِ التَّحْلِيلِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ مَنَعَ الْخُرُوجِ لِلْحِنَازَةِ الْمُلَاصِقَةِ هُوَ لِحِمَايَةِ جَوْهَرِ الْإِعْتِكَافِ مِنْ التَّسْرُبِ؛ فَإِذَا أُبِيحَ الْقَرِيبُ جُذِبَ الْمُعْتَكِفُ إِلَى الْبَعِيدِ، فَقُطِعَ الطَّمَعُ بِالْمَنَعِ الْمُطْلَقِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الْغَايَةِ فِي (وَلَوْ لَاصَقَتْ): يَقْتَضِي أَنَّ قُرْبَ الْمَسَافَةِ لَا يُغَيِّرُ الْحُكْمَ الْإِبْطَالِيَّ لِلْخُرُوجِ؛ فَالْمُعْتَبَرُ هُوَ فِعْلُ الْمَفَارَقَةِ لَا بُعْدُ الشُّقَّةِ.

- مَفْهُومُ الصِّفَةِ فِي (لِتَأْذِينَ): يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الصُّعُودَ لِغَيْرِ الْأَذَانِ (كَالتَّفَرُّجِ أَوْ الْإِسْتِرَاحِ) يَبْقَى عَلَى أَصْلِ الْمَنَعِ، لِإِنْتِفَاءِ عِلَّةِ الضَّرُورَةِ الْمَسْجِدِيَّةِ.

٢. بِذَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ مَنَارٍ يُطَابِقُ الْبِنَاءَ الْمُعَدَّ لِلْأَذَانِ، وَصُّعُودُهُ يُطَابِقُ الْحَرَكَةَ الرَّأْسِيَّةَ.

- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ جَوَازُ الصُّعُودِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ الْأَذَانَ مَطْلُوبٌ شَرْعاً لِلْمَسْجِدِ، وَالْمُؤَدُّنُ مَحْبُوسٌ فِيهِ، فَالْإِقْتِضَاءُ أَبَاحَ لَهُ مَا يَتِمُّ بِهِ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالنِّدَاءِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "قَاعِدَةِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْخُرُوجِ لِلْغَيْرِ وَالْخُرُوجِ لِلذَّلَاتِ"

الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: كُلُّ خُرُوجٍ لِأَمْرٍ خَارِجٍ عَنْ ذَاتِ الْمَسْجِدِ وَمَصَالِحِهِ يُبْطَلُ الْإِعْتِكَافُ.

الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: الْعِيَادَةُ وَالْحِنَاةُ مَصَالِحُ خَارِجِيَّةٌ، وَالْأَذَانُ مَصْلَحَةٌ مَسْجِدِيَّةٌ دَاخِلِيَّةٌ.

الِاسْتِثْنَاءُ: إِذَا؛ يَحْرُمُ الْخُرُوجُ لِلْعِيَادَةِ وَالْحِنَاةِ (وَلَوْ لَاصِقَتَا)، وَيَجُوزُ الصُّعُودُ لِلْأَذَانِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ "انْفِصَالٌ" وَالثَّانِي "اتِّصَالٌ" بِوِظِيفَةِ الْمَحَلِّ.

وموضوعها: خُرُوجُ الْمُعْتَكِفِ لِلْعِيَادَةِ أَوْ الْحِنَاةِ أَوْ الْأَذَانِ، ومحمولها: مَمْنُوعٌ فِي الْأَوَّلَيْنِ وَجَائِزٌ فِي الثَّلَاثِ.

أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ)؛ وَجْهُ الدَّلَالَةِ أَنَّ اللَّهَ قَيَّدَ الْإِعْتِكَافَ بِ"الْمَسَاجِدِ" قَيْدًا مَكَانِيًّا صَارِمًا، فَالْخُرُوجُ لِأَيِّ سَبَبٍ خَارِجِيٍّ (كَالْحِنَاةِ) يَنْقُضُ هَذَا الْقَيْدَ، فَيَبْطُلُ الْإِعْتِكَافُ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ: حَدِيثُ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-: "السُّنَّةُ لِلْمُعْتَكِفِ أَنْ لَا يَعُودَ مَرِيضًا، وَلَا يَشْهَدَ حِنَاةً؛ وَهُوَ نَصٌّ قَاطِعٌ فِي مَنْعِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ، بَيْنَمَا بَيَّنَّ أَنَّ مُؤَدِّي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا يَعْتَكِفُونَ وَيُؤَدُّونَ.

ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةُ (الْمَشْغُولُ لَا يُشْعَلُ): وَالْمُعْتَكِفُ مَشْغُولٌ بِمُوجِبِ الْإِعْتِكَافِ، فَلَا يُشْعَلُ بِحُقُوقِ الدَّامِيَيْنِ الْخَارِجِيَّةِ.

٢. قَاعِدَةُ (مَا كَانَ مِنْ مَرَافِقِ الشَّيْءِ فَلَهُ حُكْمُهُ): وَالْمَنَارُ وَالسَّطْحُ مِنْ مَرَافِقِ الْمَسْجِدِ، فَصُعُودُهُمَا لَا يُعَدُّ خُرُوجًا حَقِيقِيًّا.

أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: يُقَاسُ الْخُرُوجُ لِلْحِنَاةِ الْمُلاصِقَةِ عَلَى الْخُرُوجِ لِعِيَادَةِ الْمَرِيضِ الْبَعِيدِ؛ بِجَمَاعٍ "مُفَارَقَةِ مَحَلِّ الْإِعْتِكَافِ"، فَالْعِلَّةُ هِيَ "الْمُفَارَقَةُ لَا الْمَسَافَةُ".

٢. قِيَاسُ الشَّبَهِ: يُقَاسُ صُعُودُ الْمَنَارِ لِلْأَذَانِ عَلَى "الِائْتِقَالِ مِنْ رُكْنٍ فِي الْمَسْجِدِ إِلَى آخَرَ؛ بِجَمَاعٍ أَنْ كِلَاهُمَا فِي حَيْزِ الْمَسْجِدِ وَلِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ، فَلَا يَبْطُلُ بِهِ الْإِعْتِكَافُ".

~

حُكْمُ تَرْتُّبِ الْمُعْتَكِفِ لِلْإِمَامَةِ وَأَثَرُهُ عَلَى خُلُوتِهِ

(فَقْهُ الثَّوَارِي عَنِ الرِّيَاسَةِ):

الِإِعْتِكَافُ وَصَالٌ يَقُومُ عَلَى الْمَجْهُولِيَّةِ وَالْإِنْكَسَارِ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ؛ فَالْمُعْتَكِفُ عَبْدٌ لَادَ بِالْبَابِ طَالِباً لِلصَّفَاءِ. وَالْإِمَامَةُ مَقَامٌ تُقَدَّمُ وَشُهْرَةٌ، وَالْمُحِبُّ الصَّادِقُ فِي اعْتِكَافِهِ يَفِرُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَتَّبِعاً لِيَبْقَى عَابِداً خَاضِعاً. فَالْتِزَامُ الْإِمَامَةِ فِي الْإِعْتِكَافِ يُشْتَتُّ جَمْعِيَّةَ الْقَلْبِ، لِأَنَّ الْإِمَامَ يَحْمِلُ هَمٌّ مِنْ خَلْفِهِ، وَالْمُعْتَكِفُ مَأْمُورٌ بِأَنْ لَا يَحْمِلَ إِلَّا هَمَّ نَفْسِهِ مَعَ رَبِّهِ؛ لِذَلِكَ كَانَ التَّرْتُّبُ (أَيِ الْإِتِّخَاذُ الرَّائِبُ لِلْإِمَامَةِ) تُغَرَّةً فِي سِيَاجِ التَّجْرِيدِ الشَّرْعِيِّ.

نَصُّ الشَّيْخِ خَلِيلٍ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَتَرْتُّبُهُ لِلْإِمَامَةِ)؛ يَعْنِي: أَنَّهُ يُكْرَهُ لِلْمُعْتَكِفِ أَنْ يُنْصَبَ نَفْسُهُ إِمَاماً رَاتِباً لِلنَّاسِ فِي الصَّلَوَاتِ، سَوَاءً كَانَ هُوَ إِمَامَ الْمَسْجِدِ الْأَصْلِيِّ أَوْ غَيْرِهِ، لِأَنَّ فِي ذَلِكَ اسْتِعْثَالاً بِالْخُلُقِ يُنَافِي مَقْصِدَ الْإِعْتِكَافِ، لَكِنْ لَوْ أَمَّ النَّاسَ اتِّفَاقاً (عَرَضاً بِلَا تَرْتُّبٍ) جَازَ بِلَا كَرَاهَةٍ.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِمَسْأَلَةٍ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:

١. مَنَاطُ "مَنَافَةِ مَقْصِدِ التَّجْرِيدِ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْإِمَامَةَ وَظِيفَةً تَقْتَضِي الْإِرْتِبَاطَ بِأَحْوَالِ الْمُؤْمِنِينَ، وَالِاعْتِكَافُ يَقْتَضِي الْإِنْقِطَاعَ عَنْ كُلِّ الشَّوَاغِلِ؛ فَالْمَنَاطُ هُوَ "سَلَامَةُ الْقَلْبِ مِنَ الْإِلْتِفَاتِ" عَمَّنْ خَلْفَهُ إِلَى مَنْ هُوَ بَيْنَ يَدَيْهِ.

٢. مَنَاطُ "دَفْعِ الرِّيَاءِ وَالشُّهْرَةِ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْإِعْتِكَافَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْخَفَاءِ، وَالتَّصَدُّرَ لِلْإِمَامَةِ مَطْنَةٌ لِلظُّهُورِ، وَالْقَاعِدَةُ تَقْضِي بِـ "حِمَايَةِ حِمَى الْإِخْلَاصِ" فِي الْعِبَادَاتِ الَّتِي مَا هِيَئَهَا التَّبَتُّلُ.

٣. مَنَاطُ تَحْجِيمِ الْإِتِّصَالِ الْجَمَاعِيِّ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ التَّرْتُّبَ لِلْإِمَامَةِ يَتَّبِعُهُ سَلَامٌ وَكَلَامٌ وَسُؤَالٌ مِنْ قِبَلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَهَذَا كُلُّهُ مِمَّا يُفْسِدُ خُلُوةَ الْمُعْتَكِفِ وَيُنْقِصُ ثَوَابَهُ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الصِّفَةِ فِي (تَرْتُّبِهِ): يَقْتَضِي أَنَّ الْإِمَامَةَ "الْعَارِضَةَ" (بِأَنَّ تَقَدَّمَ مَرَّةً بِلَا قَصْدِ الرَّأْيِيَّةِ) لَا تَدْخُلُ فِي الْكَرَاهَةِ، لِإِنْتِفَاءِ عِلَّةِ الْإِرْتِبَاطِ الشَّاعِلِ.

٢. بِذَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ:

- ذَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ تَرْتُّبٍ يُطَابِقُ فِعْلَ الْإِنْتَظَامِ وَالِإِتِّخَاذِ دَيْدَنًا.

- ذَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ حُكْمُ الْكَرَاهَةِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ "الِاعْتِكَافَ" عِبَادَةٌ فَرَارٍ، وَالْإِمَامَةُ عِبَادَةٌ اسْتِقْرَارٌ بَيْنَ النَّاسِ، فَالِإِقْتِضَاءُ أَوْجَبَ التَّبَاعُدَ بَيْنَهُمَا.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمُنْطَقِيُّ هُنَا عَلَى بُرْهَانِ التَّنَاقُضِ بَيْنَ الْإِفْرَادِ وَالْجَمْعِ " الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: الْإِعْتِكَافُ طَلَبٌ لِلْإِفْرَادِ مَعَ اللَّهِ. الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: التَّرْتُّبُ لِلْإِمَامَةِ طَلَبٌ لِلْجَمْعِ مَعَ النَّاسِ. الْإِسْتِثْنَاءُ: إِذَا؛ التَّرْتُّبُ لِلْإِمَامَةِ يُنَاقِضُ مَقْصِدَ الْإِعْتِكَافِ، فَيُكْرَهُ لِذَلِكَ. وَمَوْضُوعُهَا: تَرْتُّبُ الْمُعْتَكِفِ لِلْإِمَامَةِ، وَمَحْمُولُهَا: مَكْرُوهٌ لِمُنَافَاتِهِ لِلْخُلُوةِ. أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (فَلَمَّا اعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ)؛ وَجْهُ الدَّلَالَةِ أَنَّ الْإِعْتَزَالَ صِفَةُ الْمُخْلِصِينَ فِي تَبَتُّلِهِمْ، وَالْإِمَامَةُ الرَّائِبَةُ نَوْعٌ مِنْ مُخَالَطَةٍ مِنْ أَمْرِ بِاعْتَزَالِهِمْ فِي الْإِعْتِكَافِ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ: فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ؛ حَيْثُ كَانَ يَعْتَكِفُ فِي "قُبَّةِ" (خِيَمَةٍ صَغِيرَةٍ) دَاخِلَ الْمَسْجِدِ لِيَتَوَارَى عَنِ النَّاسِ، وَرَغِمَ أَنَّهُ كَانَ إِمَامَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَّا أَنَّ فِعْلَ الْإِعْتِكَافِ كَانَ يَطْلُبُ مَعَهُ أَقَلَّ دَرَجَاتِ الْإِحْتِكَافِ، فَاسْتَنْبَطَ الْمَالِكِيُّ كَرَاهَةَ التَّصَدِّي لِلْإِمَامَةِ لِغَيْرِهِ. ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةٌ (الْقَاصِرُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُتَعَدِّي فِي مَقَامِ التَّجْرِيدِ): فَالْإِعْتِكَافُ عِبَادَةٌ قَاصِرَةٌ عَلَى النَّفْسِ، وَالْإِمَامَةُ مُتَعَدِّيَّةٌ، وَالتَّجْرِيدُ يَطْلُبُ الْقَاصِرَ.
٢. قَاعِدَةٌ (دَرْءُ الْمَفَاسِدِ مُقَدَّمٌ عَلَى جَلْبِ الْمَصَالِحِ): وَمَفْسَدَةٌ تَشْتَبِهُ الْقَلْبَ فِي الْإِعْتِكَافِ تُدْرَأُ بِتَرْكِ مَصْلَحَةِ الْإِمَامَةِ. أَدْلَةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَّاسُ الْعِلَّةِ: يُقَاسُ التَّرْتُّبُ لِلْإِمَامَةِ عَلَى "الْجُلُوسِ لِلْفَتْوَى أَوْ لِتَعْلِيمِ النَّاسِ؛ بِجَامِعِ" الْإِشْتِغَالِ بِحَوَائِجِ الْخَلْقِ، فَكَمَا يُكْرَهُ لِلْمُعْتَكِفِ أَنْ يَكُونَ مَرَجِعاً لِلنَّاسِ فِي الْعِلْمِ، يُكْرَهُ أَنْ يَكُونَ قَائِداً لَهُمْ فِي الصَّلَاةِ لِاتِّحَادِ الْعِلَّةِ.

٢. قِيَّاسُ الْعَكْسِ: لَوْ كَانَتْ الْإِمَامَةُ مَطْلُوبَةً لِلْمُعْتَكِفِ، لَكَانَ الْإِعْتِكَافُ مُوسِمًا لِلرِّيَّاسَةِ، وَهَذَا هَذَا لِمَعْنَى الْإِعْتِكَافِ، فَلَمَّا بَطَلَ ذَلِكَ، انْعَكَسَ بِكَرَاهَةِ الْإِمَامَةِ. هَذَا مَا نَصَّ عَلَيْهِ الْمُخْتَصَرُ (خَلِيل) خِلَافاً لِمَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ التَّحْقِيقُ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ. هَذِهِ الْجُزْئِيَّةُ تُمَثَّلُ "دَقَّةُ الصَّنْعَةِ الْفَقْهِيَّةِ؛ حَيْثُ نَتَّقِلُ مِنَ النَّصِّ الظَّاهِرِ إِلَى الرَّاجِحِ الْمُعْتَمَدِ، وَنَزِنُ الرُّوَايَاتِ بِمِيزَانِ الْأَدِلَّةِ النَّبَوِيَّةِ.

تَحْرِيرُ الرَّاجِحِ وَالْمُعْتَمَدِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِمَامَةِ وَالْإِقَامَةِ

تَنْبِيْهُ تَحْقِيقِيٌّ (بَيْنَ مَنْطِقِ النَّصِّ وَرُوحِ الْمُعْتَمَدِ):

إِنَّ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي "الْمُخْتَصَرِ" مِنْ كَرَاهَةِ التَّرْتُّبِ لِلْإِمَامَةِ هُوَ جَرِيٌّ عَلَى مَنْطِقِ "التَّجْرِيدِ لِلْعِبَادَةِ الْقَاصِرَةِ"، لَكِنْ فَقَهَاءُ الْمَذَهَبِ الْمُحَقِّقِينَ لَهُمْ فِيهِ نَظَرٌ تَرْجِيحِيٌّ بَنُوهُ عَلَى قَوَاعِدَ أَكْثَرِ شُمُولِيَّةٍ.

أَوَّلًا: الْمُعْتَمَدُ وَالنَّسْخُ:

١. الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ (كَاللَّقَانِيَّ وَالْبُنَانِيَّ وَالِدُسُوقِيَّ): هُوَ جَوَازُ الْإِمَامَةِ لِلْمُعْتَكِفِ، بَلْ اسْتِحْبَابُهَا؛ لِأَنَّ الْإِمَامَةَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ وَعِبَادَةٌ عَظِيمَةٌ، وَلَا يَنْبَغِي لِلْمُعْتَكِفِ أَنْ يَزْهَدَ فِي فَضْلِهَا، وَهِيَ لَا تَنْقُضُ الْإِعْتِكَافَ لِأَنَّهَا تَقَعُ فِي مَحَلِّهِ وَمِنْ جِنْسِ صَلَاتِهِ.

٢. الْإِخْتِلَافُ فِي النَّسْخِ: وَقَعَ فِي بَعْضِ نُسَخِ الْمُخْتَصَرِ لَفْظُ "لِلْإِقَامَةِ" بَدَلِ "لِلْإِمَامَةِ"، وَقَدْ جَرَى النَّصُّ عَلَى كَرَاهَةِ "الْإِقَامَةِ" لِلْمُعْتَكِفِ لِأَنَّهَا وَظِيفَةٌ تَقْتَضِي

الرَّفْعَ وَالنَّدَاءَ وَقَدْ تَشَعَّلَهُ عَنْ مَحْضِ تَبَتُّلِهِ، وَإِنْ كَانَ الرَّاحِجُ أَيْضاً عَدَمَ الْكَرَاهَةِ مَا دَامَ فِي مَكَانِهِ.

ثَانِيًا: التَّرْجِيحُ وَفَقَ قَوَاعِدِ الْمَذْهَبِ:

يَمِيلُ التَّرْجِيحُ الْمَذْهَبِيُّ إِلَى (الْجَوَازِ وَالِاسْتِحْبَابِ) بِنَاءً عَلَى الْقَوَاعِدِ الثَّلَاثَةِ:
١. قَاعِدَةُ (تَقْدِيمِ الْفَضِيلَةِ الْمُتَعَدِّيَةِ عَلَى الْقَاصِرَةِ): فَالْإِمَامَةُ نَفْعُهَا لِلْجَمَاعَةِ، وَالِاعْتِكَافُ لِلنَّفْسِ، فَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا أَكْمَلُ وَأَوْلَى بِالِاسْتِحْبَابِ.

٢. قَاعِدَةُ (مَا كَانَ مِنْ جِنْسِ الْعِبَادَةِ فَلَا يُكْرَهُ فِيهَا): فَالْإِمَامَةُ صَلَاةٌ، وَالْمُعْتَكِفُ مَأْمُورٌ بِالصَّلَاةِ، فَلَا مَعْنَى لِكْرَاهَةِ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا فِيهَا مَا دَامَ فِي مَسْجِدِهِ.

ثَالِثًا: التَّرْجِيحُ حَسَبَ قُوَّةِ الدَّلِيلِ:

عِنْدَ الْإِحْتِكَامِ إِلَى السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، نَحْدُ أَنْ كِفَّةَ (الِاسْتِحْبَابِ) هِيَ الرَّاحِجَةُ يَقِينًا:

١. الدَّلِيلُ الْأَقْوَى: فَعَلُ النَّبِيِّ ﷺ؛ حَيْثُ كَانَ يَعْتَكِفُ وَيَوْمُ النَّاسِ فِي الصَّلَوَاتِ، وَلَمْ يُؤْتَرْ عَنْهُ أَنَّهُ تَرَكَ الْإِمَامَةَ حَالَ اعْتِكَافِهِ وَلَا أَنَّ بَ غَيْرَهُ فِيهَا لِأَجْلِ الْإِعْتِكَافِ.

٢. دَلِيلُ الثَّلَاثِ: لَوْ كَانَتِ الْإِمَامَةُ مَكْرُوهَةً لِلْمُعْتَكِفِ، لَكَانَ الْإِعْتِكَافُ سَبَبًا فِي تَعْطِيلِ فَضِيلَةِ أَعْلَى، وَالشَّرِيعَةُ لَا تَنْقُضُ الْفَاضِلَ بِالْمَفْضُولِ.
الْخُلَاصَةُ التَّرْجِيحِيَّةُ:

أَنَّ كَرَاهَةَ التَّرْتُّبِ لِلْإِمَامَةِ (كَمَا فِي نَصِّ خَلِيلٍ) مَرْجُوحَةٌ، وَالصَّحِيحُ الْمُعْتَمَدُ دَلِيلًا وَمَذْهَبًا هُوَ الْإِسْتِحْبَابُ لِمَنْ كَانَ أَهْلًا لَهَا، لِأَنَّ فِيهِ جَمْعًا بَيْنَ خَيْرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاقْتِدَاءً بِمُعَلِّمِ النَّاسِ الْخَيْرِ ﷺ.

~

حُكْمُ إِخْرَاجِ الْمُعْتَكَفِ لِلْمَحَاكِمَةِ وَأَثَرُهُ عَلَى الْإِعْتِكَافِ

(فَقَهُ الْعَدْلُ فِي مِحْرَابِ الْفَضْلِ):

الْمَسْأَلَةُ تَدُورُ حَوْلَ قَيْدِ "الِلْدَادِ" (الْمُطَاوَلَةِ أَوْ الْخُصُومَةِ الشَّدِيدَةِ)؛ فَإِذَا كَانَ الْخَصْمُ لَا يُرِيدُ إِلَّا حَقَّهُ بِلَا تَعْتُّ، سُعِيَ فِي الْإِصْلَاحِ، لَكِنْ إِذَا تَعَيَّنَ الْخُرُوجُ لِلْقَضَاءِ لَزِمَ، لِأَنَّ الْعَدْلَ هُوَ أَسَاسُ الْمَلِكِ وَأَسَاسُ الْعِبَادَةِ.

الِإِعْتِكَافُ وَصَالٌ خَاصٌّ، وَأَدَاءُ الْحُقُوقِ لِلنَّاسِ وَصَالٌ عَامٌّ بِأَمْرِ اللَّهِ. وَالْمُحِبُّ الصَّادِقُ لَا يَرْضَى أَنْ يَكُونَ قُرْبُهُ مِنَ اللَّهِ سَبَبًا فِي ضِيَاعِ حَقِّ غَيْرِهِ؛ فَالْمَسْجِدُ حِصْنٌ لِلرُّوحِ وَلَيْسَ مَهْرَبًا لِلظَّالِمِ أَوْ مُطَاوَلًا لِلْمَدِينِ. فَالْخُرُوجُ لِلْحُكُومَةِ (الْمُقَاضَاةِ) هُوَ اسْتِجَابَةٌ لِدَاعِي الْعَدْلِ؛ فَلَمَّا كَانَ الْعَدْلُ مَقْصُودًا لِذَاتِهِ، قُدِّمَ عَلَى الْإِعْتِكَافِ الَّذِي هُوَ نَفْلٌ. وَالْمَنْطِقُ الشَّرْعِيُّ يُرِيدُ مِنَ الْعَبْدِ أَنْ يَدْخُلَ مَعَ اللَّهِ بِذِمَّةٍ بَرِيَّةٍ مِنَ الْخَلْقِ، لِيَكُونَ وَصَالُهُ نَقِيًّا مِنْ شَوَائِبِ الْمَظَالِمِ.

نَصُّ الشَّيْخِ خَلِيلٍ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَإِخْرَاجُهُ لِحُكُومَةٍ إِنْ لَمْ يَلِدْ بِهِ)؛ يَعْنِي: أَنَّ الْمُعْتَكِفَ يُخْرَجُ مِنَ الْمَسْجِدِ قَهْرًا إِذَا كَانَ مَطْلُوبًا فِي حَقٍّ أَوْ دَيْنٍ لَا يُمَكِّنُ أَدَاؤُهُ أَوْ فَصْلُهُ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ. وَقَيْدُ "إِنْ لَمْ يَلِدْ بِهِ" يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْخُرُوجَ يَتَعَيَّنُ إِذَا كَانَتِ الْخُصُومَةُ مَوْجُودَةً، وَلَكِنْ بَعْضُ الشَّرَاحِ نَبَّهَ إِلَى أَنَّ اللَّفْظَ فِي بَعْضِ النُّسخِ "وَإِنْ يَلِدْ بِهِ"؛ أَيُّ حَتَّى لَوْ كَانَ الْخَصْمُ لَدُودًا مُتَعَتًّا، لِأَنَّ حَقَّ الْآدَمِيِّ لَا يَسْقُطُ بِمُجَرَّدِ الْإِعْتِكَافِ، وَالْخُرُوجُ هُنَا يُبْطِلُ الْإِعْتِكَافَ لِأَنَّهُ خُرُوجٌ لِأَمْرِ دُنْيَوِيٍّ غَيْرِ مُسْتَشْنَى.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:

١. مَنَاطُ تَقْدِيمِ الْوَاجِبِ عَلَى الْمَنْدُوبِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ أَدَاءَ الْحُقُوقِ وَالِإِمْتِنَالِ لِحُكْمِ الْقَاضِي وَاجِبٌ عَيْنِيٌّ، وَالِإِعْتِكَافُ (فِي أَصْلِهِ) مَنُذُوبٌ، وَالْمَنَاطُ هُوَ تَرْتِيبُ الْأَوَلَوِيَّاتِ الشَّرْعِيَّةِ؛ فَالْوَاجِبُ يَهْدِمُ مَا دُونَهُ عِنْدَ التَّعَارُضِ.

٢. مَنَاطُ "عَدَمِ اتِّخَاذِ الْعِبَادَةِ دَرِيعَةً لِلضَّرَرِ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْإِعْتِكَافَ لَوْ مَنَعَ الْخُرُوجَ لِلْحُقُوقِ، لَأَتَّخَذَهُ النَّاسُ وَسِيلَةً لِلْهَرَبِ مِنَ الدُّيُونِ، فَالْمَنَاطُ هُوَ "سَدُّ دَرِيعَةِ التَّحِيلِ عَلَى أَحْكَامِ الْعَدْلِ".

٣. مَنَاطُ تَحَقُّقِ الْمُفَارَقَةِ الْإِبْطَالِيَّةِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْخُرُوجَ لِلْحُكُومَةِ لَيْسَ مِنْ "ضَرُورَاتِ الْبَدَنِ" (كَالْعَائِطِ)، بَلْ هُوَ "حَاجَةٌ أَجَنَبِيَّةٌ، فَبَطَلَ الْإِعْتِكَافُ بِهِ لِقَطْعِ هَيْئَةِ اللَّبْثِ الشَّرْعِيِّ بِمَا لَيْسَ مِنْ رُخْصِهِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي (إِنْ لَمْ يَلِدْ): إِذَا فَهِمَ عَلَى ظَاهِرِهِ، فَهُوَ يَقْتَضِي أَنَّ غَيْرَ اللَّذُودِ يُمَكِّنُ أَنْ يُقْضَى حَقُّهُ بِدُونِ إِخْرَاجِ الْمُعْتَكِفِ (بِأَنْ يَأْتِيَ الْقَاضِي إِلَيْهِ)، أَمَّا مَعَ اللَّذُودِ (الْمُتَعَنِّتِ) فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِخْرَاجِ لِحَسْمِ النَّزَاعِ.

- مَفْهُومُ الْفِعْلِ فِي (إِخْرَاجُهُ): يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ قَدْ يَقَعُ قَهْرًا (مِنْ جِهَةِ السُّلْطَةِ)، وَالْبُطْلَانُ يَقَعُ أَيْضًا لِأَنَّ السَّبَبَ يَعُودُ لِتَقْصِيرِ الْمُعْتَكِفِ فِي قَضَاءِ حَقِّ غَيْرِهِ.

٢. بِذَلَالَاتِ الْأَلْفَافِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "حُكُومَةٍ" يُطَابِقُ التَّرَافُعَ إِلَى الْقَضَاءِ لِفَصْلِ الْحُصُومَةِ.

- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ حُكْمُ الْإِخْرَاجِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ الظُّلْمَ حَرَامٌ، وَالِاعْتِكَافَ مَعَ
مَنْعِ حَقِّ الْخَصْمِ نَوْعٌ مِنْ تَطْوِيلِ أَمَدِ الظُّلْمِ.
تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى بُرْهَانِ عَدَمِ جَوَازِ الْإِضْرَارِ بِالْغَيْرِ لِتَحْصِيلِ نَفْلِ
النَّفْسِ

الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: الْإِعْتِكَافُ نَفْلٌ وَحَقٌّ لِلَّهِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمُسَامَحَةِ.
الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: قَضَاءُ حَقِّ الْخَصْمِ وَاجِبٌ وَحَقٌّ لِلْأَدَمِيِّ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمَشَاحَةِ.
الِاسْتِتْجَاعُ: إِذَا؛ يَجِبُ قَضَاءُ حَقِّ الْخَصْمِ وَلَوْ أَدَّى إِلَى الْخُرُوجِ، وَالْخُرُوجُ لِهَذَا
السَّبَبِ يُنَافِي اللَّبْثَ، فَيَبْطُلُ الْإِعْتِكَافُ.

وموضوعها: إِخْرَاجُ الْمُعْتَكِفِ لِلْمُحَاكَمَةِ، ومحمولها: جَائِزٌ بَلْ وَاجِبٌ عِنْدَ
الطَّلَبِ، وَمُبْطَلٌ لِلِإِعْتِكَافِ تَبْعًا.

أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنْ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ)؛ وَالْعَدْلُ
يَقْتَضِي أَنْ لَا يَمْتَنِعَ أَحَدٌ عَنِ الْقَضَاءِ بِحُجَّةِ الْعِبَادَةِ، فَإِخْرَاجُهُ تَنْفِيدٌ لِأَمْرِ اللَّهِ
بِالْعَدْلِ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ: الْأَحَادِيثُ الْأَمْرَةُ بِأَدَاءِ الْأَمَانَاتِ وَحُقُوقِ النَّاسِ؛ وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ جَعَلَ الْمَسْجِدَ مَأْمَنًا لِمَنْ عَلَيْهِ حَقٌّ وَاجِبٌ يَمْتَنِعُ مِنْ آدَائِهِ.
ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةُ (حَقُّ الْأَدَمِيِّ مُقَدَّمٌ عِنْدَ التَّعَارُضِ مَعَ حَقِّ اللَّهِ الْمَبْنِيِّ عَلَى
الْمُسَامَحَةِ): وَالِاعْتِكَافُ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ.

٢. قَاعِدَةُ (الضَّرَرُ لَا يُزَالُ بِمِثْلِهِ أَوْ بِأَكْبَرَ مِنْهُ): وَمَفْسَدَةُ ضِيَاعِ حَقِّ الْحَصْمِ أَكْبَرُ مِنْ مَفْسَدَةِ انْقِطَاعِ اعْتِكَافِ الْفَرْدِ.
أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: يُقَاسُ الْخُرُوجُ لِلْحُكُومَةِ عَلَى الْخُرُوجِ لِأَدَاءِ الشَّهَادَةِ الْوَاجِبَةِ؛ بِجَمَاعٍ وَجُوبِ إِقَامَةِ الْحَقِّ وَالْعَدْلِ، فَكَمَا بَطَلَ هُنَاكَ يَبْطُلُ هُنَا.
٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ مُنِعَ إِخْرَاجُ الْمُعْتَكِفِ، لَكَانَ الْإِعْتِكَافُ مُسْقِطاً لِلْحُقُوقِ، وَهَذَا بَاطِلٌ إِجْمَاعاً، فَلَمَّا بَطَلَ الْإِسْقَاطُ انْعَكَسَ ذَلِكَ بِوُجُوبِ الْإِخْرَاجِ وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنَ الْبُطْلَانِ.

~

جَوَازُ إِقْرَاءِ الْقُرْآنِ لِلْمُعْتَكِفِ

نَحْنُ الْآنَ أَمَامَ مَنْطِقِ أَفْضَلِيَّةِ الذِّكْرِ. إِذَا كُنَّا قَدْ قُلْنَا سَابِقاً إِنَّ الْإِشْتِغَالَ بِالْعِلْمِ (تَدْوِيناً وَتَدْرِيساً) يُكْرَهُ لِمُنَافَاتِهِ لِلتَّجَرُّدِ، فَإِنَّ "إِقْرَاءَ الْقُرْآنِ" يُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ هُوَ كَلَامُ اللَّهِ وَهُوَ جَوْهَرُ الذِّكْرِ. فَالْمَنْطِقُ الشَّرْعِيُّ هُنَا يَرَى أَنَّ تَعْلِيمَ الْقُرْآنِ لِلْغَيْرِ هُوَ امْتِدَادٌ لِذِكْرِ الْمُعْتَكِفِ لِنَفْسِهِ، فَلَا يَنْقَطِعُ بِهِ وَصَالُهُ، بَلْ يَتَعَدَّى نُورُهُ لِآخَرِينَ دُونَ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ مَقَامِ الْحَضَرَةِ.

الِاعْتِكَافُ وَصَالٌ يَتَعَدَّى عَلَى "الذِّكْرِ"، وَلَا ذِكْرٌ أَعْلَى مِنْ تِلَاوَةِ كَلَامِ اللَّهِ. وَالْمُحِبُّ الصَّادِقُ الَّذِي يَهَبُ نَفْسَهُ لِلَّهِ فِي الْمُعْتَكَفِ، يَجِدُ فِي إِقْرَاءِ الْقُرْآنِ لِلْآخَرِينَ سَبِيلاً لِتَثْبِيتِ الْوَحْيِ فِي صَدْرِهِ وَإِشَاعَةِ نُورِهِ فِي بَيْتِ اللَّهِ. فَالشَّرِيعَةُ سَمَحَتْ بِهَذَا النَّوعِ مِنَ "التَّعْلِيمِ" لِأَنَّهُ لَيْسَ عِلْماً نَظَرِيّاً يَحْتَاجُ إِلَى كَثْرَةِ بَحْثٍ وَتَفَرُّعٍ يَشْغُلُ الْقَلْبَ، بَلْ هُوَ تُلْقِينُ لِلنُّورِ؛ فَإِقْرَاءُ الْقُرْآنِ لَا يَقْطَعُ حَبْلَ الْوِصَالِ،

بَلْ يَجْعَلُ الْمُعْتَكِفَ كَالْمَشْكَاةِ الَّتِي تُضِيءُ لِنَفْسِهَا وَلِمَنْ حَوْلَهَا فِي مِحْرَابِ التَّجَرُّدِ.

نَصَّ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِمَسْأَلَةِ يَقُولِهِ: (وَجَازَ: إِقْرَأُ قُرْآنَ)؛ يَعْنِي: أَنَّهُ يُبَاحُ لِمُعْتَكِفٍ أَنْ يَقْرَأَ غَيْرَهُ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ، وَلَا كَرَاهَةَ فِي ذَلِكَ، لِأَنَّ الْقُرْآنَ مِنْ جُمْلَةِ الْأَذْكَارِ الْمَأْمُورِ بِهَا فِي الْإِعْتِكَافِ، فَتَعْلِيمُهُ لِلْغَيْرِ لَا يُخْرِجُ الْمُعْتَكِفَ عَنْ وَظِيفَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ، بِخِلَافِ الْإِشْتِعَالِ بِالْعُلُومِ الْأُخْرَى كَالْفِقْهِ وَالنَّحْوِ. النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:

١. مَنَاطُ "الِاتِّحَادِ بَيْنَ الْوَسِيلَةِ وَالذِّكْرِ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْقُرْآنَ هُوَ "الذِّكْرُ الْأَعْظَمُ"؛ فَالْمَنَاطُ هُوَ "جِنْسُ الْعِبَادَةِ"، وَلَمَّا كَانَ الْإِقْرَاءُ هُوَ تِلَاوَةٌ فِي جَوْهَرِهِ، فَإِنَّهُ يَبْقَى دَاخِلَ حَيْزِ الْإِعْتِكَافِ الصَّحِيحِ بِلَا تَعَارُضٍ.

٢. مَنَاطُ "انْتِفَاءِ الشُّغْلِ الذَّهْنِيِّ الْمُنَافِي لِلْحُلُوءِ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ إِقْرَاءَ الْقُرْآنِ يَعْتَمِدُ عَلَى "التَّلْقِينِ وَالْأَدَاءِ"؛ فَلَيْسَ فِيهِ مِنَ الْكَدِّ الذَّهْنِيِّ وَتَشْقِيقِ الْمَسَائِلِ مَا فِي الْعُلُومِ النَّظَرِيَّةِ، فَانْتَفَتْ عِلَّةُ "الشُّغْلِ الصَّارِفِ" عَنِ اللَّهِ.

٣. مَنَاطُ "تُحْصِيلِ الْفَضِيلَةِ الْمُتَعَدِّيَةِ بِلَا ضَرَرٍ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الشَّرِيعَةَ تَشَوِّفُ لِنَشْرِ الْقُرْآنِ، فَمَا دَامَ الْإِعْتِكَافُ لَا يَتَضَرَّرُ بِهِذَا النِّشَاطُ (لِأَنَّهُ مِنْ جِنْسِهِ)، قُدِّمَ الْجَوَازُ رِعَايَةً لِمَصْلَحَةِ "حِفْظِ الْوَحْيِ".

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ اللَّقَبِ فِي (قُرْآن): يَقْتَضِي أَنَّ الْجَوَازَ مَحْصُورٌ فِي "كَلَامِ اللَّهِ؛ فَيُخْرِجُ كُتُبَ التَّفْسِيرِ (إِذَا اسْتَعْرِفَتْ فِي التَّحْلِيلِ) أَوْ كُتُبَ الْحَدِيثِ عِنْدَ التَّفْرِيعِ، لِأَنَّ خُصُوصِيَّةَ الْقُرْآنِ هِيَ الَّتِي جَلَبَتْ الْجَوَازَ.
٢. بَدَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "إِقْرَأ" يُطَابِقُ فِعْلَ تَسْمِيعِ الْآخَرِينَ وَتَصْحِيحِ تِلَاوَتِهِمْ.
- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ حُكْمُ الْجَوَازِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ "الْمُعْتَكِفَ" مَأْمُورٌ بِإِحْيَاءِ زَمَانِهِ بِالْقُرْآنِ، وَالْإِقْرَأُ هُوَ أَحَدُ صُورِ هَذَا الْإِحْيَاءِ.
تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "قَاعِدَةِ حُكْمِ الْفَرْدِ بِحُكْمِ جِنْسِهِ"
الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: كُلُّ ذِكْرٍ لِلَّهِ مَطْلُوبٌ وَجَائِزٌ فِي الْإِعْتِكَافِ.
الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: إِقْرَأَ الْقُرْآنَ هُوَ فَرْدٌ مِنْ أَفْرَادِ الذِّكْرِ لِلَّهِ (تَعْلِيمًا وَتِلَاوَةً).
الِاسْتِثْنَاءُ: إِذَا؛ إِقْرَأَ الْقُرْآنَ جَائِزٌ فِي الْإِعْتِكَافِ؛ لِأَنَّ الْخُصُوصِيَّةَ لَا تَنْقُضُ حُكْمَ الْعُمُومِ التَّعْبُدِيِّ.
وموضوعها: إِقْرَأَ الْقُرْآنَ لِلْمُعْتَكِفِ، ومحمولها: جَائِزٌ شَرْعًا وَلَا يُنَاقِضُ مَقْصِدَ التَّجْرِيدِ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا)؛ وَجْهُ الدَّلَالَةِ أَنَّ الْأَمَرَ بِالتَّرْتِيلِ مُطْلَقٌ فِي حَالِ الْإِنْقِطَاعِ، وَالْإِقْرَأُ هُوَ تَرْتِيلٌ مَعَ التَّصْحِيحِ لِلْغَيْرِ، فَهُوَ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ الْمُنْدُوبِ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ: قَوْلُهُ ﷺ: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»؛ فَلَمَّا كَانَ التَّعْلِيمُ «خَيْرِيَّةً مُطْلَقَةً، لَمْ يَمْنَعْهَا الْإِعْتِكَافُ لِأَنَّ الْإِعْتِكَافَ مَحَلٌّ لِتَحْصِيلِ الْخَيْرِيَّاتِ، وَإِقْرَاءُ الْقُرْآنِ لَا يَسْتَلْزِمُ خُرُوجًا وَلَا لَعْوًا. ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةٌ (مَا كَانَ مِنْ جِنْسِ الْعِبَادَةِ فَلَا يُكْرَهُ فِيهَا): وَالْإِقْرَاءُ مِنْ جِنْسِ الذِّكْرِ الْمَطْلُوبِ.

٢. قَاعِدَةٌ (الْيَسِيرُ مِنَ الشَّوَاغِلِ التَّعْبُدِيَّةِ مَغْفُورٌ): وَإِقْرَاءُ الْقُرْآنِ يُعْتَبَرُ تَبَعًا لِلتِّلَاوَةِ الْأَصْلِيَّةِ. أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: يُقَاسُ إِقْرَاءُ الْقُرْآنِ لِلْغَيْرِ عَلَى «تِلَاوَةِ الْمُعْتَكِفِ لِنَفْسِهِ» بِجَامِعِ «جَرَيَانِ كَلَامِ اللَّهِ عَلَى اللِّسَانِ، فَكَمَا أَنَّ التِّلَاوَةَ هِيَ رُوحُ الْإِعْتِكَافِ، فَإِقْرَاؤُهَا لِلْغَيْرِ يَحْمِلُ نَفْسَ الْعِلَّةِ فِي تَحْصِيلِ الْقُرْبَةِ.

٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ حُرِّمَ إِقْرَاءُ الْقُرْآنِ، لَكَانَ الْإِعْتِكَافُ «عَائِقًا» عَنْ تَبْلِيغِ الْوَحْيِ، وَالشَّرِيعَةُ لَا تَجْعَلُ الْقُرْبَةَ الْقَاصِرَةَ هَادِمَةً لِلْقُرْبَةِ الْمُتَعَدِّيَةِ إِذَا كَانَتْ مِنْ جِنْسِهَا، فَلَمَّا بَطَلَ التَّعَارُضُ انْعَكَسَ بِالْجَوَازِ.

~

جَوَازُ السَّلَامِ وَالتَّطَيُّبِ وَعَقْدُ النِّكَاحِ لِلْمُعْتَكِفِ

(فَقْهُ التَّجَمُّلِ فِي حَضْرَةِ الْجَمَالِ):

الْإِعْتِكَافُ وَصَالٌ يَقُومُ عَلَى «الْصَّفَاءِ»، وَالصَّفَاءُ لَا يُنَافِي حُسْنَ الْخُلُقِ أَوْ طِيبَ الرَّائِحَةِ. فَالْمُحِبُّ الصَّادِقُ حِينَ يَخْلُو بِمَحْبُوبِهِ، يَحْرِصُ عَلَى أَنْ يَكُونَ فِي

أَبْهَى صُورَةٍ (بِالتَّطَيُّبِ)، وَأَنْ لَا يَجْفُوَ مَنْ حَوْلَهُ (بِالسَّلَامِ). أَمَّا عَقْدُ النِّكَاحِ (إِنْكَاحاً أَوْ تَنْكِيحاً)، فَهُوَ مِنْ بَابِ الْكَلَامِ الْمُبَارَكِ الَّذِي لَا شَهْوَةَ فِيهِ حَالاً، بَلْ هُوَ مِيثَاقٌ غَلِيظٌ يَجُوزُ إِبْرَامُهُ فِي بَيْتِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ الْإِعْتِكَافَ يَمْنَعُ الْمُبَاشَرَةَ وَلَا يَمْنَعُ الْعِبَارَةَ الدَّالَّةَ عَلَى الْحَلَالِ، لِيَبْقَى الْمُعْتَكِفُ مَوْصُولاً بِرَبِّهِ، جَمِيعاً فِي نَفْسِهِ، نَافِعاً لِأُمَّتِهِ بِلِسَانِهِ.

نَصُّ الشَّيْخِ خَلِيلٍ لِلْمَسْأَلَةِ يَقُولُهُ: (وَسَلَامُهُ عَلَى مَنْ بِقُرْبِهِ وَتَطْيِيبُهُ، وَأَنْ يَنْكِحَ وَيُنْكِحَ بِمَجْلِسِهِ)؛ يَعْنِي: أَنَّهُ يُبَاحُ لِلْمُعْتَكِفِ ثَلَاثَةُ أُمُورٍ لَا تَنْقُضُ اعْتِكَافَهُ:

١. السَّلَامُ: عَلَى مَنْ مَرَّ بِهِ أَوْ كَانَ جَالِساً بِقُرْبِهِ، بِشَرْطِ عَدَمِ إِطَالَةِ الْكَلَامِ وَالْمُسَامَرَةِ.

٢. التَّطْيِيبُ: بِاسْتِعْمَالِ الرُّوَاحِ الطَّيِّبَةِ فِي بَدَنِهِ وَثِيَابِهِ، تَعْظِيماً لِلْمَسْجِدِ وَلِلْعِبَادَةِ.

٣. عَقْدُ النِّكَاحِ: سَوَاءً كَانَ لِنَفْسِهِ (يَنْكِحَ) أَوْ لِغَيْرِهِ بِالْوَلَايَةِ (يُنْكِحَ)، مَا دَامَ ذَلِكَ يَقَعُ فِي مَكَانٍ اعْتِكَافِهِ (بِمَجْلِسِهِ) وَبِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ اللَّفْظِيِّ بِلَا مُبَاشَرَةٍ.

النَّظَرُ الْفِقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:

١. مَنَاطُ بُقَاءِ الْأَصْلِ فِي الْمُبَاحَاتِ غَيْرِ الشَّاعِلَةِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ السَّلَامَ وَالتَّطْيِيبَ مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ الَّتِي لَا تَتَنَافَى مَعَ اللَّبَثِ التَّعْبُدِيِّ؛ فَالْمَنَاطُ هُوَ "عَدَمُ الصَّرْفِ عَنِ الذِّكْرِ"، وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ لَا تَسْتَعْرِقُ زَمَاناً يُخِلُّ بِحَقِيقَةِ الْإِعْتِكَافِ.

٢. مَنَاطُ تُمْيِيزِ الْقَوْلِ عَنِ الْفِعْلِ فِي النِّكَاحِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْمَمْنُوعَ فِي الْإِعْتِكَافِ هُوَ "اللَّدَّةُ الْبَدَنِيَّةُ" (الْوَطْءُ وَمُقَدَّمَاتُهُ)؛ أَمَّا "عَقْدُ النِّكَاحِ" فَهُوَ قَوْلٌ وَمِيثَاقٌ، وَالْقَوْلُ لَا يَنْقُضُ الْإِعْتِكَافَ كَمَا لَا يَنْقُضُ الصَّوْمَ، فَبَقِيَ عَلَى أَصْلِ الْجَوَازِ.

٣. مَنَاطُ تَعْظِيمِ شَعَائِرِ الْمَحَلِّ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ التَّطْيِبَ وَإِبْرَامَ عُقُودِ النِّكَاحِ فِي الْمَسْجِدِ مِمَّا يُلَاحِظُ حُرْمَةَ الْمَكَانِ وَبَرَكَتَهُ؛ فَالْمَنَاطُ هُوَ "الْمَلَاءَمَةُ التَّعْبُدِيَّةُ" لِلْمَسْجِدِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ التَّقْيِيدِ فِي (عَلَى مَنْ يَقْرُبُهُ): يَقْتَضِي أَنَّ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالسَّلَامِ عَلَى الْبَعِيدِ أَوْ تَتَّبَعَ النَّاسِ لِلْسَّلَامِ عَلَيْهِمْ مَكْرُوهٌ، لِأَنَّهُ يَحْرُمُ هَيْبَةُ السُّكُونِ.

- مَفْهُومُ الظَّرْفِيَّةِ فِي (بِمَجْلِسِهِ): يَدُلُّ بِمَفْهُومِ الْمُخَالَفَةِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ الْخُرُوجُ مِنَ الْمَسْجِدِ لِأَجْلِ عَقْدِ النِّكَاحِ، لِأَنَّ الْخُرُوجَ يُبْطِلُ الْإِعْتِكَافَ وَلَوْ لِقُرْبَةٍ.

٢. بِذَلَالَاتِ الْأَفَاطِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ تَطْيِيبِهِ يُطَابِقُ اسْتِعْمَالَ الطَّيْبِ، وَيُنْكَحُ وَيُنْكَحُ يُطَابِقُ صِيَغَ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ.

- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ جَوَازُ الْعَقْدِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ النِّكَاحَ لَيْسَ تِجَارَةً وَلَا بَيْعاً (الْمَمْنُوعِينَ فِي الْمَسْجِدِ)، بَلْ هُوَ سُنَّةٌ تَتَنَاسَبُ مَعَ طَهَارَةِ الْمُعْتَكِفِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "قَاعِدَةِ عَدَمِ التَّلَازُمِ بَيْنَ الْعَقْدِ وَالْفِعْلِ"

المُقَدِّمَةُ الْأُولَى: الْمَمْنُوعُ فِي الْإِعْتِكَافِ هُوَ الْإِسْتِمْتَاعُ الْبَدَنِيُّ (الْوَطْءُ).
المُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: عَقْدُ النِّكَاحِ قَوْلٌ يُفِيدُ مِلْكَ الْإِسْتِمْتَاعِ مُسْتَقْبَلًا وَلَيْسَ اسْتِمْتَاعًا
حَالًا.

الِاسْتِيتَاجُ: إِذَا؛ عَقْدُ النِّكَاحِ لَا يُنَاقِضُ الْإِعْتِكَافَ، فَيَجُوزُ فِعْلُهُ فِي الْمُعْتَكِفِ.
وموضوعها: السَّلَامُ وَالتَّطَيُّبُ وَالْعَقْدُ فِي الْإِعْتِكَافِ، ومحمولها: جَائِزٌ بِلَا كَرَاهَةٍ
مَا دَامَ فِي حَيْزِ الْإِعْتِدَالِ.
أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ)؛ وَالتَّطَيُّبُ مِنَ
الزَّيْنَةِ الْمَأْمُورِ بِهَا، فَلَا يَمْنَعُهُ الْإِعْتِكَافُ لِأَنَّهُ يُقَوِّي عَلَى الطَّاعَةِ وَيُحَسِّنُ بَيِّنَةَ
الْمَسْجِدِ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ: فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ؛ إِذْ كَانَ يُدْنِي رَأْسَهُ لِعَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-
فَتَرَجَّلَهُ وَتَطَيَّبَهُ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ. وَكَذَلِكَ رَدُّهُ السَّلَامَ عَلَى صَفِيَّةَ حِينَ زَارَتْهُ، فَذَلَّ
عَلَى جَوَازِ هَذِهِ الْأُمُورِ الْيَسِيرَةِ.
ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةُ (الْيَسِيرُ مُعْتَفَرٌ): وَالسَّلَامُ وَالتَّطَيُّبُ مِنَ الْيَسِيرِ الَّذِي لَا يَقْطَعُ
الْإِعْتِكَافَ.

٢. قَاعِدَةُ (الْأَصْلُ فِي الْكَلَامِ الْإِبَاحَةُ): وَعَقْدُ النِّكَاحِ كَلَامٌ طَيِّبٌ لَا دَلِيلَ عَلَى
مَنْعِهِ فِي حَالِ الْإِعْتِكَافِ.
أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: يُقَاسُ عَقْدُ النِّكَاحِ عَلَى "ذِكْرِ اللَّهِ؛ بِجَامِعِ أَنْ كِلَاهُمَا "قَوْلٌ مَحْمُودٌ يُرَادُ بِهِ وَجْهُ اللَّهِ وَتَحْصِينُ النَّفْسِ، فَمَا جَازَ فِيهِ التَّسْيِيحُ جَازَ فِيهِ التَّزْوِيجُ لِاتِّحَادِ عِلَّةِ الْمَشْرُوعِيَّةِ الْقَوْلِيَّةِ".

٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ حُرِّمَ التَّطَيُّبُ لِلْمُعْتَكِفِ لِلْحَقِّ بِـ "الْمُحَرِّمِ؛ وَلَمَّا كَانَ الْإِعْتِكَافُ لَيْسَ إِحْرَامًا (لِجَوَازِ اللَّبَاسِ وَحَلْقِ الشَّعْرِ)، انْعَكَسَ ذَلِكَ بِجَوَازِ التَّطَيُّبِ.

~

أَثَرُ الْإِسْتِعَالِ بِالتَّجَمُّلِ وَالْإِنْتِظَارِ خَارِجَ الْمَسْجِدِ عَلَى الْإِعْتِكَافِ

جَوْهَرُ الْوَصَالِ (فِقْهُ الصَّرَامَةِ فِي حِفْظِ اللَّبَثِ):

الْإِعْتِكَافُ وَصَالٌ يَقُومُ عَلَى "الْإِحْتِبَاسِ؛ فَالْمُعْتَكِفُ مَسْجُودٌ بِحُبِّ اللَّهِ فِي بَيْتِهِ. وَلَمَّا كَانَ الْخُرُوجُ لِلْحَاجَةِ (كَغُسْلِ الْجُمُعَةِ) رُخْصَةً لِلْبَدَنِ، فَإِنَّ الرُّوحَ يَحِبُّ أَنْ تَبْقَى مُتَعَلِّقَةً بِالْمَسْجِدِ. فَالْمُحِبُّ الصَّادِقُ لَا يَسْتَعِلُّ "غَيْبَتَهُ" عَنِ الْبَابِ لِيَنْشَغَلَ بِتَقْلِيمِ أَظْفَارِهِ أَوْ قَصِّ شَارِيهِ، وَلَا يَقْعُدُ يَنْتَظِرُ جَفَافَ ثِيَابِهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ لَحْظَةٍ خَارِجَ الْمِحْرَابِ لِعَيْرِ ضَرُورَةٍ هِيَ "خِيَانَةٌ" لِلزُّومِ الْعَتَبَةِ. فَالشَّرِيعَةُ تُرِيدُ مِنَ الْعَبْدِ أَنْ يَكُونَ "مُسْتَعِجِلًا" فِي رُجُوعِهِ إِلَى اللَّهِ، فَلَا يَصْرِفُ فَضْلَ زَمَانِ الرُّخْصَةِ فِي فُضُولِ الْعَادَةِ.

نَصُّ الشَّيْخِ خَلِيلٍ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَأَخَذَهُ إِذَا خَرَجَ لِكُغْسِلِ جُمُعَةٍ ظُفْرًا، أَوْ شَارِبًا، وَانْتِظَارُ غَسْلِ تَوْبِهِ أَوْ تَجْفِيفِهِ)؛ يَعْنِي: أَنَّهُ يُحْرَمُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ (وَيُيَبِّطُ اعْتِكَافُهُ إِنْ طَالَ) أَنْ يَشْتَغَلَ حَالَ خُرُوجِهِ لِلْغُسْلِ أَوْ غَيْرِهِ بِأَخْذِ أَظْفَارِهِ أَوْ قَصِّ

شَارِبِهِ، أَوْ أَنْ يَمْكُثَ خَارِجاً يَنْتَظِرُ غَسْلَ تَوْبِهِ أَوْ جَفَافَهُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْمُكْثَ الزَّائِدَ لَيْسَ مِنَ الضَّرُورَةِ الَّتِي أُبِيحَ لَهَا الْخُرُوجُ، فَيَعْدُ قَطْعاً لِتَتَابِعِ الْإِعْتِكَافِ.
النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:

١. مَنَاطُ تَقْدِيرِ الرُّخْصَةِ بِقَدْرِ الضَّرُورَةِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْخُرُوجَ مِنَ الْمَسْجِدِ "مَحْظُورٌ" أَصَالَةً، وَأُبِيحَ لِلْغُسْلِ؛ فَالْمَنَاطُ هُوَ "زَمَانُ الْغُسْلِ فَقَطْ"، فَمَا زَادَ عَلَيْهِ (مِنْ قِصِّ أَظْفَارٍ أَوْ انْتِظَارِ ثِيَابٍ) عَادَ إِلَى أَصْلِ الْمَنْعِ، فَيَبْطُلُ بِهِ الْإِعْتِكَافُ لِإِنْعِدَامِ الْمُسَوِّغِ.

٢. مَنَاطُ مَنَافَةِ اللَّبِّبِ الشَّرْعِيِّ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْإِعْتِكَافَ "لُزُومٌ" لَا يَنْقَطِعُ؛ وَالِاشْتِعَالُ بِهَذِهِ الْأُمُورِ خَارِجَ الْمَسْجِدِ يُعَدُّ اسْتِنَافاً لِحَيَاةِ الْعَادَةِ، وَهَذَا يَهْدِمُ مَقْصُودَ الْإِنْقِطَاعِ لِلَّهِ، فَالْبُطْلَانُ هُنَا أَثَرُ لَتَرْكِ مَا هِيَ الْعِبَادَةُ عَمَداً.

٣. مَنَاطُ الْإِحْتِيَاظِ لِوَحْدَةِ الزَّمَانِ التَّعْبُدِيِّ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ فَتْحَ بَابِ "الْإِنْتِظَارِ" لِلثِّيَابِ يُؤَدِّي إِلَى إِطَالَةِ الْعِيَّةِ عَنِ الْمَسْجِدِ، وَالْمَالِكِيَّةُ يُشَدِّدُونَ فِي التَّتَابُعِ الزَّمَانِيِّ؛ فَكُلُّ شَاغِلٍ يَمْنَعُ الرُّجُوعَ الْفَوْرِيَّ فَهُوَ مُبْطَلٌ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الْإِسْتِزَامِ فِي (إِذَا خَرَجَ لِكَعْسِهِ): يَقْتَضِي أَنَّ وُجُودَهُ خَارِجاً لِسَبَبٍ صَحِيحٍ لَا يُبِيحُ لَهُ فِعْلَ "التَّابِعِ" غَيْرِ الضَّرُورِيِّ؛ فَالصَّحَّةُ مُقَيَّدَةٌ بِزَمَانِ الْغُسْلِ لَا

بِرَمَانِ الْخُرُوجِ الْمُطْلَقِ.

- مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ فِي "الضَّرُورَةِ": أَنَّهُ لَوْ كَانَ انْتِظَارُ التَّوْبِ لِأَجْلِ سَرِّ الْعَوْرَةِ (وَلَا تَوْبَ غَيْرُهُ) جَازٌ لِلضَّرُورَةِ، أَمَّا لِغَيْرِ ذَلِكَ فَالْمَنْعُ.

٢. بِدَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ أَخْذِهِ يُطَابِقُ الْإِزَالََةَ وَالتَّقْلِيمَ، وَتُجْفِيْفِهِ يُطَابِقُ انْتِظَارَ زَوَالِ الْمَاءِ.

- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ حُكْمُ الْبُطْلَانِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ "الِإِعْتِكَافَ" عِبَادَةٌ مَكَائِبَةٌ مُسْتَمِرَّةٌ، فَالِإِقْتِضَاءُ الشَّرْعِيُّ يُوجِبُ تَقْلِيلَ زَمَانِ الْخُرُوجِ إِلَى أَذْنَى حَدٍّ مُمَكِّنٍ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى بُرْهَانِ عَدَمِ جَوَازِ بِنَاءِ الْمَحْظُورِ عَلَى الْمُبَاحِ الْمُقَدِّمَةِ الْأُولَى: الْخُرُوجُ لِلْعُسْلِ مُبَاحٌ (لِلضَّرُورَةِ).

الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: قِصُّ الْأَظْفَارِ وَانْتِظَارُ الثِّيَابِ مَحْظُورٌ (لِأَنَّهُ لَيْسَ ضَرُورَةً خَارِجَ الْمَسْجِدِ).

الِاسْتِثْنَاءُ: إِذَا؛ لَا يَجُوزُ فِعْلُ الْمَحْظُورِ حَالَ التَّكْبُّسِ بِالْمُبَاحِ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ لَا يَتَوَسَّعُ فِيهِ، فَيَبْطُلُ الْإِعْتِكَافُ بِفِعْلِهِمَا.

وموضوعها: الْإِسْتِثْنَاءُ بِالتَّجَمُّلِ أَوْ الْإِنْتِظَارِ حَالَ الْخُرُوجِ لِلْحَاجَةِ، وَمَحْمُولُهَا: مُبْطَلٌ لِلِإِعْتِكَافِ لِقُطْعِهِ التَّابِعِ بِلَا عُذْرٍ.

أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ)؛ وَالِاعْتِكَافُ عَمَلٌ صَحِيحٌ، وَتَعَمُّدُ تَطْوِيلِ الْغَيْبَةِ عَنِ الْمَسْجِدِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ هُوَ تَعَمُّدٌ لِإِبْطَالِ هَيْئَةِ اللَّبْثِ الْمَشْرُوطَةِ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ الْإِنْسَانِ؛ وَالْحَاجَةُ تُنْتَهِي بِمُجَرَّدِ قَضَائِهَا، فَلَمْ يَكُنْ ﷺ يَمْكُثُ لِزِينَةٍ أَوْ لِانْتِظَارِ مَصْلَحَةٍ تَأْوِيَةٍ، فَكَانَ فِعْلُهُ دَلِيلًا عَلَى وُجُوبِ الْإِسْرَاعِ بِالْعُودِ. ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةٌ (مَا جَازَ لِعُذْرٍ بَطَلَ بِزَوَالِهِ): فَالْجَوَازُ كَانَ لِلْعُسْلِ، فَإِذَا انْتَهَى الْعُسْلُ بَطَلَ جَوَازُ الْبَقَاءِ، فَالِاشْتِعَالُ بِالظُّفْرِ هُوَ بَقَاءٌ بِلَا جَوَازٍ.

٢. قَاعِدَةٌ (الرُّخْصُ لَا تُنَاطُ بِالْمَعَاصِي أَوْ بِالْفُضُولِ): وَالِاعْتِكَافُ يَطْلُبُ الْحِدَّ، فَلَا تُسْتَعْمَلُ رُخْصَةُ الْخُرُوجِ فِي فُضُولِ التَّجَمُّلِ.

أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: يُقَاسُ قَصُّ الشَّارِبِ خَارِجَ الْمَسْجِدِ عَلَى "الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ" بِجَامِعِ "الِاشْتِعَالِ بِأُمُورِ الدُّنْيَا عَنْ مَحْضِ الْعِبَادَةِ"، فَمَا أَبْطَلَ هُنَاكَ أَبْطَلَ هُنَا لِانْتِفَاءِ مَنَاطِ التَّقَرُّبِ.

٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ جَازَ لَهُ انْتِظَارُ جَفَافِ ثِيَابِهِ، لَجَازَ لَهُ "الِاسْتِرَاحَةُ" وَالْمُسَامَرَةُ بَعْدَ الْعُسْلِ، وَهَذَا يَهْدُمُ رُكْنَ الْإِعْتِكَافِ، فَلَمَّا بَطَلَ التَّحَلُّلُ مِنَ اللَّبْثِ انْعَكَسَ ذَلِكَ بِوُجُوبِ الْعُودِ الْفَوْرِيِّ.

~

تَدْبُ إِعْدَادِ الثَّيَابِ لِلْمُعْتَكِفِ وَفَقْهُ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنِ الْخَلْقِ

(فَقْهُ التَّهَيُّؤِ لِلْحَضَرَةِ):

نَحْنُ الْآنَ أَمَامَ مَنْطِقِ فَقْهِ الْإِسْتِعْدَادِ وَقَطْعِ الشَّوَاعِلِ. إِذَا كَانَ الْإِعْتِكَافُ وَصَالاً مَحْصُوراً فِي زَمَانٍ وَمَكَانٍ، فَإِنَّ الْحَزْمَ الْفِقْهِيَّ يَقْتَضِي أَنْ يَدْخُلَ الْمُعْتَكِفُ خَلْوَتَهُ وَقَدْ هَيَّأَ لِنَفْسِهِ كُلَّ مَا يَمَعُهُ مِنَ الْإِلْتِفَاتِ إِلَى الْخَارِجِ. فَالْمَنْطِقُ الشَّرْعِيُّ هُنَا يَنْقُلُنَا مِنْ "عِلَاجِ الْخَلَلِ" (بِإِنْتَظَارِ تَجْفِيفِ الثَّوْبِ) إِلَى "الْوَقَايَةِ مِنَ الْخَلَلِ" (بِإِعْدَادِ الْبَدِيلِ سَلْفاً).

الْإِعْتِكَافُ وَصَالٌ يَقُومُ عَلَى الْإِنْقِطَاعِ التَّامِّ؛ وَالْمُحِبُّ الصَّادِقُ حِينَ يَعِزُّمُ عَلَى خَلْوَةٍ مَحْبُوبَةٍ، يَحْمِلُ مَعَهُ زَادَهُ وَكِسَاءَهُ لِئَلَّا يَضْطَرَّ لِلْخُرُوجِ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ لِطَلَبِ حَاجَةٍ دُيُوتِيَّةٍ. فَإِعْدَادُ الثَّوْبِ الزَّائِدِ لَيْسَ تَرْفاً، بَلْ هُوَ "سِيَّاحٌ" يَحْمِي زَمَانَ الْوِصَالِ مِنَ الشَّرْبِ؛ لِأَنَّ مَنْ دَخَلَ بِلَا ثَوْبٍ غِيَارٍ، اضْطَرَّ لِلْخُرُوجِ لِلْعُسْلِ وَانْتَظَارِ الْجَفَافِ، وَفِي ذَلِكَ خَدَشٌ لِصَفَاءِ اللَّبَثِ. فَالشَّرِيعَةُ تَنْدُبُ لِلْعَبْدِ أَنْ يَكُونَ "مُسْتَقْبلاً" بِحَاجَاتِهِ دَاخِلَ مِحْرَابِهِ، لِيَبْقَى بِأَلْهِهِ مَجْمُوعاً عَلَى اللَّهِ بِلَا مُشَوَّشٍ مِنْ تَعَبِ الطَّيْنِ.

نَصُّ الشَّيْخِ خَلِيلٍ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَتَدْبُ إِعْدَادِ ثَوْبٍ)؛ يَعْنِي: أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ الْإِعْتِكَافَ أَنْ يَهَيِّئَ ثَوْباً آخَرَ غَيْرَ الَّذِي يَلْبَسُهُ؛ وَذَلِكَ لِيَكُونَ جَاهِزاً لِلِاسْتِبدَالِ عِنْدَ الْحَاجَةِ (كَاتِّسَاخِ الثَّوْبِ أَوْ الْحَاجَةِ لِلْعُسْلِ)، فَلَا يَضْطَرُّ لِلْمُكْثِ خَارِجَ الْمَسْجِدِ انْتِظَاراً لِعُسْلِ ثَوْبِهِ أَوْ تَجْفِيفِهِ، وَهُوَ مَا قَدْ يُعَرِّضُ اعْتِكَافَهُ لِلْبُطْلَانِ كَمَا سَبَقَ.

النَّظَرُ الْفِقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:

١. مَنَاطُ "صِيَّاتَةِ الْعِبَادَةِ عَنِ الْمُبْطَلَاتِ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْإِشْتِعَالَ بِتَجْفِيفِ الثَّوْبِ خَارِجاً مُبْطِلٌ لِلِإِعْتِكَافِ؛ فَالْمَنَاطُ هُوَ "سَدُّ الذَّرِيعَةِ إِلَى الْبُطْلَانِ، وَمَا كَانَ سَبِيلًا لِلصِّيَانَةِ نُدْبَ فِعْلُهُ حِفَاطًا عَلَى صِحَّةِ الْعَمَلِ".

٢. مَنَاطُ تَحْقِيقِ كَمَالِ التَّبَثُّلِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْإِعْتِكَافَ تَفْرِيعٌ لِلْهَمِّ؛ وَوُجُودُ تَوْبٍ مُعَدٍّ يُزِيلُ عَنِ الْقَلْبِ هَمَّ "الْبَحْثِ عَنِ لِبَاسٍ" أَوْ تَرْقُبِ جَفَافٍ غَسِيلٍ، فَيَبْقَى الْمُعْتَكِفُ مُقْبِلًا عَلَى شَأْنِهِ يَبْقِيَنِ الْإِسْتِعْنَاءَ.

٣. مَنَاطُ تَعْظِيمِ زِينَةِ الْمَسْحِدِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْمُعْتَكِفَ مَأْمُورٌ بِالنَّظَافَةِ وَالطِّيبِ، وَإِعْدَادُ الثَّوْبِ يُسَهِّلُ عَلَيْهِ تَبْدِيلَ ثِيَابِهِ لِيَبْقَى فِي أَحْسَنِ هَيْئَةٍ فِي بَيْتِ اللَّهِ، وَهِيَ مَصْلَحَةٌ تَعْبُدِيَّةٌ زَائِدَةٌ. تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ ١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ النَّدْبِ فِي (نُدْبَ): يَقْتَضِي أَنَّ هَذَا الْإِعْدَادَ لَيْسَ شَرْطًا لِلصَّحَّةِ، بَلْ هُوَ مِنْ "مُكَمَّلَاتِ الْفَضِيلَةِ؛ فَإِذَا دَخَلَ بِثَوْبٍ وَاحِدٍ صَحَّ اعْتِكَافُهُ، لَكِنَّهُ عَرَّضَ نَفْسَهُ لِلْمَشَقَّةِ أَوْ لِحَظَرِ الْبُطْلَانِ عِنْدَ الطَّوَارِيءِ.

٢. بِذَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "إِعْدَادُ" يُطَابِقُ فِعْلَ التَّهَيُّةِ السَّابِقَةِ، وَتَوْبٍ "يُطَابِقُ مَا يُسْتَرُّ بِهِ الْبَدَنُ".

- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ حُكْمُ النَّدْبِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ "الِإِعْتِكَافَ" يَحْتَاجُ إِلَى طَهَارَةٍ وَلِزُومٍ؛ وَهَذَا لَا يَتِمُّ يُسَرِّ إِلَّا بِوُجُودِ بَدِيلٍ جَاهِزٍ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "قَاعِدَةِ تَقْدِيمِ الْوَسِيلَةِ لِحِفْظِ الرُّكْنِ" الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: الْإِعْتِكَافُ يَتَطَلَّبُ اللَّبْثَ الْمُسْتَمِرَّ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ. الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَةُ: طُرُوءُ حَاجَةِ الْعُسْلِ مَعَ عَدَمِ وُجُودِ تَوْبٍ يُؤَدِّي إِلَى قَطْعِ اللَّبْثِ (الْمُبْطِلِ).

الِاسْتِتْنَاهُ: إِذَا؛ إِعْدَادُ التَّوْبِ وَسِيلَةً مَنْطِقِيَّةً لِتَجَنُّبِ الْقَطْعِ الْمُبْطِلِ، فَيُطْلَبُ فِعْلُهَا نَدْبًا لِتَحْصِينِ الْعِبَادَةِ.

وموضوعها: تَهْيِئَةُ لِبَاسٍ زَائِدٍ لِلْمُعْتَكِفِ، ومحمولها: مَذُوبٌ وَمُسْتَحَبٌّ لِتَمَامِ الْإِنْقِطَاعِ.

أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ؛ وَإِعْدَادُ التَّوْبِ النَّظِيفِ لِلإِعْتِكَافِ هُوَ مِنْ بَابِ أَخَذِ الزَّيْنَةِ الْمَأْمُورِ بِهَا، وَهُوَ أَوَّلَى مَا يَفْعَلُهُ الْمُجَاوِرُ لِرَبِّهِ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ: حَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ: (مَا عَلَى أَحَدِكُمْ إِنْ وَجَدَ أَنْ يَتَّخِذَ تَوْبِينَ لِيَوْمِ جُمُعَتِهِ، سِوَى تَوْبِي مِهْنَتِهِ)؛ فَلَمَّا اسْتَحَبَّ الشَّارِعُ تَوْبِينَ لِلْجُمُعَةِ لِأَجْلِ سَاعَةٍ، فَالِاسْتِحْبَابُ لِلإِعْتِكَافِ (وَهُوَ لُزُومُ أَيَّامٍ) أَوْكَدُ وَأَوَّلَى.

ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةُ (مَا تَمَّتْ بِهِ الْفَضِيلَةُ فَهُوَ مَذُوبٌ): وَفَضِيلَةُ التَّابِعِ تَمُّ بِإِعْدَادِ التَّوْبِ.

٢. قَاعِدَةُ (الِاخْتِيَاظُ لِلْعِبَادَةِ مَطْلُوبٌ): وَإِعْدَادُ التَّوْبِ اخْتِيَاظٌ مِنْ طُرُوءِ النَّجَاسَةِ أَوْ حَاجَةِ الْخُرُوجِ.
أَدَلَّةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: يُقَاسُ إِعْدَادُ التَّوْبِ لِلِاعْتِكَافِ عَلَى "إِعْدَادِ الزَّادِ لِلْحَجِّ؛ بِجَامِعِ "قَطْعِ الطَّمَعِ فِيمَا عِنْدَ النَّاسِ وَتَفْرِيعِ الْبَالِ لِلْعِبَادَةِ، فَمَا أَعَانَ عَلَى الْإِسْتِقْلَالِ بِالطَّاعَةِ كَانَ مَذْدُوبًا.

٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ لَمْ يُنْدَبْ إِعْدَادُ التَّوْبِ، لَكَانَ الشَّارِعُ يَطْلُبُ "الشَّدِيدَ" عَلَى الْمُعْتَكِفِ بِتَعْرِيزِ عَمَلِهِ لِلْبُطْلَانِ عِنْدَ أَذْنَى حَادِثٍ، وَهَذَا يَتَنَافَى مَعَ التَّيْسِيرِ، فَلَمَّا بَطَلَ التَّعْسِيرُ، انْعَكَسَ ذَلِكَ يَنْدُبُ الْإِسْتِعْدَادَ.

~

نَدَبُ مُكْثِ الْمُعْتَكِفِ لَيْلَةَ الْعِيدِ وَفَقْهُ اتِّصَالِ الْقُرْبَاتِ

(فَقْهُ الْبُرْزَخِ بَيْنَ الْحُلُوةِ وَالْبَهْجَةِ):

الْعِبَادَةُ لَا تَنْتَهِي بِمُجَرَّدِ فَرَاحِ زَمَانِهَا، بَلْ لَهَا "حِمَى" يُحِيطُ بِهَا. فَالْمَنْطِقُ الشَّرْعِيُّ هُنَا يَسْتَحِبُّ لِلْمُعْتَكِفِ أَنْ لَا يَنْفَضَّ عَنْ وَصَالِهِ بِمُجَرَّدِ غُرُوبِ شَمْسِ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ، بَلْ يَبْقَى مُرَاطِبًا فِي مُحَرَّابِهِ لَيْلَةَ الْعِيدِ، لِيَكُونَ خُرُوجُهُ مِنَ "الْحُلُوةِ" (الِاعْتِكَافِ) إِلَى "الْجُلُوةِ" (مُصَلَّى الْعِيدِ) اتِّصَالًا لَا انْقِطَاعًا.

الِاعْتِكَافُ وَصَالٌ بَلَغَ ذُرْوَتَهُ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ، وَلَيْلَةُ الْعِيدِ هِيَ "لَحْظَةُ الْجَائِزَةِ". وَالْمُحِبُّ الصَّادِقُ يَخْشَى عَلَى قَلْبِهِ مِنْ "صَدَمَةِ الْخُرُوجِ" إِلَى الدُّنْيَا بَعْدَ طُولِ أُنْسٍ بِاللَّهِ؛ فَتَنْدُبُ لَهُ الْمُكْثُ لَيْلَةَ الْعِيدِ لِيَكُونَ هَذَا الزَّمَانُ بُرْزَخًا يَحْمِي ثَمَرَةَ الْإِعْتِكَافِ مِنَ التَّلَاشِي السَّرِيعِ فِي زِحَامِ الْعِيدِ. فَالشَّرِيعَةُ تُرِيدُ لِلْعَبْدِ أَنْ يَخْرُجَ

مَنْ بَيَّتَ اللَّهَ إِلَى صَلَاةِ الْعِيدِ مُبَاشَرَةً، لِيَبْقَى عِطْرُ الْإِعْتِكَافِ فَوَاحاً فِي مَسِيرِهِ، فَلَا يَنْقَطِعُ حَبْلُ الْوَصَالِ حَتَّى يَتَّصِلَ بِفَرْحِ الطَّاعَةِ الْكُبْرَى.
نَصَّ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ يَقُولُهُ: (وَمُكْتُهُ لَيْلَةُ الْعِيدِ)؛ يَعْنِي: أَنَّهُ يُنْدَبُ وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ اعْتَكَفَ الْعَشْرَ الْوَاحِدَ مِنْ رَمَضَانَ أَنْ يَبِيْتَ لَيْلَةَ الْعِيدِ فِي مَسْجِدِهِ، وَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا صَبِيحَةَ الْعِيدِ لِتَأْدِيَةِ صَلَاةِ الْعِيدِ؛ وَذَلِكَ لِتَحْصِيلِ فَضْلِ إِحْيَاءِ لَيْلَةِ الْعِيدِ فِي مَحَلِّ الْعِبَادَةِ، وَلَوْصُلِ عِبَادَةُ الْإِعْتِكَافِ بِعِبَادَةِ الْخُرُوجِ لِلْمُصَلَّى.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:

١. مَنَاطُ تَحْصِينِ الْعَمَلِ بِالْحَوَاتِيمِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْأَعْمَالَ بِالْحَوَاتِيمِ؛ فَالْمَنَاطُ هُوَ "إِحْكَامُ نَهَايَةِ الْعِبَادَةِ، فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْعِيدِ مَظْنَةً غَفَلَةً لَاشْتِغَالِ النَّاسِ بِالزَّيْنَةِ وَالطَّعَامِ، كَانَ مُكْتُ الْمُعْتَكِفِ فِيهَا حِصْنًا لِقَلْبِهِ لِيَخْتِمَ شَهْرَهُ بِأَتَمِّ حَالٍ.

٢. مَنَاطُ اسْتِصْحَابِ حَالِ التَّجَرُّدِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْمُعْتَكِفَ صَارَ لَهُ "مَلَكَةٌ رُوحِيَّةٌ فِي اللَّبْثِ؛ فَالْمَنَاطُ هُوَ دَوَامُ الصِّفَةِ، وَالْمُكْتُ لَيْلَةُ الْعِيدِ يُطِيلُ أَمَدَ هَذِهِ الْمَلَكَةِ حَتَّى يَقْوَى الْقَلْبُ عَلَى مُوَاجَهَةِ شَوَاعِلِ الْفِطْرِ.

٣. مَنَاطُ اتِّصَالِ السَّبَبِ بِالْمُسَبَّبِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْإِعْتِكَافَ سَبَبٌ لِتَطْهِيرِ النَّفْسِ، وَصَلَاةُ الْعِيدِ هِيَ الشُّكْرُ عَلَى هَذَا التَّطْهِيرِ؛ فَالْمَنَاطُ هُوَ "الِاتِّصَالُ"، فَدَبَّ الْمُكْتُ لِيَقَعَ الشُّكْرُ عَقِبَ الْعِبَادَةِ بِلَا فَاصِلٍ دُبَّوِيٍّ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالدَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ النَّذْبِ فِي (وَمَكْتُهُ): يَقْتَضِي أَنَّ الْإِعْتِكَافَ الْوَاجِبَ أَوْ الْمَنْدُورَ يَنْتَهِي شَرْعاً بِمُجَرَّدِ غُرُوبِ الشَّمْسِ، فَالْمَكْتُ بَعْدَهَا فَضْلٌ زَائِدٌ وَلَيْسَ جُزْءاً مِنْ حَقِيقَةِ اللَّبْثِ الْمُلْزِمِ.

- مَفْهُومُ الزَّمَانِ فِي (لَيْلَةِ الْعِيدِ): يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ اللَّيْلَةَ لَهَا "خُصُوصِيَّةٌ تَعْبُدِيَّةٌ" تَجْعَلُهَا أَوَّلَى بِالْبَقَاءِ مِنْ غَيْرِهَا مِنْ أَيَّامِ الْفِطْرِ.

٢. بِدَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "مَكْتُهُ" يُطَابِقُ الْإِسْتِمْرَارَ فِي الْبَقَاءِ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ.

- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ حُكْمُ النَّذْبِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ تِمَامَ النُّعْمَةِ بِالْإِعْتِكَافِ يَقْتَضِي تِمَامَ الْإِحْسَانِ فِي الْوَدَاعِ، وَالْمَكْتُ هُوَ إِحْسَانُ الْوَدَاعِ لِلْمُخْرَابِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى بُرْهَانِ الْإِتِّصَالِ الْعَائِيِّ

الْمُقَدِّمَةِ الْأُولَى: الْإِعْتِكَافُ عِبَادَةٌ انْقِطَاعٌ عَنِ الدُّنْيَا لِلَّهِ.

الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: الْخُرُوجُ لِصَلَاةِ الْعِيدِ هُوَ أَوَّلُ شَعَائِرِ الْفِطْرِ التَّعْبُدِيَّةِ.

الِاسْتِتْنَاجُ: إِذَا؛ رَبَطُ الْإِنْقِطَاعِ (الْإِعْتِكَافِ) بِمَبْدَأِ الشُّكْرِ (صَلَاةِ الْعِيدِ) هُوَ أَكْمَلُ

فِي نِظَامِ الْعِبَادَةِ، فَيَنْدَبُ الْمَكْتُ بَيْنَهُمَا لِتَحْقِيقِ هَذَا الرِّبْطِ.

وَمَوْضُوعُهَا: بَقَاءُ الْمُعْتَكِفِ فِي الْمَسْجِدِ لَيْلَةَ الْعِيدِ، وَمَحْمُولُهَا: مَنُذُوبٌ

وَمُسْتَحَبٌّ لِتِمَامِ الْفَضِيلَةِ.

أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ)؛
وَالْمُكْتُ لَيْلَةُ الْعِيدِ هُوَ مَحَلُّ هَذَا "التَّكْبِيرِ" وَالشُّكْرِ عَقِبَ إِكْمَالِ الْعِدَّةِ، فَالْبَقَاءُ
فِي الْمَسْجِدِ أَعَوُّنُ عَلَى تَحْقِيقِ هَذَا الْمَقْصِدِ الْقُرْآنِيِّ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ: مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (مَنْ أَحْيَا لَيْلَةَ الْعِيدِ لَمْ يَمُتْ قَلْبُهُ يَوْمَ
تَمُوتُ الْقُلُوبُ)؛ وَالْمُعْتَكِفُ هُوَ أَقْدَرُ النَّاسِ عَلَى هَذَا الْإِحْيَاءِ بِسَبَبِ تَهْيِئِهِ
السَّابِقِ، فَدَبَّ لَهُ الْإِسْتِمْرَارُ لِيَنَالَ هَذِهِ الْبُشْرَى.

ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةُ (الْخُرُوجُ مِنَ الْخِلَافِ مُسْتَحَبٌّ): وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَرَى أَنَّ لَيْلَةَ الْعِيدِ
تَدْخُلُ فِي اعْتِكَافِ الْعَشْرِ، فَالْمُكْتُ فِيهَا احْتِيَاطٌ لِلصَّحَّةِ وَطَلَبٌ لِلْفَضْلِ.

٢. قَاعِدَةُ (التَّوَسُّعُ فِي خَاتِمَةِ الْعِبَادَةِ): فَكُلُّ مَا انْضَمَّ إِلَى آخِرِ الْعِبَادَةِ مِمَّا هُوَ
مِنْ جِنْسِهَا أَخَذَ حُكْمَهَا فِي التَّدْبِيرِ.

أَدْلَةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: يُقَاسُ الْمُكْتُ لَيْلَةَ الْعِيدِ بَعْدَ الْإِعْتِكَافِ عَلَى "الْمُكْتُ فِي
الْمُصَلَّى بَعْدَ الْعِدَّةِ" بِجَامِعِ "اِنْتِظَارِ فَرَجِ اللَّهِ وَشُكْرِهِ عَقِبَ الطَّاعَةِ، فَمَا كَانَ
جِبْرًا لِلْعِبَادَةِ كَانَ مَذْذُوبًا.

٢. قِيَاسُ الشَّبَهِ: يُقَاسُ بَقَاءُ الْمُعْتَكِفِ عَلَى بَقَاءِ الْحَاجِّ بِمَنْى لِيَالِي التَّشْرِيقِ؛
فَكَمَا أَنَّ الْحَاجَّ يَبْقَى لِيُكْمَلَ مَنَاسِكَ الذِّكْرِ بَعْدَ التَّحَرُّ، كَذَلِكَ الْمُعْتَكِفُ يَبْقَى
لِيُكْمَلَ مَنَاسِكَ الشُّكْرِ بَعْدَ الصَّوْمِ.

~

تَوْقِيتُ ابْتِدَاءِ الْإِعْتِكَافِ وَمَعَايِيرُ صِحَّةِ الدُّخُولِ الزَّمَانِيِّ

(فَقَهُ الْإِسْتِيقَاقَ إِلَى الْعَتَبَةِ):

عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ، الزَّمَانُ لَيْسَ أَرْقَامًا، بَلْ هُوَ أَوْعِيَّةٌ لِلْقُرْبِ؛ فَلَحْظَةُ الْبِدَايَةِ تُحَدِّدُ مَدَى اسْتِيعَابِ الْعَبْدِ لِنَفَحَاتِ الْوِصَالِ. وَالْمَنْطِقُ الشَّرْعِيُّ هُنَا يُمَيِّزُ بَيْنَ "الْكَمَالِ" الَّذِي يَسْتَوْعِبُ اللَّيْلَةَ مِنْ أَوَّلِهَا، وَبَيْنَ "الْإِجْزَاءِ" الَّذِي يَلْحَقُ بِأَصْلِ الصَّوْمِ.

جَوْهَرُ الْوِصَالِ

الِإِعْتِكَافُ وَصَالٌ يَبْدَأُ بِتَهْيُؤِ الرُّوحِ قَبْلَ سُكُونِ الْبَدَنِ. وَالْمُحِبُّ الصَّادِقُ يَخْشَى أَنْ يَفُوتَهُ جُزْءٌ مِنْ لَيْلَةِ الْوِصَالِ؛ فَيُسْرِعُ إِلَى الْمَسْجِدِ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ لِيَسْتَقْبِلَ اللَّيْلَ وَهُوَ فِي حِمَى مَحْبُوبِهِ. فَالشَّرِيعَةُ نَدَبَتِ الدُّخُولَ قَبْلَ الْغُرُوبِ لِيَكُونَ اللَّيْلُ تَبَعًا لِلنَّهَارِ فِي صَفَاءِ الْإِنْقِطَاعِ. لَكِنْ رَحْمَةُ اللَّهِ جَعَلَتْ لَحْظَةَ الْفَجْرِ هِيَ الْمَعْيَارَ الْأَخِيرَ لِلصَّحَّةِ، لِأَنَّ الصَّوْمَ (رُكْنَ الْإِعْتِكَافِ) يَبْدَأُ حِينَئِذٍ. فَمَنْ سَبَقَ الْغُرُوبَ فَقَدْ حَازَ "الْكَمَالَ"، وَمَنْ سَبَقَ الْفَجْرَ فَقَدْ أَدْرَكَ "الْوِصَالَ" وَإِنْ فَاتَهُ بَعْضُ جَمَالِ الْإِسْتِعْدَادِ.

نَصُّ الشَّيْخِ خَلِيلٍ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَدُخُولُهُ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَصَحَّ أَنْ دَخَلَ قَبْلَ الْفَجْرِ)؛ يَعْنِي: أَنَّهُ يُنْدَبُ لِلْمُعْتَكِفِ أَنْ يَدْخُلَ مَكَانَ اعْتِكَافِهِ قَبْلَ غُرُوبِ شَمْسِ الْيَوْمِ الَّذِي يَنْوِي بَدْءَ الْإِعْتِكَافِ مِنْ لَيْلَتِهِ، لِيَسْتَوْعِبَ اللَّيْلَةَ كَامِلَةً. وَإِنْ تَأَخَّرَ دُخُولُهُ فَدَخَلَ بَعْدَ الْغُرُوبِ، فَإِنَّ اعْتِكَافَهُ يَصِحُّ شَرْعًا مَا دَامَ قَدْ حَصَلَ دُخُولُهُ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ (زَمَانِ بَدْءِ الصَّوْمِ)، لِأَنَّ الصَّوْمَ هُوَ الشَّرْطُ الْأَسَاسُ وَهُوَ لَا يَبْدَأُ إِلَّا بِالْفَجْرِ.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:

١. مَنَاطُ تَحْقِيقِ كَمَالِ التَّبَعِيَّةِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ اللَّيْلَ يَتَّبِعُ النَّهَارَ فِي الْعِبَادَاتِ الْمُتَّصِلَةِ؛ فَالْمَنَاطُ هُوَ "اسْتِيعَابُ الْوَحْدَةِ الزَّمَانِيَّةِ"، وَالذُّخُولُ قَبْلَ الْغُرُوبِ يُحَقِّقُ هَذِهِ الْوَحْدَةَ بِأَكْمَلِ صُورِهَا، فَتُدْبَ لِذَلِكَ.

٢. مَنَاطُ "الَارْتِبَاطِ الشَّرْطِيِّ بِمَحَلِّ الصَّوْمِ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ صِحَّةَ الْإِعْتِكَافِ مُنَوِّطَةٌ بِيَوْمِ الصَّوْمِ؛ فَالْمَنَاطُ فِي الصَّحَّةِ هُوَ "الدُّخُولُ قَبْلَ بَدْءِ الرُّكْنِ، وَلَمَّا كَانَ الرُّكْنُ (الصَّوْمُ) يَبْدَأُ بِالْفَجْرِ، كَانَ مَا قَبْلَهُ كَافِيًا لِإِعْقَادِ الصَّحَّةِ".

٣. مَنَاطُ "قَطْعِ الْخِلَافِ فِي أَقَلِّ الْمُكْتِ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ دُخُولَ اللَّيْلِ فِي الْإِعْتِكَافِ مَحَلُّ نِزَاعٍ، فَالْمَالِكِيَّةُ رَاعَوْا أَنَّ الْيَوْمَ الشَّرْعِيَّ يَبْدَأُ بِالْفَجْرِ، لَكِنَّهُمْ نَدَّبُوا الْإِسْتِيعَابَ قَبْلَ الْغُرُوبِ لِيَكُونَ الْإِعْتِكَافُ يَوْمًا بِلَيْلَتِهِ يَقِينًا.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الصَّفَةِ فِي (قَبْلِ الْغُرُوبِ): يَقْتَضِي نَدْبَ الْمُسَارَعَةِ لِتَحْصِيلِ فَضِيلَةِ اللَّيْلَةِ كَامِلَةً فِي الْمَسْجِدِ.

- مَفْهُومُ الْغَايَةِ فِي (قَبْلِ الْفَجْرِ): يُحَدِّدُ "الْحَدَّ الْفَاصِلَ" بَيْنَ الصَّحَّةِ وَالْبُطْلَانِ؛ فَمَنْ دَخَلَ بَعْدَ الْفَجْرِ لَمْ يَعْتَدْ بِذَلِكَ الْيَوْمَ لِفَوَاتِ جُزْءٍ مِنَ الصَّوْمِ وَهُوَ خَارِجُ الْمُعْتَكَفِ.

٢. بِذَلَالَاتِ الْأَلْفَافِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "دُخُولُهُ" يُطَابِقُ الْإِسْتِقْرَارَ فِي الْمَسْجِدِ، وَصَحُّ تَطَابُقِ تَرْتُّبِ الْأَثَرِ الشَّرْعِيِّ.

- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ حُكْمُ الصَّحَّةِ قَبْلَ الْفَجْرِ بِاقْتِضَاءِ أَنَّ "الِاعْتِكَافَ مَبْنِيٌّ عَلَى الصَّوْمِ"، فَمَا لَمْ يَبْدَأِ الصَّوْمُ بَقِيَ مَحَلُّ الْإِعْتِكَافِ قَابِلًا لِلِإِنْعِقَادِ. تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى بُرْهَانِ التَّلَازُمِ بَيْنَ الشَّرْطِ وَزَمَانِهِ الْمُقَدَّمَةِ الْأُولَى: الْإِعْتِكَافُ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِصَوْمٍ كَامِلٍ (مِنَ الْفَجْرِ إِلَى الْغُرُوبِ). الْمُقَدَّمَةُ الثَّانِيَّةُ: الدُّخُولُ قَبْلَ الْفَجْرِ يُحَقِّقُ وُجُودَ الْمُعْتَكِفِ فِي مَكَانِهِ طَوَالَ زَمَانِ الصَّوْمِ.

الِاسْتِثْنَاءُ: إِذَا؛ الْإِعْتِكَافُ يَصِحُّ مَنْطِقِيًّا بِالدُّخُولِ قَبْلَ الْفَجْرِ، لِأَنَّ الْعِلَّةَ (شَرْطَ الصَّوْمِ) قَدْ تَحَقَّقَتْ فِي مَحَلِّهَا الزَّمَانِيِّ.

وموضوعها: وَقْتُ دُخُولِ الْمُعْتَكِفِ إِلَى الْمَسْجِدِ، ومحمولها: مَنُذُوبٌ قَبْلَ الْغُرُوبِ، وَمُصَحِّحٌ لِلْعِبَادَةِ مَا لَمْ يَطْلُعِ الْفَجْرُ. أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ)؛ وَجْهُ الدَّلَالَةِ أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ اللَّيْلَ غَايَةً لِلصَّوْمِ، وَالِاعْتِكَافُ مُرْتَبِطٌ بِهِمَا؛ فَالْبِدَايَةُ مِنَ اللَّيْلِ (بَعْدَ الْغُرُوبِ) هِيَ بَقِيَّةُ الْيَوْمِ السَّابِقِ وَبِدَايَةُ الَّذِي يَلِيهِ، فَكُنْدَبَ تَقْدِيمُهَا.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ: مَا رُوِيَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَلَّى الْفَجْرَ ثُمَّ دَخَلَ مُعْتَكِفَهُ؛ وَهَذَا الْحَدِيثُ حَمَلُهُ الْمَالِكِيَّةُ عَلَى الدُّخُولِ إِلَى

"الْخِبَاءِ" الْمُعَدُّ لَهُ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ، لَا عَلَى أَصْلِ دُخُولِ الْمَسْجِدِ، فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الصَّحَّةِ هِيَ إِدْرَاكُ الْفَجْرِ وَهُوَ فِي مَسْجِدِهِ.
ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةُ (الْيَسِيرُ مِنَ الزَّمَانِ مُعْتَفَرٌ فِي الْبِدَايَاتِ): فَاعْتَفِرِ التَّأَخُّرُ عَنِ الْغُرُوبِ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَحَلُّ الصَّوْمِ.

٢. قَاعِدَةُ (مَا لَا يَتِمُّ الرُّكْنُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ): وَلَا يَتِمُّ صَوْمُ الْإِعْتِكَافِ إِلَّا بِالْوُجُودِ فِي الْمَسْجِدِ قَبْلَ أَوَّلِ جُزْءٍ مِنَ الْفَجْرِ.
أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: يُقَاسُ الدُّخُولُ لِلإِعْتِكَافِ قَبْلَ الْفَجْرِ عَلَى "النِّيَّةِ لِلصَّوْمِ قَبْلَ الْفَجْرِ؛ بِجَامِعِ انْعِقَادِ الْعِبَادَةِ عِنْدَ بَدْءِ زَمَانِهَا، فَكَمَا تَنْعَقِدُ صِحَّةُ الصَّوْمِ بِنِيَّةٍ قَبْلَ الْفَجْرِ، تَنْعَقِدُ صِحَّةُ الإِعْتِكَافِ بِدُخُولِ قَبْلِهِ لِاتِّحَادِ الْعِلَّةِ فِي مَنَاطِ الْإِسْتِيعَابِ".

٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ لَمْ يَصِحَّ الإِعْتِكَافُ إِلَّا بِالدُّخُولِ قَبْلَ الْغُرُوبِ، لَكَانَتْ "اللَّيْلَةُ رُكْنًا مُسْتَقِلًّا فِي الصَّوْمِ، وَهَذَا بَاطِلٌ، فَلَمَّا بَطَلَتْ رُكْنِيَّةُ اللَّيْلِ فِي الصَّوْمِ، انْعَكَسَ ذَلِكَ بِجَوَازِ تَأْخِيرِ الدُّخُولِ إِلَى مَا قَبْلَ الْفَجْرِ لِتَصِحِّحِ الْعِبَادَةِ.

~

تَقْدِيرُ زَمَانِ الإِعْتِكَافِ بِعَشْرِ

جَوْهَرُ الْوَصَالِ (فَقْهُ التَّرْقِي فِي مَقَامَاتِ اللَّبْثِ):
الإِعْتِكَافُ رِحْلَةٌ رُوحِيَّةٌ تَحْتَاجُ زَمَانًا لِتَوْتِي أَكْلُهَا؛ فَأَقْلُ الزَّمَانِ (يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ) هُوَ "عَتَبَةُ الدُّخُولِ"، لَكِنَّ الْعَشْرَةَ هِيَ "مِحْرَابُ الْإِسْتِقْرَارِ". وَالْمُحِبُّ الصَّادِقُ يَقْتَدِي

بِالْفِعْلِ النَّبَوِيِّ الَّذِي لَمْ يَنْقُصْ عَنْ عَشْرَةٍ، لِأَنَّ الْإِسْلَاحَ عَنِ الْعَادَاتِ لَا يَتِمُّ بِلَحْظَةٍ، بَلْ بِمُدَّةٍ تَسْتَوْعِبُ نَفَحَاتِ اللَّهِ وَتُحِيطُ بِمَظَانِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ.

تَحْرِيرُ الْخِلَافِ فِي مِقْدَارِ الْإِعْتِكَافِ:

أَنْقَسَمَ النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ إِلَى دَائِرَتَيْنِ:

أَوَّلًا: دَائِرَةُ التَّحْقُقِ "أَقْلُ مَا يَصِحُّ بِهِ):

١. الْمُعْتَمَدُ: يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ؛ لِيَتِمَّكَنَ مِنَ الصَّوْمِ الشَّرْعِيِّ مَعَ لِحَاقِ اللَّيْلِ بِهِ.

٢. مُقَابِلُهُ: يَوْمٌ فَقَطْ (بِلَا لَيْلَةٍ).

ثَانِيًا: دَائِرَةُ الْكَمَالِ "مَا تُدْبَ وَيُكْرَهُ نَقْصُهُ):

١. قَوْلُ ابْنِ حَبِيبٍ وَآخَرِينَ: أَقْلُ الْمُسْتَحَبِّ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَأَكْمَلُهُ عَشْرَةٌ.

٢. قَوْلُ ابْنِ رُشْدٍ: أَقْلُهُ كَمَالًا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَأَكْمَلُهُ عَشْرَةٌ.

٣. مَذْهَبُ الْمُدَوِّنَةِ وَالرَّسَالَةِ (وَهُوَ الرَّاجِحُ): أَقْلُ الْكَمَالِ عَشْرَةُ أَيَّامٍ، وَأَكْثَرُهُ شَهْرٌ.

تَنْبِيْهُ: يُكْرَهُ مَا نَقَصَ عَنِ الْعَشْرَةِ فِي الْإِعْتِكَافِ الْمَسْنُونِ (رَمَضَانَ)، وَيُكْرَهُ مَا زَادَ عَلَى الشَّهْرِ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّنَطُّعِ.

التَّرْجِيحُ وَفَقَ قَوَاعِدِ الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ:

الرَّاجِحُ: نَدْبُ اعْتِكَافِ "عَشْرَةِ أَيَّامٍ كَمَرْتَبَةِ أُولَى لِلْكَمَالِ، وَأَنَّ الْيَوْمَ وَاللَّيْلَةَ هُوَ الْأَقْلُ الْمُجْزِئُ حَالَ الْإِطْلَاقِ.

كَيْفَ اسْتَنْبَطْنَا الْحُكْمَ الرَّاجِحَ وَفَقَ الْقَوَاعِدِ؟

١. قَاعِدَةُ (الِاعْتِمَادُ عَلَى الرِّوَايَةِ الْأُمِّ): تَمَّ تَرْجِيحُ قَوْلِ "عَشْرَةٍ إِلَى شَهْرٍ" لِأَنَّهُ

نَصُّ (الْمُدَوِّنَةِ)، وَرِوَايَةُ ابْنِ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ هِيَ الْمُقَدَّمَةُ عِنْدَ التَّعَارُضِ.

٢. قَاعِدَةُ (حَمَلُ النَّذْبِ عَلَى فِعْلِ الشَّارِعِ الْمُوَاطِبِ): لَمَّا وَاطَبَ ﷺ عَلَى الْعَشْرِ، صَارَ الْعَشْرُ هُوَ الْمَعْيَارَ الْأَدْنَى لِلْكَمَالِ الْمُنْدُوبِ، وَمَا دُونُهُ جَائِزٌ لَكِنَّهُ خِلَافُ الْأَفْضَلِ.

٣. قَاعِدَةُ (تَقْدِيرُ الْعِبَادَةِ بِمَا يُحَقِّقُ مَقْصُودَهَا): مَقْصُودُ الْإِعْتِكَافِ الْخُلُوعُ، وَالْخُلُوعُ لَا تَحَقُّقُ عُرْفًا بِمَا دُونَ الْعَشْرَةِ تَحَقُّقًا كَامِلًا يُؤَثِّرُ فِي النَّفْسِ. التَّرْجِيحُ حَسَبَ قُوَّةِ الدَّلِيلِ:

الرَّاجِحُ دَلِيلًا: أَنَّ الْعَشْرَةَ هِيَ السُّنَّةُ الْمُؤَكَّدَةُ فِعْلًا، وَأَنَّ مَا دُونَهَا يُجْزَى وَلَكِنْ يُكْرَهُ التَّقْصُّ عَنْهَا لِمَنْ أَرَادَ كَمَالَ الْإِتْبَاعِ.

١. قُوَّةُ الدَّلِيلِ الْأَثَرِيِّ: حَدِيثُ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ؛ فَالْمُوَاطَبَةُ الْعُمَرِيَّةُ عَلَى الْعَشْرِ تَنْفِي نَذْبَ مَا دُونَهَا كَمَالًا.

٢. قُوَّةُ الدَّلِيلِ الْمُقْصِدِيِّ: الْإِعْتِكَافُ شُرْعٌ لَطَلَبَ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، وَهِيَ تَنْتَقِلُ فِي الْعَشْرِ كُلِّهَا، فَتَقْدِيرُ الْكَمَالِ بِالْعَشْرِ هُوَ الْوَحِيدُ الَّذِي يَضْمَنُ تَحْقِيقَ عِلَّةِ الشَّرْعِ (إِدْرَاكِ اللَّيْلَةِ).

~

التَّفْرِيقُ بَيْنَ أَقَلِّ الْإِعْتِكَافِ وَمَاهِيَّةِ "الْجَوَارِ" الزَّمَانِيَّةِ

(فَقَهُ اللَّحْظَةِ وَبَرَكَةِ الْمُكْتَبِ):

اللُّطِيفَةُ الْفَقْهِيَّةُ : نَحْنُ الْآنَ أَمَامَ مَنْطِقِ "التَّسْمِيَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَأَثَرِهَا فِي الْحُكْمِ". عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ، "الْإِعْتِكَافُ" اسْمٌ لِعِبَادَةٍ مَخْصُوصَةٍ بِسِيَاجٍ مِنَ الشَّرُوطِ (أَهْمُهَا الصَّوْمُ وَالْمُدَّةُ)، لَكِنْ رَحْمَةً لِلَّهِ لَا تُغْلِقُ بَابَ "الْبَبْثِ" فِي وَجْهِ مَنْ لَا يَسْتَطِيعُ

الْعُكُوفَ الطَّوِيلَ. فَالْمَنْطِقُ هُنَا يَفْتَحُ مَسَاراً مَوَازِياً يُسَمَّى "الْجَوَارَ"، لِيَنْعَمَ الْعَابِدُ بِقُرْبِ رَبِّهِ وَلَوْ لِلْحِظَّةِ، دُونَ أَنْ يَدْخُلَ فِي تَبَعَاتِ "الِاعْتِكَافِ" الصَّارِمَةِ.

الِاعْتِكَافُ وَصَالٌ "مُقَيَّدٌ" بِالزَّمَانِ وَالصَّوْمِ لِيُسَمَّى اعْتِكَافاً، لَكِنَّ "الْجَوَارَ" وَصَالٌ "مُطْلَقٌ" يَعْتَمِدُ عَلَى حُضُورِ الْقَلْبِ فِي الْمَكَانِ. وَالْمَحِبُّ الَّذِي يَدْخُلُ الْمَسْجِدَ وَلَا يَمْلِكُ مِنَ الْوَقْتِ إِلَّا يَسِيرُهُ، يُعَيَّرُ "بُوصَلَةَ نَبِيِّهِ" مِنَ (الِاعْتِكَافِ) إِلَى (الْجَوَارِ)؛ لِيُسَمَّى "جَارَ اللَّهِ" أَوْ "جَارَ الْمَسْجِدِ". فَالشَّرِيعَةُ هُنَا تُمَيِّزُ بَيْنَ (العَهْدِ الطَّوِيلِ) وَ(الزِّيَارَةِ الْخَاطِطَةِ)، لِيَبْقَى لِكُلِّ دَاخِلٍ نَصِيبٌ مِنَ النَّاسِ، وَلَوْ كَانَ بِقَدَرِ لَحْظَةٍ يَسْتَشْعِرُ فِيهَا صِفَةَ الْجَوَارِ بَعِيداً عَنْ قِيُودِ الِاعْتِكَافِ الْفَقْهِيَّةِ.

تَخْرِيرُ أَقَلِّ الزَّمَانِ فِي الِاعْتِكَافِ وَالْجَوَارِ:

١. أَقَلُّ الِاعْتِكَافِ عِنْدَ ابْنِ حَبِيبٍ (دَائِرَةُ الِاعْتِكَافِ الْمُصْطَلَحِ):

- يَرَى ابْنُ حَبِيبٍ أَنَّ أَقَلَّ مَا يُجْزَى فِي الِاعْتِكَافِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ أَوْ الْيَوْمُ فَقَطْ، وَهُوَ أَقَلُّ الْأَقْوَالِ مَدَى، لَكِنَّهُ يَبْقَى مُرْتَبِطاً بِمُسَمَّى الِاعْتِكَافِ الَّذِي يَشْتَرِطُ الصَّوْمَ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ.

٢. جَوَارُ مَا دُونَ ذَلِكَ (دَائِرَةُ الْجَوَارِ):

- يَجُوزُ اللَّبْثُ فِي الْمَسْجِدِ لِلْعِبَادَةِ لِمُدَّةٍ قَصِيرَةٍ جِدّاً (وَلَوْ لَحْظَةً)، لَكِنَّ الْمُحَقِّقِينَ يَنْصَوْنَ عَلَى أَنَّ هَذَا لَا يُسَمَّى اعْتِكَافاً شَرْعاً؛ بَلْ يُسَمَّى "جَوَاراً".

- النِّيَّةُ الْفَارِقَةُ: الْمُكَلَّفُ هُنَا لَا يَنْوِي (الِاعْتِكَافَ) -لِأَنَّهُ لَا يَسْتَوْفِي شُرُوطَهُ- بَلْ يَنْوِي (الْجَوَارَ)، فَيُصْبِحُ "جَاراً لِلَّهِ" أَوْ "جَاراً لِلْمَسْجِدِ".

- الثَّمَرَةُ: لَا يَلْزَمُ فِي هَذَا (الْجَوَارِ) مَا يَلْزَمُ فِي الِاعْتِكَافِ مِنَ الصَّوْمِ أَوْ التَّابِعِ، لِأَنَّهُ خَرَجَ عَنِ الْمُسَمَّى الْإِصْطِلَاحِيِّ إِلَى مُطْلَقِ التَّقَرُّبِ بِالْمَكْثِ.

النَّظَرُ الْفِقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ:

يَقُومُ الْمَنَاطُ هُنَا عَلَى تُمَايزِ الْحَقَائِقِ يَتَمَايزُ الْأَسْمَاءُ؛ فَالِاعْتِكَافُ حَقِيقَةٌ شَرْعِيَّةٌ لَهَا ضَوَابِطُ، وَالْجَوَارُ حَقِيقَةٌ لُغَوِيَّةٌ تَعْبُدِيَّةٌ أَوْسَعُ مَجَالاً، وَالنِّيَّةُ هِيَ الْمَحْرَاكُ الَّذِي يَنْقُلُ الْفِعْلَ مِنْ حَقِيقَةٍ إِلَى أُخْرَى.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا (بُرْهَانُ الْبَافِكَاكِ):

الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: الْإِعْتِكَافُ يَسْتَلْزِمُ الصَّوْمَ وَمُدَّةً دُنْيَا (يَوْمًا).

الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: اللَّبْثُ لِلْحِظَّةِ يَخْلُو مِنَ الصَّوْمِ وَالْمُدَّةِ.

الِاسْتِثْنَاءُ: إِذَا؛ اللَّبْثُ لِلْحِظَّةِ لَيْسَ اعْتِكَافًا، وَلِتَصْحِيحِهِ تَعْبُدِيًّا وَجَبَ وَصْفُهُ بِاسْمٍ آخَرَ (الْجَوَارِ) لِيَصِحَّ الْقَصْدُ بِمَا تَعَارَضَ مَعَ شُرُوطِ الْإِعْتِكَافِ. تَنْوِيهِ هَامٌّ:

تَفَاصِيلُ أَحْكَامِ هَذَا الْمَسَارِ سَتَأْتِي مُفَصَّلَةً فِي "فَصْلِ الْجَوَارِ؛ حَيْثُ بُيِّنَ كَيْفَ يَتَحَوَّلُ الْمُكْتُ الْيَسِيرُ إِلَى قُرْبَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ.

~

نَدْبُ الْإِعْتِكَافِ فِي آخِرِ الْمَسْجِدِ وَرَمَضَانَ وَفِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ

(فَقْهُ الْبَافِكَاكِ لِلْبَافِكَاكِ):

الِاعْتِكَافُ وَصَالٌ يَبْحَثُ عَنْ "الْخَفَاءِ؛ فَالْمُجِبُّ الصَّادِقُ يَخْتَارُ بَعِيداً عَنْ عُيُونِ الْخَلْقِ (آخِرَ الْمَسْجِدِ) لِيَبْقَى مَعَ الْخَالِقِ. وَلَمَّا كَانَ الْوَصَالُ يَزْدَانُ بِشَرَفِ الزَّمَانِ، كَانَ رَمَضَانُ هُوَ الْمَوْسِمُ الْأَعْلَى، وَالْعَشْرُ الْأَوَاخِرُ هِيَ "سَاعَاتُ السَّحَرِ" فِي عُمُرِ الشَّهْرِ. فَالْمَنْطِقُ هُنَا هُوَ "الِاحْتِسَادُ" لِتَحْصِيلِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ؛ فَالْمُعْتَكِفُ

يَرْكُضُ إِلَى آخِرِ الْمَسْجِدِ هَرْبًا مِنَ الضَّحِيحِ، وَيَرْكُضُ إِلَى آخِرِ الشَّهْرِ طَلَبًا
لِلْمَغْفِرَةِ، لِيَكُونَ لِقَاؤُهُ بِالرَّبِّ فِي أَرْجَى سَاعَةٍ وَأَسْكَنِ مَكَانٍ.
نَصَّ الشَّيْخُ خَلِيلٌ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَبِآخِرِ الْمَسْجِدِ وَبِرَمَضَانَ، وَبِالْعَشْرِ الْآخِرِ
لِلَّيْلَةِ الْقَدَرِ الْغَالِبَةِ بِهِ)؛ يَعْنِي: أَنَّهُ يُنْدَبُ لِلْمُعْتَكِفِ ثَلَاثَةُ أُمُورٍ تَرْفَعُ رُتَبَهُ
اعْتِكَافِهِ:

١. الْمَكَانُ: أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُهُ فِي آخِرِ الْمَسْجِدِ (أَيَّ بَعِيداً عَنِ الْأَبْوَابِ
وَالزَّحَامِ) لِيَتِمَّ حُضْرُ الْعِبَادَةِ.

٢. الزَّمَانُ الْعَامُّ: أَنْ يَكُونَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ لِفَضِيلَةِ الصَّوْمِ فِيهِ.

٣. الزَّمَانُ الْخَاصُّ: أَنْ يَكُونَ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ؛ وَالْعِلَّةُ هِيَ طَلَبُ لَيْلَةِ الْقَدَرِ
الَّتِي غَلَبَ فِي ظَنِّ الشَّرْعِ وَتَوَاتُرِ الْأَدِلَّةِ أَنَّهَا تَقَعُ فِيهَا.
النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:

١. مَنَاطُ تَحْقِيقِ التَّجَرِيدِ الْمَكَانِيِّ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْقُرْبَ مِنَ الْأَبْوَابِ مَطْنَةٌ الْإِنْشِغَالِ بِالْدَّخْلِ وَالْخَارِجِ؛ فَالْمَنَاطُ هُوَ
"قَطْعُ الشَّوَاغِلِ الْبَصَرِيَّةِ وَالسَّمْعِيَّةِ"، وَهُوَ مَا يَتَحَقَّقُ فِي آخِرِ الْمَسْجِدِ.

٢. مَنَاطُ مُضَاعَفَةِ الْأَجْرِ بِشَرَفِ الزَّمَانِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْعِبَادَةَ تَشْرَفُ بِزَمَانِهَا؛ فَرَمَضَانُ مَنَاطٌ لِلْمُضَاعَفَةِ، وَالْعَشْرُ الْآخِرُ
مَنَاطٌ لِتَحَرِّيِ الدَّرَوَةِ، مِمَّا يَجْعَلُ الْإِعْتِكَافَ فِيهِمَا أَوْكَدَ وَأَفْضَلَ.

٣. مَنَاطُ الْعَلَبَةِ الطَّنِيَّةِ لِلَّيْلَةِ الْقَدَرِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ اللَّهَ أَخْفَى لَيْلَةَ الْقَدَرِ لِيَجْتَهِدَ النَّاسُ، لَكِنَّ السُّتَةَ دَلَّتْ عَلَى "غَلَبَةِ"
وُجُودِهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ؛ فَالْمَنَاطُ هُوَ الْإِحْتِيَاطُ لِإِدْرَاكِ الْكَنْزِ الرُّوحِيِّ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالدَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الصِّفَةِ فِي (آخِرِ الْمَسْجِدِ): يَقْتَضِي كَرَاهَةَ التَّصَدُّرِ فِي أَوَّلِ الْمَسْجِدِ لِلْمُعْتَكِفِ لِمَا فِيهِ مِنْ رِيَاءٍ أَوْ كَثْرَةِ تَشْوِيشٍ.

- مَفْهُومُ التَّغْلِيلِ فِي (لَيْلَةِ الْقَدْرِ): يَدُلُّ عَلَى أَنَّ سَبَبَ نَذْبِ هَذِهِ الْأَيَّامِ بَعَيْنُهَا هُوَ هَذِهِ اللَّيْلَةُ، فَمَنْ نَذَرَ اعْتِكَافًا لِأَجْلِهَا لَزِمَهُ الْعَشْرُ.

٢. بِدَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "الْعَالِيَةِ" يُطَابِقُ الرُّجْحَانَ الطَّنِيَّ لَوْجُودِ اللَّيْلَةِ فِي هَذَا الزَّمَانِ.

- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ نَذْبُ الْعَشْرِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ "الِاعْتِكَافَ" كَانَ فِي أَصْلِهِ طَلَبًا لِلَّيْلَةِ الْقَدْرِ كَمَا فِي حَدِيثِ بَدءِ مَشْرُوعِيَّتِهِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى "قَاعِدَةِ تَعْظِيمِ الْوَسِيلَةِ لِتَعْظِيمِ الْعَايَةِ"

الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: لَيْلَةُ الْقَدْرِ هِيَ الْعَايَةُ الْقُصْوَى لِلْعَابِدِينَ.

الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: الْإِعْتِكَافُ فِي آخِرِ الْمَسْجِدِ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ هُوَ أَقْوَى الْوَسَائِلِ لِإِدْرَاكِهَا.

الِاسْتِثْنَاءُ: إِذَا؛ يَنْبَغِي مَنْطِقِيًّا نَذْبُ هَذَا الْمَكَانِ وَهَذَا الزَّمَانِ تَبَعًا لِعَظَمَةِ الْعَايَةِ الْمَرْجُوءَةِ.

وموضوعها: تَوْقِيتُ وَتَوْطِينُ الْإِعْتِكَافِ، ومحمولها: مَنُذُوبٌ فِي أَبْعَدِ الْمَكَانِ وَأَفْضَلِ الزَّمَانِ.

أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ)؛ فَلَمَّا كَانَتْ خَيْرًا، كَانَ التَّفَرُّعُ لَهَا بِالِاعْتِكَافِ فِي مَظَانِّهَا هُوَ عَيْنُ الْحِكْمَةِ وَالنَّدْبِ الشَّرْعِيِّ. ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ: مَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّخِرَ مِنْ رَمَضَانَ؛ وَقَوْلُهُ: (تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ)؛ فَالْفِعْلُ وَالْقَوْلُ تَطَابَقًا عَلَى تَمْيِيزِ هَذَا الزَّمَانِ. ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةُ (الْفَضِيلَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِذَاتِ الْعِبَادَةِ أَوَّلَى): وَآخِرُ الْمَسْجِدِ يُحَقِّقُ مَقْصُودَ الْإِعْتِكَافِ (الْخُلُوةَ) أَكْثَرَ مِنْ مُقَدِّمِهِ.
٢. قَاعِدَةُ (مَا كَانَ أَكْثَرَ فِعْلًا أَوْ أَشْرَفَ زَمَانًا كَانَ أَكْثَرَ أَجْرًا): وَهِيَ تُنْطَبِقُ عَلَى رَمَضَانَ وَعَشْرِهِ.

أَدْلَةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: يُقَاسُ آخِرُ الْمَسْجِدِ عَلَى "الْخُلُوةِ فِي الْبَيْتِ" بِجَامِعِ قَطْعِ الْإِشْتِبَاكِ مَعَ الْخَلْقِ، فَلَمَّا تَعَدَّرَتِ الْخُلُوةُ فِي الْبَيْتِ لِلْمُعْتَكِفِ، نُدِبَ لَهُ مَا يُشَبِّهُهَا فِي الْمَسْجِدِ وَهُوَ أَقْصَاهُ.
٢. قِيَاسُ الشَّبَهَةِ: يُقَاسُ الْإِعْتِكَافُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّخِرِ عَلَى "الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ"؛ فَكَمَا أَنَّ عَرَفَةَ هِيَ زَمَانُ الْإِجَابَةِ الْأَعْظَمِ فِي الْحَجِّ، فَالْعَشْرُ هِيَ مَحَلُّ الْإِجَابَةِ الْأَعْظَمِ فِي رَمَضَانَ، فَنُدِبَ اللَّبْثُ فِيهِمَا.

~

مَحَلُّ لَيْلَةِ الْقَدْرِ: بَيْنَ سَعَةِ الْعَامِ وَمِيقَاتِ الْعَشْرِ الْآخِرِ

(فَقَهُ التَّرْقُبِ وَمَنَازِلِ الْإِصْطِفَاءِ):

لَيْلَةُ الْقَدْرِ هِيَ "سِرُّ اللَّهِ" فِي الزَّمَانِ؛ وَالْمَنْطِقُ الشَّرْعِيُّ هُنَا يَتَرَاوَحُ بَيْنَ مَقْصِدَيْنِ: مَقْصِدِ "التَّشْوِيقِ الدَّائِمِ" (بِجَعْلِهَا فِي الْعَامِ) لِيُظَلَّ الْعَبْدُ فِي حَالَةٍ عُكُوفٍ مَعْنَوِيٍّ دَائِمٍ، وَمَقْصِدِ "الرَّحْمَةِ بِالْعَبْدِ" (بِتَضْيِيقِ النُّطَاقِ) لِيُكْرِمَهُ اللَّهُ بِالْجَائِزَةِ فِي أَرْجَى مَوَاقِفِهَا. فَالْمُحِبُّ الصَّادِقُ يَطْلُبُ مَحَبُّوبَهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ، لَكِنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ لِلْحَبِيبِ "خُلُوةً مَخْصُوصَةً" لَا يَرُدُّ فِيهَا سَائِلًا، وَهِيَ لَيْلَةُ الْقَدْرِ الْمُحْتَجِبَةِ فِي خِدرِ الْعَشْرِ الْآخِرِ.

تَحْرِيرُ الْخِلَافِ فِي مَحَلِّ لَيْلَةِ الْقَدْرِ:

١. الْقَوْلُ الْأَوَّلُ (مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَالْجُمْهُورُ - نَقْلًا عَنْ إِمَامِ دَارِ الْهِجْرَةِ):

- أَنَّهَا تَدُورُ فِي الْعَامِ كُلِّهِ؛ وَصَحَّحَهُ ابْنُ رُشْدٍ فِي الْمُقَدِّمَاتِ.

- الْمَنْطِقُ: صِيَانَةُ الْعَبْدِ عَنِ الْإِثْكَالِ، وَدَفْعُهُ لِلْعِبَادَةِ فِي كُلِّ لَحْظَةٍ.

٢. الْقَوْلُ الثَّانِي (تَشْهِيرُ ابْنِ غُلَابٍ):

- أَنَّهَا تَدُورُ فِي "رَمَضَانَ كُلِّهِ" بِنَاءً عَلَى أَنَّ الشَّهْرَ هُوَ ظَرْفُ نُزُولِ الْقُرْآنِ.

٣. الْقَوْلُ الثَّلَاثُ (تَشْهِيرُ التَّوْضِيحِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ):

- أَنَّهَا مُنْخَصَرَّةٌ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ؛ وَتَدُورُ فِيهِ لِتَعَارُضِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ فِي تَعْيِينِ لَيْلَةِ بَعِيْنِهَا.

التَّرْجِيحُ وَفُقَ قَوَاعِدِ الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ:

الرَّاجِحُ مَذْهَبُ (بِاعْتِبَارِ التَّشْهِيرِ الْعَمَلِيِّ وَالْفَتْوَى): أَنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ.

أَسْبَابُ التَّرْجِيحِ وَفُقَ الْقَوَاعِدِ:

١. قَاعِدَةُ (الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَدِلَّةِ أَوْلَى مِنَ التَّرْجِيحِ): كَمَا ذَكَرَ "التَّوْضِيحُ؛ فَإِنَّ الْأَحَادِيثَ فِي تَعْيِينِ اللَّيْلَةِ كُلِّهَا صَحِيحَةٌ (٢١، ٢٣، ٢٥، ٢٧)، وَلَا يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَهَا إِلَّا بِالْقَوْلِ أَنَّهَا تُدَوِّرُ دَاخِلَ الْعَشْرِ؛ فَهِيَ حَقِيقَةٌ وَاحِدَةٌ تَنْتَقِلُ فِي مَحَلٍّ مَحْصُورٍ.

٢. قَاعِدَةُ (تَقْدِيمِ الْمُتَأَخَّرِ مِنْ فِعْلِ الشَّارِعِ): لَمَّا وَاطَبَ ﷺ عَلَى اعْتِكَافِ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ بَعْدَ أَنْ تَنْقَلَّ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالْأَوْسَطِ، صَارَ فِعْلُهُ نَاسِخًا عَمَلِيًّا لَطَلَبِهَا فِي غَيْرِهَا، فَتَعَيَّنَ الشَّهْرُ بِهَذَا الزَّمَانِ. التَّرْجِيحُ حَسَبَ قُوَّةِ الدَّلِيلِ:

الرَّاجِحُ دَلِيلًا: أَنَّهَا فِي رَمَضَانَ، وَتَأَكُّدُهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ قَطْعِيٌّ بَيِّنُ السُّتَةِ. بَيَانُ اسْتِبْطَاطِ الرَّاجِحِ (بُرْهَانُ التَّدْرُجِ):
- اسْتَدْلَلْنَا بِحَدِيثِ اعْتِكَافِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي ذَكَرَهُ النَّصُّ؛ حَيْثُ نَزَلَ جَبْرِيلُ يُصَحِّحُ مَسَارَ الطَّلَبِ:

- (اعْتَكَفَ الْأَوَّلَ) -> "إِنَّ الَّذِي تَطْلُبُ أَمَامَكَ".
- (اعْتَكَفَ الْأَوْسَطَ) -> "إِنَّ الَّذِي تَطْلُبُ أَمَامَكَ".
- هَذَا التَّدْرُجُ مَنْطِقِيًّا يَنْفِي كَوْنَهَا فِي الْعَامِ (خَارِجَ رَمَضَانَ) أَوْ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ، وَيَحْصُرُهَا فِي "الْآخِرِ؛ لِأَنَّ أَمَامَكَ" تَعْنِي التَّرْقُبَ لِمَا سَيَأْتِي، وَلَمْ يَبْقَ بَعْدَ الْأَوْسَطِ إِلَّا الْآخِرُ.

- الدَّلِيلُ الْقُرْآنِيُّ يَعْضُدُ ذَلِكَ: (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ) مَعَ (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ)؛ فَالرَّبْطُ هُنَا رَبْطٌ ظَرْفٍ بِمَظْرُوفٍ، فَلَا تَخْرُجُ اللَّيْلَةُ عَنِ الشَّهْرِ ضَرُورَةً.

والله أعلم

~

"البناء" عِنْدَ طُرُوءِ الْإِغْمَاءِ أَوْ الْجُنُونِ لِلْمُعْتَكِفِ

(فقه العذر الذي لا يهدم الجسر):

الِاعْتِكَافُ وَصَالٌ يَقُومُ عَلَى "الصَّدَقِ فِي اللَّبَثِ" وَالْمُحِبُّ الصَّادِقُ حِينَ يُغَيَّبُ عَنْ وَعِيهِ بِإِغْمَاءٍ أَوْ جُنُونٍ، فَإِنَّهُ كَالْمُسَافِرِ الَّذِي انْقَطَعَ بِهِ الطَّرِيقُ قَهْرًا. فَالشَّرِيعَةُ لَا تُعَدُّ هَذَا الْإِنْقِطَاعَ نَقْضًا لِلْعَهْدِ، بَلْ تُعَدُّهُ "وَقْفَةً اضْطِرَّارِيَّةً"؛ فَإِذَا زَالَ الْعَارِضُ، عَادَ الْمُعْتَكِفُ لِيُكْمِلَ بِنَاءَهُ مِنْ حَيْثُ تَوَقَّفَ. فَالْمَنْطِقُ هُنَا أَنَّ اللَّهَ لَا يُبْطِلُ عَمَلَ عَبْدِهِ بِسَبَبٍ مَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ دَفْعَهُ، لِيَبْقَى الْإِاعْتِكَافُ بِنَاءً مُتَّصِلًا مَعْنَوِيًّا وَإِنْ تَقَطَّعَ حِسِّيًّا بِعُذْرِ الْقَدَرِ.

نَصُّ الشَّيْخِ خَلِيلٍ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَبَنَى بِزَوَالِ إِغْمَاءٍ، أَوْ جُنُونٍ)؛ يَعْنِي: أَنَّ الْمُعْتَكِفَ إِذَا طَرَأَ عَلَيْهِ مَا يُزِيلُ عَقْلَهُ كَالْإِغْمَاءِ أَوْ الْجُنُونِ، فَخَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ لِلْعِلَاجِ أَوْ لِمُضَرَّةٍ حَالِهِ، فَإِنَّهُ بَعْدَ إِفَاقَتِهِ يُبْنَى عَلَى مَا مَضَى مِنْ أَيَّامِ اعْتِكَافِهِ، وَلَا يَبْتَدِئُ الْإِاعْتِكَافَ مِنْ جَدِيدٍ (لَا يَسْتَأْنِفُ)؛ لِأَنَّ انْقِطَاعَ التَّابِعِ هُنَا كَانَ لِعُذْرِ شَرْعِيٍّ قَاهِرٍ.

النَّظَرُ الْفِقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:

١. مَنَاطُ "سُقُوطِ التَّكْلِيفِ حَالَ فَقْدِ الْعَقْلِ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْمُعْمَى عَلَيْهِ وَالْمَجْنُونِ خَارِجَانِ عَنْ دَائِرَةِ التَّكْلِيفِ؛ فَالْمَنَاطُ هُوَ "عَدَمُ الْمُوَاحَدَةِ"، فَإِذَا عَادَ الْعَقْلُ عَادَ التَّكْلِيفُ، فَيَسْتَصْحِبُ الْمُكْلَفُ حَالَةَ الْعِبَادَةِ السَّابِقَةِ الَّتِي لَمْ يَنْقُضْهَا بِاخْتِيَارِهِ.

٢. مَنَاطُ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْعُذْرِ السَّمَائِيِّ وَالْإِخْتِيَارِيِّ:
يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْبُطْلَانَ (الِاسْتِثْنَاءَ) مُنَوِّطٌ بِالْخُرُوجِ لِعَبْرِ ضَرُورَةٍ؛ أَمَّا الْإِغْمَاءُ
فَهِىَ ضَرُورَةٌ سَمَائِيَّةٌ، وَالْمَالِكِيَّةُ يَقُولُونَ بِالنِّبَاءِ فِي كُلِّ مَا كَانَ غَلَبَةً مِنْ غَيْرِ
صُنْعِ الْإِنْسَانِيِّ.

٣. مَنَاطُ حِفْظِ مَا تَقَرَّرَ فِي الدِّمَّةِ:
يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْيَأَمَ الَّتِي قَضَاهَا الْمُعْتَكِفُ قَبْلَ الْعَارِضِ قَدْ انْعَقَدَتْ فِيهَا الْقُرْبَةُ
يَقِينًا؛ فَالْقَوْلُ بِبُطْلَانِهَا فِيهِ إِهْدَارٌ لِلْعَمَلِ الصَّالِحِ بِلَا حِجَايَةٍ، فَرَأَى الشَّرْعُ بَقَاءَ
الْأَصْلِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الْإِسْتِزَامِ فِي (وَبَنَى): يَقْتَضِي أَنَّ النِّبَاءَ يَسْتَلْزِمُ الْعَوْدَ الْفَوْرِيَّ إِلَى
الْمَسْجِدِ بَعْدَ الْإِفَاقَةِ؛ فَلَوْ أَفَاقَ وَتَرَاحَى فِي الْعَوْدِ بِلَا عُذْرٍ، بَطَلَ حُكْمُ النِّبَاءِ
وَوَجَبَ الْإِسْتِثْنَاءُ لِتَقْصِيرِهِ.

- مَفْهُومُ الشَّرْطِ فِي (بِرَوَال): يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النِّبَاءَ مَشْرُوطٌ بِانْتِهَاءِ الْعُذْرِ؛ فَمَا
دَامَ فِي حَالِ الْإِغْمَاءِ فَلَا يُحْسَبُ لَهُ زَمَانُهُ مِنَ الْإِعْتِكَافِ.

٢. بِذَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "بَنَى" يُطَابِقُ إِكْمَالَ مَا تَبَقَّى مِنَ الْعَدَدِ الْمُنْدُورِ أَوْ مَنُويِّ
الْكَمَالِ.

- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ حُكْمُ الْبِنَاءِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ الْضَرُورَةَ تُبِيحُ الْمَحْظُورَ (وَهُوَ الْخُرُوجُ)، فَالْإِقْتِضَاءُ الشَّرْعِيُّ صَحَّحَ بَقَاءَ الْإِعْتِكَافِ مَعَ وُجُودِ الْخُرُوجِ لِلْعِلَاجِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى قَاعِدَةٍ عَدَمِ انْتِقَاضِ الْحُكْمِ بِإِثْبَاءِ شَرْطِ التَّكْلِيفِ

الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: الْإِعْتِكَافُ عِبَادَةٌ تَتَطَلَّبُ الْقَصْدَ وَالْمُكْتَثَ.

الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: الْإِغْمَاءُ يَنْفِي الْقَصْدَ حِسِّيًّا لَكِنَّهُ لَا يَنْقُضُ أَصْلَ الْإِلْتِزَامِ عَمْدًا. الْإِسْتِثْنَاءُ: إِذَا؛ الْإِعْتِكَافُ يَبْقَى مُسْتَمِرًّا مَعْنَوِيًّا (بِحُكْمِ الْبِنَاءِ)، لِأَنَّ الْفَاصِلَ الْقَدْرِيَّ كَالْعَدَمِ فِي حُكْمِ الْمُوَاحِدَةِ.

وموضوعها: طُرُوءُ فَقْدِ الْعَقْلِ لِلْمُعْتَكِفِ، ومحمولها: مُوجِبٌ لِلْبِنَاءِ بَعْدَ الزَّوَالِ لَا الْإِسْتِثْنَاءِ.

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا)؛ وَمَنْ غَلِبَ عَلَى عَقْلِهِ فَقَدْ خَرَجَ عَنِ الْوُسْعِ، فَلَا تُلْزِمُهُ بِمَا فِيهِ مَشَقَّةُ إِعَادَةِ الْعِبَادَةِ مِنْ أَوَّلِهَا تَيْسِيرًا وَرَحْمَةً.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَنِ: قَوْلُهُ ﷺ: (رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ...؛ فَلَمَّا رُفِعَ الْقَلَمُ فِي حَالِ الْجُنُونِ، دَلَّ عَلَى أَنَّ زَمَانَهُ لَا يُحْسَبُ (لَهُ وَلَا عَلَيْهِ)، فَيَبْقَى حُكْمُ مَا قَبْلَهُ ثَابِتًا كَمَا هُوَ.

ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفِقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةُ (الْمَيْسُورُ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ): فَمَا تَيَسَّرَ فِعْلُهُ مِنَ الْإِعْتِكَافِ لَا يَبْطُلُ بِمَا عَسَرَ إِكْمَالُهُ بِسَبَبِ الْإِغْمَاءِ.
٢. قَاعِدَةُ (الِاضْطِرَّارُ لَا يُبْطِلُ الْإِخْتِيَارَ): فَالِالتِّزَامُ بِالْإِعْتِكَافِ كَانَ بِإِخْتِيَارِهِ، وَالْإِنْقِطَاعُ كَانَ بِاضْطِرَّارٍ، فَلَا يَهْدِمُ الْاضْطِرَّارُ مَا بَنَاهُ الْإِخْتِيَارُ. أَدِلَّةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: يُقَاسُ الْمُعْتَكِفُ الْمُعْمَى عَلَيْهِ عَلَى الصَّائِمِ الْمُعْمَى عَلَيْهِ؛ بِجَامِعِ "فَقَدْ الْأَهْلِيَّةُ لِعَارِضِ سَمَاوِيٍّ"، فَكَمَا أَنَّ الصَّائِمَ يَبْنِي عَلَى صَوْمِهِ (عِنْدَ بَعْضِ مَسَائِلِ الْقَضَاءِ وَالْإِجْزَاءِ) وَلَا يُؤَاخِذُ بِمَا خَرَجَ عَنْ وَسْعِهِ، فَكَذَلِكَ الْمُعْتَكِفُ.

٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ أَوْجَبْنَا الْإِسْتِثْنَاءَ عَلَى الْمُعْمَى عَلَيْهِ، لَسَوَّيْنَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُفْطِرِّ عَمْدًا أَوْ الْخَارِجِ بِلَا عُذْرٍ، وَهَذَا جَوْرٌ فِي الْحُكْمِ، فَلَمَّا بَطَلَتِ التَّسْوِيَةُ انْعَكَسَ ذَلِكَ بِوُجُوبِ الْبِنَاءِ.

~

لُزُومُ الْبِنَاءِ وَبَقَاءُ حُرْمَةِ الْإِعْتِكَافِ عِنْدَ الْإِنْقِطَاعِ بِالْعُذْرِ الشَّرْعِيِّ

(فَقَهُ الْعَهْدِ الْبَاقِي رَغَمَ الْفِرَاقِ):

عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ، إِذَا كَانَ الصَّوْمُ هُوَ "رُوحُ" الْإِعْتِكَافِ، فَإِنَّ تَعَذُّرَ الصَّوْمِ لِسَبَبٍ شَرْعِيٍّ قَاهِرٍ يَعْنِي "تُعْلِيْقُ" الْإِعْتِكَافِ حِسْبًا مَعَ بَقَاءِ حُرْمَتِهِ مَعْنَوِيًّا. فَالْمَنْطِقُ الشَّرْعِيُّ هُنَا يَنْظُرُ إِلَى الْمُعْتَكِفِ الَّذِي خَرَجَ لِمَرَضٍ أَوْ حَيْضٍ عَلَى أَنَّهُ "مُعْتَكِفٌ" حُكْمًا، فَلَا يَنْقُضُ عَهْدَهُ مَعَ اللَّهِ بِمُمَارَسَةِ مَا يُنَافِي الْإِعْتِكَافَ حَتَّى يَعُودَ.

الِاعْتِكَافُ وَصَالٌ يَعْقِدُهُ الْقَلْبُ مَعَ الرَّبِّ؛ فَلَا يَنْفَصِمُ هَذَا الْعَقْدُ بِمُجَرَّدِ خُرُوجِ
الْبَدَنِ لِضَرُورَةٍ قَاهِرَةٍ. وَالْمُحِبُّ الصَّادِقُ حِينَ يَمْنَعُهُ الْمَرَضُ أَوْ الْحَيْضُ عَنِ
الْمَسْجِدِ، يَبْقَى "عَلَى عَهْدِهِ"؛ فَلَا يَنْقُضُ حُرْمَةَ خَلْوَتِهِ بِمُبَاشَرَةِ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَى
الْمُعْتَكِفِينَ، لِأَنَّ "الْعُدْرَ" أَخْرَجَهُ مِنَ الْمَكَانِ لَكِنَّهُ لَمْ يُخْرِجْهُ مِنَ الْإِنْتِسَابِ
لِلْعِبَادَةِ. فَالشَّرِيعَةُ تَعُدُّ هَذَا الْفَاصِلَ زَمَانًا ضَائِعًا فِي الْحِسِّ، لَكِنَّهُ مَحْفُوظٌ فِي
الْأَجْرِ، وَتُوجِبُ عَلَيْهِ صِيَانَةَ نَفْسِهِ عَنِ الْمُفْسِدَاتِ حَتَّى يَعُودَ، لِيَكُونَ خُرُوجُهُ
رُخْصَةً لِلْبَدَنِ لَا تَحُلُّهُ مِنَ الْقَصْدِ.

نَصُّ الشَّيْخِ خَلِيلٍ لِلْمَسْأَلَةِ يَقُولُهُ: (كَأَنَّ مُنْعَ مِنَ الصَّوْمِ: لِمَرَضٍ، أَوْ حَيْضٍ أَوْ
عِيْدٍ وَخَرَجَ وَعَلَيْهِ حُرْمَتُهُ)؛ يَعْنِي: أَنَّ الْمُعْتَكِفَ إِذَا طَرَأَ عَلَيْهِ مَا يَمْنَعُهُ مِنَ
الصَّوْمِ (وَهُوَ شَرْطُ الْإِعْتِكَافِ) فَإِنَّهُ يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ وَجُوبًا فِي الْحَيْضِ،
وَجَوَازًا فِي الْمَرَضِ الشَّدِيدِ، وَخُرُوجًا حَتْمِيًّا لِصَلَاةِ الْعِيْدِ. وَفِي هَذِهِ الْحَالَاتِ،
يَبْقَى حُكْمُ الْإِعْتِكَافِ لَازِمًا لَهُ (عَلَيْهِ حُرْمَتُهُ)؛ فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْوُطْءُ وَلَا مُقَدَّمَاتُهُ،
وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْبِنَاءُ عَلَى مَا مَضَى بَعْدَ زَوَالِ الْعُدْرِ.

النَّظَرُ الْفِقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:

١. مَنَاطُ "اسْتِصْحَابِ حُكْمِ الْعِبَادَةِ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْخُرُوجَ لَمْ يَكُنْ لِإِبْطَالِ الْإِعْتِكَافِ، بَلْ لِتَعْدْرِ شَرْطِهِ (الصَّوْمِ)؛
فَالْمَنَاطُ هُوَ بَقَاءُ الْأَصْلِ فِي الدِّمَّةِ، وَمَا بَقِيَ فِي الدِّمَّةِ وَجَبَ احْتِرَامُ حُرْمَتِهِ
حَتَّى يَتِمَّ آدَاؤُهُ.

٢. مَنَاطُ "التَّقْدِيرِ الشَّرْعِيِّ لِلْعُدْرِ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْمَرَضَ وَالْحَيْضَ وَالْعِيْدَ أَعْدَارٌ "خَارِجَةٌ عَنْ إِرَادَةِ الْمُكَلَّفِ؛ فَالشَّرِيعَةُ لَا تَهْدِمُ الْعِبَادَةَ بِسَبَبِهَا، بَلْ تُجَمِّدُهَا لَحَظِيًّا، فَالْبُطْلَانُ مُنَوِّطٌ بِالْعَمْدِ، وَالْعُذْرُ مَنَاطٌ بِالْبِنَاءِ مَعَ بَقَاءِ الْحُرْمَةِ.

٣. مَنَاطُ "صِيَانَةِ جَوْهَرِ الْإِعْتِكَافِ":

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ إِبَاحَةَ التَّحَلُّلِ مِنَ الْحُرْمَةِ (كَالْوُطْءِ) حَالُ الْعُذْرِ تُنَاقِضُ مَقْصِدَ "اللَّبْثِ الْمُنْدُورِ؛ فَالْمُكَلَّفُ أَلْزَمَ نَفْسَهُ بِصِفَةِ (الْمُعْتَكِفِ)، وَهَذِهِ الصِّفَةُ لَا تَزُولُ بِمُجَرَّدِ عَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى الصَّوْمِ مُوقَّتًا.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الظَّرْفِيَّةِ فِي (مُنْعَ): يَقْتَضِي أَنَّ الْمُنْعَ الزَّمَانِيَّ (الْعِيْدَ) أَوْ بَدَنِيًّا (الْمَرَضَ) هُوَ الَّذِي يُحِيْزُ الْخُرُوجَ، فَمَا خَرَجَ لِعِغْرِهَا بَطَلَ اعْتِكَافُهُ وَسَقَطَتْ حُرْمَتُهُ (لِأَنَّهُ صَارَ عَاصِيًّا).

- مَفْهُومُ الْحَالِ فِي (وَعَلَيْهِ حُرْمَتُهُ): يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حَالَهُ وَهُوَ خَارِجُ الْمَسْجِدِ هِيَ حَالُ الْمُتَلَبِّسِ بِالْعِبَادَةِ، فَيُحْرَمُ عَلَيْهِ مَا يُحْرَمُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ دَاخِلَ الْمَسْجِدِ.

٢. بِذَدَلَالَاتِ الْأَلْفَافِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "حُرْمَتُهُ" يُطَابِقُ مَجْمُوعَةَ الْمَنَاهِي الشَّرْعِيَّةِ (خَاصَّةً الْجِمَاعَ) الَّتِي تَمْنَعُ صِحَّةَ الْإِعْتِكَافِ.

- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ حُكْمُ الْبِنَاءِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ النَّذْرَ عَقْدٌ لَازِمٌ، وَالْعُذْرُ لَا يَنْسَخُ الْعَقْدَ، بَلْ يُؤَجِّلُ التَّنْفِيْدَ، فَالْإِقْتِضَاءُ أَوْجَبَ بَقَاءَ حُرْمَةِ الْعَقْدِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى بُرْهَانِ بَقَاءِ الْكُلِّ مَعَ تَعَطُّلِ الشَّرْطِ جُزْئِيًّا
الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: الْإِعْتِكَافُ عِبَادَةٌ مَا هِيَئَهَا اللَّبْثُ بِصَوْمٍ.
الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: الصَّوْمُ تَعَذَّرَ لِعُذْرٍ شَرْعِيٍّ، وَاللَّبْثُ انْقَطَعَ تَبَعًا لَهُ.
الِاسْتِثْنَاءُ: إِذَا؛ الْإِعْتِكَافُ يَبْقَى فِي "ذِمَّةِ" الْمُكَلَّفِ حُكْمًا (بَقَاءُ الْحُرْمَةِ)، لِأَنَّ
انْتِفَاءَ الشَّرْطِ (الصَّوْمِ) لِعُذْرٍ لَا يَنْقُضُ "قَصْدَ الْأَصْلِ".
وموضوعها: الْإِنْقِطَاعُ عَنِ الْإِعْتِكَافِ لِعُذْرِ الصَّوْمِ، ومحمولها: مُوجِبٌ لِلْبِنَاءِ
وَبَقَاءِ الْحُرْمَةِ.
أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ)؛ وَالِإِعْتِكَافُ الَّذِي بَدَأَ فِيهِ
عَمَلٌ صَحِيحٌ، فَلَا يُبْطِلُهُ عُذْرٌ طَرَأَ مِنْ قَبْلِ اللَّهِ (كَالْمَرَضِ أَوْ الْحَيْضِ)، بَلْ
تُحَافِظُ عَلَى بَقِيَّتِهِ بِالْبِنَاءِ وَحِفْظِ الْحُرْمَةِ.
ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ: الْأَحَادِيثُ الدَّالَّةُ عَلَى أَنَّ الْحَائِضَ تَقْضِي مَا فَاتَهَا مِنَ الْعِبَادَاتِ
الْمَحْدُودَةِ بِزَمَانٍ (كَالصَّوْمِ)؛ فَالِإِعْتِكَافُ الْمَنْدُورُ أَوْ مَنْوِي الْكَمَالِ أَوْلَى بِالْبَقَاءِ
عَلَى حُرْمَتِهِ لِتَعَلُّقِهِ بِذِمَّتِهِ.
ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةُ (الضَّرُورَةُ تُقَدَّرُ بِقَدْرِهَا): فَالضَّرُورَةُ أَبَاحَتْ "الخُرُوجَ" فَقَطْ، وَلَمْ تُبَحِّ
تُقْضَ مَا هِيَ الْإِعْتِكَافُ (كَالْوُطْءِ)؛ فَبَقِيَّتِ الْحُرْمَةِ فِيمَا لَا تَدْعُو إِلَيْهِ الضَّرُورَةُ.
٢. قَاعِدَةُ (مَا تَعَذَّرَ فِعْلُهُ سَقَطَ وَجُوبُهُ وَبَقِيَ حُكْمُهُ): فَتَعَذَّرَ الْمُكْتَفُ فَسَقَطَ،
لَكِنَّ حُكْمَ الْإِعْتِكَافِ (الْمَنْعُ مِنَ الْمُفْسِدَاتِ) بَاقٍ.

أدلة القياس:

١. قياس العلة: يُقاس المعتكف الخارج لعذر على المَحْرَم بالحج إذا حُصِر؛ بِجَامِعِ بَقَاءِ حُرْمَةِ التُّسْكِ فِي حَقِّهِ حَتَّى يَتَحَلَّلَ أَوْ يُكْمَلَ، فَكَذَلِكَ الْمُعْتَكِفُ يَبْقَى عَلَى حُرْمَةِ اعْتِكَافِهِ لِاتِّحَادِ عِلَّةِ التَّلَبُّسِ بِالْعِبَادَةِ اللَّازِمَةِ.
٢. قياس العكس: لَوْ سَقَطَتِ الْحُرْمَةُ بِمَجَرَّدِ الْخُرُوجِ لِلْعُذْرِ، لَصَارَ الْعُذْرُ "مُسْقِطاً لِلْعِبَادَةِ" لَا "مَوْجِلاً لَهَا"، وَهَذَا بَاطِلٌ مَذْهَبِيًّا، فَلَمَّا بَطَلَ الْإِسْقَاطُ أَنْعَكَسَ ذَلِكَ بِوُجُوبِ حِفْظِ الْحُرْمَةِ حَتَّى الْعَوْدِ.

~

وُجُوبُ الْفَوْرِيَّةِ فِي الْعَوْدِ لِلْإِعْتِكَافِ وَآثَرُ التَّأْخِيرِ

(فقه الاستجابة بعد زوال العمة):

عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ، الرُّخْصَةُ تُقَدَّرُ بِقَدْرِهَا؛ فَإِذَا زَالَ السَّبَبُ الَّذِي أَخْرَجَكَ مِنَ الْمَسْجِدِ (مَرَضٌ، حَيْضٌ)، فَإِنَّ الْمِيثَاقَ الزَّمَانِيَّ لِلْإِعْتِكَافِ يَعُودُ لِلْعَمَلِ فَوْرًا. وَالْمَنْطِقُ الشَّرْعِيُّ هُنَا يَعُدُّ التَّرَاحِيَّ "بَعْدَ الْقُدْرَةِ نَوْعًا مِنَ الْإِعْرَاضِ عَنِ الْعِبَادَةِ، مِمَّا يَقْطَعُ حَبْلَ الْبِنَاءِ" وَيُوجِبُ "الِاسْتِنَافَ".

جَوْهَرُ الْوَصَالِ

الِإِعْتِكَافُ وَصَالٌ يَنْتَظِرُ لَحْظَةَ الْخُلَاصِ مِنَ الْعُذْرِ؛ فَالْمُحِبُّ الصَّادِقُ حِينَ يَبْرَأُ مِنْ مَرَضِهِ أَوْ تَطْهَرُ الْمَرْأَةُ مِنْ حَيْضِهَا، لَا يَنْتَظِرُ ثَانِيَةً وَاحِدَةً خَارِجَ حِمَى الْمَسْجِدِ. فَالشَّرِيعَةُ تَنْظُرُ إِلَى "التَّأْخِيرِ" بَعْدَ زَوَالِ الْمَانِعِ عَلَى أَنَّهُ "تَقْضُ لِلْعَهْدِ" الَّذِي بُنِيَ عَلَى التَّابِعِ؛ لِأَنَّ الرُّخْصَةَ كَانَتْ لِلْعُذْرِ، فَإِذَا زَالَ الْعُذْرُ زَالَتِ الرُّخْصَةُ، وَعَادَ الْوُجُوبُ لِلْمَكْتِ. أَمَّا لَيْلَةُ الْعِيدِ وَيَوْمُهُ، فَهُمَا زَمَانُ فَرَحٍ وَفَتْهُمَا

خَارِجٌ عَنْ سِيَاجِ الصَّوْمِ الْمُلْزِمِ، فَاعْتُفِرَ فِيهِمَا التَّأْخِيرُ لِعَدَمِ إِمْكَانِ الصَّوْمِ الَّذِي هُوَ رُوحُ الْإِعْتِكَافِ.

نَصُّ الشَّيْخِ خَلِيلٍ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَإِنْ أَخْرَهُ: بَطَلَ، إِلَّا لَيْلَةَ الْعِيدِ وَيَوْمَهُ)؛ يَعْنِي: أَنَّ الْمُعْتَكِفَ إِذَا زَالَ عُذْرُهُ (كَانْقِطَاعِ دَمِ الْحَيْضِ أَوْ شِفَاءِ الْمَرِيضِ) وَتَأَخَّرَ فِي الْعُودِ إِلَى الْمَسْجِدِ بِلَا عُذْرٍ جَدِيدٍ، بَطَلَ اعْتِكَافُهُ السَّائِقُ وَلَمْ يَصَحَّ لَهُ "الْبِنَاءُ"، بَلْ يَحِبُّ عَلَيْهِ "الِاسْتِنَافُ" (الْبَدْءُ مِنْ جَدِيدٍ). وَاسْتُنِيَ مِنْ ذَلِكَ لَيْلَةُ الْعِيدِ وَيَوْمُهُ؛ فَإِذَا طَهَرَتِ الْحَائِضُ فِيهِمَا أَوْ بَرَأَ الْمَرِيضُ، لَمْ يَبْطُلِ اعْتِكَافُهُ بِمُجَرَّدِ تَأْخِيرِ الْعُودِ، لِأَنَّهُمَا لَيْسَا مَحَلًّا لِلصَّوْمِ الْمَشْرُوطِ.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:

١. مَنَاطُ تَقْدِيرِ الرُّخْصَةِ بِمَحَلِّهَا:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْبَقَاءَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ كَانَ "مُبَاحًا لِلْعُذْرِ"؛ فَالْمَنَاطُ هُوَ بَقَاءُ السَّبَبِ، فَإِذَا زَالَ السَّبَبُ عَادَ الْمَنْعُ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَى أَصْلِهِ، فَيَكُونُ التَّأْخِيرُ بِمَنْزِلَةِ "الْخُرُوجِ الْعَمْدِيِّ الْمُبْطِلِ".

٢. مَنَاطُ انْقِطَاعِ التَّتَابُعِ بِالتَّفْرِيطِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْإِعْتِكَافَ يَقُومُ عَلَى التَّتَابُعِ الْحُكْمِيِّ حَالَ الْعُذْرِ؛ فَإِذَا تَأَخَّرَ بَعْدَ زَوَالِ الْعُذْرِ انْقَطَعَ هَذَا التَّتَابُعُ بِتَفْرِيطِ الْمُكَلَّفِ، فَبَطَلَ مَا مَضَى.

٣. مَنَاطُ انْعِدَامِ شَرْطِ الصَّوْمِ فِي الْعِيدِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ لَيْلَةَ الْعِيدِ وَيَوْمَهُ لَا يُمَكِّنُ فِيهِمَا الصَّوْمَ شَرْعًا؛ فَالْمَنَاطُ هُنَا هُوَ تَعَدُّرُ الرُّكْنِ، فَلَمْ يُعَدَّ التَّأْخِيرُ فِيهِمَا قَاطِعًا لِلْبِنَاءِ لِأَنَّ الْإِعْتِكَافَ فِيهِمَا أَصْلًا لَيْسَ اعْتِكَافًا كَامِلًا بِمَعْنَاهُ الصَّوْمِيِّ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالدَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الشَّرْطِ فِي (وَأِنْ أَخْرَهُ): يَقْتَضِي أَنَّ "الصَّحَّةَ" مَرْهُونَةٌ بِالْعَوْدِ الْفَوْرِيِّ؛
فَالْمَفْهُومُ هُوَ تَقْيِيدُ الْبِنَاءِ بِالْمُبَادَرَةِ.

- مَفْهُومُ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي (إِلَّا لَيْلَةَ الْعِيدِ): يَدُلُّ عَلَى أَنَّ "الْعِيدَ" زَمَانٌ فِيهِ تُوسِّعَةُ
شَرْعِيَّةٌ تَخْرُجُ عَنْ صَرَامَةِ قَوَاعِدِ الْإِعْتِكَافِ الضَّيِّقَةِ.

٢. بِدَّلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ:

- دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "بَطُلَ" يُطَابِقُ انْهَادَمَ الْعِبَادَةَ وَوُجُوبَ اسْتِثْنَائِهَا مِنْ نُقْطَةِ
الصَّفْرِ.

- دَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ حُكْمُ الْبُطْلَانِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ "التَّابِعَ" رُكْنٌ، وَالتَّأْخِيرُ يُنَافِي
التَّابِعَ، فَالْإِقْتِضَاءُ أَوْجَبَ الْبُطْلَانِ لَانْعِدَامِ الرُّكْنِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى بُرْهَانِ الْإِنْفِصَالِ بِالِاخْتِيَارِ

الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: الْإِعْتِكَافُ يَحِبُّ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا (حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا بِالْعُذْرِ).

الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: التَّأْخِيرُ بَعْدَ زَوَالِ الْعُذْرِ هُوَ فَاصِلٌ "اخْتِيَارِيٌّ" بِلَا رُخْصَةٍ.

الِاسْتِثْنَاءُ: إِذَا؛ الْإِعْتِكَافُ بَطُلَ مَنْطِقِيًّا لِأَنَّ الْإِتِّصَالَ انْقَطَعَ بِمَا لَا يُعْتَبَرُ عُذْرًا، فَلَا
يَصِحُّ الْبِنَاءُ.

وموضوعها: التَّأْخِيرُ فِي الْعَوْدِ لِلْمَسْجِدِ بَعْدَ زَوَالِ الْعُذْرِ، وَمَحْمُولُهَا: مُبْطَلٌ
لِلِإِعْتِكَافِ (مَعَ اسْتِثْنَاءِ زَمَانِ الْعِيدِ).

أَدِلَّةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا)؛
وَالِاعْتِكَافُ عَهْدٌ مَنُوطٌ بِاللَّبَثِ، وَالتَّأْخِيرُ بِلَا عُدْرٍ هُوَ تَرْكُ لِلْوَفَاءِ بِالْعَهْدِ فِي
حِينَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ.

ثَانِيًا مِنَ السُّنَّةِ: الْأَحَادِيثُ الْأَمْرَةُ بِإِتِمَامِ الْعِبَادَاتِ وَعَدَمِ قَطْعِهَا؛ وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا فَعَلَ شَيْئًا أَتْبَعَهُ، فَالِاعْتِكَافُ الْمَنْقُوصُ بِالتَّرَاخِي لَيْسَ
عَلَى هَذِي الْإِثْبَاتِ التَّعْبُدِيِّ.
ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةٌ (مَا جَازَ لِعُدْرٍ بَطَلَ يَزَوَالُهُ): فَالْبَقَاءُ خَارِجًا جَازٌ لِلْمَرَضِ، فَإِذَا زَالَ
الْمَرَضُ بَطَلَ جَوَازُ الْبَقَاءِ، فَصَارَ الْمُكْثُ خَارِجًا بَعْدَهُ مُبْطِلًا.
٢. قَاعِدَةٌ (الْمَشْرُوطُ يَعْدَمُ لِعَدَمِ شَرْطِهِ): وَالتَّابِعُ شَرْطٌ فِي الْبِنَاءِ، وَقَدْ عُدِمَ
التَّابِعُ بِالتَّأْخِيرِ، فَعُدِمَ الْبِنَاءُ.
أَدْلَةُ الْقِيَاسِ:

١. قِيَاسُ الْعِلَّةِ: يُقَاسُ التَّأْخِيرُ عَنِ الْعَوْدِ لِلِاعْتِكَافِ عَلَى "التَّأْخِيرِ عَنِ الْقِيَامِ
لِلصَّلَاةِ بَعْدَ السَّجْدَةِ" بِجَامِعِ "وَجُوبِ الْإِتِّصَالِ فِي أَجْزَاءِ الْعِبَادَةِ الْوَاحِدَةِ"، فَمَا
أَدَّى إِلَى الْفَصْلِ الْمُخِلِّ أَبْطَلَ كُلَّ الْفَعْلِ.
٢. قِيَاسُ الْعَكْسِ: لَوْ جَازَ لَهُ التَّأْخِيرُ بَعْدَ زَوَالِ الْعُدْرِ، لَمَا كَانَ لِلْعُدْرِ فَائِدَةٌ فِي
كَوْنِهِ "مُحِيزًا لِلْخُرُوجِ"، وَلَصَارَ الْإِعْتِكَافُ "عِبَادَةً مُتَقَطَّعةً" بِحَسَبِ أَهْوَاءِ النَّاسِ،
وَهَذَا نَقْضٌ لِلْمَاهِيَّةِ.

~

بُطْلَانُ اشْتِرَاطِ سُقُوطِ الْقَضَاءِ وَسُلْطَانُ الْأَحْكَامِ التَّعْبُدِيَّةِ

(فَقْهُ السَّلِيمِ لِلْمَرَّاسِمِ الْإِلَهِيَّةِ):

الْمَذْهَبُ الْمَالِكِيُّ يَقُومُ عَلَى أَصْلِ: أَنَّ الْعِبَادَاتِ تَوْقِيفِيَّةٌ لَا مَجَالَ فِيهَا لِلشُّرُوطِ الَّتِي تُعَيِّرُ أَحْكَامَهَا. فَإِذَا اشْتَرَطَ الْمُعْتَكِفُ سُقُوطَ الْقَضَاءِ، فَمَوْقِفُ الْمَذْهَبِ هُوَ (لَمْ يُفْذَهِ)؛ أَيَّ أَنَّ هَذَا الشَّرْطَ لَغَوٌّ وَكَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ، وَتَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الشَّرْعِ رَغْمَ أَنْفِ شَرْطِهِ.

الِاعْتِكَافُ وَصَالٌ مَحْكُومٌ بِـ "سِيَادَةِ الشَّرْعِ" لَا بِـ "مَشِيئَةِ الْخَلْقِ". وَالْمُحِبُّ الصَّادِقُ حِينَ يَدْخُلُ حِمَى الْمَسْجِدِ، يَدْخُلُ وَفْقَ نِظَامِ رَبَّانِيٍّ لَا يَقْبَلُ التَّفَاوُضَ؛ فَلَا يَصِحُّ لِلْعَبْدِ أَنْ يَضَعَ بُدُودًا لِعِبَادَتِهِ تُخَالِفُ مَا اسْتَقَرَّ فِي قَوَائِنِ الْحَضَرَةِ. فَمَنْ نَذَرَ الْإِعْتِكَافَ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُحَصِّنَ نَفْسَهُ بِشَرْطٍ يُسْقِطُ عَنْهُ الْقَضَاءَ حَالَ الْعُذْرِ، فَإِنَّ مَنْطِقَ الْمَذْهَبِ يَرُدُّ عَلَيْهِ شَرْطَهُ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ لَيْسَتْ عَقْدًا تِجَارِيًّا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْخِيَارُ، بَلْ هِيَ اسْتِسْلَامٌ لِلْوَاجِبِ بِمُجَرَّدِ الشُّرُوعِ. فَالشَّرْطُ هُنَا (لَمْ يُفْذَهِ)؛ لِيَبْقَى الدِّينُ قِيَمًا ثَابِتَةً لَا تَتَبَدَّلُ بِأَهْوَاءِ الْمُتَعَبِّدِينَ.

نَصُّ الشَّيْخِ خَلِيلٍ لِلْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ: (وَإِنْ اشْتَرَطَ سُقُوطَ الْقَضَاءِ لَمْ يُفْذَهِ)؛ يَعْنِي: أَنَّ الْمُعْتَكِفَ إِذَا قَيَّدَ نَذْرَهُ أَوْ نِيَّتَهُ بِأَنَّهُ إِذَا حَصَلَ لَهُ عُذْرٌ (كَمَرَضٍ أَوْ حَيْضٍ) فَلَا يُلْزِمُهُ قَضَاءُ مَا فَاتَهُ، فَإِنَّ هَذَا الشَّرْطَ بَاطِلٌ وَلَا يَنْفَعُهُ شَرْعًا. فَإِذَا وَقَعَ الْعُذْرُ، لَزِمَهُ الْقَضَاءُ تَبَعًا لِقَوَاعِدِ الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ الَّتِي تُوجِبُ الْإِكْمَالَ بِالشُّرُوعِ، وَلَا عِبْرَةَ بِمَا اشْتَرَطَهُ النَّاذِرُ لِأَنَّهُ شَرْطٌ يُصَادِمُ مُقْتَضَى الْعِبَادَةِ.

النَّظَرُ الْفَقْهِيُّ لِلْمَسْأَلَةِ: يَقُومُ عَلَى مَنَاطَاتٍ تَعْلِيلِيَّةٍ وَهِيَ:

١. مَنَاطُ تَوْقِيفِيَّةِ الْعِبَادَاتِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ هَيِّاتِ الْعِبَادَةِ وَتَبَعَاتِهَا (كَالْقَضَاءِ) هِيَ حَقٌّ مَحْضٌ لِلَّهِ؛ فَالْمَنَاطُ هُوَ "عَدَمُ جَوَازِ التَّصَرُّفِ فِي حَقِّ الشَّارِعِ"، فَلَا يَمْلِكُ الْمُكَلَّفُ إِسْقَاطَ مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ بِالشَّرْعِ عَنْ طَرِيقِ الشَّرْطِ.

٢. مَنَاطُ لُزُومِ النَّفْلِ بِالشَّرْعِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ الْإِغْتِكَافَ بِمُجَرَّدِ الدُّخُولِ فِيهِ صَارَ "دَيْنًا" فِي الدِّمَّةِ كَالْفَرَضِ؛ وَالشَّرْطُ الَّذِي يُسْقِطُ الدَّيْنَ قَبْلَ وُجُوبِهِ بَاطِلٌ، فَالْمَنَاطُ هُوَ "صِيَانَةُ الْإِلتِزَامِ" عَنِ التَّحَلُّلِ الْإِخْتِيَارِيِّ.

٣. مَنَاطُ مُخَالَفَةِ مُقْتَضَى الْعِبَادَةِ:

يُنْظَرُ إِلَى أَنَّ كُلَّ شَرْطٍ يُنَافِي مَقْصُودَ الْعِبَادَةِ أَوْ حُكْمَهَا التَّبَعِيَّ فَهُوَ "لَعْوٌ" وَشَرْطُ عَدَمِ الْقَضَاءِ يُصَادِمُ حُكْمَ الشَّرْعِ بِوُجُوبِهِ عِنْدَ الْإِنْقِطَاعِ، فَالْمَنَاطُ هُوَ تَقْدِيمُ حُكْمِ اللَّهِ عَلَى رَغْبَةِ الْعَبْدِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ بِالذَّلَالَاتِ وَالْمَفَاهِيمِ

١. بِالْمَفَاهِيمِ:

- مَفْهُومُ الْعَدَمِ فِي (لَمْ يُفْعَلْ): يَقْتَضِي أَنَّ وُجُودَ الشَّرْطِ كَعَدَمِهِ؛ فَلَا يَصِحُّ الْإِعْتِدَادُ بِهِ فِي إِسْقَاطِ الْوَاجِبِ، بَلْ يَبْقَى الْإِغْتِكَافُ مَحْكُومًا بِقَوَائِنِهِ الْأَصْلِيَّةِ.

٢. بِذَلَالَاتِ الْأَلْفَافِ:

- ذَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ: لَفْظُ "لَمْ يُفْعَلْ" يُطَابِقُ انْعِدَامَ الْأَثَرِ الشَّرْعِيِّ لِلشَّرْطِ.

- ذَلَالَةُ الْإِقْتِضَاءِ: يَصِحُّ بُطْلَانُ الشَّرْطِ بِإِقْتِضَاءِ أَنَّ "الْإِغْتِكَافَ" عِبَادَةٌ لَا تَحْتَمِلُ الْخِيَارَ، فَالْإِقْتِضَاءُ جَلَبَ لُزُومَ الْقَضَاءِ رَغْمَ الشَّرْطِ.

تَحْلِيلُ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقِيًّا

يَقُومُ التَّحْلِيلُ الْمَنْطِقِيُّ هُنَا عَلَى بُرْهَانٍ بَحْثِ الشَّرْطِ الْمُنَاقِضِ لِلْمَاهِيَّةِ "الْمُقَدِّمَةُ الْأُولَى: الْإِعْتِكَافُ الْمَالِكِيُّ يَسْتَلْزِمُ الْقَضَاءَ عِنْدَ الْإِنْقِطَاعِ (لِأَنَّهُ التَّزَامُ لَا يَنْفَكُ).

الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَّةُ: شَرْطُ "عَدَمِ الْقَضَاءِ" يُنَاقِضُ هَذَا الْإِسْتِلْزَامَ الشَّرْعِيَّ. الْإِسْتِثْنَاءُ: إِذَا؛ الشَّرْطُ بَاطِلٌ (لَا يُفِيدُ)، لِأَنَّ مَا نَاقِضَ لَزِمَ الْعِبَادَةِ سَقَطَ وَبَقِيَتِ الْعِبَادَةُ عَلَى أَصْلِهَا.

وموضوعها: اشْتِرَاطُ سُقُوطِ الْقَضَاءِ فِي الْإِعْتِكَافِ، ومحمولها: لَعْوُ غَيْرِ مُفِيدٍ لِلْمُكَلَّفِ.

أَدْلَةُ الْمَسْأَلَةِ

أَوَّلًا مِنَ السُّنَّةِ: قَوْلُهُ ﷺ: (مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ)؛ وَهَذَا الشَّرْطُ (إِسْقَاطُ الْقَضَاءِ) لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ بَلْ هُوَ تَحْلُلٌ مِنَ الْعِبَادَةِ، فَبَطَلَ.

ثَانِيًا الْقِيَاسُ عَلَى الْحَجِّ (النَّظَرَةُ الْمَالِكِيَّةُ):

عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ، لَا يُفِيدُ الْإِشْتِرَاطُ فِي الْحَجِّ أَيُّضًا (بِخِلَافِ غَيْرِهِمْ)؛ فَلَوْ قَالَ: "مَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي" فَحُصِرَ، لَزِمَهُ الْهَدْيُ وَالْقَضَاءُ. وَيُقَاسُ الْإِعْتِكَافُ عَلَيْهِ بِجَامِعِ أَنَّ كِلَاهُمَا "عِبَادَةٌ تَلْزَمُ بِالشُّرُوعِ"، فَمَا لَا يُفِيدُ فِيهِ الشَّرْطُ فِي الْحَجِّ لَا يُفِيدُ فِي الْإِعْتِكَافِ لِاتِّحَادِ عِلَّةِ قُوَّةِ الْإِلتِزَامِ التَّعْبُدِيِّ.

ثَالِثًا الْقَوَاعِدُ الْفَقْهِيَّةُ:

١. قَاعِدَةُ (الْعِبْرَةُ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ لَا بِمَا فِي ظَنِّ الْمُكَلَّفِ): وَنَفْسُ الْأَمْرِ أَنَّ الْقَضَاءَ وَاجِبٌ، فَلَا يُعَيِّرُهُ شَرْطُ الْمُكَلَّفِ.

٢. قَاعِدَةٌ (لَا شَرْطَ فِي الْإِعْتِكَافِ يُخَالِفُ مَا أَوْجَبَهُ الشَّرْعُ): وَهُوَ نَصُّ الرِّسَالَةِ،
وَهِيَ قَاعِدَةٌ حَاكِمَةٌ لِلإِغَاءِ كُلِّ شَرْطٍ بَشَرِيٍّ يُصَادِمُ الْأَصْلَ.

مست

هذا ليس مجرد كتاب، بل هو جسر معرفي يتقلّ الفقه من مرحلة الحفظ إلى مرحلة الاستدلال.

يَمْتَارُ كِتَابُ إِقَامَةِ الدَّلِيلِ لِمَسَائِلِ مُخْتَصَرِ خَلِيلٍ بَعْدَ رَكِيزَاتِ مَتَهَجِيَّةٍ تَجْعَلُهُ فَرِيداً فِي بَابِهِ:
تَأْصِيلُ الْفُرُوعِ: الْخُرُوجُ بِالْمُخْتَصَرِ مِنْ حَيْزِ الْأَقْوَالِ الْمَجْرَدَةِ إِلَى رَحَابِ الِاسْتِدْلَالِ الثَّقَلِيِّ وَالْعَقْلِيِّ.
تَخْرِيرُ الْمَنَاطِ: الدَّقَّةُ فِي رِبْطِ كُلِّ جَزْئِيَّةٍ فِقْهِيَّةٍ بِأَصْلِهَا مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَهُوَ مَا يُسَمَّى عِتْدَ الْأَصُولِيِّينَ بِتَخْرِيجِ الْفُرُوعِ عَلَى الْأَصُولِ.
سَدُّ الثَّقَرَةِ الْمَتَهَجِيَّةِ: الْمَتُونُ الْمُخْتَصَرَةُ غَالِبًا مَا تَتَّهَمُ بِالْبُعْدِ عَنِ الدَّلِيلِ، وَهَذَا الْكِتَابُ يَدْحَضُ هَذِهِ الشُّبْهَةَ وَيُثَبِّتُ أَنَّ كُلَّ كَلِمَةٍ عِتْدَ خَلِيلٍ هِيَ ثَمَرَةٌ نَصِّ شَرْعِيٍّ.

